وزارة التعليم العالي و البحث العلمي



جامعة صالح بوبنيدر- قسنطينة 03.

كلية العلوم السياسية.

قسم العلاقات الدولية.

تأثير التغيرات الجيوسياسية الجديدة على السياسة الخارجية التركية في الشرق الأوسط.

أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم في العلوم السياسية

تخصص: علاقات دولية.

من إعداد الطالب:

عبد المالك محزم

تحت إشراف الأستاذ الدكتور:

حسين بوقارة

لجنة المناقشة

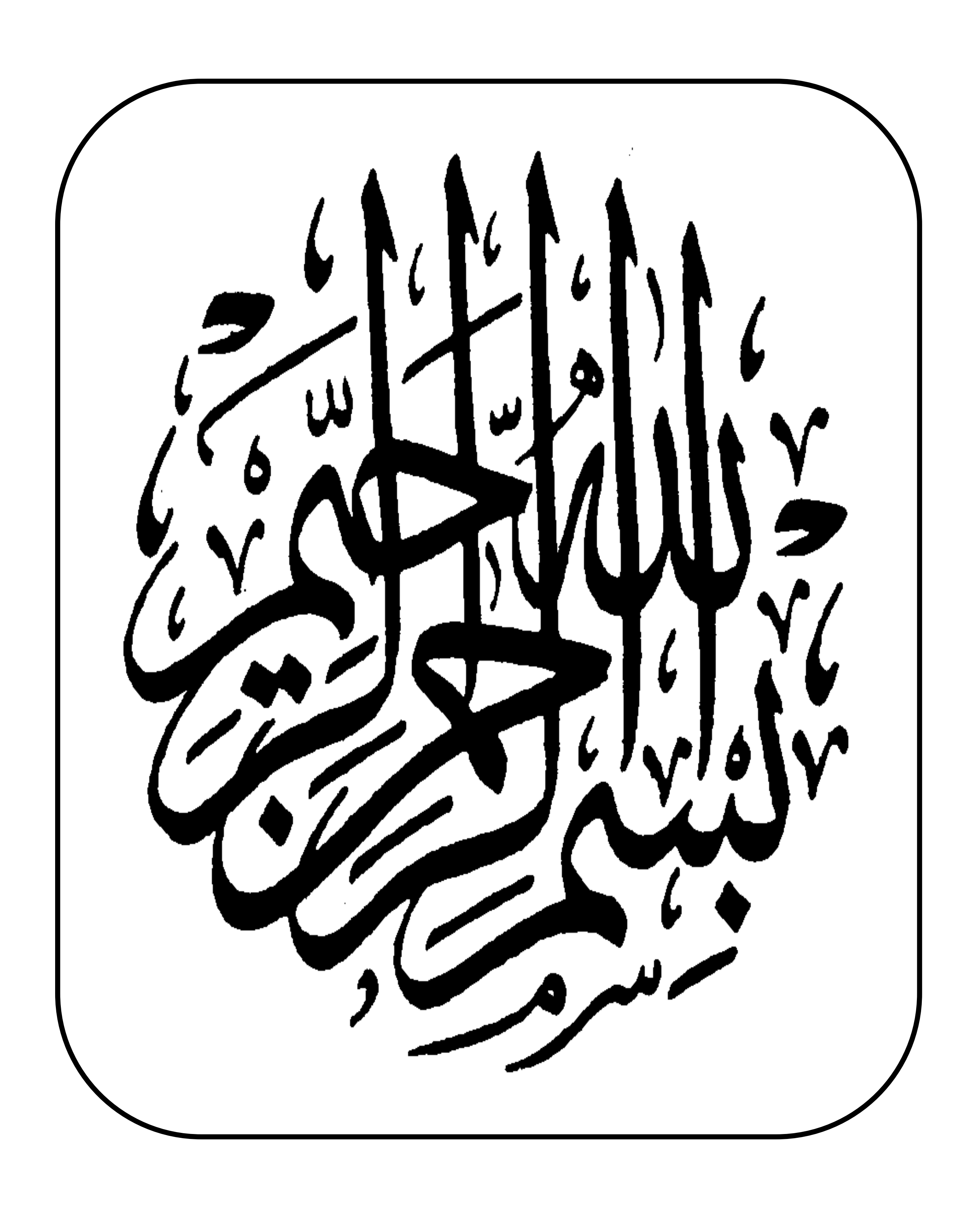
الاسم و اللقب	الدرجة العلمية	الجامعة الأصلية	الصفـــة
أ.د عبد اللطيف بوروبي	أستاذ التعليم العالي	جامعة صالح بوبنيدر- قسنطينة(03)	رئيسا
أ.د حسين بوقارة	أستاذ التعليم العالي	جامعة الجزائر (03)	مشرفا و مقررا
أ.د عبد النور ناجي	أستاذ التعليم العالي	جامعة باجي مختار – عنابة	عضوا مناقشا
د مخلوف صمود	أستاذ محاضر (أ)	جامعة العربي بن مهيدي- أم البواقي	عضوا مناقشا
د رياض حمدوش	أستاذ محاضر (أ)	جامعة صالح بوبنيدر- قسنطينة(03)	عضوا مناقشا
د مسعود دخالة	أستاذ محاضر (أ)	جامعة صالح بوبنيدر- قسنطينة(03)	عضوا مناقشا

السنة الجامعيـة

2019 – 2018



تأثير التغيرات الجيوسياسية الجديدة
على السياسة الخارجية التركية في الشرق الأوسط.


بسم الله الرحمن الرحيم

شكر و عرفان

بعد حمد الله و شكر توفيقه...

أتوجه بكل عبارات الشكر و التقدير...

إلى أستاذي الفاضل البروفيسور "**بوقارة حسين**"، على قبوله الإشراف على هذه المذكرة...على توجيهاته و نصائحه القيمة...

إلى أعضاء لجنة المناقشة الموقرة..لقبولهم مناقشة هذه الأطروحة، فلكم مني جزيل الشكر و كل الاحترام و التقدير..

إلى زوجتي الغالية... التي كانت سندا و عونا لي خلال إنجازي لهذه المذكرة..

إلى كل من شجعني و قدم لي يد العون لإتمام هذا العمل.

إهداء

أهدي هذا العمل...

إلى والدي الكريمين... (عائشة و عبد الوهاب)

أطال الله في عمرهما و رعاهما و حفظهما

إلى قرة عيني... (حليمة)

إلى بنتاي العزيزتان... (ماريا و مرام)

إلى إخوتي...وأخواتي..و كل أفراد عائلتي

إلى كل أصدقائي...أخص منهم يحي....إبراهيم..إبراهيم...

إلى كل أساتذتي الذين تعاقبوا على تدريسي...

إلى ـاقم كلية العلوم السياسية من إداريين و مسؤولين.

ملخص:

عرفت السياسة الخارجية التركية، أكثر فتراتها حضورا في النظامين الإقليمي والدولي خلال تاريخها المعاصر في ظل حكم حزب العدالة والتنمية (AKP)، الذي قدم رؤية جيوسياسية جديدة للسياسة الخارجية التركية تجاه السياسة الدولية بوجه عام، والشرق الأوسط بشكل خاص.

مع جملة ما شهدته منطقة الشرق الأوسط من تغيرات جيوسياسية، التي مَسّت بِنيَة النظام الإقليمي الشرق أوسطي، وخلقت فراغا استراتيجيا أخل بتوازنات القوى فيه، فُتِحَ المجال أمام صعود قوى متنافسة حاولت أن تعيد رسم المعالم الجيوسياسية للمنطقة وفقا لمصالحها وأهدافها،على غرار تركيا التي سعت نحو تموقعات جيوسياسية جديدة، تسترجع من خلالها قوتها ومكانتها الإقليمية.

وفي هذا السياق، تسعى هذه الأطروحة إلى معالجة إشكالية تأثير التصورات الجيوسياسية التركية المختلفة والمتغيرة على ملامح الفَعَاليِّة في السياسة الخارجية، وكذا على مساعي تركيا نحو لعب أدوار إقليمية بارزة في الشرق الأوسط.

تنقسم الأطروحة إلى أربعة فصول، يسعى الفصل الأول؛ لمراجعة بعض الأدبيات النظرية والمنهجية التي قدمها "التقليد النظري" للنظريات الجيوسياسية. ويرصد الفصل الثاني؛ تحولات السياسة الخارجية التركية على ضوء التغير في أدوار الدولة.بينما يشرح الفصل الثالث؛ أهمية الدائرة الجيوسياسية الشرق أوسطية بالنسبة لتركيا. وأخيرا، يعالج الفصل الرابع؛ تداعيات "الربيع العربي" على الدور الإقليمي لتركيا، ويحاول تقديم رؤية مستقبلية للسياسة الخارجية التركية تجاه الشرق الأوسط.

Abstract:

Turkey's foreign policy has evinced its presence in the regional and international systems throughout its contemporary history under the AKP rule, which provided a new geopolitical perspective of Turkish foreign policy towards international politics as a whole and that of the Middle East in particular
Thus and in addition to the geopolitical changes in the Middle East region, which shaped the structure of the Middle Eastern regional system and engendered a strategic vacuum which disrupted the balance of power in the region, the way was paved for the rise of opponent powers which tried to reshape the geopolitical landmarks of the region in accordance with their interests and objectives as in the case of Turkey which aimed at new geopolitical repositioning for the purpose of regaining its strength and regional status.

In this context, this thesis seeks to address the problem of the impact of various Turkish geopolitical perceptions on the effectiveness features of foreign policy, as well as Turkey's efforts to play prominent regional roles in the Middle East

The thesis is divided into four chapters. The first chapter seeks to review some of the theoretical and methodological literature provided by the "theoretical tradition" of geopolitical theories. Chapter II examines the shifts in Turkish foreign policy in the light of the change in the roles undertaken by the state. Chapter III outlines the importance of the Middle East geopolitical sphere to Turkey. Finally, Chapter IV addresses the implications of the "Arab Spring" on Turkey's regional role and attempts to put forward a future outlook of Turkey's foreign policy towards the Middle East.

RÉSUMÉ

La politique étrangère de la Turquie s'est distinguée par son omniprésencela plus prononcée au niveau des sphères régionales et internationalesau cours de son histoire contemporaine sous le règne du Parti de la Justice et du développement AKP, qui a schématisé une nouvelle vision géopolitique de la politique étrangère turque à l'égard de la politique internationale en général et du Moyen-Orient en particulier.

Entre autres de ce que la région du Moyen-Orient a connu comme mutation géopolitique qui a façonné la structure du système régional du Moyen-Orient et créé un vide stratégique dans son rapport de forces, la voie futouverte pour la montée en puissance de forces rivales qui ont œuvré afin de redéfinir les contours géopolitiques de la région en fonction de leurs intérêts et objectifs. Ainsi fut le cas de la Turquie qui a entrepris des repositionnements géopolitiques nouveaux grâce auxquelles elle retrouvera saprédominance et sa staturerégionale.

Dans cette perspective, la présente thèse vise à aborder la problématique de l'impact des différentes perceptions géopolitiques Turques à variabilité incessante sur l'efficacité de la politique étrangère, ainsi que des efforts déployés par la Turquie pour jouer un rôle régional prépondérant dans la région du Moyen-Orient.

La thèse comporte quatre chapitres : le premier chapitre cherche à passer en revue une partie de la littérature théorique et méthodologique fournie par la "tradition théorique" des théories géopolitiques. Le second chapitre examine l'évolution de la politique étrangère turque à la lumière de l'évolution des rôles de l'État, tandis que le troisième chapitre fournit une élucidation de l'importance de lasphère géopolitique du Moyen-Orient pour la Turquie. Enfin, le dernier chapitre aborde les retombés du "Printemps arabe" sur le rôle régional de la Turquie tout en dressant une perspective anticipée de la politique étrangère de la Turquie à l'égard du Moyen-Orient

خطة الدراسة

خطة الدراسة

مقدمة.

الفصل الأول: المقاربة الجيوبولتكية وانعكاساتها على السياسة الخارجية التركية.

المبحث الأول: مكانة التحليل الجيوسياسي(الجيوبولتيكي) في العلاقات الدولية.

المطلب الأول: العلاقات الدولية مدخل جيوسياسي(جيوبولتيكي).

المطلب الثاني: الجيوسياسة (الجيوبولتيكا) من المقاربات الوضعية إلى المقاربات ما بعد وضعية (النقدية).

المبحث الثاني: تحليل السياسة الخارجية من منظور الجيوبولتيكا النقدية.

المطلب الأول: السياسة الخارجية باعتبارها تمثيل/تصوير خطابي (representation).

المطلب الثاني: الجيوبولتيكا النقدية وصنع السياسة الخارجية.

المبحث الثالث: السياسية الخارجية التركية مقاربة جيوسياسية(جيوبوليتكية).

المطلب الأول: المقومات الجيوسياسية لتركيا.

المطلب الثاني: المدارس الفكرية والفلسفية المؤثرة في السياسة و الجيوبولتيكا التركية.

الفصل الثاني: تحولات السياسة الخارجية التركية على ضوء التغير في أدوار الدولة.

المبحث الأول: الإرث التاريخي للدولة التركية.

المطلب الأول: لمحة تاريخية عن مكانة تركيا في الساحة الدولية

المطلب الثاني: تطور أدوار الدولة التركية.

المبحث الثاني: الروابط الإستراتيجية لتركيا وأدوات سياستها الخارجية.

المطلب الأول: تركيا و روابطها الإستراتجية الغربية – الأطلسية.

المطلب الثاني: تركيا و روابطها الإستراتجية العالمية (الفضاء العالمي).

المبحث الثالث: أهداف السياسة الخارجية التركية في ظل حكم حزب العدالة والتنمية.

المطلب الأول: رؤية حزب العدالة والتنمية للسياسة الدولية.

المطلب الثاني: تحليل الخطاب الجيوسياسي لحزب العدالة والتنمية وتقييمه.


مقدمة

مقـــدمــــة

شهد عالم ما بعد الحرب الباردة، مرحلة من السلم الدولي المؤقت، الذي سرعان ما احتدمت فيه الصراعات بين الدول وداخلها، وانتشرت النزاعات وتفاقمت، مخلفة انعكاسات جلية على العديد من الدول سواء الكبرى منها، أو حتى الدول النامية والفقيرة. في المقابل من ذلك، بدأت الساحة العالمية تشهد نموا سريعا للعديد من القوى الناشئة، خارج المنظومة الغربية، وذلك ارتكازا على أسس اقتصادية تنموية بالدرجة الأولى، وفي درجة ثانية، على أسس جيوبوليتكية، هذه القوى حاولت استثمار ما تعرفه المناطق والأقاليم من حراك وإعادة تشكل وتركيب، في صياغة أدوار مؤثرة وفق تغيرات جيوسياسية وإستراتيجية هامة.

بات حتميا في ظل هذه الأوضاع، ظهور عوالم وقوى جديدة، تحاول أن ترسم وتعيد بناء المشهد السياسي العالمي، بما يتوافق وطبيعة الفوضى التي يعرفها النظام الدولي. على غرار تركيا، التي عملت على الاستفادة من ميزاتها التنموية والجغرافية، للبروز كقوة لها وزنها في التفاعلات الدولية و الإقليمية على حد سواء.

و في ضوء إعادة تعريف مكانة تركيا على الساحتين الإقليمية والدولية، لجأ حزب العدالة والتنمية منذ توليه الحكم إلى اعتماد رؤية جديدة للدولة، تغيرت بموجبها النظرة إليها من كونها "هامـــشا" أو "حاجزا" أو "جسرا" بين الشرق والغرب إلى دولة مركزية، لها ثقلها في التوازنات الإقليمية والدولية.

1. التعريف بالموضوع :

إن الأحداث المتسارعة للقرن الحادي والعشرين، والبحث المتزايد عن مكانة إقليمية وعالمية، الذي سببه هذا التسارع، قاد المجتمعات و الدول، للبحث عن توسطات سياسية وإستراتيجية واقتصادية، وحتى اجتماعية ثقافية، تكون قادرة على أن تأخذ على عاتقها، تحقيق وجهة النظر هذه؛ مستثمرة في ذلك كل ما تتمتع به، من مقومات ضرورية للعب مثل هذه الأدوار، من خلال سياسات التحالف الإستراتيجي، أو من خلال الاندماجات الاقتصادية الكبرى، بما يكفل بَقاءَها وتحقيق مصالحها الوطنية.

كرست هذه الوقائع والأحداث والسياسات، لمزيد من الفوضى العالمية، ولحالة من اللاستقرار الأمني في الكثير من أرجاء العالم. بالموازاة مع هذه الأحداث، احتدم هناك جدل نظري وفكري، حول

الكثير من النظريات، التي حاولت أن تفسر هذا الواقع، أو على الأقل أن تكون أكثر ملاءَمةً ومنطقية في فهمه.

في ظل هذا الجدل و النقاش، تبرز العديد من النظريات والنماذج، التي حاولت وتحاول أن تقدم تفسيرات موضوعية للسياسة الخارجية للعديد من الدول، وأن تكون بمثابة وصفات إرشادية، يستعين بها صناع القرار في رسم سياساتهم تجاه القضايا المختلفة. وتمكنهم من صياغة الاستراتيجيات المثلى، التي تكفل لهم تحقيق المصالح القومية وحمايتها. خاصة وأننا نعيش في زمن لا يترك مجالا للصدفة، ويقدر الأشياء قدرها، ويولي أهمية أساسية للتخطيط الاستراتيجي.

تتصدى النظريات الجيوسياسية المختلفة، لمسألة العلاقة بين البنى السياسية(الدول) والظروف البيئية الطبيعية المحيطة بها(الجغرافيا)، وكذلك للعمليات والرؤى السياسية التي تتأتى من خلالها (الإستراتيجية). و هي الإشكالية التي شغلت المهتمين بالعلاقات الدولية و السياسية الخارجية، منذ نهاية القرن التاسع عشر، وبداية القرن العشرين.

شهدت النظريات الجيوسياسية مع مطلع القرن الحادي والعشرين، تطورا ملحــوظا، وإحياءً جــديدا، جراء النقاشات الفكرية التي أعيد فتحها حول استراتيجيات الدول العظمى والإقليمية في ظل بيئة دولية جديدة. أو تم طرحها على غرار موضوعات، تأثير عوامل التطور التكنولوجي والتقني والصناعي على الأرض والجغرافيا. كما تم تطوير تلك النظريات، كإحدى العناصر الهامة، في تحديد آليات اتخاذ القرار، وبناء نماذج خاصة في السياسة الخارجية.

يُقَدِّم هذا البحث للنظريات الجيوسياسية، بوصفها إحدى الميادين المهمة التي ترسم وتصاغ فيها السياسة الخارجية، وباعتبارها أداة جوهرية فيها، و حقلا للعديد من المسائل الأساسية التي يستوجبها التحليل، فهي تشير إلى أهمية العوامل التي تؤثر على العلاقات بين الدول، وكذا أهميتها بالنسبة لصناع القرار السياسي، في اهتماماتهم بالشؤون والأوضاع المحلية والخارجية، على حد سواء. فهي تساهم في تشكيل أغراض العمل السياسي، وفي نفس الوقت، تقترح الوسائل التي تمكن من تنفيذ هذا العمل، بمعنى آخر إدراك صناع القرار لسياقهم الجغرافي السياسي، والانطلاق منه لتجسيد الفرص المتاحة لهم على مستوى التفاعلات الدولية والعالمية. وبتسليط الضوء على السياسة الخارجية التركية في ظل حزب العدالة والتنمية، نجدها قد انطلقت في أدوارها الجديدة في النظام العالمي بصفة عامة، وفي جوارها الإقليمي خاصة، أساسا من عملية تنظيرية، شكلت الخلفية الفلسفية، والمحرك الدافع لتخطيطها الجيوسياسي

والاستراتجي، وبالتالي فإن تحليل السياسة الخارجية الراهنة لتركيا، لا يمكنه أن يتجاوز هذه النقطة المركزية، باعتبارها (أي النظرية الجيوسياسية لتركيا) موجها لسياستها، وكذا معيارا جوهريا، في أي عملية تقييمية لسياسة تركيا الخارجية.

2. أهمية الموضوع:

تبرز أهمية البحث، من جوانبه النظرية والتطبيقية التي يسلط عليها الضوء، حيث تَتَكشّف الجيوسياسة (الجيوبولتيكا) وأهميتها في ميدان الدراسات النظرية الصــرفة، من خــلال الإلمـام بالنـظرية الجيوسياسية، وبالنقاشات الفكرية الحاصلة على مستوى بنائها النظري. وكذلك، من خلال فحص مدى جدواها التحليلي كمقاربة، وباستخدامها كأداة تحليلية، تمكننا من اختزال المادة الخام– الأحداث والظواهر الدولية– ، خاصة وأن أبرز التغيرات والتحولات، المتسارعة التي تشهدها الساحة السياســية الدولية اليــوم، وعلى وجه الخصوص في مناهج التفكير السياسي، وطرق تخطيط الحكومات للسعي نحو التفوق والتقــدم، وتحديدا خلال القرن الحادي والعشرين، تعرف وبشكل واضح اتجاها متزايدا نحو غلبة النزعة الأيديولوجية الاستشرافية في التخطيط السياسي، أو الفكر السياسي المبرمج الذي يرتقي لمستوى العقيدة السياسية المنظمة، وذلك بهدف بناء منهج استراتيجي متكامل للتخطيط السياسي المستقبلي، بحيث لا يترك أي فرصة بقدر المستطاع للعشوائية، في التخطيط والبناء السياسي للدول والحكومات، أو مجالا للصدفة في رسم سيناريو المستقبل السياسي لها. آخذا في الاعتبار جملة الوقائع الجغرافية والتاريخية للبنية السياسية الدولية، وذلك لرسم وإعداد سيناريوهات البقاء والتفوق في المستقبل.

وتبرز أهمية البحث من الناحية التطبيقية، من خلال التعرض بالتحليل، للسياسة الخارجية التركية في الفترة التي أعقبت نهاية الحرب الباردة حتى الفترة المعاصرة، واندلاع ما اصطلح عليه "بثورات الربيع العربي" وما أعقبها من أحداث، بتوظيف مداخل ومقاربات ومفاهيم مستمدة أساسا من الإطار النظري للمقاربات الجيوسياسية المختلفة. التي تحاول أن ترصد التفاعلات الخارجيـــة التركيـــة وأدوارها النشــطة، وخاصة في منطقة الشرق الأوسط .

لا سيّما، أن المتابع لما يجري في منطقة الشرق الأوسط، من صراعات سياســـية واقتصادية وديــنية، وللعبة تحالفات وتوازنات عالمية وإقليمية؛ تجلت في بروز قوى إقليمية وتقهقر أخرى، يدرك صعوبة قدرة الدول على نسج سياسات إقليمية واضحة ودائمة، ويصعب على الدارسين والباحثين إمكانية تبسيط هذا الواقع، و على تقديمهم لقراءات علمية موضوعية ثابتة، لما يحدث في المنطقة. الأمر الذي

جعل من الدائرة الجيوسياسية الشرق أوسطية، تعود للواجهة من حيث الاستكشافات البحثية، وكذلك من حيث تصدرها لبؤرة الأحداث العالمية.

وأصبح واضحا لكل باحث أو مراقب، أن الأحداث السياسية المختلفة في منطقة الشرق الأوسط بأكمله، تمر بمرحلة تحول تاريخية، تظهر ملامحها في كافة التحركات والأنشطة السياسية حـــول المنطقة، سواء من دول الشرق الأوسط نفسها، أو من الدول الكبرى، التي باتت تتنافس وتتصارع فيما بينها، لرسم خارطة جيوسياسية جديدة للمنطقة، أو لتكون الدول الأساسية، التي تشكل المنطقة، و تتحكم في أهم التفاعلات الإستراتيجية التي تحصل فيها.

وعلى ضوء تلك الحقائق والأحداث، تحاول هذه الدراسة وفصولها، مناقشة الخطوط العريضة للسياسة الخارجية التركية الجديدة وأدواتها. باعتبار أن تركيا تمثل نموذج الدولة القومية الحديثة، التي تقع في ساحة التأثير المتبادل لمجموعة العناصر الجيوسياسية الأساسية، والموجودة في القارتين الآسيوية والأوروبية، وجدت نفسها، في ظل نظام دولي يشهد مراحل جديدة من التحولات الديناميكية، الأمر الذي دفعها نحو تطوير تصورات جيوسياسية، و جيو-استراتيجية منسجمة وهذا الواقع الجديد.

تتضافر مجموعة من العوامل، لتشكل الرؤية والتصور الجيوسياسي الجديد لتركيا، و لتخلق عوامل القوة في بعض التوجهات الإقليمية التركية؛ انطلاقا من عناصر القوة الصلبة، المتمثلة في اقتصاد قوي متجانس، يحتل مراكز عالمية متقدمة، ومن قدرات بشرية وسكانية ضخمة، وكذلك لأدوات القوة الناعمة مثل، جاذبية المشروع الذي تقدمه، وما يظهره من تجربة نادرة في التناوب السلمي على الحكم في منطقة أصبحت ملاذا للأصولية والممارسات الدكتاتورية. كما يرسم ويؤسس الموقع الجغرافي لتركيا، محطة انطلاق للعديد من السياسات والخيارات المتنوعة، وفي مختلف الاتجاهات. حيث يُبرِز تركيا كواجهة شمالية للشرق الأوسط، حيث تتماس مع الحدود الشمالية لكل من سوريا، والعراق، والحدود الشمالية الغربية لإيران. كل هذه المتغيرات والمقومات التي حاولت وتحاول تركيا أن تصوغها في معادلة إستراتيجية، تسترجع من خلالها قوتها ومكانتها الإقليمية والدولية، وكحركة إحيائية لعمقها الثقافي والتاريخي.

3. إشكالية البحث:

بعد نهاية الحرب الباردة وانهيار الاتحاد السوفياتي، كأحد أهم النتائج الجيوسياسية لهـذه المرحلـــة، اختل التوازن الاستراتيجي، الذي كان يقوم بوظيفة أداة ضبط التفاعلات الدولية، بحيث ظهرت فيها توازنات دولية وإقليمية جديدة، والتي كانت نتيجة منطقية لساحات الفراغ الجيوسياسي، الذي برز على الطرق والمنافذ الإستراتيجية التي خلفــها زوال الاتحـاد السـوفييتـي، وبشــكل ملحـوظ في مـناطق البلقان، والقوقاز، والشرق الأوسط وآسيا الوسطى.

و نتج عن هذا الفراغ الجيوسياسي، وضع ديناميكي تداخلت فيه ساحات الفراغ الجيوسياسي، والحدود القانونية، والخطوط الإستراتيجية، ومناطق التأثير. وفي الوقت نفسه، ظهرت من جديد الأهمية الجيوسياسية الحقيقية للخطوط الإستراتيجية، التي عمل التوازن الثابت ما بين القطبين على إخفائها، وأدت الضغوط التي تحملها هذه الخطوط الإستراتيجية، على مناطق الفصل الجيوثقافية و الجيوسياسية و الجيواقتصادية بين الحدود المعترف بها دوليا، إلى مواجهات برز فيها بناء القوة الفعلية، في التوازنات الإقليمية الداخلية، و في مناطق التأثير بين المناطق المختلفة.

وفي بداية التسعينات، بدأت الخرائط الجيوسياسية في الجوار الإقليمي التركي، تشهد نوعا من الحراك الواسع، وتقاطعا لكثير من علاقات القوة العالمية والإقليمية، ملقية بظلالها على المنطقة ككل. حاولت تركيا استيعاب هذا الواقع، والدخول مباشرة في تقاسم هـذه الأبـــعاد الجيوسياسية المنفتحة أمامها، فاتجهت نحو الجوار القوقازي، لكن سرعان ما اصطدمت بالنفوذ والقوة الروسية في تلك المـــنطقة، ما جعلها تتراجع نسبيا، وكانت روسيا –وريثة الاتحاد السوفياتي–، حائلا أمامها و أمام طموحاتها في المنطقة. كما لم تستطع تركيا مجاراة الفضاء الاستراتيجي في البلقان، خلال عقد التسعينات من القرن الماضي. فلم تستطع – وهي التي تملك مصالح تاريخية هناك– مساعدة البوسنيين في يوغسلافيا المتفككة، بسبب الرفض الأوروبي القاطع لدورها هناك، كما تكرر ذات الأمر مع الألبان حلفاء الأتراك التاريخيين في إقليم كوسوفو، وهكذا خرجت تركيا إن صح التعبير خالية الوفاض من التغيرات العميقة، التي حدثت في جوارها البلقاني والقوقازي .

لم تجد تركيا مجالا خصبا وواسعا، مثل الشرق الأوسط لتجسيد تلك الرؤية الإقليمية، خاصة مع وصول حزب العدالة والتنمية عام 2002 إلى الحكم، الذي أعاد تعريف مكانة تركيا على الساحتين الإقليمية والدولية، معتمدا على رؤية جديدة للدولة والهوية، تغيرت بموجبها النظرة إلى تركيا بوصفها "دولة

هامشية" تابعة، إلى" دولة محورية" مستقلة، تملك زمام أمرها ومصالحها. كما تضافرت جملة من الوقائع الإقليمية، خاصة بعد احتلال العراق في 2003، والموقف التركي بعدم المشاركة في العمليات العسكـرية، أدت إلى إذابة جبل الجليد بينها وبين العرب والشرق الأوسط عموما، وتغيرت بذلك صورتها لدى دول المنطقة بوصفها "مصدرا للتهديد" إلى منطقة " تجسد عمقا إستراتيجيا"، الذي يحيي العديد من الذكريات التاريخية، ويعطي فرصا سياسية و اقتصادية جديدة.

ضمن هذا الوضع الجديد، توجب على تركيا أن تعيد النظر في سياساتها تجاه الشرق الأوسط، خاصة وأنها عاشت بعيدة عن المنطقة بشكل عام منذ نهاية القرن التاسع عشر، وطورت سلسلة علاقات متأرجحة بين الصعود والهبوط، مع دول المنطقة خلال القرن العشرين. وهي اليوم مضطرة لأن تعيد تقييم علاقاتها مع المنطقة من جديد وبشكل جذري. وقد استدركت تركيا هذا الخلل، من خلال محاولتها تغيير تصورات الدولة السلبية تجاه المنطقة، الأمر الذي تطلب على نحو جوهري، صياغة جديدة لبنية فكرية، تؤسس لإستراتجية فاعلة ولسياسات نشطة؛ قوامها رؤية تركية خاصة، في الفكر الجيوبولتيكي ونظرياته. إن هذه الرؤية الجيوسياسية المنفتحة، والتي ترتكز على انخراط تركي نشط في المناطق المجاورة، وسع من طموحات الدولة من جهة، وغير من شخصيتها الإستراتيجية إلى حد بعيد.

وفي اللحظة التي كانت تركيا، تحاول أن تجني ثمار انفتاحها على الشرق الأوسط، و أن تخط بمبادئها الجديدة في السياسة الخارجية، نموذجا هاديا للعديد من الدول في المنطقة العربية والإسلامية، حتى تفاجأت بمجريات الوقائع في المنطقة تنقلب رأسا على عقب، جراء اندلاع ما اصطلح عليه "بثورات الربيع العربي". هذه الأخيرة، وضعت مبادئ السياسة الخارجية الجديدة، محل اختبار حقيقي، لا تزال تداعياته مستمرة إلى اليوم، كما شكلت عقبة حقيقية حالت بين تركيا وطموحاتها تجاه المنطقة الشرق أوسطية. وعقدت من خياراتها الجيوسياسية البديلة، كما أثرت على الأساليب والطرق التي وظفتها، من أجل تحقيق تلك الرؤى، ودفعتها إلى إحداث جملة من المراجعات والتراجعات في سياستها الخارجية.

بناء على ما سلف، يسعى هذا البحث إلى معالجة إشكالية ما إذا كانت الرؤى والتصورات الجيوسياسية التركية، هي من وجهت القرار في السياسة الخارجية التركية، وشجعته نحو مزيد من الانخراط في الجوار الإقليمي. أم أن الظروف و الوقائع والأحداث التي حصلت على مستوى بنية

النظام الدولي، والبيئة الإقليمية هي التي دللت الطريق أمام تركيا، للانفتاح على العوالم الجيوسياسية المختلفة. وانطلاق من ذلك، يمكن أن نطرح السؤال التالي:

كيف ساهمت التحولات الجيوسياسية الجديدة للشرق الأوسط في إعادة صياغة و رسم ملامح السياسة الخارجية التركية في ظل الرؤية و المرجعية الفكرية للنخبة الحاكمة الجديدة في تركيا، نحو مزيد من الفعالية في أداء أدوار إقليمية بارزة تجاه الشرق الأوسط؟

و لتعميق البحث أكثر نحو القضايا التي يستوجبها التحليل، درجت جملة من التساؤلات الفرعية التي تحدد أبعاد الدراسة والشكل التحليلي العام لها، وهي كالآتي:

- ما هي الآفاق التحليلية، التي يتيحها المنظور الجيوسياسي، في فهم وتحليل التغير والاستمرارية في التصورات الجيوسياسية التركية؟.
- كيف ساهمت الصراعات الأيديولوجية الداخلية، في رسم التصورات الجيوسياسية التركية المختلفة؟ وكيف انعكس ذلك، على مختلف الأدوار التي جسدتها تركيا خلال المراحل التاريخية المختلفة ؟
- ما مدى الأهمية الجيوسياسية التي يقدمها الشرق الأوسط لتركيا؟. وما مدى مساهمة التغيرات في بنية النظام الدولي وموازين القوى الإقليمية، في استعادة تركيا لسياسة نشطة في منطقة الشرق الأوسط؟
- كيف ساهمت أحداث "الربيع العربي" في إحداث مراجعات وتراجعات في السياسة الخارجية التركية؟
- ما هو مستقبل الدور التركي في الشرق الأوسط في ظل جملة التحديات الجديدة التي تفرضها المنطقة، وفي ظل الخارطة الجيوسياسية التي تصاغ وتتشكل، جراء الصراعات والتوازنات العالمية والإقليمية في المنطقة؟

4. فرضيات البحث:

لمعالجة الإشكالية المقترحة أعلاه، يفترض هذا البحث أن الانخراط التركي النشط في الشرق الأوسط، وعلى وجه التحديد منذ وصول حزب العدالة والتنمية للحكم عام 2002، ناجم أساسا عن وجود تحولات في التصورات الفكرية و الإستراتيجية، التي أعطت تعريفا جديدا لمكانة و دور تركيا هذا من جهة. و من جهة ثانية، ناجم عن توافر جملة من التغيرات البنيوية، على المستوى الدولي بشكل عام، و على المستوى الإقليمي الشرق أوسطي بشكل خاص، ساعدت في ذلك الانخراط، وفي تجسيد الرؤية الإستراتيجية للحزب الحاكم و للدولة التركية ككل.

و حول الفرض الأساسي المذكور أعلاه، تحوم جملة من الافتراضات الجزئية التي تغطي بصفة تسلسلية ومنطقية، التقسيمات الفرعية لموضوع البحث، وتتمثل أبرزها فيما يلي:

- إذا كان المقوم الجيوسياسي(الجيوبولتيكي) لا يحدد جميع الاستراتيجيات والسياسات الخارجية للدولة، فإنه يتيح فرصا لصناع القرار، وللسياسيين للتحرك ولتنشيط السياسات، كما يقدم لهم المبررات لشرح الإخفاقات، وكذا التغيير في التوجهات الجيوسياسية.
- إذا كانت الجمهورية التركية، قد مارست جملة من الأدوار في السياسة الخارجية، منذ نشأتها حتى وقتنا المعاصر، تراوحت بين السلبية و الإيجابية، بين الانعزالية و الفعالية/النشاط. فإن ذلك انعكاس للتصورات الجيوسياسية التي حملتها الأحزاب المتعاقبة على الحكم في تركيا.
- إن الانفتاح في السياسة الخارجية التركية تجاه الشرق الأوسط، هو نابع أساسا من وجود أرضية فكرية ونظرية لحزب العدالة والتنمية، تحدد القيمة الجيوسياسية للمنطقة بالنسبة إلى تركيا ولمكانتها.
- إذا كان دور تركيا وتوجهها الإقليمي مرهون بتوازنات القوى الإقليمية في المنطقة، فجدوى رؤيتها الإقليمية مرهون بإسهامها كطرف أساسي في تلك اللعبة.
- إذا كانت الرؤية الجيوسياسية التركية للشرق الأوسط، ساعدتها ظروف إقليمية ودولية في التجسيد، فإن التغيرات المفاجئة لتلك الظروف، أنشأت ضغوطا وقيودا جديدة على تلك الرؤية وآفاقها المستقبلية.
- دور تركيا وتوجهها الإقليمي، مرهون بمدى إدراكها للأخطار الأمنية الجديدة في محيطها الإقليمي.
- إذا كانت التوجهات الإقليمية التركية نحو الشرق الأوسط، تتقاطع مع مسارات وتوجهات القوى العظمى، وقد تؤثر وتتأثر بالعوامل التي توجهه، فإن ذلك محدد أساسي في مستقبل الأدوار التي يمكن أن تلعبها تركيا في الشرق الأوسط و العالم ككل.

5. أدبيات الدراسة:

تحاول هذه المراجعة أن تقدم قراءة توليفية بين فئتين من الأدبيات: تلك التي تناقش إسهامات الرؤى النظرية الجيوسياسية في تركيا، وقدرتها في إخراج تركيا من السياسات السلبية، إلى سياسات أكثر فعالية وانخراطا في القضايا الإقليمية والدولية؛ وكذا في قدرتها التفسيرية والتحليلية للتغيير والاستمرارية في السياسة الخارجية، وتلك التي تستقرئ مسارات التطبيق لجملة السياسات والمبادئ التي صاغتها تركيا تجاه الشرق الأوسط و خاصة بعد اندلاع "الربيع العربي". وتكمن القيمة المضافة المنتظرة من هذا البحث

في إنجاز هذه الخطوة التوليفية بين هذه الأدبيات. و المجادلة بأن هذين النمطين من التحليل النظري الاستنباطي، والواقعي الاستقرائي، يتداخلان بالتزامن أحدهما مع الآخر تماما، بما يجعلهما حلقة مغلقة تدور فيها الأفكار الجيوسياسية لترسم الواقع وتحدده، ثم ليعود الواقع ويعدل من الأفكار الجيوسياسية التي لا تجد لها منفذا تطبيقيا، أي كلا منهما يشكل الآخر.تحاول هذه المراجعة تسليط الضوء على النصوص الأساسية التي شكلت حجر الزاوية بالنسبة لهذا البحث، و تقديم مراجعة نقدية من شأنها أن تبرز القيمة المضافة لهذا البحث ،ضمن خريطة الأدبيات التي تمت قراءتها و/أو الاستناد إليها.

أولا : حول أهمية النظريات الجيوسياسية كمحدد وموجه ومفسر للسياسة الخارجية التركية

يعتبر الكتاب الذي نشره وزير الخارجية، ورئيس الوزراء الأسبق، أحمد داوود أوغلو سنة 2001، وترجمت طبعته الأولى إلى العربية سنة 2010 بعنوان " **العمق الاستراتيجي: موقع تركيا ودورها في الساحة الدولية**"، بمثابة "البيان المؤسس" للأطروحة القائلة بضرورة وجود خلفية نظرية، ولرؤية جيوسياسية توجه السياسية الخارجية التركية، وتحدد فعاليتها. حيث يتناول هذا الكتاب، بالدراسة تلك المقاربة الجيوسياسية، التي قوامها الميزات المتعلقة بالعمق التاريخي، و بالخصوصية الجيو- ثقافية و الجيوسياسية و الجيواقتصادية التي تعطيها رؤية إستراتيجية متكاملة، ذات حدود شمولية في الاتجاهات للسياسة الخارجية ، التي يجب بدورها أن تؤثر على التوجه الاستراتيجي. وتعد مناقشاته داخل هذا الكتاب، بمثابة نظرية جيوسياسية جديدة ، وهي خلاصة بحث طويل ودراسات متعمقة، في عوامل النهضة و الريادة لكل مجتمع ودولة. و هي شاملة لما يمكن أن تكون عليه مكانة تركيا في الساحة الدولية.

إلى جانب إسهامات أحمد داوود أوغلو حول أهمية بحث تركيا عن مقاربتها الجيوسياسية، هناك مقالة للباحث أميره أرشن، بعنوان" **الشفرات الجيوسياسية في نظرة أحمد أوغلو تجاه الشرق الأوسط**"/ **(Geopolitical Codes in Davutoğlu's Views toward the Middle East)**، تتفق مع الرؤية القائلة بضرورة وجود مقاربة جيوسياسية هادية في توجيه الدول، لكن أهمية المقال تتجاوز الضرورات الإرشادية تلك، وتؤسس مدخلا جديدا في النظريات الجيوسياسية، الذي يوظف المنهج/المقاربة الجيوسياسية النقدية، والتي تعتمد على نوع من المنطق الجيوسياسي، الذي يشمل أبعادا الجيوسياسية الرسمية، والعملية، والشعبية، وفي اعتقاده أن أفكار أوغلو، تمثل كلًا من الجيوسياسة الرسمية والعملية بسبب هويته المزدوجة، كأستاذ للعلاقات الدولية ووزير للشؤون الخارجية، بالمعنى

الجيوسياسي الرسمي. وبالتالي ينطلق في مناقشة آراء داود أوغلو الجيوسياسية نحو الشرق الأوسط ،من خلال تحليل كتاباته وخطاباته، لتوضيح الصورة الرئيسة، والسرد الذي شكل الفهم الجيوسياسي لهذه المنطقة.

ثانيا :حول تطبيقات السياسة الخارجية التركية ،و اختبار مبادئها في الشرق الأوسط و تقييمها.

يظهر عماد يوسف في كتابه المعنون بـ"**تركيا:استراتيجة طموحة وسياسة مقيدة: مقاربة جيوبوليتكية**" الصادر سنة 2015، أن الرؤية التركية الطموحة بأن تصبح قوة إقليمية كبرى، لها تأثير في المناطق المجاورة، ودور فاعل في الساحة الدولية. والتي استندت فكريا إلى النظريات الجيوبولتكية ومفاهيمها لإضفاء أهمية "مركزية" على دورها ومكانتها الإقليمية والدولية منذ 2002، وبخاصة في الشرق الأوسط. ولكنه يرى أنه منذ عام 2011، تغيّرت البيئة الإقليمية وتحالفاتها، بفعل انعكاسات ثورات "الربيع العربي،الأمر الذي أنتج بيئة جديدة بالنسبة إلى تركيا، حتمت عليها إعادة مراجعة تلك المقاربة، أولا، على صعيد سياساتها. وثانيا، على صعيد القيود الداخلية والخارجية، المعنوية والمادية التي حدت من تأثيرها. وأدت إلى التراجع النسبي، للدور التركي في المنطقة، انطلاقا من استبيان القيود و مواضع الخلل، في الدور التركي؛ سواء أكانت في المنطلقات الفكرية، أم في سلوك تركيا الخارجي وسياساتها الفعلية.

كما يستند البحث أيضا، إلى مقالة للباحثين أيلن غووني و نظيف منداشي، المعنونة بـ (**The meta-geography of the Middle East and North Africa in Turkey's new geopolitical imagination**)، اللذان يحاولان أن يستفيدا من المقاربة الجيوبولتكية النقدية وأدواتها، لفهم التمثيلات السردية والخطابية في المقاربة الجيوسياسية التركية التي أسس لها حزب العدالة والتنمية، وأعاد من خلالها تعريف الأهمية الجيوسياسية للشرق الأوسط ليس انطلاق من الجغرافيا وحسب، بل و من خلال جملة المصالح والأهداف التوسعية،التي في اعتقاده مخفية في رموز/ شفرات جيوسياسية، للأدوار التي روج لها، من باب العودة إلى الشرق الأوسط.

وفضلا عن ذلك، ينطلق ضياء أونيش في مقاله حول (**تركيا والربيع العربي بين الاعتبارات الأخلاقية والمصلحة الذاتية**) المنشور سنة 2012 في مجلة رؤية التركية، من جملة المبادئ والاعتبارات الفكرية، التي أسست للانخراط التركي في الشرق الأوسط، والتي جعلت المشروع التركي نموذجا، بالنسبة لدول المنطقة. ليعرضها على النقد والتقييم، انطلاق من مدى قدرتها على الصمود والاستمرار ،جراء

اندلاع ما اصطلح عليه "بالربيع العربي". ومرور تركيا باختبار حقيقي، أظهر في اعتقاده، النوايا الحقيقية لذلك الانخراط، وأوقع تركيا في معضلة المفاضلة بين الاعتبارات الأخلاقية التي روجت لها، وبين المحافظة على مصالحها التي أصبحت مهددة.

من جهته، حاول عقيل سعيد محفوض من خلال مؤلفه المعنون بـ: **السياسة الخارجية التركية الاستمرارية- التغيير**، البحث في السياسة الخارجية التركية، التي تبدو كأنها امتحان عسير للكتابات السياسية العربية التي أخفقت في تقديم فهم علمي للظاهرة التركية، وازدياد دور تركيا في منطقة الشرق الأوسط، خصوصا بعد تولي حزب العدالة والتنمية السلطة في أنقرة. فيبحث أولا في الاتجاهات والعمق الجيوستراتيجي في الفترة العثمانية المتأخرة، وصولا إلى الفترة الجمهورية بتطوراتها المختلفة، وحتى "اللحظة الأردوغانية" التي عملت على إعادة صياغة معالم السياسة الخارجية التركية وترتيب أولوياتها. كما يبحث في أهداف هذه السياسة التي ترتكز على الأمن القومي الداخلي والخارجي. كما يحاول الكاتب إبراز و دراسة إستراتيجيات السياسة الخارجية التركية، التي تتضمن القوة "الناعمة" حجرا أساسا لتحقيق أهدافها. ويتناول في أجزاء مهمة من الدراسة، علاقة تركيا بالشرق الأوسط، التي بدأت تعتمد مقاربة جديدة من دون المساس بالأهداف الأساسية. أين يتجه الكاتب إلى اعتبار أن تعزيز التوجه التركي نحو الشرق الأوسط يهدف إلى اكتساب قدر من القوة والزخم والمكانة. ويبحث الكتاب، علاوة على ذلك، في الأهداف والأدوار والإستراتيجيات التي تفرضها ديناميات الاستمرارية والتغيير في السياسة الخارجية، ومنها فكرة "تصفير المشكلات" التي تعني في العمق، عدم حل المشـكلات بل تسـكينها والحجـر عليها بتبـني تحالفات تكتيكية متنقلة ومؤقتة بحسب المصلحة. فقـــد شـــهدت تركيا مـــنذ بـــدايات القـــرن الـحادي و العشرين، أكثر فتراتها حضورا في النظامين الإقليمي و الدولي خلال تاريخها المعاصر. ما يثير قدرا من المتابعة لأحداث و تحولات تبعث على التأويل، و أحيانا محاولة الوقوف على مخـــــتلف أنمـــاطها و احتمالاتها المستقبلية.

6. منهجية البحث:

دأبت الدارسات الأكاديمية، على توظيف المناهج العلمية، لإصباغ العلوم الاجتماعية بالطابـع العلمي، وإبعادها قدر المستطاع عن العمومية و الذاتية في التحليل، و لفحص المتغيرات ومعرفة التابع منها من المستقل، لربطها في علاقات سببية، تختزل على الباحث الكثير من الظواهر والأحداث

السياسية، في قوالب ومقاربات نظرية بسيطة لها مفرداتها وأصولها، تستطيع أن تفسر الواقع تفسيرا منطقيا وموضوعيا.

يقوم هذا البحث على بناء منهجي، و إطار تحليلي متعدد ومركب، وهو ما يساهم في توفير معالجة أكثر عمقا. والبناء المنهجي هنا، أقرب إلى عملية تشبيك/دمج، لعددٍ من المداخل النظرية والمنهجية، مثل تحليل السياسة الخارجية، والمقاربات الجيوسياسية، وخصوصا المقاربة الجيوسياسية النقدية، التي تعتبر إسهاما جديدا مبتكرا، يساعد في قراءة التوجهات الجيوسياسية التركية الراهنة، بشكل واضح ويبين جوانب الاستمرارية والتغيير فيها، كما يقدم أدوات تحليلية نقدية، مثل تحليل الخطابات والرموز الجيوسياسية، بالإضافة إلى نموذج خاص في تفسير السياسية الخارجية بوصفها ممارسات تمثلية في جوانب رسمية،علمية وشعبية.

كما تمت الاستعانة في هذا البحث ببعض المناهج، التي تعد أكثر ملاءمة للبحث، خاصة وأنه في كثير من الأحيان، طبيعة الدراسة هي التي تستدعي استخدام منهج معين، على الرغم من الجدوى التحليلية لبعض المناهج الأخرى، والتي لا يمكن الاستغناء عنها في كثير من الدارسات السياسية على غرار :

أ- **المنهج التاريخي**، الذي يستقرء الأحداث والظروف، و يستهدف جردها وفقا لما كانت عليه، انطلاقا من حقائق موضوعية، وتفسيرها وفق ظروف سياقية، لمعرفة الحركة الزمنية للأحداث والظواهر والقضايا. ويبرز المنهج التاريخي في بحثنا، أولا، من خلال تتبع مسارات تطور التقليد النظري المسمى بالنظريات الجيوسياسية الوضعية، وتطورها نحو مقاربات ما بعد وضعية،مع الأخذ في الاعتبار جملة الإرهاصات والظروف التاريخية، التي ساهمت في ذلك الانتقال والتحول، انطلاقا من التحولات الفكرية والتقنية التكنولوجية. وثانيا، من خلال رصد مسارات وملامح السياسة الخارجية التركية في الفترة التي سبقت الحرب الباردة، و في المرحلة التي تلتها، وصولا إلى تاريخنا المعاصر، وما سجله من أحداث ومواقف للسياسة الخارجية التركية تجاه الشرق الأوسط، والتي يمكن أن تؤرخ لمراحل لاحقة ، تعيد قراءتها وتقييمها. وعموما، فالمنهج التاريخي، يشكل الخلفية السياقية، التي لا غنى عنها للتوصل إلى تحليل مشكلات الحاضر بالماضي، خاصة وأن السياسات وتوجهاتها، مرتبطة بسلسلة متواصلة من الإضافات على الماضي المؤدي إلى الحاضر والمستقبل. كما أن الفكر التاريخي و المنهج التحليلي الجيوسياسي لا ينفصلان في الحقيقة. بكلمة أخرى لا يمكن تطبيق هذا المنهج بدون العودة إلى التاريخ. فكل ما يمكن

تصويره على خرائط مختلفة المقاييس، أو بمعنى أدق، على كل مستوى من مستويات تحليل الحيز المكاني، ينتج عن صراعات نفوذ قديمة إلى حد ما، جرت خلال أزمنة طويلة و فترات قصيرة.

ب- منهج تحليل النظم، يعتبر من بين أهم المناهج المستحدثة في نطاق الدراسات السياسية، والذي يركز على دراسة وظيفة منطقة أو إقليم ما، كوحدة سياسية. حيث تتكون كل منطقة أو إقليم أو وحدة سياسية من عدة وحدات سياسية أصغر منها وخاضعة لها. على أن هذه الوحدات السياسية الصغرى يفترض أنها وثيقة الارتباط بالدولة، أو بدولة خارجية. وذلك لأن الدولة، كي تقوم بوظائفها بشكل عقلاني يلزمها، أن تكون أقسامها في وحدة سياسية واضحة المعالم، وقوية للغاية و متناسقة في كل نواحي الحياة الاقتصادية والإستراتيجية تجاه الدول الأخرى، وبالتالي هذا المنهج يركز على دراسة مواقع القوى المركزية في الدولة والتي يمكن أن تؤدي إلى تقويتها ، وذلك بالنسبة إلى المساحة والمكان ويتجلى هذا المنهج في تحليل البنية الداخلية للنظام التركي، وتفاعلات وحداته المختلفة مع بعضها البعض، في إطار صراعات الهوية وصراعات إيديولوجية مختلفة تنعكس على توجهات السياسية الخارجية التركية وأدواتها. كما يتجلى هذا المنهج عند تحليل النظام الشرق أوسطي وفي ضبط العلاقة بينه وبين العالم العربي. وموقع تركيا من التفاعلات.

كما لا يمكن لأي دراسة علمية الاستغناء عن **مستويات التحليل**، التي تشكل الهيكل المعرفي الذي يبنى على أساسه التحليل، ليأتي بشكل متوافق ومتزن، دون خلط للأحداث أو الظواهر ببعضها البعض، وهو ابتكار معرفي لتنظيم الأفكار والتصورات الذهنية في قالب مقبول ومنطقي، وعليه يحاول هذا البحث التركيز على المستوى الإقليمي، من خلال الأدوار الإقليمية المختلفة لتركيا، و كذا تباين المجال الإقليمي للتفاعلات التركية في الوحدة المكانية المختارة (الشرق الأوسط)، ويعد هذا المستوى، نتاجا للعلاقات المتبادلة بين الإنسان والبيئة، سواء كانت أقاليم كبرى،أو صغيرة، حيث كلما كان المستوى الإقليمي صغيرا، كلما كان محدد بدقة.

كما لا يمكن أن نهمل المستوى الدولي، الذي تتفاعل فيه السياسات العالمية وتتقاطع، ملقية بآثارها وانعكاساتها على السياسات الجهوية والإقليمية، والذي يحلل من خلاله، مدى اتصال أو انفصال السياسات الإقليمية، وخياراتها، عن الخيارات الإستراتيجية للقوى العظمى خاصة (الأمريكية ،الأوروبية، الروسية).

و المستوى الثالث ألا وهو المستوى الوطني، نحصر من خلاله، مدى تأثر التصورات الجيوبولتكية بالصراعات الإيديولوجية وخاصة منها المتعلقة بالهوية، وأبعادها الجديدة ، والبنيات الاجتماعية والثقافية و الاقتصادية المكونة والطابعة للمناخ الفكري النخبوي، ومدى إدراك هذه الأخيرة للخيارات المتاحة لها في هذا المجال.

7. خطة البحث:

قسم البحث، بما يتوافق والأسئلة، و كذا الفرضيات التي تم طرحها سابقا، وفق بناء شكلي متزن للخطة ومحتوياتها، إلى أربعة فصول رئيسية:

الفصل الأول، المعنون بـ **المقاربة الجيوبولتكية وانعكاساتها على السياسة الخارجية التركية** ،و الذي يشكل جزء من الإطار النظري للبحث، يسعى إلى مراجعة بعض الأدبيات النظرية والمنهجية، التي قدمها التقليد النظري المسمى بالنظريات الجيوسياسية، والذي ساهم بشكل كبير في رسم خرائط و حدود العالم السياسي قديما وحديثا و لفترات مختلفة. يتتبع المبحث الأول، مسارات التطور التي مر بها هذا الحقل الأكاديمي، وكذا المحطات التاريخية البارزة، بما يتخللها من سجالات فكرية،أثرت في الملامح العامة للمنظور الجيوسياسي. بالإضافة إلى تسليط الضوء على عديد من المفردات والتصورات، التي خرجت من نطاقها المعرفي، قصد إجلاء الغموض عنها. و يتصدى المبحث الثاني، لجملة الأدوات المختلفة التي تقدمها المقاربات الجيوبولتكية باتجاهاتها الوضعية والنقدية. و إسقاطا لبعض الافتراضات النظرية تلك، يفحص المبحث الثالث، انعكاسات تلك المقاربات على تحليل السياسية الخارجية التركية، وتبلور مجموعة من المدارس الفكرية، التي حاولت الاستفادة من تلك التقاليد لتقديم رؤاها الخاصة حول جيوسياسة تركيا.

أما الفصل الثاني، **فيتعلق بتحولات السياسة الخارجية التركية على ضوء التغير في أدوار الدولة**،وينقسم إلى ثلاثة مباحث، يرصد المبحث الأول العمق التاريخي للدولة التركية، ويعطي لمحة تاريخية عن مكانتها، وتطورا أدوارها على الساحة الدولية. ويحلل المبحث الثاني، جملة الروابط الإستراتيجية التركية باعتبارها أدوات مهمة في سياستها الخارجية، انطلاقا من روابطها الأطلسية والأوروبية والإسلامية. كما يتقصى الحديث عن تغير الرؤية والسياسات، والطموح الواضح لتركيا، في لعب أدوار مركزية جديدة في جوار الإقليمي. حيث يستدعي ذلك، مراجعة الأدوات والاستراتيجيات،التي تحقق تلك الأهداف والغايات.

أما المبحث الثالث، فيستكشف ، رؤية حزب العدالة والتنمية للسياسة الخارجية التركية في ظل التغيرات الحاصلة في الجوار الإقليمي. باعتباره وعاءً أيديولوجيا وحيزا ثقافيا ومنطقيا، صاغ مشروعا فكريا ونظريا للتغيير، أثر في اتجاهات الرأي العام ، وفي شريحة كبيرة نسبيا من المثقفين والمهتمين بالشأن العام التركي، ومهد الطريق نحو مهام لا تزال مستمرة ، قوامها الانخراط النشط في السياسة الدولية، والشرق أوسطية بشكل خاص.

الفصل الثالث، يبرز **أهمية الدائرة الجيوسياسية الشرق أوسطية بالنسبة لتركيا** من خلال تسليط الضوء على الفراغ الجيوسياسي الحاصل في المنطقة، والذي كان نتاجا منطقيا لتغير معادلة التوازنات الشرق أوسطية، الناجمة عن تغير توازن القوة في العالم ككل، وعودة أهمية الشرق الأوسط في الحسابات الإستراتجية، وأيضا بالنسبة لتركيا، كأحد الخيارات الإستراتيجية التي من شأنها أن تعيد الاعتبار لموقع تركيا ودورها في التفاعلات الإقليمية والعالمية هذا في المبحث الأول. أما المبحث الثاني، فيسلط الضوء على المشاريع والرؤى الدولية، لبعض القوى الفاعلة في الشرق الأوسط العالمية منها والإقليمية، التي طالما كانت هي المحدد الأساسي، في تعريف الشرق الأوسط في حد ذاته، ومهيمنة على مــجمل تفاعلاته، مرورا بالإستراتيجية الأمريكية في المنطقة وتغيراتها، وتعريجا على الدور الروســـي المــتصاعد، الذي ورث عن الاتحاد السوفياتي ساحات الصــراع الجيوسيـــاســـي عن الســـيادة العالمـــية ، بالإضافة إلى الدور الأوروبي لما له من علاقات مصلحيه عميقة، مبنية على إرث استعماري طويل في المنقطة. كما يفحص أنماط التفاعلات القائمة في الشرق الأوســـط بين القـــوى الـدولية الكـبرى والإقليمية، وتأثيرها على تغير الخريطة الجيوسياسية الشرق الأوسطية. وكذا دور تركيا المتقاطع مع هذه القوى المختلفة،ما يضفي على الشرق الأوسط ميزة الاستقطاب الذي زاد مع بداية القرن الحادي والعشرين. والمبحث الثالث، يبرز مكانة تركيا ضمن الديناميات الأساسية للشرق الأوسط، المتمثلة بوجود توازنين مهيمنين مؤثرين على الصعيد العالمي، توازن عالمي، تفرضه جاذبية المنطقة، يضم القوى الكبرى التي تبحث عن مناطق نفوذها، وتوازن فرعي،لا يقل أهمية، يفرضه وجود دائم لدولة مركزية/محورية في المنطقة، تعتبر ذاتها، دولة ارتكاز، وتقوم بمهمة مزدوجة، مساعي للهيمنة الإقليمية، ثم محاولة النفاذ للعالمية،عن طريق الارتباط بلاعب دولي، وبالطبع فإن التباين والتنوع في اللاعبين الإقليمين، يضاعف من تعقيدات التوازنين.

الفصل الرابع عن **تداعيات أحداث "الربيع العربي" على الدور الإقليمي لتركيا في الشرق الأوسط** ، يقدم محاولة لبعض المراجعات الأساسية للسياسة الخارجية التركية، على ضوء التحولات

الجيوسياسية في الشرق الأوسط، ورصد انعكاسات الثورات العربية على مبادئ السياسة الخارجية التركية، وصولا تقديم سيناريوهات مستقبلية، تستشرف المشروع التركي في الشرق الأوسط، من خلال البحث في مصوغات ومبررات المشروع التركي ،هل هو نابع من إدراك فعلي لحتميات القوانين الجيوسياسية؟. أم أنه لا يعدو أن يكون رقعة في لعبة شطرنج كبيرة(لعبة إستراتجية)، وما مدى المستقبل القيادي –الزعامي– التركي للدول العربية؟. وصولا إلى توصيات تهم و تتعلق بالمتغيرات الجيوسياسية وتأثيراتها في السياسة الخارجية.

الفصل الأول

المقاربة الجيوبولتكية وانعكاساتها على السياسة الخارجية التركية

الفصل الأول
المقاربة الجيوبولتكية وانعكاساتها على السياسة الخارجية التركية

يسعى هذا الفصل، إلى مراجعة بعض الأدبيات النظرية والمنهجية، التي قدمها التقليد النظري المسمى بالنظريات الجيوسياسية، والذي ساهم بشكل كبير في رسم خرائط و حدود العالم السياسي قديما وحديث، و لفترات مختلفة، وذلك بتتبع مسارات التطور التي مر بها هذا الحقل الأكاديمي، وكذا المحطات التاريخية البارزة بما يتخللها من سجالات فكرية، أثرت في الملامح العامة للمنظور الجيوسياسي. بالإضافة إلى تسليط الضوء على العديد من المفردات والتصورات، التي خرجت من نطاقها المعرفي قصد إجلاء الغموض عنها.

غير أن مسعى هذا الفصل،لا يتوقف عند تشخيص أهم أدبيات المنظور الجيوسياسي الكلاسيكي، بل يحاول أن يجلي بعض الغموض في الرؤى النظرية التي تتعاطى مع تحليل السياسات الخارجية، وكذا وضع الإستراتيجيات الإقليمية والعالمية، في خضم كم هائل من الكتابات والتفسيرات السياسية والصحفية، حول الموضوع الواحد. والمتتبع لهذا الشأن من باب البحث الأكاديمي، يجد نفسه أمام معضلة المفاضلة بين تلك المقاربات والمناهج وأيهما أصلح لدراسته،و أقدر على إيجاد تفسير مقبول.

فالعملية التنظيرية من الصعوبة بمكان، تجد لنفسها تموقعات دقيقة تستوعب الأحداث اليومية المتسارعة في الحياة السياسية، أو يسهل لنا رسم مسارات خطية، تشرح بأدق التفاصيل ديناميكية الأحداث، أو يتصور أنها تضع سيناريوهات مستقبلية خطية تتنبأ بمساراتها. ما يعيدنا إلى الإشكال المتعلق بجدلية النظرية/التطبيق وأسبقية أي منهما.

في محاولتي إيضاح هذه التجاذبات، قسمت هذا الفصل إلى ثلاثة مباحث، يفحص المبحث الأول السياق التاريخي، الذي ظهرت فيه بعض الأدبيات الجيوسياسية، وعلى الحصر الجغرافيا السياسية، والجيوسياسية(الجيوبولتيكا)، والجيواستراتيجية. وكذا عرض المناخ المعرفي الذي أنتج ارتباكا دلاليا وموضوعيا لتلك المصطلحات. من خلال تتبع بدايات تلك المصطلحات، واستعمالاتها، إلى غاية خروجها من نطاقاتها الجغرافية والإيديولوجية،إلى نطاق الكتابات الأكاديمية المختلفة. إن الحديث عن ظواهر وقضايا السياسة الخارجية والأمنية والإستراتيجية وتحليلها، ليست بالأمور البسيطة كما سلف وذكرنا ذلك، بل هي خاضعة لشبكة معقدة من التفاعلات البنيوية والمؤسساتية المحلية منها و الدولية. وعليه يقدم المبحث الثاني، المدخل الجيوسياسي، كإطارا نظريا للتحليل، من خلال إبراز مدى أهميته، بما يتضمنه من نظريات ومقاربات عديدة، في تفسير السياسة الخارجية. وعليه يقف هذا المبحث، عند أهم المنظورات الجيوسياسية، والجدل الذي تثيره في رسم السياسات الخارجية للدول، بدء من المنظور الجيوسياسي الكلاسيكي التقليدي، ذا الخلفية المعرفية الوضعية، وصولا إلى المنظور الجيوسياسي النقدي، ذو الخلفية المعرفية ما بعد الوضعية. كما يستعرض الانتقادات التي تعرض لها المنظور الجيوبولتيكي الكلاسيكي بصفة عامة، وبصفة خاصة من خلال المراجعات التي أدرجها المنظور النقدي في الجيوساسة ،وفي تحليل السياسة الخارجية المبنية على الطروحات الجيوسياسية الكلاسيكية، كما يبرز هذا المبحث،

الملامح والسمات الكبرى للأدبيات والمناهج الجديدة في الدراسة الجيوسياسية، كمدخل في تحليل السياسة الخارجية.

وفي المبحث الثالث، أحاول رصد انعكاس المقاربات الجيوسياسة على السياسية الخارجية التركية، وذلك انطلاقا من تحليل المدارس الجيوبولتكية الموجودة في تركيا، وكذلك من خلال رصد المقومات الجيوبولتيكية لتركيا.

المبحث الأول: مكانة التحليل الجيوسياسي(الجيوبولتكي) في العلاقات الدولية:

تفيد لفظة الجيوبولتيكا* التي تستعمل لأغراض متنوعة في يومنا الحاضر، كل ما يتعلق بعلاقات التنافس على بسط السلطة أو النفوذ على مناطق جغرافية ما، وعلى من يعيش فيها من السكان، وتتراوح هذه العلاقات بين تنافس سلمي وصراع عنيف بين القوى السياسية بأشكالها المختلفة، أي ليس فقط بين الدول، بل أيضا داخل الدولة الواحدة، بين حركات سياسية أو مجموعات مسلحة تعمل في الخفاء على حد ما ،غاية هذا التنافس وضع اليد أو السيطرة على مساحات من الأراضي، قد يكبر حجمها أو قد يضيق حتى لا يتجاوز رقعة صغيرة .

كما يشير الاهتمام المتزايد بالمسائل الجيوسياسية، كما توردها الكتابات الأكاديمية والصحافية في مواكبتها لتطور "الأحداث الراهنة"، إلى أن ثمة وعيا تولد لدى كثير من المواطنين بأن الصراعات الدائرة بين دول بعيدة عنهم نسبيا، يمكن أن يكون لها انعكاسات عليهم. وليس التفكير العقلاني بالمشكلات الجيوسياسية وبالمخاطر التي تنطوي عليها حكرا على المختصين والمسؤولين السياسيين الذين تقع عليهم مهمة اتخاذ الاحتياطات لتجنبها[1].

إن محاولة تشكيل إطار نظري في هذا المجال؛ لشرح الأهمية الجيوسياسية لتركيا، وكذا تفاعلها مع القضايا الجيوسياسية الحساسة في الجوار الإقليمي، يحتم علينا البحث في قضايا الجغرافيا وفي التحليل الجيوسياسي، وكذا أهميته بالنسبة لتحليل السياسة الخارجية للدول. و يشمل التحليل الجيوسياسي دراسة الدوافع التي تدفع الدول نحو اتجاهات سياسية محددة، و تتنوع تلك الدوافع لتشمل دوافع عقائدية أو قومية أو عنصرية أو حتى دوافع استعمارية، و بالتالي تكون التحركات السياسية من أجل تحقيق النفوذ و امتلاك قوة للتأثير في التعامل الدولي و الدفاع عن المصالح، كما يتضمن التحليل الجيوسياسي دراسة تأثير التعددية الدينية و الثقافية على طبيعة العلاقات السياسية، والأفكار المرتبطة بقبول الآخر و التعرف على الأسباب المحركة للصراعات التي تنشأ بسبب تلك الاختلافات، و اتفاقيات

---

* نظرا للاهتمام دراستنا بإبراز تأثير التغيرات الجيوسياسية للسياسة الخارجية التركية في الشرق الأوسط وجب أولا توضيح وتحديد المفاهيم الأساسية المتعلقة بإشكالية موضوعنا. مع الإشارة إلى أن **الجيوبولتيك:** هي الترجمة الحرفية لمصطلح **الجيوسياسي** "" **la géopolitique** ،على الرغم من وجود اختلاف دلالي وسياقي لهذا المصطلح، نابع من عدم وجود قراءات متأنية للسياق التاريخي للمصطلح بالإضافة الترجمات المتعددة. وعليه يمكن اعتبار مصطلح الجيوسياسي ترجمة لفظية لمصطلح الجيوبولتيك ، وتدفع الضرورة اللغوية إلى استعمال الجيوسياسي أو الجيوبولتيك تبعا للسياق اللغوي الذي يدرج فيه كل منهما.،**أما la politique géographie** فيقابلها بالعربية **الجغرافيا السياسية**

[1] إيف لاكوست،تر، زهيدة درويش جبور،**الجغرافيا السياسية للمتوسط**،(أبو ظبي:هيئة أبو ظبي للثقافة والتراث،2010)،ص21.

الحرب والسلام التي يتم التوصل إليها و ما تطرحه من استفسارات، وما يعقبها من نتائج بالإضافة لمناقشة الخطط المستقبلية و أساليب التفكير في الحفاظ على المكاسب و قوة الوضع السياسي للدول. كما يتناول التحليل الجيوسياسي الاستراتيجيات الدفاعية التي تتخذها بعض الدول لإثبات القوة، و دعم موقفها الاستراتيجي من خلال التوظيف المستمر لنتائج التطور التكنولوجي الفعال، والأدوات الاستراتيجية الفعالة التي تتخذها الدول من أجل القيام بأدوار سياسية محددة في بعض المجتمعات و الدول الأخرى.

المطلب الأول : العلاقات الدولية مدخل جيوسياسي(جيوبولتيكي)

يعود الاهتمام المتزايد بين العلماء الاجتماعيين بالعلاقة بين الإنسان والطبيعة (الجغرافيا) إلى العصور القديمة ، لكن وما دام الحديث هنا عن العلاقات الدولية و السياسة الخارجية ، فلابد من أن يكون الأمر محكوم بنقطة انطلاق تتمثل بالوحدة الدولية، أو المؤسسة المعنية بالتحليل، وبمستقر هو المدى أو الحيز المكاني، والاتجاه في السياسة الخارجية هنا، يكون تعبيرا عن نشاط مركب يشمل الفاعلية السياسية للدولة، تجاه المدى الجغرافي والاقتصادي والسياسي المستهدف(في البيئتين الإقليمية والدولية) بكل شواغلها وأبعادها ومواردها وإمكاناتها، وفي مقدمتها السياسية[1].

أولا : مكانة المتغيرات الجغرافية في صنع السياسة الخارجية.

تشكل الجغرافيا في عديد من الدراسات، العامل الأكثر أهمية في السياسية الخارجية للدول، لأنها أكثر ديمومة ، يذهب "**نيكولاس سبيكمان**" للقول بأن: "**الوزراء يأتون ويذهبون، وحتى الطغاة يموتون، لكن السلاسل الجبلية تظل راسخة في مكانها. إن جورج واشنطن، الذي دافع عن ثلاث عشرة ولاية بجيش غير نظامي، قد خلفه فرانلكين روزفلت الذي كان تحت تصرفه موارد قارة بأسرها، لكن المحيط الأطلسي استمر في فصل أوروبا عن الولايات المتحدة، كما أن موانئ نهر سانت لورنس مازالت تغلق بسبب الجليد في فصل الشتاء، أم الكسندر وهو قيصر جميع الأراضي الروسية، فقد أورث جوزيف ستالين، و الذي كان عضوا في الحزب الشيوعي، ليس فقط سلطته، و لكن كفاحه الذي لا ينتهي للوصول إلى البحر، في حين ورث ماجينو و كليمونصو من قيصر روما والملك لويس الرابع عشر قلقهما على الحدود الألمانية المفتوحة**"[2]. توضح هذه الفقرة مدى أهمية الجغرافية كمقوم يحدد مصائر الدول والشعوب في الحاضر والمستقبل. وعلى حد تعبير ينسب إلى نابليون":**إن معرفة جغرافية دولة ما، تعني معرفة سياستها الخارجية**".

بالنظر إلى بعض المفاهيم الأساسية المشكلة لحقل العلاقات الدولية، و التي تدور حولها النقاشات النظرية المختلفة، سنجد أبرزها ذات أبعاد جغرافية سياسية. على سبيل المثال، يعد مفهوم

---

[1] عقيل سعيد محفوض،**السياسة الخارجية التركية:الاستمرارية – التغيير**،(بيروت:المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات،2012)،ص31

[2] روبرت د.كابلان،تر،إيهاب عبد الرحيم علي،**انتقام الجغرافيا :ما الذي تخبرنا به خرائط الصراعات المقبلة وعن الحرب ضد المصير**،(الكويت:.سلسلة عالم المعرفة، جانفي 2015)، ص 50.

"**القومية**"،عنصرا أساسيا من عناصر النظام الدولي، و هو في الأساس مفهوما جيوسياسيا بامتياز، لتعلقه بالأرض وبمبدأ الاستقلال، أي بصراعات القوى. ويستند هذا المفهوم إلى التصور والروابط التي يكونها المواطنون عن أمتهم، بكل تأكيد، إلى تاريخ هذه الامة وإلى المشاريع المستقبلية التي تناط بها، كما يستند إلى المخاطر التي يتشعرها المواطنون وإلى المخاوف التي تساورهم، كما يعبر عن الجماعة السياسية. ومفهوم "**الدولة**" يعبر عن تنظيم هذه الجماعة بشكل سيادي، و مفهوم **االإقليم (القُطر)** يعبر عن المساحة التي تنتشر فيها هذه السيادة السياسية، وتكتسب جميع هذه المفاهيم خاصية التداخل في معناها و الترابط فيما بينها ، لتحدد مدى أهمية الجغرافيا في الحديث عن تشكل أي دولة أو أي قومية، أو في تحديد معالم سياستها الخارجية والتحديات التي تواجهها[1].

بالعودة إلى تحليل السياسة الخارجية، نجد أن تعريفها طالما ارتبط بالمجال الحدودي، فالسياسة الخارجية كإطار عام هي:" **النشاط الذي تقوم به الأطراف الفاعلة، بالفعل و برد الفعل و بالتفاعل**"، واضح أن هذا التعريف قد استند على عامل الحدود، ويفيد مصطلح "**الحدود**" **(boundary)** ضمنيا أن القائمين على صياغة السياسة يمتد نشاطهم ليشمل بيئتين: **بيئة داخلية (محلية) و بيئة خارجية (عالمية).** و يأخذ مفهوم الحدود من حيث تأثير الجماعات السياسية فيه اتجاهين: الأول، إيجابي من جهة السيادة الداخلية للدولة، والثاني سلبي من جهة سيادة الدولة خارجيا. لذا فإن صناع القرار في السياسة الخارجية ، يحاولون الوقوف عند التقاء هاتين النقطتين ويسعون للتوسط بين التوجهات المختلفة لتلك السياسة، حيث تشكل **البيئة الداخلية** سياق الخلفية التي يتم استنادا إليها رسم السياسة، وهي تشمل قاعدة موارد الدولة وموقعها الجغرافي بالنسبة للآخرين، وطبيعة ومستوى القيم تشكل الوسط المحلي أو الداخلي، **والبيئة الدولية أو الخارجية** هي التي يتم فيها التنفيذ الفعلي للسياسة، وينطوي تنفيذ السياسة على الفور على فاعلين آخرين، وتكون ردود أفعالهم تغذية رجعية لنظام صنع السياسة [2] .

تعكس ساحات الصراع الجيوسياسي الدولي والإقليمي الفروق بين مسافات السيادة، وبين ساحات الترابط الداخلي التي تشكلها الجغرافيا الطبيعية والاقتصادية والثقافية. ومن هنا يكتسب مفهوم الحدود بين الدول وبين الخطوط والأحزمة الجيوسياسية أهمية خاصة في هذا الإطار.إن عناصر الجغرافيا الطبيعية والجغرافية الاقتصادية، التي تتكامل مع بعض لتشكيل الحزام الجيوسياسي ، و التي تختلف بدورها عن مفهوم الحدود الفاصلة بين الدول، أنشأت معها طول هذا الحزام الجيوسياسي احتمالات لصراع سيادة يمكن أن تظهر في أي وقت. وقد تسبب عدم الانسجام بين الحزام الجيوسياسي والحدود القانونية، في حصول أغلب الصراعات الحدودية بين الدول القومية التي ظهرت بعد تفكك الإمبراطوريات الاستعمارية في العالم[3].

---

[1] أحمد داوود أوغلو، تر، محمد جابر ثلجي وطارق عبد الجليل،**العمق الاستراتيجي :موقع تركيا ودورها في الساحة الدولية**، ط2 (بيروت: الدار العربية للعلوم ناشرون، 2011)، ص 36.

[2] غراهام ايفانز وجيفري نوينهام ، **قاموس بنغوين للعلاقات الدولية**، ط1، (المملكة العربية المتحدة: ،مركز الخليج للأبحاث، 2004)،ص245

[3] أحمد أوغلو، مرجع سبق ذكره، ص37.

وعلى العموم يقوم معظم صناع القرار في كثير من الأحيان، بمقاربة البيئة الدولية من منطلقات منظور إقليمي ؛ والجيوبوليتكا تحدد النطاقات الحاصرة لهذه المقاربة الإقليمية، فالدول يتعين عليها الاستجابة لجيرانها من جميع جوانب السياسة، وبالتالي فإن هذا البعد الإقليمي ذو أهمية بالغة، حيث تعد فيه البيئة الجغرافية عاملا مهما وأداة أساسية في رسم السياسات الخارجية للدول، كما تعد أيضا بمثابة الإطار الذي تستمد منه السياسة الخارجية قدرا من دوافعها ومسبباتها، ذلك أن البيئة الجغرافية تساهم في تحديد الأولويات والاهتمامات الخارجية للدولة. من ذلك نجد أن وجود دولة في منطقة جغرافية معينة تسودها مشكلات سياسية وتوترات أمنية ، لابد أن ينعكس وضعها هذا على سياسة الدول الواقعة فيها، فحتى أهم الدول في العلاقات الدولية المعاصرة لها مصالح إقليمية، وكثيرا ما يتم التعاون والتكامل على أساس إقليمي، كما أن العديد من الصراعات بما في ذلك الصراعات المزمنة والدائمة، تعود في أصلها إلى السياسة الإقليمية وليس إلى السياسة العالمية، ويمثل الصراع العربي – الإسرائيلي مثالا جيدا لذلك[1].

لقد اصطلح على تسمية البيئة الجغرافية بالإقليم، ومفهوم الإقليم له دور خطير في مفاهيم العلاقات الدولية هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى يعد الإقليم عاملا مؤثرا في رسم السياسات الخارجية للدول، وللفظة الإقليم مدلولان أحدهما سياسي صرف، والآخر سياسي قانوني. بالنسبة للمدلول السياسي الصرف، ينبعث من جوهر السياسة في الإنسان، ذلك الجوهر الذي يفضي إلى ظاهرة التمييز السياسي في الداخل (والتي تعني انقسام المجتمع إلى حاكمين ومحكومين)، وإلى التمييز بين المجتمعات السياسية في الخارج، حيث أن كل مجتمع سياسي يرتبط بإقليم معين، كعنصر من عناصر ذلك المجتمع السياسي (الدولة كصورة أخيرة لتطويره)، وهذا الإقليم لا يرتبط أعضاء مجتمعه به حسيا وفقط ، ولكن هناك عنصرا قيميا يتراكم عليها يتمثل في اعتبار هذا الإقليم دار الآباء والأجداد وأنه دار السلام، وما عداه دار الحرب، ولذلك حينما نحاول أن نعرف السياسة الخارجية تعريفا استنادا إلى هذا المتغير نقول:"**أن السياسات الخارجية للدول، هي فن إدارة العلاقات مع العدو من ثنايا أداتين هما الدبلوماسية والإستراتيجية**"[2]، أما المفهوم السياسي القانوني للإقليم، فمنذ أن نبه "بودان" إلى مفهوم السيادة كصفة لصيقة بالدولة أو بعبارة أخرى، السيادة كوصف قانوني للواقع السياسي في عصره، ذلك الواقع الذي يتمثل في الاحتكار الفعلي لأدوات العنف في يد أمير واحد، على حساب الأمراء الإقطاعيين القدامى، و الانفراد بالقرار السياسي في مواجهتهم في الداخل، وفي مواجهة البابا في الخارج، و من هنا فنطاق السيادة هو الإقليم، حيث تتحدد ممارسة مظاهر السيادة بهذا الإقليم. إذن أهمية المجال الجغرافي (الإقليم، الموقع الجغرافي) كعامل مؤثر في رسم السياسات الخارجية للدول، يحيلنا للحديث عن العلاقة بين الجغرافيا والسياسة؛ والمتتبع للعلاقة بين البنى السياسية والظروف الطبيعية المحيطة بها، يجدها علاقة وظاهرة قديمة جدا، وإن لم يعبر عنها بعلم الجغرافيا السياسية أو الجيوبولتيك.

---

[1] غراهام ايفانز وجيفري نوينهام،مرجع سبق ذكره،ص 245

[2] أحمد خضير الزهراني،"دور البيئة الجغرافية في السياسة الخارجية دراسة تطبيقية على المملكة العربية السعودي". (**مجلة الدبلوماسي**، معهد الدراسات الدبلوماسية،عدد 15، يونيو 1992)،ص.58

يذهب "فيرناند بروديل" "fernand braudel" في كتابه (تاريخ الحضارات)، مبينا الدور الأساسي للجغرافيا في تشكيل الحضارات المختلفة وفي تشكل الحضارة الإسلامية بالخصوص، للقول:"**إن الخرائط هي التي تروي القصة الحقيقية للحضارة**"، وذلك في إشارة مهمة للعلاقة القائمة بين الطبيعة والسياسة. كما كانت الحاجة والفضول دائما وراء اكتشاف الإنسان لبيئته الأرضية ، ورسم حدودها وتحديد المواقع المتباينة عليها، وكان لكل زمان جغرافيوه الذين كرسوا حياتهم لتثبيت المعارف التي حصلوا عليها،غير أن هذه الدقة كانت نسبية ، وبقيت الجغرافيا زمنا طويلا مقصورة على التقريب بين الامم[1].

استدعى تحليل العلاقة بين الطبيعة والسياسة إلى ظهور معرفة علمية، اختصت بهذه الظاهرة، وهي "**المعرفة الجيوبولتكية، أو ما اصطلح عليه في بدايتها بالجغرافيا السياسية** التي تزعمها الألماني راتزل* في القرن التاسع عشر، التي عنيت بدراسة أهمية كل من المواقع الجغرافية ،المناخ، التضاريس...إلخ ؛ كعوامل محركة للدور الذي يلعبه الإقليم في السياسات الخارجية للدول، من حيث أنه(الإقليم) مجال للدبلوماسية والإستراتيجية (وجهي السياسة الخارجية للدول). فقد انتهى أصحاب المدرسة الجيوبوليتيكية الألمانية، إلى القول بحتمية تأثير البيئة الجغرافية على السياسة الخارجية،على حد تعبير راتزل:" **إن موقع جغرافي ما يحدد بالحتم سياسة الدول**"[2] ، إلا أن هناك مدارس معاصرة على غرار (المدرسة الفرنسية) قد انتهى أصحابها إلى القول بأن العلاقة بين الجغرافيا والسياسة تتمثل في علاقة نسبية لأنها تتوقف على عوامل أخرى من عوامل قوة الدولة. وبغض النظر عن النقاش النظري حول حتمية ونسبية تأثير الجغرافيا(التي سنأتي على بيانها في المبحث الثاني)، ساهمت العلاقة الوطيدة بين السياسة والجغرافيا على مر التاريخ، في تراكم العديد من المقاربات والنظريات التي تمحورت حول الدولة كوحدة أساسية للتحليل، كما أثرت على تحليل السياسة الخارجية باعتبار مفهوم الدولة محدد جغرافيا وسياسيا.

يتجه أغلب الكتاب الذين تناولوا علاقة الإنسان بالبيئة الجغرافية، إلى اعتبار البيئة الجغرافية متغير يحتم أو على الأقل، يكيف السلوك السياسي للدول. ويرى هؤلاء المنظرون، أن التوزيع غير العادل للثروة أو المصادر، والاختلافات البيئية والمناخية تؤثر في قوة الدولة، إذ أن حجم –مساحة– الدولة يؤثر في كمية الموارد الطبيعية المتاحة، كما أن المناخ يؤثر على تعبئة الموارد البشرية الضرورية لاستغلال

---

[1] أحمد داوود أوغلو، مرجع سبق ذكره،ص 127

* فريدريك راتزل عالم ألماني (1844 – 1904م) صاحب كتاب الجغرافية السياسية ويعتبر المؤسس الأول لعلم الجغرافيا الحديثة، درس راتزل في هايدلبيرج سنة 1868م علم الحيوان والجيولوجيا والتشريح، له كتاب جغرافية الإنسان، كتب عن العوامل التي تتحكم في توزيع الإنسان في الكرة =الأرضية. كما يعتبر أول من أعطى دفعة قوية لهذا الحقل المعرفي، وجعله فرعا مستقلا بذاته، وبالتالي هو من أسهم في الظهور الفعلي لعلم الجغرافيا السياسية (political geography) ،والذي جاء في سياق كتابه المعنون politische geographie سنة 1897 .

[2] أحمد خضير الزهراني،مرجع سبق ذكره ،ص59

هذه الموارد الطبيعية، كما أن التباين في هذه العوامل، قد يؤدي إلى حد بعيد في التأثير على بناء النظام السياسي، وعلى قدرة هذا النظام السياسي على مقاومة الضغوط التي يتعرض لها[1].

لقد قدمت الجغرافيا مدخلا جديدا لتحليل و دراسة الدول (باعتبارها كيانات جغرافية)، بحساب مقوماتها المادية، حيث تشكل الجغرافيا الطبيعية (الموقع الجغرافي، المناخ، التضاريس، مصادر الطاقة...إلخ) والبشرية(عدد السكان، تركيبته، توزيعه...إلخ) بالمفهوم الواسـع جـمعا لكل هذه المـقومات، والغرض الأساسي هو محاولة معرفة الإيجابيات والسلبيات، بمعنى النواحي التي تضفي على الدول مزيد من القوة ، و النواحي التي تسلب منها القوة ، و على حد ما طرحه السياسي الأمريكي "بول كندي" هو تحديد ما إذا كانت المقومات المادية لأي دولة من مساحة ، وسكان وموارد، إمكانات تتناسب أو لا تتناسب مع نفوذها على المستوى السياسي الدولة[2].

كما قدمت الجغرافيا إرثا من التفسيرات الحتمية ، التي تضع حدودا حتمية للسلوك الإنساني. وعلى أية حال، فهي تلعب دورا هاما في تكييف هذا السلوك. وتشير إحدى الدراسات إلى أن علماء الجغرافيا السياسية المعاصرين لا ينظرون إلى خريطة العالم بهدف التعرف على ما تجبرنا الطبيعة على علمه، ولكن على ما تنصحنا هذه الطبيعة أن نعمل به، و هي بالتالي تتيح لنا مجال الاختيار الأفضل في الخيارات و التوجهات و السياسات[3]. قدمت الجغرافيا أيضا، رؤية تاريخية لنمو الدول من القلب إلى الأطراف، والأساليب التي اعتمدت عليها في جذب، أو ضم الأقاليم المختلفة حتى حدودها الراهنة. إن معظم الدراسات في الجغرافيا السياسية التاريخية، مرتبطة بتفسير أحداث الماضي، بما صادفها من ظروف، طبيعية وتكنولوجية وعلاقات الدول ، و شخصيات الحكام والقادة في إطار زمني معين[4].

كما يلعب عامل الزمن كمتغير مهيمن على المكان داخل الرؤية التاريخية الجغرافية، ذلك أن المكان لا يتغير، ولكن علاقات المكان هي التي ينتابها التغيير، فرقعة المعمورة قد تغيرت، واختلفت عما كانت عليه في قرون ماضية، والدول التي كانت موجودة في الماضي قد اختفت وحلت محلها دولة جديدة، وهكذا دواليك يعمل الزمان على تحديد الهويات، والجماعات التي تواجدت وانقرضت من على رقع جغرافية عديدة من العالم، فعامل الزمن أو التاريخ، قد يؤثر على أهمية منطقة جغرافية ما. على سبيل المثال كانت الجزر البريطانية قبل اكتشاف "العالم الجديد، أمريكا"، مجرد جزر متطرفة، وكان المحيط الأطلسي يعرف وقتها ببحر الظلمات، ولايجرؤ أحد على التوغل فيه، وبعد كشف الأمريكيتن، باتت الجزر البريطانية تحتل موقعا خطيرا له ابعاده في المجالات السياسية والاستراتيجية العالمية، وفي مجالات التجارة والاقتصاد، و أصبحت المنفذ الطبيعي لتجارة معظم دول أوروبا، و خاصة تجارة السهل الأوروبي

---

[1] جيمس دورتي، روبرت بالتسغراف، تر، وليد عبد الحي، **النظريات المتضاربة في العلاقات الدولية**،ط1،(بيروت: كاظمة للنشر والترجمة والتوزيع، 1985)،ص44

[2] محمد عبد الغني سعودي،**الجغرافيا السياسية المعاصرة:دراسة الجغرافيا والعلاقات السياسية الدولية**، (مصر:مكتبة الأنجلو مصرية ،2010)،ص 15

[3] جيمس دورتي، مرجع سبق ذكره، ص45

[4] محمد رياض،**الأصول العامة للجغرافيا السياسية و الجيوبولتيكا**،(القاهرة: مؤسسة هنداوي للتعليم والثقافة، 2014)،ص 31

الأعظم، و ذلك لأن هذا السهل يطل من الشمال على المحيط القطبي الشمالي، الذي تتجمد مياهه في معظم العام، و لهذا كان المنفذ الطبيعي للتجارة هذا السهل، صوب الغرب عند بحر الشمال عبر الجزر البريطانية، و لهذا فإن أي تجارة من وإلى أوروبا لابد وأن تمر بموانئ الجزر البريطانية، و من أجل ذلك كانت موانئها من أكثر موانئ العالم حركة تجارية و ملاحية. و تحول بحر الظلمات إلى أكثر المحيطات العالم في النشاط البحري والتجاري. وثمة نموذج آخر على تأثير الظروف التاريخية الزمانية في تغيير القيمة الحقيقية للمواقع الجغرافية، وهو أن الكشوف الجغرافية قد غيرت من أهمية الموقع النسبي لكل دول حوض البحر المتوسط، و دول شمال غرب أوروبا، فاستفادت من قربها من المناطق الجديدة المكتشفة ، فأثرى أهلها وتحولت إلى دول استعمارية[1].

لقد كانت ولا تزال الجغرافيا، بمثابة القالب والنمط، و التركيب والبناء، الذي يرتب وينظم الارتباط السياسي للوحدات والأقاليم التي تكون الدولة. كما تشكل الجغرافيا الارتباطات السياسية للدولة ككل في علاقاتها مع التكتلات السياسية الإقليمية من ناحية، و في اتجاهاتها مع التحالفات العالمية من ناحية ثانية. أما التركيب الجغرافي فيشير إلى المظاهر المكانية التي تشترك فيها الوحدات السياسية، مثل مراكز الثقل السكانية والاقتصادية داخل الدولة والعاصمة، ومكونات الدولة والحدود السياسية، ومشكلات خاصة بالدولة كخطط التنمية، ومشكلات السكان، والاقتصاد والأقليات، وتدرس هذه العناصر أيضا على مستوى الدراسة المقارنة بين الدول المختلفة[2].

إذا ما رجعنا إلى جميع المسائل السابقة، لاشك أنها تبرهن على مدى أهمية الجغرافيا، بالإضافة إلى أهمية التحليل الجيوسياسي الذي يمدنا بالعديد من العناصر والمكونات الأساسية، التي تحدد و تفسر العديد من الظواهر السياسية ذات الطابع الجغرافي، و المؤثرة في عالمنا المعاصر، كما تؤثر على تصورات السياسة الخارجية للدول ، وعلى عملية صنع القرار السياسي الخارجي بها؛ هذا بصفة عامة . وبشكل أكثر تخصيص ستظهر أنها مهمة، عندما نأتي على بيان تحليل السياسية الخارجية التركية، التي ارتكزت بشكل كبير في فهمها للسياسة الدولية، انطلاقا من أولوية المدى الجغرافي في التحديد السياسي للدولة التركية، و لتفاعلاتها الخارجية في الأقاليم المجاورة لها. كما أن الاضطلاع بتقصي و معرفة الجغرافيا ومشكلاتها، ينيرنا عند تحليل السياسة الخارجية التركية تجاه الشرق الأوسط، باعتبار هذا الأخير، تعبير عن بنية جغرافية تتشكل من مجموعات جيوسياسية، تتنافس وتتصارع فيما بينها من أجل مصالحها؛ ولا تتم الرؤية الكلية لتحليل السياسة الخارجية، دون القيمة التصويرية التي تمدنا إياها المعطيات الجغرافية والجيوسياسية.

---

[1] أحمد عبد المعطي أحمد عمران،"الأهمية السياسية للموقع الجغرافي:مع التطبيق على المملكة العربية السعويدية"،(**مجلة الدبلوماسي**،العدد5،أبريل 1985)،ص 99.

[2] محمد رياض ،مرجع سبق ذكره، ص 37.

ثانيا : المشكلات الجغرافية، وعلاقتها بالقضايا الخارجية و الإستراتيجية للدول :

لقد أفرز العامل الجغرافي في العلاقات الدولية، عديد من المشكلات التي جمّعت حولها تراثا فكريا من التفسيرات الجيوبولتكية، والتي ألقت بظلالها على الجانب الممارساتي أيضا، في العديد من الدول التي كانت تعاني من تلك المشكلات. حيث عالجت الجغرافيا السياسية تلك المشاكل، من باب المقومات الطبيعة والبشرية التي تجعلنا نحكم على الوحدة السياسية بالقوة أو الضعف، وعالجتها الجيوبولتيكا من باب المقاربات الإيديولوجية والسياسية والإستراتيجية، بتحويل تلك المعطيات إلى خيارات إستراتيجية تزيد وتوسع من قوة ومكانة الدولة على مستوى السياسة العالمية.

فالميزات الطبيعية والبشرية والاقتصادية والتقنية والثقافية والعرقية والإستراتيجية، تتداخل ببعضها لتعطي للعالم صورة أكثر تنوعا لا نهاية لها. وهذا التنوع نفسه في تطور مستمر، لأن الإنسان يتدخل بالعناصر تلك حتى الثابتة منها، والطبيعية بشكل خاص ليغير علاقاتها، وهكذا فإن العناصر التي تتشابه في الأصل، يمكن أن تختلف أحيانا اختلافا عميقا، تبعا للتنظيم الداخلي لشعب ما، وتبعا للمؤتمرات الخارجية التي تتلقاها من الشعوب الأخرى، هذا بالإضافة إلى أن طاقات شعب ما تتبدل مع الزمن، شأنها في ذلك شأن الأفراد. وهكذا فإن المكان متميز ومنظم في آن واحد، وحدوده السياسية، أي تقسيماته إلى دول أو مجموع دول ذات نظام واحد هي الإطار الذي تمارس فيه السياسة، بهدف الحصول على تغيرات ضرورية .أما على الصعيد الدولي، فإن الرغبة في التغيير، الذي يفيد دولة واحدة على حساب دول أخرى، معناه ممارسة الاحتلال والسيطرة، أما رفض التغيير التي تقتضيها حياة العالم، فمعناه العزلة السلبية أوالطوباوية، والحكمة هي التقاسم المشترك بين هاتين السياستين، وهذا ينطبق أساسا على المستوى الإقليمي[1].

تتميز بعض الدول، بوجود انسجام طبيعي بين ساحاتها المركزية(المناطق الرئيسية التي تتواجد بها الجماعة البشرية الأساسية المكونة لشعب تلك الدولة)، و خطوطها الجيوسياسية و الجيوثقافية وبين حدودها القانونية، وكذلك بوجود فاصل طبيعي بينها، وبين دول العالم الخارجي(من الأمثلة على ذلك الدول التي تقع على جزر مثل بريطانيا و اليابان)، ففي الوقت الذي يعمل فيه وضع هذه الدول كجزر على تسهيل تحديد ساحاتها المركزية. تعمل السياسات المتعلقة بالتوازنات الإستراتيجية الموجودة في القارات المجاورة لهذه الجزر، على تجلية نوع العلاقات بين الساحات المركزية لهذه الجزر، وبين جيرانها من القارات الأخرى. وفي حالة بروز قوة ما في القارة المجاورة، أو في الحالة التي تدخل فيه الدول(الجزيرة) في مرحلة الانفتاح الاستراتيجي، يزداد التـدخل واهتمام الساحات المـركزية بهذه التطورات، بينما يتم المرور بنوع من الانسحاب والانطواء باتجاه المركز في مراحل الانغلاق، والتضييق الاستراتيجي. لقد كان هناك دور مهم لخطوط الفصل الطبيعية المحيطة ببريطانيا في الاستراتيجيات التي طورتها هذه الدولة، في حروبها في القارة الأوروبية، ابتداء من حروب مئة عام وصولا للحرب العالمية

---

[1] بيير سيليرييه،ت،أحمد عبد الكريم،**الجغرافيا السياسية والجغرافيا الإستراتيجية**،ط1،(الأهالي للطباعة والنشر والتوزيع،1988)، ص 32

الثانية. ويشابه هذا الوضع السياسة الأمريكية حيال المناطق الأروآسيوية، إذا ما اعتبارنا أمريكا جزيرة كبيرة (قارة) بمقياس أكبر من المقياس البريطاني[1].

في بعض الحالات، لا يمكن إحداث فصل طبيعي بين الساحة المركزية، والخط الـــجيوسياسي و الجيو ثقافي (المناطق القريبة من مركز الدولة مفتوحة ومنبسطة جغرافيا ليس بها تضاريس أو أنهار أو بحار فاصلة، كما تحوز هذه المناطق القريبة، على خصوصية ثقافية ومجتمعية لأفرادها ، يشبهون في ثقافاتهم وعاداتهم، وربما في عرقهم سكان الدولة الأولى وفي مركزها بالذات)، عن طريق الحدود القانونية المشتركة لبعض الدول، والمثال على ذلك هو ألمانيا، إذ أن التصورات السياسية الألمانية، والفهم الاستراتجي لها خلال القرنيين الماضيين، تعبر عن ساحة مركزية متغيرة بشكل مستمر، وبشكل محوري في منطقة براندنبورغ التاريخية و بروسيا، وقد لوحظ عدم وجود انسجام، بين هذه التصورات مع الخط الجيوسياسي و الجيو ثقافي المتغير، والممتد إلى المناطق التي يقطنها المجموعات الجرمانية، وبين الحدود القانونية. وكان هذا الوضع الذي يدعوه الإستراتيجيون الألمان بالوضع المركزي، مصدرا أساسيا للصراعات الإستراتيجية الداخلية في أوروبا[2].

عموما الحالات التي يتم فيها رسم الحدود القانونية، بشكل منسجم مع الخطوط الأمامية الجيوسياسية و الجيوثقافية، تعكس علاقات سياسية مستقرة، أما خلاف ذلك فهي تخلق صعوبات تؤثر في بناء هويتها السياسية، كما توجد عقبات أمام مساعي الدول نحو تطوير علاقات سلمية مع دول جارة.

كانت هناك عديد من الدول، التي تعاني من مشاكل عدم الانسجام تلك، نجد مثلا بعض الدول التي لا تطل على البحر و التي يصطلح عليها جغرافيا بالدول الحبيسة ، ومعظم هذه الدول تجاورها أكثر من دولة، و بالتالي تتقيد هذه الدولة الحبيسة في توزيع تجارتها الخارجية على الدول المجاورة، حيث يعتبر المنفذ البحري أحد منافذ توزيع جزء من التجارة التي تسمى خارجية، ولعل النزاع وعدم اتفاق الدول الساحلية على المياه الإقليمية والاقتصادية، يعبر عن مشكل حقيقي تعاني منه الدول الساحلية، فما بالك بوضعية الدول الحبيسة التي توجد في موقع وضعية حرجة، خلقتها الظروف الطبيعية، فإذا أرادت مثلا تلك الدول أن تصل إلى الساحل و إلى الموانئ ، فقد لا تضمن ذلك جراء خلافات مع جارتها الساحلية ، وهذا ما يجعلها في عزلة قسرية مفروضة باعتبارات حتمية الجغرافية. وقد يترتب عن تحرك تلك الدولة (الحبيسة) لتغيير الوضع القائم، قيام كثير من النزاعات الحدودية بغرض تأمين ممـــرات ،أو منافذ حـــرة و دائمة إلى البحر[3].

كما تتميز الدول أيضا عن بعضها البعض ، بالنظر إلى الموارد التي تمتلكها، حيث معاناة بعض الدول ليس من مشكلة الحدود الطبيعية، بل من افتقار الرقعة الجغرافية للموارد الطبيعية ،ولنأخذ على سبيل المثال قضايا الطاقة أو المياه. جاء تحول اهتمام المجتمع الدولي الواسع، نحو بعض المناطق في

---

[1] أحمد أوغلو، العمق الاستراتيجي،مرجع سبق ذكره، ص39.

[2] المرجع نفسه،ص40.

[3] فايز محمد العيسوي،**الجغرافيا السياسية المعاصرة**،(الإسكندرية: دار المعرفة الجامعية،2002)،ص 119.

العالم جراء غناها ببعض موارد الطاقة والمياه، ولهذا يعتقد البعض أن سبب ما تعانيه بعض المناطق من أوضاع عدم الاستقرار والنزاعات، هو نابع من أنها غنية بموارد الطاقة ، وأن أي أزمة داخلية أو إقليمية قد تمس أمن تلك الموارد (الطاقة والمياه) تعتبر تهديدا للسلام الدولي ، كما أصبح التنافس الدولي للوصول إلى احتياطات النفط والغاز، وإيصالها للأسواق العالمية، له تأثيراته الإيجابية والسلبية على الصراعات الإقليمية. بالإضافة إلى ذلك، تزيد هذه الموارد أيضا من أهمية أي منطقة أو إقليم وتعطيه الأهمية الإستراتجية، خاصة إذا رأت أنها تشكل داعم أساسي وحيوي إلى اقتصادياتها، لكن على العكس من ذلك، يجعل البعض أن هذا العامل يساعد و يدعم التعاون الإقليمي، ويقدم حافزا للجهود الدولية من أجل حل الصراعات الإقليمية، وبناء على ذلك بات الاستحواذ على الطاقة التي تعتبر إضافة إلى الماء، محور الصراعات الإستراتجية في المناطق التي تشكل فيها تلك الموارد جزءا حيوي في معاملاتها وعلاقاتها الخارجية أمرا ضروريا ومتغيرا مؤثر في رسم العديد من السياسات[1].

إن النظرة العاجلة التي ألقيناها على دور العوامل الجغرافية وتوابعها، تكفي رغم سطحيتها، للدلالة على كيفية تحديدها للمظهر السياسي للعالم، ولكن الدراسة الجدية المعمقة لهذه المشاكل، تساعد على المعرفة المسبقة لمنحى ونتائج التطورات التي ترتسم في الأفق، أو التي سترسم في المستقبل القريب،كما ستكشف أيضا عن سلطة الإنسان المتجلية على الطبيعة، التي يقيم عليها ويستثمرها، وذلك أن الإنسان استطاع منذ زمن بعيد من أن يتكيف مع بيئاته الطبيعية، ومن ثم اخذ يكيفها تدريجيا مع حاجياته. ومن أساليب التكييف هذه، نذكر الطموحات والأطماع السياسية للدول، التي تسعى لإيجاد معادلة حسابية ،تصوغ كل تلك المتغيرات في معادلة قوة الدولة.

على الرغم من أهمية الجغرافيا، إلا أن دراسة العلاقة بين الجغرافيا، والمشاكل الدولية الإستراتيجية ، لم تعد إطلاقا مقتصرة على المميزات الطبيعية للأقاليم كما كانت في الماضي على أهميتها. بل هي اليوم أصبحت تتصدر أولويات السياسيين والعسكريين، خلال وضع خططهم الخاصة، و أصبحو مطالبين بتوفير قواعد مشتركة تستوجب المطابقة المسبقة لإدارة القضايا الدولية في أيام السلم والحرب. إن عملية الحساب السياسي المشار إليها على أنها عملية خاصة بالسياسيين والعسكريين والإستراتيجيين، هي بالأساس العملية المقصودة التي تسعى إليها الدول، من خلال الوصول إلى إعداد معادلة لقوتها وحسابها، والمقصود بالعملية الحسابية، كما يقول سيد سعيد: "جرد دقيق لجميع العناصر التي تدخل في الاعتبار، عند تقدير موقف ما، تمهيدا لاتخاذ قرار يلزمه هذا التقدير، هذا الجرد قد يحسم اتخاذ إجراء حسابي لأشياء مادية، أو تقريب قيمة عوامل كيفية بوضعها في مقياس، و لكنه في نهاية المطاف ينهض على تقديرات تأملية وذاتية، يظهر فيها بلوغ الزعماء السياسيين وخيالهم، وقربهم من إدراك الواقع في الوقت ذاته، فقرار الحرب أو السلم يقتضي حساب قوة

---

[1] ناجي أبي عاد و ميشيل جرينون.ت.محمد النجار، **النزاع وعدم الاستقرار في الشرق الأوسط: الناس،النفط،التهديدات الأمنية**،ط1(عمان: الأهلية للنشر والتوزيع، 1999)،ص 255

الخصم، وإمكانية قياسها بمؤشرات عديدة منها المادية، مثل عدد الجنود والمعدات العسكرية ..إلخ، ومنها غير المادية مثل الإرادة والروح المعنوية، ومنها ما قد يربط هذا بذاك[1].

يذهب "داوود أوغلو"، انطلاقا من التطورات الاقتصادية والسياسية الدولية الراهنة ، التي في رأيه جعلت ساحات التأثير في العلاقات الدولية رمادية، نتيجة لعلاقات السيادة المتبادلة بين الدول التي شهدت اتساعا ، الأمر الذي باتت معه المقاييس التاريخية والثقافية، التي تنعكس على الساحة السياسية، تؤثر بشكل مباشر على القوة الداخلية والخارجية للدول، وقد استنبط هذا الوضع ، للإشارة بعدم كفاية مقاييس القوة التي يعبر عنها بمصطلحات مجردة ، وبروز المفاهيم التي تعكس التأثر المتبادل لعدة مقاييس في تحديد القوة ، و تكتسب هذه المفاهيم مثل الاقتصاد السياسي، الجيوسياسي، الجيوثقافية والجيو اقتصادي، الجيواستراتيجي، في تحديد معنى القوة للدول ميزة كبيرة، لذا لم تعد مقاييس قوة الدول عناصر مجردة ومستقلة عن بعضها، بل يجب النظر إليها مع وظائفها الجديدة كعناصر ديناميكية يؤثر بعضها في بعض، ويجب أن تتناول هذه العناصر، الإنسان مع مجموعة العوامل التي تدخل في هذا المجال[2]. وعليه فمعادلة قوة دولة ما تتشكل حسب داوود أغلو، من معطيات القوة الثابتة وهي التاريخ، الجغرافيا، عدد السكان، الثقافة، بالإضافة إلى معطيات قوة متغيرة، و هي العناصر التي يمكن تفعيلها في المدى القريب والمتوسط، وهي تشتمل على القدرة الاقتصادية،القدرة التكنولوجية ،القدرة العسكرية.

كما نلاحظ في معايير حساب أو معادلة القوة عند "أحمد سيد سعيد" ، وعند "أوغلو"، الاختلاف في متغيرات المعادلة ، فالأول يصنفها على أنها عناصر مادية وغير مادية، في حين الثاني يتحدث عن العناصر الثابتة و المتغيرة، والمتمعن يلحظ نقطة أساسية يشترك فيها الاثنان، وهي ما سماها "سعيد" بالروح والإرادة و المعنويات، وهو ما سماها "أوغلو" بالذهنية الإستراتيجية والإرادة السياسية، حيث يتفقان على الدور الأساسي الذي يجب أن يلعبه الإنسان في تنسيق تلك المعطيات وفق ظروف معينة، لتصبح للدولة قوة في اتخاذ قرار اتجاه منطقة ما، بمعنى أن الدول التي لا تمتلك ذهنية إستراتيجية واضحة وتخطيطا استراتيجيا وإرادة سياسية قوية ومنسجمة ، لا يمكنها أن تشكل القوة المطلوبة مهما حققت تفوقا بالنسبة للعناصر الثابتة والمتغيرة. كما أن الأوضاع التي يشكلها كل من الذهنية الإستراتيجية والتخطيط الاستراتيجي السلبيين، تنعكس بشكل كبير على النتائج المترتبة من العناصر الثابتة والمتغيرة في معادلة القوة[3].

هناك محاولات عديدة قام بها مفكرين غربيين، من أجل وضع نظرية لـ"قوة الدولة"، وعلى الرغم من تنوع تلك المبادرات واختلافها من منظر إلى آخر، إلا أنها في المجموع لا تخرج عن ثلاث اتجاهات:

---

[1] كمال الأسطل، الحساب السياسي وكيفية حساب القوة القومية للدولة.
نقلا عن: http://k-astal.com/index.php?action=detail&id=270

[2] أحمد وأغلو ،مرجع سبق ذكره ،ص35

[3] المرجع نفسه،ص56

- **الاتجاه الأول:** الذي يركز على قياس قوة الدولة، من خلال التركيز على العوامل المادية وخاصة القدرة العسكرية والاقتصادية للدولة، من ذلك محاولة جورج مودلسكي(G.Modelski)، حيث حدد عددا من المؤشرات لقياس قوة الدولة هي: النفقات العسكرية، وحجم القوات المسلحة، الدخل القومي، السكان، و يرى مودلسكي أن الدولة لابد أن يكون لديها السيطرة والقدرة على استغلال ثرواتها. وهناك أيضا محاولة كل من نورمان الكوك(N.Alcock) و ألان نيوكمب (A.Newcombe) و اللذان يؤكدان على إمكانية قياس قوة الدولة من خلال عنصرين هما: إجمالي الدخل القومي، والنفقات العسكرية[1].
- **الاتجاه الثاني:** يرى أن قوة الدولة هي نتاج أو محصلة مجموعة من العوامل المادية والعوامل المعنوية. وتبرز في هذا الاتجاه العديد من الدراسات، على غرار محاولات ويلكنسون(Wilkinson)، والذي يرى أن قوة الدولة يمكن قياسها بالتركيز على ثلاث أبعاد رئيسية وهي: البعد الجيوديمغرافي(ويتضمن،الموقع، السكان، الموارد)، والبعد السياسي والاقتصادي والعسكري، والبعد الثالث يتضمن القدرة على العمل الجماعي اجتماعيا وأخلاقيا، ومعنويا وسياسيا. كما يمكن اعتبار كتابات "داود أوغلو" متماهية مع هذا الاتجاه.
- **الاتجاه الثالث:** الذي يرى أنه ينبغي قياس قوة الدولة في حالة توظيفها، أي عندما تستخدم الدولة قدرتها في موقف أو حدث مع دولة أخرى، أو تستخدمها في إطارها الإقليمي أو الدولي. و من المحاولات الحديثة في هذا السياق، محاولة "آشلي تيليس" التي أخذت في الاعتبار سقوط الاتحاد السوفياتي، وأحداث التسعينات وبروز هيمنة الولايات المتحدة الأمريكية على النظام الدولي،حيث يرى أصحاب هذه المحاولة ارتباط قياس قوة الدولة بالهدف الذي تريده الدولة، ويرون أن قياس قوة الدولة تمثل خاص جمع درجة التجديد الاقتصادي ودرجة القدرة العسكرية ودرجة الهيمنة،أو السيطرة كهدف خاص للدولة[2].

على العموم، هناك إشكاليات عديدة تتعلق بمناهج وطرق قياس قوة الدولة، منها ما يركز على الجانب المادي، ويغفل الجوانب المعنوية الأخرى ، و منها ما يركز على عنصر واحد مادي أو معنوي في قياس قوة الدولة ويهمل بقية العناصر. وعليه يمكن القول أن ذلك الاختلاف، نابع أساسا من عدم إدراك أن القوة مسألة نسبية لها علاقة بالدول الأخرى، وكذلك عدم التقدير للقوة الكامنة ، كما أن هناك مسألتان هامتان يجب أن تعطى الأهمية في عملية إعداد معادلة قوة الدولة وهي:

---

[1] علي بن حسين القحطاني، "بناء قوة الدولة في التصور الإسلامي رؤية تنظيرية مقارنة" "، (**المجلة العلمية** ،العدد52، يونيو2012)،ص 187

[2] علي بن حسين القحطاني مرجع سبق ذكره،،ص 188

– أن القوة و قياسها مرتبط بالهدف الذي تريد تحقيقه الدولة من استخداماتها القوة.

– أنه يمكن استخدام قياس الدولة، لتفسير الماضي والتنبؤ بالمستقبل.

إذن ثمة أهمية كبيرة لتفسير المفاهيم المنبثقة عن الجغرافيا ومشكلاتها، مثل الساحة المركزية، الحدود، الخط الأمامي، الحزام، الإقليم، و ساحة التأثير بشكل متكامل، وأثرها على السياسية الخارجية، كما أن عملية صياغة معادلة لقوة الدولة، هي من مهام السياسيين والاستراتيجيين ، لهذا نلاحظ مجيء الإستراتيجيين بوصفات إرشادية لصناعة القرار في شكل مقاربات جيوبوليتكية، في بيئات وظروف دولية مختلفة، لها خصوصياتها ومعطياتها الخاصة. ومن ناحية أخرى تساعد المفاهيم السابقة، في تبيان المقومات التي تقوم عليها الدول، عند صياغتها لمعادلات قوتها. حيث بينت التجارب التاريخية للعديد من الدول(خاصة المتقدمة) أنه تقريبا، لا تكاد تخلو فترة تاريخية من فترات تلك الدول إلا ويظهر بها إستراتيجيون بارزون، يوجهون ويرسمون ملامح سياسة دولهم وفق معطياتهم الداخلية ، وبتقدير البيئة الدولية أيضا، ويخلدون أفكارهم لتشكل تراكما في تراث النظريات الجيوسياسية.

المطلب الثاني: الجيوبولتيكا (الجيوسياسة) من المقاربات الوضعية إلى المقاربات ما بعد وضعية (النقدية).

الجيوبولتيكا رؤية العالم، من هذه الزاوية يفضل "ألكسندر دوغين"* مقارنتها مع منظومات العلوم، لا مع العلوم، فعلى الرغم من احتواء الجيوبولتيكا لعدد كبير من الموضوعات الأخرى، كالجغرافيا، التاريخ، علم السكان، الإستراتيجية، دراسة الأديان، تاريخ الإيديولوجيا، علم الاجتماع ،علم السياسة...إلخ ، إلا أنه يرى بأنها تقع على مستوى واحد مع كل من الماركسية و اللبرالية، وما إلى ذلك من النظريات الحديثة الكبرى والشمولية، أي مع تلك النظم المعرفية التي تفسر المجتمع والتاريخ، وذلك عن طريق طرح المعيار الأساس في التفسير وهنا هو (**الجغرافيا**)، ثم تربط به كافة الآفاق الانسانية الأخرى، من تحليل للمجتمعات والسياسة و الاقتصاد ... إلخ ، بمعنى أن الجغرافيا هي المحرك لمختلف التفاعلات الإنسانية[1].

كانت الجغرافيا السياسية في بداياتها، جغرافيا سياسية تاريخية تسعى ما بوسعها إلى معرفة الماضي،من خلال دراسة نشأة الوحدات السياسية الرئيسية، كما يرى البعض أن النظرية الجيوبولتكية ظهرت عبر موجتين أساسيتين هما: موجة الجغرافيا السياسية للمذهب الطبيعي (المدرسة الطبيعية)، والجغرافيا السياسية الشاملة (الكونية)، فحسب رسالة التي أخرجها "**جوو**" **gew** في القرن التاسع عشر، تحت تأثير الفكر الدارويني بعنوان "**الداروينية والثورة المادية**" حيث تذهب الموجة الأولى المتمثلة في

---

*__ألكسندر دوغين:__ هو سياسي و فيلسوف وباحث سياسي واجتماعي روسي ومؤسس للمذهب الأوراسي الجديد، ويتجه نشاطه السياسي نحو استحداث إقامة دولة روسية عظمى عن طريق التكامل مع الجمهوريات السوفيتية السابقة وبالدرجة الأولى الأقاليم التي ينطق أهاليها اللغة الروسية مثل القرم و أوكرانيا الشرقية.

[1] الكسندر دوغين،تر،عماد حاتم،**أسس الجيوبولتيكا : مستقبل روسيا الجيوبولتيكي**، (بيروت: دار الكتاب الجديد المتحدة، 2004)،ص 57.

مزاعم الطبيعية المتعلقة بالمضامين السياسية للأمن الجغرافي ،التي هيمنت على معظم كتابات المفكرين في نظرية العلاقات الدولية، منذ العهد اليوناني، على غرار أرسطو مونتسكيو، ميكافيلي. و يذهب في هذا السياق "**روبرت. د. كابلان**" إلى أن الجيوبولتيك في ظل الموجة الأولى، طالما مثلت خلفية لتاريخ البشرية ،حيث ارتبطت بإعداد الخرائط وأهميتها، و على الرغم من التحريفات التي تعترض الخرائط، فمن الممكن أن تكون كاشفة (يعني الخرائط) عن نوايا بعيدة المدى[1].

أولا : المقاربة الجيوبولتكية الكلاسيكية (الوضعية) :

ساهمت الحركات التجارية التي شهدتها أوروبا، في دفع محاولات البحث عن منافذ بحرية، واستكشاف طرق جديدة، من شأنها أن تكون ذات مردودية أكبر على القوافل التجارية، في العصور التي لم تكن قد عرفت بعد تكنولوجيا الأقمار الصناعية والاتصالات الرقمية . الأمر الذي أثر في خروج (التحليل الجغرافي) من إطاره الطبيعي المرتبط بعلوم الأرض ووصفها، إلى إطار أكثر حركية وديناميكية وما لبثت هذه الاكتشافات المدفوعة بالحوافز التجارية بالأساس، أن امتزجت بمسحة سياسية في منطق التفكير ، ما مكن تلك الدول من تحقيق المزيد من المكاسب المادية ، خصوصا أن السعي إلى تحصيل الربح و تحقيق المنفعة يشكلان قاسما مشتركا بين المنطقين: التجاري والسياسي. تركت الميزات السابقة (المصلحة التجارية) صدى كبير في الأوساط الفكرية، وزرعت أولى بذور الجيوبولتيكا كحقل امتزجت فيه المعطيات الجغرافية بتحقيق المنافع، قبل أن تنتقل إلى التفكير في الرهانات السياسية[2].

خلال القرنين الثامن عشر والتاسع عشر، قبل وصول العلوم السياسية باعتبارها تخصصا أكاديميا كانت الجغرافيا علما محترما، وإن لم يتخذ شكلا رسميا على الدوام، كان كثيرا ما يتم خلاله التفكير في السياسة و الثقافة ، والاقتصاد من حيث علاقتها بالخريطة و التضاريس الطبيعية، ووفقا لهذا المنطق المادي؛ تكتسب الجبال والقبائل أهمية كبرى في عالم الأفكار النظرية،أو بالأحرى فإن الجبال والرجال الذين يخرجون منها تمثل الدرجة الأولى(الملاحظة الأولى) من الواقع، أما الأفكار مهما كانت باعثة على السمو و التفوق ، فهي تأتي في المرتبة الثانية، بمعنى أن الطبيعة المادية تمارس نوع من الحتم على منطلقات الفكر خاصة المرتبط بالنظر إلى الجماعات الأخرى.[3]

بعد الموجة الأولى، ظهرت بعض الأدبيات الجديدة التي تشكل في مجملها ملامح الموجة الثانية، تعكس التصور الجغرافي للسياسة الشاملة (الكونية)، و المرتبط بالتحليل المادي الشامل، الذي بدأ مع منتصف القرن التاسع عشر وامتد إلى القرن العشرين، ومثله مجموعة من المنظرين،على غرار "**تايور**

---

[1] Daniel deudey. “Geopolitics as Theory: Historical Security Materialism”,(**European Journal of International Relations,** 2000 6: 77.).p78

[2] منصور لخضاري،**السياسة الأمنية الجزائرية: المحددات،الميادين،التحديات**،ط1،(الدوحة:المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات،مارس 2015)،ص33

[3] روبرت د.كابلان، مرجع سبق ذكره، ص49

ماهان" **فريديرك راتزل**" "**ماكيندر**" "**تورنر**" "**كارل هوزفر**" وآخرون؛ الذي أعاروا اهتماما كبيرا لدور الجغرافيا في تعظيم وزيادة قوة الدول، كانت أطروحاتهم على اختلافها، تمثل المذهب الطبيعي المتأثر بالداروينية الاجتماعية*. ركز هؤلاء الجيوسياسين على الفضاء الشامل(الجغرافي) كنظام يساعد في خلق علاقات القوة والأمن، كما نظروا إلى المعطيات الثورة الصناعية والمزايا التكنولوجية كعوامل مهمة،يمكن أن تساعد في خلق فرص عديدة وواسعة للهيمنة والسيطرة على الأرض[1].

كما كان للحركة الاستعمارية التقليدية و الحربين العالميتين الأولى والثاني، و أحداث الحرب الباردة، الأثر البالغ في رواج، واستعمال واسع لمصطلح (الجيوبولتكيا)، على نطاق الكتابات والدراسات التي التي اهتمت بالموضوعات السابقة . كما تغذى هذا المصطلح (الجيوبولتيكا) أساسا على المشارب الفكرية و الفلسفية المتمثلة في العقلانية العلمية، أدت في النهاية تلك الإرهاصات إلى ظهور الجيوساسة(الجيوبولتيكا) كحقل أكاديمي؛ ونذكر أهم المساهمات العقلانية (التي تعتمد على التحليل العقلاني والمنطقي) ذات الشأن في ظهور الجيوبولتيكا :

- النزعة العقلانية و النقدية لكانط
- الفلسفة الوضعية.
- الحتمية لهيجل.
- نظرية التطور لداروين.[2]

شكلت هذه المنظومة الفكرية الخلفية المعرفية، لأسس التفكير الوضعي في العلوم الاجتماعية بصفة عامة، والسياسة و الجغرافية بصفة خاصة. وعليه يمكن القول بأن الجيوبولتيكا الوضعية الكلاسيكية،تشتمل على التصورات الناتجة عن العالم الطبيعي، وهي التصورات معرفية التي شوهها الموقع الجغرافي للمراقب والمضمون الثقافي، والتاريخي والاجتماعي للفضاء الذي يدركه، ومازالت تؤثر على السياسة الخارجية بشكل ملموس إلى حد ما. لاشك في أنها شكلت على الرغم من إيحاءاتها العسكرية والسياسية، التنظيرات الأولى حول منظومة العلاقات الدولية قبل ظهور علم السياسة نفسه.[3]

---

* نسبة الى داروين: ونظريته في التطور والذي ارجع وجود الصراع في الحياة من اجل اثبات الذات، وهوما جعل الانسان سلسلة عمليات التطورية. لداروينية الاجتماعية نظرية اجتماعية تقوم على أفكار "تشارلز داروين" في تحقيق التطور عن طريق الاصطفاء الطبيعي وتطبقها على حقل علم الاجتماع. فحسب هذه النظرية الاصطفاء الطبيعي لا يفسر تطور الأحياء البيولوجي فقط، بل يمكن تطبيقه لفهم تطورات وتغيرات التجمعات الاجتماعية البشرية. ظهر مصطلح "الداروينية الاجتماعية" لأول مرة عام 1879 في مقالة لاوسكار شميدت في مجلة "بوبيولار ساينس" (العلوم الشعبية)، ثم في منشور لاسلطوي في باريس بعنوان Le darwinisme social أي الداروينية الاجتماعية بقلم إميل غوتييه. إلا أن المصطلح لم يكن دارجا – في العالم الناطق بالإنجليزية – على الأقل حتى قام المؤرخ الأمريكي ريتشارد هوفستاتر بنشر مؤلفه "الداروينية الاجتماعية في الفكر الأمريكي" (1944) خلال الحرب العالمية الثانية. إن النظريات حول الارتقاء الاجتماعي والارتقاء الحضاري شائعة في أوروبا. لقد ادعى العديد من مفكري عصر التنوير، الذين سبقوا داروين، مثل هيغل، ان المجتمعات تتقدم من خلال مراحل من التطور. كما أن وصف توماس هوبس في القرن الـ17 للوضع الطبيعي يقابل التنافس على الموارد الطبيعية التي ذكره داروين. تتميّز الداروينية الاجتماعية عن نظريات التغييرات الاجتماعية الأخرى بأنها تستمد أفكار داروين من حقل علم الأحياء وتطبقها على الدراسات الاجتماعية.

[1] Daniel deudey. Op cit,p 79

[2] منصور لخضاري،مرجع سبق ذكره ،ص34

[3] جيرار ديسوا،تر،قاسم المقداد، **النظريات الجيوسياسية** ،ج1،(دمشق: دار نينوى للدراسات والنشر والتوزيع،2014) ، ص85

تعكس المقاربة الوضعية مثلا في الماركسية و اللبرالية، في المقام الأول الجانب الاقتصادي للوجود الإنساني؛ مبدأ "**الاقتصاد مصيرا**"، و من غير المهم كون هاتين الأيديولوجيتين تنتهيان إلى نتيجتين متناقضتين، حيث تصل الماركسية إلى حتمية الثورة المعادية للرأسمالية، بينما يرى أتباع "آدم سميث" الرأسمالية النموذج الأعلى للمجتمع، وفي الحالتين الأولى والثانية، يطرح المنهج الموسع لتفسير العملية التاريخية، صورة خاصة من السوسيولوجيا، الأنتربولوجيا و البوليتكولوجيا(علم السياسة).

على الرغم من النقد الدائم لهاتين الصيغتين من(التبسيطية الاقتصادية)، من طرف الأوساط العلمية البديلة (التخمية/المتاخمة)، فإنهما تبقيان النموذجين الاجتماعيين المهيمنين (اللبرالية والماركسية)، واللذين لا يقوم الناس فقط بتفسير التاريخ على أساسهما بل ويبنون المستقبل، أي يضعون الخطط والتصاميم، ويتدبرون ويحققون المنجزات الكبرى التي تمس الإنسانية بأسرها.

على هذه الصورة بالذات، تبدو الأمور بالنسبة للمقاربة الوضعية الجيوبولتكية، ولكنها خلافا للأيديولوجيات الاقتصادية، تقوم على مقولة "**التضريس الجغرافي مصيرا**" **فالجغرافي والمدى المكاني** يلعبان في الجيوبولتيكا الدور الذي يلعبه المال والعلاقات الإنتاجية في الماركسية واللبرالية، وإليهما تنتهي جميع آفاق المؤسسة للوجود الإنساني، وهما المنهج المؤسس لتفسير الماضي، ويمثلان العاملين الرئيسين للواقع البشري، ينظمان حولهما كافة الجوانب الأخرى للوجود، وعلى نحو ما هو الأمر مع الإيديولوجيات الاقتصادية ، تقوم الجيوبولتيكا على أساس التقريب،التبسيط، اختصار المظاهر الكثيرة التنوع للحياة إلى عدة متغيرات، وبغض النظر عن هذا الخطأ المقصود والمكنون في أمثال هذه النظريات، فإن الجيوبولتيكا الوضعية تفرض بطريقة مؤثرة، ثبوتيتها في مسألة تفسير الماضي، وفعاليتها اللامتناهية في تنظيم الحاضر وتصميم آفاق المستقبل.

إذا ما واصلنا المقارنة مع الماركسية واللبرالية على سبيل المثال، أمكننا القول بأنه على مثال مقولات الإيديولوجيتين الاقتصاديين، الذي يطرحون مقولة: "**الإنسان الاقتصاد**"(**homo–economicus**) الخاصة، تتناول الجيوبولتيكا "**الإنسان المداوي/المدوي**"، أي الإنسان الذي حدده المدى المكاني بصورة مسبقة، والذي نشأ وتكونت اشتراطيته ضمن خصوصيته المميزة–تضاريس الجغرافية– المكان، لكن هذه الإشتراطية تتمثل بصفة خاصة في التجليات الاجتماعية الكبرى للإنسان، في الدول ،الاثنيات،الثقافات، الحضارات وما إلى ذلك. إن ارتباط كل فرد بالاقتصاد يبين في النسب الصغرى وفي الكبرى، بمعنى أن للاقتصاد أهمية بالغة بالنسبة للأفراد وللجماعات كل على حدى، ولهذا فإن الحتمية الاقتصادية مفهومة بالنسبة للناس العاديين وبالنسبة للمرجعيات السلطوية/النخب التي تتعامل مع فئات اجتماعية كبرى، وربما لهذا السبب حققت الإيديولوجيات الاقتصادية مثل هذه الشعبوية الواسعة وأدت مهمة تعبوية،حتى درجة إشعال الثورات القائمة استقطاب أعداد كبيرة من البشر إلى الإيديولوجيا. [1]

[1] الكسندر دوغين،مرجع سبق ذكره ،ص58

ارتباط الإنسان بالمكان هو الموضوع الأول للجيوبولتيكا ،على من مقدمتها الأولى إلى إيديولوجيا بذاتها، أو بكلمة أدق إلى إيديولوجيا الجماهير، فتخريجاتها وأساليبها وموضوعات دراستها و منطلقاتها الأساسية ليست مفهومة إلا من طرف تلك المرجعيات الاجتماعية، التي تعمل على قضايا ذات المدى المكاني الواسع (التخطيط الاستراتيجي)، تدبر السنن الاجتماعية والتاريخية على المستوى الكوني وما إلى ذلك. بإجمال مكن أن نستشف الجيوبولتيكا الوضعية، منذ نشأتها إلى غاية نهاية الحرب الباردة،كانت متجسدة و متشكلة في إسهامات عديد من المدارس، بدءا من المدرسة الألمانية، البريطانية، الأمريكية، الروسية،...إلخ ، بحيث أصبحت الجيوبولتيكا تقليدا علميا في عديد من الدول،حاولت كل واحدة منها تطوير تصورها الجيوبولتيكي الخاص بها، والذي يتفق مع خصوصيتها، كما كانت هناك تجارب للفرنسيين والإيطاليين والاستراليين وكذا الأتراك...إلخ.

على الرغم من تنوع وجهات النظر تلك ، فإننا نتعامل في هذه المقاربة الوضعية، مع لوحة واحدة للعالم يمكن أن نسميها اللوحة الجيوبولتكية. و هذه الأخيرة، تطمح إلى أن تدخل في تحليل العمليات التاريخية والعلاقات ما بين الشعوب وما بين الدول عددا من المقاربات التأسيسية –الجغرافية منها ، والمتعلقة بعلم السياسة، والإيديولوجية والاتنوغرافية والاقتصادية وما إلى ذلك. وفي هذا تجسيد للطابع الشمولي للجيوبولتيكا، التي تطمح لتكون تركيبا ما بين النظم العلمية المختلفة.

أما الصيغة المنهجية الأكثر عمومية والمشتركة التي توحد المدارس الجيوبولتيكية المختلفة تحت منظور واحد، وهي بالتأكيد الثنائية التاريخية التأسيسية بين **اليابسة (التيلوكراتيا)** الأرض الأوراسي(الأرض المتوسطة، قلب الأرض، المحور الجغرافي ،المحور للتاريخ) من جهة، وبين **البحر(التالاستوكراتيا)** القوة البحرية، التي تمثل العالم الأنجلوسكسوني، الحضارة التجارية، الهلال الخارجي/الجزيري، من جهة أخرى. **وهذا ما يمكن النظر إليه على أنه القانون الأساسي للجيوبولتيكا الوضعية. وخارج هذه الثنائية تفقد جميع النتائج معناها. فعلى الرغم من كل الاختلافات في الرؤى الخاصة، لم يقم أي واحد من مؤسسي العلم الجيوبولتيكي بوضع مثل هذه المقابلة موضع شك، وهو ما يوازي/ يعادل في معناه الحتمية الطبيعية، والتي تعادل قانون الجاذبية الكونية في الفيزياء.**[1]

من ناحية أخرى نجد أن ما يوحد المقاربات الجيوبولتكية الكلاسيكية (المؤسسين الأوائل لهذا العلم)، هي حتمية استخدامهم السياسي في التحليل الجغرافي، فمن الناحية العملية لا نجد عالما جيوبوليتكيا تم استبعاده عن المشاركة في الحياة السياسية لدولته، ومن هنا تأتي التحيزية الواضحة لديهم جميعا ودون استثناء. فلابد للجيوبولتيكِي(الرجل الذي يمارس عملية فهم السياسة انطلاقا من الجغرافيا)، وهو ينطلق إلى بحوثه العلمية، من أن يحدد مكانه الخاص على خارطة الأقطاب الجيوبولتكية ، وبهذا ترتبط زاوية الرؤية التي سيحلل من خلالها كافة العمليات العالمية. ولا نجد في تاريخ الجيوبولتيكا بطوله مؤلفا واحدا اتسم باللامبالاة نحو دولته وشعبه، أو لم يشاطرها توجهها التاريخي والخلقي. ويبدو هذا واضحا لدى

---

[1] الكسندر دوغين،مرجع سبق ذكره ،ص ص 135–136

أقطاب المؤلفين الأنجلوسكسونيين، الذين يسيرون ودون حرج ، وبطرقة موحدة، وراء منطق وقيم مقاربة "**القوة البحرية**" عندما يصوغون نظرياتهم من مواقع مؤيدين للأطلسية، و الأوراسيين الروس على نفس المستوى من الاستجابة في وفائهم للتصورات المتمحورة حول "**قلب الأرض**".

يبدو الأمر أكثر تعقيدا بالنسبة للفرنسيين،الذين انقسموا بين العالم الأنجلوسكسوني الأطلسيين، والاتجاه القومي الأوراسي ، إلا أن التصور الجيوبولتيكي الأكثر رسوخا قدمته مجموعة الأطلسيين، من أتباع "**فيدال دي لابلانش**". كما لألمانيا موقف مزدوج أيضا، لكن سمته الأوراسية كانت هي الغالبة على التوجهات، لدى يرى البعض أن ألمانيا اضطرت لخوض حربين عالميتين ضد القوى البحرية الأوروبية/ الأطلسية، فهي كانت مغالية في القومية، الأمر الذي جعلها تتصارع حتى مع روسيا الأوراسية. ويمكن القول أن القارية الأوراسية هي السمة الجيوبولتكية الألمانية وهذه الوضعية تلخص التاريخ الألماني بأسره في معادلة جيوبوليتكية وتحدد بنية الوعي القومي ذاتها.

إن ضرورة أن يقوم عالم الجيوبوليتيكا منذ البداية بتحديد موقفه الشخصي على خارطة العالم الجيوبولتيكي، هي التي دفعت بهذا العلم من أن ينمو ، بطريقة استثنائية تقريبا على أيادي ممثلي الدول الكبرى الطامحة لن تغدو قوة عالمية، وأن تحقق السيادة القومية. فالأمريكيان **ماهان** و**سبيكمان**، والإنجليزي **ماكيندر** يمثلون "**الهلال الجزيري**" إنهم الناطقون بلسان الأطلسية (**القوة البحرية**). و"**فيدال لابلانش**" ومدرسته يمثلون فرنسا الأطلسية، ويميل ديغول نحو القارية، نحو الأوروبية،باتجاه العداء للأطلسية، ومن هنا ينبثق ميلهما المتبادل لحب الألمان . ويطابق الألمانيون **راتزل** و **هاوسهوفر** و **شميدت** بين ألمانيا و"**قلب الأرض**" (**القوة البرية**) ويحاولون أن يخلقوا من ألمانيا "**مدى كبير**" يمكنه أن يواجه (القوة البحرية الأنجلوسكسونية)، ويقترب منهم السويدي "**تشيلن أو كيلن**" الذي يفكر بطريقة تجعله أقرب إلى أن يكون ممثلا لأوروبا الوسطى للمدى المكاني الأوروبي الألماني،أما القاريون الأكثر راديكالية "**أرنست نكيش**"،"**فرديرك جيورغ**" **يونغر**" وآخرون، فيسرون أبعد من ذلك، ولا يفترضون مستقبل ألمانيا إلا في تكاملها الاستراتيجي مع روسيا الأوراسية.[1]

إذن يعتمد التحليل الجيوبولتيكي الكلاسيكي، للمشكلات العالمية والإقليمية والوطنية،على أرضية جغرافية بالدرجة الأساس، وليس بالمطلق، وارتباطاتها وانعكاساتها على الحدث السياسي المراد تحليله، وكما يقول سبيكمان: "**إن طبيعة المشكلة التي تأخذ بعين الاعتبار هي التي تحدد، ليس فقط طبيعة التحليل الجغرافي ،بل كذلك حجم المنطقة التي يجب تحليلها** ".وتبعا لذلك فإن كل من لا يمتلك القدرة الجغرافية في التحليل، لا يمكن أن يكون محللا جيوبوليتكيا ناجحا، لأن جوهر الجيوبولتيك يكمن في دراسة العلاقة القائمة بين سياسة القوة، والمقومات الجغرافية الضامنة لبناء تلك القوة ،وبالتالي مكانة الدولة ووزنها فوق المسرح الجغرافي العالمي[2].

---

[1] الكسندر دوغين،مرجع سبق ذكره ، ص 137.

[2] خورشيد رشيد حمه،**الجيوبولتيكس المعاصر:تحليل،منهج،سلوك**،(لسليمانية: مديرية الطبع والنشر،2013)،ص 19.

أثارت الجيوبولتيكا الكلاسيكية عواطف شخصية وثورات فكرية منذ أن ظهر المصطلح في تسعينات القرن التاسع عشر، ومنذ التعبيرات الأولى للجيوبولتيكا من بداية هذا القرن، كان الأفراد الذين يستخدمونه مثل كيلين، ماكيندر وهوزفر، يحاولون باستمرار التأثير على السياسات القومية والدولية بنظرياتهم المتعلقة بالعالم، وفي منتصف القرن العشرين، عندما قال الجغرافي الأمريكي "**ريتشارد هرتشورن**" في 1954 "**إن الجيوبولتيكا كانت سماً فكريا**"[1]. تأكد الرأي القائل بأن التفكير الجيوبوليتيكي كان مرادفا للتوسع المكاني النازي، وأن النظريات والاتجاهات المجموعة تحت عنوان "**الجيوبولتيكا**" كانت مجرد "**علم زائف**" كاذب جلب بفساده السياسي عار على الجغرافيا الأكاديمية. وأدينت الجيوبولتيكا لارتباطها بالشمولية و التطرف السياسي، وهكذا بات من الواضح أن الجيوبولتيكا لم تكن مقبولة. لقد جذبت "الجيوبولتيكا" سمعة سيئة ، شوهت معها الجغرافيا الأكاديمية بشكل عام ،الأمر الذي جعل الجغرافي "كارل ساورcarl sauer" في عام 1927، يسميها "**بالابن الضال/العاق للأسرة الجغرافية**"،وبالنسبة للعديد من الجغرافيين منذ "ساور"، ظلت السياسة الجغرافية غامضة الملامح، وموضوعا متنازعا عليه، وأحيانا فئة مخزية من الموضوعات التي تبحث دوريا،عن النفس، الحرمان، السمعة السيئة.

مع ذلك، وعلى الرغم من الإدانة المتكررة للمصطلح، لم يتخل الجغرافيون في أوربا وأمريكا الشمالية تماما عن المجال الفكري الذي يحدده هذا المصطلح. وعلاوة على ذلك، ظل الجغرافيين وغيرهم من العلماء،يتكرر لديهم هذا المجال الفكري، وليس فقط أولئك الذين قد يتم تحديدهم على أنهم– محافظون سياسيا ورجعيون – يبدو أن الجيوبولتيكا، تقدم وعدا مغريا بمنظور متميز في الشؤون الجارية، وبصيرة فريدة في العالم السياسي. [2]

كما يقول "**ليسلي هيبل**" في دراسته الجيوبولتيكا الأنجلو– أمريكية منذ 1945 :" إن بعض الجغرافيين قد استمروا في إجراء استكشافات جيوبوليتكية تحت غطاء دراسات مختلفة. بينما أظهر آخرون شجاعة فكرية كبيرة برفض استبعاد الجيوبوليتيكا من مفرداتهم". وعلى العكس خلال السبعينات، وبعيدا عن الحساسيات الأكاديمية ، قام المفكرون الأمنيون ومستشارو السياسة الخارجية الأمريكية بإعادة استخدام المصطلح، ومن المثير للدهشة أن فهم الأفكار الجيوبولتكية كان ناتجا عن طول استخدامهم لمفاهيم جيوبوليتكية، مثل قلب الأرض الهامش، لمواصلة وتبرير إستراتيجية الحرب الباردة الأمريكية، والتدخل في مختلف أنحاء العالم طوال العقديين الماضيين، ولم يبدأ الجغرافيون في إعادة الاهتمام بالجيوبولتيكا بصورة أكثر دقة سوى في السنوات الأخيرة فقط.[3]

---

[1] كلاوس دودز ،ديفيد أتكنسون.تر، عاطف معتمد وعزت زيان،**الجغرافيا السياسية في مئة عام: التطور الجيوبولتيكي العالمي**،ج1،(القاهر:المركز القومي للترجمة 2010)،ص 9

[2] Klaus Dodds,David Atkinson, **GEOPOLITICAL TRADITIONS : A century of geopolitical thought,** (Routledge, First published 2000),p1

[3] كلاوس دودز ،ديفيد أتكنسون ،مرجع سبق ذكره، ص 10

تعرض الاتجاه الجيوبولتيكي الكلاسيكي لجملة من الانتقادات الواقعية، الناجمة عن تأثير الوسائل التكنولوجية والتقنية الهائلة التي قربت بين الشعوب والأمم ،الأمر الذي كان يوحي بأن الجغرافيا قد أصبحت من الماضي، والاحتقانات التي كانت تأجج انطلاقا منها لم يعد لها معنى، بصورة دراماتيكية تؤسس لعالم مترابط أو مجتمع عالمي.كل هذا راجع لانتصار الغرب في الحرب الباردة، وبداية الأفكار التي تؤول للعالمية والعولمة، ونهاية التاريخ....إلخ من الأطروحات التي تسير في هذا السياق. مؤسسة لصورة تفاؤلية تزول فيها كل أشكال التعددية الجيوبولتيكية الثقافية،الدينية،الإيديولوجية والحكومية، وما إلى ذلك بشكل نهائي، وفي عهد قريب وتحل حقبة الحضارة الإنسانية المشتركة الواحدة القائمة على مبادئ الديمقراطية والليبرالية.[1]

مع كل تلك الانتقادات، فإن هذا العلم لم يبقى كلاسيكيا في الطرح والتحليل، بل أساليبه وتقنياته التحليلية انتابها الكثير من التغير، بفعل الثورة التكنولوجية ومؤثراتها الباهرة في كل المجالات، بما في ذلك المجالات الثقافية والإعلامية والسياسية والاجتماعية، التي ساهمت في خلق ظاهرة جديدة في صنع الأحداث السياسية ،وبروز عنصر المفاجأة في تلك الأحداث التي يشهدها عالمنا اليوم،وهي التغيرات الدراماتيكية التي يصبح المستحيل فيها ممكنا ومفاجئا، الأمر الذي يخلق فترات انتقال جيوبوليتكية، قد تطول أو تقصر بفعل تكنولوجيا اليوم، التي قد تغير حالة القوة سواء على نطاق الدولة الواحدة،أو في كامل القارة[2].

ثانيا: المقاربة الجيوبولتيكية النقدية Critical geopolitics:

أصدر جيرويد أو ثواتايل (**Gearóid Ó Tuathail**) في عام 1986 ورقة تحت عنوان: "**اللغة وطبيعة الجيوبولتيكا/الجيوسياسية الجديدة**"*، هذا العمل الذي يمكن القول بأنه أول محاولة صريحة، لوضع أجندة بحثية للمشروع العلمي ،الذي أصبح يعرف لاحقا بالجيوبولتيكا الجيوسياسية النقدية، معلقا أن هناك منهجين(مقاربتين) في التعامل مع حقل الجيوبولتيكا. **الأول**،يندرج ضمن التقليد الماكندري (نسبة إلى ماكيندر traditional Mackinderian approach)، هذا النهج الذي يركز على الجيوسياسية بوسمها "**وصفات إرشادية**" لممارسي السياسات،الذين يعدون في جوهرهم ممارسين للجيوبولتيكا.**و المقاربة/النهج الثاني**، الذي يعتبر أكثر أهمية، والذي يأتي في إطار الدلالة المادية، المستمد من الاقتصاد السياسي الدولي ونظرية النظام العالمي.[3]

في بداية الثمانينيات، كان "أوتواتيل" يعتقد أن أعمال العنف والتهديدات القادمة من السلفادور، تشكل تهديدا كبيرا وحقيقيا بالنسبة للولايات المتحدة، أكثر مما تشكله أفغانستان والعراق،وأماكن أخرى من

---

[1] الكسندر دوغين، مرجع سبق ذكره، ص 157.

[2] خورشيد رشيد حمه، مرجع سبق ذكره، ص 17.

* Gearóid Ó Tuathail "Language and Nature of the New Geopolitics",

[3] Simon Dalby,"Imperialism,Domination,Culture:The Continued Relevance of Critical Geopolitics",(**Geopolitics**, 13:2008), P 413

جنوب غرب آسيا. وبالنظر إلى التحفيز الجيوسياسي الذي لعبه المنظرين الجيوسياسيين في تلك الفترة، تم عسكرة الحياة السياسية في الو.م.أ ، وبرز ذلك أكثر خلال التسعينات من القرن العشرين،من خلال الحرب في أفغانستان،والحرب على العراق(تحت شعار الحرب على الإرهاب) بشكل خاص، أعادت معها مخاوف عودة و امتداد التفكير الجيوسياسي بالمفهوم الكلاسيكي. بمعنى اعتماد التفكير الجغرافي و الجيوسياسي كإطار/غطاء معرفي لتبرير بعض السياسات التوسعية، و هو ما يقع في صلب المقاربة الجيوبولتكية النقدية.[1]

من هنا تأتي المدرسة الجيوبولتيكية الجديدة والتي تعرف بالجيوبولتيكا النقدية* (critical geopolitics) للأسس الجغرافية التقليدية، في التحليل والاستنتاج الجيوبولتيكي الكلاسيكي،الذي ظل يفسر الأحداث العالمية على ضوء ما يشبه الحتم الجغرافي، أو لاعتقادها بأن للتكنولوجيا المعاصرة اليوم دور هام ومؤثر في قلب موازين القوى الأحداث السياسية الداخلية للدول، وبخاصة تكنولوجيا الاتصال والانترنت التي اقتحمت البيوت دون رقيب. وعليه لا يمكن القول أن أسباب كل تلك التحولات،حتى المفاجئة منها،إلى العوامل الجغرافية البحتة لوحدها. فالجيوبوليتك،كمنهج وأسلوب تحليلي،كما يقول "**برنار كوهن**" هو وليد عصره، أو زمانه وهو يتطور تبعا لذلك، فجيوبولتيكا اليوم ستصبح تاريخ في يوم الغد، وعليه فإن كل حدث تاريخي يمثل وصفا جيوبوليتكيا لزمانه.[2]

في حين كانت الجيوبولتيكا الكلاسيكية تؤسس لنوع من الحتمية والثبات في التحليل السياسة العالمية،رفضت الجيوبولتيك النقدية هذا الإدعاء، واعتبرت أن الجغرافيا تتحدد ثقافيا وتستمر سياسيا من خلال الخطاب والممارسات. في الواقع ليست الثورة المعلومات و التكنولوجيا المرافقة لها ، هي العامل الحاسم في خلق المفاجأة السياسية، رغم كونها عامل مساند،باعتبارها عاملا ثانويا . إن هذا الانتقال في التفكير للتحليل الجيوبولتيكي، جعل الجيوبولتكيين النقديين ينظرون إلى العلاقات الدولية نظرة أكثر واقعية، في عصر التكنولوجيا والمعلوماتية، الذي حتم عليهم،ابتكار أساليب و أفكار جيوبوليكية تحليلية تتوافق مع كل هذه التغيرات. لذا يقول "**كلاوس دودز**":" **إن الجيوبولتيك النقدي، كمنهج لدراسة العلاقات الدولية، يمكن أن يفهم على أنه أشبه بنظرية في العلاقات الدولية الاستدلالية)**.الجيوبولتيك النقدية تبعا لذلك، لا تعني إهمال الهيكلية العامة لطبيعة الأقاليم الجيوبولتيكية السابقة ،أو إلغاؤها، بل يظل يعنى بالأهمية الجيوبولتيكية الشمولية للإقليم الجيوبولتيكي القديم، لكنه يتفاعل مع التغيرات التي تحرك الوحدات السياسية داخل هذا الإقليم، سواء كان التغيير ضمن سياسة الدولة الواحدة ، أو على

[1] Ibid .p414

* كما أن النظرية النقدية في العلاقات الدولية، جاءت لمساءلة عملية التنظير والنظريات الوضعية باعتبارها ايديولجيات مغلفة بوعاء نظريات علمية ، وبالتالي سعت إلى كشف الستار عنها، وعلى نواياها في تبرير وشرعنة الواقع السياسي، كذاك هو الحال بالنسبة للنظرية النقدية في الجيوبولتكيا، فهي تساءل النظريات الجيوبولتكية المختلفة على انها علم زائف تحاول من خلاله فئات جماعة ،أحزاب معينة داخل دولة ما من أجل تجسيد افكارهم للهينمة والسيطرة على المساحات والموارد ..إلخ

[2] خورشيد رشيد حمه، مرجع سبق ذكره، ص 18

صعيد الحراك الجماهيري في تلك الوحدات أو الدول، واستشراف انعكاس ذلك على مصير ذلك الإقليم وارتباطاته العالمية.[1]

يوضح "**سايمون دالبي**" "**Dalby**"[*] أنه في غضون التسعينيات من القرن العشرين، استخدم عدد من الجغرافيين مصطلح "**الجيوبولتيكا النقدية**" لتضم سلسلة متنوعة من التحديات الأكاديمية، في ما يخص المناهج التقليدية التي كانت تكتب وتقرأ وتمارس المواقع السياسية من خلالها، وتتحدى كل هذه الكتابات العقل والمنطق والافتراضات الحديثة، حول أن الهويات القومية والدول، التي تحكم السكان تعد نقطة بداية ضرورية لكل من مناقشة سياسية و لأي تحليل علمي.[2]

فالمقاربة "الجيوبولتكية النقدية"، تشتمل على مجموعة أفكار للجغرافيين والسياسيين العاملين في الجامعات في كل من أمريكا الشمالية و أوروبا؛ أولئك الذين كانوا مهتمين بشكل خاص بالخطاب ما بعد البنيوي، وكذا معتمدين على طرق تحليل العلماء والسياسيين الفرنسيين، (مثل "جاك دريدا" و"ميشال فوكو") التي ترفض وجهة النظر الجيوبولتيكا الكلاسيكية(التقليدية) ،التي تعتبر الجيوبولتيكا متغيرا مستقلا تحكمها قوانين ثابتة وغير قابلة للتغيير (حتمية) الحتمية التقليدية. بدلا من ذلك، تتعامل مع السياسة الجغرافية باعتبارها خطابا إيديولوجيا وسياسيا.[3]

كما توجد الآن في الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا، منطلقات بحثية جديدة لدراسة وتحليل الجيوبولتيك من منظور جديد يطلق عليه(الجيوبولتيك النقدي أو النقدية) أو كما يسميها " **بيتر تايلور**" (**بالجيوبولتيكا البديلة alternative geopolitics**) أو(**الجيوبوليتيكا الأرثوذكسية Orthodox Geopolitics**) كما يطلق عليها "**أوتواتيل**". الذي يعد من أبرز منظري هذا المنظور " كما سلف وذكرنا ذلك،بالإضافة إلى "**جون ألوغلن**" و"**جون أكنيو**" و "**كلاوس دودز**" و"**سيمون دالبي**". تشكك هذه الجماعة البحثية المفاهيم الجيوبولتكية التقليدية، بما في ذلك نظمها العالمية، لأنها مبنية على أساس القوة في العلاقات الدولية. في المقابل من ذلك، يرى أنصار الجيوبولتيكا الكلاسيكية في هذا الاتجاه(النقدي)، ويعتقدون أن دراساتهم لا تؤسس لمدرسة جديدة في الفكر الجيوبوليتيكي، بل يرون فيها مجموعة واسعة من الأفكار المترابطة الساخطة على مفاهيم القوة المجردة في التحليل الجيوبولتيكي التقليدي السابق.

يصر الجيوبولتكيين النقديين، على وجود العديد من المتغيرات الجديدة، التي تقبع خارج نطاق المقومات الجغرافية؛ والتي بدأت بأداء فعلها المؤثر على الأحداث السياسية، وهنا يدخل العامل

---

[1] خورشيد رشيد حمه، مرجع سبق ذكره، ص29

[*] Simon Dalby : .**سايمون دالبي** هو جغرافي الايرلندي . وهو واحد من الممثلين الأكثر شهرة في **الجيوبولتيكا النقدية**، ويتعامل مع الجوانب الجيوسياسية لتغير المناخ . جغرافيا والدراسات البيئية في جامعة ويلفريد لورير في واترلو (أونتاريو) ، وكذلك مدير الأبحاث في مدرسة Balsillie للشؤون الدولية.

[2] أنابيل موني، بيتسي إيفانز،تر، آسيا الدسوقي،**العولمة المفاهيم الأساسية** ،ط1،(بيروت: الشبكة العربية للأبحاث والنشر،2009)، ص276

[3] EMRE ERŞEN."Geopolitical Codes in Davutoğlu's Views toward the Middle East **".(Insight Turkey** Vol. 16 / No. 1 / Wınter 2014), p86

التكنولوجي وبخاصة تكنولوجيا الإعلام و الاتصالات، ثم ظاهرة الثقافة التكنولوجية العالمية، والعولمة التي اقتحمت كل البيوت والأنظمة التسلطية دون رقيب.[1]

إذن نشأ هذا المنظور(المدرسة) نتيجة للانتقادات العديدة التي وجهت إلى المنظور الجيوبولتيكي التقليدي(الوضعي) الذي كما لاحظنا ذلك ،كان يركز تحليله على اعتبار الجغرافيا العامل المهم و الوحيد في ممارسة وتطبيق القوة،في العلاقات الدولية والسياسية الخارجية للدول.

لذا يقول **أوتواتيل:" إن الجيوبولتيكا النقدية تقف على النقيض من ذلك، لأنها مشروع نظري مشكلاتي يضع الهياكل القائمة لمكون القوة والمعرفة محل الاختبار والتحليل؛ عكس القوالب النظرية السابقة المتحجرة ".**[2] ويرى "**كلاوس دودز**" أن هناك خمسة موضوعات لابد أن تؤخذ بعين الاعتبار في التحليلات الجيوبولتكية المعاصرة هي:

1. انتهاء الحرب الباردة
2. دور الشركات المالية والمعلوماتية الطاغية
3. الخصخصة و تجزئة الدول ذات السيادة
4. التكتلات الإقليمية
5. وسائل الإعلام، و دور هيئة الأمم و مجلس الأمن في النظام الدولي، في حالات الحروب والكوارث الإنسانية.

إذن، فقد ظهرت الجيوبولتيكا النقدية من عمل عديد من العلماء في مجالات الجغرافيا والعلاقات الدولية،هؤلاء الذين سعوا على مر العقد الماضي، على التثبت و التحقيق في الجيوبولتيكا كممارسة اجتماعية وثقافية وسياسية، بدلا من أن تكون واقعا واضحا ومقروءا في السياسة العالمية. الجيوبولتيكا النقدية تشكلت من انتقادات ما بعد الحداثة ، التي وضعت حدودا معرفية للممارسات الإثنية التي قامت عليها السياسة الجغرافية للحرب الباردة. تعبر الجيوبولتكية النقدية عن الأصوات النشاز والمنشقة،خاصة في وجهات النظر النسوية، ما بعد الاستعمار، و البنيوية في تفكيك استراتيجيات القوة، و خطابات الحرب الباردة ، بين التفضيل و التهميش، و الأدراج، و الاستثناءات في التوجهات الخارجية للدول. خلاصة القول، تعمل الجيوبتكا النقدية ، على مساءلة الجغرافيا نفسها[3]

تأثرت الدراسات في الجيوبولتيكا كغيرها من الدراسات والأبحاث في العلوم الاجتماعية،بالتغيرات العالمية الحاصلة على مستويات متعددة ومختلفة،و**بناء على ما سبق، يمكن القول أن الجيوبولتكية النقدية تشتمل على منطلقات و افتراضات بحثية جديدة، حددها أوتواتيل و دالبي بخمسة نقاط تميز**

---

[1] خورشيد رشيد حمه، مرجع سبق ذكره ، ص 39

[2] المرجع نفسه ،ص40

[3] Gearóid Ó Tuathail. Simon Dalby. **RETHINKING GEOPOLITICS**,(London: and New York. by Routledge 1998) ,P3

الجيوبولتيكا النقدية عن الكلاسيكية، وذلك في مقدمة كتابهم "مراجعة/ إعادة التفكير في الجيوبولتيكا" وهو كتاب حديث يستكشف مجال الجيوبولتيكا النقدية بصورة أوسع:

- **الحجة الأولى،** اعتبار الجيوبولتيكا ظاهرة ثقافية/اجتماعية، أكثر بكثير مما هي عليه في العادة ،أو كما جرى وصفها من قبل التقاليد الجيوسياسية من أنها مهمة القادة والمستشارين الحكماء . أو أنها هي التي تضع/تحدد أطر السياسة الخارجية و نطاق ممارستها (كنوع من الحتم الجغرافي)، كما أن الجغرافيا السياسية ليست مدرسة محددة من حرفة أو المهم، لكن هي بالأحرى يمكن أن تفهم على نحو أفضل على أنها الممارسات المكانية، سواء المادية أو التمثيلية. وبالتالي، يجب أن تنقب الدراسة النقدية للجيوبولتيكا في تاريخ الجيوبولتيكا في حد ذاتها والجغرافيا السياسية،و في الأساطير الثقافية الخاصة للدولة. فهي تولي قدرا كبيرا من الاهتمام المنهجي، بالرموز والتاريخ والجغرافيا الوطنية.[1] الجيوبولتيكا النقدية تواجه وتحلل الأمة المتخيلة جيوسياسيا في حدود الدولة،من خلال جملة الروايات وكذا الأساطير والخرافات. التي تحاول صهر هويات متعددة في هوية وطنية واحدة ، وإنشاء حدود مع الخارج وتحويل أماكن متنوعة إلى الفضاء الداخلي الوحدوي. و من أجل خلق فضاء وطني للأمة، وإسقاط المجتمعات الوهمية، و تفعيل الخطابات التي تحث على تجانس حدود الأمة، من خلال التربية والثقافة و التاريخ. الأمة المتخيلة جيوسياسيا هي مشروع اجتماعي،ثقافي سياسي، مستمر وغير مستقر يعاد تصويره وتشكيله حسب الظروف و الوقائع.[2]
- **الحجة الثانية،** التي تميز الجيوبولتيكا النقدية، هي اهتمامها الخاص بممارسات رسم الحدود ذلك الأداء الذي يميز الحياة اليومية للدول.على النقيض من الجيوبولتيكا الكلاسيكية، الجيوبولتيكا النقدية تولي أهمية لكل من الحدود المادية، التي تقع على حافة الدولة، والحدود المفاهيمية (على حد تعبير "سيمون دالبي" التضاريس الجغرافية والتضاريس الفكرية)،التي تحدد معالم الفصل والتفرقة ،بين حدود الداخل الآمن/المنظم، وبين حدود الخارج الفوضوي/غير آمن. فالجيوبولتيكا النقدية لا تتعلق "بالخارج" الدولة وفقط، بل وبحثها في بناء حدود "الداخل" و"الخارج"، "هنا" و "هناك" المحلية' و 'الأجنبية".[3]
- **الحجة الثالثة،** المهمة في التحليل الجيوبولتيكي النقدي حسب أوتواتيل و دالبي،هي أن المعارف الجغرافية ليست حقا مطلقا مقتصرا على مهام ووظائف النخب السياسية ومستشاريهم والوثائق السياسية، بل إن الثقافات الجغرافية تجد التعبير عنها أيضا في المجالات اليومية في التلفزيون والسينما والقصص والصحف ونظام التعليم الرسمي والسياسة المعتادة للقومية العادية،وكما أن التواريخ النقدية تتناول الآن الثقافات الشعبية، فإن المعارف الجيوبولتكية الشعبية أيضا تعد ذات أهمية كبيرة ، وذلك لأنها تساهم في إنتاج وتداول التفسير الجغرافي السائد" الذي يؤثر على الرأي

---

[1] Klaus Dodds "Political geography III: critical geopolitics after ten years",(**progress in human geography**,25,3.2001), p473
[2] Gearóid Ó Tuathail. Simon Dalby. Op.cit .p3
[3]ibid. p4

العام. ففي الأرجنتين مثلا لعب نظام التعليم الرسمي، والكتب الدراسية الجغرافية، أدوارا مهمة في تكوين التخيلات الجغرافية للمواطنين والمعتقدات السائدة المؤكدة ،على ضرورة استرداد أقاليم مثل جزر ملفي، وذلك حتى تحقق الأرجنتين التنمية والتقدم والعدالة السياسية. فالقادة السياسيين، والناشطين الاجتماعيين، والباحثين الأكاديميين، والطلبة، جميعهم منخرطون في تأويل العالم سواء انشغلوا في ممارسة العلاقات الدولية، أو التنظير فيها،أو دراستها، وهذا لا يعني في أي حال من الأحوال أن أي فرد يمكنه أن يختلق الأشياء ويفترض أن آراءه الشخصية ستعد معرفة مشروعة، بمعنى أن بعض الممارسات الاجتماعية و التاريخية قد أبرزت الطرائق السائدة لصناعة العالم تلك الممارسات التي لها آثار حقيقة جدا في حياتنا.[1]

- **الحجة الرابعة:** تجادل الجيوبولتيكا النقدية، بأن ممارسة الدراسات الجيوسياسية، لا يمكن أن تكون أبدا محايدة سياسيا. إن الجيوبولتيكا النقدية هي شكل من أشكال الجغرافيا السياسية، ولكنها تسعى إلى إزعاج/مساءلة المنظور الموضوعي الموجود في تاريخ الجغرافيا السياسية، وفي ممارسات السياسة الخارجية بشكل أعم. الذي يصور خارطة العالم كمشهد واضح بدون تفسير. وهي السمة الثابتة في النصوص الجيوسياسية من ماكيندر إلى كيسنجر ومن بومان إلى برجينسكي. ومع ذلك، فإن إن الجغرافيا السياسية الكلاسيكية، هي شكل من أشكال الخطاب الجيوسياسي الذي يسعى إلى قمع السياسات الجغرافية الخاصة والمتعددة ، ويتصور نفسه على أنه خارج السياسة، وفوق المناطق الجغرافية الواقعة في عالم واضح المعالم، و متجانس وسهل المراقبة والتحكم الجيوسياسي.[2] تؤكد هذه الرؤية التحليلية النقدية، على أن الممارسات الفكرية، والفروض المعرفية الكامنة في الفكر والممارسة الجغرافية، تحتاج إلى البحث العميق بدلا من تقبلها بلا نقد، ويتمثل أحد عناصر هذا النقد في دراسة سياسة التصوير أو الرؤية أو التمثيل(representation)،الموجودة في الخطاب السياسة التي تتعامل مع الجغرافيا والأقاليم...إلخ. [3]
- **الحجة الأخيرة:** في تصور الجيوبولتيكا بأنها "المنطق القائم"، و كمنظور نقدي يسعى إلى التنظير للظروف الاجتماعية المكانية والتكنولوجية الأوسع نطاقا للتنمية واستخدامها. تاريخيا، كانت المسائل الجيوسياسية دائما، تخص الدول والمجتمعات، وكعملية عقلانية مكرسة للتفكير في الفضاء و الإستراتيجية للسياسة الدولية، فالجغرافيا السياسية قد تورطت عمدا في ما يعنيه فوكو بـ "إضفاء الطابع الحكومي على الدولة". أسئلة مثل "**ما هو الطريق إلى العظمة الوطنية للدولة ؟** (سؤال أساسي لألفريد ماهان)، "**ما هي أفضل علاقة بين الدولة و أراضيها؟ وكيف يمكن للدولة أن تنمو؟**" (سؤال أساسي لفريدريك راتزيل)، و "**كيف يمكن إصلاح الدولة؟** (سؤال ماكيندر) كانت

---

[1] ستيف سميث،تيم دان،مليا كوركي،تر، ديما الخضرا،**نظريات العلاقات الدولية التخصص والتنوع**، ط1(بيروت: المركز العربي للأبحاث و دراسة السياسات، يناير، 2016)، ص512

[2] Gearóid Ó Tuathail. Simon Dalby, Op cit, p7

[3] كلاوس دودز ،مرجع سبق ذكره،ص 29

الأسئلة الحكومية العملية التي تحفز مؤسسي ما نعرفه "الجيوبولتيكا الكلاسيكية". وتاريخ هذه المعرفة العملية، يرتبط مع تشكيل الدول والإمبراطوريات وتقنيات السلطة التي مكنت من تطوير أقاليم، ومجتمعات قابلة للاعتماد عليها بشكل مستقل من أجل الإدارة والسيطرة.[1]

بناء على ما سبق يتضح لنا إن الجيوبولتيكا النقدية يجب أن تدرس كيفية تصور الخبراء الجيوبولتكيين للعالم.مما يضمن تعرض الادعاءات الجيوبولتيكية بامتلاك الحقيقة والرؤية المتميزة على أنها جزئية وشخصية.المتعلقة بالحكم، و التي تواجه الدول في إدارتها وتنظيمها لأقاليمها ،فإن التعرف على هذه السياقات ونقدها يصبح مهمة أساسية.[2]

المبحث الثاني: تحليل السياسة الخارجية من منظور الجيوبولتيكا النقدية.

من المهم الإشارة في البداية أن الجيوبولتيكا النقدية لا تمثل مدرسة أو منظور منسجم كما سلف وذكرنا ذلك، بقدر ما تعبر عن معارف جيوبوليتكية متعددة، لها خصوصيتها،ومختلفة من حيث الطبيعة الظرفية لإنتاجها،إلا أن هناك عنصرا هاما آخر في الظواهر الجيوبولتيكية يتمثل في استمراريتها، ومرونة تواصل الفكر الجيوبولتيكي عبر السنين، وذلك على الرغم من الجدل الذي يحيط به. وفي ظل كل هذا، يمكن اعتبار هذه الأفكار المتناثرة تعبر عن "**تراث جيوبولتيكي**"* تراث تحليلي، امتزجت فيه الأطر التقليدية بالحديثة، لتحليل العلاقات الدولية والسياسة الخارجية. لدى فالمراجعات التي حصلت على مستوى النظريات التقليدية في تفسير العلاقات الدولية وتحليل السياسة الخارجية، ألقت بآثارها وتداعياتها على الأدوات والأطر التحليلية ،لما يمكن أن نسميه الاتجاهات الجديدة في الجيوبولتيكا، مع ذلك السمة البارزة لها(للجيوبولتيكا النقدية) أنها كانت تنتهج مزيجا من النقد وتحليل الخطاب والتمثيل ، بمعنى أنها تستفيد من النظريات النقدية والبنيوية والبنائية، وفي هذا المجال سنتطرق إلى هذه الأدوات و مدى تأثيرها على مراجعات تحليل السياسية الخارجية القائمة على التفسيرات التقليدية.

المطلب الأول: السياسة الخارجية باعتبارها تمثيل/تصوير خطابي (representation) :

إن الطريقة التي يقوم بها تخصص العلاقات الدولية (برسم خريطة) العالم، تظهر أهمية التمثيل والعلاقة بين القوة والمعرفة، وسياسة الهوية في إنتاج السياسة العالمية. إن الأبحاث الجديدة في العلوم الاجتماعية، وفي الجيوبولتيكا أيضا وعلى نطاق واسع، تشير إلى أهمية التمثيل، بحيث أصبح هذا

---

[1] Gearóid Ó Tuathail. Simon Dalby, Op cit, pp7-8

[2] كلاوس دودز ،مرجع سبق ذكره ، ص30

* يعتبر مفهوم التراث الجغرافي الذي قدمه ليفنجسون:أن بناء أي تراث لابد أن يمثل تجربة في الاحتواء والاستبعاد، ولذلك فإن أية مجالات تحليلية تقسمها هذه التقاليد لابد أن ينتج عنها هذه الحالات من الاستبعاد وتقترح أن أحد الحلول هذه المشكلة قد يتمثل في الاعتراف بمجالات المتعددة للتقاليد.

الأخير يمثل مشكلة أساسية بالنسبة لأنصار الابستمولوجيا الوضعية، كما تعاملت معه الابستمولوجيا ما بعد وضعية على أنه مشكلة كبرى في الجغرافيا.

إن كل طريقة لفهم السياسة الدولية تعتمد التجريد الفكري، والتمثيل،والتأويل،وذلك لأن العالم لا يقدم نفسه لنا على هيئة تصنيفات أو نظريات جاهزة، وكلما تكلمنا أو كتبنا على مجال الفوضى مثلا،أو على نهاية التاريخ ،أو نهاية الحرب الباردة،أو العولمة، فإننا نشترك في التمثيل ، وحتى النظرية التي تزعم بأنها موضوعية وتقدم تشابها تاما للأشياء، لا مفر لها من الحاجة إلى التأويل.

منذ ما يقرب من عشر سنوات على نشر أوتواتيل مقاله السابق حول "الطبيعة واللغة" ، أعاد "**جيرويد أوتواتيل**" هذه المرة مع جون أجنيو" "John Agnew "، نشر ورقة أخرى في هذا الصدد بعنوان: "**الجيوبولتيكا والخطاب: التفكير الجيوسياسي العملي في السياسة الخارجية الأمريكية**"(**1992**) وقد أدى تحليلهم، إلى وضع تصورات خاصة باعتبار الجيوبولتيكا، شكلا من أشكال الخطاب السياسي، بدلا من اعتبارها مجرد وصف يهدف إلى تغطية مجالات دراسة السياسة الخارجية، وحثت هذه الورقة الجغرافيين السياسيين على التحقق ليس فقط في سياسات المعرفة الجغرافية، ولكن أيضا في جغرافيا الاقتصاد العالمي المتغير.[1]

تدخل الجيوبولتيكا النقدية في منهجها، مزيجا من النقد وتحليل الخطاب والتمثيل، بمعنى أنها تستفيد من النظريات النقدية والبنيوية والبنائية. يشير " **أندرو هايوود**" لمصطلح التمثيل* على أنه يعني في أبسط معانيه وفي اللغة اليومية:"أن تمثل/تصور، بمعنى أن تجعل شيئا حاضرا، وعلى نحو ما يحدث عندما يقال أن الصورة تمثل منظرا أو شخصا، وكمبدأ سياسي، يعد التمثيل علاقة يقوم من خلالها الفرد أو الجماعة بالتصرف، أو بالعمل نيابة عن كيان أكبر من الناس.[2]

تنطوي أهمية التمثيل/إعادة التمثيل بالنسبة للجغرافيا،على أنها تكشف عن العديد من الخصوصيات الثقافية التي تختبئ في أوصاف العالم، وتمثيل الأماكن والناس، وهذه العملية تنطوي بالضرورة على علاقات السلطة والهيمنة،التي تنتج بواسطة التفاعل بين مختلف المؤسسات و الممارسات، كما تنصرف هذه الممارسات في تشكيل نظرتنا للطبيعة والتاريخ والمجتمع.[3]

إن القادة السياسيين، والناشطين الاجتماعيين، والباحثين الأكاديميين،والطلبة،جميعهم منخرطون في تأويل العالم سواء انشغلوا في ممارسة العلاقات الدولية، أو التنظير فيها ، أو دراستها،وهذا لا يعني في أي حال من الأحوال أن أي فرد يمكنه أن يختلق الأشياء ويفترض أن آراءه الشخصية ستعد معرفة مشروعة. وذلك لأن أشكال الفهم السائدة للسياسة العالمية (هي من زاوية ما تعسفية)، بمعنى أنها ليست

---

[1] Klaus Dodds , "Political geography III: critical geopolitics after ten years" **,(Progress in Human Geography** 25,3 2001) .p 469

*أشير إلى أن مصطلح التمثيل باللغة الانجليزية هو مصطلح representation،أما ما يقابله بالعربية فهو التصوير أو الاستحضار،تستحضر صورة رمزية مجازية، كقيمة تاريخية، أو ثقافية وتجعلها حاضرة في الممارسات السياسية اليومية

[2] أندرو هايوود،تر، منير محمود بدوي،**المفاهيم الأساسية في السياسة.** (الرياض: النشر العلمي والمطابع، جامعة الملك سعود،2010)،ص177

[3] klaus jhon dodds. "geopoltics and foriegn policy ;recent development in anglo-american political geography and international relations."(**progress in human geography**. Jun 1, 1994) .p186

إلا إمكانا واحدا ضمن مجال واسع من الإمكانات، وهي (من زاوية أخرى) في الوقت ذاته ، غير تعسفية ،بمعنى أن بعض الممارسات الاجتماعية و التاريخية قد أبرزت الطرائق السائدة لصناعة العالم تلك الممارسات التي لها آثار حقيقية جدا في حياتنا.[1]

في سياق الحديث عن التمثيل/إعادة التمثيل في السياسة الخارجية، يمكن أن نفهما على أنها تمثل خطابا تأويليا للأماكن الخارجية والشعوب. كما قد يخفي هذا الخطاب، الذي يمارس بشكل منظم و على نطاق واسع جوانب من السيطرة، لجعل قضية ما مقبولة،أو للمّ الشمل وتحقيق تماسك داخلي.هناك عدد من المنظرين في العلاقات الدولية مثل (رتشارد آشلي، مايكل شابيرو) ،الذين يرون أن التمثيل، أو بالأحرى الخطاب التمثيلي، يجب أن يكون نقطة البداية بالنسبة لأي عمل في تحليل السياسة الخارجية،لأن هذه الممارسات تساعد على إنتاج/الحفاظ على الهويات السياسية. وهنا تبرز النقطة الثانية في المقاربة الجيوبولتكية النقدية،التي كما أسلفنا تولي أهمية بالغة للممارسات السياسية التي ترسم وتنتج الحدود، من خلال العروض والخطابات اليومية في حياة/عمر أي دولة.وهي على خلاف مع الجيوبولتيكا الكلاسيكية ،التي نظرت للحدود بنظرة مادية ،وأنها تقع على حافة الدول(فصل الموضوع عن الذات أي فصل الحدود عن الدولة)،حيث تولي النقدية الجيوبولتكية، أهمية للمعنى المادي للحدود بالإضافة إلى مفهوم الحدود في حد ذاته باعتباره مفهوما ولغة تحمل خطابا.[2]

على سبيل المثال هناك الكثير من الاهتمام، في دراسة كيفية إنشاء وتشكيل الهوية على أساس سلسلة من الاستثناءات في ترسيم الحدود (من الداخل المحلي) ومن النظام الدولي(الأجنبي/الخارجي). وقد وجد هذا الاتجاه(البنيوية الفوكوية*) الفكري الذي يطرح تساؤلات عميقة، حول القواعد والأسس، التي من حولنا والتي تدور حول الإنسان، وكذا القواعد التي يبنى عليها النظام الاجتماعي و السياسي. ومن هذه الأسئلة كيف تكونت الهويات عبر الزمن وفي المناطق المختلفة،على سبيل المثال الشرقي/الغربي،الشمال/الجنوب، المتطور/غير المتطور، المحلي/الأجنبي، العقلاني/غير العقلاني وغيرها؟.[3]

كان نموذج الدولة نقطة انطلاق عديد من النظريات، و الأعمال الفكرية في العلاقات الدولية(حيث تبقى الواقعية السياسية النموذج المهيمن في العلاقات الدولية، وربما الشكل البارز في الجيوبولتيكا التقليدية). وعليه يمكن فهم السياسة الخارجية كعملية أداتية، التي تشكل النظام السياسي، فتأمين شيء يتطلب التفريق ،التصنيف ، والتعريف...وبصورة أدق بتحديد موقع التهديدات وحصرها في كل ما هو آتٍ من " **العالم الخارجي**" ،يقدم غايات تفسيرية سياسية،كما يعتبر تحديد "**الخطر**" أمرا حاسما

---

[1] ستيف سميث ،تيم دا، مليا كوركي،مرجع سبق ذكره،ص512

[2] Gearóid Ó Tuathail. Simon Dalby .Op cit .p3

* نسبة إلى ميشال فوكو (1926 – 1984) ،مفكر وفيلسوف فرنسي، يعد أحد أهم المفكرين الغربيين في النصف الثاني من القرن العشرين، كما يوصف بأنه الفيلسوف الأكثر تأثيرا في فلاسفة ما بعد الحداثة

[3] ستيف سميث،إيميل كوركي، مرجع سبق ذكره،ص 534

في خلق "**الهوية السياسية**". ولخلق مفاهيم "الذات/ الأنا" و "الآخر". وعليه تركز هذه الطروحات على فكرة البنيوية بالثنائيات (الازدواجيات) التي تشكل الخبرة الإنسانية، وبالخصوص الداخلي/الخارجي،التي بموجبها يعد ذلك الذي في الداخل هو الذات، الطيب، الأساسي، الأصلي، بينما يعد الخارجي بمنزلة الآخر، الخطر، الثانوي وغير الأصلي. إن نقد ثنائيات الداخلي/الخارجي يدفع حسب توجهات البنيوية والنقدية، إلى التأكيد على أهمية دراسة الممارسات الثقافية.[1]

تعتقد الدراسات النقدية في السياسة الخارجية، أن هذا التمثيل(أحد أوجه الممارسات الثقافية) قد مورس في أزمنة وأماكن مختلفة من العالم،(فعلى سبيل المثال، لما أقدم أرسطو على التمييز بين اليونانيين، في الداخل –بوليس– والشرقيين في الخارج، إنما كان يمارس في نوع من التمثيل أساسه سياسيا، لبناء هوية داخلية تختلف عن الخارجية، وهو شكل من أشكال ترسيم الحدود). [2]

باعتبار الدولة كمفهوم، كيان اجتماعي ،قانوني وسياسي، تطور وعرف أشكال عديدة عبر عصور وأماكن مختلفة، فإنها تعتبر نقطة البداية في التحليل، كما يجب مراجعة تلك الأشكال التي اتخذتها في الأزمنة المختلفة،ومراجعة المفاهيم المنبثقة منها كالسيادة ،الهويات السياسية، الأمن القومي، لأنها تخفي في طياتها أنواع متنوعة من خطابات التمثيل، ومن الممارسات الثقافية، كالإقصاء، التي مورست في كل مرحلة (انطلاقا من الدولة اليونانية،إلى الإقطاعية/الإمبراطوريات،إلى الدولة القومية مع الرأسمالية، وصولا إلى العولمة التي أزالت الحدود).

في مجموعة من الكتب والمقالات التي طرحها الجغرافيون النقديون، والبنيويون في العلاقات الدولية، على غرار آشلي(Ashley،وكامبل، cambel) ناقشوا فكرة كيف شكلت نماذج خطابية فكرية معينة، مفهوم السيادة ، والسياسة الخارجية و الأمن القومي.وحسب رأيهم فالسياسة الخارجية الجديدة، لم تعد بتلك البساطة التي نربطها بالسلوك المتزايد والكثيف عبر الحدود، **بل هي عبارة عن نوع معين من الممارسة الخطابية التي تنتج الحدود. من خلال الأداء السياسي، بل إن هذا الأخير الذي يجري عبر التاريخ هو الذي اقتطع مساحات اجتماعية.**(بمعنى أن الخطاب الذي يمارس في بناء الهوية السياسية لدولة ما، يمكن أن يشتت منطقة كانت تعرف انسجاما اجتماعيا/مجتمعي واحدا، وربما كانت تعبر هوية مجتمعية واحدة وبالتالي ترسم الحدود، على تناقضات اجتماعية لا أساس لها من الصحة والواقع).

وفق هذا التصور، تم التركيز على السياسة الخارجية **بوصفها الممارسة المنتجة للحدود،و بالتوجه نحو ممارسة السياسة الخارجية نقوم ببناء الخارجي/الأجنبي، الذي بدوره ينشأ ويخلق حيز الوجود الذي يتجسد في المحلي(الهوية السياسية). ومنه يصبح العامل الحاسم في السياسة الخارجية، ليس الحدود، بل الحد الاجتماعي الذي يرسم هوية المجموعة المحلية، مقابل المجموعات/الجماعات الأخرى.** حيث يذهب آشلي للقول: بان تمثيل الصورة المحلية، ينطوي على

---

[1] ستيف سميث،إيميل كوركي، مرجع سبق ذكره ،ص 535

[2] klaus Dodds, ," geopoltics and foriegn policy ;recent development in anglo-american political geography and international relations", op cit p, 192

الإقصاء، من خلال البحث عن الخلافات والثغرات والصراعات، التي يمكن العثور عليها في جميع الأماكن والأوقات.وهنا ينصرف **مفهوم السياسة الخارجية إلى، ممارسات التمييز والإقصاء التي تشكل أهدافها باسم الخارجي في عملية التعامل معه.** وبالبرهنة على أن فهم ممارسات السياسة الخارجية، على شكل سلسلة من العروض السياسية المنتجة للحدود،يقدم إمكانيات بحثية جديدة. و حسب آشلي على سبيل المثال يمكن أن نبدأ من خلال طرح أسئلة، كيف تنشأ الفروق بين الحدود المحلية والخارجية والمتنازع عليها، وكيفية ممارسة السياسة الخارجية في زمن عالمي ومقاومة هذه التغيرات.[1]

وعليه فدراسة السياسة الخارجية أشمل،و أكثر من اعتبارها دراسة العلاقات بين الدول بالتصور التقليدي،،فالدول ليست موجودة قبل النظام المشترك (ما نسميه نظام بين الدول،الفوضى مثلا)،لكن هي على الدوام مشكلة ومكونة لهذا النظام، من خلال (أدائها) علاقتها مع الخارج، أو ضد (إقصاء) كل ما هو خارجي،في محاولاتها لتعريف/تحديد هويتها ونفسها.[2]

فالقدرة على التمثيل/التصوير، هي السمة المميزة والهامة للمؤلفين والمهنيين في السياسة الخارجية، فالمواقع التي يشغلونها، ويمارسون فيها السياسة الخارجية (الجهات الحكومية الرسمية،وزارة الخارجية) ،وقسم المهنيين في السياسة الخارجية ،وهم عادة الرجال الذين يستخدمون خبراتهم لشرح ووصف حالة/ وضعية العالم، باختصار هم **رواة القصص المتميزة للدولة.**

ضمن الدراسات الجيوبولتكية التقليدية جادل كوهين 1983 ،بأن التصريحات البلاغية للمهنيين السياسيين، يمكن أن تكون نقطة فهم لثنائية الموضوعية/الذاتية في السياسة الخارجية.ويلاحظ إذا كان هناك اعتراف مشترك ،من وجود شيء ما من هذا القبيل (في الواقع الجيوسياسي)،فعلى الأقل هناك أساس للتفاوض للتوفيق بين المصالح المختلفة ،وكيفية نظرها لهذا الوجود المادي/الموضوعي،حيث ينظر إلى كلام واضعي السياسات (الأحكام /الذاتية)،على أساس من الفهم المتصور "الموضوعي"واقع العلاقات الدولية. وعليه فأهمية المعطيات الجيوسياسية/المادية/الموضوعية،هي نابعة من أهميتها بالنسبة لصناع القرار في السياسة الخارجية،وعليه يمكن أن نفهم أولوية دائرة جيوسياسية، على أخرى من خلال الخطاب.

الكتابات الجيوبولتكية التقليدية، شُكّلت من عروض وأحكام المهنيين في السياسة الخارجية،ومن الممارسات الفعالة في السياسة الخارجية، سواء تحدثوا في المؤتمرات أو البرلمانات أو المؤتمرات الصحفية،ومن خلال قدرتهم في جعل تصريحات خطابية معينة، حول قضايا معينة، بأنها معقولة/ممكنة.فقصص الخبراء والمهنيين في السياسة الخارجية، مثل العديد من القصص الأخرى في الحياة اليومية، لكن قوتهم تكمن في الطريقة والأسلوب، الذي من خلاله توضع الأشياء في ترتيب زمني،الأمر الذي يوحي بقصة منسوجة حول العالم الخارجي، تعطي مظهرا لسلسة سببية أو منطقية

[1] klaus Dodds, ," geopoltics and foriegn policy ;recent development in anglo-american political geography and international relations", op cit p193

[2] Gearóid Ó Tuathail. Simon Dalby .Op cit, p4

لحدث ما،في وقت الأزمة أو الحرب. كما تؤكد هذه الدراسات التي تتحدث عن السياسة الخارجية بوصفها خطابا، وسرد لصناع القرار في السياسة الخارجية وممارسيها، تضيف إليهم قطاعا هام يكمن في البحث عن هذا الخطاب، داخل دائرة أوسع من مراكز البحث والمؤسسات المخصصة لدراسة السياسة الخارجية، فمثل هذه المؤسسات والممارسات المستمرة قد تصبح رسمية. وبالتالي تتشكل السياسة الخارجية بصفة بينذاتية، من خلال خطابات الخبراء والأكاديميين مع بعضهم البعض، فمثلا هم مضطرون إلى تقديم استفسارات و كذا الإدلاء بشهاداتهم،إزاء ظروف وقضايا معينة، كما يمكن أن تشكل من مقابلات الأكاديميين مع المهنيين في السياسة الخارجية،حيث يحاول الأكاديميين إقناع الخبراء بوجهات نظرهم وأهميتها أو واقعيتها.[1]

وعليه شاعت في العقد الأخير، مجموعة من الكتابات والمقالات ،التي تثبت أكثر من أي وقت مضى، أن الجيوبولتيكا ليست بتلك البساطة، من خلال الرؤية النقدية للجيوبولتيكا، التي تعبر عن مزيد من الحدود الموجودة ماديا على الخرائط، بقدر ما هي(الحدود) موجودة في أنفسهم(أفكار المنظرين والجغرافيين)،فهم متورطون من خلال نظرياتهم وممارساتهم في رسم أنواع مختلفة من الحدود.[2]

المطلب الثاني: الجيوبولتيكا النقدية وصنع السياسة الخارجية:

عملية صنع السياسة الخارجية السياسة الخارجية لا يمكن أن تأتي من فراغ، بل تتطلب عملية كاملة من التصاميم ، التي تحقق الامتثال والتجانس بين السياسات المتخذة، والمصلحة الوطنية. حيث يذهب " محمد السيد سليم" إلى أن فهم كيفية صنع السياسة الخارجية، يتطلب تحديد الهيكل الذي تصنع في إطاره السياسة الخارجية، بمعنى نمط ترتيب العلاقات بين الأجهزة والمؤسسات العاملة في ميدان صنع تلك السياسة.[3] كتحديد بعض المكونات التي تلعب دورا في صنع سياسة ما، (كأن يكون رئيس وزراء،أو وزير الخارجية ..الخ).على العموم فعملية صنع السياسة الخارجية، باختلافها في كل دولة نظرا لاختلاف أنظمتها،إلا أنها تعبر عن وجود نمط من التفاعل بين الأجهزة، والمؤسسات العاملة في ميدان السياسة الخارجية. وانطلاقا من هذا المفهوم لعملية صنع السياسة الخارجية، انصرفت عديد من النظريات، خاصة منها المتمركزة حول الدولة،إلى تحليل السياسة الخارجية،انطلاقا من تحليل بنيات الوحدات المساهمة في صنعها وقياس أثرها،كما نظرت إليها بوصفها مراحل مختلفة،المعنى العام،أنها انطلقت من الدولة،كفكرة مسلم بها وللخارج أيضا.

تعتمد ممارسة السياسة الخارجية على الخلافات السياسية بين المحلية والدولية، ووجود هذه العمليات الخاصة ، هي من رسم الدارسين في العلاقات الدولية، وعليه فإنشاء الفضاء/المكان في "الشؤون الخارجية" يتطلب عملية تكوين متبادل من خلال التقسيم المصطنع للعالم (من طرف المنظرين)

---

[1] klaus Dodds. ," geopoltics and foriegn policy ;recent development in anglo-american political geography and international relations", op cit.p 196
[2] Gearóid Ó Tuathail. Simon Dalby,Op cit ,p4
[3] محمد سيد سليم، **تحليل السياسة الخارجية**، (دار الجيل للنشر والتوزيع والطباعة)،ص 453

الذين يحددون مجالات المصالح، ويلاحظ أن هذا المجال المفاهيمي،أصبح مألوفا في العلاقات الدولية.وبقدوم النظرية النقدية في العلاقات الدولية والدراسات الجيوسياسية، أعادت مراجعة عديد من المصطلحات كالجيوبولتيكا، والسياسة الخارجية، حيث طرح سؤال ما يمكن أن تقدمه هذه النظريات في نقاشات الجيوبولتيكا والسياسة الخارجية؟.

تنطلق الجيوبولتيكا النقدية في تحليل السياسة الخارجية، باعتبارها طريقة لصياغة التجانس بين الهوية الوطنية، والمكان الذي تتواجد به الجماعة السياسية، من خلال ثنائيات "الحدود" و "المكان" "نحن وهم" بهذا التمثيل الجيوسياسي، يتم رسم السياسات الخارجية ومعها نستطيع معرفة "الخريطة الجيوسياسية الحقيقية للعالم" ،بدون إهمال الخيال/التصور الجيوسياسية،الذي يؤثر على تصور خرائط العالم وأهميتها بالنسبة للدولة لمعنية برسم سياسة خارجية ما.

ولهذا الغرض، تقترح الجيوبولتيكية النقدية لدراسة وفهم السياسة الخارجية، ثلاثة أبعاد في التحليل تمثل أشكال مختلفة من التفكير الجيوسياسي.

1. **الجيوبولتيكا الرسمية:** تمثل المعرفة الجيوسياسية التي يتم إنتاجها في المعاهد الإستراتيجية، ومؤسسات الفكر والرأي الـ(Think Tanks) والأوساط الأكاديمية[1]. كما يضعها المفكرون الأمنيون الذين يقدمون النظريات والاستراتيجيات. حيث أثبتت المؤسسة العسكرية والسياسية للولايات المتحدة، في الحرب الباردة أنها مجال جد خصب للدراسة. حيث انتقد **دالبي** و **أوتواتيل و أجنيو** الخطاب الجيوبولتيكي الأمريكي ،الذي صور الاتحاد السوفياتي على أنه خطير ومهدد وتوسعي. وقد أدى هذا إلى إضفاء المشروعية، على ميزانيات الدفاع الأمريكية، وعلى سياسات الاحتواء، والتدخل في مناطق أخرى من العالم ، ومن المثير للسخرية حسب "أوتواتيل و أجنيو" أن هذه العروض والخيارات السياسية كانت جغرافية وأحادية البعد،بينما كان يفترض أن تقوم على معارف خبيرة/مختصة.[2]

2. **الجيوبولتيكا العملية/الممارساتية:** وتشتمل على الخطابات الجيوسياسية، لممثلي الحكومة و البيروقراطيين في السياسة الخارجية.إن الجيوبولتيك العملية ترتبط ارتباطا وثيقا ،بالجيوبولتيكا الرسمية بسبب عاملين: **الأول**،أن النظريات والاستراتيجيات التي وضعت في الجامعات والمراكز الفكرية، تهدف إلى توفير خيارات إرشادية وتوجيهية لصانعي السياسات، فضلا عن إضفاء الشرعية على قراراتهم أكثر، ومن الأمثلة المعروفة على ذلك، التأثير المزعوم لآراء "كارل هاوسهوفر K. Haushofer" على سياسات "هتلر" ،و تأثير كل من "كينان" و "سبيكمان" في تبني الولايات المتحدة لسياسة الاحتواء خلال الحرب الباردة. و **الثاني**،أن معظم العلماء الذين يساهمون في إنتاج المعرفة الجيوسياسية الرسمية، عادة ما يكونون أيضا مستشارين، وأحيانا كوزراء على المستوى الوطني لحكومات دولهم. "ماكيندر" على سبيل المثال، لم يكن فقط أكاديمية، ولكن أيضا عضو في البرلمان البريطاني.

---

[1] EMRE ERŞEN,op cit,p87

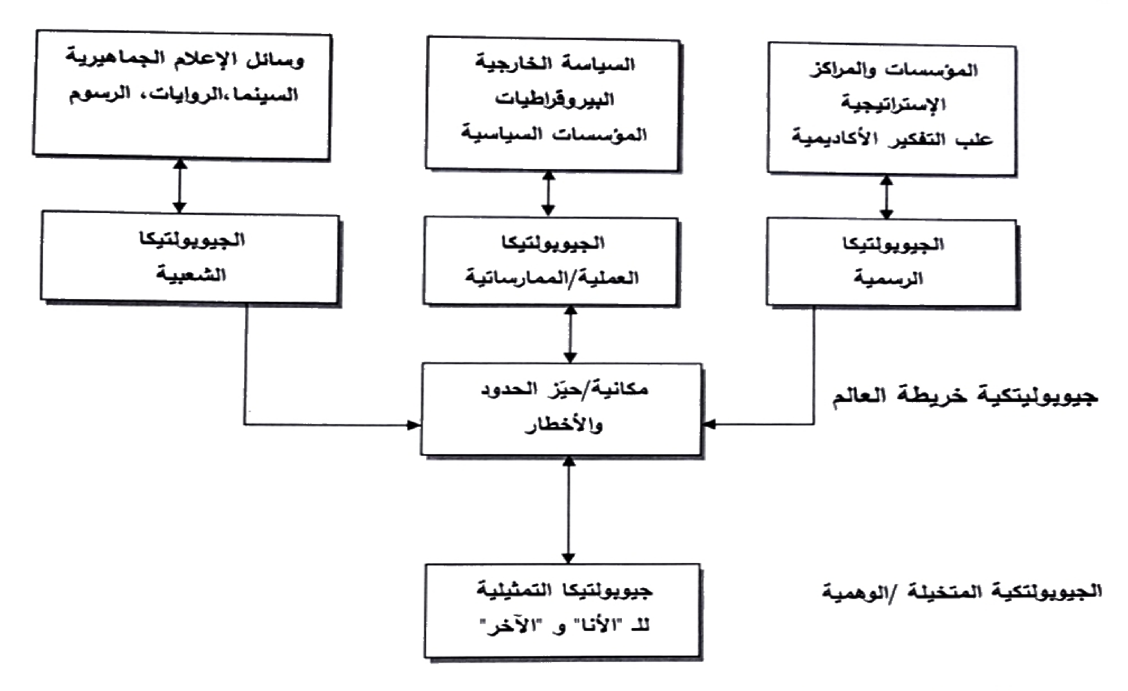
[2] كلاوس دودز ، مرجع سبق ذكره، ص 28

3. **الجيوبولتيكا الشعبية:** تجسدها وتمثلها الروايات الجيوسياسية الشعبية، التي تتجلى من خلال وسائل الإعلام، والسينما، والروايات، والرسوم،و يرجع ذلك إلى التحسن السريع لتكنولوجيا الاتصالات، الجغرافيا السياسية الشعبية أصبحت مؤخرا موضوعا لعدد متزايد من الأكاديمي. ومع ذلك، يقال إن معظم التفكير الجيوسياسي في السياسة العالمية،لا يزال يحدث في مجال الجيوبولتيكا الرسمية والعملية.[1]

وهذه الفئات الثلاث من التفكير الجيوسياسي مترابطة ترابطا وثيقا . فالأكاديميون والصحفيون في اتصالات متبادلة مع بعضهم البعض، فضلا عن حكومات الدول ،وغيرها من الدول تعزز مثل هذه الاتصالات، و تتبادل الآراء بشأن الكثير من القضايا السياسية والاجتماعية. الأطر الجيوسياسية التي يتم تشكيلها خلال تتم معالجة مسار هذا التبادل من قبل وسائل الإعلام والاختراق الثقافة الشعبية،ا لاستعارات مثل "الستار الحديد"، "الدول المارقة" أو "محور الشر "تهدف إلى تبسيط السياسة الدولية للجمهور، ومساعدة الناس على القيام بها و تحديد من "نحن و من هم" أو من "صديق والعدو" فالتمييز ببساطة في كثير من الأحيان يتم بهذه الطريقة. وغالبا ما يستغل السياسيون التجريدات من أجل الدفاع عن سياسة معينة. وفي الوقت نفسه، يشرعون أيضا في مناقشات عامة شعبية، ذات طبيعة جيوسياسية.[2]

[1] EMRE ERŞEN,op ,cit.p89
[2] ibid,p90

الشكل 01: النظرية النقدية للجيوبولتيكا باعتبارها مجموعة من الممارسات التمثيلية.



source: Ó Tuathail, G. and Dalby, S., editors, 1998: **Rethinking geopolitics.** London and New York: Routledge.p.5

في تصور الجيوبولتيكا النقدية، تصبح خطابات السياسة العالمية محل تشكيك . ونقطة بدء في أي عملية تحليلية، وعليه تصبح النظرية في حد ذاتها هدفا للتحليل، بما تتضمنه من خطابات مختلفة، التي تتضمن المثالي والمادي،هذه الخطابات الأدائية تشكل الأشياء التي تتحدث عنها وتتكون منها،فمثلا تصبح الدول ممكنة، بواسطة نطاق واسع من الممارسات الخطابية التي تتضمن سياسات الهجرة،ونشر الجيوش، والاستراتيجيات العسكرية،والحوارات الثقافية حول السلوك الاجتماعي العادي، والخطابات السياسية والاستثمارات الاقتصادية،أما المعاني،الهويات،العلاقات الاجتماعية، التجمعات السياسية التي تتشكل في هذا الأداءات فهي تجمع بين المثالي والمادي . وفي المحصلة، فإن إدراك أن الخطابات الأدائية، يبعدنا عن الاعتماد على فكرة البناء الاجتماعي، ويأخذنا في اتجاه التجسد المادي، الذي من خلاله يستقر الخطاب على مدى الزمن، لينتج أثر الحدود، والثباتية،وهكذا فإن الخطاب ليس شيئا يستعمله الأشخاص التابعون لكي يصفوا الأشياء، وإنما هو ذلك الذي يتكون منه الأشخاص التابعون والأشياء (المواضيع).[1]

إن فهم الخطاب على أنه تجسد مادي أدائي،بدلا من أن يكون بناء لغوي، يأخذنا إلى ما هو أبعد من فكرة أنه مجرد ممارسة يوظفها التابعون في العلاقات الدولية(سواء كانوا دولا ،أم جهات فاعلة عبر قومية)،ونحتاج إلى أن نضع في الحسبان ليس خطاب العلاقات الدولية ،التي تنخرط فيها جهات فاعلة

[1] ستيف سميث، تيم دان، مرجع سبق ذكره، ص 538

كثيرة وحسب،بل أيضا خطاب تخصص العلاقات الدولية، من حيث أساليب التمثيل التي تتسبب في نشوء الأفراد التابعين في العلاقات الدولية ،وتشكل المجال الذي يزعم بأن نظرية العلاقات الدولية تستجيب له فحسب.[1]

ركزت الجيوبولتيكا النقدية على عناصر جديدة،يجب أن يتضمنها التحليل في السياسة الخارجية وهي: دور **المهنيين والممارسين للسياسة الخارجية،الرموز الجغرافية** ،**النص** (نص جغرافي ،المتعلق بالخطاب الموجه لوصف الخارجي/الأجنبي)،الحدود المتخيلة/الوهمية.

واحد من أهم النقاط التي تركز عليها الجيوبولتيكا النقدية، في تحليل السياسة الخارجية كما أسلفت، هو التركيز الرئيسي على أهمية التمثيل ،أو عملية تمثيل العالم من خلال خطاب المهنيين المختصين في السياسة الخارجية. حيث يقوم هؤلاء من خلال الممارسات الرسمية والأدوار السياسية،برسم أدوار معينة لدولهم على الخارطة العالمية، وحجة هؤلاء في تركيزهم على السلوك العملي للسياسة الخارجية ،هو أن هذه الأخيرة، وبالاختلاف الأنظمة السياسية تعالج من قبل مجموعة صغيرة ومحدودة من صناع القرار.

كما يشمل هذا الاتجاه التحقيق في دور المنظرين والنظرية، في تمثيل بعض الجهات الفاعلة (كالدولة، و المنظمات غير الحكومية وما شابهها) على أنها أكثر أهمية من غيرها.وفي هذا المعنى الأخير، أنه بدلا من فهم النظرية وكأنها ببساطة أداة للتحليل ،تصبح النظرية هدف التحليل(نظرية العمق الإستراتيجي على سبيل المثال).

هناك دراسة للمؤرخ والدبلوماسي الأمريكي "هنريكسون" 1980 ،(الخرائط الذهنية لصناع السياسة الخارجية) الذي تثير النقاش حول، أن رجال الدولة الذين يرسمون العالم كما يتخيلونه في أذهانهم،والتي قد تكون أحد الوسائل التي ترسم العالم الحقيقي،من خلال اعتماد المجاز في كتابة تاريخ الملاحة البحرية،حيث اقترح هنريكسون" التحقيق في الخرائط الذهنية ، من مسؤولي السياسة الخارجية في الولايات المتحدة الأمريكية،لمعرفة ما إذا كانت دقيقة أو مشوهة، ويبين هذا الطرح مدى مساهمة الذاتية (يمكن أن تكون خطاب،أو عمل وممارسة سياسية)، في تشكيل البيئة الموضوعية(المجال المادي الذي يجري عليه العمل السياسي أو الاستراتيجي)، وبالتالي هناك نوع من التورط في الملاحظة،أو حصر زاويتها وإبراز أهميتها، وبالموازاة إقصاء وتهميش ملاحظات أخرى. وحسب هنريكسون أن السياسة الخارجية الأمريكية هي موجودة في أذهان صناع القرار، والمهنيين الممارسين للسياسة الخارجية ومن خلال ما يفعلونه في الواقع.[2]

أما النقطة الثانية والأساسية تكمن في ما اصطلح عليه "بيتر تايلور"، بالرموز الجغرافية(الشفرات)، حيث يعرفها على أنها:" **تعبر عن جملة من الرموز اللغوية،أو المعيارية، التي تعبر**

---

[1] ستيف سميث، تيم دان، مرجع سبق ذكره،ص 540

[2] klaus dodds. ," geopoltics and foriegn policy ;recent development in anglo-american political geography and international relations",op cit, p 197

عن مجموعة من الافتراضات الإستراتيجية لحكومة ما، تنتج نحو دول أخرى، في تشكيل سياستها الخارجية".وهذا التعريف يحيلنا إلى أسئلة أخرى متعلقة، بما هي حدود هذه الرموز ؟ يذهب تايلور إلى أن الرموز الجيوسياسية، تُحَدد على شكل تسلسل هرمي، ينسجم ويتوافق مع النطاق الجغرافي (حجم الدولة والموقع الجغرافي) ويلاحظ،أن كل دولة بالتالي، لديها قانونها المحلي الخاص بها. وبالنسبة لغالبية الدول لها رموز، وحتى الصغيرة منها، كما يبرز بشكل كبير بالنسبة للدول المتوسطة والكبيرة، على الرغم من أن هناك مجموعة واسعة من استعمالات الرموز في الأوصاف الإقليمية ، وأخيرا هناك قوى العالمية التي لديها رموز عالمية في مدى عالمي. [1]

تقدم هذه الرموز وسيلة لفهم السياق الجيوسياسي العالمي، من خلال التركيز على الدول كوكلاء جيوسياسين، في الطريقة الذي يتخذون فيها قراراتهم داخل السياق العالمي.بمعنى كيف يمكن لدولة ما أن تجعل قراراتها في السياسة الخارجية مقبولة ، ضمن السياقات الإقليمية والعالمية.

يذهب "**كولن فلاينت**" **Colin Flint** إلى الطريقة التي من خلالها ،تُرْشِد دولة ما نفسها تجاه العالم الجيوسياسية بالرمز. ففي كل دولة من العالم تعرف رموزا جيوسياسية، ويتألف الرمز(الشفرة) من عملية حسابية لخمسة عناصر أساسية:

1. من هم حلفاؤنا الحاليين والمحتملين.
2. من هم أعداؤنا الحاليين والمحتملين.
3. كيف يمكن أن نحافظ على حلفائنا ورعاية حلفائنا محتملين.
4. كيف يمكننا مواجهة أعدائنا الحاليين، ومواجهة التهديدات الناشئة.
5. كيف يمكننا تبرير العمليات الحسابية الأربعة المذكورة أعلاه إلى جمهورنا، وإلى المجتمع العالمي.[2]

وعليه تذهب النظرية الجيوبولتيكية النقدية،إلى اعتبار أن تصورات الجيوبولتكية التقليدية، صورت العلاقات الدولية على أنها استعراض للقوة، وإرضاء للغرور الوطني،حيث يذهب "أوتواتيل" في مناقشته للسياسة الخارجية بمنظور الجيوبولتيكا النقدية، إلى التمييز بين مصطلحين أساسين وهما (**الجغرافيا**) و (الجيوغراف geograph).

فالجغرافيا تجد جذورها ، في المعنى الذي يصف العالم "**كما وجد/كما هو عليه** " وبالتالي تكون الجغرافيا مرآة عاكسة للواقع ومحايدة أخلاقيا، في حين ينصرف مفهوم (**الجيوغراف/الخرائطية**) إلى الأوصاف الجغرافية المنطقية والبديهية للعالم،رواية المعالم الجغرافية، وهذه العملية التي تحدد الأوصاف الجغرافية (الرواية) هي عملية تقنية من طرف الكاتب الجغرافي، الذي ينقل هذه المميزات/الحقائق الجغرافية إلى روايات شفوية أو نصوص مكتوبة، وهذه الأخيرة تعتبر عملية خطيرة. وبهذا المعنى انصرف "أوتواتيل" في مناقشته النقدية للسياسة الخارجية، إلى توجه بعيد وأعمق من التركيز على "المواقف/المواضع الطبيعية"

[1]ibid,, p 198
[2] Colin Flint. **Introduction to Geopolitics**. (Rutledge. published in the Taylor & Francis e-Library, 2006).p 56

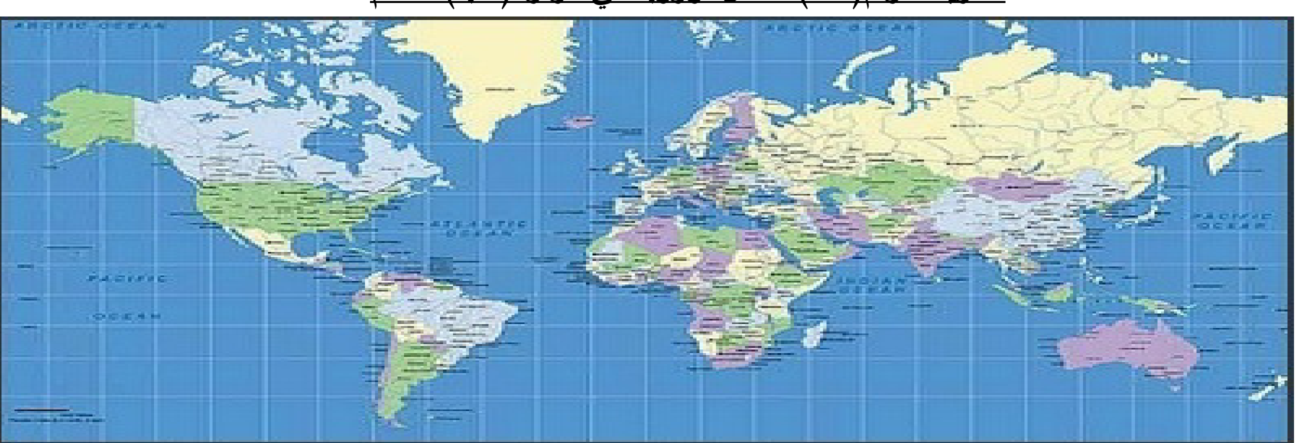
،فهو يبدو توجه "أوتواتيل" أنه يسعى إلى منهج أكثر سياقية وحساسية اللغة، في تعاملها مع الحقائق الجغرافية المادية، من خلال رفضه لفكرة أن "**الحقائق تتحدث عن نفسها**"، ولفت الانتباه إلى قضية أن"الحقائق" تصنع من خلال الجغرافيين، وغيرهم من الكتاب الذين يتحدثون عن "الحقائق الجغرافية" في السياق المحدد للسياسة الخارجية. وبالتالي فإن تصوير الجغرافية المستخدمة من قبل صناع السياسة الخارجية، أو المراقبين الأكاديمية لم تكن عملية طبيعية، وبالتالي يمكن أن نُمَشْكل[نجعل الجغرافي والحقائق مشكلة في حد ذاتها].[1]

بمعنى يوجد هناك فرق أساسي، بين الجغرافيا الأكاديمية التي كانت تدعي العلمية و ابتعادها عن القيمية، والتي كانت تعطي وتخبر الناس بمعلومات عن دولهم. هذا في اعتقاد السياسيين فكرة ساذجة، بل كانت الجغرافيا تلعب دور الإيديولوجيا، كما تعمل على إخفاء تمويه الدور الأكبر للجغرافيا، كمعرفة سياسية وإستراتيجية.

على سبيل المثال نأتي على الخريطة، والتي تعتبر التمثيل المكاني للتقسيمات البشرية(وهي موضوع كتابات الواقعيين، والجيوسياسين الكلاسيكيين)،لنجد أن الخرائط لا تقول الحقيقة دائما ،فهي غالبا ما تكون شخصانية/ذاتية، بقدر أي قطعة من النثر،إن الأسماء الأوربية لمساحات واسعة من إفريقيا، على حسب تعبير الجغرافي البريطاني جون براين هاري،كيف يمكن للخرائطية أن تكون خطابا للقوة، تلك الخاصة بالإمبريالية ، التي تميل إلى إظهار أوروبا أكبر مما عليه في الحقيقة كما توحي الألوان الزاهية، للغاية للدول المبينة على الخريطة بوجود سيطرة موحدة على المناطق النائية.[2]

تعودنا مثلا أن أوروبا تقع في قلب/مركز خريطة العالم، بيد أن الخرائط قد تكون عرضة للتشويه ،ولكن هذا من وجهة نظر أوروبية فقط، ففي سنة 1984 نشر شايلند في الأطلس الولايات الأمريكية في وسط العالم، ما شكل صدمة بالنسبة للأوربيين.

<u>الخريطة رقم(01): تمثل أوروبا في مركز (قلب) العالم</u>

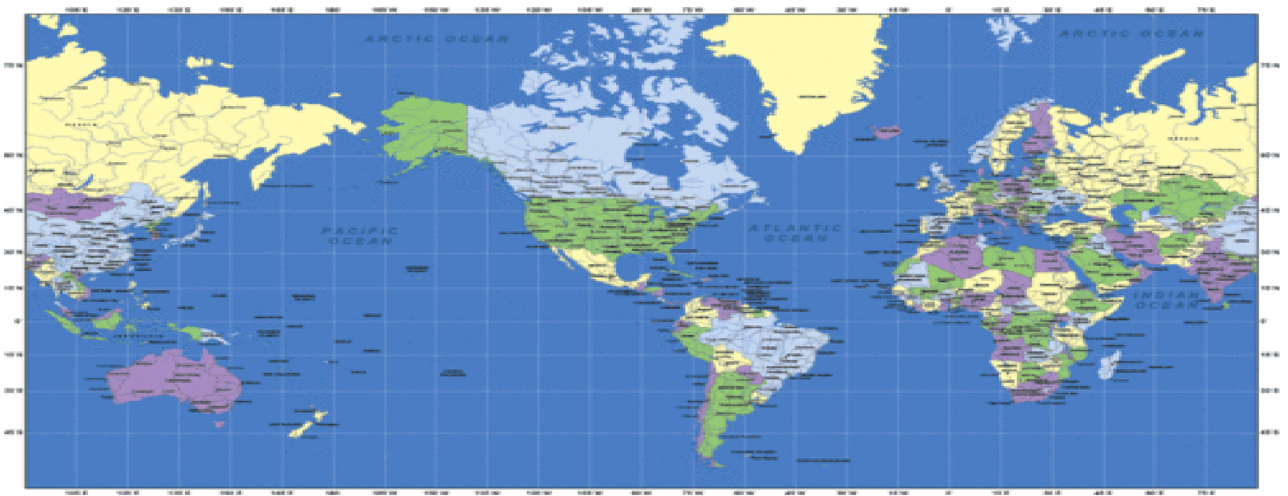


Source: **Baobald 'Qui est au centre du Monde** ? Publié le 14 novembre 2007
http://derrierelescartes.over-blog.com/article-13788300.htmls

[1] klaus Dodds," geopoltics and foriegn policy ;recent development in anglo-american political geography and international relations", op cit, p 199

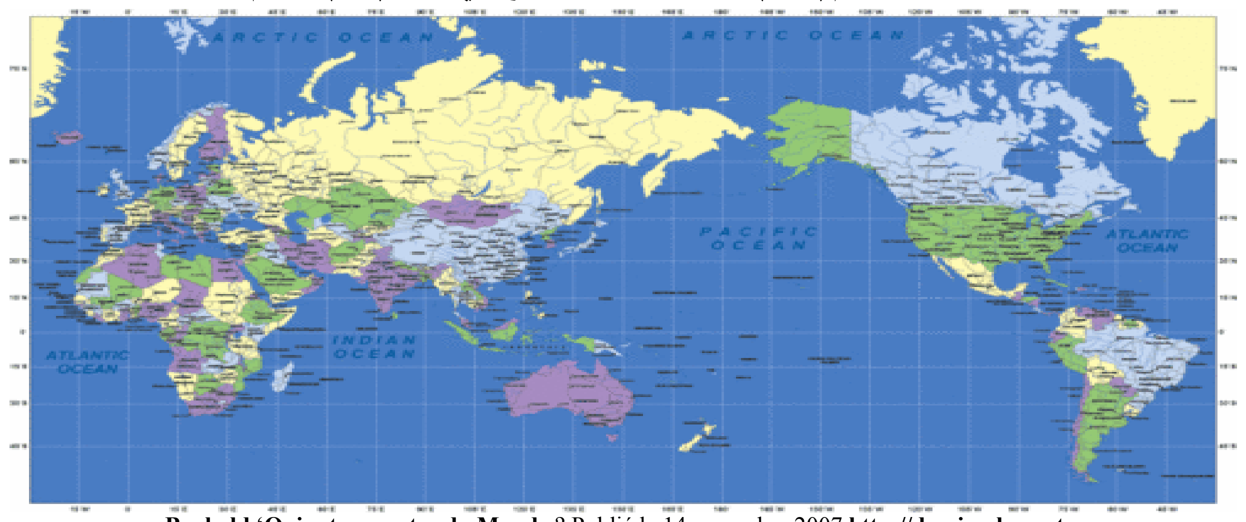
[2] روبرت كابلان، مرجع سبق ذكره ، ص48

الخريطة رقم(02): تمثل أمريكا في مركز (قلب) العالم



Source: **Baobald 'Qui est au centre du Monde** ? Publié le 14 novembre 2007
http://derrierelescartes.over-blog.com/article-13788300.htmls

الخريطة رقم(03): الصين وروسيا تقع في مركز(قلب) العالم



: source :**Baobald 'Qui est au centre du Monde** ? Publié le 14 novembre 2007 **http://derrierelescartes.over-blog.com/article-13788300.htmls**

كما اعتمد سيمون دالبي مصطلح الجيوغراف، كمحاولة للتحقيق في التصوير الجغرافي داخل السرد للنخبة السياسية في السياسة الخارجية، في خلق الحرب الباردة الثانية،بحيث جادل دالبي بأن" الجيوغراف/الخرائطية" هي ممارسة الإيديولوجية ...من خلال حفر مفاهيم سياسية محددة جغرافيا. وعليه فمفهوم الجيوغراف، يعبر عن أوصاف محددة من الأماكن الواردة في روايات معينة. وبناء على هذا المفهوم تهدف الجيوبولتيكا النقدية، إلى الكشف وتوثيق الاستراتيجيات التي ينتجها الجيوغراف، من خلال المواقع التي يشغلونها هؤلاء ، ويصوغون خرائطية السياسة العالمية[1].

[1] Colin Flint,op cit, p58

يبدو أن التحليل الذي يقدمه المنطق الجيوسياسي الجديد، الموسوم بالمقاربة الجيوسياسية النقدية، بالغ الأهمية خاصة في توضيح الرؤى السياسية والتوجهات الجيوسياسية التي تتأتى من خلالها، وتزيد أهميته أكثر حينما ترتبط تلك الأفكار بالجانب التطبيق،بمعنى الانتقال من الجيوبولتيكا الرسمية إلى الجيوبولتيكا العلمية. كما تسهل هذه المقاربة عملية تقييم تلك الخيارات الجيوسياسية، من خلال البحث في حسم الخيارات الجيوسياسية لأي دولة، و على أي أساس تم تفضيل توجه على آخر، وإذا ما كان فعلا يشكل خيارا ضروريا وملحا يستجدي، تسخير موارد الدولة وقدراتها لخدمته. الجيوسياسية. إعادة النظر في السياق التاريخي والجغرافي للأفكار.

المبحث الثالث : السياسية الخارجية التركية : مقاربة جيوسياسية (جيوبولتكية) :

طالما ارتبطت السياسة الخارجية بالأدوار التي يجب أن تلعبها الدول،على المستويين الإقليمي والدولي، وكثيرا ما يختلف الدارسون حول المحددات التي توجه وترسم تلــك الأدوار، بالرجــوع للقمومات المادية الجغرافية او طبيعة التصورات صناع القرار بالدور الذي يجيب أن يناط بالدولة، كما ترتبط كذلــك بمدخلات البيئة الخارجية الإقليمية منها أو الدوليــة، و بالنظر إلى موضوع دراستنا حول توجهات تركيا الخارجية، نجد أن هذه العوامل مجتمعة تشكل أهم مرتكزات سياستها، خاصة تجاه منطقة الشرق الأوسط، و يظهر فيها أثر العوامل الجيوسياسية بشكل جلي في إعادة إحياء أدوار تركيا الإقليمية خاصة.

المطلب الأول: المقومات الجيوسياسية لتركيا :

تنطلق سياسات الدولة في تركيا، من نقطة مركزية جغرافية سياسية، هي موقعها على الخارطة العالمية، ومن ذلك، تنشأ مسميات ومفاهيم الجوار الجغرافي والسياسي،والعمق الإستراتيجي،الحدود، والمجال الحيوي...إلخ .ويكتسب ذلك أهمية أكبر، إذا أخذنا بالحسبان الأهمية التاريخية والثقافية والدينامكية السياسية.[1]

على هذا الأساس فسرت السياسية الخارجية التركية، للعديد من المرات، انطلاقا من هذا المعطى الجغرافي، لهذا سأسعى في هذه الجزئية، إلى تبيان المقاربة الجيوبولتكية من منظورات السياسات التركية المتعاقبة. لتركيا تتمتع بميزات جغرافية.

أولا : المقوم الجغرافي:

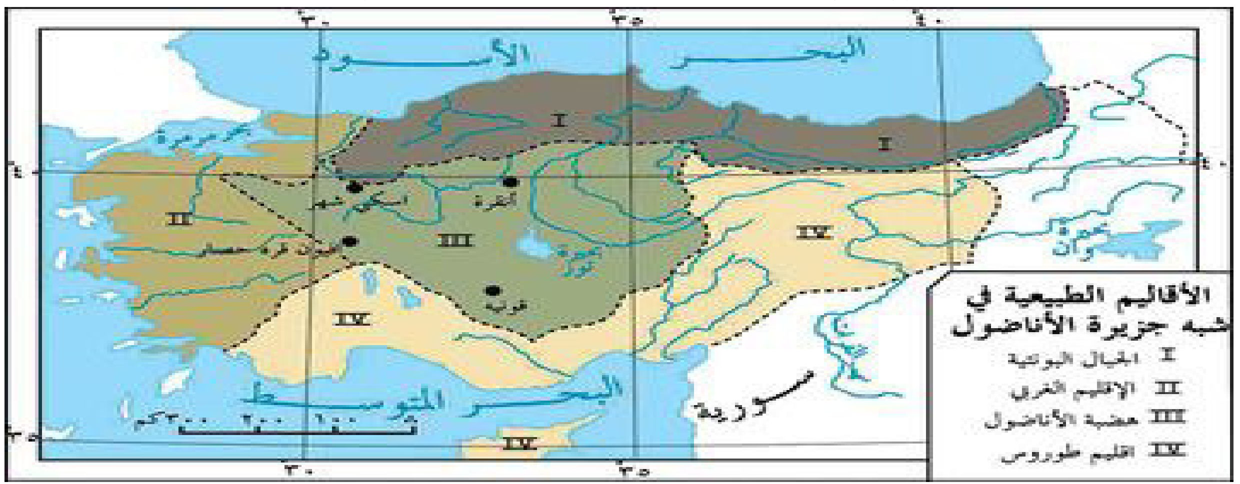
طالما شكل موقع تركيا الجغرافي تاريخيا، ركيزة لانطلاقها نحو العالمية، ولا تشد المعطيات الجغرافية القائمة اليوم في تركيا الحديثة عن هذه القاعدة، حيث يحاول صناع القرار،استغلال هذا الموقع لبناء رصيد إقليمي، والارتقاء به للتحول نحو العالمية .

---

[1] عقيل سعيد محفوض،**السياسة الخارجية التركية:الاستمرارية–التغيير**،ط1(قطر: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات ،2012)،ص32

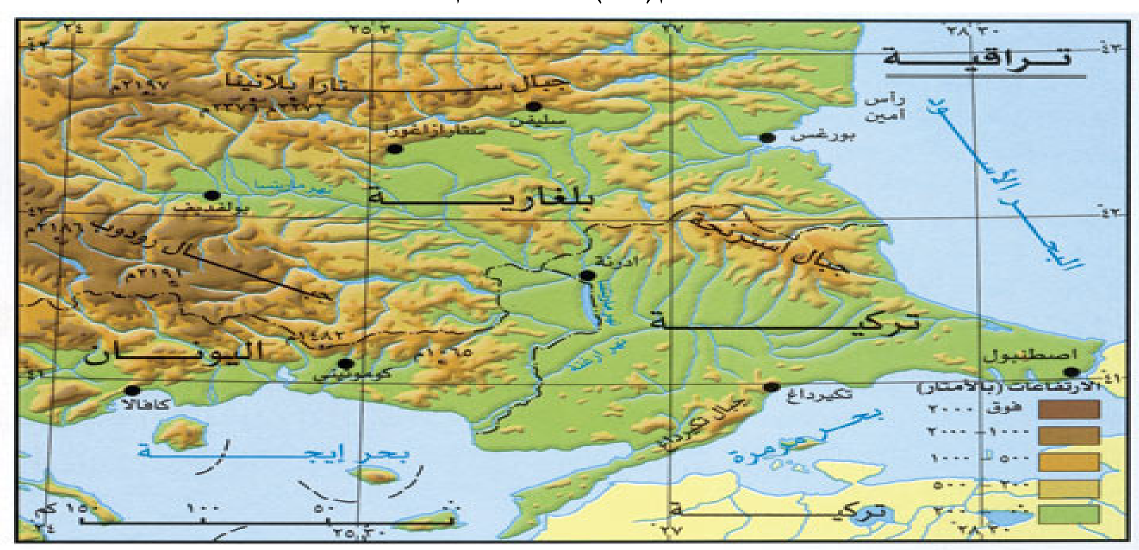
تمتد أراضي تركيا على قارتي آسيا و أوروبا، يشكل الجزء الآسيوي والذي يدعى **الأناضول** حوالي 97% من مجموع أراضيها التي تقدر مساحتها الإجمالية 779.452كلم2 ، بينما يكون الجزء الأوروبي الذي يدعى **تراقية** ما نسبته 3% ومساحته 23.623 كلم2 من مجمل مساحة البلاد[1].

خريطة رقم(04): تبين موقع منطقة الأناضول* والأقاليم التابعة لها



المصدر: https://www.marefa.org/thumb.php

خريطة رقم(05): تبين إقليم تراقية**



المصدر :الموسوعة العربية،نقلا عن /https://www.arab-ency.com/ar

تبني تركيا بموقعها وصلة جغرافية بين الشرق و الغرب، تبلغ حدود تركيا حوالي 9.848كلم، منهم 7200 كلم شواطئ على البحر، يقع بحر إيجة في الغرب، البحر المتوسط في الجنوب،و البحر

[1] حسن المنقوري،" دولة تركيا"،(**مجلة الدبلوماسي**.معهد الدراسات الدبلوماسية،عدد 112،ديسمبر 1989)،ص ص 119-120

* الأناضول: شبه جزيرة جبلية في غرب آسيا على البحر المتوسط تشمل معظم الأراضي التركية وتعرف بآسيا الصغرى، تقدر مساحتها ب 743000كلم2 تحيط بها بحار إيجة، مرمره، والبحر الأسود.

** تراقية Thrace إقليم في أوربة يقع في أقصى جنوب شرقي شبه جزيرة البلقان، هي منطقة تاريخية وجغرافية في جنوب شرق البلقان بشرق أوروبا، وتتقاسمها بلغاريا، اليونان، وتركيا الأوروبية. تجاور تراقية ثلاثة بحار: البحر الأسود، وبحر إيجة، وبحر مرمره.

الأسود في الشمال، تتقاسم باقي حدودها مع ثماني دول أخرى جورجيا (252كلم)، أرمينيا(268كلم)، إيران(499كلم)، أذربيجان(9كلم)،سوريا (822كلم)، العراق(352كلم)، اليونان (206 كم)، بلغاريا (240 كم)، وتسيطر تركيا على المدخل المؤدي إلى البحر الأسود وعلى المدخل الشرقي للبحر المتوسط وهي تطل على آسيا وإفريقيا وأوروبا. "الإطلالة هنا ليست بالمعنى الجغرافي إنما بالمعنى الحيوي للموقع" كما هي ممر بحري وجوي وبري بين هذه القارات.[1]

هذه الجغرافية الحيوية التي تتوسط ثلاث قارات مهمة، والمفتوحة على انتماءات حضارية عدة ومختلفة،جعلت تركيا على الدوام تعيش حالة جذب نحو هذه الدوائر الجغرافية و الإستراتجية المحيطة بها، وذلك وفقا للمصالح والأمن وعوامل التاريخ والثقافة، فهذا الموقع الجيواستراتيجي والذي يعتبره الباحثين(كما ذكرنا في مدرسة الجيوبوليتيكي) مساعدا ومحددا لأدوار السياسة الخارجية للدولة، كما أن هذا القرب الجواري النابع عن موقعها الحساس، يطرح ويخلق العديد من الفرص والتحديات أمام الدولة التركية .[2]

خريطة رقم(06): تبين الموقع الجغرافي لتركيا



المصدرعن:http://www.mapsofworld.com/physical-map/turkey.html

إن وجود مثل هذا العدد من الدول المشتركة في الحدود مع تركيا ،يمثل تحديا أمنيا ودفاعيا أمامها، وكما أن علاقاتها مع هذه الدول قد تتعرض للخلل، نتيجة احتمال حدوث صراعات بين تلك

---

[1] خورشيد حسين دلي ، **تركيا وقضايا السياسة الخارجية:دراسة**، التهميش كامل مرجع سبق ذكره .ص 14-15.

[2] عبد المعطي أحمد عمران، مرجع سبق ذكره، ص 102

الدول المجاورة لها، وقد تنعكس الصراعات في حال اندلاعها، على الأوضاع العامة في الدولة على مختلف الأصعدة،إلا أن وجود هذا العدد من الدول، التي تشترك مع تركيا في الحدود، يمنح لتركيا، فضاء أرحبا أمامها من النشاط الدبلوماسي والاقتصادي ، ويوسع هامش المناورة لها،عبر توظيف الخلافات بين تلك الدول،كما يمكنها توظيف تباين مصالح القوى الدولية الكبرى في هذه المناطق لمصلحتها.[1]

للموقع الجغرافي لتركيا ،تأثير بارز على الدوائر الإستراتيجية العليا وعلى صناع القرار ،إذ يمكن وصفه بأنه موقع استراتيجي حساس، حيث تتحكم تركيا كما أسلفنا، في الممرات البحرية البوسفور والدردنيل، وهي موصولة بآسيا وأوروبا، بالإضافة إلى الإطلالة على البحر الأسود ، والامتداد الواسع لشواطئها الجنوبية على البحر المتوسط، ويمكن رؤية الخريطة التركية كشريحة أفقية ،وضعتها الجغرافية بين ثلاث قارات وعلى مشارف إفريقيا. وزيادة على ما تقدم فقد خص التاريخ التركي، بروابط مع دول الجوار في البلقان والشرق الأوسط والقوقاز،مما أضفى أهمية مضاعفة على مميزاتها الجيوسياسية الجيواستراتيجية التي تستطيع التأثير في جيواستراتيجية الدول المجاورة.

ثانيا: المقوم الديمغرافي (السكاني):

تتمثل الخصائص السكانية لمجتمع ما في جملة من المؤشرات العددية والعمرية، إضافة إلى السمات العرقية والثقافية والتوزيع الجغرافي للسكان، وهذه المؤشرات والسمات تنعكس على السلوك السياسي للدولة من خلال الاستقرار السياسي بصورة أساسية، فضلا عن أثره المباشر في الأفكار والثقافة السياسية للمجتمع، وانعكاسها على النظام السياسي وتوازنات القوى السياسية داخله[2]. والغرض من دراسة الخصائص السكانية هو بحث دورها في الاستقرار السياسي، الذي يشكل عنصرا مهما في تحديد المكانة الإقليمية للدولة[3].

بلغ عدد سكان تركيا في نهاية 2010 حوالي 73.7 مليون نسمة، وتشير الإحصائيات، وتوقعات الأمم المتحدة المبنية على معدل الزيادة السنوية، إلى أن عدد سكان تركيا سيصل إلى حوالي 98.3 مليون نسمة بحلول عام 2020 .بلغت الكثافة السكانية في تركيا عام 2000 حوالي 80 فردا/كم2،مقابل 73فردا/كم2 عام 1990 و65 فردا /كم2 عام 1985، ويتركز معظم السكان في المنطقة الشمالية والغربية من البلاد على سواحل بحر إيجة، وبحر مرمره، والبحر الأبيض المتوسط في المناطق الأكثر تقدما من الناحية الاقتصادية مقارنة مع مناطق شرق الأناضول.[4]

التركيبة السكانية لتركيا معقدة و مكونة من عشرات الأعراق، التي يرجع أسباب تشكيلها إلى عهد الدولة العثمانية، حيث كانت مناطق نفوذها تشمل أراضي واسعة في آسيا، أوروبا و أفريقيا و تحكم العديد من الشعوب. لا يوجد إحصاءات رسمية لعدد السكان حسب الأعراق، لأن الحكومة التركية ترى في تركيا

---

[1] بكر محمد رشيد البدور، **المكانة الإقليمية لتركيا حتى عام 2020:دراسة مستقبلية** ،ط1، (الدوحة: مركز الجزيرة للدراسات، ، 2016)،ص179

[2] وليد عبد الحي ،**إيران:مستقبل المكانة الإقليمية عام2020** ،ط1،(الجزائر: مركز الدراسات التطبيقية والاستشراف، ،2009)،ص22.

[3] بكر محمد رشيد،مرجع سبق ذكره،ص21

[4] المرجع نفسه،ص24

بلدا لكل الأتراك بغض النظر عن أصولهم العرقية، الذي لا يلقى القبول من كل الأقليات و خاصة الأكراد.

نجحت الجمهورية الكمالية في تضييق مفهوم الأقليات وتقليص الحيز المعترف به دوليا، الذي يحدد بدقة مفهوم الأقليات وماهيتها فالمواد 37إلى 44 من معاهدة "لوزان" سنة 1923 حدت الأقليات في تركيا بتلك التي لا تعتنق الدين الإسلامي وهي المجموعات المسيحية واليهودية، إلى أخرى صغيرة وقليلة العدد.ويندرج الأرمن واليونانيون، بصفتهم مسيحيين،في عداد هذه الأقليات. ولم تتطرق المعاهدة إلى الأقليات العرقية إلا من خلال الديانة المسيحية واليهودية. وبحصول الكماليين على هذا الوصف للأقليات يكونون قد تخلصوا ،من الناحية العملية، من اتفاقية "سيفر" الموقعة سنة 1920،والتي نصت في المادتين 147-149 على وجود أقليات عرقية إضافة للأقليات الدينية.[1] اتفاقية لوزان، طوت عمليا صفحة اتفاقية سيفر،وأعادت تركيب تركيا جغرافيا وعرقيا ولغويا من جديد، مسألة واحدة أبقتها اتفاقية لوزان شوكة في خاصرة تركيا،هي الإقرار ليس فقط بوجود أقليات غير مسلمة، بل منحها كذلك كامل الاستقلالية في إدارة شؤونها الدينية والتعليمية واللغوية والأحوال الشخصية وتشييد معابدها.[2]

كان الهم الأكبر للكماليين هو تشكيل هوية الدولة التركية الناشئة ، وصبغها بالصبغة التركية، بغض النظر عن الهوية العرقية للآخرين في الأناضول، وخاصة الأكراد و الأرمن الذين سعى كل منهم لإنشاء دولة خاصة به على جزء من أراضي الأناضول في أعقاب الحرب العالمية الأولى،الأمر الذي يجعل من هذه القوميتين خطرا يهدد الدولة التركية الحديثة.[3]

لم يتطرق الدستور التركي لعام 1982،لمسألة الأقليات العرقية باعتبار أن كل مواطن في تركيا هو تركي،لا من حيث العرق،بل من حيث الهوية الوطنية،حيث نجد المادة العاشرة من هذا الدستور قد نصت على "أن جميع الأفراد متساوون أمام القانون، دون تمييز على أساس اللغة أو العرق،أو اللون،أو الجنس،أو الرأي السياسي، أو المعتقد الفلسفي، أو الدين،أو الطائفة".[4]

في بداية القرن الحادي والعشرين، بدأت تركيا الحديثة تدرك بقدر متزايد من الوعي،جملة الصدوع الاجتماعية التي لم تنجح سياسة الدولة السابقة نجاحا كاملا في جسرها، ولعل أهم تلك الصدوع هي تلك الناجمة عن انبعاث الصراع الإيديولوجي بين العلمانيين الكماليين،والإسلاميين من جديد،هذا الأخير الذي أنعش الحديث عن الانقسامات العرقية والثقافية بين شرائح المجتمع وبالخصوص بين الأتراك والأكراد. و

---

[1] محمد نور الدين،**تركيا الجمهورية الحائرة:مقاربات في الدين والسياسة والعلاقات الخارجية**، ط،1 (بيروت: مركز الدراسات الإستراتيجية والبحوث والتوثيق،1998)، ،ص 51

[2] محمد نور الدين،تركيا الجمهورية الحائرة،مرجع سبق ذكره ،ص52

[3]فيليب روبنس،ت،ميخائيل نجم خوري، **تركيا والشرق الأوسط**، ط1،(دار قرطبة للنشر و التوثيق والأبحاث،1993) ، ص32

[4] دستور تركيا الصادر عام 1982شاملا تعديلاته لغاية عام 2011،ترجمة المؤسسة الدولية للديمقراطية والانتخابات،ص 10

ما لبثت هذه الصدوع أن أصبحت ذات أهمية كبيرة ،مرة أخرى ، نتيجة للضغوط التي تتعرض لها الكيان السياسي التركي،جراء التغيرات الداخلية الناجمة عن الانفتاح الاقتصادي خلال عقد الثمانينيات.[1]

ثالثا :المقوم الاقتصادي:

تعد البنية الاقتصادية إحدى الركائز الأساسية التي تقوم عليها المكانة الدولية والإقليمية لدولة ما، فالتطورات السياسية والاجتماعية ، وكذلك النهضة التكنولوجية والعلمية،تعتمد بصورة مباشرة على الحالة الاقتصادية للدولة.

عند استعراض المراحل التاريخية التي مر بها الاقتصاد التركي ، يتبين أنه قد مر منذ أن تأسست الجمهورية بفترات تخللها ركود اقتصادي وعجز وتدهور في ميزان المدفوعات والميزان التجاري ،كما أن جل المحطات التاريخية للاقتصاد التركي كانت تعرف تذبذبات عديدة في هذه المجال. كما أن الأطر العامة لهيكلية الاقتصاد التركي لم تتعرض لأي إصلاحات تذكر،حتى نهاية الحرب العالمية الثانية،وما ترتب عليها من خسارة تركيا لمعظم أسواقها الخارجية،رغم وقوفها على الحياد عسكريا،فقد تأثر الاقتصاد التركي بالأوضاع السياسية التي سادت البلاد منذ تأسيس الجمهورية،على يد التيار العلماني القومي،الذي ظل يسيطر على مفاصل الدولة، ومنذ مطلع السبعينات من القرن الماضي، شهدت الساحة التركية بروز تيارات سياسية مناهضة للعلمانية أخذت بدورها لتفكيك قبضة العلمانيين على مفاصل الدولة بما في ذلك الجانب الاقتصادي[2].

بإلقائنا نظرة سريعة عن طبيعة النظام الاقتصادي التركي، الذي يجمع بين تركيبة معقدة من الصناعات الحديثة والتجارة، إضافة قطاع زراعي تقليدي. حيث يعتمد الاقتصاد التركي على قطاع خاص قوي، سريع النمو؛ غير أن الدولة لا تزال تؤدي دورا مهما في مختلف القطاعات الاقتصادية ،وجل أنشطة الحياة الاقتصادية، كما أشير إلى أن تركيا بلد غير نفطي، بل لعله البلد الكبير الوحيد مع (إسرائيل) في الشرق الأوسط الذي لا يملك ثروة نفطية أو غاز طبيعي، بحيث تشكل التكاليف النفطية عبئا ثقيلا على الخزينة التركية.[3]

تميز الوضع الاقتصادي لتركيا، في عقد الثمانينات، بتنفيذ برنامج إصلاحات بعيدة المدى ، الذي صممه وزير الشؤون الاقتصادية آنذاك "تورغوت أوزال" ويقوم على تحول الاقتصاد التركي نحو النمو الذي تقوده الصادرات، كما تضمن البرنامج إجراءات تهدف إلى تشجيع الصادرات التي تسهم في تمويل الواردات، والتخلص من الآليات الاقتصادية التي استمرت منذ نهاية الحرب العالمية الثانية،كما شمل البرنامج عددا من الإجراءات على غرار خفض قيمة الليرة التركية،ومرونة أسعار الصرف،وفرض قيود مشددة على المعروض من النقد والائتمان، والتخلص من الدعم الذي تقدمه مؤسسات الدولة لبعض

---

[1] هاينكس كرامر،تر، فاضل جتكر، **تركيا المتغيرة تبحث عن ثوب جديد** ،ط1،(السعودية: مكتبة العبيكان، 2001)،ص 31

[2] عمر خشرم،الصراع من بوابة الاقتصاد، (تم التصفح في:2017/12/29) نقلاعن:
http://www.aljazeera.net/specialfiles/pages/be53fe8c-0ad0-4b19-be91-7bd578a0cdce

[3] محمد نور الدين ،"تركيا والحرب العراقية"،(**مجلة شؤون الأوسط**،العدد2003،111)، ص184

القطاعات،بالإضافة إلى تحرير الأسعار،وإصلاح النظام الضريبي، وتشجيع الاستثمار الأجنبي. إلا أن هذا البرنامج توقف بعد استقالة أوزال من منصبه الوزاري، لكنه عاد للظهور مجددا بعد تسلمه منصب رئيس الوزراء عام 1983، وعرف هذا البرنامج باسم برنامج التحرير الاقتصادي.[1]

خلال السنوات الأخيرة من تسعينيات القرن الماضي،شهد الاقتصاد التركي حالة من التذبذب في معدلات النمو، والخلل الشديد في التوازن. فبعد هبوط حاد في عام 1994، ارتفع متوسط النمو السنوي في إجمالي الناتج المحلي، إلى نحو 6.5%، خلال الفترة من 1995 إلى 1998، ثم انخفض ثانية إلى 5% عام 1999، حين تأثرت تركيا سلبا بالأزمة الاقتصادية في روسيا، والزلزالين الشديدين الذين تعرضت لهما؛ تتجاوز البليون دولار سنوياً. وبصرف النظر عن أزمات النمو والاستقرار المتكررة ، فإن السياسة الاقتصادية التركية الهادفة إلى النمو أساسا كانت ناجحة نجحا ملحوظا، وسائرة على طريق ردم الهوة مع الاقتصاديات المتطورة، **وعليه فإن قدرة تركيا الاقتصادية حاليا تفوق نظيراتها في جميع البلدان المجاورة في المنطقة، ربما باستثناء إسرائيل.**[2]

لا تقتصر تأثيرات السياسة التي اتبعتها تركيا من أجل تفعيل النجاح الاقتصادي على الداخل التركي و فقط، بل تتعداه إلى إطارها الإقليمي والدولي ، وهو الذي قد يسمح لها بلعب أدوار إقليمية كبيرة يكون **الاقتصاد العامل الأول وراء تحريكها**، فوفقا لتقرير تركي أعده "**كريم بلدجي**"، فقد حققت صادرات تركيا أرقاما قياسية وهي تحطم الرقم تلو الآخر ، و قد نما الناتج المحلي الإجمالي إلى حوالي445.3 بليون دولار، طبقاً لإحصائيات 2003،أما معدل الدخل الفردي فقد ارتفع من 2589 دولار إلى حدود 6700 دولار للفرد عند مجيء حزب العدالة والتنمية للحكم طبقاً لتقديرات 2003، و بينما كان النمو الاقتصادي في تركيا يشكل نسبة 2.6% منذ الأعوام 1993 و حتى العام 2002، فقد ارتفعت هذه النسبة بشكل هائل و مضاعف وسريع إلى 7.3% في ما بين 2003 –2007.[3]

مر الاقتصاد التركي كما رأينا بمحطات مختلفة،عرف فيها إصلاحات وإخفاقات،لكن على العموم ووفقا لتقرير صادر عن مركز "**ستراتفور**" ، فانّ الاقتصاد هو أحد أهم العوامل التي ستسمح لتركيا باستعادة دورها الإقليمي . ففي عام 2006 حققت تركيا المركز الثامن عشر للدول الأعلى نموا في العالم من حيث الناتج المحلي الإجمالي، و قد حققت نموا مستمرا بين 5 و 8 % في السنّة لأكثر من خمس سنوات حتى الآن، لتحل خلف بلجيكا و السويد مباشرة،و في العام 2007، تقدّمت تركيا مركزا لتحتل المركز الـ 17 بناتج إجمالي يساوي حوالي 414 مليار دولار خلف هولندا و استراليا مباشرة بعد أن كانت تركيا تحتل المركز الـ 26 في العام 2002 و بواقع 183 مليار دولار فقط.[4] وإذا أخذنا بعين الاعتبار التغيرات بعيدة المدى التي يتوقع أن تطرأ على الخريطة الاقتصادية العالمية، والدور المتنامي على

---

[1] بكر محمد رشيد،مرجع سبق ذكره،ص53

[2] هاينكس كرامر،مرجع سبق ذكره،ص ص 33-34

[3] علي حسين باكير،الاقتصاد التركي: "معجزة" حزب العدالة و التنمية،نقلا عن:https://bakeerali.wordpress.com/2007/09/19

[4] المرجع نفسه.

المستوى الدولي، فإنه من المتوقع لتركيا أن تكون واحدة من أبرز القوى الصاعدة في عالم متعدد القطبية تبرز ملامحه في الأفق.

رابعا : المقوم العسكري:

بموجب التقاليد ووفقا للنصوص المستندة إلى تلك التقاليد، يضطلع الجيش التركي بمهمة الدفاع عن الجمهورية، وفي هذا السياق ينطوي الأمن على معنى الوقوف في وجه جملة من التهديدات الداخلية منها والخارجية، والتطورات التي يمكن اعتبارها مرشحة لنسف الاستقرار الداخلي في البلاد ، تقع ضمن دائرة مسؤولية الجيش، ولابد بالتالي من اعتبار هيئة الأركان العامة ليس فقط مؤسسة عسكرية محترفة، بل وركنا أساسيا من أركان النظام السياسي التركي.[1]

بغض النظر عن أن الجيش ركنا أساسيا في النظام السياسي التركي، و محددا أساسي أيضا لسياستها الخارجية والأمنية. لكن ما يهمنا هنا القدرة العسكرية لهذا الجيش والتي تؤهله إلى مصاف الدول القوية، حيث سعت تركيا ولسنوات عديدة إلى اكتساب قدرات عسكرية كبيرة، بالإضافة إلى محاولتها الحثيثة من أجل تطوير وتحسين قدراتها الاحترافية من الناحية العسكرية، بحيث نلاحظ أن الإنفاق العسكري التركي مرتفع للغاية كما يعد الجيش التركي ثاني أكبر جيش في حلف الناتو.[2]

لقد اتبعت تركيا في طريق تعزيز مكانتها العسكرية مسارات متعددة، أخذت من خلالها تطوير مشاريع لتحديث قدراتها العسكرية، أهمها المشروع الذي بدأته في عام 1996، وهو عملية غير مسبوقة لتحديث الجهود والخصوصيات المتعلقة بالصناعات الدفاعية، وهذا المشروع في نظر المحللين سيؤثر سواء على علاقات تركيا مع حلفائها وكذلك على عملية الديمقراطية داخل تركيا.[3]

في حين يرى بعض الباحثين على غرار **محمد نور الدين و سيفي طاشهان**، أن تركيا مضطرة لامتلاك قوة عسكرية قوية كونها تريد السلام، ويجب أن تصرح تركيا عن امتلاكها للقوة العسكرية كي تقطع الطريق أمام بعض الدول التي تنتج أسلحة الدمار الشامل ويمكن أن تلحق الضرر بالمصالح التركية، ولهذا السبب يقول" سيفي طاشهان": **نحن ننفق هذه المبالغ أي يجب أن تكون القوات المسلحة التركية قوية سواء استخدمتها أم لم تستخدمها، لكي تكون قوة رادعة وليس من أجل الاحتلال**.[4]

الجدول رقم(01): المساعدات العسكرية المقدمة من الو.م.أ إلى تركيا (بالمليون دولار)

الولايات المتحدة الأمريكية	2000	2001	2002	2003
	1.5	1.6	1.5	1.5

المصدر: نقلا عن موسوعة مقاتل الإلكترونية

ttp://www.mokatil.com/openshare/Behoth/Dwal-Modn1/Turkey/sec10.doc_cvt.htm

1 هاينتس كرامر، مرجع سابق ذكره، ص 64.

2 طاشهان سيفي، "جيوبولتيكا تركيا"،(**مجلة شؤون الأوسط**. العدد108، 2002) ،ص125

3 Elliot Hen-Tov ,"The Political Economy of Turkish Military Modernization", (**Middle East Review of International Affairs**, Vol. 8, No. 4 ,December 2004) ,p49

4 طاشهان سيفي،مرجع سبق ذكره، ص 126

برنامج تحديث الجيش التركي يختلف بشكل عميق عن وظائف الجيش التقليدية، فهو إجراء سياسي مقصود، مستمد في المقام الأول من التجارب والتطورات الأخيرة ، للثورة في الشؤون العسكرية التي أبرزتها القوات الأمريكي في حرب الخليج عام 1991 جعلت المسؤولين الأتراك يدركون أن القوات المسلحة التركية غير مجهزة لمواجهة تهديدات القرن الحادي والعشرين. وقد تعزز هذه الانطباع للأتراك، من خلال مقارنتهم للمعدات التقليدية التي يتلقونها من أمريكا وألمانية ، مما يزيد من صعوبة الجيش في التصدي للمتمردين الأكراد في جنوب شرق البلاد، الأمر الذي دفع بالجيش إلى الشروع في برنامج التحديث الرئيسي. و ما ساعد الجيش التركي على تعزيز قوته و بناءه:

- **أولا:** استفاد من الاستفاقة الاقتصادية التي بدأت في أوائل الثمانينيات، مما أدى إلى زيادة كبيرة في الإيرادات الضريبية. في حين قفزت النفقات العسكرية من12% في سنوات 1989-99 على المصروفات العسكرية كنسبة مئوية من إجمالي الإنفاق الحكومي إلى 18،4٪. [1]
- **ثانيا:** على النقيض من معظم الديمقراطيات الغربية، الجيش التركي والإنفاق العسكري تقريبا، كموضوع ومناقشات برلمانية لم تكن تخضع للتدقيق، بعبارة أخرى، الجيش التركي يستنبط دفاعه عن (النفقات المالية)، دون أن يواجه معارضة في البرلمان،لقد كان يحمل هذا المشروع التحديث في طياته برنامجا سياسيا واجتماعيا،بحيث غيرت من النظرة السلبية إلى هذا الإنفاق من خلال تبنيها لصناعة عسكرية دفاعية اقتصادية، بمعنى أنها تريد أن تدخل سوق الأسلحة، بما تتضمنه هذه التجارة من أرباح طائلة على الاقتصاد التركي. كما أكدت تركيا على أن مشروع التحديث سيكون له آثار عميقة على التنمية في البلاد.
- **ثالثا:** هو أن التحديث العسكري يقع في صلب السياسة الخارجية الجديدة، وهو هدف سياسي في حد ذاته، وهو ما يفترض أن يدعم مطالب تركيا الجديدة بالقيادة الإقليمية، كما ينبغي أن يدفعها نحو توجهها التقليدي للغرب من خلال زيادة إدراج/الاعتماد على تركيا في الناتو، والمأمول من كل ذلك هو تعزيز الروابط المتوترة مع الغرب، وأخيرا، اكتشفت تركيا في عملية التحديث العسكري الكبير يمكن أن تصبح عقود الدفاع أداة لإجراء السياسة الخارجية. حولت نهاية الحرب الباردة موقف تركيا الاستراتيجي. بدلا من كونه هامش، إلى دولة محورية في عدة مناطق إستراتيجية،كما استفادة من تراجع دول الجوار كإيران،العراق،سوريا، واستوعبت الفرصة المتاحة أمامها، وعزمها على الاستفادة من التحول في الميزان العسكري لخصومها المجاورين. [2]

[1] Elliot Hen-Tov.op cit. p50.
[2] Ibid .p 52.

جدول رقم (02): يمثل الجدول حصة تركيا من سوق الأسلحة وبالضبط من الخمس الدول الأولى المصدرة للسلاح خلال عشرة سنوات (1989-1999)

الدول	1989	1999
حصة تركيا من سوق الأسلحة لخمس دول كبرى مصدرة الأسلحة الخمس الكبرى بالمائة %		
روسيا	34.8	6.0
الو.م.أ	30.9	63.9
بريطانيا	8.9	10.1
فرنسا	4.5	5.6
ألمانيا	2.1	3.7
الناتج العام	**81.3**	**89.3**

source: Elliot Hen-Tov ,The Political Economy of Turkish Military Modernization, (**Middle East Review of International Affair**s, Vol. 8, No. 4 (December 2004) ,p54

المطلب الثاني: المدارس الفكرية والفلسفية المؤثرة في السياسة والجيوبولتيكا التركية*.

انطلاقا من المراجعات والانتقادات التي وجهت إلى النظريات الوضعية ، والحقائق التي تتأتى من خلالها بالإضافة مصداقية المنهج التجريبي، وبالخصوص في العلوم الاجتماعية، ظهرت التوجهات ما بعد وضعية، التي أنكرت على الوضعية إمكانية التعرف على جذور ومعاني التاريخ بشكل موضوعي، كما شددت على فكرة أن كل معرفة متجذرة في زمان ومكان معينين، وتنبع من منظور معين. كما أن الذات العارفة تقف دائما و تتحدد بسياق سياسي وتاريخي، وتتقيد باستخدام مفاهيم وفئات معرفية معينة. فالمعرفة ليست أبدا مطلقة، والمعرفة الجيوبولتيكية ليست استثناء عن ذلك.

الجغرافيا في تركيا ومميزات موقعها، طالما مُثّلت عبر التاريخ، لتعكس تصورات هوياتية معينة مرتبطة بالسياقية المجتمعية والتاريخية. كتب كمال يشار K. Yaşar سنة 1996 مقالا بعنوان " **سحابة سوداء تجتاح تركيا**" جاء فيه "العالم عبارة عن حديقة ثقافية حيث تنمو ألف زهرة.وعلى مر التاريخ، طالما غدت الثقافات بعضها البعض، لتثري عالمنا، واختفاء ثقافة بعينها يعني فقدان للون، لضوء ولمصدر مختلف...بالنسبة لي تأييدي لكل زهرة ضمن حديقة الزهور هذه ،هو نفسه تأييدي لثقافتي،فالأناضول لطالما كانت عبارة عن فسيفساء من الزهور، ملأت العالم بالنور والزهور ، واليوم

* ولج مصطلح الجيوبولتيك لأول مرة تركيا أثناء الحرب العالمية الثانية من خلال سلسلة مقالات منشورة في الصحف ،حيث عكس المصطلح الكلمة الألمانية GEOPOLITK الأمر نم عن التأثر بالأفكار الألمانية . حيث كتب البروفيسور ضياء الدين:"استخدام هذا العلم الجديد (الجيوبولتيك) سيكون بمثابة مقاربة حيوية موجهة ضد أولئك الطامعين في الاستيلاء على أراضينا في فترة ما بعد الحرب. بداية يعتبر الجيش كمؤسسة أمنية أول من دافع وبشدة عن تقديم الجيوبولتيك كمنظور يحمل امتيازات عديدة تؤهله إدارة الحكم محليا وخارجيا بل وتعتبر الأكاديمية العسكرية أول مؤسسة رسمية تعاملت مع المفهوم منهجيا بتقديم سلسة من المحاضرات سواء الصادرة عن باحثين ذوي خلفية عسكرية.

أريدها أن تكون كذلك".[1] على الرغم من بساطة هذه العبارة الدالة على وحدة الأمة التركية، وإلى الروح القومية الداعية إلى نبذ كل صيحات الإقصاء الانفصال والتقسيم، إلا أنها تخفي في أعماقها،تمثيلات ثقافية لمعنى الأمة.

شهدت السياسة الخارجية التركية منذ تأسيس الجمهورية التركية الحديثة 1923 ،وحتى الوقت الراهن ،حالة من التحول المستمر في المسار الفلسفي الذي تقوم عليه، ويبدو هذا التحول جليا من خلال استقراء جملة المواقف والتوجهات ،التي طرأت على السياق العام للسياسة الخارجية في القرن الحادي والعشرين.وهي في عمقها تعكس جدلا واسعا مرتبطا بثنائية الدمج والإقصاء، التي شكلت أحد أهم تجاذبات العملية السياسية في تركيا،التي تعكس الطريقة التي نظر بها الأتراك إلى محيطهم الخارجي خاصة في ظل التأثر الكبير لتركيا بأي تغيرات تطرأ على بنية السياسية العالمية.

كانت المفاهيم الجيوبولتكية مركزية في خطاب السياسة الخارجية التركية لفترة طويلة من زمن. فمنذ اندلاع الحرب العالمية الثانية وتطور الجغرافيا السياسية ، التي فهمت في ذلك الوقت على أنها العلم الذي يشرح تأثير الطبيعة على السلوك الدولي، وصل وقدم هذا العلم إلى تركيا بهذا الفهم. خلال الخمسينات والستينات، اعتنق الجيش المقاربة الجيوبولتكية، الذي وجد فيها نظرية قادرة على أن تشرح كيف يعمل العالم هذا من جهة، ومن جهة ثانية تساعده على تبرير الدور المركزي، الذي كان يتطلع إلى لعبه، في تشكيل السياسات المحلية، وكذلك الخارجية لتركيا.

بحلول السبعينيات من القرن الماضي، اعتاد صناع السياسة في تركيا أيضا ، على التعبير عن آرائهم بشأن السياسة الخارجية، من خلال اللجوء إلى المفاهيم المستمدة من الجيوبولتيكا ،وعلى الرغم من اختلافاتهم. فإن تركيا بالعلمانيين والإسلاميين الحاليين والسابقين، وجدوا في الجيوبولتيك لغة وخطاب،يمكن أن يغطي أهدافهم و أيديولوجياتهم في السياسة الخارجية ، لدى سأبحث كيف تم تشكيل الخطاب الجيوسياسي التركي، وكيف تشكلت بدورها ممارسات الفاعلين المدنيين والعسكريين على حد سواء.[2]

إن المتتبع للسياسة الخارجية التركية، يرى أن هناك ثلاثة مدارس سياسية حكمت التوجهات العامة لهذه السياسة، فالمدرسة المحافظة الكمالية التي وضع أسسها كمال أتاتورك، والذي أكد بالمحافظة على المبادئ الأساسية التي قامت عليها الجمهورية التركية، والتي شملت كافة المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية، ولم تكن السياسة الخارجية بدورها بمنأى عنها، وبحلول عقد التسعينات من القرن العشرين مع وصول (تورغوت أوزال) إلى السلطة حصل هناك تغير في توجهات السياسة التركية، إذ سيطر الطابع البراغماتي على السياسة الخارجية التركية والذي تمثل بانتهاج سياسة خارجية اقتصادية منفتحة على العالم الخارجي، وفي مطلع القرن الحادي والعشرين حصل تغيير آخر

[1] أمينة مصطفى دلة ،"الجيوبولتيكية التركية:الحتمية الجغرافية وسؤال الهوية"،(**المعهد المصري للدراسات السياسية و الاستراتيجية**،ديسمبر 2016)،ص1

[2] Pinar Bilgin a & Ali Bilgiç, "Turkey's "New" Foreign Policy toward Eurasia" (**Journal Eurasian Geography and Economics** Vol 52, - Issue 2,2011),p180

تمثل بوصول حزب العدالة والتنمية إلى السلطة عام 2002، حاملا معه رؤية جديدة للسياسة الخارجية التركية أكثر انفتاحا وواقعية، تتجاوز القيود التقليدية التي طالما مثلت قيود أمام الحركة الخارجية الفاعلة،إلى الحد الذي وصفه البعض بولوج السياسة الخارجية التركية مرحلة العثمانية الجديدة .[1]

أولاً : المدرسة الكمالية* (المحافظة/الوطنية) :

لما تسّلم كمال أتاتورك الحكم سنة 1923 ،أطلق عملية تحويل معقدة وشاملة للمجتمع وللدولة التركية بصفة عامة، مثل هذا المشروع تصوره الإصلاحي وإقامة للجمهورية جديدة ، قائمة على ثورة ثقافية حققت تغييرات اجتماعية واقتصادية عميقة.كانت كل هذه الأفعال موجهة نحو خلق دولة قومية ،من بقايا الإمبراطورية العثمانية المهزومة، وفي ظل الظروف السائدة آنذاك كان نموذج الدولة القومية،هو الخيار المتاح لكل من أراد أن يحافظ على كيان سياسي ،متمتع بالسيادة فوق أراض الأناضول. [2]

إن الكمالية كانت من بدايتها الأولى، برنامجا سياسيا لعملية التحديث الاجتماعي، السياسي والاقتصادي لتركيا من جهة، وأداة إيديولوجية لتسويغ الأفعال السياسية، المعتمدة من جانب حكامها من جهة ثانية. فمن ظاهر المبادئ الكمالية** التي تبدو أنها منفتحة (نظريا) ،على إمكانية التفسير من منطلقات التفكير الغربية، اللبرالية، الديمقراطية. إلا أن أفعالها كانت موجهة نحو خلق دولة قومية ،من بقايا الإمبراطورية العثمانية المهزومة، وفي ظل الظروف السياسية السائدة آنذاك، كان نموذج الدولة القومية هو الخيار المتاح، لكل من أراد أن يحافظ على كيان سياسي متمتع بالسيادة فوق أرض الأناضول.غير أن حدوث هذا كان مشروطا بغرس فكرة غريبة عن الدولة ،في أذهان سكان كانوا مازالوا يعتقدون بأنهم رعايا تابعون للسلطان. الذي كان يعتبر في الوقت نفسه ،بوصفه خليفة قائدا روحيا مقبولا للأمة المسلمين، وهكذا فإن عملية بناء الدولة القومية التركية، كانت تستلزم إيجاد أمة تركية .كان لابد من إعطاء الناس هوية جماعية جديدة ، كما كان لابد من إقناعهم بقبولها .تعين على الثورة الكمالية أن توجد في وقت واحد كلا من الجمهورية التركية ، والشعب التركي كأمة ، والتركي كمواطن ذي هوية مختلفة عن كونه أحد الرعايا المسلمين التابعين للسلطان.[3]

---

[1] فراس محمد إلياس، **تحليل السياسة الخارجية التركية وفق المنظور العثمانية الجديدة**، ط1 ،(الأردن: شركة دار الأكاديميون للنشر والتوزيع، ،2016)،ص 16

* عبارة كمالية: ليست تركية في الأصل بل ابتدعها المحللون الأجانب لتركيا الحديثة، أما المرادف التركي الذي يستخدمه الأتراك فهو تعبير" الأتاتوركية" .

[2] هاينتس كرامر ،مرجع سبق ذكره،ص19

** المبادئ الكمالية: بعد تقنينها من قبل حزب الشعب الجمهوري في أوائل عقد الثلاثينات صارت الرموز التي تجسد المبادئ الكمالية الستة المتمثلة في: الجمهورية،الشعبية،العلمانية،الوطنية، الدولتية،الثورية، ما لبثت هذه المبادئ أن دخلت في متن الدستور 1937.

[3] هاينتس كرامر ،مرجع سبق ذكره ،ص22

وعليه يمكن القول، أن سلسلة الإصلاحات التي اجترحها أتاتورك في أواخر العشرينات وبداية الثلاثينات داخل المجتمع ، وبقايا الإمبراطورية العثمانية، شكلت مجملة مبادئ العلمانية /الدنيوية كأساس للنظرية الدستورية التركية و للحياة السياسية فيها.

بناء على ما سبق، فقد أخذت السياسة الخارجية التركية نصيبها من عملية التحول الجذري، الذي حدث في المجتمع التركي، إذ سيطرت المفاهيم الكمالية على التوجهات الرئيسية للسياسة الخارجية التركية ، إذ أبدى صانع السياسة الخارجية التركية، تمسكه بالمبدأ الأتاتوركي: "**سلام في الداخل والسلام في الخارج**" والذي كان يعني، الانغماس في الشؤون الدولية، والتركيز على بناء الدولة العلمانية ذات الصبغة الأوروبية، وفيما يتعلق بالشرق الأوسط تحديدا، اتسمت السياسة الخارجية التركية بدرجة عالية من الحذر، وصلت إلى درجة التردد السياسي في الدخول إلى تلك المنطقة.لقد كان جوهر الأتاتوركية هو توجيه تركيا بشدة نحو أوروبا ،بغية تحويلها إلى دولة متقدمة.إن أول تعبير عن توجه السياسة الخارجية التركية في طابعها الكمالي إلى الشرق الأوسط ، تمثل باعترافهم بإسرائيل وإقامة علاقات دبلوماسية معها سنة 1949،لتصبح أول دولة تعترف بها، واستمرار لسياسة التوجه نحو الغرب،كما أقدمت تركيا على الانضمام لحلف شمال الأطلسي سنة1952، إذ أضحت بذلك تركيا حارس الغرب على الجناح الجنوبي لأوروبا، في مواجهة الاتحاد السوفياتي السابق،واعتبر الساسة الأتراك إن عضوية بلادهم في حلف شمال الأطلسي دلالة على الهوية الأوربية.واستمرت السياسة التركية بمجاملة السياسات الأوربية والأمريكية في قضايا ومناسبات عديدة. وفي الجملة، ظل التوجه الغربي بوصفه العمود الفقري للسياسة الخارجية التركية يحظى بأقصى درجات التأييد، لدى نخبة الجيش، ورجال الأعمال والأحزاب السياسة ورجال الصحافة والأعمال.وقد لعبت المؤسسة العسكرية التي هيمن عليها تقليديا ،أكثر المتمسكين بالمبادئ الكمالية، دورا بارزا في الحفاظ على الأسس العلمانية للسياسة الخارجية التركية.إذ منحت معظم الدساتير التركية سلطات واسعة للمؤسسة العسكرية التركية في الشؤون الخارجية. [1]

بموجب التقاليد ووفقا لنصوص مستندة إلى تلك التقاليد ، يضطلع الجيش التركي بمهمة الدفاع عن أمن الجمهورية .

في هذا السياق ، ينطوي الأمن على معنى الوقوف في وجه حملة التهديدات الداخلية والخارجية منها. والتطورات التي يمكن اعتبارها مرشحة لنسف الاستقرار الداخلي في البلاد، تقع ضمن دائرة ومسؤولية الجيش، ولابد بالتالي من اعتبار هيئة الأركان العامة، ليس فقط مؤسسة عسكرية محترفة، بل وركنا أساسيا من أركان النظام السياسي.[2] **فالجيش كمؤسسة أمنية ،أول من دافع وبشدة عن تقديم الجيوبولتيك كمنظور، يحمل امتيازات عديدة تؤهله لإدارة الحكم محليا وخارجيا، بل تعتبر الأكاديمية العسكرية أول مؤسسة رسمية، تعاملت مع المفهوم منهجيا، بتقديم سلسلة من المحاضرات، سواء الصادرة عن باحثين ذوي خلفية عسكرية، أو بنشر المحاضرات في دور نشر عسكرية.** في هذا

[1] فراس محمد إلياس، مرجع سبق ذكره ،ص 19

[2] هاينتس كرامر ،مرجع سبق ذكره،ص64

الإطار، يمكن تقديم الجنرال المتقاعد من القوات المسلحة،وأهم شخصية جيوبوليتكية في تركيا "سوات ألهان" suat Ilhan، الذي استخدمت كتبه كمراجع علمية في مختلف المدارس العسكرية، بالإضافة إلى تدريسه في الأكاديمية العسكرية، وعلى غرار كونه أول من أسس ودرس مادة الجيوبولتيك في الأكاديمية العسكرية ،**إلا أن كتابات "ألهان" كشفت عن التموقع الكبير للحتمية الجغرافية في قلب الخطاب الجيوبولتيكي**.في كتابه "**الحساسية الجيوبولتكية**" كتب "**ألهان**" : **تركيا هي الدولة المحور، الواقعة على أكبر قطعة أرضية في العالم والمتكونة من أوروبا،آسيا،إفريقيا أو جزيرة العالم بالمعنى الجيوبولتيكي، تركيا هي المفتاح والقفل لهذا المحور فلطالما لعبت جغرافية تركية وبشكل فعال، دورها كمفتاح وقفل ،لأنها ولفترة طويلة، كانت فقط جزيرة العالم القطعة الأرضية الوحيدة على الكوكب، وجميع الحضارات والأديان الأساسية المشهورة ،تطورت حول نقطة تقاطع هذه القارات الثلاث، بسبب موقعها الجغرافي**"[1].

هذا التعلق الشديد للجيش بالجيوبولتيكا، يمكن أن يرجع إلى عاملين رئيسين:

- **الأول**، يتمثل في المطالبة الروسية عقب الحرب العالمية الثانية، بالسيطرة المشتركة على الممرات المائية الإستراتيجية لمضيقي البوسفور والدردنيل، وإعرابها عن رغبتها في القيام بتعديلات إقليمية لحدود تركيا الشرقية(كل من منطقتي كارس وأدرخان) ،بذلك مثل الجيوبولتيك بالنسبة لمؤسسة العسكرية، مجموعة من المعارف التي يمكن أن تقدم نظرة ثاقبة، لديناميكيات السياسة الإقليمية والعالمية ، أو كخطاب للدفاع عن مصالح تركيا في المحافل الدولية .
- **ثانيا**، يتمثل في كسب المزيد من الشرعية داخليا.لا تبدي قيادة الجيش إلا قدرا محدودا من التفهم، للتعقيدات السياسية الحزبية الديمقراطية، وألاعيبها البرلمانية على صعيد صراع القوى.

بنظر الجيش تنطوي الأمة وقضية بقائها، بالمعنى الكمالي، على أهمية كبيرة جدا ولا يمكن تركها للطبقة السياسية التي أثبتت أكثر من مرة، في الماضي، على أنها عاجزة وغير مؤهلة للاضطلاع بواجبها القومي. وترى القوات المسلحة نفسها، صاحبة حق مشروع على صعيد التدخل ،بقدر أكبر في أو أقل من السرية والخفاء، في مسار التطورات السياسية إذا رأت تعرض رسالتها المتمثلة بالحفاظ على الأمن القومي، للخطر جراء الصراعات والمشاحنات السياسية الدائرة بين القادة السياسيين والمدنيين.[2] وعلى رغم من محاولات السياسيين خلال فترة 1940-1960 ،الرامية إلى إبعاد الجيش عن الحياة السياسية، والتي أصبح فيها إلى حد ما، لاعبا هامشيا في العملية السياسية ، وعلى خلاف مع الفواعل السياسية، إلا أنه ظل يحظى بشعبية جماهيرية رغم سلوكه الاستبدادي المتشدد.

في عمله "**دراسة الوضع الجيوبولتيكي التركي**" ،المنشور في الجريدة الرسمية للقوات المسلحة التركية والمتزامن مع انقلاب سنة 1960، جادل قائد الأكاديمية العسكرية، بأن الجيوبولتيك كعلم، من

[1] أمينة مصطفى دله،مرجع سبق ذكره ،ص3

[2] هاينتس كرامر ،مرجع سبق ذكره،ص 68

شأنه أن يكون بديلا لفشل السياسيين الذين أوصلوا البلاد إلى حافة الهاوية. أما باقي نصه، فقد أوضح الكاتب فيه،الأفكار والرؤى المستخلصة من الجيوبولتيك، بتقديمه مناقشة مستفيضة لمختلف جوانب السياسة التركية المحلية والخارجية (المضامين المجتمعية والزراعية، الاقتصادية والإدارية للجغرافيا). وفي مقال آخر **إلهان**" المتزامن أيضا مع الانقلاب العسكري الثاني في تركيا سنة 1971 ،أوضح التناقض، بين مواقف العسكريين والسياسيين بجداله، أن القضايا السياسة الخارجية لم تعد حكرا على السياسيين، وأن القضايا الجيواستراتيجية، ليست محل اهتمام فقط العسكري ولكن العلماء أيضا،هؤلاء العلماء الذين يتمثلون في الجيش، باعتباره من يملك بصيرة موضوعية، ودائما ما يبحث عن حلول عقلانية ودراسة علمية ،أما السياسيون فيقدمون معتقداتهم، ومثلهم الذاتية لإدارة الحكم، فهم أسرى لخياراتهم الأيديولوجية والسياسية.[1]

قد كانت الدورة التدريبية الإجبارية للمدارس الثانوية، أساسية في عملية نشر" الأمن القومي "، الذي صممه وعلمه الجيش. على الرغم من أن الدورات السابقة، كانت متضمنة مادة الأمن الوطني ضمن المناهج الدراسية، في جميع المدارس الثانوية التركية منذ 1926 إلا أنه ومنذ 1974،أي بعد انقلاب 1970 ، حدثت العديد من التعديلات على المادة، بداية بإضافة مكون الجيوبولتيك في الكتاب، بكونه "تحديد وإدارة السياسة الحكومية وفقا لضرورات وتوجهات الجغرافيا . ومنذ ذلك الحين، في كل مرة يتم فيها تنقيح الكتاب المدرسي في عامي 1980–1998 الذي تزامن مع الانقلابين العسكريين الثالث والرابع، وتدخلاتهم في الحياة السياسية ،حيث تم تعزيز وبقوة مفهوم الجيوبولتيك ،كمكون أساسي في مفهوم الأمن القومي التركي. ويفتتح الكتاب المدرسي لعام 1998، الذي يستخدم حاليا في المدارس الثانوية، على النحو التالي: "**وقد اضطرت الجمهورية التركية، بسبب موقعها الجيوسياسي، إلى مواجهة المخططات السياسية التي وضعتها القوى الخارجية، فيجب أن يكون الشباب التركي مستعدا للتعامل مع هذه المخططات**". في هذا النص صياغة محكمة للهوية وللأمن القومي، الذي يُبيّن ويعرف الآخرين'القوى الخارجية' الأجانب، على أنهم يحملون نوايا خبيثة . وهكذا، فإن النص يُسّيس عملية صنع السياسة الخارجية، ويعرض تركيا وسياساتها باعتبارها مجرد ردود أفعال تلك التهديدات، والتي تؤخذ على النحو المعطى مسبقا(بمعنى لا يمكن مناقشة تلك التهديدات بل يجب التسليم بها). و تماشيا مع منطق استعارة "**الدولة كائن حي**"، فإن الجيوبولتيكا الكلاسيكية، تمثل تركيا على أنها تستجيب للمؤثرات الخارجية، في محاولة لتحقيق أقصى قدر من فرص بقائها. ويقلل بالمقابل من حظوظ السياسي والسياسة إدارة الدولة.[2]

هذا الفهم يمكن أن يعزى بصورة مباشرة ،إلى المفهوم الكمالي للدولة القومية التركية،وتأسيسه لوظيفة أمننة مكونات الدولة الموكلة إلى الجيش ، وبصورة أكثر عمقا، كشف الباحث "مراد يشيلتاش"

[1] Pinar Bilgin."Only Strong States Can Survive in Turkey's Geography: The uses of ''geopolitical truths'' in Turkey",(**Political Geography** 26 ,2007),P745
[2]Pinar Bilgin."Only Strong States Can Survive in Turkey's Geograph ,op cit. p746

في عمله "**تحولات الرؤية الجيوبولتكية في السياسة الخارجية التركية** "عن مفهوم الجيوبولتيك الدفاعي، كأحد الرؤى الجيوبولتيكية للسياسة الخارجية التركية، والناتجة عن توظيف مختلف الفواعل التركية (خاصة مؤسسة الجيش) لخصوصية الموقع الجغرافي للدولة التركية، في النظام الدولي لتمكين،تقييد، وترشيد مختلف الأدوار التركية في النظام الدولي. الجيوبولتيك الدفاعي، كإستراتيجية خطابية دفاعية، مؤطرة لموقع تركيا في النظام الدولي، تتميز بتضمينها لاستعارتين رئيسيتين، هما الحمائية والاستثنائية، لتأسيس نظام اجتماعي وسياسي داخلي، تكون فيه تركيا محددة بالقومية،العلمانية، والدولتية، وخارجيا التحضير لأرضية أيديولوجية وعملية للفعل الدفاعي.[1]

عليه يمكن القول، أن الجيش التركي كان بعيدا عن كونه مجرد مستفيد من ثقافته[النزعة العسكرية]، التي تجعل تدخلاته حتمية، وتساعد غزواته في السياسة اليومية تبدو "طبيعية". من خلال إدخال الجغرافيا السياسية كـ"العلم" ، ونشر روايات/ معينة، من الجيوبولتيكا كمنظور متميز، و حرفة من اختصاصه تساعده[الجيش] كل مرة، على إنتاج،و إعادة إنتاج الدور المركزي لمكانته، في صلب العمليات السياسية.

يعتبر أغلب الكتاب الأتراك والأجانب، أن أساس دور (الدولة،الجمهورية التركية،الكمالية)، هو إعادة تنظيم لبقايا الإمبراطورية العثمانية،والحق أن الحد الفاصل لا يظهر في تطرف مواقف الآباء المؤسسين للجمهورية وحسب، بل أيضا في مفهوم (الجمهورية التركية) كدولة–أمة، وما حدث أن كمال أتاتورك تبنى كيانا افتراضيا لا وجود له، وهو "الأمة التركية" ونفخ فيه الحياة،إن هذه القدرة على العمل لأجل شيء لا وجود له، وكأنه موجود فعلا،ومن ثمة خلقه هي التي تجعلنا ندرك الأبعاد الحقيقية للفلسفة الكمالية ،وللمشروع الذي بدأه أتاتورك والذي يكشف عن النمط الطوباوية لتفكيره، فلا الأمة التركية كمنبع (للإرادة العامة)، ولا الأمة التركية كمصدر للهوية الوطنية، كانت موجودة عندما شرع في مهمته.[2] وهكذا، فإن الجمهورية الكمالية ،جاءت تقليدا لتراث الدولة العثمانية التسلطية بثوب جديد غير ديني، تحت عنوان ،إقامة الدولة الجديدة عن طريق فرض التحديث السياسي والاقتصادي والاجتماعي، من الأعلى دون أي اهتمام ذي شأن بقاعدة المجتمع. وهذه الجمهورية، كانت تدار من جانب الجهاز البيروقراطي الحكومي،والساسة المدنيين ذوي الأصول العسكرية، المدعومين بطبقة جامدة من مثقفي المراكز الحضرية، من ذوي التعليم المتأثر بأوروبا، ممن كانوا تبنوا فهما عضويا داروينيا لكل من الدولة والمجتمع. لم تستطع هذه الفلسفة للجمهورية التركية، عبر كلامها الخطابي عن سمات الوحدة ،والمساواة التي تميز الأمة التركية،أن تجهز على الانقسام التقليدي الحاصل، بين المركز والأطراف في المجتمع والسياسة التركيين، بل قامت بتعميق ذلك الانقسام ،من خلال ممارساتها السياسية الدكتاتورية[3]

---

[1] أمينة مصطفى دله،مرجع سبق ذكره ،ص 6

[2] ألبرت حوراني وآخرون،تر،أسعد صقر،**الشرق الأوسط الحديث**،ج2،(القاهرة :مدارات الأبحاث والنشر،2016)،ص 33

[3] هاينتس كرامر.مرجع سبق ذكره.ص 28

وهكذا فإن الجمهورية التركية ،القائمة على نظام دستوري وحقوقي، تعاني مبادئها الجوهرية من قدر غير قليل، من التشوه جراء فهم تسلطي، تطور تاريخيا، للدولة الأحادية ووظائفها، فضلا عن فهم عضوي ومتجانس للأمة.وقد جرى التعبير عن مثل هذا الفهم السائد، للجمهورية التركية "سليمان ديميريل:"**إن الوطن الذي تمت إقامته بفضل عبقرية أتاتورك، هو الجمهورية التركية،والناس الذين أقاموا هذه الجمهورية هم الأتراك،أما المكان لذي تمت فيه إقامة هذا الوطن فيعرف بتركيا، واللغة الرسمية لهذا الوطن هي التركية، يتعين على الجميع أن يولوا أقصى درجات الاهتمام بالمفاهيم الأربعة التي ذكرتها،إنها ضمانة السلام،والثقة والسعادة في هذا البلد**"[1].

من الواضح أن موقفا ونظاما كهذا، لابد له من أن يواجه صعوبات حين يحاول حل مشكلات سياسية واجتماعية لمجتمع،لا يمكن اعتباره شديد التجانس على الأصعدة: الثقافية،(العرقية والدينية)، والسياسية،والاقتصادية والاجتماعية، وخصوصا في ظل ظروف مثقلة بموجه هائلة من التغيرات الاقتصادية والاجتماعية.

ثانيا: المدرسة البراغماتية الأوزالية* **(الأوراسية):** على الرغم من الآثار المترتبة عن تبني الجيش لمقاربة جيوبوليتكية لتحقيق التوازن بين المؤسسة العسكرية والمدنية في تركيا، إلا أن المدنيين في تركيا لم يتنازعوا على الوضع "**العلمي**" للجيوبولتيك؛ ولم يسعوا إلى تكافؤ الفرص، من خلال مقاومة الجيش للحد من مجموعة "خبرائهم" المرخص لهم بالحصول على آرائهم حول مكانة تركيا. وبدلا من ذلك، أصبح المدنيون ينتقلون تدريجيا في توظيف هذا العلم، وذلك من خلال التذرع بالحتمية الجغرافية، عند صياغة سياستهم الخارجية المفضلة.[2]

تبدأ هذه المرحلة مع اعتلاء الرئيس التركي الأسبق، تورغوت أوزال السلطة في تركيا عام 1989،إذ شهدت تلك الفترة ،سقوط جدار برلين الذي يمثل نهاية الحرب الباردة ،وقد سعى "أوزال" إلى الاستفادة من الظروف الدولية الجديدة ،والفرص المصاحبة لتقلص حدة الصراع الدولي، في إضفاء توجهه البراغماتي على مسار السياسة الخارجية التركية. هذا التوجه عبر عنه في مناسبات عدة بقوله:"**أنا مقتنع بأن على تركيا أن تضع جانبا من سياساتها والمترددة السابقة، وأن تدخل في سياسة خارجية نشطة.**"[3] حيث شكلت فترة حكم "تورغوت أوزال" (1989-1993)، بداية عصر الانفتاح التركي، سواء من خلال جهوده في الإصلاح الجزئي للدولة والاقتصاد، وأثر ذلك على بنية المجتمع، والتوسع غير المسبوق للطبقة الوسطى والكتلة المحافظة ، كان ملاحظ على خطابات السياسة

---

[1] المرجع نفسه،ص 30

* نسبة إلى تورغوت أوزال: (13 أكتوبر 1927 – 17 أبريل 1993)، سياسي تركي ليبرالي. هو الرئيس الثامن لتركيا حيث تولى رئاستها من 9 نوفمبر 1989 حتى تاريخ وفاته في 17 أبريل 1993، وكان قبلها قد تولى رئاسة الوزراء بالفترة من 13 ديسمبر 1983 إلى 31 أكتوبر 1989.
=تميزت فترة توليه للسلطة بتوجيهه لاقتصاد تركيا نحو الخصخصة، مما أدى إلى تحسين علاقاته الدبلوماسية مع الغرب، وخاصة الولايات المتحدة الأمريكية.

[2] Pinar Bilgin "Only Strong States Can Survive in Turkey's Geography: The uses of ''geopolitical truths'' in Turkey",op.cit,p 746

[3] فراس محمد إلياس،مرجع سبق ذكره،ص 20

الداخلية والخارجية "**لأوزال**" هو تأثيره بالنزعة العثمانية الجديدة عليه، التي برزت وتصاعدت في الفترة ما بين العامين 1987-1993 المقتصرة على ثلاث مفاهيم رئيسية[1]:

- أولها، إعادة بناء الدولة بشكل يتلاءم مع الوضع الدولي القائم، ومن خلال العمل على تشكيل هوية سياسية وثقافية، مع اعتبار تأثير الموجة القومية.
- ثانيها: تبني موقف انتقائي بمحاولة الموائمة، بين القيم الغربية والتقليدية.
- ثالثهما: العمل على التكامل مع النظام الأوروبي، والانسجام مع القوة الأمريكية الجديدة.

في هذا الإطار حاول "أوزال" السيطرة على المناخ القومي،على المستوى الداخلي باستخدامه عبارة "الجمهورية الثانية"، الذي ظهر في مرحلة ما بعد الحرب الباردة، وبذل جهودا من أجل تطوير موقف يعتمد على التكامل، مع نظام أوروبا الجديدة والانسجام مع القوة الأمريكية. ومحاولة "أوزال هذه في إيجاد انسجام بين الوضع الداخلي والخارجي ،تشبه أسلوب قادة الإصلاحات (التنظيمات) ،في العقود الأخيرة من القرن التاسع عشر،الذين بذلوا جهودهم من أجل الحفاظ على وحدة الدولة العثمانية،من جهة،وتطوير العلاقات مع الدول الغربية،من جهة أخرى. ولقد أثرت مواقف وخطابات "أوزال" الذي تبنى أسلوبا انتقائيا وعمليا براغماتيا، على المثقفين والنخب السياسية التي تسعى لأن تتجاوز قوالبها المحلية الثابتة.[2]

استفادت هذه المدرسة ذات التوجه القومي البراغماتي، من الوضع الدولي الذي خلفه تفكك الاتحاد السوفياتي، فوجدت في الجمهوريات الناشئة من الفضاء السوفياتي، مجالا حيويا وخصبا لتطوير مفهوم أوراسيا في تركيا،ونشط الرئيس التركي،أوزال بحماسة في سياسات آسيا الوسطى- جنوب القوقاز، أملا في إنشاء رابطة "العالم التركي"،فضلا عن أمل تركيا بأن تكون الزعيم غير الرسمي لها، و تأسست جاذبية هذا الإقليم، ومعه التوجه في السياسة الخارجية نحوه على مجموعة من المؤشرات:

- منطقة جيو إستراتيجية مهمة في قلب أوراسيا (eurasia).
- منطقة غنية بالموارد الطبيعية والمعدنية، وبخاصة النفط والغاز.
- القابلية لتلقي المبادرات السياسية الخارجية بعد فترة طويلة من العزلة.
- هشاشة البنى السياسية و الدولتية.
- الطبيعة التنافسية لتغلغل القوى الدولية و الإقليمية.[3]

من الناحية العملية، كان لتلك الحوافز الوطنية دورا بارزا، في الظهور الأوراسي في الدوائر الأكاديمية والفكرية في تركيا ،فتم إنشاء منظمة التعاون الاقتصادي للبحر الأسود (BSEC) ،كما يمكن الإشارة إلى أعمال الوكالة التركية للتعاون الاقتصادية والتقني والتكنولوجي(tika)، المقدمة لمشاريع كبيرة في آسيا الوسطى والقوقاز و البلقان. عملة السلطة السياسية التركية في هذه المرحلة، على تعميم

[1] أحمد داوود أوغلو،العمق الاستراتيجي،مرجع سبق ذكره،ص108

[2] المرجع نفسه ،ص109

[3] عقيل محفوض،مرجع سبق ذكره،ص ص 261-262

وتسويق الخطاب الجيوسياسي الأوراسي، كمفهوم في الأوساط الأكاديمية التركية، من خلال نشر مجلة الملف الأوراسي AVRASYA DOSYASI ومجلة الدراسات الأوراسية AVRASYA ETUDLER، وفي سنة 1993 تم تأسيس المؤسسة التركية للدراسات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية للاتحاد أوروبا وآسيا المعروف أيضا باسمavrasya-bir، بهدف تعزيز النزعة التركية" والعلاقات الثقافية بين تركيا والعالم التركي، والتي أسست لاحقا "المركز الأوراسي للبحوث الإستراتيجية سنة 1999(ASAM) كأول مركز فكري رائد، ممول من قطاع الخاص مختص في القضايا الإستراتيجية والأمنية. ومن خلال دور النشر الخاصة به، قدم المركز الأوراسي للبحوث الإستراتيجية سلسلة من الكتب والمجلات والدوريات ،التي ركزت جهودها على الجمهوريات الجديدة، ذات العرقية والقومية التركية وقضايا السياسة الخارجية، كالإبادة الجماعية للأرمن، أحد أكثر القضايا أهمية وحيوية لدى الجماعات القومية التركية. وفي فترة مابين 1999 و 2004 ترأس المركز البروفيسور Ümit Özdağ أكثر الشخصيات تأثيرا في حزب الحركة القومية، والذي كان يروج في كتاباته إلى ضرورة عامل "**التتريك**" كعامل جامع وموحد، مع الجمهوريات الجديدة الناشئة عن تفكك الاتحاد السوفياتي،وداعيا إلى تطلع الجماعات القومية في تركيا لأوراسيا، ما يمكن استيفائه من الوصف الجغرافي الذي قدمه "**أوزداغ**" لأوراسيا، بأنها المنطقة التي تبدأ من المجر لتغطي كامل البلقان،تركيا وآسيا الوسطى القوقاز ،إيران وروسيا وأوكرانيا وأفغانستان وباكستان وتمتد إلى غاية منغوليا.[1]

استعارة تركيا في هذه المرحلة تمثيلات جيوبوليتكية جديدة، ارتبطت "**بمخيال الأتراك**" وذاكرتهم السياسية والتاريخية، وطموحاتهم "الإمبراطورية" التي تجلت بوضوح في خطاباتهم السياسية والثقافية السياسية السائدة آنذاك، لدى قادة الدولة والنخبة الحاكمة، بالإضافة إلى الظروف الدولية الملائمة(النقص النسبي على صعيد التطور الاقتصادي والسياسي في الجمهوريات الجديدة،الأمر الذي جعل ومكن عديد من الأتراك بالإحساس بالتفوق وأتاح لتركيا فرصة الاضطلاع بقيادة المنطقة)، ساعد ذلك الوضع كله في خلق تصورات جديدة للسياسة الخارجية التركية اتجاه تلك المنطقة، ومن بين تلك التمثيلات وصف سكان تلك الجمهوريات الجديدة، من أنهم يمثلون قبل أي شيء "**مرجعية**" النشوء الأولى للأتراك، أو مرجعية "**الانبثاق الأول**" ،كما ظهر هناك بحسب الأساطير التركية، ما يعرف بأنهم "**أتراك السماء**" كناية عن الجيل الأول من الأتراك الذين نهضوا في تلك المنقطة، و تكريس صورة تركيا الشقيق الذي يمكن الوثوق به لدى دول آسيا الوسطى والقوقاز.[2]

قامت الأوساط التركية القومية بتعزيز هذا التوجه،كما حولت رسم صورة زاهية للعالم التركي الجديد،كما حظي الساسة الأتراك على صعيد الدعاية لمثل هذه الرؤى، والأحلام، بالتشجيع لدى وسائل الإعلام الغربية كما لدى الولايات المتحدة الأمريكية، ففي وقت مبكر يعود إلى سنة 1992 ، خلال جولته لعواصم آسيا الوسطى، قام وزير الخارجية الولايات المتحدة الأمريكية "**جيمس بيكر**" بدعوة

[1] آمنة دله،مرجع سبق ذكره،ص 13

[2] عقيل محفوض،مرجع سبق ذكره،ص 260

الجمهوريات الجديدة إلى تبني النموذج التركي في تنميتها السياسية والاقتصادية،وكان رجال السياسة والإعلام في أوروبا متفقين مع الوزير الأمريكي في هذا الرأي .[1]

كان ثمة، مع ذلك، عقبات معينة تعترض سبيل تحقيق الطموحات التركية.فتركيا لم تكن الجهة الوحيدة الساعية إلى بسط نفوذها على آسيا الوسطى.كان لابد من أخذ كل من إيران وروسيا،على الأقل،بعين الاعتبار.فإيران كانت تتمتع بمسوغات تاريخية، شبيهة بما لدى تركيا على صعيد إقامة علاقة خاصة. أما روسيا فكانت، بوصفها وريثة القوة المسيطرة السابقة في المنطقة،ذات مصلحة مستمرة في إبقاء الجمهوريات الجديدة، تابعة اقتصاديا وسياسيا.كان قادة الدول آسيا الوسطى يريدون أن يحولوا دون استبدال الأخ الأكبر بشقيقة تركية كبرى،كانوا راغبين في جني ثمار السيادة السياسية المحققة حديثا لبلدانهم، عبر ترسيخ وتثبيت استقلالهم السياسي والاقتصادي،إلى أقصى حد ممكن مع العمل في الوقت نفسه، لضمان مواقعهم القيادية الخاصة التي لا ينازعهم عليها أحد على الصعيد الداخلي. وسرعان ما تمخض هذا كله، عن موقف أكثر اتصافا بالواقعية من آسيا الوسطى في الأوساط الرسمية التركية.[2]

على الرغم من أن العقد الأخير من القرن العشرين، شهد وصولا لأحزاب إسلامية حاولت أن تؤسس لسياسة خارجية جديدة،إلا أن الطابع الأوزالي ظل مسيطرا على توجهات السياسة الخارجية التركية.

ثالثاً: المدرسة العثمانية الجديدة:

لقد تغيرت السياسة التركية بوصول الحزب الإسلامي للحكم، وتغيرت معها، مفاهيم الجوار الإقليمي، كما تغيرت توجهات سياستها الخارجية، الأمر الذي مهد الطريق لإطلاق جملة من التسميات على ممارسات هذه الحزب،ولقد شاع استعمال تلك التسميات في الأوساط الإعلامية كما الأكاديمية، وبغض النظر عن مدى تطابق وقبول الحزب بهذه التسميات ،أو رفضه لها، فإنها وفق توجهات الدراسة الجيوبولتيك النقدية، تعبر عن تمثيلات سردية وخطابية، ساهمت في رسم المشهد السياسي لتركيا، منذ وصول الحزب للحكم 2002 إلى وقتنا الحاضر.

جاء في مقدمة هذه المصطلحات، والذي شاع في العالم، مع أنه ظل ينتشر بين الأتراك على استحياء ،وهو **العثمانيون الجدد** أو **العثمانية الجديدة.** يمنح هذا المصطلح مجالا، للكبرياء والتباهي التاريخي لارتباطه، بتاريخ دولة إمبراطورية عمرت في التاريخ الوسيط، والحديث وامتدت في قلب العالم. ولا يهمنا هنا كما قلنا سابق، إن كان المصطلح بداهة، ينسحب أو لا ينسحب على جيل المحدثين من الساسة المسؤولين الأتراك، وفي مقدمتهم أركان حزب العدالة والتنمية التركي الحاكم، ومنهم بالذات وزير

[1] هاينتس كرامر ،مرجع سبق ذكره،ص 182

[2] المرجع نفسه، 175

الخارجية التركي والوزير الأول السابق أحمد داوود أوغلو الذي عبر عن أفكاره في عديد من الكتب والمقالات.

على الرغم من أن مساعي داود أوغلو، لإعادة تصور العلاقات الدولية يمكن تتبعها منذ أوائل التسعينيات، إلا أن كتابه العمق الإستراتيجي، الذي يُعَدُّ بمثابة إعادة تقييم للنظريات الجيوبوليتيكية الغربية ، و الشرقية التقليدية من وجهة نظر تركية، يقدم أهم قرائن حول أفكاره بشأن السياسة العالمية. أيضا يدعو هذا الكتاب بجرأة صناع السياسة التركية للتصالح مع الماضي العثماني للبلاد وجذوره الإسلامية، وقد دفع هذا العديد من المحلّلين السياسيين في تركيا وخارجها كما أسلفنا، إلى الادعاء بأن داود أوغلو يمثل الرؤية الجيوبولتيكية "العثمانية الجديدة" ،مع العلم أن هذه الرؤية ارتبطت عادة بالرئيس التركي تورغوت أوزال، لكن داود أوغلو أعاد إحياءها، مع ذلك، رفض بشدة هذه المزاعم.[1]
كتبت الصحف العالمية مقالات كثيرة عن العثمنة الجديدة في تركيا،منها مقالات التي كانت تدعم وتروج للفكرة، وكذا المقالات المنتقدة للفكرة(لجوزيف ألمرت، وتولين دالو، وإمانويل أوتولنغي،وغراهام ي.فولر)، وفي هذا السياق نجد الكاتب الصربي "داركو تاناسكوفيتش" يصف العثمانية الجديدة، بأنها "الأرضية الأيديولوجية الشاملة التي تتحرك بالاستناد إليها تركيا الحالية، باعتبارها وريثة حضارية للإمبراطورية العثمانية، وتروج للإرث الروحي والثقافي والسياسي العثماني، لتضمن لها مكانة مؤثرة وسط العالم المتغير".

يربط تاناسكوفيتش بين العثمانية الجديدة، وإعادة (أسلمه المجتمع) فهو لا يعتبرها جديدة مرتبطة بأردوغان، وأوغلو، بل يعتبر أنها برزت واستمرت طوال النصف الثاني من القرن العشرين لكنها كانت طي الكتمان.[2]
أما فيما يتعلق بتسمية هذه المدرسة بالأوراسانية الحضارية، فقد انتهج حزب العدالة والتنمية في تركيا سياسة خارجية جديدة، قوامها البحث عن الأبعاد الحضارية، وارتبطت هذه المقاربة الجيوبولتكية الحضارية[*] بصورة كبيرة بـ "داوود أوغلو" وزير خارجية تركيا السابق ومهندس سياستها الخارجية ، والذي على الرغم من تأكيده على براغماتية مقاربته من جهة، ومحاولة الابتعاد عن تسمية العثمانية الجديدة من جهة ثانية، يحاول أوغلو أن يولي اهتماماته بالديناميات الجيوثقافية السياسة العالمية، وجادل بأن خطابه يستدعي "**الجيوبولتيك الحضارية**" وليس العثمانية الجديدة. إن المتمعن في كتابيه " **العمق الإستراتيجي: موقع تركيا ودورها في الساحة الدولية**" "**العالم الإسلامي في مهب التحولات الحضارية**"،

---

[1] سيار الجميل،**العثمنة الجديدة:القطيعة في التاريخ الموازي بين العرب والأتراك**،ط1،(بيروت:المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات،2015)،ص 47

[2] المرجع نفسه،ص 49

[*] **الجيوبولتيكا الحضارية:** هي فهم للثقافة والحضارة كمعطيات مسبقة ، وكمحدد من محددات السلوك الدولي.هذه المقاربة التي قدمها j.agnew في عمله الجيوبولتيك:إعادة مراجعة السياسة الدولية ،وقد سبق الإشارة إلى هذا المرجع في معرض شرح المقاربة الجيوبولتكية النقدية أنظر الفصل الأول . تستدعي هذه المقاربة توظيف الإرث الثقافي التاريخي إعادة الاستقرار و للبناء القوي للدول،حيث تعلن الدولة عن التزامها بالتفرد الوطني كحضارة وبأن جذورها متفردة في حاضرها وماضيها.

يلحظ التركيز الكبير للكاتب على البعد الحضاري، في بناء رؤيته للهوية الجيوبولتكية التركية ولتوجهات تركيا الخارجية.[1]

في معرض شرحه لهذه المقاربة والتوجه الجديد في السياسة التركية ، يتساءل أوغلو، عن ما هو العنصر الأساسي الذي يميز الثقافة السياسية التركية عن غيرها من المجتمعات ؟ وما هو تأثير هذا العنصر في الوضع الدولي؟

انطلاقا من الإرث التاريخي والبنية التحتية للثقافة السياسية، و تحت هذا العنوان ، يجيب أوغلو:" إن الإجابة عن هذا السؤال ستعمل على وضع تراكمنا التاريخي في إطار معبِّر،ومناقشة قضايا الثقافة السياسية والنظام السياسي الحالي، على أرضية أكثر صحية، وعلى تعزيز إمكاناتها لإجراء تقديرات مستقبلية ومن منظور بعيد المدى.تتميز الثقافة السياسية في تركيا عن الثقافات السياسية للمجتمعات الغربية وأمريكا إلى درجة كبيرة، ولاسيما من جهة خصائصها الديناميكية. فالمعروف أن الدول التي تشكل الوحدات السياسية الأساسية للحضارة المهيمنة، تمتلك ثقافة سياسية أقل تنوعا وأكثر استقرارا، وتبدو هذه الظاهرة مفيدة بشكل مؤكد على المدى القصير،ولكنها يمكن أن تضيق فرص البحث عن البدائل، في المراحل الأزمات التي تواجهها المجتمعات في المدى البعيد.هذا الاختلاف بين الدول الغربية وتركيا،من جهة ديناميكية الثقافة السياسية واستقرارها، يشبه الاختلاف بين الدولة العثمانية التي أسست على بنية سياسية أكثر استقرارا في ثلاث قارات في القرن السادس، وبين المجتمعات الأوروبية الديناميكية التي جزأتها الحروب الأهلية"[2]. أما ما تعلق باختلاف الوضع التركي عن وضع الدول في الشرق الأوسط فيقول أوغلو":إن التحول الديناميكي للثقافة السياسية الذي اكتسب انطلاقة قوية في تركيا بعد الحرب الباردة،يختلف عن الوضع في دول الشرق الأوسط الأخرى، حيث أن الثقافة السياسية لدول الشرق الأوسط، محصورة بين الأنظمة الملكية التي تعكس الثقافة التقليدية، وبين الأنظمة الجمهورية التي لا تحتوي على مساحات ديمقراطية كافية،وتظهر هنا فروق جدية، سواء في مفهوم الشرعية السياسية أو نوع الاتصال الرأسي للسلطة،الذي تطوره المؤسسات السياسية .لذلك تحمل الانتخابات التركية معان مختلفة عن تلك التي قد تجري في بعض الدول الشرق الأوسطية الأخرى".[3]

يبحث أوغلو عن أدوات جديدة، لتوظيف التراكم التاريخي الذي يؤمن به ويصفه ب(الإطار المعبّر) وهو يدمج في النقاش، ما هو معاصر وراهن من قضايا الثقافة السياسية والنظام السياسي،بمعنى أنه يريد جدلية بين تراكمه التاريخي وحاضره الراهن، مقسما حاضره هذا إلى قسمين من القضايا، يتمثل القسم الأول في الثقافة السياسية، ويتمثل القسم الآخر في النظام السياسي. كما يحاول أوغلو من خلال هذه المقاربة الحضارية، أن يقنعنا بخصوصية تركيا ومتغيراتها الديناميكية المخالفة لتلك الدول، وأيضا مختلفة عن تلك التي حدثت في أوروبا الشرقية وآسيا الوسطى،أي متغيرات ما جرى بعد

[1] آمنة مصطفى دله، مرجع سبق ذكره، ص 25

[2] أحمد داوود أوغلو،العمق الإستراتيجي، مرجع سبق ذكره، ص 102

[3] المرجع نفسه،ص102

سقوط الاتحاد السوفياتي والمنظومة الاشتراكية من فوضى، لم تعشها تركيا التي يرى أن ما حصلت عليه، لا يعود إلى النخب السياسية التركية،بل إلى دواخل المجتمع التركي، لكنه لا يحلل لنا ما جرى في تلك الدواخل. إن أكثر المسائل جدية في صياغة **مقاربة جيوسياسية لتركيا** حسب أحمد أوغلو، ترتبط أساسا بالعنصر البشري، على الرغم من أن المعطيات التاريخية، والجغرافية التي تمتلكها الدولة وتشكل البنية التحتية لثقافتها تمنحها تراكما يثير غيرة عدة دول تطمح لتطوير إستراتيجيات عالمية.ولا يمكن استخراج طاقة حركية من عناصر الطاقة الكامنة الموجودة في الدولة دون وجود العنصر البشري صاحب الأفق المنفتح،الذي يستطيع أن يحلل جميع العناصر الديناميكية التي تشكل قوة الإستراتيجية بشكل صحيح ، ويحولها إلى وضعية تتناسب مع متغيرات الوضع الدولي.

يقول أوغلو في هذا السياق:"**إن أكثر العناصر حساسية في الانفتاح الاستراتجي للدول هو العلاقة المشروعة بين الإرادة السياسية لمركز النظام وبين العنصر البشري المؤهل للمجتمع المدني**".[1]

من خلال هذه المقاربة يبين أوغلو وأنصاره من حزب العدالة والتنمية، المكانة التي وصلت إليها تركيا في عهد القوميين والعلمانيين من أنصار التوجه الغربي، حيث حَّولوا تركيا إلى تابع في السياسة العالمية للدول الغربية، ليحسم بذلك صراع الهوية لصالح الإسلاميين، الذي يريدون أن يأخذوا فرصتهم في الحكم لاستعادة قوة ومكانة دون إقصاء لأي أحد. وعلى الرغم من التركيز الشديد على الإسلام والتراث العثماني، يبدو أن حب **داود أوغلو للنظريات الجيوسياسية الغربية التقليدية**، أثر بشكل كبير في أفكاره الجيوسياسية و رؤيته لتوجهات السياسة الخارجية التركية. ومع أنه يعتقد أن "**نوعًا جديدًا من الجيوبولتيكا**" قد ظهر في أعقاب انهيار الاتحاد السوفياتي، إلا أنه على ما يبدو لا يشير إلى المقاربات الجيوسياسية النقدية، حيث إن وجهات النظر الجيوسياسية التي طرحها في كتابه، تستند في معظمها إلى أعمال المنظرين الجيوبولتكيين التقليديين، مثل: ماكيندر، ماهان، هاوسهوفر و سبيكمان. في هذا الصدد، فإن وجهات نظره حول الجغرافيا، والتي يعتقد أنها من بين العوامل الأكثر "ثباتًا" في صياغة قوة أي دولة، ويلجأ إلى المفاهيم الجيوسياسية التقليدية والاستعارات.

قام داود أوغلو بصياغة سياسته الخارجية على أساس تصوُّرٍ جغرافيٍّ جديد وَضَع حدًّا لما يسميه "إبعاد" البلدان المجاورة لتركيا. ويكمنُ أحدُ المكونات الأساسية لرؤيته في جعل الصورِ السلبية والأفكار المسبقة، لا سيما تلك المتعلقة بالشرق الأوسط، شيئا من الماضي. وسمحَ هذا التحوُّل لتركيا بتحرير سياستها الخارجية تماما من أغلال الاعتبارات الداخلية.

خلاصة القول، أن الجغرافيا وفق المنظور الجيوبولتيكي النقدي الذي أشرنا إليه سابقا ، توضح لنا مدى تواجد الجغرافيا في أذهان صناع القرار، أكثر مما هي موجودة ماديا على أرض الواقع، الأمر الذي جعل الجيوبولتكيين النقديين، يميزون بين الجغرافي الذي يضع الخرائط كما هي في الواقع، بناء على علم الجغرافيا الموضوعي، وبين "الخطاب الذي يوظف الجغرافيا، لأهداف ما" الذي يروي ويؤلف

---

[1] أحمد داوود أوغلو،العمق الإستراتيجي، مرجع سبق ذكره، ،ص58

قصص عن مناطق قد تكون ذات صلة وأهمية بأهدافه وطموحاته،تلك التصورات عن المناطق قد تكون صحيحة،وفي بعض مجلاتها تكون مصنوعة(معرفيا) وبذلك قد تجانب الواقع، أو قد تولي أهمية إقليما/مجالا جغرافيا على آخر. وعليه نتساءل هل تعبر تلك الديناميكية في السياسة التركية ،عن تغيرات فعلية داخل المجتمع التركي والتي تعكس هذه التطلعات الجديدة ؟ أم أنها لا تعدو أن تعبر تصورات/تمثيلات لحزب حاكم، له طموحات جديدة تتلاءم وأيدلوجيته الضيقة، لا مع تطلعات مجتمعية؟.

الفصل الثاني

تحولات السياسة الخارجية التركية

على ضوء التغير في أدوار الدولة

يسعى هذا الفصل، إلى رصد مشهد الدولة التركية ككيان سياسي متميز عرف نماذج مختلفة من الأدوار الإقليمية و الدولية، التي جسدتها تركيا في كل مرحلة من مراحل تطور الدولة، وصولا إلى التغيرات الحاصلة في الأدوار والاستراتيجيات، في ظل حكم حزب العدالة والتنمية خلال القرن الحادي والعشرين. هذه الفترة، تعد أكثر الفترات حضورا لتركيا في النظام الإقليمي والدولي خلال تاريخيها المعاصر؛ وتثير سياستها الخارجية وأدواتها، قدرا غير مسبوق من المتابعة للأحداث وللتحولات تبعث على الإثارة والدهشة.

غير أن مسعى هذا الفصل لا يتوقف عند رصد أدوار الدولة في كل محطة تاريخية، بل يحاول أن يحدد المتغيرات التي ساهمت في رسم تلك الأدوار، وكذا الأسباب التي أدت إلى كل تلك التغيرات، وكيف تعاطت السياسات التركية بالسلب والإيجاب معها. و في إيضاح هذا التحول في السياسات والأدوار، وكذا الوسائل الإستراتيجية التي تحقق تلك الأهداف، قسم الفصل إلى ثلاث مباحث.

يفحص المبحث الأول السياق التاريخي، الذي مهد الطريق أمام تركيا لاستعادة وزنها وثقلها على المستويين الإقليمي والدولي. من خلال الاستفادة من الخبرات/التراث التاريخي العميق للدولة، بالإضافة إلى مراجعة الأدوار التي تمثلتها السياسة التركية بعد الحرب العالمية الثانية، وصولا إلى فترة الحرب الباردة، والتحول أو الاستفاقة التركية بعد الحرب الباردة، التي أتاحت لها فرصا جديدة لرسم مشهدها السياسي، بعيدا عن لعبة الاستقطاب الدولي الحاد الذي مورس عليها لفترات طويلة، وأعطى لها انطباعا سلبيا للدور الذي يجب أن تلعبه.

أما المبحث الثاني، فيراجع الأدوات والاستراتيجيات التي حققت من خلالها تركيا، في كل مرحلة من مراحل تطورها، مفاهيمها ورآها الخاصة عن الدولة والمكانة في ظل علاقات متشابكة إقليميا ودوليا،الأمر الذي استعدى في كل مرة إعادة تقييم تلك الأدوات و الروابط.

تتمتع تركيا بجملة من العلاقات الإستراتيجية، و تجمعها روابط تعاون مع العديد من الدول والمنظمات الدولية والإقليمية على غرار: الحلف الأطلسي، ومنظمة التعاون والأمن الأوروبي، ومنظمة المؤتمر الإسلامي، بالإضافة إلى منظمات أخرى تم استبعادها، ليس من باب عدم أهميتها، بل نظرا لما تقتضيه دراستنا المخصصة تجاه الشرق الأوسط. يقيّم هذا المبحث، الفرص والتحديات التي تتيحها هذه الروابط الإستراتيجية من هوامش مناورة، يمكن أن تستغلها تركيا فعليا من أجل تجسيد أهداف سياستها الخارجية الجديدة عموما وتجاه الشرق الأوسط خصوصا.

في الأخير يناقش المبحث الثالث، تصور و رؤية حزب العدالة والتنمية للدولة التركية، ولمنطلقات سياستها الخارجية تجاه السياسة الدولية في ظل مرحلة تاريخية متميزة ، وفي ظل تغيرات مفصلية حاصلة في جوارها الإقليمي. بالتركيز على الحزب، باعتباره وعاءً أيديولوجيا وحيزا ثقافيا ومنطقيا صاغ مشروعا فكريا ونظريا للتغيير، أثر في اتجاهات الرأي العام ، وفي شريحة كبيرة نسبيا من المثقفين والمهتمين بالشأن العام التركي؛ ومهد الطريق نحو مهام لا تزال مستمرة ، قوامها الانخراط النشط في

السياسة الدولية والشرق الأوسط بشكل خاص. كما يجري هذا المبحث تقييما ونقدا لتلك الرؤية على ضوء الأدوات التحليلية التي تمدنا بها المقاربة الجيوبولتيكية النقدية،خاصة فيما يتعلق باعتبار السياسة الخارجية عملية تمثيلية خطابية.

المبحث الأول : الإرث التاريخي للدولة التركية

يتم تناول الوضع الجيوسياسي الذي تتمتع به تركيا، في كل اجتماع رسمي أو غير رسمي، يجري فيه الحديث عن أهمية تركيا في الساحة الدولية. وقد طرحت هذه الكلمة (السحرية) بشكل دائم كورقة مهمة في جميع المفاوضات الهامة التي كانت تركيا طرفا فيها. لكن بالرغم من الأهمية الجيوسياسية المتعددة الجوانب لتركيا، مازالت الرؤى الجيوسياسية، حبيسة القوالب الضيقة الجامدة لعدم وجود تحليل ديناميكي للمتغيرات التي تحيط بها. ففي الوقت الذي تعد فيه جغرافية الدولة عاملا ثابتا، يعد البعد الدبلوماسي للعامل الجيوسياسي– الذي تحدده هذه الجغرافية– متغيرا ديناميكيا يجب تحليله وضبطه حسب متغيرات توازنات القوى الدولية.[1]

تبقى الجغرافية التركية على الرغم من أهميتها، حبيسة الخيارات والدهنيات و السياسات التي تحسن استغلالها من عدمه. وفيما يلي كرونولوجيا زمنية لتذبذب السياسات التركية، تعاطت مع المحدد الجغرافي لتركيا وأهميته الجيوسياسية بأشكال مختلفة ومتباينة، منها ما كان سلبيا ومنها ما كان إيجابيا. وذلك في محطات تاريخية مختلفة .

المطلب الأول : لمحة تاريخية عن مكانة تركيا في الساحة الدولية :

على الرغم من المحددات الجيوسياسية التي تتمتع بها تركيا، والتي سبق ذكرها في الفصل الأول، وقوة دلالاتها كمؤشرات على مكانة الدولة، إلا أن تفعيل المعطى الجغرافي و أهميته الجيوسياسية، في السياسة الخارجية التركية، طالما ارتبط بالتجاذبات السياسية الداخلية (بين العلمانيين/الإسلاميين، المدنيين/العسكريين) التي كان يسفر عنها النظام السياسي المعمول به، في كل محطة من محطات تطوره. إن ثنائية الدمج والإقصاء، التي شكلت أحد أهم تلك التجاذبات للعملية السياسية في تركيا، أثّرت في الطريقة التي نظر بها الأتراك إلى جغرافيتهم، وإلى محيطهم الخارجي، خاصة في ظل التأثّر الكبير لتركيا بأي تغير يطرأ على بنية السياسة الدولية.

ففي دراسة قام بها إيتيين كوبو* Etienne copeaux ، أعاد من خلالها بناء التصورات التركية للعالم، عبر الخرائط المنشورة في تركيا بين عام 1931 والوقت المعاصر، وليس من خلال دراسة

---

[1] أحمد أوغلو، العمق الاستراتيجي،مرجع سبق ذكره،ص149

*Etienne Copeaux, (2000), Une vision turque du monde à travers les cartes de 1931 à nos jours

النصوص الجيوسياسية التركية، وقد نجمت عن هذه القراءة، بعض الخصائص المكانية– الثقافية ذات الأهمية الخاصة، تلقي الضوء على الرهانات التي ترتسم حاليا حول تركيا، وحول ارتهانها بالتجاذبات والخيارات الشرقية والغربية في توجهاتها، وفي رسم ملامح هويتها:

- **الخاصية الأولى،** أن الفترات الماضية في تاريخ الأمة التركية (أي قبل ظهور الجمهورية التركية؛حيث كانت الأمة التركية المتواجدة بآسيا الداخلية/الوسطى المركزية الأولى للشعوب التركية، ثم بآسيا الجنوبية – الغربية، حيث بدأت تتلاقى مع الإسلام والشرق الأوسط، الذي ظل يحكمها لفترة طويلة) تنزع عنها أي تجذر أوروبي. وهو ما يبرر في رأيه وضع أوروبا لتركيا على الهامش على الرغم من الهيمنة الطويلة التي مارسها العثمانيون على البلقان.
- **الخاصية الثانية،** تكمن في تعقيد قضايا التصورات الذهنية حول المكان، بسبب اختلاف رواية تكون تاريخ الأتراك،عن تاريخ تركيا، وتاريخ الأناضول، والدين الإسلامي الذي كان مهيمنا في هذه الفضاءات المختلفة. كل هذه الاختلافات المكانية–التاريخية سمحت بتأويلات عشوائية للسلطة التي لم تتردد، لاسيما خلال الثورة الكمالية في إعادة اختراع جديد للهوية التركية.[1] وعليه، فإن التوظيف السياسي والفكري، للمفاهيم الجيوبولتيكية في تركيا، ساهم بصورة كبيرة، في رسم حدود الهوية الداخلية، الإقليمية والدولية. فإذا نظرنا من زاوية التراكم التاريخي، نرى أن تركيا تمتلك كما أسلفنا، خصائص على المستوى الإقليمي الدولي، وقد نتج عن ذلك، تلاقي أنواع العلاقات المختلفة، التي طبعتها عبر التاريخ مع الأنظمة المتحكمة في البنية الدولية.

لطالما لعبت منطقة الأناضول، دورا حاسما في التاريخ على الصعيد الإقليمي والعالمي،إذ شكلت هذه المنطقة تقاطعا لمختلف الحضارات البشرية العريقة التي شكلت قلب العالم القديم، فكانت " اسطنبول" عاصمة لثلاث من أكبر الإمبراطوريات وأقواها، على مر العصور من الرومانية إلى البيزنطية، وانتهاء بالإمبراطورية العثمانية (1288–1924).

ففي منتصف القرن الثالث عشر ،حضرت إلى الأناضول سلالة "**آل عثمان**" وكانت إحدى القبائل المسلمة المنتمية لعائلة "**الأوغوز**" التركية، ونظرا لبطولاتها في القتال، منح السلطان علاء الدين السلجوقي،زعيمها "**أرطغرل بن جندوز ألب**" مساحة من الأرض يستقر عليها ويواصل فتوحاتها منها،استلم من بعده ابنه عثمان" الذي يعود إليه تسمية الإمبراطورية العثمانية باسمها، وتسلح بالإسلام مواصلا فتوحاته باتجاه أوروبا،ثم انتصر في عام 1396 السلطان" بايزيد الأول" على التحالف الأوروبي الصليبي، في معركة "نيقوبولوس"إلى أن جاء السلطان محمد الثاني، الملقب بـ "محمد الفاتح" ففتح القسطنطينية عاصمة الإمبراطورية البيزنطية عام 1453 منهيا بذلك أحد عوامل وجود الإمبراطورية البيزنطية، ثم انتصر السلطان "سليم الأول" على الصفويين في معركة "جالديران" الشهيرة عام 1514، وبلغت الإمبراطورية أوجها في عهد ابنه"سليمان القانوني" الملقب ب"سليمان الرهيب" (1520–1566)، فكانت

[1] جيرار ديسوا،تر،قاسم المقداد،مرجع سبق ذكره،ص 244

أقوى وأكبر إمبراطورية في العالم، وحكمت منطقة تمتد على مستوى قارات العالم الثلاث القديم، في آسيا الصغرى والحجاز، وبلاد العراق والشام ومصر والسودان، والمغرب العربي والصومال، والبلقان والنمسا وإيطاليا ورومانيا وبلغاريا، وأرمينية وجورجيا واليونان، إلى أن ضعفت في عهد "عبد الحميد الثاني" وتفككت إثر دخول الحرب العالمية الأولى.[1]

انهارت الإمبراطورية العثمانية فجأة، كما حصل وفي نفس الوقت لخصمها التقليدي، إمبراطورية النمسا. وقام السلطان ،الراغب بشكل أساسي في المحافظة على العرش، بتعيين حكومة خاضعة للمنتصرين الذين أحكموا السيطرة على المضائق ودخلوا اسطنبول. أما اليونان العدو التاريخي لتركيا*، فقد وعدته فرنسا وانجلترا بمناطق يعيش فيها يونانيون على شواطئ آسيا الوسطى، ودخل الجيش اليوناني إلى إزمير وارتكب المجازر لكي يدفع بالسكان الأتراك إلى الهروب. وفي نفس الوقت ترأس الحركة القومية "مصطفى كمال أتاتورك" الذي كان عضوا في (جمعية تركيا الفتاة) ،وما لبث بعد وقت قصير إلا أن أعلن ميثاقا وطنيا ألغى بموجبه السلطنة العثمانية وأقر باستقلال ووحدة تركيا في إطار الحدود التي رسمتها اتفاقية الهدنة عام 1918. وبعد أن انضمت إليه مختلف القوى المسلحة، أحكم سيطرته على الأناضول، و جعل من أنقرة عاصمة الدولة الجديدة.[2] فأنهى "مصطفى كمال أتاتورك" الخلافة سنة 1922 وأعلن قيام "الجمهورية التركية الحديثة عام 1923.

ويرى روبرت كابلان Robert D.Kaplan ،أن الموجه الأساسي للأمة التركية/العثمانية في القرن الثالث عشر بالذات، مرتبط بجاذبية الشمال الغربي لدولتهم، أي باتجاه أوروبا، حيث كانت الثروة وطرق التجارة المربحة، بمعنى هذه الجغرافية كانت مثل المغناطيس بالنسبة للقبائل التركية، التي انجذبت نحو الغرب عبر الأناضول إلى البلقان، حيث توجد الأراضي الزراعية الأكثر خصوبة على مقربة حثيثة من منطقة آسيا الصغرى ،وهو ما يفسر أيضا الثقل الديمغرافي والصناعي للبلاد والذي تركز منذ قرون في المنطقة الغربية للأناضول القريبة من البلقان، والبعيدة نسبيا عن الشرق الأوسط.[3]

لكن منذ قيام الجمهورية التركية عام 1923، انتهجت البلاد سياسة خارجية اتسمت بالانغلاق على الذات، بداية الأمر، وكانت هذه السياسة تستند إلى شعار أتاتورك الذي رفعه" **سلام في الوطن سلام في**

---

[1] علي حسين باكير، " تركيا الدولة والمجتمع ،المقومات الجيوسياسية و الجيواستراتيجية:النموذج الإقليمي والارتقاء العالمي"، في **تركيا بين تحديات الداخل ورهانات الخارج**، ط1 ،(بيروت: الدار العربية للعلوم ناشرون،2009)، ص ص 14-15

* تعتبر معاهدة سافر 1920،التي فرضت على السلطان العثماني عند نهاية الحرب العالمية الأولى مجحفة في حق الأتراك لأنها أعطت اليونان منطقة تراس والمناطق الساحلية في آسيا الوسطى،كما أقرت حكما ذاتيا لكردستان والاستقلال لأرمينيا،ووضعت المضائق تحت إشراف لجنة دولية. لكن مع قدوم أتاتورك استطاع من 1921 إلى غاية 1922 دحر اليونانيين تدريجيا، باتفاقه مع الاتحاد السوفياتي الذي أمن له الذهب والسلاح لأن الاتحاد السوفياتي لم يكن يريد أن يحتفظ الإنجليز والفرنسيون بالسيطرة على المضائق .في الأخير استطاع أتاتورك بعد تخلي الحلفاء عن اتفاقية سافر، أن يوقع على اتفاقية لوزان1923،التي استعادت بموجبها تركيا السيطرة على المضائق، واحتفظت بمنطقة تراس وكل الأناضول، وطويت صفحة إقامة كردستان ذات حكم ذاتي أو أرمينيا مستقلة.

[2] إيف لاكوست،مرجع سبق ذكره،ص363

[3] روبرت د.كابلان،مرجع سبق ذكره،ص 339

العالم". ويرى "إيف لاكوست" "Yves Lacoste" أن استذكار الظروف المأساوية* التي رافقت تفكك الإمبراطورية العثمانية عام 1918 يلقي الضوء إلى حد كبير على طبيعة القرارات غير المألوفة التي اتخذها كمال أتاتورك، بكل حزم ووافق عليها معظم الذين كانوا يناضلون من أجل الدفاع عن تركيا الجديدة، وما أدمى قلوبهم لم تكن خسارة أراض كان المسيحيون يشكلون فيها الأكثرية، وإنما لكون العرب قد خانوا الإمبراطورية العثمانية وتحالفوا مع أعدائها، في الوقت الذي تولت فيه الإمبراطورية العثمانية حماية العالم العربي طيلة أربعة قرون في وجه القوى الإمبريالية الغربية.[1]

خريطة رقم (07): الإمبراطورية العثمانية وتفككها التدريجي

المصدر: إيف لاكوست،تر،زهيدة درويش جبور،**الجغرافيا السياسية للمتوسط**،(أبو ظبي:هيئة أبو ظبي للثقافة والتراث،2010)،ص353

---

* بعد توغل القوات البريطانية في بلاد الرافدين، ساهمت في إطلاق دوائر استخباراتية لما عرف فيما بعد بالثورة العربية الكبرى عام 1916، بالتعاون مع القبائل المتواجدة شمال الجزيرة العربية(التي لم تكن بعد تحت السلطة السعودية)،ومع عائلة الأشراف الهاشميين التي كانت منذ القرن الحادي عشر حارسة للأماكن المقدسة في مكة،كانت هذه العائلة من دون شك مستاءة من استئثار السلطان العثماني بلقب (الخليفة)، وقد وعدها رجال المخابرات الإنجليز في القاهرة بإنشاء (مملكة عربية كبرى) يحكمها أحد أبنائها، ودون أي إبطاء أعلن الشريف حسين نفسه ملكا على الحجاز،وتمكنت القبائل العربية، بمعاونة الكولونيل لورنس الشهير، من تحقيق سلسلة انتصارات على الأتراك. وبعد الدعم الذي حصلت عليه من البريطانيين الآتين من مصر، تمكنت من الاستيلاء على دمشق عام 1918. وفي بلاد الرافدين تقدم البريطانيون الذين كانوا قد احتلوا بغداد عام 1917، باتجاه الشمال إلى أن أعلنت الهدنة في أكتوبر 1918.إلا أن القوات العربية واصلت تقدمها إلى أن بلغت بعد بضعة أيام الخط الذي يطابق الحدود الجنوبية لتركيا الحالية،(باستثناء لواء اسكندرون بالقرب من البحر الأبيض المتوسط الذي ألحق بتركيا عام 1938).

[1] إيف لاكوست،مرجع سبق ذكره ،ص 362

وبعد إعلان كمال أتاتورك ولادة تركيا جديدة تخلف الإمبراطورية العثمانية، قرر ما أمكن تقليص مدى اعتبار الإسلام كمرجعية، وذلك انطلاقا من إرساء أسس جديدة لجهاز دولة جديدة. وذلك بإلغاء الفقرة في الدستور التي تنص على أن الإسلام هو دين الدولة؛إلا أن القرار الذي اتخذ عام 1928 خاصة، والقاضي بترك الأبجدية العربية واستعمال الأحرف اللاتينية، هو الذي قلب حياة أولئك الذي يتقنون القراءة والكتابة. وقد آذنت هذه التغيرات الثقافية بإعلان القطيعة مع الحقبة العثمانية. و على الصعيد الدولي أعلن قطيعة تركيا مع العالم الإسلامي، ودخلت تركيا إثرها في مرحلة جديدة من البناء الداخلي.[1] وظل الدور التركي في القضايا الإقليمية والدولية هامشيا، نتيجة لتوجه اهتمام النخبة الحاكمة في ذلك الوقت، نحو بناء الدولة الناشئة وإعادة صياغة مجتمعها على أسس جديدة، وبقيت هذه السياسة متبعة في تركيا حتى انتهاء الحرب العالمية الثانية 1945 والتي تعد نهايتها أيضا، تحولا في السياسة الخارجية التركية. ويمكن توصيف البيئة السياسية الدولية لتركيا في مرحلة ما بعد الحرب العالمية الثانية على النحو الآتي:

- قطيعة شبه تامة مع المحيط الإقليمي العربي والإسلامي، وهذه مسألة مرتبطة بالثقافة السياسية للنخبة التي كانت تحكم تركيا في ذلك الحين، والتي ترى في تركيا جزء من الغرب .
- حالة من الاستقطاب الدولي الناجمة عن بروز قطبين كبيرين في النظام الدولي، الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفيتي والدول التي تدور في فلك كل منهما.

وإزاء هذا الوضع القائم، كان على الأتراك أن يختاروا الجانب الذي ينحازون إليه، فانحازوا نحو المعسكر الغربي نتيجة لخشيتهم من التوسع السوفييتي الذي وصل في عهد ستالين، إلى محاولة السيطرة الكاملة على منطقة المضايق البحرية التركية، وهو الأمر الذي أسهم في تفجر الحرب الباردة بين الشرق والغرب،ولم يكن انحياز تركيا للمعسكر الغربي حالة نظرية، بل انعكس فعليا في السلوك السياسي للدولة، وقد توج هذا الانحياز بالانضمام إلى الحلف الأطلسي سنة 1952، وكذلك بالانخراط في عضوية كثير من المؤسسات الغربية، كالسوق الأوروبية المشتركة، والاتحاد الجمركي الأوربي، وظلت تركيا خط المواجهة الأول للكتلة الغربية مع الاتحاد السوفييتي، حتى سقوطه مطلع التسعينات من القرن العشرين.[2] استخدمت تركيا خيارها الاستراتيجي في هذه المرحلة، باتجاه أن تكون دولة بمقياس إقليمي مرتبطة بالمحور الأطلسي. إن الانطباعات التي تركها هذا الخيار كأحد معطيات الحرب الباردة ،أدى إلى تأثير سلبي على رسم السياسة الخارجية التركية تجاه المناطق التي هي خارج هذا المحور.

تركيا التي مثلت نموذجا لغيرها، من الدول في سعيها للاستقلال ضد الاستعمار، فقدت فرصة تكوين ساحات تأثير خارجية لها، وسلكت طريقا مخالفا للتوجه العالمي، الذي شكلته الثورات المناهضة للاستعمار، بسبب سياساتها ذات المحور الواحد.[3] ويمكن رؤية الصعوبات التي واجهتها في الانفتاح

---

[1] إيف لاكوست،مرجع سبق ذكره،ص 365

[2] بكر محمد رشيد البدور،**المكانة الإقليمية لتركيا حتى عام 2020 دراسة مستقبلية**، ط1، (الدوحة: مركز الجزيرة للدراسات،2016)،ص 159

[3] أحمد أوغلو، العمق الاستراتيجي، مرجع سبق ذكره، ص 93

على بعض المناطق مثل، آسيا وإفريقيا وأمريكا اللاتينية، في الظروف المتغيرة لمرحلة ما بعد الحرب الباردة، باعتبارها حصيلة المؤثرات السلبية الناتجة.

تلك السلبية في التأثير كانت نابعة أساسا من أمرين: الأمر الأول، كان ناتجا عن موقفها في حقبة الحرب الباردة؛ فالتمسك الشديد بالمقاييس الإستراتيجية والتكتيكية، التي خلقها نظام القطبين أثر بشكل سلبي على تطوير تركيا لسياسات بديلة وساحات مناورة تكتيكية. الأمر الثاني، الذي أدى إلى انخفاض فعاليتها في الساحة الدولية لهذه المرحلة هو ارتهان سياستها الخارجية بالمشاكل مع اليونان. وهكذا كانت السياسة التركية الخارجية، تابعة لمقياسين هامين لفترة طويلة.الأول، البقاء تحت المظلة الأمنية الغربية في مواجهة التهديدات السوفييتية، بما تلقيه من أجندات ومشاكل سياسية، تحت هذه المظلة الأمنية (المشكلة مع اليونان)، والثاني، مرهون بالخيار الاستراتيجي الهام الذي اتخذته تركيا، بتقديمها طلب الانضمام إلى المجموعة الأوروبية ،الذي كان ناتجا عن قلقها وتخوفها من بقائها متأخرة عن اليونان، التي تعتبر دولة خصما لها داخل المعسكر السياسي نفسه. على العموم، تبنت تركيا طيلة فترة الحرب الباردة سياسة خارجية واستراتجيات عسكرية، مستندة إلى المفهوم الأمني الحدودي، بدلا من المفهوم الذي يتناول الوضع الدولي و للجوار القريب، وعملت على تحديد وضعها الدولي من خلال هذا الإطار الضيق.[1] أدت التغيرات الدولية الهائلة التي أعقبت الحرب الباردة، إلى إحداث انقلاب كبير في مناخ السياسة التركية على الصعيدين الخارجي والأمني، ما لبث أن أضعف روابط تركيا بحلفائها الغربيين، وفرض تشددا في العلاقات مع الدول المجاورة كما في التطورات الإقليمية. فالنظرة القديمة الغارقة في السلبية للسياسة الخارجية، التي كانت قائمة على الشعار الكمالي، راحت بصورة تدريجية تخلي مكانها لسياسة خارجية، أكثر وعيا لذاتها، ومتضمنة قدرا معينا من الاستعداد لخوض صراعات مدروسة ومحسوبة مع الدول المجاورة، إذا قدر أنها ضرورية لتحقيق مصالح تركيا القومية.[2]

لقد جلبت هذه المرحلة معها تضخما مذهلا في المتغيرات الديناميكية ،حيث وجدت تركيا نفسها ضمن محيط إقليمي ودولي كبير، دون أن تكون مستعدة من الناحية النفسية والإستراتيجية. وكان عليها أن تغيير من عقيدتها الخارجية والأمنية، وتحدد مصالحها القومية عبر تصور وجود تهديد متعدد الأطراف، ليحل محل منظور العداء التقليدي بين الشرق والغرب. ومن العناصر المهمة أيضا لهذا التهديد(تدويل المسألة الكردية)، وخطر التعرض للاستعباد من عملية بناء الصرح السياسي والأمني الجديد لأوروبا، والحرمان من النفوذ الإقليمي في آسيا الوسطى، فيما يتعلق بتنمية حوض بحر قزوين الغني بموارد الطاقة. يبقى تصور تركيا على الدوام مشروطا بالخوف من وجود مؤامرة تدبرها قوى أجنبية،أوروبية بالدرجة الأولى، دائبة على السعي لتفكيك البلاد بغية الخلاص من منافس غير مرغوب فيه.[3]

---

[1] أحمد أوغلو، العمق الاستراتيجي، مرجع سبق ذكره،ص 95

[2] هاينتس كرامر، مرجع سبق ذكره ،ص165

[3] المرجع نفسه، ص 166

إن استعراضنا للتطور الجيوسياسي للإمبراطورية العثمانية، ووصولا إلى تفككها في القرن التاسع ، ولو بشكل مختصر(وفق ما تقتضيه الدراسة من ضرورة يتطلبها التحليل الجيوسياسي، الذي يعتمد بشكل كبير على التحليل التاريخي، خاصة و أنه لا تزال بعض القوى السياسية في الوقت الحاضر، تعمل على إحياء ذاكرة الصراعات الماضية، والتي كنا نعتقد أنها انتهت إن لم نقل أنها سقطت في النسيان، على غرار: مطالبات مجموعات أو دول في الوقت الحالي بضم أو استرجاع أقاليم، أو مطالبتها بالخروج من سلطة إقليم أو دولة ما، بذريعة أنها كانت في مرحلة تاريخية تابعة أو ليست تابعة لها) مهم جدا في تتبع مسارات الدولة التركية، وعلاقتها مع الغرب، ومع الدول العربية بشكل خاص،لأن تفكك الإمبراطورية العثمانية التدريجي منذ القرن التاسع عشر وغداة الحرب العالمية الأولى،هو الذي كان سببا في ارتسام حدود حوالي عشرة دول (ما عدا إسرائيل؛ والعربية السعودية،والدول الخمس التي نجمت عن تفجر يوغسلافيا عام 1992). كما يعطينا فكرة راهنة عن التعقيدات الكبيرة للمشكلات الجيوسياسية في منطقة الشرق الأوسط وبمجوعات الدول التي تحيط بها.

المطلب الثاني: تطور أدوار الدولة التركية:

بقدر ما تنشط دولة في العلاقات الدولية، بقدر ما يكون لديها إدراك أو تصور لدور معين تقوم به، ويفترض أن يفسر سلوكياتها في السياسة الخارجية، وقد يكون للدولة أكثر من تصور لدور معين ،حسب العلاقات التي تقيمها في النظام الدولي. كذلك قد تتغير صورة الدولة مع مرور الزمن، ومع حدوث تغير أساسي في القيادة السياسية على مستوى الأشخاص، الذين يضطلعون بمهام بناء التصورات حول الدولة.[1] وبناء عليه، يمكن تصنيف الدول في خمس مجموعات رئيسية، من حيث وضعياتها المختلفة، وما تحققه لها تلك الوضعيات **من نتائج وهي، الدولة المركز،والدولة القارية،الدولة الجزيرة، الدولة الممر(الترانزيت)،وأخيرا الدولة الجناح أو الطرفية**. وعند دراستنا لهذه التصنيفات، علينا أن نأخذ في الاعتبار أنها ليست تصنيفات دقيقة مطلقة، فمن الدول ما تحمل صفات ذات طبيعة متكيفة مع هذه التصنيفات أو هجينا منها. ويتمثل الهدف الرئيس من هذا التصنيف في القدرة على إقامة علاقة ذات مغزى ودلالة بين الوضعيات الجغرافية للدول، وبين مشكلاتها الإستراتيجية وصناعة السياسة الخارجية، وبهذه الكيفية يصبح من الممكن المقارنة بين ردود أفعال اللاعبين الدوليين، إزاء التحديات الإستراتيجية التي يواجهونها، فضلا عن أن هذه المقارنات ذات أهمية بالغة في تفسير ردود أفعال النظام الدولي، خلال فترات تحوله، مما يشكل أرضية جادة لرسم التصورات المستقبلية لأي دولة.[2]

تحظى تركيا بإمكانات كبرى لأن تصبح لاعبا مؤثرا في الساحة السياسة العالمية، فنجاحها في تحقيق نموذجها الخاص، أصبح عامل جذب للآخرين، كما أن استراتيجياتها العالمية، مرت بمراجعات

---

[1] يوسف ناصيف حتي،**النظرية في العلاقات الدولية** ،(بيروت: دار الكتاب العربي ،1985)، ص 172

[2] أحمد أوغلو ، العمق الاستراتيجي،مرجع سبق ذكره، 608

كبيرة تحت ضغوط مؤثرات متعددة داخلية وخارجية. إن الرؤية التركية المتنامية لمكانتها الجيوسياسية الجديدة في العالم، دفعتها قدما نحو مسار آخر، قريب من بيئتها الطبيعية في الشرق والأوسط و أوراسيا ،التي ظلت بعيدة عنها لوقت غير قصير، لكنها في الوقت نفسه أبقتها بعيدة عن روابطها التقليدية مع الو.م.أ، وغيرت النظرة النمطية التي سادت عنها، لفترة من الزمن كأداة للسياسة والقوة الأمريكية. وعلى النقيض من ذلك طورت تركيا مداخل (مفاهيم) لإستراتيجية جديدة في اتجاهات مختلفة، وفرت خيارات سياسية واقتصادية جديدة للبلاد.[1]

أولا : تركيا من الدولة الهامش(جناح) إلى الدولة الجسر(ممر) :

أسهمت الإيديولوجيا الكمالية للدولة، في بلورة مفهوم تركيا "**دولة طرف**" **(هامشية)**، من خلال إحداث التهميش السياسي للدور الذي تلعبه تركيا في الساحة الدولية، للمرحلة التي أعقبت سقوط الإمبراطورية العثمانية، لقد وضع أتاتورك الأهمية الكبرى في تحقيق تماسك الشعب التركي، هذه الفلسفة انعكست في الدبلوماسية التركية، التي عرفت انعزالا كبيرا في العشرينيات، ثم إن السياسة الاقتصادية للجمهورية التركية وللدولة الجديدة آنذاك، كانت قائمة على أساس التشدد في اعتماد الاكتفاء الذاتي ،على الرغم من أن بيانات أتاتورك بأنه سيجعل من تركيا دولة أوروبية. طبعا إن هذه الدولة لم يمكن لها أن تكون، ولا هي كانت بالفعل بمعزل،أو بعيدة عن التطورات الأخرى في أنحاء العالم، فقد حقق أتاتورك علاقات طيبة مع الاتحاد السوفياتي، وأدخل تركيا في تحالف رئيسي هو حلف البلقان 1934، ومع ذلك فإن تركيا جهدت منذ معاهدة لوزان،على الحفاظ على وضعها غير المنحاز.[2]

وبهذا المنطق، فقد دشن مصطفى كمال أتاتورك عهدا جديدا لجمهورية تركية، قوامها دولة قومية، تجمع الأمة التركية، وترتبط عضويا بأوروبا الوسطى، وتتبنى القوانين والأعراف الأوروبية؛ دولة تعتمد على مؤسسات منظمة وفقا للقواعد الغربية، وبالتالي تخلى عن تصور الدولة العثمانية التي كانت تطمح لدور عالمي[3]. واكتفى بتأمين وبناء صرح الدولة التركية الحديثة، وهو ما يفسر حرصه على قضايا الداخل، وعلى رأسها صياغة الهوية التركية الجديدة، التي ترفض قبول أية عرقية أخرى فوق أراضي الأناضول تعتقد وتعتنق غير القومية التركية، على الرغم من أن سكانها، مزيج من عرقيات مختلفة (الأمر الذي يفسر أيضا عداءه للأرمنيين والأكراد،الذين استوطنوا في المنطقة، لكنهم لم يبدو مرونة في الانصهار والتخلي عن عرقياتهم التي تختلف عن العرقية التركية التي تنحدر من آسيا الوسطى).

كما صرف الجمهورية التركية الجديدة ،عن كل ما يذكره بماضيها العثماني الإسلامي، فنقل العاصمة من اسطنبول إلى أنقرة، خصوصا وأن هذه الأخيرة، تمثل مدينة معزولة داخل هضبة الأناضول، من أجل

---

[1] محمد نور الدين،وآخرون،**العرب وتركيا تحديات الحاضر ورهانات المستقبل**،(بيروت: المركز العربي للأبحاث و للدراسات السياسية،2012)،ص 50

[2] فليب روبنس،ت،ميخائيل نجم خوري، **تركيا والشرق الأوسط**،(دار قرطبة للنشر وتوثيق الأبحاث،1993)،ص 17

[3] موريال ميراك فايسباخ،جمال واكيم،**السياسة الخارجية التركية :تجاه القوى العظمى والبلاد العربية منذ عام 2002**،(بيروت:شركة المطبوعات للتوزيع والنشر،2014)،ص29

عزل تركيا عن العالم العربي الإسلامي، وبالتالي فقد قامت منذ تلك اللحظة، حسب "موريال ميراك" ثنائية جغرافية –ثقافية ،حددت ملاح الصراع المستقبلي في تركيا حول الهوية؛ قوامها تركيا حديثة علمانية متمركزة حول أنقرة، تعتمد اقتصادا موجها من الدولة ومنعزلة عن إرثها العثماني وعن جوارها العربي. وتركيا متمحورة حول اسطنبول، والتي بقيت تعيش نسبيا على ارثها العثماني، و تتبنى اقتصادا ليبراليا قائما على القطاع الخاص،الذي ظل حاضرا في تركيا في ظل أعضاء من عائلات رأسمالية.[1] نجح أتاتورك في إحداث صدمة في المجتمع التركي وفي نظرة الآخرين، نتيجة لاعتماده سياسات العلمنة التي انتهجها كفلسفة جديدة للدولة، ولعل أتاتورك فيما أنجزه خلال عهدة قصيرة ،كان يظن أنه كاف ليكون لتركيا "عصر تنويري خاص" صراع الدولة ضد "الجامع" (على شاكلة صراع الدولة والكنسية في أوروبا)، وعلى الرغم من أن ردود الأفعال الداخلية على تلك الإصلاحات لم تكن بحجم تداعياتها خارج تركيا خاصة في العالم العربي الإسلامي.حيث فهم أتاتورك العلمنة على أنها استئصال الدين من المجتمع،كما فهم أن القومية هي إنكار وجود الجماعات العرقية غير التركية، الأمر الذي ولد القطيعة التاريخية بين العرب وتركيا،وبين تركيا و الأقليات الأخرى خاصة الكردية.[2]

زادت هامشية تركيا الجغرافية، واتجاهات العزلة المتشددة أثناء العهد الكمالي بروزا، مع الشكوك التي راودت جارات تركيا. وبنظرة سريعة إلى علاقاتها مع جاراتها المتاخمة، يتبين مدى غرابة مواجهة تركيا لأوضاعها الجغرافية. إيران باعتبارها إمبراطورية سابقة، وقوة إقليمية ذات حجم مماثل بصورة عامة، لا تزال تنظر إلى تركيا كدولة يحتمل لها أن تنافس على السلطة، والنفوذ في منطقة الشرق الأوسط. والنظرة العربية إلى تركيا متشددة في ازدرائها لها، والتي تنبع أساسا من شعور عميق بتخلفها وبالمرارة بسبب الخضوع للمركز العثماني على مدى قرون طويلة.[3]

ولا يعتبر دور تركيا في هذه المرحلة كدولة "هامش"، و منكفئة على نفسها تحت وطأة الهاجس الأمني الحدودي، وتحت هاجس التفكك وحسب. بل تُعبر أيضا عن إستراتيجية دفاعية للتعامل مع المكانة الجيوسياسية ، النابعة أساسا من هاجس أمني حمائي، موجه نحو ضرورة تأسيس نظام اجتماعي وسياسي داخلي، تكون فيه تركيا محددة بالقومية، والعلمانية. وخارجيا، التحضير لأرضية إيديولوجية، وعملية للفعل الدفاعي. هذه الإستراتيجية الحمائية، التي تركز على الدولة–الأمة، كموضوع للجيوبولتيكا وللسياسة الخارجية، ينحصر دورها في تقديم وإعادة إنتاج الدولة الوستفالية على قاعدة الهوية الوطنية– العلمانية، وهو ما يشير إلى إنتاج و ترسيم الحدود لأمة قومية –علمانية وتقديم نظام إقليمي، قائم على الدولة الوستفالية، مساعي حثيثة لإدماج الدولة التركية ضمن العالم الغربي الحديث.[4]

[1] موريال ميراك فايسباخ،جمال واكيم مرجع سبق دكره،ص 33

[2] محمد نور الدين،**تركيا الجمهورية الحائرة: مقاربات في الدين والسياسة والعلاقات الخارجية** ،ط1 ،(بيروت: مركز الدراسات الإستراتجية والبحوث والتوثيق،1998)،ص.27

[3] فليب روبنس،ت،ميخائيل نجم خوري،مرجع سبق ذكره، ص18

[4] أمينة مصطفى دلة،مرجع سبق ذكره،ص6

تركيا التي خاضت الحروب على امتداد سنوات وقرون مع جارها الشمالي، روسيا القيصرية،استطاعت في فترة ما بين الحربين العالميتين الأولى والثانية التعايش مع النظام الشيوعي في موسكو. لكن على العموم، ظلت تركيا مقيدة بهذا الدور(الدور الهامشي الانعزالي)، حتى نهاية الحرب العالمية الثانية 1945، وبداية تمدد الكتلة الشيوعية نحو أوروبا الشرقية، الأمر الذي كان مدعاة للقلق في أنقرة، التي أصبحت مطوقة شمالا وغربا وشرقا من دول شيوعية.[1] على الرغم من هذا الوضع الجيوستراتيجي الناشئ، وتحت تأثير الهاجس الأمني الحدودي، حاولت تركيا أن تحافظ على وحدتها، وصبت اهتمامها على حدودها، وعلى احتواء المجتمع التركي(المتعدد العرقيات). مع ذلك لم تستطع أن تخفي (قلقها الجيوبولتيكي). بحكم موقعها الاستثنائي جغرافيا وحضاريا بين الشرق والغرب، أين ستحسم تركيا خيارها من هذا الصراع الدولي بين الشرق والغرب،علما أنها لم تحسم بعد صراعها الداخلي حول الهوية، بين ثنائية بقايا المدافعين عن الإرث العثماني(اسطنبول)، وبين أنصار الدولة العلمانية الحديثة (أنقرة) .

مع بداية التوسع السوفياتي،الذي بدا وكأنه يهدد السيادة التركية مباشرة، والواقع أن توجه ستالين نحو المضايق، كان أحد الأسباب الرئيسية للحرب الباردة سنة 1948، بدأت تركيا بإظهار تقاربها للقطب الغربي، بقيادة الولايات المُتحدة الأمريكية، وابتعادها عن القطب الشرقي بقيادة روسيا السوفييتية. كما بدأت علاقتها مع اليونان تسوء بشكل سريع ، جراء المشكلة القبرصية؛ وعانت أيضا من توترات شديدة مع النظام البلغاري،خاصة مع التوسع السوفياتي في أوربا الشرقية، ودخوله إلى بلغاريا جارة وعدوة تركيا. تخلت تركيا سريعا عن حيادها الكمالي الذي استمر لعقود طويلة، وبحثت عن الحماية عبر العلاقة الأمنية اللصيقة مع الغرب؛ وأعلنت تركيا استعدادها لأداء دور دفاعي في الشرق الأوسط مقابل عضوية الناتو. كما أكدت أنها مضطرة إلى الوقوف بجانب المعسكر الغربي، لأنها كانت بحاجة ماسة إلى المساعدات المالية والعسكرية ،التي قدمتها الولايات المتحدة الأمريكية آنذاك عام 1947 لها، ولليونان بتخطيط من رئيس الولايات المتحدة الأمريكية "هاري ترومان" ،الذي ارتأى أنه من خلال هذه المساعدات يمكن حماية الدول التي تتعرض لخطر التمدد الشيوعي، ويمكن منع الدول المُعرضة لهذا الخطر، من الانتقال إلى القطب الشرقي. ترافق تصاعد وتيرة الحرب الباردة التي اندلعت بين الاتحاد السوفياتي وحلفائه من جهة والولايات المتحدة وحلفائها من جهة ثانية، مع تغيير على المستوى الداخلي التركي، حيث حقق الحزب الديمقراطي، فوزا كبيرا على حساب حزب الشعب الجمهوري، في الانتخابات التشريعية التي حصلت في عام 1950، ونتيجة هذه الانتخابات انتخب "جلال بيار" رئيسا للدولة فيما تم اختيار مندريس رئيسا للوزراء. وقد ساندت الولايات المتحدة تبُوؤ "جلال بيار" و"عدنان مندريس" والحزب الديمقراطي للسلطة، واستفاد مندريس من المجموعات الإسلامية لموازنة نفوذ حزب الشعب الجمهوري. وقد ساعد هذا المقدار من "الإسلاموية" تركيا في الوقت الذي كانت تسعى فيه إلى العودة إلى لعب دور في

[1] نور الدين، تركيا الجمهورية الحائرة،مرجع سبق ذكره،ص 28

الشرق الأوسط ، متخلية عن سياسة أتاتورك في التنكر لهذه المنطقة.[1] لقد كان للحزب الديمقراطي بزعامة "جلال بيار" و"مندريس" اللذان أحكما قبضتهما على السلطة[*] في تركيا. وللثقل السوفياتي، دور بارز في دفع تركيا إلى الحضن الغربي، وإلى عضوية "الناتو" ، وإلى تحديد التفكير الاستراتيجي لدى جيل من القادة الأتراك بمنطق التوجه غربا. منذ ذلك الحين، راحت السياسة التركية – السوفياتية، تحاول إلغاء الأذى الذي ألحقه ستالين بها، و المتمثل في مطالبة زعيم الاتحاد السوفييتي "ستالين" تركيا بتسليمه (قارس وأرتوين وأرداهان) لأنها مدن "أرمينية سوفييتية" حسب إدعائه، كما طالب "ستالين" من تركيا، بإعطائه قاعدة عسكرية في مضيق البوسفور،الأمر الذي جعل تركيا تسعى للحصول على حماية الغرب. وفي عام 1952 انضمت تركيا رسميا إلى حلف شمال الأطلسي.[2]

وإذا كانت العلاقات التركية – السوفيتية، أخذت تتحسن في الستينات، حتى أنها أصبحت دافئة في السبعينات، فقد عاد غزو أفغانستان ليحيي المخاوف من التوسع السوفياتي. ونتيجة لذلك، كانت السلطات التركية أكثر بطأ من كل شريكاتها في الناتو للاستجابة لتفكير "ميخائيل غورباتشوف" الجديدة، في السياسة الخارجية.[3]

عند النظر إلى شبكة العلاقات التي نسجت خلال فترة الحرب الباردة ، نجد أن تركيا صنفت باعتبارها دولة هامشية/ طرفية بالنسبة إلى المعسكر الغربي، أي بمثابة "نقطة تحكم/حاجز" خاصة، تقع عند جنوب قوتها المترامية تجاه الشرق، ومع انتهاء الحرب الباردة في التسعينات، أعيد تعريف علاقة تركيا وارتباطاتها بالمعسكر الغربي ليس من الناحية الجغرافية وحسب، بل من خلال مؤسساته أيضا(الحلف الأطلسي، ملف الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي)، وفي إطار هذا التعريف وصفت تركيا "**بالدولة الجسر**" وهو ما فرض عليها الابتعاد بقدر الإمكان، عن الأزمات الأمنية التي اندلعت في التسعينات من القرن الماضي،وأثرت عليها تأثيرا مباشرا باعتبارها "**دولة جسرية**".[4]

يبدو أن تركيا انتقلت من **دولة هامشية (طرف/جناح)** إبان الحرب العالمية الثانية، لتتحول إلى دولة "**جسر بين الشرق والغرب**" أثناء الحرب الباردة وبعدها. ويشارك المجتمع التركي نفسه في هذا **التصوير/الرمز الجيوسياسي،** الذي يعتبره اختزالا مريحا لمكانتها، من خلال الإشارة إليه في الكتيبات السياحية التي تعطى لزوار تركيا، و من خلال الحملات الإعلانية للشركات السياحية، كما أن الجسران

---

[1] موريال ميراك فايسباخ،جمال واكيم، مرجع سبق ذكره،ص ص35-36

[*] على الرغم من استعانة مندريس وجلال بيار بالحركات الإسلاموية آنذاك، إلا أنهما لم يكونا متدينين، وكان معروفا خصوصا عن مندريس ميله إلى نمط حياة لبرالي، وإلى ميله إلى التمتع بالملذات.إضافة إلى ذلك فقد رعى مندريس صعود طبقة برجوازية تركية تمكنت من مراكمة ثروات ضخمة عبر حصولها على عقود عمل مع الدولة.فيما يشبه إلى حد بعيد ما جرى في مصر بعدما خلف أنور السادات جمال عبد الناصر في سدة الرئاسة، وسعى إلى تدعيم الجماعات الإسلامية لمواجهة اليسار والناصريين.كما سعى إلى خلق طبقة بورجوازية مصرية تكون سندا له في سياساته التي اتبعها في التقارب والتحالف مع الولايات المتحدة .

[2] المرجع نفسه،ص37

[3] فليب روبنس، مرجع سبق ذكره ، ص19

[4] أحمد أوغلو ، العمق الاستراتيجي،مرجع سبق ذكره، 609

اللذان يربطان أوروبا بآسيا ، يجسدان حرفيا هذا المعنى.[1] كما يعزى هذا التحول أيضا، إلى الضرورات الاقتصادية والمالية الداخلية آنذاك، التي أملت على تركيا، وسهلت على صناع القرار بالدولة، التحول والتوجه نحو العالم الغربي، وأوروبا بالخصوص. وفي هذا الصدد، يشكل نظام "بريتون وودز" الإطار المؤسسي لتوجهات تركيا الاقتصادية في الخارج. فلم يكن من السهل أبدا، تعديل نظامها الاقتصادي، وتطويره وإيصاله إلى مصاف النظم المتطورة والحديثة. بل إن الأزمات الاقتصادية الدورية في الداخل جعلت تركيا واقتصادها دائما تابعا، وسياساتها الاقتصادية كانت مرهونة بالوصفات التي كان يقدمها صندوق النقد الدولي، وغيره من المؤسسات الدولية، التي حددت ملامح وخصائص الاقتصاد الكلي في تركيا . ومع ذلك، يمكن القول أنه على الرغم من مشاكل التكيف هذه، فإن قادة تركيا كانوا ينظرون دائما إلى نظامهم الديمقراطي – العلماني كخيار مثالي لهم، ونموذج مرغوب فيه للدول الأخرى. فقد اعتبروا أن بلدهم يبني جسرا بين أوروبا وآسيا على جميع الأصعدة.[2]

مصطلح الدولة "**الجسر**" لم يكن الهدف منه، تقديم تركيا كحلقة وصل بين القارتين، لكن بين حضارتين ما أضفى بوضوح قيمة كبيرة لما يسمى" **بالأهمية الجيوبولتكية الاستثنائية**" لتركيا كدولة، تقع تماما في نقطة التقاء الشرق والغرب. "فأوراسيا" وتمركز تركيا في الدائرة الحضارية التي تسمى "**العالم التركي**"؛ (جملة الشعوب التي تقع في آسيا الوسطى ذات أصول تركية، جعلها تشعر بنوع من المسؤولية التاريخية اتجاهاهم، بالإضافة إلى نظرة هذه الشعوب لتركيا على أنها قوة تحميهم في أمكان تواجدهم) هي اختراع مفاهيمي ظهر في الوقت المناسب، لسعي الأتراك لفتح آفاق جديدة، في الفضاء السوفياتي السابق، دون التخلي عن التوجه الأوروبي.[3]

خلال الحرب الباردة كانت تركيا جزء رئيسيا من نظام الدفاع الغربي؛ حيث كانت أنقرة بمثابة حصن ضد التوسع السوفياتي، وامتداده نحو المياه الدافئة في الشرق الأوسط، فوفرت قواعد هامة ومرافق لنشر الأسلحة النووية الأمامية ، ورصد الامتثال السوفياتي لاتفاقات تحديد الأسلحة. [4]

كان لنهاية الحرب الباردة، تأثير كبير على السياسة الخارجية التركية، وعلى أهدافها التي تمحورت في المقام الأول، حول احتواء النفوذ السوفياتي، وتعزيز علاقاتها مع الغرب. فهذه النهاية، أدت إلى إزالة التهديد السوفييتي وفتحت فرصا وآفاقا جديدة ، للسياسة الخارجية التركية، في المناطق التي كانت مهملة منذ فترة طويلة، أو خارج حدود السياسة التركية: البلقان والقوقاز وآسيا الوسطى، والشرق الأوسط.

الأمر الذي وجدت تركيا فيه نفسها أنها لم تعد الدولة الهامش/الجناح؛ وأنها تقف على مفترق طرق المشهد الاستراتيجي الجديد الناشئ، والذي تضمن مجالات، كان لها في ما مضى مصالح طويلة الأمد و/ أو روابط تاريخية. سعت تركيا إلى استغلال هذه المرونة الدبلوماسية الجديدة، من خلال إقامة علاقات

---

[1] NABIL AL-TIKRITI. "Turkey: A Bridge between East and West"? https://www.fairobserver.com/region/middle_east_north_africa/turkey-bridge-between-east-and-west/">

[2] Idris bal,**turkish foriegn Policy in post cold war**, bronwalker ,florida,usa,2004,p19

[3] بسمة عبد اللطيف،" أربعة لاعبين:التنافس الإقليمي في آسيا الوسطى"،(**شؤون تركية**،العدد 4،خريف 2016)،ص 154

[4]Idris bal,op cit ,p20

جديدة في المناطق التي سبق أن أهملت، وقبل كل شيء الشرق الأوسط وآسيا الوسطى، خاصة مع سياسات "أوزال" الذي حاول تعميق علاقات تركيا بدول آسيا الوسطى ومنطقة القوقاز. وبما أن نظاما جديدا يعتمد على السيطرة المطلقة للولايات المتحدة على الساحة الدولية، كان على وشك أن يفرض نفسه عقب انهيار الاتحاد السوفياتي، فقد أصبحت هناك تيارات متعددة داخل تركيا تحاول مواكبة هذه التطورات و أن ترسم دورا جديدا لأنقرة في الشرق الأوسط .[1]

بالإضافة إلى ذلك، فقد تحولت بوصلة التهديدات والتحديات التي تواجه الأمن القومي التركي، من الشمال الشرقي و أساسا من التهديد السوفياتي، إلى تهديدات مرتبطة بجوارها الإقليمي،تقع معظمها على أطراف تركيا الجنوبية. هذا الوضع ،جعل تركيا تواجه مجموعة أكثر تنوعا من التهديدات والتحديات الأمنية، أبرزها تنامي القومية الكردية والانفصالية؛ وزيادة العنف الطائفي في العراق، تخوف من المساعي الإيرانية المتزايدة، في محاولة حصولها على السلاح النووي؛ ولبنان ضعيف مجزأ، تهيمن عليه جماعات متطرفة، ذات روابط وثيقة مع سوريا وإيران. ونتيجة لذلك، تحول تركيز الاهتمام التركي أكثر فأكثر نحو الوسط والشرق مما كانت عليه في الماضي.[2]

إبان صراعات الحرب الباردة ،عملت تركيا على نحت مساحة بين "الغرب" و "الشرق" ، كجبهة أمامية تقع بالقرب من الجوار الجيوسياسي للاتحاد السوفياتي؛ **هذه الحقيقة لعبت دورا حاسما في تشكيل طبيعة الاتجاه العام للسياسة الخارجية اتركية في تلك المرحلة.** ولقد ترتب عن هذا القرب خاصة للشرق، تهديد حقيقي لأمن تركيا؛ كما أن لهذا الوضع الذي تبوأته تركيا(جسر بين الشرق والغرب) دور بارز، في عدم قدرة تركيا على أن تبلور مشروعها الجيوسياسي الخاص، إقليميا أو عالميا، أو حتى أن تكون شريكا استراتيجيا في الحلف الغربي، بقدر ما كانت تقدم قيمة إستراتيجية لغيرها، كبوابة أمنية لأوروبا وليس كشريك استراتيجي.[3]

وعليه، فقد كانت تلك المرحلة بقضاياها المختلفة، المحدد الأساسي الذي دفع التوجهات العامة للسياسة التركية نحو الغرب، ثم تطور بشكل أكثر جرأة من خلال مساعيها للحصول على العضوية الكاملة في الاتحاد الأوروبي. أما من الناحية الأمنية والدفاعية فقد نهجت سياسة خارجية، حاولت تجنب البحث عن مصالح خارج الإقليم ، وعدم الخوض في القضايا التي تتجاوز حدود الدولة.[4]

تركت نهاية الحرب الباردة، انطباعا لدى كثيرين في تركيا والغرب، أن دور تركيا كلاعب إقليمي وحليفة للغرب سيكون أقل بكثير، لكن ثبتت أن هذه المزاعم، لم يكن لها أساس من الصحة، وبدلا من تدني مكانة تركيا ازدادت أهميتها الاستراتيجية. وفي الوقت ذاته امتدت آفاق أنقرة، وأصبحت تركيا لاعبا أكثر

---

[1] موريال ميراك فايسباخ،جمال واكيم، مرجع سبق ذكره،ص 41

[2] Stephen larrabe,**.turkey as u.s.security partner,** RAND Corporation Published,2008,p3

[3] محمد نور الدين، **تركيا في الزمن المتحول: قلق الهوية وصراع الخيارات** ،(لبنان: رياض الريّس للكتب والنشر ،1997)، ص 22

[4] Ziya Onis," turkey and post-soviet states : potential and limits of regional power influences".(**Maria journal** volume 5, No. 2 - June 2001),p66

حزما واستقلالية على المسرح الدولي. ونتيجة لذلك أصبحت تركيا مضطرة لتعيد رسم أدوار جديدة للدولة، وكذلك لسياستها الخارجية.[1]

ثانيا : الدولة المحورية (المركزية) :

يعد مصطلح الدول المحورية Pivotal states من المصطلحات الجيوسياسية، والذي يطلق على تلك الدول (المحيطية تقليدياً) التي يمكن أن يقرر مصيرها الاستقرار الإقليمي و/ أو الدولي، ويقابلها بحرياً نقاط "الاختناق"، ويتمثل الوضع الكلاسيكي على ذلك في القرن التاسع عشر بتركيا، التي كانت في آن واحد "رجل أوروبا المريض" ، والمركز الذي تدور حوله المنافسة الإمبراطورية بين بريطانيا وروسيا ،على مناطق نفوذ كل منهما في شرقي البحر الأبيض المتوسط.[2] حيث يقول بعض المعلقين الحديثين: تشيس (Chase)، هيل (Hill) وكينيدي ((Kennedy، 1966) في كتابهم:(The Pivotal States: A New Framework for US Policy in the Developing World)، على هذا المفهوم أو النظرية(الدولة المحورية): أن فترة ما بعد الحرب الباردة، وفي ظل النقاش النظري، حول مستقبل النظام الدولي، وحول الأجندة الأمنية الشمولية الجديدة، التي تؤكد على الأخطار غير العسكرية، مثل زيادة السكان، تآكل البيئة، الصراع الإثني، الهجرة غير الشرعية، المساعدات، الجوع، الفقر، المخدرات،... الخ.

تقتضي وجود "إستراتيجية محورية جديدة" للولايات المتحدة، تقوم على أساس الدول المحورية، وتصبح عملية تحديد تلك الدول، مهمة ضرورية لرسم السياسات بالنسبة لصانعي القرار. فمن منظور الولايات المتحدة الاستراتيجي تعد الدول التالية محورية: أمريكا الوسطى والجنوبية – المكسيك والبرازيل؛ إفريقيا – الجزائر، مصر وجنوب إفريقيا؛ الشرق الأدنى والأقصى – تركيا، الهند وباكستان؛ آسيا – المحيط الهادئ – اندونيسيا وتايوان، وفي حين أن هذه الدول قد تكون محورية من منظور أمريكي، فإن من شأن صانعي القرار الروس والصينيين واليابانيين والأوروبيين، أن يضعوا قائمة مختلفة للدول المرشحة، للضم إلى تلك القائمة.[3]

فبعد فترة من انهيار الاتحاد السوفياتي، بدأ المثقفون وصناع القرار الأمريكي يسعون إلى إيجاد مبادئ جديدة تبنى على أساسها الإستراتيجية الوطنية، كما أن النقاش الدائر آنذاك حول مستقبل النظام الدولي، بما فيها تنبؤات من "نهاية التاريخ" ، "صدام الحضارات" ، "الفوضى القادمة" ، أو "عالم بلا حدود" ، كل تلك الأطروحات، فشلت في التوصل إلى اتفاق، بشأن ما يجب أن تتخذه سياسة الولايات المتحدة في البيئة العالمية الجديدة، لكن الإطار الجامع لكل تلك الأطروحات، هو الفوضى واللامركزية في التفاعلات الدولية الجديدة، بحيث لم تعد أمريكا تعلق أمنها على نجاح أو فشل احتواء الشيوعية، لأنها

---

[1] ستيف لاربي،لان أو.ليسر،تر،محمود عزت البياتي، **سياسة تركيا الخارجية في عصر الشك والغموض**،(بغداد: بيت الحكمة للنشر ،2013)،ص31

[2] غراهام إيفانز و جيفري نوينهام، مرجع سبق ذكره،ص593

[3] المرجع نفسه ،ص 594

تواجه تحديات كثيرة وأكثر انتشارا، وهي مسائل ذات أولويات قصوى،تحتم عليها البحث عن الإدارة الدقيقة لكل تلك التفاعلات والعلاقات، سواء مع أوروبا ، واليابان ، وروسيا ، والصين ، أو الجهات الفاعلة الرئيسية الأخرى في الشؤون العالمية. وبات من المصلحة الوطنية الأميركية، أن تضمن الاستقرار في أجزاء هامة من العالم النامي، و على الرغم من الضغوط في الكونغرس، لخفض أو القضاء على تقديم المساعدة وراء البحار فإنه من الأهمية بمكان، أن أمريكا لا تزال تركز جهودها على عدد صغير من الدول، غير المؤكد مصيرها في المستقبل ، بما سيؤثر تأثيرا عميقا على المناطق المحيطة بها، وهذه هي الدول المحورية، ففكرة وجود دولة محورية في نقطة ساخنة في العالم، لا تساعد فقط على تحديد مصير المنطقة، ولكنها تؤثر أيضا على الاستقرار الدولي، و المثال التقليدي والحديث في نفس الوقت للدولة محورية، طوال القرن التاسع عشر كانت تركيا بؤرة ما يسمى المسألة الشرقية؛ بسبب الموقع الاستراتيجي لتركيا، وتفكك الإمبراطورية العثمانية التي طرحت مشكلة دائمة لواضعي السياسات الأمريكية والبريطانية والروسية.[1]

يرى بعض المراقبين، أن صناع السياسة الأمريكية في فترة ما بعد الحرب الباردة، قد استخدموا صيغة خاصة بالنسبة للدول المحورية من الناحية النظرية. فبعد ما كانت السياسات المتعاقبة على الإدارة الأمريكية، من إيزنهاور ونيكسون وكيسنجر تؤمن باستمرار هذه النظرية، وأن احتمالات استسلام دولة للشيوعية، سوف يؤدي إلى سقوط الدول المجاورة لها في الشيوعية، انطلاقا من المثل الذي قدموه:"**محتمل التفاحة الفاسدة في الصندوق السليم**" أو " **القطعة التي تقع في لعبة الدومينو**". ورغم أن "**نظرية الدومينو**" لم تكن بالقدر الكافي للتمييز بين الدول، كما أنها أساءت للإستراتيجية الأمريكية بشكل أساسي، بسبب دعمها المفرط للدول المحورية، لمنع سقوط دول في الشيوعية وما ترتب عليه من سقوط الدول المجاورة. ورغم أن هاجس السمعة السيئة الذي اكتسبته الولايات المتحدة من الناحية النظرية ، جراء تعثر "**نظرية الدومينو**" وخاصة من جراء سياساتها في كل من فيتنام والسلفادور.

لكن الفكرة نفسها بعد الحرب الباردة، بدت ضرورية للإستراتيجية الأمريكية الجديدة بدءا من تحديد دول معينة أكثر أهمية من غيرها، على حد سواء لتحقيق الاستقرار الإقليمي والمصالح الأمريكية. وعليه فالولايات المتحدة في هذه الإستراتيجية الجديدة، ينبغي أن تعتمد سياسة تمييزية تجاه العالم النامي وتركز طاقاتها على الدول المحورية، بدلا من نشر اهتمامها ومواردها في أنحاء الكرة الأرضية. وبالفعل ، فإن "**نظرية الدومينو**" حسب بعض الإستراتيجيين قد تصلح ، لتلبية الاحتياجات الإستراتيجية الأميركية على نحو أفضل مما كانت عليه أثناء الحرب الباردة. فنظرية "الدومينو الجديدة" ، أو "الدول المحورية" ، تقر بأن الدول لم تعد في حاجة إلى المساعدة ضد أي تهديد خارجي، الذي يعادي النظم السياسية الداخلية ،

---

[1] Robert Chase, Emily Hill, Paul Kennedy," Pivotal States and U.S. Strategy",(**Foreign Affairs**, vol75,n1,1996)p 45

بل الخطر هو أنها ستقع ضمن الفوضى الداخلية، التي تمثل تهديدا لمصالح أمريكا في تلك الدولة أو الإقليم[1].

على الرغم من هذه الاعتبارات، التي تصنف تركيا على أنها دولة محورية، وذلك من منظور استراتجيات القوى الكبرى(الو.م.أ)؛ أي أن مدى نجاح استراتيجيات تلك القوى يتوقف على مدى تقاربها وتباعدها مع هذه الدولة، إلا أن البعض يعتبر أن معايير التحديد(مفهوم الدولة المحورية) تبقى مبهمة وذاتية (subjective). ولذا فهم يعتقدون أن الدولة المحورية يجب أن تقوم على اعتبارات ذاتية ليست خارجية، نتيجة لتوافر معطيات ومجموعة من العوامل، التي تعتبر ذات أهمية حاسمة بالنسبة لها ولغيرها. ومن هذه العوامل: (السكان، الموقع الجغرافي، الوزن الاقتصادي والعسكري – بما يسهل القدرة على التأثير في الاستقرار الإقليمي والدولي.[2] والواقع أن تركيا، من نواح كثيرة، دولة "محورية" بامتياز وبهذا المقياس، تتأهل بشكل واضح إلى جانب تلك الدول التي لها نفس المقدرات، لكنها تتميز عنهم كون وضعها أكثر حساسية، وعرضة للاضطرابات السياسية الدينية و الإثنية والعرقية، التي ستكون مصدر عدم استقرار و قلق، في جميع المناطق التي تتقاطع جغرافيا معها، أوروبا، البلقان، منطقة بحر قزوين، و الشرق الأوسط. و ما يميز تركيا عن غيرها من الدول المحورية النامية أيضا، هو العضوية في النادي الاستراتيجي الغربي من خلال منظمة حلف شمال الأطلسي (الناتو)، وبسبب شكل علاقاتها مع الاتحاد الأوروبي. و علاوة على ذلك، فإن حجم سكان تركيا الهائل، يعطيها وزنا جيواستراتيجيا مهما. حيث يتجاوز عدد سكان تركيا 70 مليون نسمة وهو مرشح للزيادة . وبهذا فهي الأكبر في أوروبا وراء ألمانيا، وربما تكون قريبة من 100 مليون نسمة بحلول منتصف القرن الحادي والعشرين. وهذا من شأنه أن يجعل تركيا أكبر دولة مكتظة بالسكان في أوروبا وأكثر محورية. و لو نظرنا إلى مستقبل علاقاتها مع الاتحاد الأوربي، سنجد أحد أسباب تخوفاته من تركيا وعدم قبول عضويتها الكاملة، مرهون بتساؤلات،حول أن دمج وتكامل دولة واقتصاد بهذا الحجم، سيضع أعباء كبيرة على الاتحاد الأوروبي، الذي يعاني بالفعل تحت وطأة المتطلبات التي فرضها عليه قبول دخول بلدان أصغر بكثير منها، من وسط وشرق أوروبا.وستكون التحديات التي تواجهها تركيا وأوروبا شاقة. وكيفما يستجيب كل طرف لهذه التحديات، يكون لها تأثير هام، ليس فقط على نمو وتطور تركيا، بل أيضا على تطور أوروبا السياسي والاستراتيجي.[3]إضافة إلى ذلك، برزت تركيا في العقد الماضي،كلاعب إقليمي كبير الأهمية، تستطيع استخدام جيشها القوي بكفاءة إضافة إلى وزنها الدبلوماسي، ولم يكن هذا في أي مكان آخر، أكثر وضوحا مما في منطقة الشرق الأوسط.[4]

---

[1] Robert Chase, Emily Hill, Paul Kennedy,OP CIT ,p47

[2] غراهام إيفانز و جيفري نوينهام ،مرجع سبق ذكره . ص594

[3] Stephen Larrabee, Ian O Lesser .**Turkish foreign policy in the age of uncertainty** , Center for Middle East Public Policy, Published 2003 by RAND,P3

[4] Ibid,p33

إن تحول تصورات الدولة على هذا النحو تطلب بنية فكرية جديدة أسست لإستراتيجية فاعلة ولسياسات نشطة، وقد كان الأساس الفكري الذي استندت إليه الرؤية التركية هو الفكر الجيوبولتيكي ونظرياته. ومنها تأتي هذه الأدوار التي شغلتها الدولة التركية، في إطار بحثها عن مكانة بارزة في محيطها الإقليمي، أو لبسط النفوذ في أنحاء العالم.

المبحث الثاني :الروابط الإستراتيجية لتركيا وأدوات سياستها الخارجية

إذا كانت السياسة الخارجية تعبر عن الجانب السياسي الرسمي للدولة، وتعكس مجموعة الأنشطة والتصرفات التي تقوم بها إزاء الدول الأخرى بقصد تحقيق أهداف معينة، في ضوء الحدود التي تفرضها قواعد التعامل الدولي، وقوة الدولة . فإن تحرك السياسة الخارجية (و ضمنها الدبلوماسية، والتي تنضوي كلها تحت حقل العلاقات الدولية)، يمكن اعتبارها كأداة من الأدوات الإستراتيجية للدولة، داخل إطار بيئتها الخارجية (الإقليمية والدولية). وعليه، فإن العلاقة بين السياسة الخارجية والإستراتيجية، هي كالعلاقة بين الوسيلة والهدف، بوصف الإستراتيجية الإطار الغائي الذي يضم الوسيلة السياسية الخارجية. فالإستراتيجية تتعلق بالرؤية القصدية إلى ما يؤمل أن يكون عليه الحال لظاهرة ما، تكون على قدر الأهمية، وتقع موقعا محددا في الحسابات الطويلة الأمد للوحدة الدولية. وإذا ركزنا على السياسة الخارجية، فمن الممكن أن تحدد بكيفية عامة في الإطار الزمني (المديد) والتطبيقي، لأهداف السياسة الخارجية، بكيفية تضم مجمل تلك السرديات، والخطط الكبيرة فلا تكون من الإستراتيجية ما لم تتدرج في حيز الفعل، أو على الأقل في حيز تخصيص الموارد.

و تنطوي الإستراتيجية في السياسة الخارجية، على جملة من الأبعاد لعل أهمها: الوزن النوعي، والأهمية النسبية لأهداف السياسة الخارجية، والطابع النظري و المفاهيمي، والتركيز على تخصيص الموارد وتحديد الأهداف، ومتابعة التحولات والاشتراطات.[1]

في بعض الأحيان يقارن دور صانع السياسة مع دور الطيار، فمن المتوقع أن الطيار هو من يقود مجموعة من الناس من مكان إلى آخر. كما عليه أن يضع في حسبانه قبل الإقلاع، العديد من طرق الطيران للاختيار من بينها، وسيختار طريقه الفعلي استنادا إلى معايير معينة (مثل الطول أو السلامة) ومعطى بعض الشروط (مثل الطقس أو حركة المرور)؛ فإذا كان يخطط لطريقه مقدما، فسيتمكن على الأرجح، من اختيار طريق أكثر كفاءة. لكن إذا أقلع أولا، ثم قرر أي المسارات سيسلك ، قد تكون النتيجة رحلة أبطأ أو أقل كفاءة أو أقل أمانا. يجسّد هذا القياس البسيط في الواقع، الفكرة العامة "للقائد" أو "الدولة" التي تفتقر إلى منظور/نموذج في السياسة الخارجية، وهذا لا يعني بالضرورة أن من تفتقد النموذج والخطة الإستراتجية غير قادرة على تنفيذ سياساتها، بل تشير ببساطة إلى أن الدولة قد تكون قد نفذت سياساتها بشكل أكثر فاعلية لو كانت لديها أهداف أكبر.

[1] عقيل سعيد محفوض،مرجع سبق ذكره،ص141-142

منظور السياسة الخارجية، هو طريقة إدراك صانعي السياسة لأهداف السياسة الخارجية لبلدهم، ولموقف دولتهم السياسي والعسكري في المجتمع الدولي؛ بحيث تستخدم الإستراتيجية، لتطبيق نموذج السياسة الخارجية المتصور، كحلقة وصل بين العديد من مكونات صناعة القرار المنفصلة. فالمزج بين السياسة الخارجية و الاسترتيجية، وتقديم نموذج خاص في السياسة الخارجية، يعتبر ميزة/خاصية تتمتع بها الدول ذات الإستراتيجية الكبرى، والتي تعمل على مواءمة السياسة الخارجية والداخلية، و على تعزيز مصالح البلاد بالتفاعل مع سياسات الدول الأخرى في النظام الدولي، وتسهر على تسخير الموارد لخدمة الاحتياجات قصيرة الأجل، والأهداف طويلة المدى.[1]

انطلاقا من مفهوم المنظور الموجه في السياسة الخارجية، حاولت تركيا عبر الحقبات التاريخية المختلفة، وعبر الأيديولوجيات والأحزاب المختلفة التي تعاقبت على الحكم، نسج جملة من الروابط والعلاقات الإستراتيجية، للحفاظ على أمنها أو لتقوية مكانتها الإقليمية والدولية؛ الأمر الذي انعكس في تعدد التجارب والنماذج في السياسة الخارجية على سبيل المثال،(نموذج الكماليين ، أو نموذج القوميين ، أو النموذج الإسلامي،العثمانيين،..إلخ). هذه النماذج التي كانت تتنافس فيما بينها، استعملت كل منها روابط إستراتيجية خاصة، و التي كانت محددا لتوجهها من جهة، ومرتكزا من مرتكزات قوة نموذجها من جهة أخرى. ولهذا سنجد، أن تركيا تتقاطع في علاقاتها وروابطها مع العديد من الدول والمنظمات الإقليمية والدولية، لكن الأمر الذي يعتبر ذا أهمية، هو مدى قدرة تركيا على تسخير كل هذه الروابط في خدمة الدولة وقوتها.

ظلت الاعتبارات الإستراتيجية مهيمنة على السياسات الأوروبية والأمريكية تجاه تركيا، منذ الحرب العالمية الثانية. وقد أفادت علاقات تركيا مع شركائها الغربيين، من موقعها بقية المصالح والتوجهات، الأمنية العالمية والإقليمية للو.م.أ و أوروبا الغربية على وجه التحديد؛ لا من خلال مشاعر الصداقة، وجملة المصائر والقيم و الإيديولوجيا المشتركة، كما يسعى إلى ذلك كثير من الأتراك العلمانيين، أن يروا طبيعة القوة المحركة للسياسة الغربية. لكن بالمقابل استطاعت تركيا أن تتكيف مع تلك العلاقات والاستراتيجيات، في بناء دولة أقرب في نموذجاها وإداراتها لمقاييس الدولة الغربية، كما أكسبتها خبرة و مكنتها من تطويرها أدوات واستراتيجيات متنوعة في سياستها الخارجية، في كل مرة تظهر لها قضايا دولية أو إقليمية تمس بأمنها و بمصالحها القومية.

المطلب الأول: تركيا و روابطها الإستراتجية الغربية – الأطلسية

خلال مرحلة الحرب الباردة، كان هناك تزاوج للمصالح الأوروبية والأمريكية في العلاقات مع تركيا أقوى مما هو عليه الآن، و منذ التغيرات التي شهدتها الساحة السياسة الدولية أوائل عقد التسعينات، بدأ تقارب المصالح الأوروبية والأمريكية المرتبطة بالناتو، يخلي مكانه لسياسات أكثر اختلافا، فليست تركيا

[1] Michal Eskenazi," The Making of Foreign Policy: On Paradigms and Grand Strategies"(**Mitvim** – The Israeli Institute for Regional Foreign Policies.august 2015),pp2-3

في نظر الأمريكان، سوى إحدى أدوات احتواء إيران والعراق، وتدعيم عملية السلام في الشرق الأوسط عن طريق توسيع التعاون التركي– الإسرائيلي، ومراوغة روسيا وإيران والالتفاف حولها، في عملية إيصال الكميات الكبيرة من ثروات آسيا الوسطى إلى الأسواق ، وغيرها من المصالح الإستراتيجية الإقليمية للو.م.أ. أما بالنسبة إلى الأوروبيين، فإن العلاقات مع تركيا حافظة على قيمتها، ولكنها بقيت محددة بعبارات أعم وأقل دقة، مثل اضطلاع الدولة بوظيفة الجسر مع العالم الإسلامي، أو مع آسيا الوسطى ، أو بمهمة الحاجز المانع، ضد تقدم الأصولية الإسلامية المهددة، أو كما يميل بعض القادة الأوروبيين التلويح إليه،من شراكة متميزة بعبارات توحي بمصالحها، لتحقيق الاستقرار والازدهار والسلام في أوروبا والجوار.[1]

كانت تلك زاوية رؤية الغرب إلى مكانة تركيا في سياساتهم، لكن موقف تركيا وسياستها الخارجية وكيفية إدارتها مع هذه القوى، كانت هي الأخرى مبنية على أساس المصلحة الوطنية التركية، قوامها نظرة براغماتية، تحاول تسخير علاقاتها مع هذا المحور، لتمرير سياساتها ومصالحها الوطنية في المناطق التي تهمها وتحظى بأهمية جيوسياسية بالنسبة إليها. كما كانت تركيا لا ترفض التعاون في المجالات الاقتصادية، لأنها كانت ترى فيها مكسب لها، علما أن تركيا تقع بين أكبر الدوائر حساسية، وقابلية للانفجار، و ضمن لعبة إستراتيجية كبرى تهم بشكل أساسي مصالح تلك الدول، الأمر الذي يتيح لها هامش مناورة واسع، وقدرة على إقامة روابط إستراتيجية جدا مهمة، تستطيع من خلالها أن تعيد في كل مرة تقييم اعتباراتها المصلحية، ورؤيتها إزاء حلفائها التقليديين، وكذلك النظر في أولويات توجهاتها. كما أولت تركيا أهمية لتلك الروابط ، من أجل إعداد إستراتيجية تجاه القضايا الدولية عامة،ودول الجوار بصف خاصة، أكثر استقلالية تتوافق وطموحاتها المستقبلية في الريادة، انطلاقا من تحديد توجهات الإستراتيجية الخارجية، وربط هذه التوجهات مع الأدوات التي يمكن أن تستخدمها من أجل صياغة نظريتها الإستراتيجية، التي تحقق الانسجام بين التوجهات والأدوات التي تستخدمها.

إن الاتفاقيات وعلاقات التعاون المشترك، التي طورتها تركيا خلال الحرب الباردة وبعدها، تعطي مظهرا أكثر تنوعا وشمولية. فخلال الحرب الباردة حتى وقتنا الحاضر، أصبحت عضوا في حلف الناتو، وأبرمت اتفاقيات مع الاتحاد الأوروبي، ومنظمة المؤتمر الإسلامي. أما بعد الحرب الباردة فقد انضمت إلى مجموعة جديدة من المنظمات، وعلاقات التعاون، على غرار منظمة التعاون الاقتصادي لحوض البحر الأسود، كما اشتركت في القمة المخصصة لدول العالم التركي، وفي مجموعة الدول الإسلامية الثمانية.[2] كما أصبح لها تواجد ملموس في إفريقيا، من خلال مؤسسة "تيكا"(TIKA)، وهي المؤسسة التركية المسؤولة عن تنظيم وتقديم المساعدات التركية الخارجية وتنسيقها، وهي تابعة لرئاسة الوزراء

[1] هاينتس كرامر، مرجع سبق ذكره، ص 376

[2] أحمد أوغلو، العمق الاستراتيجي،مرجع سبق ذكره، ص ص 247-248

التركية، وتؤدي دورا مهما في التعاون مع الدول الإفريقية، في المجالات الاقتصادية، والاجتماعية والتجارية والثقافية ،كما أبدت تركيا طموحات بالدخول إلى مجموعة البريكس الاقتصادية.[1]
يبدو أن هناك زخم واسع من الروابط التي أتيحت لتركيا خاصة بعد الحرب الباردة، حتى أن البعض من الاتفاقيات الإقليمية والعالمية، تتناقض فيما بينها من جهة، و مع بعض التوجهات الداخلية للدولة نفسها من جهة ثانية.

يبقى السؤال القائم، في مدى استجابة أدوات السياسة الخارجية التركية، للفترة التي أعقبت نهاية الحرب الباردة، وحتى وصول حزب العدالة والتنمية للحكم، للتوجهات وللآفاق الإستراتيجية التي انكشفت أمامها، على الصعيدين الإقليمي والدولي. والحقيقة أن هذه الأدوات من علاقات التعاون والعضوية في المنظمات العالمية والإقليمية، هي أدوات إستراتيجية مؤثرة تعزز تعددية الخيارات والبدائل، للسياسة الخارجية التركية في إطار متكامل، لكن إذا أخذنا كل أداة على حدا، لابد من أن نلاحظ فيها مشكلة معينة. هناك مشكلة تتعرض إليها تركيا فيما يتعلق بقضية تكاملها مع الحلف شمال الأطلسي والاتحاد الأوروبي، في خططها التوسعية، كما أن هناك مشاكل تتعلق بمنظمة التعاون الاقتصادي.و عليه يتوقف حسن توظيف تلك الروابط لخدمة مصالح تركيا ،على قدرة هذه الأخيرة في التعامل مع هذه الأدوات الإستراتيجية ،بشكل شامل ومتكامل،عن طريق تكيف استراتيجي أكثر توسعا وشمولا. كما عليها أن تأخذ في الحسبان التناقضات الدبلوماسية الموجودة ، بين الولايات المتحدة و أوروبا، والتي تنعكس على حلف الناتو، وعلى الاتحاد الأوروبي ، وعلى تركيا أيضا أن تلحظ الأوضاع الدولية التي برزت بعد الحرب الباردة. [2]

اتسمت علاقات تركيا مع الولايات المتحدة بشيء من الثبات، إذ جمعت بينهما روابط متينة منذ نهاية الحرب العالمية الثانية، أي منذ إعلان مبدأ ترومان وسياسة "**الاحتواء**" الأمريكية، وانطلقت الولايات المتحدة في علاقاتها مع تركيا من تصور استراتيجي مفاده، الاستفادة من الدور الجيوستراتيجي لتركيا في مواجهة الاتحاد السوفياتي السابق، وقد أقيمت على الأراضي التركية، قواعد عسكرية عدة ومحطات تنصت ورادار، كما حظيت تركيا على الدوام بمساعدات اقتصادية وعسكرية ضخمة من الولايات المتحدة، إلى درجة أن قواتها البرية، تتلقى الحصة الكبرى من بين قوات الحلف الأطلسي.[3]

على الرغم من العلاقات التاريخية الوطيدة بين الدولتين، إلا أن طبيعة العلاقات الأمريكية- التركية قد تعرضت لعدة اختبارات، في العديد من القضايا الحساسة خاصة بعد الحرب الباردة، والتي خلفت وضعيات وأسئلة عالقة، حول طبيعة العلاقة والنوايا المتبادلة للطرفين، وكيف ينظر الطرف إلى الآخر. حيث باتت تركيا أكثر ميلا إلى اعتبار السياسة الأمريكية نحوها، تعبيرا عن مصالح قوة عظمى أنانية

---

[1] سردار تشام،"مؤسسة "تيكا" ومرحلة الانفتاح على إفريقيا"(**رؤية تركية**،العدد 16،شتاء 2015)،ص 47

[2] أحمد أوغلو، العمق الاستراتيجي،مرجع سبق ذكره ،ص 250

[3] خورشيد حسين دلي، **تركيا وقضايا السياسة الخارجية**،(دمشق: منشورات اتحاد الكتاب العرب، 1999)،ص 31

أكثر من كونها، تجسيدا لأي التزام بالدفاع عن أبرز وأهم المصالح التركية القومية، كما يرى البعض أن الو.م.أ تريد وضع الجميع في خدمة إستراتيجيتها، في المناطق التي تراها حساسة لأمنها واقتصادها القومي ومصلحتها الوطنية.

أولا: تركيا و الحلف الأطلسي

إن تركيا والولايات المتحدة الأمريكية ترتبطان بشبكة من العلاقات المختلفة، ولهذه العلاقات تأثيراتها ودلالاتها في المعادلات السياسية والأمنية في العديد من الدوائر الجيوسياسية ، ومع أن هذه التأثيرات ليست جديدة، إلا أنها باتت تكتسب أهمية خاصة، في ظل التغيرات التي طالت النظام الدولي منذ عام 1989م الذي شهد تفكك وانهيار الاتحاد السوفيتي عام 1991م، وانحسار نفوذه، وتعزز أطروحة (النظام الدولي الجديد) وبروز آليات دولية جديدة، تختلف عن تلك التي كانت سائدة خلال فترة الحرب الباردة، وتتيح للولايات المتحدة الأمريكية فرصة أكبر للتحكم في موازين السياسة والأمن، في المناطق والأقاليم التي تتمتع بالأهمية وتتسم بالحساسية.

أ. الرؤية التقليدية لتركيا تجاه الحلف الأطلسي:

تعد العلاقات التركية – الأمريكية في إطارها الشامل، أسبق من ظهور تركيا الحديثة، وترجع إلى أوائل القرن الثامن عشر في عهد الدولة العثمانية، لكنها لم ترتقي إلى مستويات متطورة حينذاك، وقد سارعت الولايات المتحدة الأمريكية للتقارب مع تركيا الحديثة، بعد نهاية الحرب العالمية الثانية، تدفعها نحو ذلك مصالح سياسية واقتصادية وعسكرية، لذا فقد تمحورت أهداف هذه العلاقات حول الخشية، من مساعي الإتحاد السوفياتي للوصول إلى المياه الدافئة، وإنشاء خط دفاع متقدم في مواجهة الاتحاد السوفيتي، والإدراك المبكر لأهمية دور تركيا في منطقة الشرق الأوسط، والرغبة التركية في المحافظة على الأوضاع الدولية التي استقرت بعد الحرب العالمية الثانية، وبالمقابل رغب الأتراك في الحصول على المساعدات العسكرية والاقتصادية من الولايات المتحدة الأمريكية، في إطار مبدأ "**ترومان**" والاتفاقيات اللاحقة التي يمكن الوصول إليها، وقد شهدت العلاقات التركية – الأمريكية في حقبة ما بعد الحرب العالمية الثانية نمطين من التطور:

– اتسم النمط الأول بالإيجابية واستمر خلال الفترة 1945– 1960م، وفي هذه الحقبة كانت محاور العلاقات القائمة، توحي بآفاق واسعة من التطور وفي ظروف سادها التفهم والتوسع، دون حدوث أية معضلات، وقد مثل موضوع العلاقات مع الولايات المتحدة الأمريكية، في تلك المرحلة عنصرا مهما في أولويات السياسة الخارجية التركية.

– اتسم النمط الثاني، بالتقلب وغلبة التوتر على العلاقة بين الدولتين، واستمر خلال الفترة 1960– 1980م حيث تخللت العلاقات الثنائية حالات من التحسن تارة والتناقض، أو الخلافات مرات أخرى

وبشكل خاص بعد موضوع أزمة الصواريخ في كوبا عام 1962م وصواريخ جوبتر المنصوبة في تركيا، والقضية القبرصية عام 1974م.[1]

بعد أحداث عدة منها سقوط شاه إيران، والتدخل العسكري السوفيتي في أفغانستان، واندلاع الحرب العراقية – الإيرانية، شعرت الولايات المتحدة الأمريكية، بأهمية تركيا الإستراتيجية بوصفها ركيزة أساسية ينبغي المحافظة عليها ودعمها، وأدركت إدارة الرئيس الأمريكي "**جيمي كارتر**" ضرورة تفعيل العلاقة مع تركيا مجددا، وعلى هذا الأساس عدت الإدارة الأمريكية تركيا عنصرا أساسيا في إستراتيجيتها لمواجهة الاندفاع السوفياتي، نحو الشرق الأوسط ومياه الخليج العربي. كما عملت الولايات المتحدة الأمريكية على عقد اتفاقية دفاع مشترك مع تركيا في 9 جانفي 1980م خارج نطاق حلف شمال الأطلسي، عدّت بأنها نتيجة لضرورة تنامي العلاقات في مجال الأمن بين الدولتين، والتزمت الولايات المتحدة الأمريكية بموجبها، بتقديم المعدات الدفاعية، والخدمات والتدريب العسكري إلى تركيا فضلا عن مساعدتها في تدعيم استقرار اقتصادها، في مقابل أن تسمح الحكومة التركية للحكومة الأمريكية، بالمساهمة في الإجراءات الدفاعية المشتركة في مواقع تركية عسكرية معينة. وقامت إدارة الرئيس الأمريكي آنذاك "**رونالد ريجان**" بزيادة المساعدات العسكرية إلى تركيا من 250 مليون دولار عام 1983، إلى 755مليون دولار عام 1984، وبذلك أصبحت تركيا في حينه ثالث أكبر مستفيد من المساعدات الخارجية الأمريكية.[2]

عززت واشنطن من دعمها للتوجهات السياسية والعسكرية التركية ، وحددت بداية حقبة اعتماد تركيا وتبعيتها للولايات المتحدة الأمريكية وحلفائها في الداخل، وقدمت الولايات المتحدة الأمريكية مساعدات إلى تركيا، بزعم حمايتها وتوفير السلامة لها فالمساعدات العسكرية الأمريكية لتركيا، والعلاقات العسكرية بين الدولتين في مجال التشاور والتدريب وتبادل المعلومات والخبرات، أدت إلى انتشار قيم الثقافة الأمريكية في صفوف الجيش التركي خاصة، بين الفئات الأكثر تعاملا مع نظرائهم الأمريكيين، كما أن الدبلوماسية الغربية أولت اهتماما لتغيير ذهنية المؤسسة العسكرية التركية، وذلك من خلال تدريس الفكر العسكري والاستراتيجي الأمريكي، في المدارس والمعاهد العسكرية التركية، والتركيز على تدريس اللغات الغربية، إضافة إلى الدورات والبعثات في إطار حلف شمال الأطلسي.

الأمر الذي أدى إلى تأثر الغالبية من أصحاب الرتب الرفيعة، في المؤسسة العسكرية التركية بالولايات المتحدة الأمريكية، ولا ينبغي إهمال مسألة اعتماد القوات التركية ،اعتمادا كليا على أنواع ثابتة من الأسلحة والعتاد والتجهيزات الأمريكية، ناهيك عن اعتمادها على الولايات المتحدة الأمريكية في مجالات التدريب والتموين والصيانة، وهو ما يعطي الجماعة الضاغطة في المؤسسة العسكرية التركية المسوغ لدعم استمرار العلاقات مع الولايات المتحدة الأمريكية، كما لا يمكن في هذا الصدد تجاهل

---

[1] ثامر كامل محمد ، نبيل محمد سليم، العلاقات التركية – الأمريكية و الشرق الأوسط في عالم ما بعد الحرب الباردة، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، سلسلة دراسات إستراتيجية،العدد 95، عن موقع:-http://www.alriyadh.com/Contents/26-08-2004/RiyadhNet/index.php

[2] ثامر كامل محمد ،مرجع سبق ذكره.

الحقيقة المتمثلة في تأثير رجال الأعمال اليهود الأتراك في تطور العلاقات التركية – الأمريكية، كما أن هؤلاء يشكلون قوة دافعة لتطور العلاقات التركية – الإسرائيلية.

في حقبة ما بعد الحرب الباردة ، ظهر هناك تقارب كبير بين الولايات المتحدة وتركيا على حد سواء، والذي عكس الدوافع التركية في علاقاتها مع الولايات المتحدة الأمريكية من خلال مدى إدراك صانع القرار التركي لخصوصية هذه العلاقة وأهميتها، ولضرورة تميزها ولاعتبارات سياسية – أمنية واقتصادية وعسكرية، وأهمها اعتبارات الأمن التركي ولا سيما الهاجس الروسي، ورغبة الأتراك في الحصول على مساعدات اقتصادية وعسكرية غربية بشروط تفضيلية، ومحاولة تأمين الدعم الأمريكي المتواصل لإنجاح مساعيها الرامية إلى الانضمام للاتحاد الأوروبي، والمحافظة على التوازن إزاء حل مشكلاتها مع اليونان، فضلا عن التطلعات التركية إلى النفوذ و تأدية دور إقليمي قيادي، وهنا تكمن نقطة التوافق في العلاقة التي حاولت من خلالها تركيا بلورة دورها الإقليمي القيادي، بدعم من الولايات المتحدة الأمريكية في شتى الدوائر الجيوسياسية المهمة لتركيا وجوارها الجغرافي.[1]ولعل العامل الأخير كان الأكثر أهمية، في تحديد اتجاه تركيا نحو التحالف مع الولايات المتحدة الأمريكية، والذي استمد على الأرجح، من الاقتناع الأمريكي العميق بأفضلية الخيار التركي، في أن ينظر إليها كقوة إقليمية قادرة على الاضطلاع بأدوار قيادية، في دوائر متعددة وخارج الخيار الأوروبي، الذي سيطر على السياسة الخارجية التركية في مراحل طويلة، ويمكن أن نوجز كيف وظفت تركيا هذا الحلف لخدمة دورها الإقليمي على النحو التالي:

– صارت تركيا تعتبر دولة محورية في عملية التنمية الجيوسياسية لأوراسيا، خصوصا في الدول المستقلة حديثا في الأقاليم الجنوبية من الاتحاد السوفياتي السابق، تفضل الو.م.أ ومعها تركيا قيام دولة علمانية موالية للغرب وديمقراطية في آسيا الوسطى والقوقاز . ويعزى توجه السياسية الخارجية التركية هذا، إلى الدعم الذي نالته عبر تطور أشكال ثنائية من التعاون الاقتصادي و الإعانات العسكرية، من خلال برنامج الشراكة من أجل السلام للناتو، وقد استفادت منها في بناء جيشها وتحديثه وإقامة صناعة عسكرية، ولم تكن لتقدر على تحقيق ذلك دون تلك المساعدات.

– تنطوي تركيا على قيمة أكبر، بالنسبة إلى المصالح الإستراتيجية الإقليمية الأمريكية، بوصفها حلقة الوصل الحاسمة في ممر الطاقة من الشرق على الغرب، هذا المعبر الذي تدعمه الولايات المتحدة، باعتباره أفضل الحلول لمسألة إيصال ثروات بحر قزوين وآسيا الوسطى، من النفط والغاز إلى الأسواق، بقدر ما يشكل جزء من الإستراتيجية الأمريكية المعروفة باسم " **الاحتواء المزدوج**" ،لأنها تقوم أيضا بالحيلولة دون تمكين إيران من تكثيف انخراطها بمخططات منطقة قزوين الخاصة بنقل الطاقة، ومنع عودة روسيا للمنطقة.[2]

[1] Kemal Kirisci," turkey and the united states: ambivalent allies ", (**Middle East Review of International Affairs** Vol. 2, No. 4 ,December 1998) ,p3
[2] ibid. p 7

– تستهدف تركيا الحصول على دعم الولايات المتحدة الأمريكية، لتأييد مساعيها للانضمام إلى الاتحاد الأوروبي، وكانت علاقة تركيا قد بدأت بالمجموعة الأوروبية عام 1963م، عندما أصبحت عضوا مشاركا فيها بموجب اتفاق أنقرة، ومنذ ذلك الحين وهي تتطلع إلى هدف بعيد المدى لنيل العضوية الكاملة.

إذن تتطابق المصلحة الأمريكية تماما مع مصلحة تركيا الخاصة، المتمثلة بالرغبة في فرض نفسها كقوة إقليمية كبرى، في شبكة العلاقات مع الدول الجوارية، ولا سيّما مع الدول الغنية بالطاقة، والدول المستقلة عن الإتحاد السوفياتي، وكذلك هو الحال في الشرق الأوسط.

على الرغم من الخلفية التاريخية الطويلة والوثيقة بين الطرفين،إلا أن تركيا لا تحظى بشعبية ولا باهتمام الشارع الأمريكي، كما يعتبر الكونغرس الأميركي، مساهمة تركيا في الحلف الأطلسي، تجسيدا لوظيفة قيمتها إستراتيجية بالنسبة للولايات المتحدة الأميركية، ولا تملك تلك القيمة لذاتها، كما لم تحظى بقبول المؤسسات التمثيلية داخل الكونغرس، كما لا تملك تركيا أية روابط ثقافية، أو عاطفية، أو أيديولوجية، أو حتى اقتصادية قوية مع الولايات المتحدة الأمريكية، تستطيع توظيفها في سبيل تدعيم موقعها ومواقفها السياسية، وبناء على ذلك فلا تملك تركيا قدرة على التأثير، أو على كسب التأييد أو الرفض الشعبي الأمريكي، بالنسبة لأي تدابير سياسية مرتبطة بالعلاقات التركية – الأمريكية . كما بذلت تركيا جهودا كبيرة في سبيل إيجاد جماعة ضغط "**لوبي**" موالية لتركيا في واشنطن لمواجهة اللوبيان"**اليوناني والأرميني**" لكن تلك الجهود تمخضت عن نتائج سلبية. أما المساعي التركية الرامية إلى تجنيد الجالية اليهودية، المهمة في الولايات المتحدة، فلم تكلل بأي نجاح، فعلى الرغم من التعاون الإستراتيجي المتنامي مع إسرائيل منذ سنة 1996، ظلت المنظمات اليهودية الأمريكية رافضة لإبداء أي تأييد قوي للقضايا التركية، مع أن الدعم اليهودي لخط أنابيب "باكو جيحان"، أثار قدرا من الغضب والسخط لدى اللوبي الأرميني.[1]

مرت أنقرة فعلا، بأزمتين حادتين مع الولايات المتحدة الأمريكية، حيث خلقت أزمة الصواريخ في كوبا، والسياسة الأمريكية تجاه قبرص، شكوكا لدى الأتراك في موثوقية الضمانات الأمنية الأمريكية، ودرجة حساسية الولايات المتحدة بالنسبة إلى المصالح التركية. والثانية، كانت متعلقة بارتباطها الغربي المطلق مقابل تصاعد وضع دولي جديد في العالم العربي، مبني على بدايات تشكل الدولة القومية في العديد من الدول العربية على النهج القومي، التي أبانت عن ولائها السوفياتي من البداية. هذا الأخير، دعم الدول القومية العربية عسكريا واقتصاديا، وشكل لها ثقلا دبلوماسيا ترتكز عليه، وهو في المحصلة محور ضد التصور الغربي. كان من بين وكلاء موسكو الرئيسين في المنطقة، كل من سوريا والعراق، اللتان تقعان على الحدود التركية؛ بالإضافة إلى اليمن، ومصر، وليبيا، والجزائر. وحتى القادة العرب المناصرون للغرب تبنوا الحياد في الكثير من القضايا الدولية، وذلك بشكل رئيسي، لأنهم كانوا يفتقرون إلى الضمانات الأمنية ،التي تتمتع بها تركيا حليف الولايات المتحدة الأمريكية، والعضو في حلف الناتو. وبالنسبة للعرب

[1] هاينتس كرامر، مرجع سبق ذكره ،ص 378

كانت سياسات توازن القوة، هي الأكثر أمانا في مرحلة التبني، وكان يتم تصور تركيا على أساس أنها باعت نفسها إلى المعسكر الغربي، وأنها ملتزمة بخدمة الاحتياجات الإستراتيجية الغربية، وأنها ما فتئت تعادي الاحتياجات والطموحات العربية.[1]

بعد الحرب الباردة، بدأت تظهر العديد من القضايا التي وضعت العلاقات الأمريكية-التركية على مفترق الطرق. حيث شكلت حرب الخليج في سنة 1991، منعطفا في العلاقة لأنها أقنعت قادة الولايات المتحدة، بأن لتركيا قيمة إستراتيجية بالنسبة إلى المصالح الأمريكية ،تحتم النظر إليها لا من خلال دورها الكلاسيكي في الناتو، بل من منظور ما بات يعرف باسم "الشرق الأوسط الكبير"، والذي تعتبر فيه تركيا دعامة من دعائم الاستقرار، في منطقة مليئة بالتقلبات السريعة، ويرجى منها أن تعكس ذلك الاستقرار. ما لبث هذا التغير في التركيز، أن أعطى العلاقة زخما جديدا، ولكن جلب معه أيضا مشكلات جديدة للسياسة التركية، التي أصبحت تشك في النوايا الحقيقية لهذه العلاقة، جسدها تحديان أساسيان هما:

- أحداث 11 سبتمبر، وضعت تركيا أمام تحدي السياسات الأمريكية داخل العالم الإسلامي، بحجة مكافحة الإرهاب، ولم تنجو تركيا من تأثيرات هذه السياسة، عبر التفجيرات التي طالتها في خريف 2004، وبروز بوادر التدخلات الخارجية، في إطار الإستراتيجية الأمريكية الشاملة لمكافحة الإرهاب، وبالتالي تخوف تركي من طبيعة العلاقة التقليدية، بينها وبين الولايات المتحدة الأمريكية.
- الحرب على العراق2003، والتي يظهر فيها بقدر أوضح الخلاف في العلاقة، وطبيعة تصور الدولتين للشرق الأوسط، وخاصة بعد احتلال العراق .[2]

تلك هي الخلفية التي انطلق منها تطور العلاقات التركية- الأمريكية، والتي كانت مبنية على مسارات من التعاون تخللها فترات من التوتر، وذلك على أساس أن يدرك كل طرف إمكانية تحقيق القيم أو المصالح المتبادلة، وتطويرها أو الدفاع عنها بصورة مشتركة، أو في حالة استعداد أي من الطرفين لتحقيق أهداف تترتب عليها فوائد مباشرة أو غير مباشرة للطرف الآخر.

ب. تركيا في ظل المهام الجديدة لحلف الناتو :

عبرت القمة التي عقدت في واشنطن في أفريل 1999، بمناسبة الذكرى الخمسين لتأسيس حلف الناتو،عن نية الحلف في التوسع ليضم دولا إضافية إلى جانب الدول الأعضاء السابقة؛ كما عبرت هذه القمة أيضا، عن انطلاق مهمات إستراتيجية جديدة، وعميقة لهذا الحلف وعملية توسيع كبيرة في مسؤولياته. كذلك عكست هذه القمة دور الاتفاقيات والمؤسسات، التي رعتها الولايات المتحدة الأمريكية بعد فترة الحرب الباردة، وعملت على تكييفها مع الظروف الدولية الجديدة. كانت الولايات المتحدة في حاجة إلى هذه المنظمات والمؤسسات، التي ساعدتها لتكون قوة مهيمنة في النظام الدولي، وعملت لذلك

[1] جراهام فولر، **الجمهورية التركية الجديدة :تركيا كدولة محورية في العالم الإسلامي** ، ط1، (أبو ظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية ،2009)،ص 57

[2] محمد نور الدين، الدور التركي في الشرق الأوسط: محدّدات أساسية، نقلا عن:
http://www.arraee.com/modules.php?name=News&file=print&sid=20752

على استخدام هذه الأدوات نفسها في مرحلة الأوضاع والظروف الديناميكية الجديدة، التي حاولت الولايات المتحدة الأمريكية التكيف معها.[1]كما تبنت دول الحلف هذه الإستراتيجية الجديدة، لمواجهة جملة التحديات والمخاطر التي ستواجهها في النصف الأول من القرن الحادي والعشرين، والمتمثلة بانتشار أسلحة الدمار الشامل، وانتشار الإرهاب الدولي، وانقطاع وصول الموارد الأولية، وانتشار الحروب والأزمات الإقليمية.[2]

وقد تسبب هذا الأمر، في أن تتحول نظرة تركيا إلى حلف شمال الأطلسي، في إطار من المتغيرات والأوضاع الدولية الجديدة. حيث حاولت كل دولة في حلف الناتو، أن تستفيد من عملية التكيف الجديدة في حلف الناتو، من أجل أن تخدم مصالحها الإستراتيجية وكان على تركيا، في ظل الأوضاع الجديدة للحلف، أن تحدد أولوياتها ومصالحها الإستراتيجية، وأن تعمل على إعداد نظرية سياسية عملية، من أجل أن تتعامل مع المتغيرات الديناميكية، التي طرأت على وظائف هذا الحلف الاستراتيجي بعد أن دخل الحلف مرحلة الاستقرار.[3] تفرد حلف شمال الأطلسي بوصفه التنظيم الوحيد، القادر على استخدام القوة الفعلية في العلاقات الدولية بعد فترة الحرب الباردة، وأخذ يلعب دور المؤسس والمحافظ على النظام الدولي. وقد أصبح الحلف مضطرا لتقوية عمقه الاستراتيجي،على الخطوط الجيوسياسية التي تحيط بشرق وغرب أوراسيا، وتتقاطع مع جنوبها وشمالها. ولا يمكن السيطرة على النظام العالمي، إلا من خلال ملء الفراغ الجيوسياسي، الذي نتج عن انهيار نظام القطبين الجامد.وكما هو معلوم، فتركيا تحوز على وضع مهم، ومركزي في هذا المجال الجيوسياسي، وتشكل أهمية خاصة للتوازنات العالمية،لا يمكن إهمالها بالنسبة لحلف الناتو، فيما يتعلق بتحديد مهمته الإستراتيجية العالمية الجديدة. تقع تركيا على الشريط الذي يحيط بشرق وغرب أوراسيا وفي منطقة تأثير بين القارات، وتستطيع التدخل في البحار الدافئة، والخطوط الإستراتيجية في وسط آسيا، والقوقاز، والبلقان، والمناطق التي تربط بين خط الشمال والجنوب وبين سهول السهوب والبحار الساخنة[4].

على عكس وجهات النظر، التي ترى أن الأهمية الجيوسياسية لتركيا بالنسبة للغرب قد قلت بعد انهيار الاتحاد السوفياتي، فضلا عن تقلص الأخطار الأمنية والعسكرية التي كانت تهدد تركيا وتراجعت بالتالي معها قدرتها على التفاوض مع حلف الناتو. جاء الاعتراض التركي على توسيع حلف شمال الأطلسي؛ حيث اشترطت الحصول على الموافقة الأوروبية على طلب انضمامها إلى الاتحاد الأوروبي، قبل البدء في عملية التوسيع، ليشير(هذا الاعتراض) إلى مجموعة من التساؤلات المطروحة بشأن علاقة تركيا بالغرب.

[1] أحمد أوغلو، العمق الاستراتيجي،مرجع سبق ذكره،ص252

[2] رائد مصباح أبو داير، **إستراتيجية تركيا شرق أوسطيا ودوليا في ضوء علاقتها بإسرائيل (2000 – 2001)**،(لبنان:باحث للدراسات الفلسطينية الإستراتيجية، 2013)،ص 240

[3] أحمد أوغلو، العمق الاستراتيجي،مرجع سبق ذكره،ص253

[4] المرجع نفسه،ص 261

على الرغم من وجود إمكانات وفرص واسعة، تدفع باتجاه علاقة إستراتيجية قوية بين تركيا وحلف الأطلسي، والتي تتعلق بـ[1]:

- الموقع الحيوي الجيوبولتيكي الهام، نظرا للثقل الجيوسياسي لتركيا ،في المناطق الجغرافية البرية والبحرية القريبة منها، وإمكانيات استخدام هذا التأثير في سياستها الخارجية، بشكل مؤثر وفاعل. ومن أبرز المشكلات السياسية التي سوف تواجهها تركيا. تتعلق بالقدرة على الموازنة بين خياراتها وسياساتها الإقليمية وبين المهمات العالمية للحلف وتوجهاته في النظام العالمي.
- المقدرة العسكرية، يمكن للحسابات الإقليمية التي ليس لها علاقة بحلف شمال الأطلسي، أن تفتح على تركيا باب التغريب عن المنطقة،إذا ما قامت تركيا بدور فاعل في العمليات التي تتم باسم حلف شمال الأطلسي في النطاق الإقليمي.
- الدور السياسي والاستراتيجي لتركيا في إطار الإستراتيجية الأمريكية في منطقة الشرق الأوسط، ووسط آسيا، أما إذا أخذت تركيا الحسابات الإقليمية كأولوية بالنسبة لسياساتها، فيمكن أن يؤثر هذا الموقف على علاقاتها الإستراتيجية مع الحلف، ويسبب لها ضغوطا جديدة.[2]

كانت تركيا من أكثر الدول التي دفعت ثمن انضمامها لحلف الناتو في فترة الحرب الباردة، وعليها اليوم أن تقيم علاقاتها التحالفية مع الدول التي انضمت حديثا للحلف، فكما أن فرنسا قد ربطت بين سياساتها الإستراتيجية والتوسعية، وبين طلبها أن تكون قيادة الحلف في البحر المتوسط تحت إمرتها كدولة أوروبية، فعلى تركيا أن تتسلم دورا قياديا في شرق أوروبا،وتعمل على وضع ثقلها وأولويتها من أجل تحقيق هذا الهدف، ولذلك على تركيا أن تعزز من علاقاتها مع الدول التي دخلت حديثا في الحلف، وأن تسعى من أجل كسب دعم هذه الدول.[3] كما يبدو أن العلاقة بين تركيا والحلف الأطلسي من جهة ، وعلاقتها مع الولايات المتحدة الأمريكية من جهة ثانية، مقبلة على مراحل حرجة من الاختبار، خاصة في ظل الإستراتيجية التدخلية الجديدة للولايات المتحدة في الجوار التركي، والتي حتما ستؤدي إلى التماس في المصالح و خاصة بالنسبة لتركيا، التي طالما عانت في منطقة الشرق الأوسط بالخصوص. وسيأخذ هذا التماس المستقبلي أشكالا مختلفة: مثل الارتباط، المنافسة،التصادم. ففي حين أن سيناريو الارتباط بين السياسات الأمريكية والحلف مع تركيا قد بدأ يتراجع مع مشاريع توسعة الحلف وإمكانية الاعتماد على حلفاء استراتيجيين جدد في المنطقة بدلا عن تركيا، وبداية التقارب التركي الروسي وكذا دول العالم التركي في القوقاز ،فإنه يرجح سيناريو التصادم و خاصة في مسألة الأكراد التي تعتبرها تركيا مسألة أمن قومي وليس مسألة جوار إقليمي.

---

[1] محسن حساني ظاهر العبودي، **توسيع حلف الناتو بعد الحرب الباردة: دراسة في المدركات والخيارات الإستراتيجية الروسية**،(بغداد: دار الجنان للنشر والتوزيع، 2013)، ص 32

[2] أحمد أوغلو، العمق الاستراتيجي ،مرجع سبق ذكره، ص262

[3] المرجع نفسه،ص 269

ثانيا : تركيا وروابطها الإستراتيجية الأوربية :

منذ أن تأسست الجمهورية التركية و تبنيها أسس بناء دولة عصرية على غرار الدول الغربية ، وانسجاما مع هذا النهج، سعت إلى الاندماج في الغرب، حيث عملت الحكومات التركية المتعاقبة على بناء المؤسسات الإدارية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية التركية، بشكل مستوحى من المجتمع والنموذج الغربي، واتخذت الالتزامات المطلوبة في هذا الإطار إزاء الأحلاف العسكرية الغربية.[1] وبصرف النظر عن التطورات الحاصلة في مجال المفاوضات حول انضمام تركيا، بقيت العلاقة مع الاتحاد الأوروبي، تشكل أهم هواجس تركيا خلال عقد التسعينات على صعيد السياسة الخارجية*، وهذا يعد أمرا طبيعيا لنمط العلاقات الوثيقة التي تربط تركيا، بباقي أوروبا وخصوصا الاتحاد الأوروبي. غير أن الكثير من المراقبين في السنوات الأخيرة، يرون أنه من الضروري إعادة النظر في طبيعة علاقات تركيا بأوروبا عموما، والاتحاد الأوروبي خصوصا .حيث أن تركيا تمكنت من إيجاد هامش مناورة أكبر، مكنها من توسيع دائرة توجهاتها على صعيد السياسة الخارجية و كذا التحرر من خيار الاتحاد الأوروبي، ومع ذلك فإن الأكثرية من الجمهور التركي، يرى ضرورة التمسك بعضوية الاتحاد الأوروبي لاعتبارات عديدة، وكذلك لأهميته بالنسبة لتركيا.

أ. مكانة أوروبا و الإتحاد الأوروبي في السياسة الخارجية التركية :

إن التوجه التركي نحو العضوية في الإتحاد الأوروبي، قد شكل الهاجس الأهم في السياسة الخارجية التركية في مرحلة الحرب الباردة، ولقد كانت مبررات ودوافع هذا التوجه مبنية على قدر من الأهمية لا يمكن أن تهمله تركيا حتى بعد مرحلة الحرب الباردة، كون الاتحاد الأوروبي أحد الأقطاب الرئيسية المشاركة في هذه المرحلة وفي النظام الدولي الجديد آنذاك، ونظرا لارتباط استقرار ورفاهية دول الاتحاد بما يحدث سلبا وإيجابا في المناطق المجاورة له، وتحديدا في شرق أوروبا، وجنوب البحر المتوسط وسعيه نحو الانتشار والتوسع، فقد أرادت تركيا أن تجد لنفسها مكانا في هذا التكتل الإقليمي، وذلك لما تعنيه أوروبا عموما والإتحاد الأوربي خصوصا في السياسة الخارجية التركية :

– تعني عضوية تركيا في الاتحاد الأوروبي مزيدا من الفرص الاقتصادية، إذ سترفع العضوية مستوى الرفاهية للمجتمع التركي، وستطلق ديناميكيات اقتصادية هائلة، وتقلص الهوة الإنمائية بين المناطق المختلفة لتركيا، فضلا عن تأسيس مواطنة متكافئة بين الأرياف والمدن، وبالنسبة إلى نشطاء حقوق الإنسان، تعني ضمان قدر أكبر من إشاعة الديمقراطية، وتعطل النزاعات العرقية والمذهبية ، أما بالنسبة للعلمانيين فإنها تشكل وستبقى إحدى القضايا الحضارية وقضية إثبات هوية.

---

[1] خورشيد حسين دلي،مرجع سبق ذكره،ص 17

*مسارات المفاوضات المتعددة العضوية، والسعي التركي الحثيث للانضمام للاتحاد الأوروبي، هو الذي أعطى المبرر للكتابات بأن توصف علاقات تركيا مع الاتحاد الأوربي على حساب أوروبا، وهناك اختلاف بين المفهومين (الإتحاد الأوربي،وأوربا)، وعليه أشير أنني أعتمد في هذه الدراسة على المفهوم الأول الإتحاد الأوربي، أما الثاني فهو يقتصر أو يوصف في كثير من الأحيان طبيعة العلاقات الثنائية.

– رغم أن تركيا ليست عضوا في الاتحاد الأوروبي، فإن نصف العلاقات التجارية التركية مع الاتحاد الأوروبي، ففي سنة 1998 ذهبت 50% من الصادرات التركية إلى أوروبا، وجاءت نسبة حوالي 52% مما استوردته تركيا من هناك، وهذه الأرقام يمكن اعتبارها تعبيرا شبه دقيق عن مدى ضخامة العلاقات التجارية بين الطرفين . أما على صعيد الاستثمارات الأجنبية المباشرة في تركيا فإن حصة الاتحاد الأوروبي تصل إلى 67.5% من الرأسمال المستثمر وتشكل دول الإتحاد الأوروبي 46 % من شركات رأسمال الأجنبية ، كما أن الاتحاد الأوروبي هو الميدان الذي تعمل فيه أكثرية الشركات التركية العاملة في الخارج وتعيش فيه أكثرية الأتراك المقيمين في الخارج، حوالي 3 ملايين نسمة أي بنسبة 5% من مجموع السكان. [1]

– الانضمام إلى الإتحاد الأوروبي، ينقذ تركيا من أن تكون جزء من الصورة القاتمة للعالم الإسلامي، التي تعرض لها بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر (بحيث أصبح الإسلام يوصف بالإرهاب)، وبما أن تركيا دولة مسلمة، فتريد أن تكون نموذجا ديمقراطيا علمانيا، يقتد به على مستوى الدول العربية والإسلامية.

– يشكل الأوروبيون الكتلة الأكبر من السياح، الذين يزورون تركيا كما تعد ألمانيا الشريك الاقتصادي الأهم داخل الاتحاد الأوروبي، إذ تغطي ما يقرب من نصف تجارة تركيا، كما تقدم الكتلة الكبرى من الاستثمارات الأجنبية المباشرة في تركيا، إضافة إلى ذلك فتركيا والاتحاد الأوروبي، يعدون شركاء في الكثير من المنظمات، والهيئات الدولية والإقليمية، على غرار اتفاقية الوحدة الجمركية، العضوية في حلف الناتو، ووضعية الزمالة في اتحاد أوروبا الغربية(**WEU**)، عضوية المجلس الأوروبي، منظمة الأمن والتعاون في أوروبا (**OSCE**)، وغيرها من المؤسسات الأوروبية ذات الأهمية السياسية.[2]

– إن أحد أهم الدوافع الأساسية لهذه التوجهات الغربية داخل تركيا، تمثل بالنخبة الأتاتوركية(العلمانية)، والتي كانت تريد بنزعتها الغربية أن تؤكد قطيعتها مع محيطها السابق المشرقي الإسلامي[*].

---

[1] هاينتكس كرامر، مرجع سبق ذكره ص 309

[2] المرجع نفسه،ص 310

[*] الأمر الأكثر لفتا للنظر، هو أن وتيرة الإصلاح على الطريق الأوروبي، بلغ ذروته مع وصول "حزب العدالة والتنمية" ذو الطابع إسلامي، ويمكن أن نفسر موقف هذا الحزب بثلاثة أسباب رئيسة:

– رغبته في أن يتخلص الإسلاميون من النظام العسكري العلماني المتشدد، الذي حكم تركيا طوال ثمانية عقود، وهمش وأقصى كل معارضيه من أكراد وإسلاميين، فالعضوية الأوروبية تعني نظام حريات وحقوق إنسان وديمقراطية.

– لهذا الحزب تصوّر مختلف عن العلمانيين لدور تركيا في العالم، وهو يسعى وراء ذلك لأن تكون تركيا قوة إقليمية ودولية في أوروبا وفي العالم الإسلامي، وهذا غير ممكن تحقيقه حسب اعتقادهم إلا بالعضوية الأوروبية.

– إن أحداث 11/سبتمبر فرضت خريطة تفكير جديدة، دفعت بقيادة حزب العدالة والتنمية، لإيجاد مكان لتركيا المسلمة خارج دوائر التوتر والاضطراب، والمشكلات المزمنة المذهبية العربية، والتخلف الاقتصادي الذي يعاني منه العالم الإسلامي

سيطرت رغبة تركيا في أن تصبح عضوا كامل العضوية في الإتحاد الأوروبي، على غالبية تفاعلاتها الداخلية والدولية لفترات زمنية طويلة، بداية من تقديمها لطلب الترشح للعضوية في الجماعة الأوروبية*. بما أن أوروبا لم تجب نهائيا لجهة عدم قبول العضوية، فإنها بقيت مركز جذب هام لتركيا. ثم تلا ذلك، توثيق العلاقات مع العواصم الأوربية، حيث نجحت تركيا في سنة 1995 في توقيع اتفاقية الوحدة الجمركية مع الإتحاد الأوروبي، ثم قامت بعدها بالعديد من الإصلاحات، التي كانت ترجو من خلالها أن تنال العضوية الكاملة، لكن الأمر كان متتابعا بالرفض. من خلال قرار بروكسل في سنة 1997 رفضت عضوية تركيا مرة أخرى. كذلك و رغم أنها ترشحت رسميا للعضوية في الاجتماع الذي عقده الاتحاد في قمة هلسنكي في عام 1999، ووصولا إلى تقرير المفوضية الأوروبية عن التوسيع الذي جرى تقديمه تحت عنوان: "**برنامج سنة 2000**" **، فإن كل تلك المساعي قوبلت في مجملها بالرفض الأمر الذي شكل صدمة كبيرة في الأوساط الحكومية التركية وكان من المفاجئ أيضا قبول عضوية قبرص[2].

فتركيا حتى اليوم، لم تحصل على العضوية الكاملة، و مرت بالعديد من أزمات الثقة، في التفسيرات الأوروبية والتركية للشروط التي وضعها الاتحاد للحصول على العضوية الكاملة، واصطدمت المفاهيم التركية والأوروبية، مما أحدث فجوة عميقة في العلاقة بين تركيا والاتحاد الأوروبي، الأمر الذي فتح المجال أمام العديد من التساؤلات، والتفسيرات حول الأسباب الرئيسية التي تعيق انضمام تركيا**. كما

---

* أشير إلى أنه لا يتسع المقام للحديث عن كل المبادرات والمحطات للمفوضات بين تركيا والإتحاد الأوروبي، لكن أجمل تلك المساعي في ثلاث محطات رئيسة: **المحطة الرسمية الأولى** في المسار التركي الأوروبي، لا شك تعود إلى بروتوكول أنقرة، الذي وقّع عام 1963، والذي لحظ العضوية الكاملة في الإتحاد.أما **المحطة الرسمية الثانية**، فكانت في العام 1999، عندما قبلت قمة هلسنكي الخاصة بزعماء دول الاتحاد الأوروبي، تركيا عضوا (مرشحاً) للانضمام. **أما المحطة الثالثة** فكانت قمة بروكسيل في 2004، التي اتخذت قراراً تاريخياً لبدء مفاوضات العضوية مع تركيا في 2005.

[1] خورشيد حسين دلي، مرجع سبق ذكره.ص18

** وعن الشروط التي كان الاتحاد الأوروبي قد وضعها أمام تركيا للحصول على عضوية الاتحاد، أرجع الإتحاد الأوروبي أسباب رفض انضمام تركيا لاعتبارات التالية:

– أسباب اقتصادية: وهي ناجمة عن التزايد السكاني الهائل لتركيا، التي يقدر عدد سكانها ب 70مليون نسمة ويتوقع أن يبلغ عام 2020 مئة مليون، ومثل هذا العدد الضخم من السكان يثير قلق أوروبا وخوفها، وكذلك الوضع الاقتصادي التركي غير المستقر، في أواخر التسعينات، وتزايد البطالة وأوضاع الريف ومعدلات التزايد السكاني مقارنة مع الدول الأوروبية، – أسباب سياسية: ترى أوروبا والإتحاد الأوروبي، أن سلوك تركيا وعنفها ضد الأقليات القومية في الداخل، وخاصة الأكراد وعدم اعترافها بخصوصية الشعب الكردي وهويته، وكذلك قضايا حقوق الإنسان والديمقراطية وتدخل الجيش في الحياة السياسية، هذه القضايا في نظر أوروبا معايير سياسية ثقافية لقبول عضوية تركيا، وقد شكل سلوك تركيا العسكري ضد الأكراد أحيانا كثيرة ،سببا في توتر العلاقات مع العديد من الدول الأوروبية خاصة بين ألمانيا وتركيا. ومن الناحية السياسية أيضا،– الخلافات التركية– اليونانية:المزمنة إذ تثير هذه الخلافات توترا دائما في العلاقات التركية– اليونانية والأوروبية وفي هذا السياق نجحت اليونان في تجميد العديد من المساعدات الأوروبية المخصصة لتركيا، كما ترفض اليونان الضغوط الأمريكية المطالبة بتغيير موقفها تجاه قبول عضوية تركيا في الاتحاد الأوروبي.

برزت إلى السطح بالإضافة إلى الأسباب السياسية والاقتصادية التي ساقها الاتحاد الأوربي، نقاشات عن ما إذا كان الإسلام يتوافق مع القيم الأوروبية. وبناء عليه، ما إذا كان الاتحاد الأوروبي قادرا على السيطرة على الإسلام الراديكالي من خلال إدماجه في أوروبا ووضع حل نهائي لأزمة الهوية، وذلك لوجود دلائل تشير إلى أن الإسلام هو الدين الأسرع نموا وانتشارا في أوروبا ،ومعظم البلدان الأوروبية لديها بالفعل أقليات مسلمة بدأت تكتل وتتزايد، بحيث أصبحت تشكل أرقاما وخطرا ديموغرافيا يمثل تهديدا للهوية المسيحية الأوروبية.[1]

بالرغم من أن أوروبا لا تؤكد هذا السبب علنا، إلا أن الاختلاف الحضاري بين تركيا وأوروبا يعد من أهم أسباب رفض تركيا في عضوية الاتحاد، فحتى الآن تقتصر عضوية الإتحاد الأوروبي على دول أوروبية مسيحية، إضافة إلى أن دوله تشكل تكتلا لمجتمعات ذات قيم ثقافية وسياسية واجتماعية مشتركة ومختلفة عن تركيا، والكثير من الأوساط السياسية الأوروبية تعد تركيا بلدا غير أوروبي، رغم أن جزء منها يقع داخل أوروبا. حتى الآن، تدرك أوروبا أن تركيا في النهاية بلد مسلم ويشكل المسلمون الأغلبية فيها؛ وفي ظل صعود التيار الإسلامي في تركيا، باتت أوروبا تأخذ البعد الإسلامي في تركيا بعين الاعتبار أكثر وأكثر، في حين تريد أوروبا تأسيس اتحاد منسجم مع بنيتها دينيا وفكريا واقتصاديا، وميثاق الاتحاد يؤكد على هذه المسألة*. لقد أصبح البرلمان الأوروبي وهو أعلى سلطة تشريعية في دول الاتحاد الأوروبي،ينتخب على أساس مباشر في الدول الأعضاء ومن منطلق التحالفات الحزبية عبر هذه الدول جميعا، فهل يمكن بسهولة تصور انضمام تركيا للاتحاد الأوروبي ثم اشتراك حزب له توجه إسلامي واضح في الانتخابات البرلمانية الأوروبية؟ وفي الواقع، يعد الاختلاف بين تركيا وأوروبا من أهم أسباب رفض الاتحاد الأوروبي تركيا في عضويته فمسألة الاختلاف الحضاري بالنسبة للأحزاب الديمقراطية المسيحية في دول الاتحاد تعد مسألة حاسمة، وتعتقد هذه الأحزاب أنه يجب على تركيا التفريق بين الرغبة الأوروبية في تطوير العلاقات معها، وبين مسألة قبولها عضوا في الاتحاد. فقد جاء في البيان الذي صدر في نهاية لقاء الأحزاب الديمقراطية المسيحية في دول الاتحاد في مارس عام 1997 "أن انضمام تركيا إلى الاتحاد الأوروبي غير ممكن في المدى القريب ولا في المدى البعيد، نؤيد تعاونا مكثفا جدا مع تركيا ولكن مشروع أوروبا هو مشروع حضاري وهناك اختلاف حضاري بين تركيا وأوروبا".[2]

وفي ظل مثل هذا الوضع لا يستطيع الإتحاد الأوروبي، أن يتوقع تعاونا من تركيا حول أية قضية سياسية قد تكون منطوية على كثير من التنازلات، في سلوكياتها السياسية، وسجلها في التعامل مع حقوق

[1] Soner Cagaptay, Düden Yegenoglu, and Ekim Alptekin." Turkey and Europe's Problem with Radical Islam". The Washington Institute for Near East Policy. Policy Watch #1043. November 2, 2005. http://www.washingtoninstitute.org/templateC05.php?CID=2391

* يشير بعض الكتاب، إلى أنه لم يكن الإتحاد الأوربي لينص في مواثيقه عن الهوية الأوربية المسيحية، لولا وجود تركيا والعالم الإسلامي الممتد في دول البلقان، وخشية أن تعيد تركيا الاعتبار لهذا الطرح خاصة وأن تلك المنطقة تعد امتداد تاريخيا للخلافة العثمانية وتتواجد فيها أقليات مسلمة وتركية كبيرة.

[2] خورشيد حسين دلي، مرجع سبق ذكره، ص 23

الأقليات واضطهاد الأكراد، خاصة بعد تأزم الأوضاع الأمنية في الشرق الأوسط ووصول قوى إسلامية للسلطة، و التي قد ترى في الخيار العربي الإسلامي مجالا بديلا عن التوجه الغربي المسيحي،حيث ثمة ميل بعد هذا الرفض لدى النخب التركية نحو تأمين مصالح البلاد الإستراتيجية عبر قدر متزايد من التعاون الإستراتيجي مع الولايات المتحدة الأمريكية، وقدر أكبر من الاعتماد على القدرات الذاتية وإن كانت بحاجة إلى المزيد من التطوير والتنمية.[1]

على الرغم من كل أسباب الرفض التي كان يسوقها الاتحاد الأوروبي لتركيا في كل مرة، و الشروط التي فرضها عليها حاولت مرارا الموافقة عليها، كما سعت إلى تحقيق بعض الإصلاحات الجذرية في شتى المجلات والتشريعات القانونية، بالإضافة إلى العديد من التعديلات الجريئة، التي أجرتها الحكومات التركية المتتالية بما يتوافق والمعايير المقدمة من طرف الإتحاد الأوروبي. ففي سنة 2003 قام البرلمان الذي يسيطر عليه حزب العدالة والتنمية بالتصديق على مجموعة إصلاحات و التي تهدف إلى التوفيق بين بنية تركيا السياسية مع بنية دول الاتحاد الأوروبي، وقد تضمنت الإصلاحات عدة ضمانات تحمي الحريات السياسية والثقافية وحقوق الإنسان، فهي تعتمد على تعجيل إجراءات التحقيق وتشديد العقوبات في حالات التعذيب ومنع محاكمة المدنيين في المحاكم العسكرية وإلغاء جرائم الرأي وتعديل قوانين الجمعيات الأهلية لتسهيل إجراءات الإشهار والسماح بتدريس اللغة الكردية في المدارس و البث الإعلامي باللغة الكردية، وتضمنت تلك الإصلاحات أيضا تشريعات تحد من سلطات المؤسسة العسكرية و تعيد هيكلة علاقتها مع السلطات المدنية، وبموجب هذه الإصلاحات، أصبحت ميزانية المؤسسة العسكرية خاضعة للرقابة البرلمانية، كما قلصت التشريعات الجديدة من الوجود العسكري في مجلس الأمن القومي، الذي حكم تركيا من وراء الكواليس منذ انقلاب 1980، كما نصت التشريعات الجديدة على تحويل مجلس الأمن القومي إلى جهة استشارية تجتمع مرة كل شهرين و تخضع أمانتها لرئيس الوزراء المنتخب.[2]

على الرغم من التجاذبات المستمرة بين (أهلية) تركيا للانضمام إلى الاتحاد الأوروبي، ومدى استعداد الأخيرة لقبولها ،إلا أن الطرفين لم يواجها فعليا استحقاقات كل ذلك، وبرزت شكوك كثيرة حول جدية كل منهما بهذا الشأن(فهل هما جادان في معالجة المسألة). كان الطرفان منخرطين في علاقة لا يمل الأول (تركيا) من طلب الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي حتى لو لم يكن جادا في الاستجابة للمعايير المطلوبة، و لا يمل الثاني (الاتحاد الأوربي) هو الآخر من تأكيد الشروط التي يجب أن تتحقق.[3]

أما اليوم، فقد شهدت البيئة الدولية والإقليمية تغيرات كبيرة دفعتهما لتغيير نسبي في موقفيهما، فأمسى الاتحاد الأوروبي،على الرغم من كل التحفظات،أكثر مرونة في الحديث عن مواصلة مسار التفاوض

[1] هاينكس كرامر، مرجع سبق ذكره، ص395

[2] " تركيا.. تحديات الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي".(التقرير الإستراتيجي العربي2004-2005. مركز الأهرام للدراسات الإستراتيجية). نقلا عن:lhttp://www.ahram.org.eg/acpss/ahram/2001/1/1/RARB80.HTM

[3] عقيل محفوض،مرجع سبق ذكره،ص190

والمتابعة بشأن الطلب التركي وفق (معايير كوبنهاغن).كما أصبحت تركيا على الرغم من التردد أو عدم القدرة على حسم الخيارات بشأن المتطلبات الأوروبية، أكثر جدية في إقرار الإصلاحات السياسية والاقتصادية المطلوبة .وهذا ما سيجدد الهواجس الداخلية والخارجية لديه،أو لدى كل منهما تجاه الآخر، لكنه يفتح آفاقا أوسع نسبيا أمام تركيا لتصبح أقرب إلى ممارسة دور نشط في السياسة الدولية، ويفترض أن يقربها أكثر من الاتحاد الأوروبي.[1]

ب. تركيا و منظمة الأمن التعاون الأوروبي(OSCE) حدود التعاون وفرص إستراتيجية :

تعتبر منظمة الأمن والتعاون الأوروبي*، إحدى المنظمات الدولية التي امتدت من فترة الحرب الباردة إلى الفترة التي تلتها، و تشهد في الوقت الحالي عملية تحول جوهرية. وهي من المنظمات الهامة التي اكتسبت تركيا عضويتها رسميا منذ إنشائها عام 1975، تدخل في عضويتها (54 دولة بالإضافة إلى 8 من الدول المراقبة).[3] ولدت منظمة الأمن والتعاون الأوروبي في فترة الحرب الباردة نتيجة للخلاف الأوروبي الأطلسي (نتيجة الإجهاد الاقتصادي والمالي الذي لحق بأوروبا جراء الحرب العالمية الثانية، والذي استمر مع فترة الحرب الباردة، ونتيجة تحسسها إزاء تفرد أمريكا بقيادة حلف الناتو ، بشكل يوحي أنها لم تراعي بشكل كبير الهواجس الأمنية الأوروبية المباشرة، وخاصة أن جغرافيتها أي الولايات المتحدة بعيدة عن تلك الأخطار، ما دفع تيارات داخل أوروبا– على رأسها فرنسا وألمانيا، إلى التفكير بضرورة إيجاد صيغة أخرى تكفل بها أمنها وتقلل من حدة الاحتقان مع الاتحاد السوفياتي، وبالتالي أنشأت هذه المنظمة). استمرت التناقضات بين الحلف الأطلسي ومنظمة الأمن والتعاون الأوربي، بعد أن اكتسبت العلاقات الروسية –الألمانية بعدا جديدا بعد اتحاد ألمانيا الشرقية بالغربية، و بعد دخول دول شرق أوروبا التي كانت تابعة للمعسكر الشرقي إلى النظام الأوروبي وتكاملها مع هذا النظام. وتعد السياسة التي تتمركز على المحور الأوروبي، و التي بدأت بمؤتمر الأمن والتعاون الأوروبي؛ امتدادا لهذا المؤتمر.كما يعتبر دخول دول شرق أوروبا التي كانت ضمن المعسكر الشرقي إلى النظام الأوربي في

---

[1] عقيل محفوظ،مرجع سبق ذكره،ص191

* إن منظمة الأمن والتعاون في أوروبا ،ترجع أصولها إلى أوائل عام 1970 عندما تم تأسيس مؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا (CSCE)، ليكون بمثابة منتدى متعدد الأطراف للحوار، والتفاوض بين الشرق والغرب. تم توقيع وثيقة هلسنكي الختامية في 1 أغسطس 1975، بعد الاجتماعات التي استمرت عامين في هلسنكي وجنيف. تضمنت وثيقة مؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا هذه ،عددا من الالتزامات الرئيسية المتعلقة بالقضايا السياسية – العسكرية والاقتصادية والبيئية وحقوق الإنسان، التي أصبحت محورية في "عملية هلسنكي". كما حددت المبادئ الأساسية العشرة ، "الوصايا العشر" التي تحكم سلوك الدول تجاه مواطنيها وكذلك تجاه بعضها البعض.وحتى عام 1990 ، كان مؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا، يعمل أساساً كسلسلة من الاجتماعات والمؤتمرات التي بنت و تمس التزامات الدول المشاركة. ومع ذلك ، مع نهاية الحرب الباردة ، دخل مؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا دورة جديدة، أدت إلى اكتساب مؤسسات دائمة وقدرات تشغيلية كجزء من عملية إضفاء الطابع المؤسسي، وتم تغيير الاسم من (CSCE) إلى (OSCE) منظمة الأمن والتعاون في أوروبا في عام 1994.

[3] أحمد أوغلو، العمق الاستراتيجي ،مرجع سبق ذكره ،ص271

الوقت الحاضر، امتداد للسياسة التي بدأ بها مؤتمر الأمن والتعاون الأوروبي،الذي طرح سياسة تتمحور حول المركز الأوروبي وعلى مقاييس السياسة الأوروبية، وبعيدا إلى حد ما عن البعد الأطلسي لأوروبا.[1]

قد شكلت هذه المرحلة، فترة مناسبة لتركيا لإعادة ارتباطاتها مع الولايات المتحدة الأمريكية، والتخفيف من وطأة السياسة الخارجية التي تتماشى مع محور واحد، وعملت على تطوير علاقاتها مع الاتحاد السوفياتي السابق،خاصة وأنها ضمن هذه المنظمة تتمتع بالعضوية الكاملة وتشارك بنشاط في فعاليات مختلفة مثل عمليات حفظ السلام و غيرها من الوظائف الأخرى.[2]

منذ تأسيسها حتى وقتنا الحاضر، ما زالت منظمة الأمن والتعاون الأوروبي تحظى بأهمية بالغة بالنسبة للدول الأوربية، وخاصة للتوجهات الأوربية داخلها، وأيضا بالنسبة لتركيا التي كانت تحاول أن تقدم خدمة للدول الأوربية تعبيرا عن مدى تقاربها والمبادئ والقيم الأوربية أكثر من الأطلسية، ويمكن تناول الأهمية التي تحملها منظمة الأمن والتعاون الأوروبي تحت ثلاثة مستويات،المستوى العالمي،المستوى الأوراسي، والمستوى الإقليمي:

في المستوى العالمي، أكدت المنظمة على مهماتها العالمية الأساسية فيما يتعلق بحقوق الإنسان والحريات الأساسية ونشر الديمقراطية وغيرها من الأهداف. حيث حافظت منظمة الأمن والتعاون في أوروبا، على أهميتها ومكانتها الفريدة في هيكل الأمن الأوروبي الأطلسي والأوروبي الآسيوي بعد الحرب الباردة، بسبب نهجها الشامل للأمن وكذلك عضويتها الشاملة.حيث يشتمل مفهومها الشامل للأمن، على الالتزامات والآليات المتعلقة بالأبعاد السياسية–العسكرية والاقتصادية والبيئية والإنسانية، وتحقيق توازن عادل بينها. كما نالت الموضوعات المتقاطعة معها، مثل القضايا المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن اهتمام المنظمة المستمر، ومع تطور عملها على ضوء القضايا والمستجدات التي كانت تطرأ على البيئتين الدولية والإقليمية، توسعت دائرة اهتمامات المنظمة مع كل قمة كانت تعقد.[3] في ظل تلك المعايير والقيم التي أرستها منظمة الأمن والتعاون الأوربي، وجدت تركيا بعض المشكلات في تكييف نشاطاتها مع معايير المنظمة، خاصة فيما يتعلق بحماية حقوق الإنسان والأقليات،إلا أنها أبدت نوعا من الاستعداد للتعاون مع الدول الأوربية في جهودها الرامية إلى تحقيق استعادة الاستقرار والأمن في دول أوروبا الشرقية خاصة في يوغسلافيا، و ألبانيا وهو المستوى الثاني الذي يبرز أهمية هذه المنظمة.

أما المستوى الثاني الأوراسي، فيتعلق بالنطاق الجغرافي الجديد لعمل هذه المنظمة، والذي يمتد ليصل إلى أوراسيا، هذا النطاق الجغرافي الذي ترجمته جملة الصكوك والآليات المتعددة الأطراف، والمعاهدات التي شكلت العمود الفقري للبنية الأمنية التقليدية الأوروبية. وهي تحتوي على مجموعة من الالتزامات القانونية والسياسية، المتعلقة بأحكام أساسية للحفاظ على استقرار و أمن الفضاء الأوروبي الأطلسي

---

[1] أحمد أوغلو، العمق الاستراتيجي ،مرجع سبق ذكره ،ص 273

[2] هاينتس كرامر ،مرجع سبق ذكره،ص 363

[3] The Organization for Security and Co-operation in Europe (OSCE), http://www.mfa.gov.tr/turkey-and-the-organization-for-security-and-cooperation-in-europe-osce.en.mfa

والأوروبي الآسيوي.[1] بما أن تركيا لها موقع مركزي بين القارتين الأوربية والآسيوية، فقد شكلت لها المنظمة فرصة لإظهار أهميتها بالنسبة للقوى الأوربية، خاصة وأن تركيا بإمكانها التأثير على دول هذه المنطقة، بما تمتلكه من روابط تاريخية و جيوثقافية، والتي تمتد في دول البلقان،حتى آسيا الوسطى.

أما المستوى الثالث، يتعلق بأن هذه المنظمة قد أنشأت لهدف تحقيق الأمن لأوروبا، حيث عُهد إليها حل النزاعات مثل: ناغورنو كاراباخ، و أوسيتيا الجنوبية، وجورجيا، وأبخازيا. حاولت تركيا توجيه أنشطة وموارد منظمة الأمن والتعاون في أوروبا، من أجل تعزيز عمليات التسوية للصراعات التي طال أمدها، من أجل تحقيق نتائج ملموسة ، لا سّيما فيما يتعلق بصراع ناغورنو كاراباخ. وظلت تركيا ملتزمة بالإسهام في الحل السلمي، لجميع الصراعات التي طال أمدها في منطقة منظمة الأمن والتعاون في أوروبا ،على أساس الوحدة والسلامة الإقليمية والسيادة.[2] وقد فتح المستوى الأمني للمنظمة المتمركز حول أوروبا، مساحات رمادية من المسؤوليات في علاقات المنظمة مع حلف شمال الأطلسي، هذه القضية يمكن أن تستغلها تركيا للعمل بأريحية على الجبهتين الأوربية والأطلسية، بما يقلل عليها شدة الضغوط التي تتعرض لها ، سواء من طرف الدول الأوروبية،أو من الولايات المتحدة وحلف الناتو.

بناء على تلك المستويات التي أتت من أجلها منظمة الأمن والتعاون الأوربي، أعطت تركيا المنظمة كل الأهمية باعتبارها إحدى الروابط الإستراتيجية البديلة، التي يمكن أن تعتمدها في إدارة علاقاتها الغربية– الأطلسية. وعليه، وسعت تركيا من نشاطها داخل المنظمة وعملت على تقويته. و كدليل على الأهمية الخاصة لهذه المنظمة بالنسبة لتركيا، استضافت تركيا اجتماع قمة منظمة الأمن والتعاون في أوروبا في اسطنبول في عام 1999. هذه القمة التي بموجبها تم إبرام ميثاق الأمن الأوروبي ، و كذا الاتفاق على تكييف معاهدة القوات المسلحة التقليدية في أوروبا، التي تم تنقيحها في وثيقة فيينا وتم التوقيع عليها واعتمادها، وأصبحت علامة بارزة ونقطة مرجعية، لأنشطة منظمة الأمن والتعاون في أوروبا منذ ذلك التاريخ.[3]

اليوم، تشمل مساهمة تركيا في أعمال منظمة الأمن والتعاون في أوروبا الأبعاد الثلاثة جميعها. قدمت الحكومة التركية مساعدات فنية ومالية، وكذلك خبرات لمشاريع منظمة الأمن والتعاون في أوروبا، خاصة في القوقاز وآسيا الوسطى ودول البلقان، في مجالات مثل الشرطة، وإدارة الحدود، ومكافحة الإرهاب، والرقابة الجمركية والاتجار بالمخدرات، وبناء مؤسسات إعادة التأهيل بعد انتهاء الصراع ، والحكم الرشيد والتدريب المتخصص وحماية الأقليات والنظام العام. كما يوجد حاليا حوالي عشرين من المواطنين الأتراك، العاملين في أمانة منظمة الأمن والتعاون في أوروبا، والبعثات الميدانية والمؤسسات. كما تسهم تركيا بنشاط في الجهود الرامية، إلى تعزيز فعالية وكفاءة منظمة الأمن والتعاون في أوروبا ، وتحاول

[1] هاينتس كرامر،مرجع سبق ذكره،ص 363

[2] The Organization for Security and Co-operation in Europe (OSCE), op cit

[3] ibid.

تجنب المزيد من الاستقطاب داخل المنظمة بين الغرب والشرق. تعلق تركيا أهمية على الحفاظ على التوازن بين الركائز الثلاث لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا وقاعدة الإجماع في عملية صنع القرار. لدى منظمة الأمن والتعاون في أوروبا، كل المزايا للعمل كمنظمة رئيسية لتعزيز أمن واستقرار المناطق الجغرافية المستبعدة من عمليات توسيع الاتحاد الأوروبي، وحلف الناتو. علاوة على ذلك، تعد منظمة الأمن والتعاون في أوروبا إطارًا دوليًا مهمًا، يربط العديد من الدول المشاركة بها مع المنطقة الأوروبية الأطلسية، كأعضاء متساوين حول القواعد والمبادئ والالتزامات المشتركة. تعمل منظمة الأمن والتعاون في أوروبا، كأداة قيمة في تعزيز توجهاتها الأوروبية الأطلسية. وفيما يتعلق بالبعد الإنساني للمنظمة، حاولت تركيا دعم الجهود، في تقليص الأفكار التي تثير التعصب، والتمييز، وكره الأجانب، والعنصرية، وأعمال الكراهية التي يخضع لها المواطنون الأتراك، الذين يعيشون في منطقة منظمة الأمن والتعاون في أوروبا، وخاصة في أوروبا*.[1]

باختصار يمكن القول أن تأثير تركيا داخل منظمة الأمن والتعاون الأوروبي، يحمل أهمية كبيرة بالنسبة في سياق العلاقات مع أوروبا، ووضع تركيا في توازنات القوى الأوراسية، ومسؤولياتها داخل بنية الحلف الأطلسي، وثقلها الدبلوماسي والاقتصادي السياسي العالمي. وإذا لم تستطع الدول الأوربية استيعاب القيمة الإستراتيجية لتركيا فإنها، لا محالة ستبحث عن روابط إستراتيجية أخرى، تكون غير غربية، وربما تكون على الطرف الآخر من الجبهة الإستراتيجية للدول الغربية مثل علاقاتها مع روسيا والعالم العربي الإسلامي.[2]

المطلب الثاني :تركيا و روابطها الإستراتجية العالمية (الفضاء العالمي) :

وهي جملة الروابط الإستراتيجية التي نسجتها تركيا قديما، وحديثا في إطار العمليات التجديدية في الفترة التي تلت الحرب الباردة، في بُنى الأدوات الدولية التي سادت مرحلة الحرب الباردة، وإلى جانب ذلك تم العمل على إيجاد منظمات وأدوات دولية جديدة، من أجل تحقيق توازنات جديدة في النظام العالمي.فكان لتركيا نصيب من العلاقات المؤسسية مع العالم العربي الإسلامي في إطار منظمة المؤتمر الإسلامي، كما تسعى من خلال مجموعات اقتصادية عالمية على غرار منظمة العشرين، للالحاق بالمساعي الجديدة للعمل مع القوى الصاعدة الرافضة لبنية النظام الدولي الحالية، ويأتي على رأسها روسيا والصين، وهي الميزة التي كانت تعول عليها تركيا بصفتها دولة مركزية تقع في المنتصف بين الشرق والغرب.

---

* الممثل الشخصي لرئيس منظمة الأمن والتعاون في أوروبا المعني بمكافحة التعصب والتمييز ضد المسلمين هو البروفسور الدكتور بولنت سيناي. (يمكن الاطلاع على معلومات تفصيلية عن البعد الإنساني في العنوان الفرعي "حقوق الإنسان في تركيا" : موقع وزارة الخارجية التركية http://www.mfa.gov.tr

[1] The Organization for Security and Co-operation in Europe (OSCE), op cit

[2] أحمد أوغلو، العمق الاستراتيجي ،مرجع سبق ذكره ،ص278

أولا :تركيا و منظمة المؤتمر الإسلامي (OIC) :

يسعى الأتراك إلى تقييم منظمة المؤتمر الإسلامي كأداة إستراتيجية بالنسبة لهم، من خلال التعرض للعمق التاريخي، والجغرافي الذي يشمله هذا التنظيم من الناحية الإستراتيجية. وكما يفهم من اسم هذا التنظيم بشكل واضح، فإنه يتعلق بمجتمعات العالم الإسلامي، ومن أجل معرفة القيمة الإستراتيجية التي يحتويها هذا التنظيم لابد من تعريف عبارة العالم الإسلامي، وبيان خصائصها ومراحل التغيير التي مرت بها.[1]

كان لتركيا علاقات تاريخية ثقافية قديمة تربطها بالعالم الإسلامي، مع إن مصطلح العالم الإسلامي الذي يستخدم كتعريف جيوثقافي ثابت، يعبر في حقيقته عن مفهوم متغير يتمتع بديناميكية عالية. حيث خضعت مناطق العالم الإسلامي لسيطرة دول استعمارية، بعد أن جزأت هذه القوى أراضي الدولة العثمانية في بداية القرن العشرين، ومع انسحاب الدولة العثمانية من الأراضي الأوروبية، بعد حرب البلقان والحرب العالمية الأولى، ومن جميع الأراضي الأوروبية باستثناء شرق تراقيا، فقد "مفهوم العالم الإسلامي" بعده الأوروبي، وأصبح ظاهرة تتعلق بالقارة الأفروآسيوية، إضافة على ذلك، تم في عهد الثورة البلشفية عمليات تجريد للهوية في مناطق شمال البحر الأسود،وفي القوقاز وآسيا الوسطى. وقد ساهمت هذه العمليات، إضافة إلى انسحاب الدولة العثمانية من المناطق الأوروبية، في انهيار جبهة الحضارة الإسلامية في القارة الأوراسية بشكل كامل. ومن أجل إثبات فكرة التهديد، فقد تم تكثيف ساحات النزاع في مناطق العالم الإسلامي بعد الحرب الباردة، من أجل توفير مشروعية للعمليات العسكرية الدولية في هذه المناطق.إن ساحات النزاع والتوتر التي شهدها العالم الإسلامي بشكل مكثف بعد فترة الحرب الباردة هي حقيقة واقعة، لكن سبب هذه النزاعات والتوترات ليس كون أن العالم الإسلامي،أو الحضارة الإسلامية قطب مواجهة، بل بالنظر للخصائص الجيوسياسية الجيوثقافية و الجيواقتصادية التي يمتلكها العالم الإسلامي. إذ يسيطر العالم الإسلامي، على الشريط الاستراتيجي الذي يربط الكتلة الآفروأورآسيوية*، سيّما بعد إعادة تفعيل البعد الآوراسي للعالم الإسلامي، في نهاية الحرب الباردة. تمتد المنطقة الجغرافية التي يقع عليها العالم الإسلامي على خط الشمال/الجنوب إلى القوقاز حتى شرق إفريقيا في تنزانية، وعلى خط شرق/غرب من

---

[1] أحمد أوغلو، العمق الاستراتيجي، مرجع سبق ذكره ،ص 287

* و تتحكم هذه المنطقة في جميع الطرق البحرية والبرية التي تمتد من المنطقة المحورية حتى منطقة الشريط الإستراتيجي، وهو ما تأكد بعد انضمام الدول التي استقلت عن الاتحاد السوفياتي إلى منظمة المؤتمر الإسلامي. ومن الجدير بالذكر أن العالم الإسلامي يضم،أهم ثماني مناطق عبور جيواقتصادي في العالم، من أصل تسعة، فهناك مضيق الدردنيل والبوسفور اللذان يربطان البحر الأسود بالمتوسط، وقناة السويس التي تربط البحر الأبيض المتوسط بالمحيط الهندي،عن طريق مضيق عدن، ومضيق هرمز الذي يربط الخليج العربي بالمحيط الهندي، ومضايق ملقه وسوندا ولامبك ومتزان التي تربط المحيط الهندي بالهادئ. جميع هذه النقاط تقع في دول أعضاء في منظمة مؤتمر العالم الإسلامي. ويمكن بالطبع إضافة سواحل مضيق جبل طارق إلى هذه الممرات الجغرافية.كما تعتبر جميع الطرق المائية في القارة الآفروأورآسيوية تابعة لدول أعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي، باستثناء القناة الإنجليزية والطرق المائية في الدانمارك.

الفيجي في الباسيفيكي حتى المغرب. وبذلك، تحيط الجغرافيا الإسلامية بمنطقة المركز المحورية، كما تشمل جميع المناطق الشريط الاستراتيجي داخل البعد الآوراسي. [1]

شهدت العلاقات بين تركيا والعالم الإسلامي سلسلة من التموجات، تسببت فيها التحولات التي حدثت في كل من تركيا والعالم الإسلامي. فليس ثمة شك في أن المنظمة في بداية القرن العشرين مثلت الوحدة المعنوية والسياسية للعالم الإسلامي. كما كانت الدولة العثمانية سابقا، تتحمل مسؤولية المجتمعات المسلمة الموجودة داخل حدودها وخارجها. ومن ثمة، كانت الدولة التركية وريثة الإمبراطورية العثمانية، تشعر بأنها تحت ضغط توجه استراتيجي ذا بعدين، الأول مرتبط بقدرة تركيا على إحداث التوازن بين الإمكانيات المتاحة والمسؤوليات التي تقع على عاتقها، و البعد الثاني، في القدرة على تحقيق التوازن والانسجام في التيارات العثمانية والإسلامية والقومية التركية التي اتسمت بها فترة نهايات الدولة العثمانية.[2]

شهدت العلاقات التركية مع العالم الإسلامي اتجاهات تتجاذبها عدة عوامل، وعدة مؤثرات في الفترة التي تلت الحرب الباردة. لم تعلق تركيا في البداية، الكثير من الأهمية على عضويتها الطويلة وغير الرسمية، في منظمة المؤتمر الإسلامي. التي تعد منظمة إسلامية دولية تأسست أصلا برعاية سعودية، وتسعى لتمثيل وترويج مصالح كل الدول الإسلامية، بسبب الثقل الكبير الذي كانت تلعبه الأحزاب العلمانية القومية في تركيا وسيطرتها على الحكم منذ1969. حتى أنه لسنوات كثيرة منذ إنشاء المنظمة، لم يصادق البرلمان التركي على عضوية تركيا في هذه المنظمة. وأصبحت قضية علاقة تركيا بالمنظمة مسألة سياسية داخلية، ومصدرا للاعتراض من قبل العلمانيين الراديكاليين، خاصة عندما حضر وزير خارجية تركيا لأول مرة قمة لمنظمة المؤتمر الإسلامي في الرباط*.[3]

لقد أظهرت مؤتمرات القمة الإسلامية منذ تأسيس المنظمة في 1969 على إثر حرق المسجد الأقصى، اهتماما قويا بمشاكل الأمة الإسلامية، ابتدأت برفض وإدانة جريمة حرق الأقصى، مرورا بالمساندة الكاملة والفعّالة لمصر وسوريا والأردن والشعب الفلسطيني، لاسترجاع جميع أراضيهم المحتلة في قرارات قمة 1974، وكذلك قرارات 1984 التي رفضت السيطرة الإسرائيلية على الجولان. و بعد انهيار الاتحاد السوفياتي، انطلقت مرحلة من الثورة ضد الاستعمار في مناطق البلقان والقوقاز وآسيا الوسطى تشبه تلك التي شهدها العالم الإسلامي بعد الحرب العالمية الثانية، وقد سببت أزمة البوسنة، التي عانت من سياسات التمييز العنصري ضد الهوية الإسلامية، ردود فعل قوية في العالم ككل. وعملت هذه

---

[1] أحمد أوغلو، العمق الاستراتيجي، مرجع سبق ذكره ،ص 279

[2] المرجع نفسه ،ص289

* تأسست منظمة المؤتمر الإسلامي من خلال قرار اعتمد في مؤتمر القمة الإسلامي، الذي عقد في الرباط لأول مرة في 22-25 سبتمبر 1969 نتيجة لردود فعل العالم الإسلامي، ضد الحرق الذي ارتكب في 21 أوت 1969 ضد المسجد الأقصى في القدس، من طرف الاحتلال الإسرائيلي. تم تغيير اسم المنظمة إلى منظمة التعاون الإسلامي (OIC) في مجلس وزراء الخارجية الـ 38 الذي عقد في أستانا في يونيو 2011.

[3] Hale , "turkish foriegn policy op cit ,p 171

العوامل، التي سيطرت على مناخ السنوات الأولى من عقد التسعينيات على إعادة تركيا إلى أحضان العالم الإسلامي من جديد. ووصل موقف تركيا من منظمة المؤتمر الإسلامي ارتفاعات جديدة، ووضعت تركيا سابقة باللجوء إلى منظمة المؤتمر الإسلامي لإرسال قوات حفظ سلام إسلامية إلى البوسنة لحماية الملاذات الآمنة هناك، حيث ساعدت أزمة البوسنة تركيا بشكل خاص، في عملية تكثيف علاقاتها الدبلوماسية والإستراتيجية مع دول العالم الإسلامي.[1] بناء على تلك الوقائع، بدأت تركيا تلعب دورا هاما في هذه العلاقات، وداخل مجموعة الارتباط التي تشكلت ضمن منظمة المؤتمر الإسلامي*.كما لعبت دورا محوريا في تعزيز العلاقات العسكرية والدبلوماسية بين دول العالم الإسلامي في هذه الفترة، وشكلت نقطة مركزية في مجال الانفتاح الاقتصادي والسياسي تجاه دول آسيا الوسطى، بالنسبة للدول الإسلامية التي فكرت في التوجه نحو هذه الدول. وقد مثلت الخمس سنوات الأولى من عقد التسعينيات أكثر المراحل كثافة في علاقات تركيا مع العالم الإسلامي في تاريخ الجمهورية ككل[2].أما مرحلة النصف الثاني من عقد التسعينيات، فشهدت تغيرا راديكاليا في هذه العلاقات وقد ساهم في حدوث هذا التغيير عاملان أساسيان:أحدهما خارجي و تعلق بطبيعة العلاقات التركية– الإسرائيلية؛حيث أنه في عام 1997 حضر الرئيس التركي آنذاك "ديميريل" بنفسه قمة لمنظمة المؤتمر الإسلامي التي عقدت في طهران، ولكنه خرج من القمة بعد أن تعرضت تركيا إلى نقد علني في المؤتمر لروابطها الإستراتيجية الوثيقة مع واشنطن وإسرائيل. والثاني داخلي، ارتبط بطبيعة الانطباعات التي تبلورت عن علاقة تركيا مع منظمة المؤتمر الإسلامي، بأنها علاقة لم تسفر عن تعاون فعلي حقيقي بين تركيا والعالم الإسلامي، بقدر ما حققت لتركيا قدرة على التفاوض مع الدول الأخرى، بمعنى أن هذه العلاقة التي نسجتها تركيا مع العالم الإسلامي، كانت عاملا داعما و مفعلا لموقف تركيا في علاقتها مع الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة الأمريكية.[3]

بعد يونيو 2013، وتحت حكم حزب العدالة والتنمية،استضافت تركيا لأول مرة اجتماعا لوزراء خارجية دول منظمة المؤتمر الإسلامي في اسطنبول،وبعد فترة قصيرة من ذلك، وفي عملية تعزيز رمزية لتركيا، حددت تركيا لاستضافة المنتدى المشترك الثاني للاتحاد الأوروبي ومنظمة المؤتمر الإسلامي، مما يؤكد حرص تركيا على استعمال المنظمة كورقة إستراتيجية للقيادة المزدوجة في العالمين الإسلامي والغربي. وقد بذلت تركيا أيضا جهودا كي تكتسب السيطرة على ما يسمى لجنة القدس في منظمة المؤتمر

---

[1] جراهام،فولر ،مرجع سبق ذكره،ص 110

* تعد منظمة المؤتمر الإسلامي، أكبر تجمع إسلامي، وإن كانت لا تضم جميع الدول الإسلامية، فهي تضم في عضويتها 57 دولة عضوا موزّعة على أربع قارات، وهي كذلك ثاني أكبر منظمة حكومية دولية بعد الأمم المتحدة. وتبقى المنظمة، على الرغم من كون قراراتها بمثابة توصيات، الصوت المعبّر عن رغبات وتطلعات أكثر من مليار مسلم في العالم، يحملون هموما وتحديات مختلفة، خاصة مع تزايد الإرهاب الذي يحاول التخفي تحت مظلة الإسلام.

[2] أحمد أوغلو، العمق الاستراتيجي، مرجع سبق ذكره ، ص ص 292–293

[3] المرجع نفسه،ص 294

الإسلامي، التي تشرف على مناقشة السياسات المتعلقة بالقضايا العربية–الإسرائيلية؛ مما يعني أن تركيا تستطيع أن تمارس نفوذا يدعو إلى الاعتدال في منتدى متقلب. وتلعب اللجنة أيضا دورا رئيسيا في الإشراف على المواقع الإسلامية في القدس، وهذا يقتضي منفذا دبلوماسيا إلى إسرائيل حتى يتسنى أداء هذه الوظيفة، ويمكن تسهيل هذا عن طريق العلاقات الدبلوماسية الكاملة بين تركيا وإسرائيل.[1]

في ظل التطورات العالمية التي أعقبت أحداث الحادي عشر من سبتمبر 2001، وما تبعها من حروب ودعاية عالمية كبيرة مست بشكل كبير العالم العربي والإسلامي واتهامه بالإرهاب؛ عادت منظمة المؤتمر الإسلامي لتكتسب نوع من الشرعية و القوة في الدفاع عن العالم الإسلامي ضد العالم الغربي الذي أبدى تناقضات كبيرة في تعامله مع الدول الإسلامية ،حيث وضعت الحرب التي قادتها الولايات المتحدة العالم الإسلامي في موقف دفاعي، وقد تسبب الارتباط الضمني بين الإسلام والإرهاب لتلك الحرب، في استنكار واسع بين المسلمين، وتوطيد عدم ثقتهم بالولايات المتحدة الأمريكية [2]

في ظل الظروف السابقة، تسلم الرئيس التركي رجب طيب أردوغان قيادة مؤتمر القمة* الـ13 لمنظمة المؤتمر الإسلامي من ممثل جمهورية مصر، وكان تحت شعار: "الوحدة والتضامن من أجل العدالة والسلام"، و شارك فيه ممثلون عن أكثر من 50 دولة إسلامية بينهم نحو 30 زعيما. طرح أردوغان في خطابه أمنيات الشعوب المسلمة التي تدفع ثمن الإرهاب، حيث يكافح الملايين منها من أجل البقاء، ويتوقون للسلام والأمان والكرامة الإنسانية. حيث قال: "علينا إيجاد الحلول للإرهاب والأزمات الأخرى القائمة في الدول الإسلامية بأنفسنا؛ وذلك من خلال التحالف الإسلامي ضد هذه الظاهرة، بدلا من انتظار تدخل القوى الأخرى."[3] وانتقد أردوغان ما وصفه بـ" ازدواجية" المجتمع الدولي" في إدانة ومواجهة الإرهاب، مستطردا في هذا الصدد: "نشعر بالأسف بسبب المواقف المتناقضة التي تتعاطف مع ضحايا هجمات باريس وبروكسل، ولا تأتي على ذكر ضحايا هجمات أنقرة وإسطنبول ولاهور (في باكستان)، يجب مكافحة جميع التنظيمات الإرهابية بنفس العزيمة"[4]. واجهت قمة إسطنبول ظروفا صعبة متمثلة بتحرّك الإرهاب الذي يضرب المنطقة العربية، وتوظيفه لتقسيم المنطقة مذهبيا وعرقيا، وبتدخل

---

[1] غراهام فولر ،مرجع سبق ذكره،ص 111

[2] Sharam akbarzadhe and kyle connor, « THE ORGANIZATION OF THE ISLAMIC CONFERENCE: SHARING AN ILLUSION »,(**Middle East Policy**; Summer; 12, 2,2005),P 79

* اجتماعات قمة منظمة المؤتمر الإسلامي: تعقد اجتماعات القمة ، وهي أعلى هيئة لاتخاذ القرار في المنظمة ، كل ثلاث سنوات على مستوى رؤساء الدول والحكومات. عند الحاجة، يتم عقد اجتماعات قمة استثنائية. تستضيف الدول الأعضاء اجتماعات القمة بالتناوب، على أساس المجموعات الجغرافية (العربية والآسيوية والأفريقية). تنطبق هذه القاعدة على اجتماعات منظمة المؤتمر الإسلامي الأخرى أيضًا. منذ إنشائها ، نظمت واستضافت 13 اجتماع قمة و 5 اجتماعات قمة استثنائية من قبل مختلف الدول الأعضاء. عقدت القمة الاستثنائية الخامسة الأخيرة في جاكرتا في 6 مارس 2016 ، وعقدت القمة الثالثة عشرة في اسطنبول في 14–15 أبريل 2016 تحت عنوان "الاتحاد والتضامن من أجل العدالة والسلام" ، وتولت تركيا رئاسة فترة قمة منظمة المؤتمر الإسلامي. لمزيد من التفصيل ارجع إلى فرع المنظمة على الموقع الرسمي لوزارة الخارجية التركي: Organization of the Islamic Cooperation (OIC) http://www.mfa.gov.tr/OIC_en.en.mfa .

[3] مظفر مؤيد العاني، منظمة المؤتمر الإسلامي وتحديات الإرهاب، المصدر :تركيا بوست نقلا عن: https://www.turkey-post.net/p-125590/ 18 أبريل 2016

[4] المرجع نفسه.

مباشر من أعضاء في منظمة التعاون الإسلامي نفسها أشاروا في بيانها الختامي، إلى أبرز تحد يواجه سياسة المنظمة التي تنتهج الأسلوب السلمي والتفاهم بين أعضائها، وهو سياسة إيران تجاه جيرانها من الدول العربية، حيث أدانت القمة الاعتداء الذي تعرّضت له بعثتا السعودية الدبلوماسيتين في طهران ومدينة مشهد، شمالي إيران، وعدته "خرقا" لاتفاقية فيينا للعلاقات الدولية، وللقانون الدولي. وأكدت على أهمية أن تكون العلاقات القائمة بين الدول الإسلامية وإيران " قائمة على حسن الجوار، وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول، واحترام استقلالها وسيادتها ووحدة أراضيها، وحل الخلافات بالطرق السلمية، والامتناع عن استخدام القوة أو التهديد بها".(وهو ما أثار حفيظة الرئيس روحاني الذي لم يحضر جلسة قراءة البيان). وأكّدت القمة على "مركزية" قضية فلسطين والقدس الشرقية بالنسبة للأمة الإسلامية، وأعلنت دعمها المبدئي لحق الشعب الفلسطيني في استعادة حقوقه الوطنية غير القابلة للتصرف؛ بما في ذلك حق تقرير المصير، وإنشاء دولة فلسطينية مستقلة ذات سيادة على الأراضي المحتلة لعام 1967.[1]

في تطور دراماتيكي أصيل له مضامين مهمة وطويلة الأجل، متعلق برئاسة تركيا لقمة المؤتمر الإسلامي، وحرصها على أن تكون القمة باسطنبول، و بدرجة مهمة، كان لأول مرة يقرر فيها أمر الرئاسة بالانتخاب المفتوح، وهو موضوع تم بطلب تركيا، و كان هذا التطور مهما لسببين: أولا، كان يعكس، سعي تركيا بنشاط أن تكسب منصب الرئاسة، وتعزز من خلاله دورها في المنظمة، وثانيا، وضعت تركيا من خلال الإجراء السابق، أساس عملية ديمقراطية شفافة في منظمة المؤتمر الإسلامي، وأظهرت أنها تتمتع بدعم حديث العهد، وشعبية في دوائر منظمة المؤتمر الإسلامي. وعبر هذه العلمية، كانت أنقرة تأمل في دمقرطة وإصلاح وتعزيز و عقلنة آلية المنظمة المؤتمر الإسلامي حتى تجعلها تعمل بفعالية أكثر.[2] و كانت كل تلك الفعاليات، دلالة على أن تركيا تسعى إلى الاعتماد على منظمة المؤتمر الإسلامي كأداة إستراتيجية حرصت على تقويتها وجعلها أكثر فعالية، و ذات أجندة شاملة ومفتوحة لتطوير عمل العالم الإسلامي المشترك، بما يمكن لها من قوة في طرق بوابة إستراتيجية أخرى يمكن أن تساوم بها على مختلف الجبهات والدوائر الإستراتيجية في مستقبل الأيام.

ثانيا : تركيا وروابطها الإستراتيجية بالقوى و المجموعات الاقتصادية الكبرى :

سيطرت الهواجس الأمنية على تركيا خلال حقبة الحرب الباردة، وجعلتها ترهن خياراتها الإستراتيجية بشكل محصور في الضفة الغربية، الأمر الذي قيد من دورها وبخسها حقها، و قلل من ثقلها الاستراتيجي الحساس؛ الذي يتمركز في قلب توازنات القوى للعديد من الأقاليم على غرار، آسيا الوسطى، و أوروبا والشرق الأوسط. لكن ما إن زالت الحرب الباردة، حتى تكشف أمام تركيا فضاء واسع من التشكيلات والمؤسسات والمنظمات الدولية، و التي أبدت نوعا من التجديد في النظام العالمي لما بعد الحرب، وقد

[1] مظفر مؤيد العاني،مرجع سبق ذكره

[2] غراهام فولر،مرجع سبق ذكره،ص 111

اصطبغت تلك الأشكال من المنظمات بالطابع الاقتصادي، خاصة و أن السياسة العالمية في هذه المرحلة، اتجهت بشكل كبير نحو القضايا الاقتصادية والمالية، مما جعل الساحة الدولية، شبيهة بمسرح كبير للتنافس والصراع الجيواقتصادي حول الأسواق العالمية، ومصادر الطاقة، وكذا حول المكاسب التجارية. وبات حتميا على تركيا أن تتجاوز القضايا الخلافية في سياسته الخارجية، والتي تنبع أساسا من مقاييس أمنية بالدرجة الأولى، وأن تفتح أعينها على المناطق المحيطة بها ،على أنها لا تشكل تهديدا بقدر ما يمكن أن تخلق فرصا لتعزيز وتقوية الاقتصاد التركي ومن خلفه المكانة والسمعة الدولية.

أ. تركيا ومجموعة الدول النامية الثمانية D8*:

تعتبر فكرة الانضمام إلى هذه المجموعة من قبل تركيا، خطوة ذات جدوى، كونها توفر عناصر تمكن تركيا من تجاوز ضعف سياستها المتعلقة بالمناطق القارية، من خلال انفتاحها على دول مهمة مثل، اندونيسيا وماليزيا في شرق آسيا، ومصر ونيجريا في إفريقيا. ويشكل هذا المشروع أرضية مهمة للإمكانات الكبيرة التي يحملها،حيث يقارب عدد سكان الدول الأعضاء في هذه المجموعة خمس سكان العالم. كما تشكل المناطق التي تقع عليها هذه الدول شريطا جيواستراتيجيا بالغ الأهمية،يمتد باتجاه شرق –غرب، على طول القارة الأفروأورآسيوية. أرادت تركيا من خلال هذه المجموعة أن تخرج من خطها الاعتيادي في مرحلة الحرب الباردة، وذلك بالتوجه إلى المشاريع مثل منظمة التعاون الاقتصادي، و منظمة التعاون لدول حوض البحر الأسود، و منظمة الدول النامية الثمانية، غير أن جوانب الضعف الأساسية التي عانت منها هذه المشاريع هو عدم ارتكازها على أرضية عقلانية، وضياع فعاليتها نتيجة تأثير الأزمات التي تحدث على المدى القصير،حيث تجاذبت المجموعة محاور السياسة الداخلية، ومن ثم تم تعطيها قبل أن تبرز كأداة إستراتيجية. [1]

في كل مرة كانت فيها تركيا تجترح أداة إستراتيجية جديدة خارج المنظومة التقليدية الغربية،إلا وتحافظ على خيط رفيع، يبقيها متعلقة بروابطها الإستراتيجية التقليدية، وخصوصا تجاه أوربا والاتحاد الأوربي. إلا أن "تجميد" مفاوضات العضوية من طرف الاتحاد الأوروبي عام 2006، أثر بشكل كبير على جدول أولويات أعمال تركيا على المستوى الدولي. فمنذ عام 2007 مع التعزيز السياسي لحزب العدالة والتنمية و تولي رجب طيب أردوغان منصب رئيس الوزراء، ذكر بأن الأولويات الإستراتيجية الشاملة لتركيا خضعت لتغيير في النموذج، وفق رؤية جديدة للسياسة الخارجية ". و مع ذلك، هذا النهج الجديد في السياسة التركية كان أيضا جزءً من ردة فعل المجتمع التركي على سلسلة من العوامل الخارجية. من بين أهم العوامل الخارجية، كانت تأثير الأزمة الاقتصادية والمالية في 2008–2009 على الاقتصاد العالمي،

---

* مجموعة الثماني النامية بالإنجليزية Developing 8 هي مجموعة من الدول النامية عقدت فيما بينها تحالفا اقتصاديا لتنمية التعاون وتدعيم العلاقات الاقتصادية بين تلك الدول. وقد شكل عدد سكان الدول الثماني في المجموعة 13.5% من عدد السكان العالمي عام 1997. وتتكون من بنجلاديش ، مصر ، إندونيسيا ، إيران ، ماليزيا ، نيجيريا ، باكستان ، و تركيا. وقد أسست المجموعة بعد إعلان إسطنبول ، تركيا في 15 يونيو 1997. وباب العضوية مفتوح لبلدان أخرى غير الدول الأعضاء الحالية ، على الرغم من عدم التوسع في الوقت الراهن.

[1] أحمد داود أوغلو،العمق الاستراتيجي،مرجع سبق ذركه،ص 315

وكذا التراجع التدريجي للهيمنة الأمريكية على المستوى الاقتصادي والسياسي، الأمر الذي أوحى بأن النظام الدولي الجديد يتجه أكثر نحو القطبية المتعددة، هذا الشكل من النظام يعطي مرونة أكثر تبرز أهمية أكثر للدول الصاعدة و الناشئة.[1]

ب. تركيا من مجموعة الدول العشرين G20 إلى طموحاتها نحو مجموعة البريكس BRICS:

تأسست مجموعة العشرين بناء على حقائق دبلوماسية واقتصادية وسياسية، لتوفير أرضية أوسع من مجموعة الثمانية التي اكتسبت وضعا مركزيا في النظام الاقتصادي–السياسي العالمي بعد الحرب الباردة. بالإضافة إلى دول مجموعة الثمانية* ضمت مجموعة العشرين الدول التالية: الأرجنتين، أستراليا، البرازيل، والصين، و اندونيسيا، والهند، والمكسيك، والسعودية، وجنوب إفريقيا، وكوريا الجنوبية، وتركيا. كما تضم المنظمة ممثلين عن الاتحاد الأوروبي، وصندوق النقد الدولي، و البنك الدولي.[2]

تم النظر إلى مجموعة العشرين باعتبارها منظمة للاستشارات المالية على المستوى الدولي، وينتظر منها القيام، بأدوار أكثر شمولا. وعند النظر إلى البناء الذي تتألف منه مجموعة الدول العشرين، تبرز المعايير التالية لاختيار الدول الأعضاء:

1. القوى التي تشكل تجمعا ديموغرافيا كبيرا، ولابد من وجودها داخل النظام الاقتصادي الدبلوماسي والسياسي الدولي، ويشكل تجاهلها خطورة جدية.
2. الدول التي لها القدرة على التمثيل الإقليمي، وبالتالي التي يمكن أن تعتبر من الدول التي تمتلك صفة التأثير في النظام الاقتصادي السياسي الدولي.
3. الدول التي تستطيع أن تمثل عدة مناطق ثقافية و حضارية.
4. الدول التي تحمل أهمية من حيث إمكاناتها الديمغرافية، أو حركة أسواقها، أو من حيث الثروات الطبيعية التي تمتلكها.[3]

يمثل المعيار الأول، دول مثل الصين والهند، اللتان تشتملان على أكبر ثقل ديموغرافي في العالم، ويدخل في المعيار الثاني ،الخاص بالكتل الإقليمية، دول شرق آسيا والصين واليابان وكوريا الجنوبية، واندونيسيا من دول جنوب شرق آسيا، وتركيا التي تمثل غرب ووسط آسيا، والسعودية التي تمثل الشرق الأوسط. ودولة جنوب إفريقيا التي تمثل إفريقيا. ويتعلق المعيار الثالث بإتاحة الفرصة أمام القوى التي تمثل مناطق الحضارات و الأديان والثقافات المختلفة ليكون لها مكان في النظام الاقتصادي–السياسي

---

[1] Lic. Ariel GONZÁLEZ LEVAGGI," Turkey and Latin America: A New Horizon for a Strategic Relationship",(**PERCEPTIONS**, , Volume XVIII, Number 4 , Winter 2013),p103

* مجموعة الثمانية أو مجموعة الدول الصناعية الثمانية تضم الدول الصناعية الكبرى في العالم. أعضاؤها هم: الولايات المتحدة الأمريكية، اليابان، ألمانيا، روسيا الاتحادية، إيطاليا، المملكة المتحدة، فرنسا، وكندا. يمثل مجموع اقتصاد هذه الدول الثمانية 65% من اقتصاد العالم وأغلبية القوة العسكرية (تحتل 7 من 8 مراكز الأكثر إنفاقاً على التسلح وتقريباً كل الأسلحة النووية عالمياً). أنشطة المجموعة تتضمن مؤتمرات على مدار السنة ومراكز بحث سياسية مخرجاتها تتجمع في القمة السنوية التي يحضرها زعماء الدول الأعضاء. أيضاً، يتم تمثيل الاتحاد الأوربي في هذه القمم.

[2] أحمد داود أوغلو ،العمق الاستراتيجي،مرجع سبق ذكره،ص 318

[3] المرجع نفسه،ص 320

العالمي، حتى يتم تجاوز التوتر الذي خلفته أطروحة صراع الحضارات، وتأتي في مقدمتها هذه الدول كل من: اندونيسيا، السعودية،الهند، و تركيا. و المعيار الرابع يتعلق بشكل مباشر بانتقال السلع من حالة المواد الخام، إلى الإنتاج ومن الاستهلاك على المستوى العالمي، بهدف المحافظة على الاستقرار المالي العالمي في المجالات الأساسية: المصادر الطبيعية، الإنتاج، و الاستهلاك.

على الرغم من أن مجموعة العشرين تقوم بوظيفة محدودة في الاستقرار المالي العالمي في الوقت الحاضر، لكن المجموعة بدأت بتحديد دورها بشكل أكثر تأثيرا في النظام العالمي، وينتظر منها دور أكبر في ظل زيادة التوتر بين الجنوب والشمال، وبين القوى الصاعدة والولايات المتحدة الأمريكية. وفي ظل هذه التطورات حرصت تركيا على تقييم سياستها تجاه المجموعة. وقد استغلت تركيا عضويتها في منظمة العشرين بشكل جيد، حيث ساعدتها في تجاوز السلبيات التي اتصفت به العلاقة بين الشرق والجنوب، ودول الغرب والجنوب. ويتضح من خلال النظر إلى التحولات الجدية في الاقتصاد السياسي الدولي، وفي ظل التنافس العالمي على المناطق المختلفة. بدأت تركيا علاقات اقتصادية مع مناطق خارج الدائرتين الآسيوية والأوربية، وذلك بالاتجاه جنوبا مع دول أمريكا اللاتينية.

منذ استقلال دول أمريكا اللاتينية حتى الوقت الحاضر، تميز التفاعل بين أمريكا اللاتينية وتركيا بشدته المنخفضة. ومع ذلك، في الخمسة عشرة سنة الماضية، تضاعفت العلاقات المتبادلة بين الطرفين، وتولدت العديد من التوقعات فيما يتعلق بمستقبل العلاقات بين الطرفين. في حين كان يرى بعض المحللين أن توسيع مثل هذه العلاقات هو بمثابة إعادة نظر في "التوسع النشط" في السياسة الخارجية التركية، جادل آخرون بأن النمو السياسي والاقتصادي والاستراتيجي لتركيا خلال السنوات القليلة الماضية، هو الذي أدى إلى عملية التوسع العالمي، والتي شملت تفاعلاتها أمريكا اللاتينية، وكذلك أفريقيا. كانت المسافة الجغرافية السبب الرئيسي الذي أعاق العلاقة بين أمريكا اللاتينية وتركيا. ومع ذلك، منذ التسعينيات بدأت القيادة في تركيا تولي أهمية كبرى لهذه المناطق، وكثفت من علاقتها الدبلوماسية مع دول هذه المنطقة، كانت زيارة الرئيس "ديميريل" في عام 1995 أول زيارة إلى أمريكا اللاتينية من قبل رئيس الدولة التركية، وكانت زيارة مهمة من حيث حرصها على تطوير علاقات أقوى مع دول هذه المنطقة. و من المهم أن نلاحظ أنه فقط في تلك السنة تم توقيع ثمانية اتفاقات ثنائية.[1]

منذ عام 2007، انتهجت تركيا سياسة خارجية جديدة مبنية على تعدد الأبعاد، وعلى ارتباطات متقاطعة بين المستويات الإقليمية والعالمية. في هذا الإطار، حددت تركيا بمفهوم ومنطق الدولة المركزي/المحورية، أن أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، بمثابة واحدة من المساحات العالمية، ذات الاهتمام، الذي ينسجم ورؤية تركيا الرامية إلى الدخول في صف القوة الناشئة في القرن الحادي والعشرين.

---

[1] Lic. Ariel GONZÁLEZ LEVAGGI ,OP CIT,P 106

واتبعت تركيا في سبيل ذلك دبلوماسية نشطة، تؤكد من خلالها تبني مشروع وجدول أعمال جديد، يتوافق والتحولات الحاصلة على مستوى النظام الدولي، الذي يبدو أنه يسير بشكل متزايد نحو التعددية القطبية. [1] في ظل التحديات التي فرضتها الأزمات المالية 2008 على مجموعة العشرين وعلى مجموعة الثمانية، وفي ظل مساعي تركيا للبحث عن أدوات إستراتيجية تكون بديلا لها عن الأدوات التقليدية، وفي هذه الفترة بالذات، انطلق نقاش على المستوى العالمي متعلق بصعود بعض الدول في النظام الدولي، و التي اتسم صعودها بشكل أساسي بالنمو المطرد لاقتصادياتها، والتسارع الملحوظ لقوتها الاقتصادية وإعلانها عن تأسيس مجموعة البريكس BRICs * سنة 2011. تختلف مجموعة البريكس عن بقية أشكال التجمعات والتحالفات والمنظمات التي شهدتها الساحة الدولية من قبل، إذ لا توجد بين الدول الخمس رابطة معينة مشتركة، سواء سياسية أو اقتصادية أو ثقافية أو غيرها، كما أنه لا يربطها نطاق جغرافي أو إقليمي، بل تأتي من أربع قارات مختلفة، تمثل أربع حضارات متنوعة، حيث قمة الحضارة الشرقية الهندوسية في الهند، والبوذية في الصين، والحضارة السلافية الأرثوذكسية المتميزة عن الشرق والغرب معا في روسيا، والحضارة الغربية اللاتينية في البرازيل التي يتميز شعبها بثقافة وفنون متميزة كثيرا عن الدول المحيطة بها، و الحضارة الإفريقية في جنوب أفريقيا . كما أن هناك تباينا واضحا في درجات نموها الاقتصادي ومستوياتها الإنتاجية، وحتى المواقف السياسية بينها متباينة بشكل نسبي، فهي مجموعة محايدة تماما بالنسبة للتوازنات السياسية العالمية، لأنها تضم دولا مختلفة ومتباينة إلى حد كبير في التوجهات السياسية والتنظيمية و الاقتصادية وتمثل توجهات عالمية مختلفة، كما أن اهتمام المجموعة يتركز في الأساس على النواحي الاقتصادية والمالية العالمية. البريكس عبارة عن مزيج اقتصادي يضم مجموعتين من القوى الصاعدة في النظام الدولي ويمثل نموها قوة مهمة في المحافظة على نمو الاقتصاد العالمي.[2]

مثل صعود "البريكس" تحديا كبيرا للعالم المعاصر، و بالموازاة مع صعود هذه القوى، أظهرت فئة ثانية من الدول على أنها هي الأخرى قوى ناشئة/صاعدة ، أو كما يحلو للكاتب التركي " زيا أونيش" " ZIYA ÖNİŞ" أن يسميها بالدول القريبة من الدول الصاعدة /الناشئة، أو التي يمكن تصنيفها بدول "شبه بريكس"، ويدخل في هذا التصنيف، مجموعة من الدول التي شهدت نموا اقتصاديا في السنوات الأخيرة من القرن الحادي والعشرين، وأبدت نوعا من المقاومة وعدم التأثر بالأزمة المالية التي هزت أوروبا و أمريكا مع مطلع عام 2008 على غرار: دول (المكسيك ، كوريا الجنوبية وتركيا واندونيسيا وماليزيا)، كما أن هذه الدول، تعرف أهمية بالغة من حيث التأثير على سياسات القوة في التوازنات

---

[1] Lic. Ariel GONZÁLEZ LEVAGGI ,OP CIT,107

* بريكس" مصطلح يحمل اختصارات للأحرف الأولى للكلمة الإنجليزية " "BRICS وهي كلمة مكونة من الحرف الأولى لأسماء خمسة دول، صاحبة أسرع معدلات نمو اقتصادي عالمي وبترتيب الحروف : البرازيل، وروسيا، والهند، والصين،جنوب إفريقيا. وهو التكتل الذي حل منذ بداية العام 2011م محل " مجموعة البريك " BRIC بانضمام جنوب إفريقيا إلى هذه المجموعة ، بعد مساع مكثفة ومفاوضات واسعة مع دول المجموعة لانضمام إليها، ونجحت في لانضمام رسميا في كانون الأول/2010م وبتوسع " بريك " لتصبح خمس دول فأن هذا يعني ان المجموعة في طريقها الى تكوين " تكتل اقتصادي – سياسي" على شاكلة " الاتحاد الأوربي " أو تجمع " الآسيان.

[2] أحمد فايز فرحات، "الدول الصاعدة وتأثيراتها في النظام الدولي" ،(**السياسة الدولية** ، العدد 185،2011)،ص 18

الإقليمية، بالإضافة إلى تواجدها المتزايد في المنظمات الدولية و في مختلف الشؤون العالمية. و في هذا السياق، تظهر تركيا كمثال واضح على القوة " شبه بريكس". وذلك بتبنيها أسلوباً سياسياً مستقلاً أكثر حزماً واستقلالية مع تطلعاتها، لتأسيس دولة تكون فيها ممثلا رئيسيا عن دور الفاعل الإقليمي. [1]

لكن يبقى هذا المسار والطموح، الذي سطرته تركيا كنقطة مرجعية لتصبح قوة إقليمية مستقلة، رهن التجاذبات المستقبلية التي يمكن أن تطرحها عضويتها في المنظمات والمجموعات المختلفة، و رهن قدرتها في إدارة التناقضات التي تفرزها كل مجموعة على حدا بما يخدم مصالح تركيا . كما أن مساعيها نحو "البريكس" مرتبطة بمدى امتلاكها القدرة الاقتصادية المستدامة، التي تحافظ بها على أداء متميز من النمو، و مدى امتلاكها لإمكانيات القوة اللينة اللازمة لتحديد نفسها كجهة فاعلة إقليمية وعالمية مهمة.

أكسبت عضوية مجموعة العشرين، وكذا المساعي للحاق بركب دول البريكس تركيا، ساحات مناورة شاسعة، في القضايا العالمية السياسية والاقتصادية، كما وسعت من آفاقها الجغرافية خارج القارتين الأوربية والآسيوية، إلى الفضاء العالمي ككل وخاصة في أمريكا اللاتينية وإفريقيا. واعتبرت تركيا أن هذه الأدوات الإستراتيجية البديلة، يمكن أن تتيح لها انخراطا واسعا على المستوى العالمي والإقليمي، و على نطاق واسع، مستفيدة من المزايا التي تتمتع بها، والتي يمكن هي الأخرى أن تضيفها في تلك المجموعات، من خلال تأكيدها على قدرتها على التأثير في المناطق البحرية والبرية والقارية القريبة منها. فالتجربة التركية التي يخوضها حزب العدالة والتنمية منذ توليه الحكم إلى وقتنا الحالي، تعكس بوضوح مدى الإرادة لديه في خلق صورة جديدة لتركيا و لروابطها الإستراتيجية.

المبحث الثالث: أهداف السياسة الخارجية التركية في ظل حكم حزب العدالة والتنمية.

إن أهداف السياسة الخارجية هي بتعبير بسيط، امتداد لأهداف السياسة العامة للدولة والمجتمع، و ليس للنظام السياسي فقط. وثمة اختلاف في تحديد طبيعتها، بما هي مقاصد ذاتية، أو استجابات لمحفزات خارجية، أو حتى داخلية، أو بما هي سلوك واع ينطوي على اختيار بين بدائل متعددة، فعلية أو افتراضية ،من أجل تحقيق أوضاع جديدة،أو التكيف معها،أو احتواء أوضاع قائمة أو محتملة .[2]

بصفه عامة، وقبل التفصيل في أهداف السياسة الخارجية التركية في ظل حكم حزب العدالة والتنمية، الذي رسم مشروعا ورؤية جديدة للدولة التركية، مع حفاظه على المسائل التقليدية المتعلقة بمسائل، تحقيق الأمن القومي، وهذا الأخير هو الهدف الرئيس للسياسات أيا كانت؛ و يشتمل على تحديد مصادر التهديد التي تواجه وحدة الدولة واحتوائها، سواء أكان ذلك في الداخل أم الخارج، وعلى أي مستوى. وقد كانت معانيه ومفرداته عسكرية الطابع ، ثم ما لبثت التطورات الحداثية و في عصر العولمة، أن وسعت نطاقه من حيث المفردات التي يشملها، و من حيث العمق والرؤية النظرية والمعرفية؛ ليشمل

---

[1] ZIYA ÖNİŞ & MUSTAFA KUTLAY, Rising Powers in a Changing Global Order: the political economy of Turkey in the age of BRICs , (**Third World Quarterly**, Vol. 34, No. 8, 2013),p1409

[2] عقيل محفوظ،مرجع سبق ذكره،ص67

جوانب ثقافية واجتماعية و قيمية، فضلا عن الجوانب الجغرافية والبيئية والاقتصادية....إلخ . فالأمن القومي في تركيا بموجب التقاليد، يضطلع به الجيش التركي وهو من يقوم بمهمة الدفاع عن أمن الجمهورية، و في هذا السياق ينطوي الأمن على معنى الوقوف في وجه جملة التهديدات الداخلية منها والخارجية، والتطورات التي يمكن اعتبارها مرشحة لنسف الاستقرار الداخلي في البلاد.[1]

كما يعد الأمن القومي في تركيا مسألة شعبية، من حيث الانتشار والمدارك العامة، لكنه مسألة بيروقراطية في جوانبه السياسية، وفي كونه مسألة تقنية، وبقي هذا الجانب محكوم بنمطية عامة للعلاقات المدنية العسكرية. التي تشهد بدورها التباسات عدة، لعل أهمها أنها مروحة تغطي قدرا غير قليل من الشكوك المتبادلة وعدم الثقة، بل و القوامة التاريخية (الرمزية والمعنوية) للعسكر في السياسة العامة والثقافة السياسية للناس. حيث كثيرا ما كانت الأحزاب المختلفة داخل تركيا تستعمل مفهوم الأمن القومي، كذريعة لإضفاء الشرعية على الحاجة إلى دور عسكري في المجال المدني.[2]

تأتي في المرتبة الثانية، المسائل المتعلقة بالتكامل الداخلي، التي تعد نقطة مركزية منذ أن تأسست الدولة التركية، والمرتبطة بقضايا الوحدة الوطنية، وانصهار الأقليات والعرقيات تحت راية الدولة الواحدة بالإضافة إلى المشكلة الانفصالية، التي تندرج ضمن مطالب الأكراد. هذا الهدف يتعلق، بسياسات الداخل والقدرة على مواجهة ما يفترض أن يكون مصادر تهديد داخلية، سواء ما ارتبط منها بالتكوين الاجتماعي، أم التكوين الدولاتي، أم العلاقة بين المجتمع والدولة، أم سياسات الهوية. وهذه مفردات تتطلب سياسات كبرى، وهو ما يحدث بالنسبة لمعظم الدول التي تتفاوت في أدائها، ومن ثم في النتائج المتحصلة لديها.[3]

أما الشيء الجديد، الذي قدمته الرؤية الجديدة لحزب العدالة والتنمية، للسياسة الخارجية ولأدوار الدولة التركية عموما في العقود الأخيرة، فيتعلق بسياسات المكانة، وهي لعبة تركية بامتياز كما تعبر عن هدف يحرك الرغبات العميقة في البنية النفسية التركية والمشرقية الإسلامية، تستحضر اللحظات الإمبراطورية وكذلك الطموحات الراهنة. ويأتي الاقتصاد والإصلاحات الاقتصادية، أيضا كأحد أهم أهداف السياسة الخارجية الذي تسعى إليه أي دولة، بحيث تصبح السياسة الخارجية وسيلة لتعظيم المكاسب الاقتصادية، والتفاعلات التجارية، والحصول على الريع، كوسيلة لتأمين المدخلات السياسية والأمنية للدولة. وبناء على ما سبق، سأحاول أن أبحث عن أهداف السياسة الخارجية التركية، وكذا الأدوار التي رسمت للدولة التركية في ظل حكم حزب العدالة والتنمية.

المطلب الأول: رؤية حزب العدالة والتنمية للسياسة الدولية

يتفق منظرو العلاقات الدولية على أن السياسة الخارجية هي امتداد للسياسة الداخلية، وأن التحول في السياسة الداخلية يؤثر في منهج السياسة الخارجية وسلوكها. وبهذا فإن التحول الحاصل في السياسة

---

[1] هاينتس كرامر ،مرجع سبق ذكره،ص 64

[2] Umit Cizre ," Demythologyzing the national security concept: The case of Turkey",(**The Middle East Journal , vol.**57, no 2, Spring 2003),p213

[3] عقيل محفوظ،مرجع سبق ذكره،ص78

الخارجية التركية هو وليد تغيرات داخلية شهدتها تركيا، كان أبرزه على الإطلاق وصول حزب إسلامي إلى السلطة بأغلبية شعبية.

انطلقت الرؤية السياسية لحزب العدالة والتنمية، تجاه السياسة الدولية من منطلقات عدة:

أولا، أنها ارتبطت ارتباطا وثيقا بالسياسة الداخلية وضروراتها المتعلقة بالإصلاحات، وتوسيع الحرية، وتعزيز الديمقراطية، وزيادة النمو الاقتصادي. **وثانيا،** أنها تبنت تغيير الوضع القائم، فوضع تركيا الضعيف داخليا وخارجيا في بداية القرن الحادي والعشرين، تطلب رؤى وتصورات جديدة تزيد فاعلية الدولة إقليميا ودوليا، من أجل الاستجابة للحاجات الاقتصادية المتنامية. **وثالثا،** أن النظام الدولي قد شهد تغيرات جوهرية، في بنيته في التسعينيات من القرن الماضي، وأن تركيا أصبحت بحاجة إلى مواكبة التغيرات، ومن ثم تغيير أدوارها بما يخدم مركزيتها الجغرافية والتاريخية.[1]

توضح الرؤية السياسية لحزب العدالة والتنمية، أن سياساته الخارجية تنطلق أساسا، من ضرورات الداخل وتستهدف استقراره، وقد عملت على استخدام العلاقات و المصالح الخارجية أداة لإجراء إصلاحات بنيوية، في النظم السياسية والاقتصادية و القضائية لتركيا، بهدف توسيع الحريات وتعزيز الديمقراطية وتحقيق التنمية، وذلك بعد أن ساد الاتجاه الأمني عقودا طويلة، وهو ما أدى إلى أزمات سياسية واقتصادية. ولا يبتعد هذا المنطلق عن مقاصد السياسة الخارجية في كثير من الدول، إذ يكون التأثير متبادلا بين الداخل والخارج، ويؤثر تغير المؤسسات والقيادات المحلية في سياسات الدولة خارجيا. ولذلك تعد السياسة الخارجية انعكاسا ونتيجة للسياسة الداخلية كما أنها وسيلة لبناء أو إعادة بناء الهويات[2].

إن ربط السياسة الخارجية على هذا النحو بتوسيع الحريات في المجتمع داخليا، تعني أن ثمة معضلات مزمنة في الداخل، يسعى حزب العدالة والتنمية لإصلاحها، من خلال استخدام بعض السياسات الخارجية، فقد استخدم الفاعلية الخارجية التي توفر فرصا كبيرة للاقتصاد التركي شبه المنهار، عند تسلمه للسلطة. وبقدر ما تعني هذه الإصلاحات المجتمع التركي عموما، فإنها تمثل بالنسبة للحزب أولوية قصوى،لأن النجاح فيها سوف يؤثر في مصيره ومستقبله بصفة مباشرة، إذ من شأنها أن تجنبه القيود الأمنية والدستورية، التي تعوق حرية حركته، وربما تعرضه للحظر، ومن ثمة يخسر رهانه في إحياء هوية مجتمعية قديمة في ثوب جديد. [3]

في ظل هذه المنطلقات شهدت السياسة الخارجية التركية، سلسلة من التغيرات التجريبية على جبهتين: **الأولى،** تسعى الدولة إلى إجتراح توازن جديد بين ارتباطات تعاونية، عبر جملة من الأطر متعددة

---

[1] محمد الهامي وآخرون، **حزب العدالة والتنمية التركي:دراسة في الفكرة والتجربة**،(.بيروت: مركز صناعة الفكر للدراسات والأبحاث 2016)،ص195

[2] Esen kirdis, " the role of foriegn policy in constructing the party of turkish justice and development party ", (**tukish studies**,vol 16,n2, 2015) .p 181

[3]محمد الهامي، مرجع سبق ذكره،ص 193

القوميات القديمة والجديدة. **والثانية**، مبادرة جريئة لتركيا في كل من الشرق الأوسط، والقوقاز، والبلقان، بهدف حماية أمنها القومي بحيوية تفوق ما كان معهودا من قبل.[1]

أما مبادئ السياسة الخارجية التي انتهجها حزب العدالة والتنمية، فتوضح رؤيته السياسية التي تنبثق من عنصرين أساسين هما :المبدئية المثالية، والواقعية البراغماتية. إذ تنص تلك الرؤية على وجود مبدأين أساسين:**الأول** هو تبنيها سياسات مبدئية وحاسمة تقرأ التطورات الدولية والإقليمية بشكل صحيح، وتتعالى على حسابات المصالح الآنية، وترتبط بقيمها الحضارية والثقافية. **والثاني**، عن طريق إعادة تفسير تاريخ تركيا وموقعها الجغرافي بمفهوم العمق الإستراتيجي، بإتباع سياسة خارجية ديناميكية، مركزها تركيا تظهر رؤيتها الخاصة وإستراتجيتها في الحل، التي تهدف إلى توجيه تطورات الأحداث الجارية في جوارها الإقليمي.[2] أما المبدأ الأول فقد جعله الحزب طريقا لتعظيم أهمية تركيا على الساحة الدولية. و الثاني، فيشير إلى أن الرؤية السياسية نحو الوضع الدولي تستند إلى حقائق الجغرافيا،أي إلى تأثير تركيا ونفوذها في الخارج.

فمنذ وصول حزب العدالة والتنمية إلى الحكم عام 2002، تبنى المقولات التي تعيد تعريف موقع تركيا، من دولة تابعة للأحلاف الغربية، إلى دولة لها استراتيجياتها الخاصة في الإقليم، وتوجهاتها المتعددة في العالم. و تنص هذه الرؤية على أنه: "هناك اليوم تركيا التي تثق بنفسها،على جميع الصعد، وهي قوة إقليمية ولاعب دولي، وأنه مقدر لتركيا أن تؤدي دورا تاريخيا ومهما في منطقتها وفي العالم".[3]

في مستهل كتابه "**العمق الإستراتيجي**"، يؤكد أحمد داوود أوغلو هذه الرؤية، خاصة عند حديثه عن مقاييس قوة الدولة والتخطيط الإستراتيجي، حيث يعرض بشكل مفصل الجذور التاريخية للفكر الواقعي انطلاقا من ثيوسيديس وصولا إلى الجيوبولتكيين والاستراتجيين في القرن الحادي والعشرين ، وكيف أسهم هؤلاء في صناعة تاريخ ومستقبل دولهم. ليستنتج في النهاية معادلة قوة دولته والتي صاغها بالشكل الآتي:[4]

فإذا رمزنا إلى عناصر القوة في نظر دولة ما بالرموز التالية:

القوة (ق)، المعطيات الثابتة (م ث)، التاريخ (ت)،الجغرافيا(ج)،عدد السكان (ع)،الثقافة (ف).

المعطيات المتغيرة(م ت) القدرة الاقتصادية(ق ت)،القدرة التكنولوجية (ق ك)، القدرة العسكرية (ق ع)

يمكن التوصل إلى المعادلة التالية:

ق= (م ث+م ت)X(ذ سX خ سX رس)

---

[1] هاينتس كرامر، مرجع سبق ذكره.ص166

[2] محمد الهامي،مرجع سبق ذكره،.ص194

[3] Bulent Aras ,rabia karakaya polat," Turkey and the Middle East: frontiers of the new geographic imagination", (**Australian Journal of International Affairs** ,Vol 61, 2007 - Issue 4),p474-477

[4] أحمد أوغلو،العمق الاستراتيجي، مرجع سبق ذكره.ص 35

يعبر(ذ س) عن الذهنية الإستراتجية، و (خ س) عن التخطيط الاستراتجي، و(ر س) عن الإرادة السياسية في هذه المعادلة.

(م ث)= (ت)+(ج)+(ع)+(ف)

(م ت)= (ق ت)+(ق ك)+(ق ع)

و بذلك تصبح المعادلة على الشكل التالي:

ق=[(ت+ج+ع+ف)+(ق ت+ق ك+ ق ع)]×(ذ س×خ س×ر س)

بذلك يعتبر أوغلو، أن المعطيات المتغيرة والثابتة كالجغرافيا، بدون معنى ومغزى إذا لم تتوافر هناك إرادة سياسية، الموجودة أساسا في ذهنية الإستراتيجيين، الذين يخططون ويجسدون تلك الأفكار. فالجغرافيا والاقتصاد والقوة العسكرية، كلها مرهونة بما يجسده أصحاب القرار، وهنا يمكن الحديث عن العلاقة القائمة، بين المعرفة والمصلحة، وضرب أسس الحتمية الجغرافية التي نادى بها التقليد الجيوبولتيكي.

يؤكد أوغلو، على الذهنية الإستراتجية كمعطى محدد لبقية المتغيرات ويعتبرها، نتاجا لوعي مشترك للتراكم التاريخي، الذي يحمل في داخله العالم الثقافي والنفسي والديني والقيم الاجتماعية، والذي ينعكس في مساحة جغرافية محددة، كما أنها نتاج للرؤية التي تحدد وضع هذا المجتمع بالنسبة للعالم ككل. وعندما ننظر من هذه الزاوية تظهر العلاقة بين الذهنية و الإستراتيجية في المنطقة، التي تتقاطع فيها الآثار والانطباعات المكانية المستندة إلى المعطيات الجغرافية مع الآثار الزمنية المستندة على الوعي التاريخي. لذلك فإن الاختلاف في وجهات النظر الإستراتجية للمجتمعات، هو نتاج لاختلاف عالم التصورات الذي يستند إلى البعدين المكاني و الزماني.[1]

بناء على المعادلة السابقة، يواصل أوغلو شرحه للمقاربة الجيوبولتكية التي يراها ضرورية في مرحلة الحرب الباردة، هذه المرحلة التي يعتقد أنها تعرف تطورات اقتصادية وسياسية هائلة، أصبحت فيها ساحات التأثير الدولية رمادية، تؤثر بشكل مباشر على القوة الداخلية والخارجية للدول، وقد استنبط أن هذا الوضع، يوحي بعدم كفاية مقاييس الدولة، أو الاتكال على واحدة منها، سواء المتغيرة أو الثابتة. بل هي في رأيه ليست مستقلة عن بعضها البعض، و يجب أن ينظر إليها مع وظائفها الجديدة كعناصر ديناميكية، يؤثر بعضها في بعض، مع أخذ الإنسان مع مجموع العناصر الأخرى.هذا الأخير الذي يعكس و يوظف كل تلك العناصر، في إستراتجية قوية ترسخ التجانس الوطني داخليا، وتعزز من مكانتها وقوتها خارجيا. لهذا يرى أن التصورات المكانية للمجتمعات، بمحورها الجغرافي مع انطباعاتها الزمنية التي تتخذ تجاربها التاريخية محورا لها، تشكل البنية التحتية للذهنية التي تؤثر على توجهاتها وتشكل سياستها الخارجية.

شدد الانتقاد للأحزاب القومية والعلمانية السابقة ذات التوجه الغربي،التي في اعتقاده أحدثت قطيعة تاريخية، واجتزأت تركيا عن جوارها الإقليمي، وعمقها التاريخي والثقافي والحضاري. وحدد أوغلو

[1] أحمد أوغلو،العمق الاستراتيجي، مرجع سبق ذكره ، ص49

مجموعة من التجارب التاريخية التي بيّن فيها أهمية تسخير كل تلك المعطيات لصناعة إستراتيجية قوية يعول عليها، ولا تحدث قطيعة عن تاريخيها رغم تبدل الأوضاع الدولية. مثال ذلك حديثه عن تجربة الاتحاد السوفياتي السابق، الذي كانت إيديولوجيته الاشتراكية، مع ذلك لم يحدث قطيعة تاريخية عن ماضيه، و استلهم تجارب النجاح ونموذج قوته في العلاقات الدولية، من الهوية وتاريخ روسيا القيصرية. كذلك مثال آخر، حيث شهد المجتمع الياباني توترا نفسيا جراء هزيمته أمام الغرب، لكن لم يجره إلى مرحلة من القطيعة التاريخية، التي تطيح عناصر الاستمرارية فيه، كالذي حصل في الإرث السياسي العثماني التركي. يقول أوغلو في هذا الصدد:"إن تركيا هي المجتمع الوحيد من هذه الناحية الذي شهد قطيعة تاريخية كاملة، من ناحية الهوية والثقافة والمؤسسات التي يستند إليها النظام السياسي، قطيعة تعدها النخبة السياسية، إظهارا لرغبتها بالالتحاق بحضارة الغرب، بعد أن خسرت المواجهة التي دخلتها مع هذه الحضارة"[1]. و يرى الأستاذ "سيار الجميل" في هذا الصدد، أن ادّعاء أوغلو بأن تركيا الدولة الوحيدة التي عرفت هذه القطيعة الكاملة عن تاريخيها إدعاء خاطئ، بل هناك مجتمعات أخرى، سواء أكان في روسيا أم في بعض دول المنظومة الاشتراكية، شهدت قطائع تاريخية أقسى مما حدثت في تركيا.[2]

إن أكثر المسائل جدية في صياغة مقاربة جيوسياسية لتركيا حسب أحمد أوغلو، ترتبط أساسا بالعنصر البشري، على الرغم من أن المعطيات التاريخية والجغرافية التي تمتلكها الدولة، وتشكل البنية التحتية لثقافتها، تمنحها تراكما يثير غيرة عدة دول تطمح لتطوير إستراتيجيات عالمية. ولا يمكن استخراج طاقة حركية من عناصر الطاقة الكامنة الموجودة في الدولة، دون وجود العنصر البشري صاحب الأفق المنفتح، الذي يستطيع أن يحلل جميع العناصر الديناميكية التي تشكل قوة الإستراتيجية بشكل صحيح، ويحولها إلى وضعية تتناسب مع متغيرات الوضع الدولي. يقول أوغلو في هذا السياق:"إن أكثر العناصر حساسية في الانفتاح الاستراتجي للدول، هو العلاقة المشروعة بين الإرادة السياسية لمركز النظام، وبين العنصر البشري المؤهل للمجتمع المدني".[3]

من خلال هذه المقاربة، يبين أوغلو وأنصاره من حزب العدالة والتنمية، المكانة التي وصلت إليها تركيا في عهد القوميين والعلمانيين من أنصار التوجه الغربي، حيث حَّولوا تركيا إلى تابع في السياسة العالمية للدول الغربية ليحسم بذلك صراع الهوية لصالح الإسلاميين الذي يريدون أن يأخذوا فرصتهم في الحكم لاستعادة قوة ومكانة تركيا دون إقصاء لأي أحد. وعلى الرغم من التركيز الشديد على الإسلام والتراث العثماني، يبدو أن حب داود أوغلو للنظريات الجيوسياسية الغربية التقليدية، أثر بشكل كبير في أفكاره الجيوسياسية و في رؤيته لتوجهات السياسة الخارجية التركية. ومع أنه يعتقد أن "نوعًا جديدًا من

---

[1] أحمد أوغلو ،العمق الاستراتيجي، مرجع سبق ذكره،ص ص104-105

[2] سيار الجميل،العثمنة الجديدة، مرجع سبق ذكره،ص 56

[3] داوود أوغلو ، العمق الاستراتيجي،مرجع سبق ذكره، ص 58

الجيوبولتيكا" قد ظهر في أعقاب انهيار الاتحاد السوفياتي، إلا أنه على ما يبدو لا يشير إلى المقاربات الجيوسياسية النقدية، حيث إن وجهات النظر الجيوسياسية التي طرحها في كتابه تستند في معظمها إلى أعمال المنظرين الجيوبولتكيين التقليديين، مثل: ماكيندر، ماهان، هاوسهوفر و سبيكمان. و في هذا الصدد، فإن وجهات نظره حول الجغرافيا، والتي يعتقد أنها من بين العوامل الأكثر "ثباتًا" في صياغة قوة أي دولة، تلجأ إلى المفاهيم الجيوسياسية التقليدية والاستعارات.

في سبيل تحقيق تلك الأهداف والغايات، أعاد الحزب رسم أدوار جديدة للدولة التركية، يسعى إلى تطبيقها في ظل البيئة الدولية والإقليمية المضطربة في جواره الإقليمي. حدد داوود أوغلو واحدة من الضرورات أو التحديات التي تواجه تركيا ، وهي أن تغير في نظرتها إلى ذاتها وإلى العالم، وتغير من كونها "**دولة هامشا أو جسرا** " في السياسة العالمية إلى "**دولة مركز**"، وأن تنتقل من ردود الفعل إلى الفعل...إلخ. هذا يعني أن التحول السياسي يستند كما أسلفنا إلى تحول ثقافي، في النظر إلى العالم ككل، ولكن بالتركيز على المناطق والتكوينات المستهدفة أساسا، وهي الشرق الأوسط والبلقان والقوقاز وآسيا الوسطى. وكل المجال التاريخي والثقافي والديني المشترك مع الأتراك، مثل النطاق الإسلامي من المغرب إلى إندونيسيا، فضلا عن الجماعات المسلمة حول العالم. لكن العمق لا يقتصر على المسلمين أو المجال العثماني أو التركي.[1]

أولا، القوة الناعمة، ودور الدولة النموذج:

مع تعزيز الممارسة الديمقراطية وزيادة الحريات وتقليل القيود الأمنية، وتعزيز النمو الاقتصادي في الداخل، سعت تركيا إلى أن ينعكس ذلك على تعزيز تأثيرها في الخارج، وبخاصة في جوارها الإقليمي، فقد كثرت الإشارات الرسمية والأكاديمية والصحفية، التي تروج لدور تركيا بوصفها، "قوة ناعمة" ونموذجا ووسيطا ومزودا للسلام والاستقرار، وعلى أنها ليست جزءا من المشكلات بل هي جزء من الحل.

في العادة، تتبنى الدولة التي تسعى إلى استخدام القوة الناعمة اعتماد منهج قائم على معادلة "رابح رابح"، وليس محصلة صفرية، أي على أدوات وسياسات تعاونية. ومن هنا، تبنت تركيا أدوات القوة الناعمة مثل التمويل والتجارة والثقافة والعامل الديني المشترك، والنشاطات الدبلوماسية وغيرها.[2] فقد سمح الإصلاح الداخلي في تركيا، على توطيد الاستقرار السياسي والاقتصادي في البلاد، ورفع من قدراتها الاقتصادية المتنامية، ومهد الطريق أمامها لبروزها كراعٍ للسلام في المناطق المجاورة. وقبلَ صعود نجم داود أوغلو ، كان الأمن في تركيا يعامل إلى درجة كبيرة على أنه مشكلة داخلية، وكانت السياسات الخارجية امتدادات للاعتبارات الداخلية، وهو الموقف الذي عادة ما كان مصحوبا بتوجه واضح نحو إضفاء الطابع الخارجي على المشكلات، والبحثِ عن أعداء خارجيين.

---

[1] عقيل سعيد محفوض،مرجع سبق ذكره،ص 56

[2] عماد يوسف، **تركيا إستراتيجية طموحة وسياسة مقيدة:مقاربة جيوبوليتكية**،(أبو ظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، 2015)،ص 52

قام داود أوغلو بصياغة سياسته الخارجية على أساس تصوُّرٍ جغرافيٍّ جديد وَضَع حدًّا لما يسميه "إبعاد" البلدان المجاورة لتركيا. ويكمنُ أحدُ المكونات الأساسية لرؤيته في جعل الصورِ السلبية والأفكار المسبقة، لا سيّما تلك المتعلقة بالشرق الأوسط، شيئا من الماضي. وسمحَ هذا التحول لتركيا بتحرير سياستها الخارجية تماما من أغلال الاعتبارات الداخلية. وأكد أن"الديمقراطية" هي من أهم أدوات القوة الناعمة التركية. كما يعتبر الرئيس التركي السابق عبد الله غول، أن الديمقراطية واقتصاد السوق الحرة والتحديث والإصلاحات والتعاون الإقليمي، هي من أبرز ما تتميز به تركيا حاليا. وأنها تسعى إلى أن تحذو الدول الأخرى في المنطقة، حذو هذا "النموذج"، إذ يقول:" إن العالم كله يقدر أن تركيا، بأغلبية سكانها المسلمين، عملت على تأسيس قواعد وأنظمة قائمة على الديمقراطية واقتصاد السوق الحرة....تعتبر تركيا نموذجا يحتذى للعالم أجمع من خلال ديمقراطيتها ونظامها العلماني، وهويتها الثقافية المعاصرة"[1].

كما أشار إلى ميزات واضحة و محددة مكنت تركيا من بناء نموذجها الخاص. وهو يقدم الوصفة لجيران تركيا وبخاصة للدول الشرق أوسطية، مبنية على الانخراط التركي في البلدان المجاورة، وإعطاء علاقة قوية معها، ومن خلال التخلص من ضغوط تصورات التهديد الداخلية في السياسة الإقليمية. و أكدت تركيا على أن سياستها الخارجية في المناطق المجاورة، لا تهدف إلى تحقيق دور من أدوار السيطرة، بل على توجه شامل في بناء السلام والأمن المبنيين على التحركات النشطة داخل هذه المناطق. وبإتباع صانعي السياسة الخارجية الأتراك لهذا الخط من التفكير، فقد اكتسبوا ثقة في النفس وإرادة سياسية لمواصلة محاولاتهم في عملية السلام في المناطق المجاورة.[2]

في الواقع، أسهمت الانتماءات المتعددة لتركيا في تعزيز وضعها على المستويين الإقليمي والعالمي، وكان لهذا التنوع الطبيعي انعكاسات واسعة على صورة الدولة، إذ أسهم ذلك كله، إلى جانب النمو الاقتصادي وتنامي دورها، في خلق صورة عن نفسها بأنها "نموذج" للمنطقة. وفي ظل حكم حزب العدالة والتنمية، سعى إلى أن تكون تجربته نموذجا أيضا. فعلى الرغم من أن جذوره تضرب في عمق الحركة الإسلامية السياسية في تركيا، فإنه نجح في تطوير أيديولوجيا وبرنامج جديدين، واستطاع ممارسة السياسة في ظل القيود العلمانية الصارمة للنظام القانوني والسياسي التركي، وعلى الرغم من علاقاته المتينة مع الغرب، ودعمه حصول تركيا على العضوية الكاملة في الاتحاد الأوروبي، فإنه عمل على إعادة توجيه تركيا نحو جوارها،أي نحو العالم الإسلامي،حيث يمكن أن تؤدي دورا فعالا ومؤثرا أيضا. ولكي يكون دور تركيا فعالا ومرحبا به خارجيا، كان لابد عليها من تحقيق نجاحات اقتصادية

---

[1] عماد يوسف، تركيا إستراتيجية طموحة وسياسة مقيدة ،مرجع سبق ذكره، ص52

[2] بولنت آراس و آخرون،**التحول التركي تجاه المنطقة العربية**،(عمان: مركز دراسات الشرق الأوسط،2012)،ص19

داخلية ملموسة تضفي مصداقية على خطابات التنمية الاقتصادية والازدهار الذي تسعى لتحقيقها إقليميا. [1]

يبدو أن صورة الدولة النموذج هي رسالة مزدوجة في السياسة الخارجية، موجهة أولا، إلى المنطقة الإسلامية في الشرق الأوسط وآسيا الوسطى وجنوب القوقاز والبلقان، كبديل للنماذج السائدة لديها أو المقترحة محليا، وهي نظم سياسية و دولية فاشلة ومتأخرة، بصورة عامة، على ما تراه هي وتراه الدول المتقدمة. وأما الوجهة الثانية للرسالة فنحو الغرب الذي يرى ضرورة ماسة للتغيير الشامل في المنطقة الإسلامية، وهو يتخوف من الحالة الراهنة والبدائل الراديكالية المحتملة التي تهدده رهاناته، أو تطرح تحديات محتملة لمصالحه الإستراتيجية في العالم الإسلامي.[2] ويبدو أن الأتراك يجتهدون في صياغة نموذجهم، ومنهم من اعتقد أن لتركيا نموذجا "حقا وهم يحددون هدفهم هذا، أو مقدرتهم على إنتاجه في الاتجاهين التاليين:

- أن تركيا دولة نموذج للشرق الأوسط وآسيا الوسطى، ودول أخرى في الاتجاه نحو الغرب، ذلك أن الدول المعنية التي تجد في مسار التطور على الطريقة الأوروبية، و" تستورد" تجاربها السياسية والتنموية والتكنولوجية، ترى في تركيا حالة يمكن دراستها و الاستفادة من تجاربها، والسير على خطاها،على الرغم من إيمان تلك الدول بمحدودية ونواقص الإنجاز التركي، على هذا الصعيد حتى الآن.
- إن تركيا دولة "نموذج" للغرب تجاه الشرق، ذلك أن الغرب يعتبرها الدولة المسلمة الوحيدة، التي تشهد تجربة ديمقراطية وتداولا سلميا للسلطة، وانفتاحا ثقافيا وتكنولوجيا وإعلاميا على الغرب، ولذلك يفترض الأتراك أن يحافظ الغرب على دعم التجربة التركية، مقابل شرق أوسط "متطرف/ دكتاتوري" وآسيا الوسطى "دول إسلامية متخلفة" وتعاني من اضطرابات سياسية واجتماعية وانغلاق ثقافي و تعرف اتجاهات متزايدة للعنف.[3]

على العموم ، جرى النظر إلى النموذج الذي يروج إليه حزب العدالة والتنمية ، من خلال الاعتقاد بوجود قطيعة كاملة بين النموذج التركي الراهن، المختزل في وصول حزب إسلامي للسلطة، وبين ما قبله من حكم علماني عسكري متسلط، وهي رؤية قد تبدو صحيحة من بعيد ومن الخارج، ولكنها تفتقر لإدراك النموذج في شموله، وجدلية مكوناته التي أدت إلى نوع من تراكم الخبرة وتطورها بالنسبة للقوى العلمانية التقليدية، تلك التي أصبحت بالتدريج أكثر إدراكا لإمكانية وجود أحزاب ذات خلفية أخلاقية وتراثية إسلامية، وتحترم تقاليد الدولة العلمانية ودستورها في ذات الوقت. وكذلك بالنسبة للمزاج

[1] عماد يوسف، تركيا إستراتيجية طموحة وسياسة مقيدة،مرجع سبق ذكره، ص 53

[2] عقيل سعيد محفوض،مرجع سبق ذكره،ص 91

[3] المرجع نفسه،ص 92

الاجتماعي الإسلامي والفكر السياسي لتلك الأحزاب ذات المرجعية الإسلامية العامة، التي لا تعتقد بوجود أدنى تعارض بين الإسلام وفكرة عدم الإقحام المباشر للدين في السياسة.[1]

ثانيا : دور الموازن الإقليمي :

تبدو السياسة التركية محكومة بقوة التجاذب/التنافر الحاصل بينها وبين الفواعل الدولية الأخرى، وهذا بسبب إخلال وتفاوت القوة و المكانة بينها، لكن يولد هذا الوضع في الوقت نفسه، توافقا وانسجاما قصديا، بمعنى الصراع والمنافسة يولدان بالمقابل نوعا من السياسات التي تستهدف إعادة التوازن، من خلال أفعال وأفعال متبادلة تتعاكس في اتجاهاتها وأغراضها وفاعليتها. تتطلب فكرة "التوازن" تحديدا أكثر، فهي ليست ردة فعل على فعل، و إنما هي الدينامكية الكلية التي تضمهما معا، فـ "التوازن " هي عملية قصدية تستهدف الحفاظ على التوازن، أو تجتهد في عملية أو صيرورة دائمة من أجل إقرار الانتظام والثبات كإطار عام للتفاعلات والسياسات، وليس "تثبيتها" و "إغلاقها"، ويعمل الموازن مع الأطراف الأخرى، وهو أحد منها، من أجل المحافظة على "الإطار" العام لميزان القوى. فيما تتغير وتتبدل وتتفاوت القوى والأطراف التي ينظمها، وهذا يعني أن "الموازن" يسعى "إلى استقرار الحال" وليس "ثبات" كل طرف أو استمرار الهرمية أو المساواة بين الأطراف...إلخ. والتوازن أشبه بـ "اليد الخفية في الاقتصاد". نعود إلى دور الموازن الإقليمي(وربما الدولي) بالنسبة إلى تركيا، فهذا من ممكنات السياسة الدولية اليوم، وهو فاعلية طبيعية أيضا، إذ أن تركيا تجد نفسها في مواجهة تغيرات سياسية وتطورات إقليمية ودولية لا حصر لها، مثلما تبرز تحولات داخلية كثيرة، وهذه أمور في(الداخل والخارج) تنفتح وتتداخل بكيفية مربكة[2]، و من ثم فإن على السياسة الخارجية التركية أن تقوم بدورها في التعاطي مع الخارج من أجل تهيئة الظروف و المساعدة في جعل ميزان القوى "متوازن" وليس"مختل" القوى،لأن التوازن يعني الاستقرار، فيما يعني الاختلال عدم الاستقرار. إن الدور الموازن ليس اختياريا أو طوعيا، إنه أمر تنتهجه وتقوم به تركيا، كأنما هو دينامكية موضوعية، حتى لو كان قصديا بالنسبة إلى بعض السياسات في فترات معينة. وليس دور الموازن الإقليمي (والدولي) جديدا بالنسبة لتركيا، ذلك أنه نوع من الاستمرارية لدور سابق كانت تقوم به السلطنة العثمانية، في طور القوة عندما كانت تقيم علاقات مع دول أوروبية من أجل تعزيزها لمواجهة دول أخرى. أي المحافظة على توازن القوى بين الأطراف المتنافسة لتحقيق مكاسب مباشرة، أو احتواء مصادر التهديد المحتملة عند بروز ما يمكن أن يؤثر في النظام الدولي، وفي مصالح الدولة نفسها. ومثلها كانت السياسة خلال ما يسمى "المسألة الشرقية"، ذلك

[1] فؤاد السعيد،" التحيزات الأيديولوجية في القراءة العربية للنموذج التركي"،(**مجلة شرق نامه**، مركز الشرق للدراسات الإقليمية والإستراتيجية، العدد07،أكتوبر،2010)،ص96

[2] عقيل سعيد محفوض،مرجع سبق ذكره ، ص 121

أن الطرف العثماني كان أقل قوة بكثير، وكان يواجه أطماع الدول الأوروبية بتعزيز المنافسة بينها،على تحقيق مكاسب من خلال سياسة المساومة التي كان يتبعها، بقدر متفاوت من المرونة والكفاءة.[1]

ثالثا: دور الوسيط:

يتميز "تنظير" دور الوسيط في السياسة الخارجية بمرجعية فكرية وثقافية وتاريخية تعود إلى الفترة العثمانية، وهذا لا يتعلق بتفضيل الأمور "الوسط" والاعتدال بناء على نصوص دينية وتوجهات نبوية وفقهية فقط، وإنما أيضا بمقتضيات الدعوة بـ "الحكمة"إلى التأكيد على الإصلاح بين المتخاصمين...إلخ. وهذا أمر مفهوم نظرا إلى البيئة الثقافية والتاريخية للمجال التركي، والخلفية الأكاديمية والدينية لمنظري الإستراتيجية التركية الجديدة. فمفهوم الوسيط هو نتاج للأفكار الإنسانية التي يفترض أن تتشكل من تضافر وتفاعل عوامل عديدة، من الفضاء الديني الإسلامي والتجارب الحضارية العالمية، ويحضر هذان العاملان بقوة في المجال التركي المعاصر، وبخاصة بعد ثورة الهويات والأديان في العالم. وقد رأى أحمد أوغلو أن مركز التأثير الحضاري ينتقل ببطء من الغرب إلى الشرق، صحيح أن هذا الشرق ليس هو منطقة الشرق الأوسط، وليس هو تركيا، وإنما هو الشرق ككل، ويصل إلى الصين وشرق آسيا، إلا أن تركيا تتأثر بذلك التحول أو الانتقال، وهي مهيأة اليوم، أكثر من أي وقت مضى، لتمارس تواصلا وتفاعلا جديا مع التطورات الدولية، وبكيفية أكثر تأثيرا هذه المرة.[2]

يؤكد أحمد داود أوغلو، على أن انتقال المركز الحضاري* وامتداده إلى مناطق أخرى(إلى دول شرق آسيا، أو تركيا على سبيل المثال)، مرهون بتوسيع النفوذ والتأثير عن مركز حضارة ما، واتجاهه نحو محيط دائرتها من خلال فرض السيادة السياسية والاقتصادية، أو انتقال مركز الحضارة إلى بيئة جديدة عن طريق وسائل عديدة كالهجرة و حدوث تغيرات جذرية في الأوضاع الاجتماعية و السياسية.

بناء على ذلك، يؤكد أيضا فكرة بداية تآكل واضمحلال التوجهات الدولية(بما فيها تركيا، والعالم الإسلامي، نظرا لفقدانه الثقة في ازدواجية المعايير في التعامل مع قضاياهم الوطنية والدينية من قبل الغرب) نحو المركز الحضاري الغربي، عندئذ لا يكون هذا الأخير قادرا على الوقوف في مواجهة أي مركز آخر يكون قد أخذ يشق طريقه نحو الازدهار. [3] توحي هذه الفقرة إلى مدى إيمان الأتراك ببداية حدوث تصدعات في المعسكر الغربي تحت قيادة الولايات المتحدة الأمريكية، مقابل صعود أقطاب دولية جديدة على غرار الصين و روسيا، ومن هذا المنطلق يحاول الأتراك أن يجترحوا لأنفسهم مكانة دولية مرموقة، مبنية على التعايش والدمج بين ثقافتين وحضارتين غربية وإسلامية، تكون لهم بوابة مفتوحة أمام كل العوالم المجاورة لها، وخصوصا تجاه العالم الإسلامي.

---

[1] عقيل سعيد محفوض،مرجع سبق ذكره ، ص 122

[2] المرجع نفسه،ص 129

* المركز الحضاري: هو الموضع الذي يشهد تكون السمات الأساسية المميزة للحضارة، ويكون هذا الموضع هو قاعدة تلك الحضارة وموطنها الحضاري

[3] أحمد داوود أوغلو،تر، إبراهيم البيومي غانم،**العالم الإسلامي في مهب التحولات الحضارية**،(القاهرة: مكتبة الشروق الدولية، ،2006)،ص 70

و كمثال لدور الوسيط، قامت تركيا في أوائل عام 2007 بدور نشط في السعي إلى سد الفجوة الحاصلة بين المسلمين السنة والشيعة، خاصة مع تزايد حدة الانقسام بين الجماعات الشيعية والسنية في العراق، وحاولت تركيا الحفاظ على سياسة متوازنة تجاه كلا الجانبين؛ و في السياق، نظم الرئيس الباكستاني آنذاك "مشرف" اجتماعا وطنيا في باكستان، كان ينظر إليه على أنه محاولة ضد إيران، انضمت تركيا إلى هذا الاجتماع، ولكن لم تكن شديدة من علاقاتها مع الجماعات الشيعية في العراق، ولا مع الحكومة العراقية، أو مع إيران. وهكذا شاركت تركيا نفسها في تقريب وجهات النظر، لكنها لم تنحاز إلى جانب هذا الانقسام الخطير.[1] كما يتضح من خلال زيارات رئيس الوزراء آنذاك أردوغان إلى إيران وسوريا ولبنان والمملكة العربية السعودية في ديسمبر 2006 ، ومن خلال خطابه في جامعة الدول العربية في عام 2007 ، أن السياسة التركية تحاول أن تبقى خارج نطاق التقسيم الحاصل بين الدول السنية والشيعية. و في الوقت نفسه، لا تتبع تركيا نهجا وخطًا سلبيًا إزاء تلك الانقسامات. بدلا من ذلك، تنتهج سياسة نشطة فيما يتعلق بهذا التوتر الحاصل في المنطقة. ساعد هذا النهج تركيا على تطوير علاقات جيدة مع حكومة المالكي المدعومة من الشيعة في العراق. علاوة على ذلك، طورت تركيا علاقات جيدة مع المعارضة السنية في المنطقة، و بالمثل، فإن تركيا قريبة من كل من المؤسسة السنية والمعارضة الشيعية في لبنان. [2]

توضح لنا تلك الرؤى والتصورات الجيوسياسية، حول أدوار الدولة التركية وتحولاتها، مدى تواجد الجغرافيا ومركزيتها، في أذهان صناع القرار، وطموحاتهم في استعادة أمجاد ماضية، ولما لا العودة إلى الحاضنة العربية والإسلامية، والشرق أوسطية بصفة عامة، من بوابة الاستعارات والخطابات الجيوسياسية الرمزية، ومن بوابة واقعية مبنية على علاقات اقتصادية وتجارية. على الرغم من مشروعية تلك الطموحات،إلا أنها تبقى مقيدة بتحديات على المستوى التنظري أولا، لمكانة تركيا. وثانيا، من خلال تحديات واقعية مرتبطة بوجود طموحات ومعارضات لنموذج الدولة التركية، من قبل دول إقليمية ودولية أخرى، تنتهج نفس السياسات،أو تتعارض مصالحها مع تركيا، ولأدوارها خصوصا منطقة الشرق الأوسط.

هذه الحقائق، يؤكدها، المنظور الجيوبولتيكي النقدي، الذي يقر بأن الجيوبولتيكا ما هي إلا خطابات و تمثيلات رمزية (تجريدية، نظرية)،أكثر مما هي موجودة ماديا على أرض الواقع، الأمر الذي يجعل الجيوبولتيكيين النقديين يميزون بين الجغرافي الذي يضع الخرائط، كما هي في الواقع بناء على علم الجغرافيا الموضوعي، وبين "الخطاب" الذي يوظف الجغرافيا لأهداف ما، و الذي يروي ويؤلف قصص عن مناطق، قد تكون ذات صلة وأهمية بأهدافه وطموحاته، تلك التصورات عن المناطق قد تكون

---

[1] AHMET DAVUTOĞLU, "Turkey's Foreign Policy Vision: An Assessment of 2007",(**Insight Turkey** Vol. 10, No. 1, 2008),P 81

[2] ibid,op.cit,p82

صحيحة، وفي بعض مجلاتها تكون مصنوعة(معرفيا) وبذلك قد تجانب الواقع، أو قد تولي أهمية لإقليم/مجال جغرافي على آخر.

المطلب الثاني: تحليل الخطاب الجيوسياسي لحزب العدالة والتنمية وتقييمه:

يشهد الخطاب، وحتى عقيدة "الدولة المركزية" رواجا كبيرا في الخطاب السياسي، و البُنَى العقدية لدى الدول والمجتمعات، ويمكن للمخيلة أن تجتهد في (رسم/تصوير) خطوط و تشكلات لخرائط جغرافية وسياسية، مثلما يمكن للناظر إلى النجوم أن يشكلها، رسوما وهيئات و أشخاص...إلخ، بطرائق لا حصر لها. وليس هذا "تويهنا" للنظر والتفكير السياسي، ولا للنظرية إياها،إلا أن الأمر يتعلق بالأسس الواقعية (لا الافتراضية فقط) لتلك الأفكار، ويتعلق بإمكانات تركيا الجدية في المقام الأول، وفي مدى قدرتها على إدارة تفاعلاتها مع الآخرين.

لاقت أفكار داوود أوغلو رواجا كبيرا نسبيا، ربما لأنه كما قلنا، شغل مناصب سياسية مهمة، في لحظة أراد حزب العدالة والتنمية بأن يدفع بأفراد لديهم وجهات نظر و رؤى، قادرة على مخاطبة المخيال الثقافي والسياسي، في الداخل والخارج. وقد تلقت المؤسسات والمعاهد العسكرية التركية أفكار أوغلو بحماسة كبيرة نسبيا، وراح يتحدث بها المسؤولون والضباط والإعلاميون، وحتى رئيس الوزراء نفسه. وهي أفكار يبدو أنها تستند في جوانب، منها أو في إيحائها، إلى معاني الدولة القوية والمبادرة والقادرة...إلخ، وهي كلها مرادفات لفكرة الدولة المركز/المحور في المخيال السياسي والثقافي لدى الأتراك، وربما لدى آخرين ممن ينتظرون أن يعيد التاريخ نفسه، فتعود معه اللحظة العثمانية، أو أي لحظة يكون فيها الأتراك أو المسلمين، دولة كبرى على شاكلة الدولة العثمانية مثلا. [1]

أولا: تحليل الخطاب الجيوسياسي التركي وفق المقاربة النقدية:

من الصعوبة بمكان، الادعاء بأن الجيوبولتيكا النقدية (التي تم التطرق إليها في الفصل الأول بنوع من التفصيل) و بأنواعها الثلاثة للمنطق الجيوسياسي(الرسمية،العملية،الشعبية)، تنعكس بما يكفي على المناقشات الأكاديمية في تركيا. ومع ذلك، فإنه –في الآونة الأخيرة– كانت هناك زيادة ملحوظة، في عدد الدراسات التي تحاول تحليل الخطابات الجيوسياسية في تركيا، من خلال الاستفادة من النهج النقدي، إلا أن هذا المجال لا تزال تسيطر عليه الأفكار التقليدية، التي تميل إلى ربط الجيوسياسية بالمفاهيم الواقعية، مثل الأمن القومي و الإستراتيجية والمصالح، والسلطة. لذا من أجل الشروع في اتجاه مماثل في مجال الجيوسياسية، فإن هناك حاجة إلى تفكيك أو على الأقل إعادة تفسير بعض المواضيع والمفاهيم الجيوسياسية الشعبية، التي يكثر العلماء وصناع السياسة التركية من استخدامها.

تعتبر السياسة الخارجية أحد المواقع الرئيسية في إدارة الدولة. وتستند المقاربة النقدية في تحليلها، على التمييز بين "**السياسة الخارجية (بالتعريف)**" و "**سياسة خارجية (بدون تعريف)**" ، وتشير هذه

[1] عقيل سعيد محفوض ، مرجع سبق ذكره، ص60

الأخيرة إلى ردود أفعال الجهات الفاعلة التي سبق منحها صفة سياسية (الدول)(بمعنى ردود أفعال غير قصدية، أي سياسة تنتج على فعل معين من طرف الدول الأخرى أو بالأحرى غير معدة مسبقا) . في حين ينصرف التعريف الأول (السياسة الخارجية) إلى الدلالة على النضال المستحيل من أجل الهوية(بمعنى السياسة الخارجية التي تبينها الدولة بناء على تراكمات تاريخية من التفاعل في الوسط الدولي، وتكون قصديه وذات خصوصية هوياتية مجتمعية للدولة)، والبحث عن إكمال وإتمام الأجزاء الخاصة بها في سبيل تحقيق سيادة مطلقة للدولة ككيان متجانس، و من خلال إنشاء هياكل معينة. هذا يكمن في شكل محدد من العلاقات بين الموضوع والبنية، اللحظة التي ينجح فيها الموضوع في التحدد والتطابق مع الهدف الموضوعي، وتكاملها مع البُنى. هذا المنطق التحليلي يشير إلى عملية الانتقال من الذاتية السياسية إلى مواقف موضوعية. من جهة أخرى يشير هذا التحليل إلى ضرورة وجود تراكيب و بُنى لموضوعات السياسة الخارجية ، ويقترح لفهم سليم،إعطاء رؤية تكاملية تحليلية لكل من الموضوعات و الُبنى/الهياكل.[1] وهذا يؤكده التعريف الأول(السياسة الخارجية)، في الإشارة إلى العلاقة المتكاملة بين الموضوعات و البنى/الهياكل؛ حيث يقوم الممثلون السياسيون(صناع القرار والسياسات) بتحويل هويتهم الخاصة بقدر ما(إيديولوجياتهم وثقافاتهم)، و تحقيقها على أرض الواقع من خلال مناصبهم في الدولة، لتصبح هيكلية مبنية في مؤسسات تعكس تصور الدولة ككل وليس تصور الأشخاص، وبالمقابل يقومون بدحض تصورات الآخرين الذين يحملون تصورات مخالفة لهم. ففي المجال السياسي تتنافس القوى المختلفة، لبناء وإنتاج أوجه موازية ومتضاربة لرسم صورة حول الداخل(أي تحديد معالم الهوية الوطنية، تحديد من نكون) و حول الخارج(من هم الأصدقاء ومنهم الأعداء)، فالمساحات السياسية جعلت من أجل إنتاج واقعي معين.[2]

يُعَدّ أحمد داود أوغلو، من أبرز الشخصيات التي اكتشفت العلاقة الوثيقة بين الجيوسياسية الرسمية والعملية*.فهو شخصية بارزة و لاسيما من حيث التحليل النقدي،لأشكال المنطق الجيوسياسي في تركيا لأن أفكاره تمثل كلًّا من الجيوبولتيكا الرسمية والعملية، بسبب هويته المزدوجة كأستاذ للعلاقات الدولية ووزير للشؤون الخارجية. بالمعنى الجيوسياسي الرسمي، فكتابه "**العمق الإستراتيجي**"(2001)، لا يزال أحد أهم المصادر المؤثرة بالنسبة لعلماء ودارسي السياسة الخارجية التركية في فترة ما بعد الحرب الباردة. وبالمعنى الجيوسياسي العملي، فحتى قبل تعيينه في منصب وزير الخارجية ورئيس وزراء، شغل

[1] Ali Aslan, "The Foreign Policy-Hegemony Nexus: Turkey's Search for a 'New' Subjectivity in World Politics and Its Implications for US-Turkish Relations",(**Perceptions**, Vol. 17, No. 4 ,2012), p. 162
[2] Ibid,p163.

* تمثل الجغرافيا السياسية الرسمية المعرفة الجيوسياسية التي يتم إنتاجها في المعاهد الإستراتيجية ، ومراكز الفكر، والأوساط الأكاديمية. أما الجغرافيا السياسية العملية، فتشير إلى الأشكال اليومية للتفكير الجيوسياسي الذي يستخدمه القادة السياسيين وموظفو الخدمة المدنية في شرح وشرعنة أجنداتهم، والسياسات الأمنية. ترتبط الجغرافيا السياسية الشعبية، بجيوسياسي القصص الموجودة في وسائل الإعلام والسينما والروايات والرسوم المتحركة. فالفئتان الأولتان مهمتان بشكل خاص لأن معظم الاستدلال الجيوسياسي يحدث إما في المجالات الجيوسياسية الرسمية أو العملية. يستخدم صانعو القرار السياسيون المنطق الجيوسياسي العملي،عندما يحاولون جعل الإحساس المكاني للعالم ، ولكنهم في كثير من الأحيان يلجؤون إلى أشكال رسمية من المعرفة الجيوسياسية، للرد بشكل مباشر على أسئلة متعلقة بسياسة خارجية معينة.

داود أوغلو منصب كبير مستشاري السياسة الخارجية للحكومات التركية، في عهد حزب العدالة والتنمية. كما أن تصريحاته وكتاباته، في هذا الصدد، تُعدّ مؤشرات مهمّة حول تطور الجيوسياسية التركية في العقد الماضي. وبتوظيف النهج الجيوسياسي النقدي، يمكن أن نستكشف التداعيات الرسمية والعملية لأفكاره وآرائه.[1]

سعى داوود أوغلو، لإعادة صياغة العلاقات الخارجية للدولة التركية، من خلال مشروع فكري، يعتبر إعادة تقييم مثيرة للإعجاب، وهو مزيج من التقاليد المعرفية الغربية والشرقية، التي وفرت له إطارا استنبط منه وجهة نظر جيوسياسية تركية . أكثر الإشارات التي تدل على أفكاره حول السياسة العالمية، ما يُنسب إليه في كتبه، من دعوته الجريئة لصانعي السياسة الأتراك لصنع السلام مع الدول ذات الجذور العثمانية والمسلمة السابقة.

في خطابه نحو الخارج، يدعي أوغلو أنه يمثل رؤية جيوسياسية جديدة، وهي رؤية ارتبطت في العادة بتركيا السابقة، وبالتركيز على الخطاب الجيوسياسي لقادة حزب العدالة والتنمية. و بدأ بعض العلماء يجادلون بأن السياسة الخارجية التركية، تسير في ضوء "تصور جيوسياسي جديد" رافقه تحولات اقتصادية وسياسية واجتماعية ملحوظة، حدثت وتحدث، في المشهد المحلي التركي. ويربط زعماء حزب العدالة والتنمية بالهوية الديمقراطية المحافظة ، فإن هذا التصور الجيوسياسي، أولًا وقبل كل شيء، ينطوي على تمثيل وتبرير "السلوك النشط لتركيا في السياسة الخارجية" خصوصا في جوار تركيا الإسلامي، الذي نظرت إليه نخب السياسة الخارجية التركية العلمانية في السابق، على أنه مصدر للفوضى.[2]

على الرغم من التركيز الشديد على الإسلام والتراث العثماني، يبدو أن حب داود أوغلو للنظريات الجيوسياسية الغربية التقليدية أثر بشكل كبير في أفكاره الجيوسياسية حول الشرق الأوسط. ومع أنه يعتقد أن "نوعًا جديدًا من الجيوسياسة" قد ظهر في أعقاب انهيار الاتحاد السوفياتي،إلا أنه على ما يبدو لا يشير إلى المناهج الجيوسياسية النقدية، حيث إن وجهات النظر الجيوسياسية التي طرحها في كتابه تستند في معظمها إلى أعمال المنظرين الجيوسياسيين التقليديين، مثل: ماكيندر، ماهان، و هاوسهوفر و سبايكمان. يقول أحمد داود أوغلو في هذا الصدد: ...**هؤلاء هم المحللون الاستراتيجيون الذين أحدثوا تأثيرا في التوجهات الإستراتيجية لبلدانهم...هؤلاء الإستراتيجيون قد انطلقوا من أرضيات افتراضية وتفسيرية**".[3] بمعنى أنهم ساهموا بالقدر الكبير في وضع تصورات فكرية انتقلت إلى التطبيق.

في هذا الصدد، فإن وجهات نظره حول الجغرافيا، والتي يعتقد أنها من بين العوامل الأكثر " ثباتًا" في صياغة القوة في أي دولة، هي في الواقع في قطعية. لذا، فإنه ليس من المستغرب أنه في كثير من الحالات يشير إلى منطقة الشرق الأوسط في "العمق الإستراتيجي"، ويلجأ إلى المفاهيم الجيوسياسية

[1] EMRE ERŞEN, op cit p86
[2] ibid ,p90

[3] أحمد داود أوغلو، العمق الاستراتيجي،مرجع سبق ذكره،ص 19

التقليدية والاستعارات، التي تعامل المنطقة باعتبارها "مفتاحًا" لسيادة العالم. في إحدى النقاط على سبيل المثال، يشبه الشرق الأوسط بـ "العقدة المستعصية" التي يتحتّم على أي قوة عظمى تسعى للسيطرة على أفروأوراسيا أن تحتلّها. وبما أن مفهوم أفروأوراسيا يشبه مفهوم ماكيندر حول "جزيرة العالم" (أي القارة العملاقة التي تتكون من أوروبا، وآسيا، وإفريقيا)، فمن الممكن ادعاء أن الشرق الأوسط أصبح "قلب الأرض" (Heartland) في التفكير الجيوسياسي لداود أوغلو. ويجب الإشارة في هذا الصدد، إلى أنه يدعي أن منطقة الشرق الأوسط هي منطقة رئيسة لجيوسياسة الأرض (قلب الأرض) و جيوسياسية البحر(rimland) ويعرفها بأنها تقاطع القارات الرئيسة في العالم، ويقول: إن "**الهيكل الجيوسياسي للشرق الأوسط مرتبط مباشرة بموقعه المركزي في القارة الأفروأروآسيوية.**"[1]

ثانيا: الرؤية الجيوسياسية التركية بين النزعة القومية، و الشعبوية:

كان التوجه العام و الجديد، للسياسة الخارجية التركية في ظل حزب العدالة والتنمية ،هو المكون التأسيسي لمشروع قومي جديد، تم بناؤه وتنفيذه من قبل حزب العدالة والتنمية على مدى العقد الماضي. لعبت السياسة الخارجية التي قام بها حزب العدالة والتنمية، دورا بارزا في إعادة صياغة مفاهيم الأمة والتاريخ الوطني والوطنية. نقطة الانطلاق في هذا المشروع تجلت في الأنماط، والممارسات السياسية لحكومة حزب العدالة والتنمية و مسؤوليها، ولا سيّما أحمد داود أوغلو، الذي كان يؤكد في محطات عديدة من كتاباته وخاصة "العمق الاستراتيجي"، وفي تفسيراته للمبادئ الرئيسية للسياسة الخارجية التركية على مدى قومية حزب العدالة والتنمية و سياسته الخارجية[2].

إن المفهوم الجديد للأمة والقومية لديه، يعكس ويواجه أزمة عميقة، الأمر الذي أدى أيضا إلى تفاقم مشكلة متابعة إستراتيجية السياسة الخارجية الطموحة في الساحة الدولية .منذ وصول حزب العدالة والتنمية للحكم، وهو يخوض صراع في الداخل ضد الأحزاب القومية العلمانية، التي كثيرا ما كانت تتهمه بالنزعة الإسلامية، ومحاولة إرجاع تركيا للوراء وتخليها عن مبادئها الأساسية وخاصة العلمانية، وفي كل مرة كان الحزب يسعى جاهدا، لتحسين صورته لدى المواطنين والمعارضة على حد سواء، من خلال استمراريته في الدفاع عن القضايا المصيرية التي تعتبر مكاسب قومية، كتفضيلات التوجهات التركية الغربية، سواء بالنسبة لملف الاتحاد الأوروبي، أو في ما يخص العلاقة مع الولايات المتحدة الأمريكية.

---

[1] EMRE ERŞEN,op cit,p92

[2] CENK SARAC OGLU,O¨ ZHAN DEMIRKOL, "Nationalism and Foreign Policy Discourse in Turkey Under the AKP Rule: Geography, History and National Identity", (**British Journal of Middle Eastern Studies**, vol42,n3,2015),p 301

إن القومية عند تنظيمها كأيديولوجيا للدولة، تقوم بتكوين وصهر الروابط "الأخلاقية" و "السياسية" بين المواطنين و الدولة، وبالتالي تصنع موافقة أو امتثال المواطنين للمؤسسة الاجتماعية القائمة و للحكم السياسي،[1] وهي عملية يشار إليها باسم الهيمنة بالدلالة "الغرامشية"*.

إن العناصر الأساسية والعامة الفكرية التي تشكل العمود الفقري لاستراتيجيات الهيمنة القائمة على القومية، هي مفاهيم الأمة و التاريخ الوطني ومفهوم المصلحة القومية المشتركة /الجماعية(العالم الإسلامي،العثماني). وتنطوي القومية، في المستوى الأعم، على افتراض الوجود التاريخي لدولة معينة، يتقاسم أعضاؤها بعض المصالح المشتركة (المصلحة الوطنية) التي يجب أن تكون ذات أولوية على أي مصالح فردية أو طائفية أخرى. كما تبرز القومية كخطاب سياسي له مكانة في المجتمع، عندما يجتمع الفاعلون السياسيون، في خطابهم وممارستهم لكي يقدموا ويدافعوا ويهزموا مشروعًا سياسيًا اجتماعيًا معياريًا؛ (في الحالة التركية، كان مشروع حزب العدالة والتنمية المبني على أسس تولي أهمية كبيرة للاعتبارات الشخصية و الهوية الإسلامية والعثمانية التاريخية، مقابل دحض المشروع العلماني المبني على تصور مجتمع تركي شبيه بالمجتمعات الغربية). ومع ذلك، فإن "المحتوى الملموس" للقوميات يمكن أن يختلف وفقًا للطرق المختلفة التي تصاغ بها الهويات وتبنى. إن فكرة الأمة تحتل مكانة مركزية وتمتلك تأثيراً مفرطاً في العناصر المشكلة للهوية، حيث أن الدولة تمثل مجالاً متجانساً ، كما يقول آلان فينلايسون (Finlayson) :و" هو مستوى تعتبر فيه بعض القيم والعادات والأعراف أمراً مفروغاً منه". بالنسبة لـ آلان فينلايسون، "يمكن تصور مفهوم الهوية الوطنية كمصفوفة خلفية، يمكن اعتبارها أشياء معينة ، وهي عبارة عن شخص يعتبر نفسه شعبًا وطنيًا يبني وينفذ مشاريع سياسية"[2]. **و بهذه الطريقة يمكن أن نفهم، ومن خلال الأدبيات والخطابات التي صورها حزب العدالة والتنمية، أنها كانت في صميم بناء مشروعه حول الأمة والقومية التركية، وعنصراً أساسياً لا يتجزأ من إستراتيجية الهيمنة على الداخل، ثم الانطلاق إلى الخارج في إعادة تعريف الخارطة الجديدة للأصدقاء والأعداء على مستوى العلاقات الخارجية.**

إذن تفهم القومية هنا، على أنها أداة أيديولوجية للهيمنة السياسية، أي محاولة للفوز بالموافقة الداخلية للمشروع المروج له من قبل الحزب ليصبح مشروع دولة، وعند الضرورة يتم حشد قطاعات كبيرة من المجتمع لهذا المشروع. تزود القومية حزب العدالة والتنمية بأدوات خطية ورمزية، يمكن أن تشكل العلاقات الأيديولوجية بين الحزب والدولة والمجتمع، عندما تبرر سياساتها الاقتصادية النيوليبرالية، وتدافع

---

[1] CENK SARAC OGLU,O¨ ZHAN DEMIRKOL op cit ,p304

* نسبة إلى المفكر الماركسي أنطونيو غرامشي (1891–1937) الذي وضع نظرية الهيمنة الثقافية لتعزيز وجهة نظر الطبقة العاملة. الهيمنة الثقافية هي سيطرة الطبقة الحاكمة على مجتمع متنوع ثقافيا لمناورة ثقافة ذلك المجتمع— المعتقدات، تفسيرات، تصورات، القيم والأعراف—بحيث تفرض وجهة نظر هذه الطبقة لتصبح المعيار الاجتماعي المقبول؛ أي الأيديولوجية السائدة التي تعتبر صالحة لكل مكان وزمان، وتبرر الوضع الراهن الاجتماعي، السياسي والاقتصادي كأنه الوضع الطبيعي والحتمي، الأزلي والمفيد للجميع بدلا عن كونه بنية اجتماعية مصطنعة لا يستفيد منها سوى الطبقة الحاكمة.

[2] CENK SARAC OGLU,O¨ ZHAN DEMIRKOL, op cit, 305

عنها وتصوغ سياستها وممارستها للسياسة الخارجية. ولذلك ، فإن فهم الحزب للقومية ورموزها، وأفكارها ليس مجرد خطاب حكومي أو خطاب من كوادر الحزب ، بل يتم احتضانه وإعادة إنتاجه في العلاقات الاجتماعية. يمتلك التوجه العقائدي لـ "حزب العدالة والتنمية" السمات النهائية السابقة للوطنية: فهو في المقام الأول يتصور "الأمة"، كيان سياسي متجانس يتشارك فيه الأعضاء بعض الخصائص المشتركة؛ كما يفترض أن أعضاء الأمة يتشاركون في ماضٍ مشترك ؛ وهي تفترض مجموعة من المصالح الوطنية المشتركة التي تهم كل عضو في الأمة، وتختصرها وتتجاوز المصالح الفردية والفئوية. ومع ذلك، فإن حزب العدالة والتنمية يمثل أيضا شكلا متميزا، وفي بعض النواحي، شكلا جديدا من أشكال القومية في التاريخ السياسي التركي. إن الطرق التي قام بها هذا الحزب بصياغة وبناء مفاهيم "الأمة" و "التاريخ القومي" و "المصالح الوطنية" اختلفت نوعياً عن القومية الكمالية، التي هيمنت إلى حد كبير على الأيديولوجية الرسمية للدولة التركية، حتى تم دمج حزب العدالة والتنمية كحزب حكومي.[1]

يوظف أوغلو مصطلح "العمق الاستراتجي"، كأداة لتحليل وترشيد السياسة الخارجية التركية. وبعملية تفكيك وتحليل، يمكن أن نصل إلى جملة من التقييمات والانتقادات التي تعرض لها هذا المفهوم و كذا الرؤية التي انبثقت منه على المستوى النظري. وذلك انطلاقا من سؤال، عما إذا كان هذا المصطلح يتطابق والواقع الجيوسياسي للمنطقة المجاورة لتركيا؟، أم أن مصطلح "العمق الاستراتيجي" والرؤية المنبثقة منه، (التوجه نحو الدائرة الشرق أوسطية كأولية في السياسة الخارجية)، قد تم اجتراحهما من خصوصية الحزب الإيديولوجية والثقافية، وبالتالي يكون هذا "العمق" انعكاسا لأهداف وطموحات ضيقة لحزب حاكم، أكثر من سياسة خارجية لدول تركيا.

وجدت تركيا نفسها أمام حالة تغير هيكلي في النظام الدولي منذ نهاية الحرب الباردة ، وكما هو معلوم أن الفترات الانتقالية في النظام العالمي، دائما ما تخلق الظروف الملائمة لتواجد خطابات جيوسياسية متنافسة. يجادل"ممادوح و ديجينك (Dijkink), (Mamadouh) ، بأن "التغييرات الرئيسية في السياق الجيوسياسي تجلب عموما، إعادة صياغة الرؤى الجيوسياسية، وإعادة التمثيل الجغرافي الضروري للحصول على الاعتراف، وتبرير تغيير السياسة الخارجية "[2]. في الواقع، تحول أوراسيا ما بعد الحرب الباردة ،إلى "رقعة الشطرنج الكبرى" جلب معه تغييرات كبيرة في المخيال الجغرافي لصانعي القرار و السياسات، حيث أن التصورات الصارمة للحرب الباردة، فقدت قدرتها لوصف الواقع الدولي، مقابل بروز "ديناميكية جيوسياسية جديدة للقوة و الثقافة ".

لتوصيف مكانة تركيا في ظل هذه البيئة الجديدة ،يجادل "أراس و فيدان" "Aras and Fidan بأن الحدود الإقليمية للمشاركة التركية في الجوار الإقليمي، قد فُعِّلت، بعد القضاء على التصورات السابقة، للأدوار التي كانت موجودة في أذهان صناع القرار السابقين، بعدما ربط الأمن المحلي/الداخلي بالأمن

[1] CENK SARAC OGLU,O¨ ZHAN DEMIRKOL, op cit, 305

[2]. Ibid, p p 305-306

الإقليمي ،و نتيجة للتغيرات التي منحت معنى جديد "لجغرافية الأمة"، الأمر الذي أعطى إطارا جديدا للسياسة التركية في المناطق المجاورة.[1] في الواقع ، وكما رأينا سابقا مع مجيء حزب العدالة والتنمية إلى السلطة ، شهدت تركيا تغييرا كبيرا في سياستها الخارجية ورؤيتها الجيوسياسية . ويمكن وصف ذلك على أفضل وجه بأنه محاولة لإعادة تعريف الدولة–المجتمع والعلاقات الاقتصادية في تركيا، على أسس الليبرالية الجديدة في سياق إعادة تنظيم الرأسمالية دولية. هذه السياسة الجديدة تتمثل في "الربط بين الليبرالية الجديدة و الإسلامية التركية"، كمحصلة لأيديولوجيتها الإسلامية، التي ينظر إليها على أنها أكثر عالمية/كوزموبوليتانية في توقعاتها الواقعية، مقارنة مع رؤية القوميين / الكماليين للسياسة الخارجية، التي اعتمدتها البيروقراطيات المدنية والعسكرية التقليدية. هاتان الفكرتان تمثلان نموذجان من التقاليد، "الكماليين مقابل/ضد الإسلاميين"، وكلاهما يمثلان وجهات نظر لطبقات اجتماعية مختلفة، تخفي وراءها صور متضاربة لمكانة تركيا الجيوسياسية. حيث ينظر للنموذج الكمالي التقليدي في السياسة الخارجية على أنه ذا رؤية خجولة، دفاعية و سلبية للغاية في رؤيته للسياسة العالمية، من قبل أولئك الذين يزعمون أن تركيا تحتاج إلى أن تأخذ دورا أكثر نشاطا، بوصفها" قوة ناعمة" في جوارها الإقليمي.[2]

بدأ حزب العدالة والتنمية، باعتباره قوة سياسية مهيمنة في المشهد التركي، بمشروع سياسي محدد كحزب "ديمقراطي محافظ " يتصدى لمشاكل السياسة الخارجية وبالخصوص قضايا الهيمنة الغربية. فقد كان مستاء من تطورات قضيتين رئيسيتين، الأولى كانت متعلقة بأحداث 11سبتمبر، التي بينت بشكل واضح،الفراغ الجيوسياسي الذي اجتاح النظام الدولي منذ نهاية الحرب الباردة، و بعد 11 من سبتمبر، وشروع حكومة بوش الإبن، في إثارة وإضفاء معنى جديد لسياسات ملأ الفراغ، وللفضاء السياسي الدولي، تحت سياسات و إستراتيجية الحرب على الإرهاب، و حول الأعداء غير المتعاونين مع هذه الإستراتيجية.[3] كما حاولت حكومة "بوش" من خلال هذه الإستراتيجية توسيع "العالم الحر" باستخدام أي وسيلة بما في ذلك القوة العسكرية، وبناء عليه حاول حزب العدالة والتنمية إظهار نفسه، بأنه يحمل صفة الإسلامي اللبرالي المعتدل، محاولا تبني موقف انتقائي، يحاول أن يوائم بين القيم الغربية والقيم التقليدية، في إطار البحث عن ثقافة سياسية جديدة.[4]

يذهب علي أصلان (ali aslan) في هذا الصدد، للقول بأن تركيا تسعى إلى تحقيق انتصار حضاري في النظام الليبرالي العالمي، من خلال تفعيلها للحوار بين الحضارات كخطوة ضرورية للسلام العالمي ، وقد شمل ذلك الخطاب تصورات و تمثيلات جيوسياسية أعادت بها تركيا، رسم حدود جديدة بين الداخل (الذات) والخارج (الآخر) على أساس هوية محافظة ديمقراطية. وبناء على ذلك، سعى حزب العدالة والتنمية التركي إلى إصلاح الفضاء السياسي الداخلي حول "الديمقراطية المحافظة" من خلال ضمان

[1] Faruk Yalvaç. "Strategic Depth or Hegemonic Depth? A Critical Realist Analysis of Turkey's Position in the World System ",(**International Relations** ,vol 26,n2,2012) .p166

[2] Faruk Yalvaç,op cit.p 167

[3] Ali aslan,op cit,p165

[4]سيار الجميل،**العثمنة الجديدة القطيعة في التاريخ الموازي:بين العرب والأتراك**،(بيروت:المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات،2015)،ص59

الحريات والانفتاح السياسي والاقتصادي، في الوقت الذي حاول خطابه تجاه الخارج، معارضة الكراهية العالمية الغربية الليبرالية في الفضاء السياسي الدولي، من خلال دعوته، لخلق أرضية سياسية ديمقراطية في السياسة العالمية، و التي تتطلب الاعتراف بتعددية (حضارات) الحضارة ، أي إنشاء نظام عالمي يقوم على التوزيع المتساوي والعادل للحقوق والمسؤوليات بين الحضارات[1].

وظف حزب العدالة والتنمية هذا الخطاب، كوسيلة اجتماعية/بنائية و كأداة لتفعيل الأنشطة المنتجة للحدود، موجهة في مسارين نحو الداخل، لتحقيق التجانس و الوحدة حول أهداف الحزب ومشروعه، والنضال ضد المشروعات المجتمعية للأحزاب العلمانية المتنافسة معه، والتي لها رؤاها الخاصة حول صورة الدولة، ونحو الخارج، من خلال النضال ضد هيمنة القوى الكبرى والإقليمية التي لها مشاريعها الخاصة في الجوار التركي.

إذن، يمكن اعتبار العمق الاستراتيجي، خطابا جيوسياسيا جديدا، حول مكانة تركيا في النظام العالمي، كما يمثل شكلا علمانيا من السياسات الإسلامية المهتمة بزيادة قوة تركيا، في المناطق التي كانت لها علاقات تاريخية وثيقة في عهد الإمبراطورية العثمانية. حججه في ذلك تنشيط تقليد التفكير الجيوسياسي في العلاقات الدولية، الذي ارتبط بمنظري الجيوبولتيكا الكلاسيكية/الوضعية. وهكذا، يمكن اعتبار داود أوغلو من بين أولئك الذين يشير إليهم "أوتاتويل" و "أجنيو" بـ "مفكرين للحكم"؛ مجموعة من "بيروقراطيين حكوميين وقادة وخبراء في السياسة الخارجية ومستشارين في جميع أنحاء العالم الذين يعلقون ويؤثرون ويضطلعون بأنشطة الحكومة"، و ما يوحد هؤلاء السياسيين، هو حقيقة أن كل واحد منهم وضع رؤى جيوسياسية، وأنهم حاولوا في وقت لاحق التقدم من مواقف مباشرة أو غير مباشرة للسلطة السياسية.[2]

يستند مفهوم "العمق الاستراتيجي" على الأفكار الجيوسياسية للواقعية التقليدية التي توظف مفاهيم،الحدود والأراضي ،والأحزمة الإستراتيجية ،والأحواض، وأحزمة الصراع. وعليه رفض داود أوغلو، الرؤية التقليدية لصورة تركيا "كجسر" بين الشرق والغرب. نظريا، تشتت داود أوغلو بين التزامه بإطار واقعي، محوره الدولة، وبين رؤيته "للعمق الاستراتيجي"، الذي يعتمد على الفهم البنائي(في تركيزه على أهمية الأبعاد الثقافية والتاريخية للدولة العثمانية العميقة، التي يجب أن تستلهم منها تركيا الحديثة العبر الأساسية للنهوض)، لدور تركيا في النظام العالمي. كما يدعي أن على تركيا أن تعيد تفسير "خطابها الجيوستراتيجي"، و أن تتبع سياسة استباقية كقوة إقليمية في المناطق المختلفة، وأن تخلق مجالات نفوذ جديدة.[3]

في استخدامه لمصطلح "**إستراتيجية**"، يميز داود أوغلو بين "**الوعي الاستراتيجي**" و"**التخطيط الاستراتيجي**". التخطيط الاستراتيجي(بالدلالة النقدية، وحسب مفهوم روبرت كوكس) يستخدمه بمفهوم حل

---

[1] Ali aslan,op cit,p164
[2] Faruk Yalvaç,op cit.p 167
[3] Ibid.p168

المشكلات الذي يعني ببساطة، التخطيط وتنفيذ الأهداف على المدى القصير والمتوسط والطويل. ويتأسف داود أوغلو بأن السياسة الخارجية التركية لم تستند إلى التخطيط الطويل الأجل، كما أن تركيا قبل حكم حزب العدالة والتنمية، افتقرت على الدوام إلى الحسابات المتوقعة من موقعها الاستراتيجي. **وعلى النقيض من مفهوم "التخطيط الاستراتيجي" الذي يعتمد على حقائق اليوم الحاضر، يوظف داود أغلو مفهوم "الوعي الإستراتيجي" الذي يعتمد على حقائق الماضي وعلى التاريخ ، ويرتبط بتفسير" المصادر الثابتة" للدولة. وهكذا ووفقا "لأوغلو"، فإن الإستراتيجية هي ما تقوم به الدول.** ولذلك يحث على أن تتحول التصورات الفكرية، حول جغرافية تركيا وتاريخها وثقافتها ، لتستوعب سياسة خارجية أكثر ملاءمة لعمق تركيا الاستراتيجي التاريخي.[1]

هناك من يعتقد، أن أحمد داود أوغلو قدم نظرية جديدة مضافة في العلوم السياسية المعاصرة، و وصفها بكونها خلاصة بحث طويل و دراسة معمقة، في عوامل النهضة و الريادة لكل من المجتمع و الدولة، و أن أطروحاته قد تجاوزت الأطر النظرية المجردة، فصاغ رؤية إستراتيجية تطبيقية شاملة، لما يجب أن تغدو عليها مكانة تركيا في الساحة الدولية. في هذا الصدد يقول أوغلو في مقدمة الترجمة العربية لكتابه:" **منذ صدور هذا الكتاب في طبعته التركية، وقعت متغيرات جذرية في السياسة الخارجية التركية، التي ما تزال تشهد عملية تغيير مستمرة إلى يومنا هذا. فمع وصول حزب العدالة و التنمية إلى السلطة عام 2002، اجتهدت الحكومة التركية لإعادة تعريف مبادئ السياسة الخارجية، وإعطاء هذه السياسة أبعادا جديدة**"[2]. و يشير أوغلو إلى أن التعريفات الجديدة للسياسة الخارجية التركية لم تبق حبيسة أطرها النظرية، بل وجدت فرصتها للتطبيق و التفعيل، و أحرزت نجاحات باهرة و ملموسة. و لعل أبرز الأمثلة لهذه النجاحات هو التحول الذي طرأ على علاقات تركيا بالدول العربية، التي باتت ترتكز إلى أرضية تضامنية ذات أطر تعاونية، بعد أن كانت تخيم عليها أجواء الخلافات و النزاعات قبل ثماني سنوات[3].

من التقييمات والانتقادات الأخرى، التي قدمت لتصورات حزب العدالة والتنمية، فكرة أو اتهامه "بالشعبوية". تعتبر هذه الأخيرة، واحدة من أكثر المفاهيم المراوغة في العلوم السياسية"، وهي ذات طبيعة مرنة، نظرا لوجود أشكال مختلفة من الشعبوية وفي مجالات عدة*. في أبسط تعريفاتها، تتكون الشعبوية من نواة سياسية، تشتمل خاصية التحدث مثل الناس، والحديث نيابة عنهم، و بث سياسات العداء و الفداء في أذهانهم. يتم التشديد على العناصر الاستطرادية للشعبوية، التي ترفض السؤال القاطع ما إذا

---

[1] Faruk Yalvaç,op cit., p169

[2] أحمد داود أوغلو، العمق الاستراتجي، مرجع سبق ذكره،ص 11

[3] سيار الجميل،مرجع سبق ذكره،ص 61-62

* نجد على سبيل المثال لا الحصر، الشعبوية الاقتصادية، والشعبية العسكرية ، والشعوبية / الديمقراطية ، والشعبوية الكلاسيكية، والنيوليبرالية الشعوبية، و الشعبوية الراديكالية، الشعبوية المستأجرة ، الشعوبية العرقية ، الشعبوية الشعبية / الحركة، الشعبوية اليمينية / اليمينية، الشعبوية الاستبعادية / الشمولية و والشعبية التكنوقراطية...إلخ

كانت الحركة أو القائد، يتأهل كشخصية شعبية أم لا في مكان آخر. بدلاً من ذلك، يفترض أن السياسة عن طريق تعريفها بالشعبوية هي شائعة، لأنها تتضمن درجة معينة من الخلاف ضد "الآخر".[1]

كان للقادة و الأفراد دور مركزي في السياسة التركية منذ تأسيس الجمهورية في عام 1923. بهذا المعنى، يتميز التاريخ السياسي للبلاد بقوة القادة، داخل وخارج الأحزاب السياسية، الذين كانوا يتطلعون إلى ترك علامتهم شخصية في النظام السياسي التركي. بالإضافة إلى مصطفى كمال أتاتورك مؤسس الجمهورية، برز عدد كبير من القادة السياسيين مثل،(تورغوت أوزال، نجم الدين أربكان، سليمان دوميرال،عصمت إنوني، عدنان ماندريس، بولنت إسفيت، كنان إيفرن)، هؤلاء القادة كانوا يشتركون في أنهم ظهروا، وناضلوا في لحظات التحول الديمقراطي و لحظات الإنهيار، كما أن هؤلاء السياسيين حكموا البلاد في وجود الجيش، هذا الأخير، الذي رأى نفسه وصيا و ضامنا رئيسيا للجمهورية والعلمانية والقومية التركية. تم إضفاء الطابع المؤسسي على طبيعة الوصاية على الديمقراطية التركية من خلال الوضع الدستوري لمجلس الأمن القومي، وغيرها من المجالات الاحتياطية التي منحت الجيش وضعا قانونيا متميزا. حيث وصف الجيش في تركيا بأنه هيئة "حكم ولكن لا يحكم" .

ارتفع صوت رجب طيب أردوغان في صفوف الأحزاب السياسية الإسلامية، بقيادة نجم الدين اربكان، بما في ذلك حزب الخلاص الوطني (MSP) ، حزب الرفاه (RP) و حزب فيليسيتي (FP) ، وكلها في النهاية أغلقت من قبل المحكمة الدستورية. خلال فترة توليه منصب عمدة اسطنبول، اتهم بالتحريض على الكراهية الدينية عند قراءته قصيدة في مسيرة جماهيرية. وحكم عليه بالسجن لمدة 10 أشهر خدم منها أربعة في عام 1999. كما واجهت حركة أربكان الإسلامية و أردوغان نفسه، الكثير العقبات من قبل المؤسسة السياسية، دعا بعدها الجناح الإصلاحي داخل حزب الرفاه إلى رؤية أكثر حداثة من الإسلام السياسي، وأسس أعضاؤها بما فيهم أردوغان حزب العدالة والتنمية (AKP) في عام 2001 تحت لواء حزب ديمقراطي محافظ[2].

بعد توليه رئاسة الجمهورية، رفض أردوغان أن يشغل منصبه الرئاسي ومزاولة مهامه، من مقر الرئاسة (المتواضع) الذي مر عليه كل الرؤساء السابقين من أتاتورك إلى غول، وقد بنى لنفسه قصرا رئاسيا جديد به مكان خاص للعبادة، ثم بدأ يزاول نشاطه مروجا لنفسه، على أنه صوت كل المجموعات المهمشة، والذي يقف ضد المظالم في الداخل، وضد الجبهات الأجنبية، وأطلقت على أردوغان العديد من الألقاب، من قبل أتباعه بما فيها " (الريس) في إشارة إلى قيادته الأبوية ، و "الرجل الطويل" إشارة إلى طول قامته، "فاتح دافوس"، في الإشارة إلى موقفه الجريء ضد إسرائيل خلال المنتدى الاقتصادي

[1] Orçun Selçuk, "Strong presidents and weak institutions: populism in Turkey, Venezuela and Ecuador", (**Southeast European and Black Sea Studies** .Vol 6,n4, 2016),p573
[2] ibid ,p574

العالمي لعام 2009، و"السيد" (أوستا) إشارة إلى مهاراته السياسي ، في سياق تفكيك المؤسسة السياسية التقليدية، و "السطان".[1]

تطور أردوغان من زعيم حزب العدالة والتنمية ورئيس وزراء الجمهورية التركية، إلى الأب المؤسس لـ "تركيا الجديدة". إن تأكيد أردوغان على الإرادة الوطنية المتجانسة والمعصومة، هو استمرار تقاليد وسط اليمين في تركيا من الخمسينيات إلى السبعينيات. في الواقع ، يوافق أردوغان على رؤية ديمقراطية عامة، يمكن للناس أن يعبروا فيها عن دعمهم له ، ليس فقط من خلال الانتخابات والاستفتاءات المتكررة ،ولكن أيضاً في التجمعات الجماهيرية المزدحمة واستطلاعات الرأي العام. إن "احترام التزامات الإرادة الوطنية" التي نُظمت في بؤرة احتجاجات متنزه غيزي عام 2013 هي مثال جيد على هذه النزعة حيث أظهر أردوغان القوة في لحظة الأزمة. وبحسب المستشار الرئيسي لأردوغان ، فإن 1.3 مليون شخص حضروا المسيرة في اسطنبول لدعم الزعيم ضد "المؤامرات المحلية والأجنبية". خلال الفترة الزمنية نفسها ، وصف أردوغان في إحدى خطاباته لرؤساء الأقاليم في حزب العدالة والتنمية هذه العملية بأنها "احتضنت أمتنا إرادتها وقدمت الدرس اللازم لأولئك الذين احتاجوا إليها".[2]

في وقت لاحق من عام 2013 ، أعلن بشكل علني عن نتائج مختلف استطلاعات الرأي العام كمؤشر على موافقة حزبه من قبل غالبية الناس. من خلال الاستخدام الفعلي للتلفزيون ووسائل التواصل الاجتماعي ، تمكن أردوغان من الوصول إلى الجماهير في وضع حملة دائم. فهو لم يقم فقط بحملات خلال موسم الانتخابات، ولكن طوال العام، للحفاظ على الروابط غير الواضحة بينه وبين أتباعه. كما ينقل أردوغان رسالة مفادها أنه، يضع الأجندة السياسية للبلد وحده ، لذا فالعملية السياسية برمتها تتقلص إلى تأييد شخصيته أو رفضه. وقد أراد أردوغان ، خاصة في الانتخابات الرئاسية لعام 2014 ، أن يحكم البلاد كرئيس تنفيذي، على حساب رئيس الوزراء أحمد داود أوغلو، ثم بينالي يلديرم. في جميع الأحداث المتلفزة على المستوى الوطن ، يكون أردوغان دائماً في مركز الصدارة ويتلقى أكبر قدر من البث. خلال حفل افتتاح جسر يافوز سلطان سليم، وهو الجسر الثالث في اسطنبول الذي يربط بين أوروبا وآسيا، تحدث أردوغان لمدة 35 دقيقة كحد أقصى باعتباره المتحدث الأخير وتم تقديمه بصفته "حارس ديمقراطيتنا ، الصوت القوي للإرادة الوطنية ، تفاحة عيون أمتنا ، ابن الأناضول الشجاع ، وفخر تركيا؛ (تكلم رئيس الوزراء يلديريم لمدة 17 دقيقة فقط وتم تقديمه بألفاظ أقل بكثير). ترتبط صورة أردوغان المناهضة للمؤسسة السياسية وفهمه للديموقراطية ارتباطًا وثيقًا بمنظوره العالمي المناوئ للغرب، مما يرسم تباينًا حادًا بين "تركيا القديمة" و "تركيا الجديدة ". "تركيا القديمة" باعتبارها حقبة من الحكومات الائتلافية، وعدم الاستقرار، والإقصاء، والوصاية، والفقر، والأزمة الاقتصادية والفساد، و "تركيا الجديدة" باعتبارها العصر الذهبي لحكومات الحزب الواحد، والاستقرار، والشمول، والديمقراطية المتقدمة، الثروة والازدهار

[1] Orçun Selçuk,p 576
[2]Ibid, p577

الاقتصادي والمساءلة. إن تصوير تركيا أمامه ككارثة مستمرة للمواطن العادي يعزز الخوف بين المؤيدين من أن كل المكاسب قد تضيع في حالة الهزيمة الانتخابية أو الإطاحة العنيفة من قبل الجيش.

لهذا السبب، يبقي أردوغان التوتر السياسي عالياً، ويحث الناس على البقاء في حالة تأهب، للدفاع عن كل تلك الفوائد المادية وغير المادية من "تركيا الجديدة"، ضد الأعداء الداخليين والخارجيين للأمة إذا لزم الأمر. من خلال تحليل شخصيته وأسلوب قيادته ، يجادل غورينر وأوكال بأن خطابات أردوغان تتميز بمستويات منخفضة من التعقيد المفاهيمي وتتسم "برؤية العالم بمصطلحات صارخة، سوداء وبيضاء، مع قدر من التسامح والغموض[1] .

يبدو أن تقييم الأساس الفكري، و التصورات الجيوبولتيكية في ظل حزب العدالة والتنمية، التي رسمت ملامح مكانة ودور تركيا على الساحة الدولية ،لا ينقص من قيمة تركيا في شيء،إلا أن هذه التصورات كما تعرضت للتقييم على المستوى النظري، وقع خطابها هذا، في معضلة التفاوت بين ما هو مأمول، وبين ما هو واقعي،بين الخطاب الطموح المتضمن تصورات الدولة المركزية من جهة، وبين حقائق الواقع وأحداثه التي أظهرت حدود القوة التركية وسياستها الخارجية المقيدة من جهة أخرى.[2]

أما الاختبار الحقيقي للسياسة الخارجية التركية، فلم يكن على المستوى النظري مع إثارته لنقاش عميق في تركيا وخارجها حول المفاهيم والتصورات التي روجت لها، كالجيوبولتيكا الحضارية،العثمانية الجديدة، العمق الإستراتيجي، بقدر ما كان ناجم عن تحديات جيوسياسية واقعية، مرهونة بتغير الخريطة الجيوسياسية في الشرق الأوسط، وتعقد العملية السياسية في هذه المنطقة، التي استدعت تواجد قوى كبرى لها إستراتيجيتيها، بالإضافة إلى بروز قوى إقليمية تنافس وتناهض المشروع التركي في المنطقة، دون أن ننسى القوى من غير الدول على غرار داعش ...إلخ، التي أصبحت تشكل تهديدا حقيقا للمنطقة ولتركيا بالخصوص.

[1] Orçun Selçuk, op cit,,p577

[2] عماد يوسف،تركيا:استراتيجية طموحة وسياسة مقيدة، مرجع سبق ذكره،ص 105

الفصل الثالث

أهمية الدائرة الجيوسياسية

الشرق أوسطية بالنسبة لتركيا

يركز الفصل الثالث، على الرؤية التركية لإقليم الشرق الأوسط وأهميته بالنسبة لها، ولسياساتها الأمنية والاقتصادية في المنطقة. يبدو أن المجال الجيوسياسي التركي، الذي يتسم بتعدد النظم الإقليمية والفرعية المجاورة له، الناجم عن ارتباطاته الجغرافية والثقافية بين الشرق والغرب، انعكس على تطلعات الدولة في سعيها نحو اجتراح سياسات وخيارات إستراتيجية، تجاه كل تلك النظم الإقليمية والفرعية ومن بينها الشرق الأوسط.

ينقسم هذا الفصل إلى ثلاثة مباحث. يناقش المبحث الأول ويبرز أهمية المنطقة من الناحية الجيوسياسية و الجيواقتصادية في السياسة العالمية، على ضوء صعود دعاوى في القرن الحادي العشرين، تشكك في أهمية منطقة الشرق الأوسط، وتتبئ عن تراجع مكانتها التي كان عليها إبان الحرب الباردة، مقابل صعود مناطق أخرى على غرار آسيا. كما يتتبع مسار العلاقة، الذي ربطت تركيا نفسها بالمنطقة، ولا تزال ترتبط بها، على ضوء التطورات الحالية، ضمن أطر واقعية وأخرى نظرية، مرتبطة بإشكالية تعريف وتكون النظم الإقليمية، وموقع تركيا ضمن النظام الإقليمي الشرق أوسطي والعربي، بين جدلية القبول والاستبعاد.

أما المبحث الثاني، فيسلط الضوء على المشاريع والرؤى الدولية، لبعض القوى الفاعلة في الشرق الأوسط العالمية منها والإقليمية.والتي طالما كانت هي المحدد الأساسي، في تعريف الشرق الأوسط في حد ذاته، ومهيمنا لمجمل تفاعلاته، مرورا بالإستراتيجية الأمريكية في المنطقة وتغيراتها، وتعريجا على الدور الروسي المتصاعد، الذي ورث عن الاتحاد السوفياتي ساحات الصراع الجيوسياسي عن السيادة العالمية ، بالإضافة إلى الدور الأوروبي لما له من علاقات مصلحيه عميقة، مبنية على إرث استعماري طويل في المنقطة. كما يفحص أنماط التفاعلات القائمة في الشرق الأوسط بين القوى الدولية الكبرى والإقليمية، وتأثيرها على تغير الخريطة الجيوسياسية الشرق أوسطية. وكذا دور تركيا المتقاطع مع هذه القوى المختلفة.ما يضفي على الشرق الأوسط ميزة الاستقطاب، الذي زاد مع بداية القرن الحادي والعشرين، ومن المؤكد،أن سياسات هذه القوى ستشهد توترات كثيرة، تكون فيها القوى الإقليمية إما أيادي لسياسات كبرى أو تجترح لنفسها مساحات مناورة، بعيدة عن لعبة الاستقطاب تلك.

أما المبحث الأخير، فيبرز مكانة تركيا ضمن الديناميات الأساسية للشرق الأوسط، المتمثلة بوجود توازنين مهيمنين مؤثرين على الصعيد العالمي، توازن عالمي، تفرضه جاذبية المنطقة، يضم القوى الكبرى التي تبحث عن مناطق نفوذها، وتوازن فرعي،لا يقل أهمية، يفرضه وجود دائم لدولة مركزية/محورية،في المنطقة، تعتبر ذاتها، دولة ارتكاز، وتقوم بمهمة مزدوجة، طموح للهيمنة الإقليمية، ثم محاولة النفاذ للعالمية،عن طريق الارتباط بلاعب دولي، وبالطبع فإن التباين والتنوع في اللاعبين الإقليمين، يضاعف من تعقيدات التوازنيين. كما يفحص مبررات عودة تركيا إلى الشرق الأوسط، بوصفه الحاضنة الحضارية، والفضاء الجيوسياسي الطبيعي والتقليدي للإمبراطورية العثمانية الآفلة، وللدولة التركية الحديثة خاصة في ظل حكم حزب العدالة والتنمية.مع إبراز تقلبات موازين القوى في الشرق الأوسط على ضوء التحول إلى

الأحادية القطبية وصولا،إلى اندلاع الثورات العربية ، ودخول دول جديدة منافسة على الأدوار الإقليمية في الشرق الأوسط.

المبحث الأول:الأهمية الجيوسياسية للشرق الأوسط

تختلف الدراسات والإجابات بشأن العوامل التي تحدد الأهمية الإستراتيجية لمنطقة ما، فيرجعها البعض إلى الحسابات الجيوسياسية ،التي تدرس التفاعلات بين العوامل الجغرافية، وتلك السياسية؛ فتتناول تأثير الموقع ، التضاريس، وطبوغرافية المكان في الأوضاع السياسية داخليا وخارجيا. فعلى مستوى الداخل،ربط بعض المنظرين بين طبيعة الجغرافيا للدول: صحراوية، مطلة على البحر...إلخ، وبين ظهور أنظمة سياسية ومجتمعية معينة.وعلى مستوى الخارج، استخدم الباحثون العوامل الجيوسياسية لتفسير اهتمام بعض الدول عبر التاريخ بأن تكون قوى بحرية،أو قوى برية، فالجغرافيا السياسية تؤثر في نظرة الدول لمصالحها الوطنية، وتحديد مصادر التهديدات والأخطار، وذلك بالطبع دون الوقوع في فخ الحتمية الجغرافية.

إن الأهمية الجيوسياسية لمنطقة ما تتغير من مرحلة لأخرى، وفقا لماهية الدول الكبرى، ومجالات التنافس والصراع بينها، ودرجة التقدم التكنولوجي، وطرق التجارة الدولية.كما يمكن أن ترجع أهمية منطقة ما إلى حسابات جيواقتصادية، وهي دارسة العلاقة بين الموقع والموارد، وتشير إلى الجوانب والآثار السياسية التي تترتب على توزيع الموارد الطبيعية، والطاقات الإنتاجية، وتراكم الثروة في مناطق العالم،كما تدرس انتقال مراكز الموارد، والثروة، والاقتصاد من منطقة إلى لأخرى. ويمكن أن ترجع أهمية منطقة ما إلى عوامل جيواستراتيجية، والتي تشير إلى سمات النظم الاجتماعية، والتقاليد السياسية السائدة في منطقة ما، والتي تجعلها إما ساحة للاستقرار والسلم الاجتماعي،أو مصدرا للصراعات المسلحة والعنف المنظم، ومختلف صنوف التمزق الاجتماعي، الذي تنتقل آثاره إلى الدول الأخرى،وبالتالي تصبح محل اهتمام عالمي لمنع انتشار الآثار السلبية لما يحدث فيها.[1]

بالعودة إلى منطقة الشرق الأوسط، فهي تحظى بأهمية بالغة منذ فترات زمنية ماضية، إلى وقتنا الحالي.حيث شهدت هذه المنطقة عبر التاريخ مراحل من الاضطراب وعدم الاستقرار،جراء أهميتها الجيوسياسية، وجراء الأطماع التوسعية للقوى العظمى نحوها، وكثيرا ما كانت توصف المنطقة نتيجة لتعقد وتشابك قضاياها بمنطقة " الرمال السياسية المتحركة" التي يصعب التكهن بها.

يذهب "هوسهانج أمير حمدي" "Hooshang Amirahmadi" ، للاعتقاد بأن منطقة الشرق الأوسط، قد مرت بموجات جيوسياسية عنيفة، أثرت على خصائص المنطقة السياسية، وعلى النظم والقوى

---

[1] علي الدين هلال،" تجدد الأهمية:في نقد أطروحة تراجع الشرق الأوسط"،(تحولات إستراتيجية، **ملحق مجلة السياسة الدولية**، العدد 203، يناير 2016)، ص 7

المتنافسة فيها. بدأت **الموجة الأولى**، بانهيار الإمبراطورية العثمانية بعد الحرب العالمية الأولى. وجاءت **الموجة الثانية** بعد الحرب العالمية الثانية، عندما انهار النظام الاستعماري الأوروبي. **والموجة الثالثة**، هي المرحلة الحالية، التي ستصل في تصوره، إلى ذروتها مع انهيار النظام الأمريكي في المنطقة، وانتشار الفوضى السياسية. فالشرق الأوسط المعاصر هو نتاج هذه الموجات الجيوسياسية الثلاثة.[1]

كما يذهب "أحمد داوود أغلو" إلى الاعتقاد بأن، الحدود السياسية في الشرق الأوسط تشبه جدارا مخلخل البناء مفكك اللبنات، وتدرك القوى الدولية أن تحريك أي لبنة من لبنات ذلك الجدار المخلخل،يعني انهياره، وهي بطبيعة الحال لا ترغب في البقاء تحت جدار منهار،ولذلك فهي تسعى إلى تغيير ملامح الجدار دون هدمه، ولتحقيق هذا الهدف هي تعمل على تحريك لبناته المختلفة في آن واحد. [2]

انطلاقا من الاعتبارات السابقة، يمكن أن ندرك مدى الأهمية الجيوسياسية التي تحظى بها هذه المنطقة، على الرغم من وجود إشكالات منهجية مرتبطة بتعريف منطقة/إقليم الشرق أوسط[*]. فهذا الأخير لا يحمل صفات موضوعية من ناحية التحديد المكاني، كما هو الحال في مصطلحات أو أقاليم آسيا الوسطى، وغرب أوربا، وشمال إفريقيا...إلخ من مناطق العالم. فهو لا يعتبر معيارا جغرافيا عاما يمثل استخدامات وجهات النظر المختلفة، بل يحمل هذا المصطلح خصائص مرحلية مرتبطة، بعوامل تتغير حسب الأطر الثقافية والسياسية والاقتصادية. ولذلك، فإن تعريف هذا المصطلح، في إطار متكامل يتطلب وضع المقاربات أو وجهات النظر الجيوثقافية و الجيوسياسية و الجيو اقتصادية و الجيواستراتيجية المختلفة في عين الاعتبار .[3]

إن تحديد المنطقة على هذه الصورة، يمكن أن يفسر جزئيا انطلاقا من اختلاف الرؤى وزوايا النظر، وكذا الأوضاع المختلفة، فتحديد المنطقة مكانيا بالجهة الشرقية، يكون غير موضوعيا، بالنسبة للأشخاص الموجودين في الصين والهند مثلا،لأن هذه المنطقة تقع في اتجاه الغرب بالنسبة لهم. فالمصطلح قد تم اشتقاقه من طرف منظرين السياسة الغربية بشكل ذاتي، ويتضح في كيفية استخدامهم له و المراحل التي ظهر فيها، وهو ما يعكس حالة من عدم الموضوعية.

المطلب الأول: محددات الوضع الدولي في الشرق الأوسط:

يشتمل الشرق الأوسط على المنطقة التي هي الآن، مشمولة بدول تركيا وإيران وإسرائيل والدول العربية، بدءا من مصر والاتجاه شرقا. ويبدو هذا التعريف ككل تعريف آخر من هذا النوع تعسفيا إلى حد ما. فقد كان من الممكن التوجه غربا بدءا من مصر إلى البلدان العربية الأخرى في شمال إفريقيا، أو من

---

[1] Hooshang Amirahmadi, "Dark Geopolitics of the Middle East : how the Region's Autocrats and Foreign Intruders Created Growing disorder " (**C A I R O R E V I E W** VOL 1 8 , 2 0 1 5),P86

[2] أحمد داوود أوغلو ،العمق الإستراتيجي، مرجع سبق ذكره،ص 155

[*] إن مصطلح "الشرق الأوسط" ليس من المناطق الجغرافية المتعارف عليها،بل هو في المقام الأول تعبير سياسي يترب عليه دائما،إدخال دول غير عربية في المنطقة، وفي أغلب الأحيان،خروج دول عربية منها. ولدى يرى الباحثون العرب،أن مفهوم "الشرق أوسطية" ،قد استخدم كصيغة إقليمية مناقضة للنظام الإقليمي العربي وللمصلحة العربية،ولذلك ارتبط بمحاولة تحقيق مصلحة إسرائيل.

[3] المرجع نفسه،ص 156

إيران شرقا،حتى أفغانستان و جنوب آسيا،أو غربا أيضا من تركيا إلى تلك الأجزاء ،من جنوب شرق أوروبا، والتي كانت تشكل لزمن طويل جزءا من الإمبراطورية العثمانية.[1]
إن مصطلح الشرق الأوسط لا يعتبر مصطلحا جغرافيا قائما بذاته وحسب،إنما هو مفهوم سياسي جغرافي، وليس هناك اتفاق تام حول تفسير هذا المصطلح لدى مختلف الدول،عبر فترات تاريخية مختلفة.[2]

كما يحمل تعريف الشرق الأوسط خاصية كونه تعريفا جيوثقافيا، يفصح عن سمة ذات طبيعة ثقافية،أكثر مما يمثل تعريفا جغرافيا مجردا. ولذا فان هذا المصطلح،الذي استخدم في بداية القرن العشرين على نحو يضم بداخله دول البلقان، ظل يوظف على امتداد ذلك القرن، من قبل صانعي القرار السياسي والباحثين بمعان مختلفة ومتناقضة أحيانا.

أطلق مصطلح الشرق الأوسط، في أضيق أشكاله، للتعبير على المنطقة الواقعة بين حوض النيل وحوض الرافدين، والممتدة من مصر إلى إيران، كما أطلق في أوسع أشكاله، للتعبير عن المنطقة الممتدة من المغرب إلى باكستان،أي من الأطلسي إلى حوض الجانج(الغانج). ويشمل هذا المصطلح عناصر تجلب إلى الأذهان صورة تراكمات البشرية القديمة و موروثاتها، مع التركيز على "التعاليم الإبراهيمية" خاصة باعتبارها إطارا تاريخيا ودينيا،وصورة للهوية الإسلامية باعتبارها المرجعية الحضارية و الإقليم الجيوثقافي، وصورة للنفط باعتباره مصدرا جيو اقتصاديا، وصورة لمناخ السهوب الصحراوي باعتباره الجامع الجغرافي الطبيعي، وصورة للخط المركزي للحزام المحيط rimland الذي يحيط بأوراسيا باعتبار وضعيته الجيواستراتيجية.[3]

إن تحديد مفهوم الشرق الأوسط يكتنفه الغموض، وذلك يعود إلى الالتباس المفهوماتي الذي يختلط مع ثلاثة مفاهيم أخرى، جرى الغرب الأوروبي من خلالها على توصيف المنطقة الواقعة فيها و هي: الشرق الأوسط، العالم العربي، العالم الإسلامي. الوطن العربي يشتمل على الجزء الغربي من الشرق الأوسط، ويمتد خارجه إلى شمال إفريقيا، أما العالم الإسلامي فيشمل الشرق الأوسط كله، ويمتد فيما وراءه في شتى الاتجاهات الجغرافية. كما أن الغموض في مصطلح الشرق الأوسط ، يرجع إلى المفاهيم المتعاقبة التي استخدمت في الماضي، وتستخدم في الحاضر للإشارة إلى هذا الإقليم ككل أو لجزء منه، الأمر الذي من ملية ضبطه غير سهلة المنال.[4]

بغض النظر عن إشكالية المفهوم، الذي قد يتسع ليضم دولا عربية و غير عربية،أو يضيق ليخرج أخرى من حدوده، فإن الحدود النسبية التي يرسمها هذا المفهوم، تحوز وتحضا بأهمية جيوسياسية بالغة،

---

[1] ألبرت حوراني، فليبب خوري،ماري ويلسون،تر،أسعد صقر، **الشرق الأوسط الحديث**،ج1،(القاهرة: مدارات للأبحاث والنشر،2016)،ص13

[2] وانغ جانغ ليه، تر،أمينة عز الدين،**رؤية تحليلية لاضطرابات الشرق الأوسط**، (القاهرة:المركز القومي للترجمة ،2013)،ص 31

[3] أحمد أوغلو،العمق الاستراتجي،مرجع سبق ذكره،ص 358

[4] شطاب غانية،"محددات السياسة الخارجية التركية تجاه الشرق الأوسط"(**المجلة الجزائرية للأمن والتنمية**،العدد 8،جانفي 2016)،ص 299

لا يمكن لأي دارس أن ينكرها سواء بالنسبة للقوى الدولية أو الإقليمية. وعليه يمكننا أن نسجل بعض الملاحظات الأساسية حول المصطلح:

- أن مصطلح الشرق الأوسط لا يدل على منطقة جغرافية متعارف عليها،بل إنه مصطلح،سياسي-استراتجي في نشأته واستخداماته.
- أن هذه التسمية ليست مستمدة من طبيعة المنطقة نفسها،أو من خصائصها الذاتية، وإنما هي تسمية مستمدة من علاقة المنطقة بالغير.
- إن اختيار تلك التسميات يقع وراءه مغزى سياسي لدى الدول الأوروبية،فالشرق الأوسط على النحو المشار إليه في الكتابات الغربية،هو منطقة يغلب عليها طابع التعدد والتنوع ،وليس الوحدة والتماثل، فهي تحوي خليطا من القوميات والسلالات والأديان واللغات.[1]

أولا : المحددات الجغرافية و الجيوسياسية

نقصد بها أهمية الموقع الجغرافي لتك المنطقة بالنسبة للمناطق الأخرى من العالم. فإذا نظرنا إلى النطاق الجغرافي الذي يشمله مصطلح (الشرق الأوسط)، وبغض النظر عن محتواه الثقافي، نجد أن أبرز السمات التي يتمثلها هذا الموقع الجغرافي، كونه ساحة التقاء لقارات العالم الأساسية "آفروأورسيا"، ومن حيث كونه إقليما بريا، تضم جغرافيته مناطق غرب آسيا، وشمال إفريقيا، وشرق أوروبا،أما بالنسبة لإطاره البحري والمياه الإقليمية الواسعة التي يشتملها، نرى أن حدودها تتشكل من السواحل الجنوبية، والشرقية للبحر المتوسط، والسواحل الجنوبية للبحر الأسود وبحر قزوين، بالإضافة إلى ما تضم بداخلها من بحار وخلجان مهمة، منها البحر الأحمر، والخليج العربي. كما أن هذه البحار تتصل بالمحيط الهادي والهندي.

وفقا للمفاهيم الجيوسياسية، يمثل الشرق الأوسط منطقة أساسية ورئيسية لانفتاح استراتيجي، موجه نحو القارة القديمة أفروأوراسيا(إفريقيا، أوروبا، آسيا)، تتخذ هذه المنطقة المحورية HEARTLAND الواقعة في قلب أوراسيا مركزا لها. وبينما تؤدي المسيرة الانفتاحية نحو شرق آسيا وجنوبها، إلى الابتعاد عن مركز القارة القديمة أفروأوراسيا، نجد أن الانفتاح المتجه غربا نحو أوروبا يتوقف وينتهي عند المحيط الأطلسي. أم التوجه الاستراتيجي المتجه من مركز أوراسيا نحو الشرق الأوسط، فإنه يجعل الانفتاح متوجه من المركز نحو المحيط أمرا ممكنا.[2]

---

[1] ممدوح محمود مصطفى منصور ،**الصراع الأمريكي السوفياتي في الشرق الأوسط**،(الإسكندرية:مكتبة مدبولي)،ص 43

[2] أحمد أوغلو،العمق الاستراتجي،مرجع سبق ذكره ،ص 359

خريطة رقم(08): الشرق الأوسط وشمال إفريقيا MENA

نقلا عن شفق نيوز: http://www.shafaaq.com/ar/Ar_NewsReader/7fd0906f-24e0-47e1-b426-87d3302affa8

أما بالنسبة إلى مضايق البحر الأسود، فتشمل مضيق البوسفور، ومضيق مرمرة ومضيق الدردنيل، حيث يصل طولها 375 مترا،وتعتبر مضايق البحر الأسود خطا فاصلا بين القارة الأوروبية والآسيوية، وكانت هذه المضايق في الأصل برزخا بين قارة أوروبا وآسيا.ومن المعروف أن مضايق البحر الأسود تعتبر الطريق الوحيد الموصل إلى بحر إيجة والبحر الأبيض المتوسط.[1]

أما بالنسبة لقناة السويس، التي تقع في شمال شرق مصر، فتعتبر خطا فاصلا بين قارة آسيا وأفريقيا، وتربط القناة بين البحر الأبيض المتوسط بالبحر الأحمر، وأصبحت أيضا معابر ملاحيا يصل بين المحيطات الثلاثة(المحيط الأطلسي،الهندي، الهادي)،البحر الأحمر، وتربط بين أربعة بحار ألا وهي(البحر الأبيض المتوسط والبحر الأحمر،والبحر الأسود،وبحر العرب).

إن معبر قناة السويس أصبح بديلا لبعض الخطوط الملاحية، التي كانت تتخذ من طريق رأس الرجاء الصالح مسارا لها.إن عبور قناة السويس يختصر ما بين خمسة آلاف إلى ثمانية آلاف متر عند الإبحار من غرب أوروبا والوصول إلى المحيط الهندي والهادي، وذلك بدلا من الإبحار عن طريق رأس الرجاء الصالح.حيث تختصر نحو ستة آلاف متر عند الانطلاق من قارة أمريكا الشمالية، وصولا إلى المحيط الهندي مرورا بقناة السويس،كما تختصر الرحلة البحرية للسفن التي تبحر من الخليج الفارسي، لتصل إلى قارة أوروبا قرابة نصف مسافة الرحلة. وهكذا نرى أن قناة السويس تتميز بموقع استراتيجي عالمي في غاية الأهمية على الصعيد السياسي والاقتصادي والعسكري العالمي،فهي تعتبر حاليا إحدى الطرق

[1] وانغ جانغ ليه،مرجع سبق ذكره، ص33

الملاحية الأكثر ازدحاما بالعمل في العالم، حيث يوجد بضع عشرات الآلاف من السفن لأكثر من مئة دولة تعبر قناة السويس سنويا.[1]

أما مضيق هرمز، فيقع في شرق الخليج الفارسي، ويبلغ عرضه 55 مترا إلى 95 مترا،حيث تطل الضفة الشمالية لهذا المضيق على إيران وأفغانستان، ويعتبر مضيق هرمز مرفأ الخروج الوحيد للدول المطلة على ساحل الخليج الفارسي، كما يعتبر ممرا استراتيجيا يصدر النفط للعالم وخاصة إلى دول الغرب الصناعية.[2]

عموما تنبع أهمية موقعه الحيوي، من جملة الخصائص الطبيعة والجغرافية التي يتمتع بها، و التي ويمكن إجمالها في:

- تقع منطقة الشرق الأوسط عند ملتقى القارات الكبرى للعالم القديم(آسيا و أوروبا، وأفريقيا).
- يشرف الشرق الأوسط على أكبر مجموعة مائية من البحار والمحيطات هي:بحر قزوين،البحر الأسود،البحر الأبيض المتوسط،البحر الأحمر-بحر العرب- الخليج العربي،المحيط الهندي.
- يحتوي الشرق الأوسط على العديد من الأنهار مثل"نهر النيل،الفرات،دجلة، ونهر الأردن.
- يتحكم الشرق الأوسط في مجموعة من أهم مواقع المرور الدولية: قناة السويس،مضيق البوسفور ،والدردنيل،وباب المندب وهرمز.
- تمتاز منطقة الشرق الأوسط بصفة عامة بوفرة الموارد الطبيعية والثروات المعدنية ومصادر الطاقة، وهو ما يعني وفرة عوامل الإنتاج الأساسية.[3]

تمكن أهمية الشرق الأوسط من المحافظة على وضعيته خلال السباق الاستعماري في القرن التاسع عشر، وخلال التنافس الأيديولوجي، بين قطبي العالم في النصف الثاني من القرن العشرين؛ حيث صاغت معايير التوازنات الدولية للحرب الباردة، وتوازن الرعب المرتكز على القوة النووية، وعناصر الصراع الاستراتجي الملامح الجيوسياسية للشرق الأوسط، كما حددت التوازنات الدولية تلك، مجالات التأثير الجيوسياسي الإقليمي للعلاقات الإستراتيجية الأكثر أهمية في المنطقة، حيث أولت الصناعات الحربية لكل من قطبي العالم قدرا كبيرا من المناقشة والتفكير، لجدوى فعالية المعالجات الجيوسياسية المستندة إلى المقاييس الجغرافية الثابتة (عند قيامها بوضع السيناريوهات الإستراتيجية للصواريخ طويلة المدى وحرب النجوم)، ومع بوادر الانفراج في العلاقات بين القطبين، بدأ يبرز انطباع حول التضاؤل النسبي للأهمية الجيوسياسية الإقليمية لمنقطة الشرق الأوسط .

بانتهاء الحرب الباردة، تغيرت المقاييس الإستراتيجية الإقليمية المستندة إلى التوازنات الدولية، وازداد ثقل العناصر المحلية، ما أدى إلى عودة الشرق الأوسط إلى مكانته المهمة، في النظريات الإستراتيجية

---

[1] وانغ جانغ ليه،مرجع سبق ذكره ، ص34

[2] المرجع نفسه، ص35

[3] ممدوح محمود مصطفى منصور، مرجع سبق ذكره،ص ص51-52

التقليدية. وتلاشت مجالات التأثير الصادرة عن المظلات الأمنية العليا، التي وضعتها القوى العظمى. وقد أثرت هذه المتغيرات في نظرة القوى العالمية الأخرى، التي شرعت في دفع ثقلها في العلاقات الدولية إلى المنطقة بكل ما أوتيت من قوة، كما أدت في المقابل إلى حث الاستراتيجيات ذات المعايير الإقليمية إلى تطوير قواها الإقليمية، وأسفر هذا الوضع عن تضخم في تعارض المصالح الاستراتيجية، وازدادت احتمالات الصدام. ومن ثمة برز عامل آخر مهم، حتم على تلك القوى إعادة تقييم المنطقة من الناحية الجيوسياسية، فمع تشتت الاستقرار الذي كان يخيم على البلقان والقوقاز، المناطق التي قسمتها مرحلة الثنائية القطبية ، بدأت تظهر علاقة تأثر جيوسياسي متبادل بين المناطق، خلال فترة قصيرة ، وعلى نحو بالغ الفعالية. وقد أدى التأثير الجيوسياسي المتبادل على سبيل المثال، بين تركيا والمناطق البرية القريبة منها، إلى اكتساب المناطق العبورية فيها، معان ودلالات جيوسياسية جديدة.[1]

خلاصة الأمر إن الموقع الجيوستراتيجي، سبب رئيس لمكانة الشرق الأوسط في الصراعات العالمية، خاصة وأن المنطقة على حد تعبير "إبراهيم أبو خزام":" تعتبر بمثابة سدادة النفاذ للعوالم الواسعة، وإطلالة عريضة على شطآن البحر المتوسط، وإمساك محكم بمنافذ الدخول إليه والعبور منه، وهي مفتاح الدخول للأعماق القارية في آسيا وإفريقيا، ومهما تطور العلم أو تعمقت الكشوف، فلا سبيل إلى استثناء الشرق الأوسط، أو التقليل من شأنه في الإستراتجية العالمية، فهو بالموقع وحده، من أبرز و أهم المناطق الحيوية في العالم. [2]

ثانيا :المحددات الجيوثقافية و الجيواقتصادية

هناك عوامل أخرى، ضاعف من الأهمية الجيوسياسية للشرق، مثل الثروات الطبيعية، و العوامل الدينية والقومية، لكن بصرف النظر عن ذلك فإن مكانة الشرق الأوسط الأصلية، لا تنبع من الخصائص الجيوسياسية التي يتمتع بها وفقط، والتي قد يتشاركها مع بعض المناطق في العالم التي لعا نفس المقومات؛ بل إن أهمية الشرق الأوسط تكمن في تميزه عن غيره من المناطق؛ بخصائص ربما متفردة، وهي تلك السمات الجيوثقافية النابعة من عمقه التاريخي الذي يمتلكه. فأكبر التطورات الثقافية و الدينية والفكرية التي أثرت في تاريخ البشرية، تحققت ووجدت على هذه المنطقة. [3]

فمن الناحية الجيوثقافية، تعد منطقة الشرق الأوسط والمنطقة العربية بداخلها، مهدا للأديان السماوية، الثلاثة المسحية، الإسلام ،اليهودية، وتحتوي على المقدسات الدينية.ومن ثمة فهي تتمتع بمنزلة روحية لدى غالبية شعوب العالم. ساعد انتشار الإسلام،في المنطقة، على نشر اللغة العربية،ما ساعد على إذكاء الهوية العربية الإسلامية، لتلعب دورا مرموقا في سبيل الوحدة بين دول المنطقة،ما يعني خلق

---

[1] أحمد أوغلو، العمق الاستراتيجي،مرجع سبق ذكره،ص 361

[2] إبراهيم أبو خزام، **الصراع على سيادة العالم: القوى العظمى ومناطق الصدام في القرن الحادي والعشرين**،(القاهرة: المكتبة الأكاديمية،2017)،ص415

[3] المرجع نفسه،ص 416

قدرة جماعية قادرة على المشاركة بفعالية في مجرى العلاقات الدولية، الأمر الذي يهدد المصالح الحيوية للدول الكبرى في المنطقة.

منذ القرن الحادي عشر، على الأقل أصبح الشرق الأوسط محور الصراعات الكبرى، ومسرحها الأساسي حيث لعب العامل الديني دورا بارزا في علاقات دول المنطقة بالعالم الخارجي، فشهدت منطقة الشرق الأوسط سلسلة من الحملات الصليبية المتعاقبة،لأسباب دينية وقومية واقتصادية متداخلة ،التي استهدفت حصر المد الإسلامي. كما لعب الإسلام في المنطقة إبان الحرب الباردة دورا رئيسا، في الحيلولة دون تغلغل الإيديولوجيا الشيوعية، التي كانت تشكل تهديدا لمصالح القوى الغربية (الولايات المتحدة بشكل خاص والتي دعمت الحركات الإسلامية في مواجهة هذا التحدي)،و أيضا على نحو ما حدث في إيران في أعقاب الثورة الإيرانية و سقوط الشاه. كما تعتبر منطقة الشرق الأوسط من الناحية الثقافية الدينية،مهد الحضارات القديمة، كالحضارة الفرعونية، البابلية والآشورية، وكذا الحضارة الإسلامية التي استقى الغرب منها الكثير مرتكزات الانطلاق في مساعيه نحو إنشاء الحضارة الأوروبية الغربية.[1]

كما يبرز العامل الجيوثقافي، عند الرصد التاريخي لحالة عدم الاستقرار التي تتصف بها المنطقة منذ قرون، يتمثل أبرزها بالتوسع الجغرافي لدى الدولة الإسلامية في مراحلها المتعددة، مرورا بدولة الخلافة العثمانية التي اتسعت لتبسط نفوذها على العديد من المناطق في القارة الأوروبية، وتفاعلات الدول الإسلامية المعاصرة عند كل من باكستان وتركيا وإيران، الذي دفع بالمتخصصين والمهتمين بالقضايا الفكرية والإستراتيجية أمثال (فوكوياما و هانتغتون) لصياغة ركائز تستند على أيديولوجية فكرية استثمرت من قبل الدول الغربية، وخاصة الولايات المتحدة في إسناد حركاها الدولي تحت مظلة التخوف من وجود الإسلام الراديكالي، الذي يهدد المصالح المعهودة لدى دول النفوذ العالمي. و بالتالي تولدت مخاوف لدى دول المنطقة، من نشوب سلسلة من عدم الاستقرار الدولي،الذي يمهد الطريق نحو نزعة جديدة من الصراع العالمي ،خاصة وأن المنطقة عبارة عن فسيفساء من الأديان والعرقيات المختلفة، فهي تعبر عن بيئة خصبة لمثل هذه الصراعات[2].إذن فيما يبدو،أن المحددات الجيوثقافية شكلت في الماضي ملامح الصراع على المنطقة. كما أنها اليوم، وفقا المهتمين بالأبعاد الحضارية و الجيوثقافية في العلاقات الدولية، تشكل المنطلقات والأسباب والمبررات للتدخلات الخارجية على المنطقة ، تحت غطاء وسياسات الحرب على الإرهاب والتعصب الإسلامي العالمي....إلخ

يعتبر المحدد الجيواقتصادي، من العوامل المؤثرة على الحراك الدولي في الاهتمام المباشر بالمنطقة، ويرتبط ذلك بالمحدد الجيوسياسي سالف الذكر أيضا.فإذا نظرنا إلى الشرق الأوسط من حيث توزيع المصادر الاقتصادية–السياسية العالمية، نجده إقليما جغرافيا نفطيا بشكل عام، وخاصة في الفترة المعاصرة. تعد منطقة الشرق الأوسط ذات أهمية حيوية ، ويرجع ذلك لعوامل عديدة أهمها، الطاقة (من

[1] ـــــ،مصالح جمهورية الصين الشعبية وأهدافها في منطقة الشرق الأوسط، والرؤية المستقبلية لدورها حتى عام 2030،نقلا عن: http://www.moqatel.com/openshare/Behoth/Siasia21/MsalhChina/index.htm

[2] محمد المقداد،**دراسات إقليمية في النظم السياسية والعلاقات الدولية والإستراتيجية**، (الأردن :عالم الكتب الحديث ،2016)،ص253

النفط والغاز الطبيعي)، بالإضافة إلى الأرصدة النقدية الكبيرة، المتمثلة في العائدات النفطية وموجودات المنطقة من الثروات المعدنية. والمعروف أن الطاقة تعتبر إحدى الركائز المهمة للحضارة العصرية،نظرا لأن الطاقة تكمن فيها قوة هائلة تدفع المجتمع للتقدم نحو الأمام.كما أن منطقة الشرق الأوسط تعتبر من أغنى المناطق في العالم بالثروات النفطية، فاحتياطي الشرق الأوسط من النفط يمثل حوالي 66.42% من احتياطي العالم، فهناك نحو مليار وسبعمائة وستين مليون طن من النفط، موجودة بأراضي الشرق الأوسط، أما بالنسبة للغاز الطبيعي الموجودة بمنطقة الشرق الأوسط، فيمثل نحو 31% من احتياطي العالم.[1]

إن الثروات النفطية، من البترول والغاز الموجودة بمنطقة الشرق الأوسط، لا تتميز بغزارة الكمية الاحتياطية وانتشارها بصورة مكثفة فحسب، إنما تتوافر في هذه الثروات عناصر للتنمية الفاعلة، والظروف المساعدة على الاستخراج ،فيبلغ سمك الطبقات التي تحتوي على النفط من ثلاث مئة إلى أربعة مئة متر ،كما أن التركيبة البيولوجية لهذه المنطقة مليئة بالجير والصخور الرملية يتخللها النفط الذي يتميز بالسيولة، فتوافر هذه العناصر في البئر، يمكن من الحصول على كمية إنتاجية ضخمة من النفط.[2] اكتشف نفط الشرق الأوسط في بداية القرن العشرين، وبالتحديد عام 1908 في إيران، ولم يكن للشرق الأوسط في البداية تلك، الأهمية الكبرى التي له الآن، ويرجع ذلك،إلى ارتباطه ارتباطا مباشرا بالثورة الصناعية، إبان مرحلة تحول الميزان الاقتصادي–السياسي العالمي من آسيا إلى أوروبا. وبالتالي تزايد الاهتمام بشؤون المنطقة مع تزايد اعتماد الدول الصناعية على النفط، الذي أصبح عصب الحياة الاقتصادية والتقدم في تلك الدول. وبفعل هذه الأداة الاستراتيجية تحول الشرق الأوسط إلى ساحة تنافس استراتيجي باعتباره إقليما جيواستراتيجيا.[3]

على هذا النحو، اكتسب الشرق الأوسط وضعية إستراتيجية مهمة ومتفردة،لا باعتباره خطا لنقل المصادر الطبيعية فحسب، بل أيضا باعتباره مخزنا لهذه المصادر. وفي ظل تعاظم دور النفط في المنافسات القائمة بين القوى الاقتصادية–السياسية، غدت تلك الأهمية الإستراتيجية الجديدة ،معيارا من المعايير الأساسية في ميدان العلاقات الدولية. وقد أوجد ذلك المعيار، علاقة ارتباط مباشر بين وضعية الشرق الأوسط العالمية، وتحوله البنيوي الداخلي، كما تبلورت صلة وثيقة بين عنصر النفط ،وبين عملية تشكل الدول القومية في المنطقة بعد الحرب العالمية الثانية، ويمكننا تتبع آثار هذا المعيار في العلاقات الدولية ثنائية القطبية، فبينما اكتفت دول في المنطقة مثل السعودية، ودول الخليج بأداء دور الوسيط في مهمة ضخ مواردها النفطية نحو محيط الرأسمالية الغربية، نظرت الدول العربية القومية القريبة من المعسكر الشرقي إلى النفط، باعتباره ورقة إستراتيجية رابحة في يدها، فقامت بتأميم مواردها الطبيعية.[4]

---

[1] وانغ جانغ ليه،مرجع سبق ذكره،ص 35

[2] المرجع نفسه،ص 36

[3] أحمد أوغلو،العمق الإستراتيجي، مرجع سبق ذكره، ص367

[4] المرجع نفسه ،ص368

على العموم، أضحى النفط في هذه الفترة بالذات، سببا في الخلاف بين القوى العظمى، أدت إلى تحول تلك الموارد إلى مشكلات إقليمية، بحيث أصبح للتنافس الإستراتيجي الدولي القائم على النفط ،دوره الهام أيضا في التطورات السياسية الداخلية التي شهدتها المنطقة، وتعد ثورة مصدق في إيران* من أبرز الأمثلة على ذلك.

كما شهدت المنطقة في أواخر السبعينيات، تطورين مهمين،كان لهما تأثير بالغ على مسيرة التنافس الاستراتيجي القائم على النفط:أولهما اتفاقية كامب ديفيد1978، التي كانت سببا مباشرا في تحطيم الوحدة الإقليمية في الشرق الأوسط،والثانية،هي الحرب بين إيران والعراق، وهما من أكبر الدول المنتجة للنفط، التي أدت إلى تقلص كبير في قدرة أوبك على اتخاذ موقف مشترك، وحدت كذلك من القدرة على استخدام النفط كورقة إستراتيجية. كما كان لمكانة المنطقة الجيو اقتصادية دور مهم في خوض الشرق الأوسط حروبا ساخنة في نهاية الحرب الباردة. و أبرزت العلاقة القائمة بين مفهوم النظام العالمي الجديد وبين حروب الخليج مدى تأثير النفط في النظام الدولي والإقليمي.[1]

كما يوجد هناك عنصر جيواقتصادي إقليمي آخر، يبرز أهمية منطقة الشرق الأوسط عموما،و هو مهم بشكل أكبر بالنسبة لتركيا، ويتعلق بمصادر المياه في المنطقة، وهي المسألة التي زادت أهميتها خلال الأعوام الأخيرة، وباتت تشكل إحدى ساحات الصدام الكامنة، المشحونة بقابلية التأثير في احتمالات الاتفاق، أو الصراع في المنطقة. ولعل من أهم الأسباب التي أدت إلى بروز ساحات الصدام الكامنة هذه، ما يشهده الشرق الأوسط من انعدام التناسب بين المصادر الجيواقتصادية وبين الوضع السياسي، حيث ارتكزت خريطة الشرق الأوسط إلى حدود مصطنعة، ورثتها الدول القومية العربية عن الدول الاستعمارية، وقد استهدفت هذه الخريطة التي شكلت حدود الدول القومية العربية، بطريقة حالت دون تجمع مصادر المياه والنفط داخل بنية سياسية واحدة، ما جعل كل دولة تتنافس وتتصارع مع الدول الأخرى، من أجل ما ينقصها من موارد سواء كانت مياه أو طاقة بترول.[2]

لقد تضافرت ظروف الحرب الباردة،مع البنية القطبية الثنائية، لترسخ التمزق الجيواقتصادي، بوصفه جزءا من مفاوضات إستراتيجية عليا، ومع انتهاء الحرب الباردة، تفككت تلك البنية الجامدة، مما أدى إلى تحول المنطقة إلى ساحات صدام إستراتيجية محتملة، وعليه اكتسبت منطقة الشرق الأوسط أهمية إستراتيجية بالغة بالنسبة للقوى الكبرى وبالنسبة لتركيا بشكل خاص.

---

* كان مصدق محامياً ومؤلفاً وبرلمانياً بارزاً قبل أن يصبح رئيسا لوزراء إيران في 1951. أدخلت إدارته إصلاحات اجتماعية وسياسية واسعة مثل الضمان الاجتماعي وتنظيم الإيجارات واستصلاح الأراضي. ولكن يبقى تأميم صناعة النفط الإيرانية هي النقطة الأبرز في سياسة حكومته حيث كان البريطانيون يسيطرون عليها منذ 1913 من خلال شركة النفط الأنجلو–إيرانية (APOC / AIOC). تسببت قراراته في تأميم شركات النفط بإزاحته في انقلاب عليه يوم 19 أغسطس 1953 بعد إجراء استفتاء مزور لحل البرلمان، فأسقطت الحكومة وسجن مصدق ثلاث سنوات.

[1] أحمد أوغلو،العمق الإستراتيجي، مرجع سبق ذكره، ،ص369

[2] المرجع نفسه،ص 370

المطلب الثاني :علاقة تركيا بالشرق الأوسط

يذهب عقيل محفوض للاعتقاد، بأن علاقة تركيا بالشرق الأوسط ودوله، إشكالية إلى حد بعيد، فهي فصامية "الطابع"، مرفوضة ومطلوبة في آن واحد، مرفوضة بسيرتها الجمهورية، وربما السلطانية في الآونة الأخيرة، ومطلوبة بما تعنيه من روابط ثقافية ورمزية.لكن وجهها الأبرز يرتبط بطيف واسع نسبيا، من الأزمات والتوترات، والتحولات والرهانات، وبخاصة ما شهدته في العقد الأول من القرن الحادي والعشرين.[1]

على الرغم من تصوير تركيا كقوة إقليمية، في عديد من الأدبيات الأكاديمية التي تهتم بالتنظير حول القوى الإقليمية، وخصوصا في الموجة الأخيرة من دراسات الحالة على غرار، الهند و البرازيل و جنوب أفريقيا، لكن تركيا قلما استقطبت القدر الكافي من ذلك الاهتمام، في أغلب الدارسات التي كانت تحاول أن تفحص وتدرس مثلا حالة النظام الإقليمي أو الأمني في الشرق الأوسط، بحيث لا تعامل تركيا باعتبارها واحدة من القوى الإقليمية الشرق أوسطية[*]، هذا التجاهل يصعب أن يتقبل،أو يتطابق مع الواقع التجريبي، نظرا لقدراتها المادية، ونفوذها في المنطقة.[2]

أولا : تركيا والنظام الإقليمي الشرق أوسطي :

لقد كانت علاقة تركيا بالشرق الأوسط عبر مراحل تاريخية مديدة، تمتاز بالتحالف والوئام أحيانا،كما كانت عليه العلاقة إبان الحكم العثماني، و بالتشنج و التباين أحيانا أخرى، إبان انتهاج تركيا سياسة التغريب التي خلقت فجوة ثقافية و هوياتية عميقة مع دول و شعوب المنطقة. حيث يتحمل العرب والأتراك معا ما مارسوه في القرن العشرين من تباعد وإقصاء لبعضهم البعض،وما تبادلوه،خصوصا النخب السياسية والفكرية منهم،من صور سلبية،فمعظم دعاة الفكر القومي من الطرفين ساهموا بدرجة أو بأخرى في تعكير مناخ التاريخ، وغلبت العواطف على فهم الحقائق، وغلبت السياسات على المبادئ. حيث يذهب في هذا الصدد الباحث" وجيه كوثراني"، إلى أن المضطلع على ما كتبه المؤرخون العرب المعاصرون حتى السبعينات من القرن الماضي، وباستثناءات قليلة جدا،كان يشير إلى وجود نظرتين سائدتين إلى الدولة العثمانية (وربما لا يزال مفعول هاتين النظرتين قائما حتى اليوم). نظرة صيغت بتأثير الإيديولوجيا القومية، ترى الدولة العثمانية استعمارا،بل إنها سبب في عدم النهوض و التقدم، وأساس للتخلف[3]. في اعتقاد أصحاب هذه النظرة، أن تأثير حكم المركزية العثمانية في المشرق العرب، كان عتيا وجائرا،أساء إلى تاريخ الدولة، وسياساتها إزاء العرب والقوميات الأخرى، فضلا عن سياسات الاتحاديين، فيما

---

[1] عقيل محفوض،مرجع سبق ذكره،ص 297

[*] نجد في هذا المجال بعض المراجع التي تحاول أن تبعد تركيا و لو تنظيريا بتصنيفها ضمن قوى الشرق الأوسط، على سبيل المثال كتاب أبو خزام،الذي يضعها ضمن القوى الإقليمية في آسيا الوسطى والقوقاز ويبعدها بالتحليل عن الدائرة الجيوسياسية الشرق أوسطية.

[2] Paul kubiced.emel parlar dal,h.tarik oguzul,**turkey's rise as emerging power**,routledge,2015,p30

[3] وجيه كوثراني، **إشكاليات في التأريخ العربي للدولة العثمانية ومجتمعاتها**،مراجعة المفاهيم والفرضيات،في كتاب **العرب وتركيا تحديات الحاضر**،ص36

سمي(بسياسة التتريك) التي أثارت ردات فعل كانت غاية في الممانعة العربية،علاوة على تأثير زج الدولة العثمانية نفسها في الحرب العالمية الأولى، وما جرى في المجتمعات العربية،من تداعيات ومجاعات،هذا كله أدى إلى وقوع تنافر كبير بين العرب الأتراك.[1] والنظرة ثانية، صيغت تحت تأثير الإيديولوجيا الإسلامية السياسية، حيث ترى الدولة العثمانية(خلافة إسلامية) شرعية. ويرتكز أصحاب هذه النظرة، بمذهب السلاطين العثمانيين المتأخرين، عندما شدد هؤلاء على منصب الخلافة، وركزوا عليه ،كصيغة ممانعة وتعبئة للشعوب الإسلامية، في مواجهة الغرب الاستعماري، وكان أبرز من فعل ذلك السلطان عبد الحميد الثاني.[2]

هاتان النظرتان إلى التاريخ العثماني من منظور الدول العربية، وإن تناقضتا في التقييم" تشتركان في سمات وخصائص منهجية واحدة،هي وجود علاقة التأثير المتبادل، بين دول المنطقة وتركيا من جهة، وتأثر تركيا أيضا بالمنطقة وتفاعلاتها سلبا وإيجابا، من جهة ثانية.

الأتراك جزء أساسي من الشرق، تاريخيا جغرافيا و ثقافيا(إثنيا)، كما يحكمهم نوع من الحركية أو حيوية شرقية في بنائهم السياسي،العصبية القبلية التي تحولت إلى قبلية سياسية،أو تكوين سياسي مركب، متعدد الاثنيات، وغزوية آسيوية ذات اندفاع قوي للتشكل السياسي، وعقيدة دينية إسلامية، ما لبثت أن مثلت ذروة عليا ومقولة سياسية رئيسية في مفاهيم السلطة والجهاد والفتوح....إلخ.[3]

في تصورها الخاص، وتصور غيرها، تعد تركيا جزءا أساسيا من النظام الإقليمي في الشرق الأوسط. لقد كانت تركيا محورية، و نالت نصيبها من العداوة والصداقة، في قضايا الأمن في الشرق الأوسط، وخاصة تلك التي تحدث في بيئتها المباشرة. على الرغم من بعض الاعتراضات على أسس تحليلية، يمكن أن تثار ضد معاملة تركيا كقوة إقليمية.[4]

طبيعة العلاقة بين تركيا ودول الشرق الأوسط ، ترجع إلى فترات تاريخية عميقة و متجذرة، ساهمت في رسم الصورة الحاضرة لتركيا ، صورة يشوبها نوع من الغموض والريبة ، بالنسبة إلى نظرة العرب إليها، وصورة ميزتها الإحجام، التذبذب، والارتباك للسياسة الخارجية التركية نحو العرب والمنطقة،الناجمة عن عدم الاستقرار، ونتيجة للتحولات التي كانت تطرأ عليها داخليا وخارجيا، وفي كل مرحلة من مراحل تطور العلاقات البينية، و على ضوء التغيرات في البيئتين الإقليمية والدولية.

على الرغم من محاولة بعض التيارات الرافضة لانخراط تركي في الشرق الأوسط والمنطقة العربية،من الطرفين العربي والتركي. إلا أن تركيا لا يمكن أن تنأى بنفسها عن إفرازات المنطقة. هذا الواقع خلف سمة أصبحت ميزة السياسة الخارجية التركية الراهنة، وهي البراغماتية البعيدة عن الاعتبارات

[1] سيار الجميل، مرجع سبق ذكره،ص 162

[2] وجيه كوثراني،مرجع سبق ذكره،ص 36

[33] عقيل سعيد محفوض،مرجع سبق ذكره،ص299

[4] Paul kubiced.emel parlar dal,h.tarik oguzul,op cit,p 30

الأخلاقية، الأمر الذي أصبح ملموسا في التقلبات المختلفة لها، على ضوء الأحداث المتسارعة في المنطقة.

بالإضافة إلى طبيعة العلاقة التاريخية التي تربط تركيا بمنطقة الشرق الأوسط،إلا أنه يمكن تناولها من خلال بعد تنظيري ، يتعلق بالأسس التي تتشكل منها النظم/المركبات الأمنية الإقليمية، ووفق مقاربة "باري بوزان و "ويفرز" حول المركبات الأمنية الإقليمية[*]، وبالخصوص المركب الأمني للشرق الأوسط. حيث ينصرف الكاتبان إلى أن وضع تركيا صعب التصنيف، وفريد من نوعه، ووفقا لمقاربتهم تلك، لا يمكن إدراج دولة ما، في أكثر من نظام إقليمي واحد.

حيث تجادل نظرية المركب الأمني الإقليمي، بأن تركيا هي بمثابة" دولة عازلة buffer state" (عند الإشارة إلى مفهوم الدولة العازلة في العلاقات الدولية، فهذا المفهوم وفقا لـ "تانيشا فازال" يشير إلى"الدور الخارجي الذي من الممكن أن تلعبه دولة ما، على المستوى الإقليمي والدولي لصالح القوى الدولية الكبرى، من خلال القيام بدور الوسيط المرجعي والفكري والمنهجي بينهم، وبين الدول التي تشكل تهديدا لهذه القوى الكبرى".[1]) الدولة التي لها تفاعلات مختلفة، مع المركبات الأمنية التي تحيط بها ، ولكنها في النهاية ليست منتمية لأية واحدة منها، ويستنتجان أن تركيا لا تزال دولة عازلة، نظرا للصعوبات التي تتلقاها في كل مرة ،جراء محاولاتها الانخراط في مركب أمني معين، الذي يفسر على أنه تهديد للمركبات الأمنية الأخرى، مما يعني أنها لا تزال تحمل الخصائص الرئيسية للدولة العازلة. فهي تقع في موقع جغرافي تجاورها ثلاثة مناطق نزاعية أو محتملة، الشرق الأوسط، والقوقاز، والبلقان. هذا الموقع شبيه "بمثلث برمودة"، على حد تعبير وزير الدفاع التركي السابق، (حكمت سامي تورك) بصدد توصيفه للبيئة الأمنية التركية.

وفقا للنظرية ، فتركيا هي "دولة عازلة" بين الشرق الأوسط و القوقاز(المركب الفرعي للمجمع الأمني بعد السوفييتي الذي تشكل بعد تفكك اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفيتية)، والبلقان (المركب الفرعي من مجمع الأمن الأوروبي). تركيا لديها تفاعلات مكثفة مع كل هذه المركبات/المجمعات الإقليمية ولكنها ليست "قطبا" في أي منهما ، مما يعني أنها لن تستطيع أن تكون واحدة من مراكز القوة في مركب أمني بعينه. فمثلا لتركيا تفاعلات مع المجمع/المركب الأمني الأوروبي مضمنة في العلاقات؛ كمفاوضات

---

[*] نظرية مجمع/مركب الأمن الإقليمي هي جزء من الدراسات الأمنية "الجديدة"، والتي وضعت بهدف الاستجابة للاحتياجات الأمنية و أوجه القصور في الدراسات الأمنية "التقليدية". النظرية المعقدة للأمن العالمي التي طرحها باري بوزان لأول مرة في كتاب بعنوان "الناس والدول والخوف" (1991) وتهدف إلى وضع إطار مفاهيمي لتوفير فهم نقدي للدراسات الأمنية . يُعرَّف المجمع الإقليمي regional security complex theory (RSCT) بأنه "مجموعة من الدول التي تتشابك تصوراتها ومخاوفها الأمنية الرئيسية، بحيث لا يمكن تحليل مشاكل أمنها القومي بشكل معقول، أو حلها بمعزل عن بعضها البعض".. لمزيد من التفصيل ارجع لكتاب باري بوزان و أولي وايفر: القوة والأقاليم بنية الأمن الدولي،الصفحة 45-41-40-42، (**regions and power, structure of international security cambredge university press, 2003**)

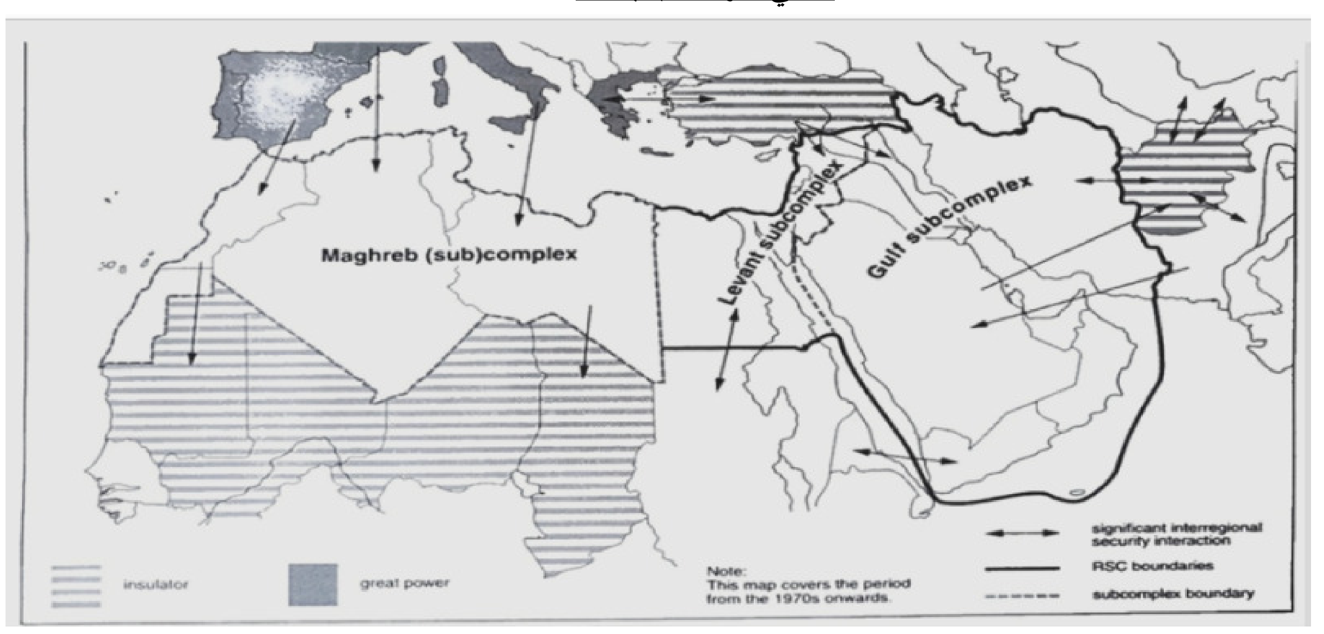
[1] Tanisha Fazal,"state death:the politics and geography of conquest,occupation,and annxattion".(**Princeton university press**,2007),p22-23

العضوية مع الاتحاد الأوروبي، أو في علاقاته مع حلف الناتو و في صراعها مع اليونان. كما لتركيا تفاعلات مع المجمع الأمني للشرق الأوسط، الذي يمكن تقييمه من خلال "دور الجيش التركي" وروابطه مع إسرائيل، أو من خلال نزاعاتها حول تدفق المياه من نهري دجلة والفرات، و زيادة استخدام تركيا لهذه الورقة، في علاقاتها الخارجية من خلال مشاريع بناء السدود خاصة مع سوريا ، مقابل الأعمال العدائية للأكراد، الموجودين في كل من تركيا وسوريا والعراق ، وكذا انعكاس للمنافسة التاريخية بين الإمبراطورية العثمانية والإمبراطورية الفارسية الذي لا يزال حتى يومنا هذا(بين تركيا وإيران). فيما يتعلق بالتفاعلات مع منطقة القوقاز،(المجمع الفرعي للمجمع الأمني السوفياتي السابق) ، لدى تركيا روابط ثقافية وسياسية مع الدول الناطقة بالتركية في آسيا الوسطى)[1].

هذه الحقيقة جعلت باري بوزان، يعتقد بأن هذه الوضعية، حددت طبيعة علاقة تركيا بكل المجمعات الأمنية الأخرى، وبالخصوص تجاه الشرق الأوسط، حيث كانت سياستها قبل نهاية الحرب الباردة سلبية، نتيجة علاقتها مع إسرائيل، وتحديات المسألة الكردية، التي تعتبر من أحد أهم المشاكل الأمنية الرئيسية في تركيا.

في كثير من الأحيان، شكلت هذه القضايا أدوات أساسية في تقويض وتفاقم علاقاتها مع الدول الشرق الأوسط؛ وكانت حائلا أمام انخراطها في الشرق الأوسط،على الرغم من وجود معارضة للإسلاميين، الذين ينظرون إلى تركيا على أنها جزء من العالم الإسلامي ككل، ومركز دول هذا العالم تقع في هذه المنطقة.

خريطة رقم(09): تبين الدول العازلة وموقع تركيا من المركب الأمني الإقليمي للشرق الأوسط،الخريطة تغطي فترة السبعينات:



Barry Buzan & Ole Woever,**regions and power,structure of international security**,cambredge univerxity press, 2003, p189

[1] Barry Buzan & Ole Woever,**regions and power, structure of international security**,cambredge university press, 2003, p392

يعترف وزير الخارجية التركي السابق" أحمد داود أوغلو" في كتاباته الأكاديمية، بالبعد المتعدد الأقاليم هذا، ويقترح تصور تركيا ليس كقوة إقليمية عادية، ولكن كدولة محورية ، تقع عند تقاطع الأنظمة الإقليمية المختلفة التي تتميز بالعلامات الجغرافية والمادية ، الذي يطلق عليه اسم الأحواض. ويخضع البلد المركزي لتأثيرات متنوعة، ولديه هامش كبيرة من المناورة.

وبالتالي على تركيا حسبه، أن تتبع سياسات استباقية، سواء في المناطق المحيطة بها أو في السياسة العالمية، خشية أن تؤخذ من قبل التأثيرات النظامية. وبمجرد أن تصبح لتركيا إمكانية أن تكون عضوا فاعلا في مناطق متعددة، فإن الأدبيات النظرية (لنظرية المركبات الأمنية) يمكن تطبيقها بسهولة على الحالة التركية. وكما سبق أن اقترحت الكتابات حول السياسة الخارجية لتركيا، فإن لها هوية متعددة الأقاليم، وأصبحت تسير تدريجيا في الديناميات الإقليمية المختلفة، لإحياء أبعادها المتعددة،خاصة في فترة ما بعد الحرب الباردة، وعجزها عن سد مختلف الأوامر الإقليمية .

إن التحول الذي حصل في سياسة تركيا تجاه دول الشرق الأوسط، بعد نهاية الحرب الباردة، في اعتقاد "باري بوزان"،هو محاولة من تركيا لتخطي مفهوم وصفة " الدول العوازل * Insulator states"،التي تعرف بأنها: " الجهات الفاعلة الطرفية في المناطق الأمنية المحيطة بها، وتحدد وظيفتها الرئيسية، بأنها فصل/عزل "ديناميكيات الأمن الإقليمية المختلفة عن بعضها البعض".[1] وقد يكون لديها أدوار أخرى ولكن المهمة الرئيسية يجب أن تبقى، في الحفاظ على المجمعات الأمنية الإقليمية منفصلة، من أجل الحفاظ على وظيفة العزل. و بالتالي، الدول العوازل تكون "دوائر قصيرة" تمنع الالتحام بين الديناميكيات الأمنية، لمختلف المجمعات الأمنية الإقليمية.[2]

إحدى السمات الرئيسية للدول العوازل، هي أنها ليست طرفا نشطًا في مناطق الصراع، وتبقي نفسها بعيدة عنها ، وبالتالي هذا الوصف، عادة ما يحمل دلالة أدوار سلبية نسبيا(إذا نظرنا إلى السياسة الخارجية التقليدية لتركيا تحت شعار أتاتورك "سلام في الداخل ، والسلام في العالم" ، فإنه يتناسب تماما مع هذا الوصف)، لصعوبة "استيعاب" تأثيرات وفعاليات كل المركبات الأمنية المنفصلة. وعليه يبدو أن تركيا لتحدي ذلك الوضع، سعت إلى لعب دور نشط على نحو متزايد، أكثر من وظيفة "العازل"، و يتساءل "بوزان"،هل هذه الفعالية تجعل تركيا تخرج من صفة الدولة العازلة أو أنها تتوافق معها ؟ فيجيب بنعم، تركيا تعد وتبقى في المستقبل المنظور "دولة عازلة"،لأن تفاعلاتها مع هذه المركبات/المجمعات الأمنية الإقليمية ليست قوية، بما يكفي لجعل هذه التفاعلات في "ساحة إستراتيجية واحدة متماسكة"[3].

---

* "الدول العازلة" هي وحدات في السياسة الإقليمية، تفصل بين مجمعات الأمن الإقليمي عن بعضها البعض ؛ وبالتالي تمنع الآثار غير المباشرة للسياسة الإقليمية عن المجمعات الإقليمية الأخرى، مثل عزل الصراعات والحروب التي تحدث في منطقة واحدة داخل مجمع عن المناطق/المجمعات الأخرى.

[1] Buzan, B. & Diez T. "The European Union and Turkey".(**Survival Global Politics and Strategy**.vol 41,N (1), 1999،) p.47

[2] ibid.p52

[3] Barry Buzan & Ole Woever,op cit.p395

و على خلاف "بوزان" يذهب "واين ماكلين" أنه يمكن تحدي هذا التفسير، باعتبار تركيا دولة عازلة ، فعلى الرغم من وجود دول عازلة "نموذجية" ، فإن تركيا لديها فرق مركزي عن العديد من الدول العازلة، نظرا لما تمتاز به من معايير استخدام القوة التقليدية، فتركيا الحالية قوية في القطاعات العسكرية والاقتصادية. كما أنها عضو في عديد من المنظمات والاتفاقيات الدولية(حلف الناتو،G20 ...إلخ)، بمعنى أنها تمتلك مزيج من الحزم الاقتصادية والعسكرية والاجتماعية،على عكس العديد من الدول العوازل، أي أن تركيا لديها القدرة للخروج والإفلات من الوضع الراهن.[1]

على العموم ،ظلت العلاقات التركية مع دول الشرق الأوسط رهينة تجاذبات سياسية إقليمية ، حكمتها قضايا جوهرية داخلية مثل المشكلة الكردية، وخارجية مثل علاقتاها مع إسرائيل، بالإضافة إلى قضايا الطاقة والمياه. كما يمكن النظر إليها، انطلاقا من جملة الأفعال والسياسات التي تؤكد فيها تركيا، بأنها لم تعد دولة عازلة، كاسرة بذلك الاصطلاح الذي طالما ارتبط بها وبوظائفها في السياسة الإقليمية والدولية، ثم ما لبثت أن بدأت تبدي نوع من المقاومة، والخروج عن هذا التصنيف، في ظل مساعي حزب العدالة والتنمية اجتراح سياسة خارجية وأمنية، بعيدة عن الأدوار التقليدية للدولة التركية .

ثانيا : المحطات البارزة للسياسة التركية تجاه الشرق الأوسط بعد نهاية الحرب الباردة

تعود العلاقات بين تركيا ودول الشرق الأوسط المعاصر إلى بدايات القرن العشرين، وثمة علاقات سابقة على ذلك بقرون عديدة (تعتبر الإمبراطورية العثمانية(1290–1922) آخر الإمبراطوريات الإقطاعية في منطقة الشرق الأوسط، امتد تاريخيها مئات السنين، عاصرت أواخر القرون الوسطى، وبداية التاريخ الحديث المعاصر. وقد بدأ مسار هذه العلاقات الفعلي، خلال فترة الانتداب أو السيطرة الاستعمارية على المنطقة ،ثم بعد موجة الاستقلال الوطني للعديد من دوله ،في النصف الأول من القرن العشرين[2].

ودون الغوص في أعماق التاريخ، يعتبر مطلع سنة الألفين 2000،هو بداية التحول الفكري والمنهجي للسياسة الخارجية التركية بشكل عام ولدورها في الشرق الأوسط بشكل خاص، وهنا يجب التنويه أننا بصدد الحديث عن إعادة تشكيل السياسة الخارجية، وفقا لثوابت فكرية ومحددات عملية، أضافت بعضا من التماسك وأضفت الملامح الثابتة، والواضحة على الدور التركي، فضلا عن إدخال تغيير جذري بها، فهناك العديد من أوجه الاستمرارية في السياسة الخارجية التركية منذ2000، عما كان عليه الحال قبلها، ولكن أصبح هناك تأسيس لمرجعية فكرية واضحة، تعمل بها الدولة التركية على المستوى الخارجي دون أن تجعل سياستها الخارجية، خاضعة بالأساس لضغوط خارجية أو هواجس أمنية[3].وعليه يمكن تقسيم السياسة الخارجية التركية المعاصرة تجاه الشرق الأوسط إلى ثلاث مراحل أساسية:

---

[1] Wayne McLean, **Regional Security Complex Theory and Insulator States: The Case of Turkey** , University of Tasmania,Australie,2011,p23

[2] عقيل محفوض،مرجع سبق ذكره،ص300

[3] شيماء ماجد،"مستقبل الدور التركي في الشرق الأوسط: السيناريوهات المتوقعة ومحددات التحرك"،**(مجلة بدائل**،العدد26،يناير 2018)ص9

1. المرحلة الممتدة من 1990إلى 2000:

لقد مر الشرق الأوسط منذ انتهاء الحرب الباردة، بمرحلة عدم استقرار طويلة ، تميزت بعدد من الحروب كان أبرزها الحرب العراقية- الإيرانية، ثم تلاه غزو العراق للكويت، ثم تحرير الكويت بواسطة ائتلاف دولي واسع، بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية، وبمشاركة السعودية ودول الخليج ومصر وسوريا والمغرب.[1]

في تسعينات القرن الماضي، أعطت السنوات التي كان ينظر فيها إلى أمريكا، باعتبارها الفاعل الخارجي الوحيد الفعال في الشرق الأوسط ، مكانها إلى فترة جديدة، برز فيها العديد من الفاعلين الذين لديهم صوت في المنطقة. ولم تنجح جهود واشنطن في إدامة الهيكل السياسي الدولي أحادي القطب. في أعوام 1990 - 2000، التي شكلت السنوات العشر الأولى بعد الحرب الباردة، عندما تعرضت الكويت للاحتلال العراقي، واندلاع ما سمي بحرب الخليج الثانية(1990-1991)، هي الأحداث الهامة الأولى لهذه السنوات ولمنطقة الشرق الأوسط ، حيث بات الشرق الأوسط واحدا، من أبرز المناطق على الساحة الدولية في تلك الفترة . هذه الفترة الجديدة، أخرجت المشاكل الإقليمية إلى الواجهة، على نحو أكثر تحديدًا من المشاكل العالمية.

على الجانب الآخر ، كان لدى تركيا أوقات عصيبة أكثر من السنوات العشر الماضية، مع جيرانها في الشرق الأوسط ، سوريا وإيران والعراق. كان صانعو السياسات التركية أكثر انشغالا بالمشاكل المنبثقة عن إيران والعراق وسوريا وحزب العمال الكردستاني[2]. وفي ظل الظروف السابقة، ظلت تركيا تواجه جملة من الصعوبات على صعيد تطوير سياسة شاملة مضطردة ،قادرة عل تلبية مصالحها القومية في المنطقة، وعلى الرغم من أن سياسيتها الخارجية -المتمثلة في الحفاظ عل الوحدة القومية، بالتحديث وفق المعايير الغربية، وبعدم التورط في الشؤون الداخلية للبلدان المجاورة، بما قد يعرض - السلم والاستقرار للخطر- لم تتغير، فإن الخطط والسياسات اللازمة لتحقيق تلك الأهداف في الشرق الأوسط، تعين عليها أن تشهد قدرا غير قليل من التعديل والتكييف بما يجعلها متناغمة مع سياقها.[3]

كان محور السياسة التركية في هذه الفترة، الحفاظ على السلامة الإقليمية ضد المسألة الكردية، لقد كانت فترة أثيرت فيها المشكلات بين تركيا وجيرانها الشرق أوسطيين،بدلاً من التعاون معهم. ومع ذلك، لوحظ أن تعاون تركيا مع إسرائيل قد تم توسيعه بالقدر المتناسب مع علاقاتها مع جيرانها. خاصة في الفترة التي بدأ فيها التوتر مع سوريا على ضوء دعم سوري للأكراد، الأمر الذي دفع بتركيا إلى انخراط أكثر في تحالفات مركبة مع كل من إسرائيل، والولايات المتحدة الأمريكية ،توج بالتوقيع على اتفاقيات

---

[1] التقرير الإستراتيجي العربي، 2007-2008، مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية،القاهرة،2008،ص115

[2] Aydın AYDIN ,"THREE TYPES OF TURKISH FOREIGN POLICY AFTER THE COLD WAR ON THE MIDDLE EAST", **(The Journal of Faculty of Economics and Administrative Sciences** , Vol18, No.3,2013), p 477

[3] هاينتس كرامر ،مرجع سبق ذكره،ص205

التعاون العسكري والاقتصادي مع إسرائيل 1996 ،في مواجهة سوريا وحلفائها في الإقليم، الأمر الذي وتر العلاقات مع العالم العربي، وأساء لصورة تركيا في الإقليم.[1]

خلال التسعينيات ، كانت العناصر الرئيسية التي حددت العلاقات التركية في الشرق الأوسط، هي مشاكل الأمن والمياه. بسبب أعمال حزب العمال الكردستاني(التي تعتبرها تركيا حركة إرهابية) ، حافظت أنقرة على الأمن القائم على العلاقات مع دول الجوار. وهكذا ، استمرت العلاقات مع العالم العربي والإسلامي، بطريقة إشكالية، الاستثناء الوحيد كان إسرائيل، وخاصة حزب العمال الكردستاني، الذي وضع هذه العلاقات على حافة الحرب بين تركيا وسوريا ، وقد أثر ذلك سلباً على نهج تركيا، تجاه الشرق الأوسط وبالتالي على العالم العربي.

اعتبارا من التسعينيات ، **أصبحت الولايات المتحدة الأمريكية أكثر تأثيرا في المنطقة، و عاملا موجها لسياسات تركيا في الشرق الأوسط،** وإن لم تكن عامل تشكيل. في الفترة نفسها، كشف الاهتمام الاستراتيجي المتزايد لتركيا بإسرائيل، عن التوتر غير المعلن في العلاقات التركية –العربية. نتيجة لتعاونها مع الدولة الوحيدة ،غير المسلمة في الشرق الأوسط.

تسبب الجار العراق في مشكلة أمنية لتركيا، نتيجة لسياسة صدام حسين في المنطقة ، ونتيجة لتواجد كثافة سكانية معتبرة للأكراد في المنطقة الشمالية للعراق، لم تكن قادرة على السيطرة عليها. وقد مهدت الفترة التي بدأت باعتقال "عبد الله أوجلان" الطريق لتركيا لتحسين علاقاتها مع كل من سوريا والعراق. نتيجة للخوف المشترك ضد تأسيس دولة كردية في العراق ، وخاصة في شمال العراق ودمشق وطهران ، في وقف سياساتها الداعمة لحزب العمال الكردستاني.

على مدى عقد، و بمرور الوقت، هيمنت المشاكل والصراعات، على علاقات التعاون والمصالح المشتركة، مع تركيا وجيرانها الثلاثة، إيران والعراق وسوريا. ولما كانت هذه المجالات الإشكالية، لها صلة بمشاكل تركيا الداخلية، فقد جعلت الأمر صعباً من خلال تعقيد الحلول. ونتيجة لذلك، في غضون هذه السنوات، قامت تركيا بصياغة سياستها الداخلية من خلال، حالات عدم الاستقرار السياسي والاقتصادي، كما حدت المناطق الإشكالية تلك، والواقعة على المناطق الحدودية، من قدرة تركيا على إنتاج سياسات خارجية نافذة .[2]

على العموم منذ عقد التسعينيات، كان انخراط تركيا النشط إلى حد ما، ببعض القضايا الشرق الأوسطية مدفوعا أكثر الأحيان بردود أفعال سياسية على تغيرات حاصلة في المنطقة،تؤثر بصورة مباشرة على الأمن القومي، وهذا الحذر منسجم مع الشعار التقليدي للسياسة الخارجية التركية.(سلام في الداخل

[1] عقيل سعيد محفوض، مرجع سبق ذكر،ص 301

[2] Aydın AYDIN. op cit.p p 477- 478

سلام بالخارج). ويمكن أن نجمل أربعة تحديات شكلت نقاط ارتكاز، بالنسبة إلى سياسة تركيا الشرق أوسطية في التسعينيات: [1]

أولا، ذلك التورط العميق كان غير مرحب به، ولكنه محتوم في شمال العراق،الذي ما لبث أن جر وراءه جملة من العواقب، ليس فقط على العلاقات التركية–العرقية، بل وعلى العلاقات مع جارتين مباشرتين هما، إيران وسورية. **ثانيا**،طغيان التعاون السريع والتنامي في المسائل العسكرية، بما يفضي إلى تعقيد العلاقات مع البلدان العربية. **ثالثا**، ظلت تركيا تعيش مشكلات مضطردة، مع كل من سوريا والعراق حول استخدام المياه في حوض نهري الفرات و دجلة،**رابعا**، واجهت تركيا صعوبة كبيرة ، في تحقيق التوازن على صعيد العلاقات مع إيران، بين تعيين الحدود الإيديولوجية من جهة،وسلوك حسن الجوار المنبعث من حوافز اقتصادية قوية، متمثلة بواردات ضخمة من الطاقة من الجهة المقابلة.[2]

2. مرحلة ما بعد سنة 2000 :

مع بداية سنة الألفين، لم تستطع تركيا تقوية علاقاتها مع دول الشرق الأوسط، وتجاهلت الروابط الثقافية والدينية والتاريخية الذي تربطها مع المنطقة. إن العلاقات بين تركيا التي أعيد تنظيمها، حسب الظروف وواقع العالم العربي، تعرضت مرة أخرى لموجات تخمينية،حول خياراتها وسياستها تجاه النظام العالمي والإقليمي، الذي أعيد تعريفه و بناؤها في عام 2000 . حيث تغيرت الأوضاع الإقليمية، وخاصة بعد الاحتلال الأمريكي للعراق سنة 2003، والفعاليات التي أعقبت ذلك،أعادت تشكيل هذه الأزمة مع المشاكل الإقليمية المحدثة.

في فترة الألفين أيضا،حدث تغيير أساسي في السلطة السياسية، وفي التاريخ الحديث لتركيا، والذي أظهر نتائج سياسية واقتصادية واجتماعية وثقافية و نفسية كبيرة، على الدولة والشخصية التركية، بقدوم وفوز حزب العدالة والتنمية بالانتخابات التشريعية العامة ،المعروف بالصفات المحافظة والديمقراطية ،ووصوله إلى السلطة بمفرده. حيث انعكس التحول الذي حدث في السياسة الداخلية مع هذا الحزب ،إلى تحول جذري أيضا في السياسة الخارجية.

تبنى سياسة محورها الهوية في السياسة الخارجية ، بدأ الحزب نشاطه، وحصل على شعبية كبيرة، بفضل السياسيين والمستشارين الذين تم اختيارهم للترويج لفلسفة الحزب الجديدة. حيث انطلق من قاعدة/مقاربة جيوبوليتكية ورسم الخارطة الإستراتيجية لمكانة تركيا في ظل هذه الفترة. السياسات التي تبعها الحزب كانت تساير الأوضاع الدورية المتغيرة في العالم ،وفي المنطقة الشرق أوسطية، وكان له دور هام في التغيير الذي حصل بعد سنة 2000 في السياسة الخارجية التركية[3].

[1] هاينتس كرامر ،مرجع سبق ذكره،ص 206

[2] المرجع نفسه ،ص 207

[3] aydin aydin, op cit.p478

بدأ الحزب في تنفيذ سياسة "العلاقات الوثيقة" مع عدم وجود مشكلات، أو ما سمي بسياسة (صفر مشاكل)" و التي ستستمر كنهج في ممارسات الحزب، حتى اندلاع ما سمي بـ" الربيع العربي". ونتيجة للأغلبية الساحقة التي حققها الحزب في انتخابات 2002 ، تولى " أردوغان" منصب رئيس الوزراء في مارس 2003 ، وأضحى معه هذا المنصب أكثر نشاطا وأهمية، وذلك بتكثيفه للزيارات الرفيعة المستوى، في الشرق الأوسط وعلى المحور (أنقرة–دمشق وطهران)، كانت المؤشرات التي أظهرت فعالية تركيا في الشرق الأوسط. واعتبارًا من عام 2003 ، لوحظ حدوث تقلبات مهمة في سياسة الشرق الأوسط، وعلاقات تركيا.

كانت الأسباب وراء هذا، احتلال الولايات المتحدة للعراق، والمتاعب التي مرت بها العلاقات التركية الأمريكية. خلال الفترة التي بدأت بإنكار تركيا للقرار الصادر عن الجمعية الوطنية الكبرى في تركيا، وتاريخ بدء عمل الولايات المتحدة في العراق في مارس 2003 وحتى تاريخ سبتمبر 2007 ، استمرت التقلبات والمتاعب خلال هذه الفترة.

لكن في هذه الفترة، استمرت تركيا في العمل لمصلحتها الخاصة، وفي تحقيق أهدافها الدبلوماسية الواسعة في كل من بلدان المنطقة. وبناءًا على ذلك ، يُلاحظ أن تركيا دخلت فترة جديدة، زادت فيها أهميتها في منطقة الشرق الأوسط تدريجيًا. وقد لوحظ تزايد أهمية تركيا في منطقة الشرق الأوسط في المجالات الإشكالية الهامة في المنطقة ، ولا سيما في مشكلة العراق.[1]

3. مرحلة ما بعد "الربيع العربي" :

سنأتي على بيان هذه الفترة بشيء من التفصيل في الفصل الأخير، لما تتضمنه من تطبيق ومراجعات للسياسة الخارجية التركية، وهي على العموم، الفترة الحرجة التي عرفت اختبارا فعليا، لجملة المبادئ التي وضعتها تركيا في سياستها الخارجية عموما، وتجاه منطقة الشرق الأوسط خصوصا.وكان أبرزها مبدأ سياسة تصفير المشاكل ،الذي تعرض للنقد. حيث وجدت تركيا محاطة بالعديد من المشكلات،في سوريا، والعراق، التي لم تستطع أن تنأى بنفسها عنها؛ وحاولت إدارتها بما يخدم مصالحها العليا، وبالخصوص أمنها القومي، وسلامة ترابها وحدودها من التهديدات الناشئة في الجوار.[2]

بدأت سياسة تركيا العربية تتحول، إلى ضرب من النزول نحو مستنقع من الاضطرابات،و إلى الانحراف السلطوي الذي اتجه إليه نظام حزب العدالة والتنمية، وقضايا الفساد التي طالته، جعلت سطوع نجم حزب العدالة والتنمية يبهت في المنطقة، في حين راح الوضع الاقتصادي يأخذ هو الآخر بالتردي، في حين بدأت بوادر الأزمة السورية تلقي بتداعياتها على تركيا من خلال تدفق أعداد هائلة من اللاجئين. ثم توالت العمليات العدائية على الحدود والأراضي التركية. و دخلت تركيا حقبة أَطلق عليها أحد قادتها

---

[1] aydin aydin, op cit p479

[2] ibid,p p480-481

توصيف "عزلة ثمينة" أو "توحد ثمين"، لا أحد يرى كيف يمكن لها أن تخرج منها، من دون مراجعة مؤلمة لخياراتها الإستراتيجية.[1]

المبحث الثاني : القوى الدولية (الكبرى) والإقليمية في منطقة الشرق الأوسط

يتيح لنا طرح العناصر الرئيسية للتغير في نظرة القوى الدولية والإقليمية للشرق الأوسط، رؤية أطراف الوضع في الشرق الأوسط كاملة، فالدول التي تمتلك القدرة على تحديد الاستراتيجيات العالمية، في العلاقات الدولية، تحدد أولا، أوجه المصلحة والمنفعة التي ستعزز بها عناصر قوتها، كما تحدد بؤر التوتر والصدام الكامنة، التي يمكن أن تؤثر في هذه المصالح.

يتيح تحديد المجال الاستراتيجي لهذه القوى، طرح خياراتها في التوافقات ذات المدى القصير والمتوسط والطويل ، كما يوضح لها خياراتها الصدامية في المراحل المختلفة، بدءا بالتوتر الدبلوماسي، ووصولا إلى الحرب الساخنة، وعند قيامها باختزال إستراتيجيتها الخارجية في مراحل تكتيكية، يتوجب عليها إدراج تلك الخيارات في التوقيت المناسب. وهذا ما جعل من الشرق الأوسط ميدانا للتنافس الإستراتيجي العالمي في صورة فاعلة غير مسبوقة.[2]

على هذا الأساس، بعد هزيمة الاتحاد السوفياتي في الحرب الباردة، تحولت منطقة الشرق الأوسط إلى منطقة غامضة من الناحية الإستراتيجية، فهي تضم خليطا من الدول المتناقضة، من حيث رؤاها الإستراتيجية، ونظرتها للصراع الدولي في القرن الحادي والعشرين، وليس هناك ما يجمعها في قاسم مشترك واحد سوى "**ذعرها الجماعي**" من النظام العالمي الجديد، وبينما اندفعت نظمها التقليدية بشكل أكبر نحو الولايات المتحدة، القوى العظمى الوحيدة،على أمل النجاة من مخاطر التحولات الدولية،فإن الأنظمة القومية أصيبت بدهشة طويلة، أفقدتها القدرة على التحرك السليم لإعادة ترتيب أوضاعها،قبل أن تهزها رياح التغيير الداخلية و الخارجية.

ظهرت في الغرب في هذه المرحلة، كتابات كثيرة ونظريات جديدة تدعو الولايات المتحدة الأمريكية إلى التدخل في شؤون المنطقة بشكل سريع ، وإعادة ترتيبها وضبطها بما يجعلها منطقة هادئة وخاضعة تماما للولايات المتحدة، وقد اعتبرت الكتابات والنظريات تلك، أن هذه المهمة،هي المهمة القصوى للسياسة الأمريكية، انطلاقا من نظرة إستراتيجية تذهب إلى أن" التصادم" الجوهري للحضارة الغربية، والتحدي الرئيسي الذي سيواجهه سينطلق من شرق آسيا. ذلك أن "قلب العالم" كما يقول الكاتب الفرنسي جاك أتالي"بدأ في التحول نحو " الجنس الأصفر" وعلى الولايات المتحدة الأمريكية ودول الغرب، إعادة

---

[1] بيتر بادي و دومنيك فيدال،تر،نصير مروة،**من يحكم العالم:أوضاع العالم سنة 2017**،(بيروت: سلسلة ترجمات مؤسسة الفكر العربي،سنة 2016)،ص312

[2] أحمد أوغلو، العمق الإستراتيجي،مرجع سبق ذكره،376

ترتيب الشرق الأوسط وضبطه، وضمان ولائه التام، قبل الانطلاق نحو الصراع الكبير مع الجنس الأصفر، فليس من المعقول للعالم الغربي، الانطلاق نحو هذا الصراع، وهو مكشوف الظهر بشرق أوسط مضطرب وقابل للاختراق من قبل الخصم الرئيسي، وإذا لم يحدث ذلك، فإن الشرق الأوسط نفسه، سيتحول إلى بؤرة صراع بين الحضارة الغربية،والقوى الآسيوية بقيادة الصين.[1] إن الشرق الأوسط فضلا عن قيمته الإستراتيجية باعتباره مسرحا متقدما للصراع والدفاع عن العالم الغربي، فهو أداة الصراع الرئيسية مع القوى الوافدة الجديدة، بحكم ثرواته الهائلة من الطاقة، وهي في نهاية المطاف العنصر الرئيسي للنصر، أو الهزيمة في القرن الحادي والعشرين. وعادة ما تنخرط القوى الكبرى/العظمى في الشرق الأوسط بشكل كبير بسبب النفط ،وللمكانة الجيواستراتيجية،وكذا لعقد التحالفات، ونتيجة لذلك يحدث الاختلال في ميزان القوى لهذه المنطقة.

في ظل هذا المناخ، ظهرت كتابات عديدة لمفكرين مرموقين في الولايات المتحدة، وهي الكتابات التي ولدت فيما بعد، نظريات عديدة من نوع " الشرق الأوسط الجديد" و" الفوضى الخلاقة" و "الدفاع الاستباقي"...إلخ. وهي في مجملها نظريات تدعو للتدخل الغربي في شؤون الدول، وإعادة ترتيب أوضاعها وتغيير أنظمتها بالقوة، إذا تطلب الأمر. والتخلي نهائيا عن الأطروحات والنظريات القانونية الداعية إلى احترام سيادة الدول، ومنع التدخل في شؤونها. وعلى الإجمال، إعلان عدم الالتزام بكل منتجات "العصر الوستفالي" بما في ذلك المواثيق الحديثة، وعلى رأسها ميثاق الأمم المتحدة نفسه.[2]

يعتبر جو المنافسة الاستراتيجي الديناميكي، الذي أنتجته مرحلة الحرب الباردة، أحد المسائل المهمة التي حتمت على تركيا التحرك للبحث عن إستراتيجية جديدة، ما بين المناطق، وتشكيل سياسات شرق أوسطية، تشكل العلاقة الديناميكية بين القوى الكبرى خارج المنطقة، وبين التوازنات الداخلية للمنطقة، وتخلق ساحة تقاطع بين العوامل الدولية ، والوضع الإقليمي.

إن الماضي الاستعماري لفرنسا في سوريا، والماضي الاستعماري لبريطانيا في العراق، والسياسة الإقليمية لألمانيا التي تعود إلى مشروع السكة الحديدية، برلين– بغداد. وعنصر الشرق الأوسط في إستراتيجية أوراسيا التاريخية لروسيا، والأهم من كل ذلك، إرادة الولايات المتحدة الأمريكية، كقوة مسيطرة على النظام الدولي، في أن تصبح القوة الوحيدة التي توجه الشرق الأوسط، تعد من المقاييس المهمة لتركيا في سياساتها حيال المنطقة.[3]

المطلب الأول: القوى الدولية (الكبرى) والشرق الأوسط

يعتمد مدى الدور الذي يمكن أن يلعبه الشرق الأوسط عالميا، على مدى استعداده بكل قواه وفعالياته، فإذا تحقق له الانسجام السياسي والثقافي والحضاري، بالإضافة إلى التكافؤ في معدل الدخل في جميع

---

[1] إبراهيم أبو خزام، مرجع سبق ذكره ،ص425

[2] المرجع نفسه ، ص426

[3] أحمد داود أوغلو،"تركيا والديناميات الأساسية للشرق الأوسط"،(**مجلة شؤون الأوسط**،العدد116،2004،لبنان)،ص31

أقطاره، يستطيع لعب دور السيادة و الريادة في الإستراتيجية العالمية،أو يمكن أن يكون شريكا مؤثرا، في صنع القرار الاستراتيجي العالمي.أما إذا بقي الأمر على حاله كما هو الآن،سيبقى الشرق الأوسط يلعب دور التبعية والتنفيذ دون المشاركة في صنع القرار.[1]

أولا : الولايات المتحدة الأمريكية :

ليس هناك الكثير من الغموض ، حول أهداف الولايات المتحدة تجاه الشرق الأوسط،ذلك أن أقوال وأفعال السياسة، باتت واضحة تماما، لكل من يريد أن يعرف، سواء بتتبع الكتابات الأمريكية،وهي كثيرة،أو بتحليل السياسات الأمريكية واتجاهها. والإستراتيجية الأميركية تجاه الشرق الأوسط، تنطلق من مرتكزين اثنين: الأول، يتمثل في اتخاذ القرار السليم بعد تجربة جميع الخيارات والبدائل ،والمرتكز الثاني، يعتمد على دور المؤسسات الأمنية، و الاستخباراتية، ومراكز الفكر وليس الدور العسكري المباشر، وهذه المؤسسات تعمل انطلاقا، من ثوابت هدفها الرئيس هو خدمة المصالح الأميركية، بغض النظر عن مصالح دول المنطقة، وأيضا بغض النظر، عمن يحكم ومدى علاقته بواشنطن، فمن المعروف أن الولايات المتحدة ليس لديها وفاء للأصدقاء من الحكام في أي دولة، وهي تتخلى بسهولة عن أي حاكم عندما يتعرض لظروف صعبة داخلية في بلده سواء بترتيبات أميركية أو نتيجة لمتغيرات داخلية، والأمثلة على ذلك كثيرة منذ تخليها عن شاه إيران، مرورا بالرئيس السادات، ومؤخرا بعد أحداث الربيع العربي تخلت عن مبارك، وزين العابدين بن علي وغيرهما، والثابت أيضا أن لدى واشنطن نهجا لا يتغير كثيرا في المحافظة على مصالحها والمصالح الإسرائيلية، بالتعامل مع من يستطيع المحافظة عليها بغض النظر عن الأيديولوجيات.[2]

فالولايات المتحدة الأميركية حسمت تعاملها مع منطقة الشرق الأوسط، وفقا لرؤية إستراتيجية اتضحت معالمها بعد أحداث 2001، ثم 2003، وإسقاط نظام صدام حسين، ثم تبلورت قبل أحداث ما يسمى "الربيع العربي" وما زالت هذه الإستراتيجية مستمرة حتى الآن، بل وسوف تتبعها في المستقبل، وكلما اقتضت المصلحة الأميركية ذلك، هذه الإستراتيجية لا تضع في اعتبارها مصالح شعوب ودول منطقة الشرق الأوسط، وترتكز فقط على تحقيق المصالح الأميركية والإسرائيلية ،بغض النظر عن مصالح الآخرين بما في ذلك الدول صاحبة الشأن.

1. الأهداف الإستراتيجية الأمريكية في الشرق الأوسط :

وضعت الولايات المتحدة الأمريكية مبادئ إستراتيجية أساسية، حافظت على استمراريتها منذ أن ظهرت على مسرح السياسة العالمية باعتبارها قوة دولية، مهمة وحتى يومنا هذا، تبرز في أن تكون الحروب

[1] أحمد داود أوغلو،"تركيا والديناميات الأساسية للشرق الأوسط ،مرجع سبق ذكره،ص 32.
[2] . عبد العزيز بن عثمان بن صقر، الإستراتيجية الأميركية في الشرق الأوسط.. ثوابت ومتغيرات، نقلا عن: /https://aawsat.com/home/article/296941

بمنأى عن القارة الأمريكية، وإذا ما اقتضت الضرورة، تكون في أبعد نقطة ممكنة عنها. وأن تصوغ آليات إستراتيجية ودبلوماسية تؤثر في السياسة الأفروأروآسيوية.كما تهتم بتطوير قدراتها لتكون قادرة دائما على التدخل في توازنات القوى، والمخاطرة خارج القارة الأمريكية.[1] هذا فيما يتعلق بالمبادئ الإستراتجية الأمريكية بصفة عامة أما فيما يتعلق أهدافها في الشرق الأوسط فيمكن حصرها في:

أ.الحفاظ على التفوق العسكري الإسرائيلي: ذلك هو جوهر السياسة الخارجية الأمريكية تجاه الشرق الأوسط بشكل عام،والمنطقة العربية بشكل خاص، فمنذ بداية النصف الثاني من القرن العشرين إلى اليوم،ظل هذا الهدف ثابتا ومعلنا،ولا يوجد رئيس أمريكي واحد ، لم يعبر بصراحة ووضوح ،عن التزامه بالحفاظ على أمن هذا الكيان، وضمان استمراره تفوقه العسكري، ليس على كل دولة من دول المنطقة ، بل على دول المنطقة مجتمعة، بما في ذلك إيران وتركيا.[2]

إن المتغير في هذا الشأن يتعلق بكيفية الحفاظ على هذا التفوق، وليس بالمبدأ ذاته، وهو ما يمكن أن يختلف من رئيس لآخر، ومن مرحلة إلى غيرها، إن أخطر ما في الإستراتيجية الأمريكية الراهنة، هو كيفية الحفاظ على هذا التفوق ، فإذا كانت هذه الإستراتيجية تقوم في الماضي، على ضمان تفوق الجيش الصهيوني عن طريق الدعم العسكري،فإن هذه الإستراتيجية تبدلت تماما منذ مطلع القرن الحادي والعشرين،فقد أصبحت هذه الإستراتيجية قائمة على التعهد (بتدمير الجيوش العربية،التي يمكن أن تشكل خطرا على هذا الكيان)، سواء عن طريق الحروب المباشرة ،أو بصناعة الأزمات التي تقود في نهاية المطاف إلى تدمير هذه الجيوش.

يرى المراقبون أن الحرب على العراق 2003، ما هي إلا تجسيد لهذه الإستراتيجية، فلا يمكن فهم هذه الحرب إلا من المنظور الصهيوني،فقد كانت الحرب صفقة خاسرة ،إلى حد التفاهة بالنسبة لأمريكا، ولكنها أكبر المكاسب بالنسبة للصهاينة في هذا القرن.[3]

فمنذ أحداث 11 سبتمبر 2001، وبدأ الحديث عن الحرب على العراق، ارتفع الجدل في الأوساط الأمريكية، حول جدوى هذه الحرب ومشروعيتها السياسية أو الأخلاقية،وهو جدل استطاع أن يمتد على أوروبا والعالم،وسواء في أمريكا أو الخارج،فإن هذه الحرب لم تجد من يساندها ،غير المحافظين الجدد والصهاينة،حيث يعتقد كثيرون أنهم هم من خطط لها ونفذها لصالح إسرائيل.

من المؤسف أن الهدف الإستراتيجي الأمريكي الأول،قد تحقق بصورة شبه كلية، فقد خرجت من توازن القوى في الشرق الأوسط خمس دول على الأقل ، وهي الدول التي كان توازنها، يثير قلقا بالنسبة للكيان الصهيوني(العراق ،سوريا،إيران، ليبيا ، مصر).[4]

[1] أحمد أوغلو، العمق الاستراتيجي،مرجع سبق ذكره،ص 376

[2] إبراهيم أبو خزام،مرجع سبق ذكره،ص 440

[3] المرجع نفسه، ص 441

[4] المرجع نفسه، ص 447

ب.السيطرة على النفط:

هناك من يظن بمحدودية تأثير العامل النفطي في الإستراتيجية الأمريكية، بحكم أن النفط سلعة متاحة معروضة للبيع والشراء،وهو ما يجعل استقرار مناطق النفط بما فيها الشرق الأوسط(على أهيمته الطاقوية)،أولوية إستراتيجية للقوى الكبرى،التي يهمها الوصول الحر لمصادر النفط في ظروف آمنة ومستقرة.إن ذلك قد يكون صحيحا،عند افتراض وجود منافسة اقتصادية متوازنة بين القوى الكبرى،أما عند اختزال التوازن ، فيتحول النفط إلى أداة من أدوات الحرب والتنافس بين هذه القوى.

وواقع الحال،أن التنافس الاقتصادي اليوم، بدأ يميل ميلا شديدا عن الولايات المتحدة ، فالدول التي كانت تسيطر على نصف الإنتاج العالمي،بدأت في التراجع نحو المركز الثاني، ومن المحتمل تراجعها نحو مراكز أقل،إذا استمرت قواعد التنافس النفطي على حالها، لذلك فالولايات المتحدة الأمريكية، تذهب اليوم إلى ضرورة تغيير قواعد التنافس بالسيطرة على منابع النفط، ليس للحصول على حاجاتها، بل لمنع هذه السلعة على القوى المنافسة وخاصة الصين وروسيا والهند والاتحاد الأوروبي[1].

مثل الشرق الأوسط في مرحلة الحرب الباردة للولايات المتحدة الأمريكية، ساحة جيواقتصادية للموارد الطبيعية ذات الأهمية الحيوية بالنسبة للكيان الاقتصادي الأمريكي وسيادته داخل المعسكر الرأسمالي، بحيث أصبح فقدان السيطرة على الشرق الأوسط، يعني تغير الميزان العالمي، لصالح القطب الآخر من الناحية الجيوسياسية ومن الناحية الاقتصادية على حد سواء.[2]

عموما، منذ عهد الرئيس الأمريكي (جيمي كارتر) تزايد الاهتمام بمسالة النفط. ومنذ ثمانينات القرن الماضي، كانت الولايات المتحدة الأمريكية القوة الاقتصادية الأعظم ،دون منازع، والقوة العسكرية التي لا ينافسها غير الاتحاد السوفياتي ، فكيف هو الأمر اليوم، وهي قوة اقتصادية متراجعة وفي عالم يموج بالقوى العسكرية والاقتصادية الصاعدة. مازال نفط الخليج والشرق الأوسط ،في المنظور الأمريكي، مصلحة حيوية،بل إن حيويته قد تضاعفت ،فهو أحد المحركات الرئيسية للاقتصاد الآسيوي المنافس،و الأقرب مكانا إلى هذا الاقتصاد، وإذا أرادت الولايات المتحدة،الاستمرار في ميدان التنافس الاقتصادي، فإن عليها الإمساك بهذا النفط،ليس للحصول على حاجاتها بل للتحكم في حاجات الآخرين.[3]

ج. الشرق لأوسط باعتباره منطقة ارتكاز:

دأبت الولايات المتحدة الأمريكية في كل صراعاتها،على اختيار مناطق ارتكاز لإدارة الصراعات والحروب،فهي بسبب بعدها الجغرافي عن مناطق التفاعل والتأثير، تحرص على اختيار مناطق أو دول، لتجعل منها مناطق الارتكاز للانطلاق نحو مناطق الصراع الأخرى، وقد كانت سياسة الاحتواء، التي اتبعتها أثناء الحرب الباردة، نموذجا للارتكاز، فقد قامت هذه السياسة، على احتواء الاتحاد السوفياتي،

---

[1] إبراهيم أبو خزام،مرجع سبق ذكره ، ص448

[2] أحمد أوغلو،العمق الإستراتيجي، مرجع سبق ذكره،ص 377

[3] إبراهيم أبو خزام،مرجع سبق ذكره،ص 449

بالاقتراب منه، وإحاطته بسلسلة من القواعد والأحلاف، تشكل نقاط ارتكازها لإدارة الحروب والصراعات، فقد كانت ألمانيا بشكل ما، دولة ارتكاز في إدارة الصراع حول أوروبا. و كانت اليابان نقطة الارتكاز في إدارة الصراع حول آسيا. أما الكيان الصهيوني، فهو يمثل الحالة الأكثر نموذجية لفكرة الارتكاز في إدارة الصراع في الشرق الأوسط، فقد كان محور سياستها في الشرق الأوسط التحكم في التوازن الإقليمي من خلال الارتباط بلاعب فرعي، يتيح لها التدخل والتأثير في منطقة الصراع.

الواقع أن الإستراتيجية الأمريكية، في مرحلة ما بعد الحرب الباردة، بدأت تنظر إلى منطقة الشرق الأوسط بكاملها،على أنها منطقة ارتكاز، بحكم تحول مناطق الصراع من الشرق الأوسط نفسه،نحو مناطق جديدة في آسيا الوسطى وشرق آسيا، وقد كان التصور الأمريكي، يذهب إلى أن الصراع حول المنطقة قد حسم نهائيا لمصلحة الولايات المتحدة ، فقد انحسر الوجود السوفياتي بشكل نهائي، ولم يعد هناك غير خطوات صغيرة، لتكريس السيطرة على المنطقة، بتصفية ما تبقى من الأنظمة الراديكالية وتطويعها هي الأخرى، وإخضاعها بشكل نهائي وجعل منطقة الشرق، هادئة تماما وخالية من أي نفوذ. [1]

شكلت تركيا هي الأخرى،أحد نقاط الارتكاز بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية التي وظفتها، للإخلال بالتوازنات الإقليمية القائمة في المنطقة ، والتي تشكلت سابقا، وفق منطق بنية النظام الدولي ثنائية القطبية، وخلق توازنات جديدة وضرب النظم القومية العربية على غرار العراق وليبيا، قصد الإطاحة بكل الأنظمة الرافضة لمشروعها الاستراتيجي في المنطقة، وأن تحول دون تشكل توازنات و قوى إقليمية، بمعزل عن الرعاية الأمريكية.وقد نجحت الولايات المتحدة أثناء حرب الخليج الأولى في دفع جميع دول المنطقة باستثناء دولة أو دولتين،إلى التحرك في مواجهة العراق، وبذلك احتفلت بسقوط الاتحاد السوفياتي بالانتصار العسكري في الخليج .[2]

بعد حرب الخليج التي شنها التحالف الدولي على العراق في بداية التسعينيات، انحصرت التوترات التي شهدتها المنطقة في فترات معينة، في إطار المناورة التكتيكية، أكثر من خدمة هدف استراتجي. وعلى نقيض ذلك شكلت حرب الخليج الثانية أو حرب العراق في 2003(لم تحضا هذه الحرب بتحالف كبير، كما حصل في حرب الخليج الأولى، بل بتحالف محدود هيمنت عليه قوات الولايات المتحدة و المملكة المتحدة، من دون أي مشاركة عربية). والتي أسفرت عن سقوط نظام "صدام حسين"، الهدف الرئيس لتلك الحرب ، بالإضافة إلى تفكيك مشروع السلاح النووي المزعوم (الذي لم يتم العثور عليه فيما بعد)،بداية أكثر منها نهاية وتحولا أدى إلى زعزعة استقرار المنطقة، جراء العمليات العسكرية ضد قوات التحالف في العراق. كما أثار القرار بالانخراط في عمل عسكري عام 2003 جدلا سياسيا فاق بكثير ما كانت عليه الحال بالنسبة للحرب الأولى، خاصة وأنها لم تحض بالشرعية الأممية، والتي سعت الولايات المتحدة الأمريكية، جاهدة إلى تبريرها استنادا إلى عقيدتها الإستراتيجية الجديدة ،القائمة على العمل

[1] إبراهيم أبو خزام،مرجع سبق ذكره ،ص450

[2] أحمد أوغلو ،العمق الإستراتيجي، مرجع سبق ذكره،ص 382

الإستباقي–باعتباره امتدادا للدفاع عن النفس– لمهاجمة العدو الإرهابي قبل أن يشن هجماته، و أن مثل هذا العمل لا يحتاج الحصول على تفويض خاص من الأمم المتحدة.[1] شكلت حرب الخليج الثانية عموما، مستنقعا بالنسبة للولايات المتحدة وحلفائها، التي حاولت التخلص منه، نحو أهداف إستراتيجية أخرى، اعتقد كثير بأنها أي الولايات المتحدة، بدأت تنأى بنفسها عن الشرق الأوسط وقضاياه المعقدة.
شكل الإعلان الرسمي لسحب القوات الأمريكية من العراق في نهاية عام 2011، ومن أفغانستان بحلول نهاية 2014 ، تحت وطأة المقاومة المضادة، طلائع الانكفاء الأمريكي في منطقة الشرق الأوسط، والأخذ بناصية النأي عن التدخل المباشر في أزماتها(من دون مغادرتها كليا)، تزامنا مع صوغ مضامين توجهات جديدة للإستراتيجية الأمريكية في ساحة المنطقة.

إن التحول في طبيعة التحالفات الإقليمية العربية، وتنامي أدوار الفاعلين الإقليميين ضمن النظام الإقليمي العربي،واحتدام التوتر بينهم على مقاليد النفوذ والسيطرة ، والاصطدام أحيانا مع السياسة الأمريكية في المنطقة،فضلا عن فتح المجال أمام روسيا لاستعادة دورها في المنطقة، وتعزيز مكانتها في بنية النظام الدولي.يتضح من خلال المسائل التالية[2]:

– خرجت التوجهات الجديدة للإستراتيجية الأمريكية تجاه منطقة الشرق الأوسط، من بين ثنايا أتون الفوضى (غير الخلاقة) بطبيعة الحال، التي أوجدها الاحتلال الأمريكي في الساحة العراقية منذ عام 2003 ،حتى ديسمبر 2011، وهذا الخيار كان نابعا من تجربتها في أفغانستان ، بالإضافة إلى تنامي تيار أمريكي يدعو لإعادة النظر في التوسع الأمريكي، وترتيب أجندة واشنطن تجاه الأقاليم الجيواستراتيجية في العالم، بعيدا عن التوغل أكثر في الشرق الأوسط وحده، وتخفيف الاعتماد على الحضور العسكري المباشر صوب المزيد من التوظيف للقوة الناعمة.

وقد اندرجت سياسة التحول نحو منطقة الباسيفيكي الآسيوية،التي دشنتها الدبلوماسية الأمريكية بزيارة تاريخية لدولها الخمس ،امتدت من 29 أكتوبر حتى 1 نوفمبر 2015،أسفرت عن قرارات ذات أبعاد أمنية واقتصادية مهمة ، ضمن سياق توسيع النفوذ الأمريكي فيها،لما تشغله المنطقة من مكانة معتبرة في التفكير الإستراتيجي الأمريكي، ومحاولة اختراق الحديقة الخلفية لروسيا الممثلة في منطقة آسيا الوسطى، واستهداف احتواء نفوذ الصين المتصاعد، والتحكم في أحد أهم مصادر الطاقة تجاهها،لاسيما بعد توقيع بكين وموسكو بيانا مشتركا لإنشاء الاتحاد الاقتصادي الأوراسي والحزام الاقتصادي"طريق الحرير" في 8 ماي2015 .

– لا يعني الانكفاء الأمريكي عن واجهة المشهد الإقليمي العربي، صوب أقاليم أخرى تحمل مكانة وازنة في منظورها الاستراتيجي، انسحابا أو مغادرة الساحة،فهو أمر لم تعد واشنطن قادرة عليه، في ظل

---

[1] ديفيد فيشر،تر،عماد عاد،**الأخلاقيات والحرب:هل يمكن أن تكون الحرب عادلة في القرن الحادي والعشرين**،(الكويت :عالم المعرفة،المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب،يوليو ، ،2014)،ص 291

[2] نادية سعد الدين،"الارتباك الاستراتيجي:اقترابات القوى الكبرى في منطقة الشرق الأوسط"(**ملحق تحولات إستراتيجية**،مجلة السياسة الدولية،العدد 203، يناير2016،المجلد 51)، ص 13

مصـالحها الإسـتراتيجية المعتبـرة فـي المنطقة،أساسـها الحفـاظ علـى الأمـن والوجـود الإسرائيلي،والإمسـاك بملف الصراع العربي–الإسرائيلي بعيدا عن المنابر الأممية والأوربية.

– أفضت المقاربة الأمريكية للأحداث والتحولات الجارية في منطقة الشرق الأوسط، إلى توتر "علائقي" مع بعض دولها ،نظير التراوح بين خانتي تشابك المصالح والقطع معها، مما سمح بتنامي أدوار قوى عربية وإقليمية على حساب تهدئة الأوضاع، وتسوية الصراعات، وبتغيير طبيعة التحالفات البينية، وبانخراط روسي بدا حذرا.[1]

ثانيا: روسيا:

اهتم الروس باستمرار بالشرق الأوسط، وحظي عندهم على الدوام بمكانة متقدمة، كما أن روسيا كانت ملاذا لشعوب ودول الشرق الأوسط، لاسيما أثناء فترة الحروب والأزمات، ورغم تغير أحوال السياسة عند كلا الجانبين، منذ القرن السابع عشر حتى يومنا هذا، ظل ثابتا تأثير روسيا في المنطقة التي تعتبر جارة لها من الجنوب الغربي، وخاصرة رخوة للدول العظمى المترامية الأطراف، التي تحتاج إلى عناية واهتمام. ومع تبدل أنماط الحكم في روسيا منذ القياصرة مرورا بالشيوعية،وصولا إلى جمهورية روسيا الاتحادية اليوم، تبدلت عناوين السياسة ولم تتبدل رؤى الدور والآثار،رغم التحولات الهائلة التي جرت على مفهوم السياسة الدولية، وفي ضوابط هذه السياسة سيما في قواعد القانون الدولي العام وما يتفرع عنه ويرتبط به.[2]

تعتبر روسيا الشرق الأوسط منطقة جغرافية مجاورة لحدودها الجنوبية الغربية، وحيوية لمصالحها، تؤثر في أمنها القومي،واقتصادها في آن واحد، وتنظر إليها باعتبارها بقعة أرضية متواصلة مع المساحة الأوراسية المترامية، ولهذه الأوراسيا أبعاد عقائدية في ذاكرة الروس.كانت هذه العقيدة تتطلع باستمرار إلى الجنوب والغرب، أكثر مما تتطلع إلى الشرق والشمال.

ترتبط روسيا ارتباطا مباشرا بالتوازنات الإقليمية في الشرق الأوسط، وبنتائج هذه التوازنات على المستويين القاري والعالمي، حيث استطاع الاتحاد السوفياتي في ظل الثنائية القطبية، أن يؤسس أرضية أصلب وذات محور أيديولوجي، وأن يشكل قطبا في ميزان القوى الإقليمية، عبر التحالفات الثنائية والمتعددة الأطراف.استند التأثير السوفياتي إلى الموجات الثورية خلال خمسينيات القرن الماضي، ثم اشتد عوده في الستينيات، من خلال العلاقة مع النظم البيروقراطية/العسكرية التي تأسست في الشرق الأوسط.غير أنه أخذ يتراجع مع نهاية السبعينات، وشهد انحدارا خطيرا مع انتهاء الحرب الباردة .

في خلفية هذا التراجع،يمكن رؤية انعدام المرونة في بنية السياسة الخارجية السوفياتية، بسبب طابعها الأيديولوجي،إضافة إلى الهزائم التي منيت بها الأنظمة العربية الحليفة للسوفيات أمام إسرائيل. وشكلت

---

[1] نادية سعد الدين ،مرجع سبق ذكره،ص 14

[2] ناصر زيدان، **دور روسيا في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا: من بطرس الأكبر حتى فلاديمير بوتين**، ط،1 (لبنان: الدار العربية للعلوم ناشرون ،2013)،ص 11

المشاعر المعادية للسوفيات، والتي تصاعدت مع الاحتلال السوفياتي لأفغانستان، الحلقة الأخيرة والأهم في انسلاخ الجماهير المسلمة في الشرق الأوسط عن الاتحاد السوفياتي.[1]

بعد تفكك الاتحاد السوفياتي، اندفعت روسيا إلى اتخاذ إجراء وقائي بحماية هيمنتها في أوروبا الشرقية والقوقاز وآسيا الوسطى، ولكن ضعف نفوذها تجلى بوضوح في الشرق الأوسط. ومع تطور الأحداث، وسقوط الثنائية القطبية، لم تختف الصراعات في الشرق الأوسط و أوراسيا، بل إن معطيات وعوامل جديدة ظهرت، أججت الخلافات، ووصل التوتر إلى حد العودة إلى شكل من أشكال الحرب الباردة، خاصة وأن روسيا لم تستسلم لمقاربة الأحادية القطبية بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية، أو تسلم بها. والشرق الأوسط كان مكانا أساسيا لارتدادات التجاذب أو لتبادل المنافع. وهو أيضا يشكل بؤرة توتر دائمة، كما أنه بقعة إستراتيجية في غاية الأهمية لكل اللاعبين على الساحة الدولية.[2]

كانت تركيا جسرا ومحورا أساسيا في علاقة روسيا بالشرق الأوسط والعالم الغربي عموما،حيث امتد التواصل الجغرافي بين روسيا وتركيا،عبر خمسة قرون تقريبا غلب عليها التنافس والحروب، على عكس ما هو حاصل اليوم، وخاصة في السنوات العشر الماضية، من تقارب وتعاون وحذر متبادل، فتركيا أول دولة اعترفت بوراثة روسيا للاتحاد السوفياتي عام 1991، وبين الدولتين اليوم أكثر من 60 معاهدة تتعلق بالتعاون الاقتصادي والتجاري، و أهمها خطة التعاون في القارة الأوراسية للعام 2001.

على الرغم من التقارب الروسي التركي في الشرق الأوسط ، على ضوء مستجدات الوضع الجيوسياسي الحالي للمنطقة، وخاصة الحرب الدائرة في سوريا،إلا أن طبيعة العلاقات التركية–الروسية خارج الدائرة الشرق أوسطية ، في بداية التسعينات حتى نهايتها ، كانت تتجه من التنافس إلى الصراع خاصة، في أوراسيا، جراء الانفتاح التركي على هذه المنطقة، التي تعتبر حيوية وفناء خلفي للدولة الروسية، وهذا لم يتحقق في نهاية المطاف.

كما أن تركيا لم تنجح في الحصول على دور قيادي منفرد في المنطقة، ويرجع ذلك لأن تركيا في تلك الفترة ، ركزت على المشاكل الداخلية الخاصة بها، من مشاكل سياسية واقتصادية، فضلا عن غيرها، من أولويات السياسة الخارجية في أوروبا والشرق الأوسط. وهو نفس الوضع الذي كانت تعيشه روسيا إزاء ضعف تنميتها الاقتصادية وتحولها في التسعينات عن خيار المنافسة ، ولكن في منتصف التسعينات ، فإن روسيا أصبحت تنظر إلى تركيا باعتبارها التحدي الأمني الكبير ، ما جعل روسيا تصف تركيا على أنها قوة إقليمية، تطمح إلى دعم "الحركات الإسلامية" كما ترعى" الأفكار القومية التركية "، كما اتهمت روسيا أنقرة مرارا، على أنها تدعم (معنويا وماليا) الشيشان الانفصاليين خلال الحرب الشيشانية الأولى.[3]

---

[1] أحمد أوغلو،العمق الإستراتيجي، مرجع سبق ذكره،ص388

[2] ناصر زيدان، مرجع سبق ذكره،ص 205

[3] Igor Torbakov. "turkey-russian: competition AND cooperation". http://www.eurasianet.org/departments/insight/articles/eav010203.shtml

فوجود روسيا كقوة أوراسية وأوروبية ضخمة، لا تزال تهيمن على هذه الجمهوريات في العديد من المجالات، كما تشكل تحديا كبيرا أمام الدور التركي تجاه آسيا الوسطى والقوقاز، فهذه الجمهوريات تجمعها بروسيا العديد من المنظمات الإقليمية كمنظمة الكومنولث التي تضم كل ورثة الاتحاد السوفياتي السابق ، ومنظمة الاتحاد السلافي التي تضم إلى جانب روسيا وهذه الجمهوريات، روسيا البيضاء وأوكرانيا وهدف هذه المنظمات الإقليمية ملئ الفراغ الذي ظهر في هذه الجمهوريات، في أعقاب انهيار الاتحاد السوفياتي من جهة، وللرد على المحاولات التركية والإيرانية، الساعية إلى دور إقليمي من جهة ثانية، فضلا عن الصراع الروسي– التركي على مد أنابيب النفط ، و وجود تحالف روسي أرميني غير معلن في مواجهة التحالف التركي– الأذربيجاني المعلن في هذه المنطقة، وأساسا قضايا الخلاف بين روسيا وتركيا تاريخية وكثيرة، تمتد إلى المياه الدافئة وعضوية تركيا في الحلف الأطلسي.

هذه التجربة التاريخية من العلاقات مع الغرب، التي اشترط فيها واضعي السياسات التركية آنذاك (التيارات العلمانية) أن تكون منافسا لروسيا،كانت كافية لاشتباه روسيا بنوايا تركيا التنافسية ومن ورائها الولايات المتحدة، وعليه فإن ظهور نظام عالمي جديد في الجوار السوفياتي السابق، جعل تركيا تلعب دور الشرطي في الحلف الأطلسي ضد الاتحاد السوفياتي، كما أن البعد الإسلامي في السياسة التركية، يقابله بعد أرثوذكسي في السياسة الروسية تجاه منطقة آسيا الوسطى والبلقان والقوقاز، حيث هناك ملامح تحالف روسي صربي بلغاري يوناني لمحاصرة تركيا فالبعد الروسي بمضامينه المتعددة يشكل التحدي الأكبر لتركيا، في آسيا الوسطى والقوقاز.[1]

يعد عامل الطاقة أساسيا في هذا التوجه، نظرا للنقص الكبير الذي تعاني منه تركيا من موارد الطاقة، وبصفة خاصة النفط والغاز الطبيعي، الذي أصبح الآن الحافز الأساسي للتنافس التجاري في آسيا الوسطى، ويجعل المنطقة بالموازاة مع التنافس التجاري، عرضة للتنافس الإستراتيجي، والبحث عن النفوذ وتحقيق السيطرة على المنطقة من جهة ثانية، ومضمون قضية الطاقة في هذه المنطقة يعد ضمن اللعبة الجيوسياسية الجديدة في آسيا الوسطى، والتي تشمل أطراف متعددة ولا يخص تركيا لوحدها، وعليه يبدو مدى تشابك وتقاطع مصالح الدول العظمى مع الدول الإقليمية، التي تحول قواعد اللعبة الإستراتيجية وتخرجها من دائرة جيوسياسية إلى أخرى، هذه اللعبة التي تهيمن فيها، على الساحات القريبة للمنافسين أو الأعداء المحتملين.[2]

بالإضافة إلى مسائل الطاقة ومسألة العالم التركي الذي تبنتها السياسة التركية في انفتاحها على آسيا الوسطى، كانت هذه القضايا وغيرها، بمثابة صخرة الجليد الحائلة بين تدفق طبيعي للعلاقات التركية–الروسية الإقليمية منها والعالمية،وفي المنطقة الأوراسية والشرق أوسطية بشكل خاص.

---

[1] خورشيد حسين دلي ، تركيا وقضايا السياسة الخارجية:دراسة ،مرجع سبق ذكره،ص 73

[2] Constantine Arvanitopoulos." The Geopolitics of Oil in Central Asia". **A Journal of Foreign Policy Issues**. Site: http://www.hri.org/MFA/thesis/winter98/geopolitics.html

تحاول روسيا الآن جاهدة الاستفادة من العلاقة الجيوسياسية مع تركيا، ونسيان الماضي، نظرا لأهمية الموقع الجغرافي لتركيا بالنسبة لروسيا، فهي ممر إجباري إلى المياه الدافئة، كما أنها أصبحت ممرا بريا للصادرات الروسية، لا سيما من الغاز، بحيث أن 50% من تجارة روسيا الخارجية، تمر عبر المضايق التركية.[1]

مع ذلك، تمكنت تركيا وروسيا من إيجاد أرضية مشتركة لتطوير الفرص المتبادلة، واتجهت العلاقات الروسية- التركية نحو مرحلة أكثر واقعية ، من شأنها أن تركز أساسا على التعاون بدلا من الصراع، ولذلك، تم التوقيع على "خطة العمل" المشترك للتعاون بين البلدين في نوفمبر 2001، وهي الوثيقة الرسمية الأولى التي تضمنت "بناء شراكة متعددة الأبعاد بين أنقرة وموسكو، وتزامن تقريبا تولي الرئيس فلاديمير بوتين للرئاسة للمرة الأولى في روسيا عام2001 ، مع تولي حزب العدالة والتنمية بزعامة رجب طيب أوردغان للحكم في تركيا عام 2002،وقد نما التبادل التجاري بين تركيا وروسيا أكثر من عشرة أمثاله،خلال عقد واحد، إضافة إلى توطيد شراكة إستراتيجية بين البلدين، ففي أوت 2008 ،دعمت أنقرة موسكو في صراعها مع جورجيا،إضافة إلى عدد من القضايا السياسية الأخرى، لكن الثورات "الربيع العربي" أحدثت خلافات في السياسة الروسية –التركية ، ففي حين رأت روسيا أنها خطر يهدد بنشر الفوضى والاضطرابات في منطقة الشرق الأوسط،ومحاولة غربية لإعادة تشكيل خريطتها بما يتوافق مع الإستراتيجية الأمريكية، فإن تركيا رأت فيها "فرصة" لدعم نفوذها فيها، عبر قوى الإسلام السياسي، و تنظيرات "العثمانية الجديدة" . ورغم ذلك، لم تتوقف اللقاءات الرفيعة المستوى بين الجانبين، منذ زيارة بوتين الأولى إلى أنقرة سنة 2004، وكان آخرها زيارة أوردغان لروسيا، والمشاركة في حفل افتتاح مسجد موسكو في 2010. وقد عدت العلاقات الروسية- التركية نموذجا للبراجماتية السياسية، حيث اختلفت مواقف البلدين إزاء بعض القضايا من دون أن يؤثر ذلك في مجمل التطور الحادث في العلاقة بينهما.[2]

فعلى الرغم من أن السياسة الخارجية الروسية، تقر بأن الشرق الأوسط أقل أهمية من أوروبا وآسيا بالنسبة لأمنها القومي؛وترى فيه فرصا محدودة نسبيا لحماية مصالحها الحيوية أو الدفع بها، فإن الإستراتيجية الروسية في منطقة الشرق الأوسط، بما في ذلك مقاربتها لسبل التعامل مع التحولات الجارية ضمن ساحتها، كانت تحركها المصالح الوطنية الإستراتيجية، واستعادة المكانة العالمية، كدولة عظمى في بنية النظام الدولي، مما شكل عصب المسعى الروسي نحو تعزيز نفوذها في المنطقة.[3]

يثير تنامي الدور الروسي في الشرق الأوسط،على الرغم من مكانته النسبية في السياسة الخارجية الروسية، العديد من الأسئلة، حول أهداف وغايات روسيا من العودة إلى الشرق الأوسط .و تذهب بعض القراءات إلى أن التغيرات الإقليمية والدولية التي دخلت في منطقة الشرق الأوسط،هي التي فرضت على

---

[1] ناصر زيدان، مرجع سبق ذكره،ص 255

[2] أحمد دياب،"أبعاد الصراع التركي الروسي وتداعياته"،(**السياسة الدولية**،العدد203 جانفي 2016)، ص143

[3] جيمس سلان و بيكا واستر وآخرون،"الإستراتيجية الروسية في الشرق الأوسط"،(**رؤى تحليلية**،راند كوربرايشن ،2017)،ص2

روسيا واقعا جديدا، يتعين التعامل معه. كما دفعت روسيا لاتخاذ قرارات "صعبة" في كثير من الأحيان، في محاولة منها لضمان أمنها القومي، وحماية مصالحها ، وإنقاذ شركائها في العديد من دول المنطقة.[1] كما ارتكزت أبرز معالم تلك الإستراتيجية على الخشية من تأثر الوضع الداخلي الروسي، بموجات التغيير الديمقراطي التي تجتاح المنطقة العربية، مما يجعلها عرضة للانفصال،أو احتمال نشوب صراعات (عرقية،وقومية ،ودينية ، وحتى مناطقية)، تفضي إلى تفكك الاتحاد الروسي نفسه، والقلق من انتقال إرهاصات حراك التغيير إلى ساحات دول آسيا الوسطى، ولاسيما الدول الحليفة لها، مثل،أذربيجان، كازاخستان، و طاجاكستان، وبيلاروسيا، والتحسب من دعم حراك التغيير العربي، خشية وصول التيارات الإسلامية إلى سدة الحكم،أسوة بمصر، في ظل الوزن الديمغرافي والاقتصادي المعتبر للمسلمين فيها،فضلا عن المصالح الروسية المتنوعة في عدد من الدول العربية، والتي يعد بعضها مناطق نفوذ لها،مما يجعلها متمسكة بحمايتها، وصدى أي تغيير قد يهدد نفوذها في ضوء مساعي الدول الغربية لاختراقها و الهيمنة عليها. وتبعا لذلك لم تتبن موسكو سياسة موحدة تجاه أحداث المنطقة،بل مواقف متباينة استندت إلى نهج واقعي/براغماتي ،وفق مصالحها العليا،فأظهرت استعدادا للاعتراف بالثورات في بعض الدول العربية، من دون التخلي عن مصالحها مع الأنظمة التي قامت ضدها. [2]

يذهب المنظور الروسي إلى تصور منطقة الشرق الأوسط، باعتبارها منطقة تنافس،تتقاسم النفوذ فيها، القوى الكبرى مجتمعة، والواقع الإستراتيجي اليوم، هو مجرد وجود منطقة نفوذ أمريكي، تمثل في بلدان الخليج العربي. وفي مقابل ذلك، فإن روسيا ستحرص على امتداد نفوذها، إلى كل من سوريا والعراق وإيران، وسيأخذ الصراع في المنطقة شكل المحورين، محور أمريكي خليجي/مصري،في مقابل محور روسي إيراني سوري عراقي ، أما ما تبقى من منطقة الشرق الأوسط، فهي منطقة رمادية متروكة للتنافس بين القوى العظمى.[3]

إن لروسيا فضلا عن المصالح الإستراتيجية، مصالح اقتصادية مهمة في المنطقة الشرق أوسطية، وإذا كان النفط لا يشكل هاجسا روسيا، فإن الإمكانيات المالية وفرص الاستثمار، ستدفع بروسيا إلى البحث عن مناخ تنافسي يتسم بالهدوء، ومن المرجح أن تتجه السياسة الروسية، إلى محاولة المساعدة على تهدئة الأزمات،وما لم تقم الأطراف الأخرى بأعمال راديكالية، ذات طابع استفزازي، تحاول النيل من مكانة روسيا، فإنها لن تبادر لصناعة الأزمات، بل من المرجح أن تقوم روسيا بدفع حلفائها إتباع سياسات تتسم بالهدوء، للمحافظة على تماسك المحور الروسي.[4]

---

[1] نورهان الشيخ،"السياسة الروسية تجاه الشرق الأوسط:هل تتجه روسيا نحو مزيد من الانخراط في أزمات المنطقة"،(**السياسة الدولية**،العدد203،يناير 2016)،ص 116

[2] نادية سعد الدين،مرجع سبق ذكره،ص 16

[3] إبراهيم أبو خزام،مرجع سبق ذكره،ص 457

[4] المرجع نفسه،ص 458

عموما، فرضت التغيرات الإقليمية والدولية المتسارعة ،التي تعتصر المنطقة الشرق أوسطية منذ سنوات، واقعا جديدا على روسيا وغيرها من القوى الكبرى ،حتم عليها التعامل معه ، ودفع بموسكو لمزيد من الانخراط في المنطقة ، ومن خلال ذلك يمكن أن نحدد معالم وأبعاد الإستراتجية الروسية الجديدة تجاه الشرق الأوسط في:

- ملأ الفراغ الإستراتيجي المحتمل في المنطقة بعد الخروج الأمريكي.
- إبراز وتأكيد دور روسيا كقوة كبرى، في منطقة بالغة الحساسية بالنسبة لحركة التفاعلات الدولية.
- إظهار العجز الأمريكي والغربي،على الانفراد بإدارة الأزمات الدولية(خاصة في الحالة السورية).
- حماية المصالح الاستراتيجة الروسية في الشرق الأوسط، و الوصول إلى المياه الدافئة،وإقامة موانئ بحرية دائمة،الأمر الذي يسهل حركة الأسطول الروسي في البحر الأبيض المتوسط،ويبعده عن أي ضغوط محتملة.

– تأكيد فشل محاولات عزل روسيا،وإظهار عناصر القوة الروسية وبالخصوص العسكرية المتطورة.[1]

ثالثا :الاتحاد الأوروبي (أوروبا) :

يحتفظ الاتحاد الأوربي، مثله مثل روسيا، بعلاقات تاريخية بمنطقة الشرق الأوسط، التي كانت بشكل ما، من أهم مناطق نفوذه، لكن هذا النفوذ انتقل تدريجيا إلى الولايات المتحدة الأمريكية، ولم يتبقى لأوروبا من مناطق نفوذ سوى منطقة شمال إفريقيا، وهي منطقة تخضع للتنافس الأمريكي الأوربي. وهو الوضع العام الذي أسفر عنه نظام الثنائية القطبية، الذي استوجب قيام تكتل منيع خلال الحرب الباردة، كانت نتيجته الأساسية قيام الكتلة الغربية، التي حجبت الخلافات السياسية بين الولايات وحلفائها الأوروبيين.[2]

ولذا، شهدت مرحلة ما بعد الحرب الباردة بعض التناقض،في المواقف الأمريكية مع بعض الدول الأوروبية مثل، انجلترا وفرنسا وألمانيا،وقد تبدت الاختلافات السياسية الإقليمية بين الولايات المتحدة والدول الأوروبية،إبان الفترة السابقة على حرب الخليج في العلاقات الألمانية –الإيرانية، والألمانية العراقية، والفرنسية–العراقية، والفرنسية السورية، وبرزت آثار هذه العلاقات أيضا، خلال مرحلة النشاط الدبلوماسي التي بدأت مع احتلال العراق للكويت في 1990 حتى بداية 1991، عندما بدأت قوات التحالف بالتدخل العسكري.أعلنت إنجلترا خلال تلك الفترة عن موقفها القريب من الولايات المتحدة، في الوقت الذي اختارت فرنسا مواصلة علاقاتها مع العراق، حتى اللحظة الأخيرة والاضطلاع بدور الوساطة. ولكن ما إن أصبحت الحرب أمرا لا مر منه،حتى تعهدت فرنسا دورا مهما في الهجوم على العراق، لتؤمن موقعها في صفوف المنتصرين. ولكن ألمانيا نأت بنفسها عن الاشتراك في الضربة العسكرية، متعلقة بالمحاذير التي فرضتها على نفسها بعد الحرب العالمية الثانية.تمثلت الحملة الدبلوماسية الأوروبية

[1] محمد سعد أبو عامود،"تأثير تدخل الروسي في سوريا وتداعياته"،(**السياسة الدولية**،العدد 203،يناير 2016)،ص 123

[2] أحمد أوغلو،العمق الإستراتيجي، مرجع سبق ذكره،ص 383

المعارضة للحرب في بدء عملية السلام في الشرق الأوسط ، ضمن محو أوسلو–مدريد. و غدت تلك العملية مؤشرا على جهود الدول الأوروبية، في إعادة تأسيس الدور الأوروبي في الشرق الأوسط. وتبلورت بالتالي علاقة متقطعة ومتناقضة بين أوروبا وأمريكيا، عكست التأثير المتبادل لمسيرتي الحرب والسلام، بينما كانت الولايات المتحدة هي التي أشعلت حرب الخليج وتزعمتها وأدارتها، أطلقت مسيرة السلام في الشرق الأوسط بمبادرة من القوى الأوربية.

وفر اهتزاز التوازنات الثابتة لمرحلة ما بعد الحرب الباردة للقوى الأوربية، انفتاحا على ساحة مناورات مهمة في الشرق الأوسط،كما أدى تضاؤل الضغوط على المعسكر الغربي، إلى بذل جهود لتطوير سياسة أكثر مرونة على مستوى الاتحاد الأوربي بشكل عام،وعلى مستوى كل دولة من دوله على حدة.[1]

والسؤال المطروح، هل ستلعب أوروبا، دورا محوريا في صراعات الشرق الأوسط، بحيث تظهر قطبا دوليا مستقلا؟

الواقع الذي يراه كثيرين،أنه لا يمكن الحديث عن إستراتيجية أوروبية مستقلة تجاه الشرق الأوسط، وما يمكن الحديث عنه، عبارة عن دور وظيفي تقوم به بعض الدول الأوربية، بالتبعية للإستراتيجية الأمريكية وهذا الدور التابع للولايات المتحدة الأميركية نابع أساسا من اختلاف حجم الأدوار الوظيفية، ومردود هذه الأدوار على هذه الدول. فقد ظهر الكثير من التناقض، بين الولايات المتحدة وبعض الدول الأوربية، أثناء التدخل الأمريكي في العراق 2003، لكن هذا التناقض لا يتعلق بمسائل مبدئية تتعلق باختلاف الرؤى الإستراتيجية، بل بالأدوار الوظيفية وعائداتها النفعية، وبالأساليب المتبعة مع الإدارة الأمريكية في إدارة الحرب والصراع، فالاعتراض الأوروبي نشأ بسبب الحرص على البحث على أسس قانونية وسياسية لمشروعية هذه الحرب، والحصة الأوربية فيما بعد الحرب. وقد كان من الواضح أن الأسلوب الأمريكي الذي اتصف بالعنجهية،لم يأخذ في الاعتبار مصالح أوروبا وأساليبها، وقد كشفت الحرب عام 1991، وما نجم عنها من نتائج، انفراد الولايات بثمار الحرب، وهو ما كانت تخشاه أن يتكرر في عام 2003.[2]

وما يعزز هذه الرؤية أيضا، عدم وجود رؤية أوربية موحدة تجاه الشرق الأوسط ، نتيجة لتعقد العملية السياسية والعلاقات داخل الاتحاد الأوربي، الناجمة عن تعدد المستويات التي تصاغ فيها ، حيث يرى "أحمد أوغلو" أن أوربا تضطر للاختيار والتوفيق بين هذه السياسات على ثلاثة مستويات، فهناك مستوى سياسة المعسكر الغربي ،التي تقارب في إطار مقترن بالسياسة الأمريكية. و مستوى السياسة الخارجية المشتركة؛ يسعى فيه الاتحاد الأوربي للتوفيق بين مصالح أعضائه المختلفين، و مستوى السياسة الخارجية القومية الذي يعكس الخيارات التاريخية والجغرافية والاقتصادية لكل دولة.[3]

[1] أحمد أوغلو ،العمق الإستراتيجي، مرجع سبق ذكره ،ص 386

[2] إبراهيم أبو خزام، مرجع سبق ذكره،ص458

[3] أحمد أوغلو ،العمق الإستراتيجي، مرجع سبق ذكره،ص 384

فمازال الجدل الأوربي محتدما، حول توجهات أوربا، وما لم يحسم هذا الجدل، فإن الحديث عن دور أوروبي، يبدو نظريا، ومن المرجح أن تواصل الدول الأوربية سياساتها منفردة ،للحفاظ على مصالحها في المنطقة، فرغم وجود مفوضية أوروبية (تقود في الظاهر) السياسة الخارجية الأوربية،إلا أن الواقع يخالف ذلك، إذ أن المفوضية الأوربية، لا تتجاوز مهامها التنسيق في بعض القضايا الخارجية، مثل الموقف من الهجرة أو الأزمات العادية، فليس هناك سياسة خارجية أوروبية، تقوم على رؤية إستراتيجية موحدة أو مواقف راسخة.

إن أوروبا تعوزها الإمكانات اللازمة، التي تؤهلها لأدوار إستراتيجية في الصراعات الدولية الكبرى،فهي تعاني من مصاعب اقتصادية ضخمة، وباستثناء ألمانيا، فما من دولة قادرة–اقتصاديا– على خوض هذه الصراعات، أما من الناحية العسكرية، فما من دولة تمتلك القدرة على القيام بأدوار جوهرية منفردة، وإذا كان من الممكن لهذه الدولة أو تلك القيام بعمليات محدودة، إلا أن مثل هذه الأفعال لا تؤدي إلى ارتفاع تصنيفها،فكل دولة من هذه الدول تستطيع المساهمة من خلال الناتو، أو مؤازرة العمليات الأمريكية، لكن ذلك لا يخرجها عن معنى الدور الوظيفي.[1] ولهذه الأسباب، فإن مصلحة أوروبا، تكمن في التوجه نحو البحث عن الهدوء في منطقة الشرق الأوسط.

في ظل هذا المشهد، يتم الحفاظ على المصالح الأوروبية، من خلال المشهد التنافسي ، الذي يمثل أفضل وضعية للدول الأوروبية، أما مشهد الصراعات والحروب، فإنه ينطوي على نتائج سلبية جدا، وقد أمنت أوروبا نفسها ضمن هذا المنهج، فقد دفعت ثمنا كبيرا للتوترات التي خلقتها الولايات المتحدة في ليبيا وسوريا، فضلا عن ضياع مصالحها الاقتصادية والثقافية، فقد تدفقت إليها موجات الهجرة، وأظهرت عجزا واضحا في معالجة تداعيات الحروب والصراعات، ولم تستطع أن تلعب غير دور محدود، في محاولات تسوية الصراعات، ووجدت نفسها في موقف المتفرج، بينما تتقاسم أمريكا وروسيا الهيمنة على مناطق الصراع، فإن أوروبا تظهر كطرف عاجز ومحدود التأثير، فهل ستقبل أوروبا مثل هذه الأدوار في المستقبل.[2]

الخطأ الكبير، لا يكمن في وجود إستراتيجيات للدول العظمى، في منطقة الشرق الأوسط ، فهي واقعية وظاهرة للملاحظ العادي قبل السياسي المختص، وأنها تحاول دائما أن تمسك بكافة خيوط اللعبة، مع كل الأطراف المتناقضة، وتعمل في الخفاء أكثر مما تعمل في العلن، مع الحكومات المختلفة، ومع الأنظمة الشرعية أو غير الشرعية، كما تتعامل مع فاعلين غير دوليين كالجماعات المسلحة، والحركات الإرهابية من أجل خدمة مصالحها ، بل و تعتبرها إحدى الأدوات السياسية و الإستراتيجية، التي تساعدها في إدارة المتناقضات والضغط على الدول والحكومات، التي تعارض سياستها، وهذا هو واقع وحقيقة أغلب السياسات، التي تتبناها القوى الكبرى في المنطقة. وبالخصوص الولايات المتحدة الأمريكية .

---

[1] إبراهيم أبو خزام، مرجع سبق ذكره،ص459

[2] المرجع نفسه ،ص 460

والمرتكزات الحقيقية لهذه الإستراتيجيات في الشرق الأوسط، تعتمد على تكريس التبعية لهذه الدول، وخلق بيئة سياسية غير مستقرة، مع زيادة النعرات الطائفية، والحروب الأهلية، والصراعات الإقليمية على أسس عرقية أو قومية أو مذهبية، والحيلولة دون بروز قوة أو قوى إقليمية فاعلة، ترسم مصير المنطقة بعيدا عن هذه الحسابات. مع ذلك برز هناك هامش من المناورة لبعض الدول ،التي أرادت أن تجترح لنفسها مكانة خاصة، تكفل بها كحد أدنى مصالحها وأمنها القومي، في ظل هذا الاستقطاب الدولي المتعدد على مصالح المنطقة.

كانت تركيا، من بين الدول القلائل في المنطقة التي استوعبت هذه العملية، وسارعت لإيجاد صيغة إقليمية مستقلة إلى حد ما، عن عملية الاستقطاب الدولي تلك، وبالخصوص التي تعارض مصالحها في المنطقة، المباشرة منها وغير المباشرة.

كما أن هذه الاستراتيجيات في الشرق الأوسط لا تكترث، ولا تعطي أهمية لاحتياجات دول المنطقة، ولا تهتم بشعوبها وقضاياهم واحتياجاتهم، أو حتى النخب الحاكمة، التي تتعامل معها تكتيكيا وفقا لمتطلبات كل مرحلة وظرف سياسي أو تاريخي، وعلى دول المنطقة أن تبني استراتيجياتها وتحالفاتها وفقا لظروفها، ومصالحها، واحتياجاتها، والمخاطر والتحديات القائمة والمحتملة، دون التعويل على القوى الكبرى الأجنبية عن المنطقة.[1]

يمكن إيجاز الاستراتيجة الأوروبية في الشرق الأوسط، بالإجابة عن سؤال مركزي، هو ماذا يريد الأوروبيون من الشرق الأوسط؟ يتمحور الرد حول عنصرين أساسين:**الطاقة والأمن.**

العنصر الأول الطاقة ، ليس من المتوقع أن تستطيع أوروبا الاستغناء عن الشرق الأوسط، لتوفير احتياجات القارة من النفط والغاز ،فالشرق الأوسط يوفر 26 % من إجمالي واردات أوروبا من البترول.لكن وإن كانت هذه النسبة ليست كبيرة، فإنها ذات أهمية كبيرة في ظل توتر العلاقات بين أوروبا وروسيا،التي توفر 30% من جملة واردات أوروبا من البترول.

وعليه يبقى دور أوروبا باق في الشرق الأوسط، مادامت هذه الحاجة لمصادر الطاقة القادمة من الإقليم باقية.بل إن هذا الدور سيزيد في ظل معادلة طردية،لأن العالم، ومن بينه دول أوروبا ، سوف تحتاج إلى سبعة ملايين برميل يوميا بشكل إضافي بحلول سنة 2022، وهنا يتقدم الشرق الأوسط ودوله،من بينها السعودية و وقطر لتقديم الاحتياجات المتوقعة من النفط والغاز.

أما الأمن ،العنصر الثاني الدافع إلى دور أوروبي بارز فيما يخص الشرق الأوسط، بتعريفاته الضيقة المحددة في الحدود الجغرافية الثابتة، وتعريفاته الواسعة الفضفاضة،التي تضم الحدود "الديموغرافية" المتحركة في صورة حركات هجرة واسعة. حيث عملت أوروبا جاهدة منذ التسعينات، على تدعيم علاقاتها مع الشرق الأوسط من خلال التعاون متعدد الأبعاد، للحد من مشكلة الهجرة التي أصبحت

[1] علي عبد داود الزكي، مخطط الشرق الأوسط الجديد الذي تنفذه أمريكا بأيدي تركيا،نقلا عن:
http://aaram.net/article.aspx?id=45017&cat=2&AspxAutoDetectCookieSupport=1

تعتبرها أكبر تهديد يمس أوربا ودولها، ولما لها من تبعات أمنية واقتصادية عليه. كما أن عودة الصراعات الإقليمية في الشرق الأوسط في سوريا وليبيا واليمن، وما صاحبها من حركات تهجير وهجرة،لسكان تلك المنقطة نحو أوروبا خلق لها تهديدات وجودية، سيحتم على أوروبا في المستقبل، إعادة رسم خارطة أهدافها الإستراتجية ، للتوغل في الشرق الأوسط، والبحث عن حلول لمشكلاته، بعيدا عن الرؤية الأمريكية التي أصبحت تضر بمصالحها الاقتصادية والأمنية، من خلال إستراتيجيتها التدخلية العسكرية.[1]

المطلب الثاني : القوى الإقليمية في الشرق الأوسط.

ما زالت المنطقة الشرق أوسطية، تدور في حلقة الفوضى الناتجة عن انهيار النظام الإقليمي القديم (ما بعد الحرب الباردة) الذي سادته الولايات المتحدة نسبيا، وفي محاولاتها المتكررة إعادة إنتاج هيمنتها على داخل المنطقة، من خلال الحرب المباشرة ثم بالوكالة، ساهمت الولايات المتحدة في خلق مزيد من الفوضى، فتكاملت حلقتا الفوضى والفراغ بشكل متتابع، لتؤديا إلى انهيارات إقليمية شاملة، وفي ظل الفوضى والفراغ، سارعت العديد من القوى الإقليمية والدولية (دولا ومنظمات)، إلى الانخراط بشكل أوسع وأكثر راديكالية، في التنافس المحلي–الإقليمي، لحجز دور ومقعد في النظام البديل قيد التشكل.[2]

بعيدا عن المشكلة النظرية* المرتبطة، بالعلاقة بين النظام الإقليمي العربي والنظام الشرق الأوسطي، فعلى مدى سنوات عمر النظام العربي، منذ تأسيسه رسميا عقب انتهاء الحب العالمية الثانية 1945، ظل هذا النظام يحتفظ بخصوصية تفاعلاته، وتمايزها عن تفاعلات النظام الإقليمي الأكبر، أي النظام الشرق أوسطي، رغم كثرة التداخلات بين تفاعلات النظامين،كان لهذا النظام العربي نجاحاته وإخفاقاتها، وكانت له صراعاته وانقساماته، لكن النظام كان متوحدا حول العداء لإسرائيل، باعتبارها مشروعا استعماريا متعارضا على طول الخط، مع المشروع العربي المأمول للوحدة والتقدم.[3]

---

[1] مصطفى منشاوي،"هل تختفي أوروبا من الشرق الأوسط؟"،(**السياسة الدولية**،العدد 209،يوليو 2017)،ص113

[2] حسام مطر،"النظام العربي والإقليمي:اللاعبون والاتجاهات في المرحلة الانتقالية"،(**التقرير الإستراتيجي** 2015–2016،المركز الاستشاري للدراسات والتوثيق، لبنان 2017،ص 12

* لا يوجد اتفاق حول مصطلح **الإقليم** ،كما أنه لا يوجد إقليم محددة بالطبيعة أو بالإطلاق فربما حددت دول الإقليم بالجوار الجغرافي، أو ربما كانت الاحتياجات الأمنية هي الدافع وراء إقامة هذا التشكيل الإقليمي، أو ربما حدده تبادل المصالح،والإقليم هو مفهوم مكاني يحدده البعد الجغرافي، كثافة التبادلات، والمشاركة في المؤسسات، والتجانس الثقافي. كما أن **تعريف القوة/القوى الإقليمية، والنظام الإقليمي**، يفتقران إلى إجماع أو اتفاق حول دلالتهما. وعموما يتشكل النظام الإقليمي، من دولة أو دولتين، أو أكثر، يكون بنيها مفاهيم معطيات مشتركة عرقية، أو لغوية، أو =حضارية، أو اجتماعية أو تاريخية وشعور بهويتها في مواجهة السلوكيات الخارجية، وهنا يبرز أمامنا سؤال هل يمكن أن تعرف دولة ما بأنها دولة تنتمي إلى إقليم(أ) والإقليم (ب)، وهذا ما أثير حول إسرائيل، وتركيا.إن مثل هذه الإشكاليات تطرح لعموميات المعطيات التي تشكل النظام الإقليمي، فتبدل المصالح، وتغير موازين القوى يحملان بعض الدول على إعادة النظر في وضعها، مراعية في ذلك مصالحها القومية.

[3] ـــــ،"خطر الذوبان: اتجاهات التفاعلات بين النظامين العربي والشرق أوسطي"،(**التقرير الإستراتيجي العربي**،2017،القاهرة)،ص125

أما الآن تقريبا، ونتيجة لغرس وتوطيد الكيان الإسرائيلي، موضع قدم له في المنطقة، و نتيجة لتغلغل دول الجوار غير العربية في المنطقة الشرق أوسطية، أصبح حال النظام العربي ضعيفا، نتيجة لتلك الاختراقات، ونتيجة أيضا لتقسيم الدول العربية إلى دويلات طائفية وأخرى عرقية ، وغلبة التفاعلات الصراعية بدرجة ملحوظة، على التفاعلات التعاونية، بينت معها محدودية دور النظام العربي في إدارة هذه التفاعلات، مقارنة بدور القوى الإقليمية الشرق أوسطية(إيران، تركيا وإسرائيل). الأمر الذي صعب من الحديث عن نظام إقليمي عربي. وبعيدا عن من هو المسؤول عن هذا الوضع، وبين اتهامات عربية لبعض الدول الإقليمية، كإيران، وتركيا، وإسرائيل على أنها تسعى إلى تفتيت المنطقة وخدمة مصالحها.

تختلف "الجماعة البحثية العربية" حول قضايا وملفات متعددة، يأتي في طليعتها الخلاف حول أفضلية أي من إيران وتركيا، في لعب أدوار قيادية في المنطقة، ويعتقد الكاتب مصطفى اللباد* ،أن هذه المفاضلة ناجمة أساسا عن غياب وتراجع للأدوار العربية فيها، ومع احتدام المشروعات الفكرية والإقليمية المختلفة، يغيب العرب عامة، برؤاهم وأفكارهم التي شكلت تاريخيا، حيزا غير منكور من النقاش العام في المنطقة.[1] في هذا الوضع الصعب فكريا وسياسيا، وبعيدا عن المشاعر والمحاباة لأي طرف في المنطقة، أو كيل الاتهامات لأي طرف، وجب تحليل أدوار وإستراتيجيات هذه الدول، لما لها من أثر واضح و مباشر على حاضر ومستقبل المنطقة ككل.

أولا : إيران:

تعد إيران دولة مركزية مكتملة الشروط، فهي من أقدم الإمبراطوريات في العالم، يزيد عمرها عن أربعة آلاف عام، وإذا كانت خلال هذا التاريخ الطويل قد شهدت الكثير من التقلب، إلا أنها حافظت على كيانها على مر السنين.

إن إيران اليوم، هي إحدى أكبر دول المنطقة، سواء من حيث المساحة الجغرافية أو عدد السكان،أو مستويات التنمية المتحققة نسبيا، وربما تماسك النظام السياسي داخلها، لكن عنصر القوة الرئيسي بالنسبة لها يتمثل في النفط، فهي تعد رابع منتج للبترول في العالم، وتحتل المركز الخامس ضمن الدول صاحبة أكبر احتياطي بترولي عالمي، وثانية دول العالم من حيث احتياطي الغاز الطبيعي، وهو ما يتيح لها قدرات مالية كبيرة، استعملت فعليا للتأثير على المستوى الإقليمي. تختط سياسة خارجية مستقلة، وقد استطاعت بناء جيش من أقوى جيوش المنطقة، معتمدة على إمكانات يعود معظمها إلى مصادر محلية، وكل ذلك جعلها قوة صاعدة في النظام الدولي، بسبب تأثيراتها وقدرتها على الاندماج في المحاور العالمية، مما يضيف إلى إمكانيتها القدرة على النفاذ والتأثير على المستوى العالمي.[2]

* رئيس مركز الشرق الأوسط للدراسات الإقليمية والإستراتيجية

[1] مصطفى اللباد،"الجماعة البحثية العربية" بين إيران وتركيا"**(السياسة الدولية**،العدد201 يوليو 2015)،ص 62

[2] محمد قدري سعيد وآخرون،"الحقبة الإيرانية في منطقة الشرق الأوسط "،**(التقرير الإستراتيجي العربي**،2008/2007،مركز الأهرام للدراسات السياسية و الإستراتيجية،القاهرة،2007)،ص127

منذ اندلاع الثورة الإيرانية عام 1979،تبدلت أوضاع إيران بصورة كلية، فقد أصبحت دولة معادية للولايات المتحدة والكيان الصهيوني، واختطت سياسة خارجية مستقلة، و بدأت الصعود في محاولة البحث عن دور جديد، يتناسب مع مكانتها الإقليمية والدولية، ورغم تعرضها للحروب والمؤامرات والحصار الاقتصادي لثلاثة عقود متصلة، فإن إيران، استطاعت المقاومة وهي اليوم قوة إقليمية كبرى، فاستطاعت خلال سنة من الصراع، إجبار الولايات المتحدة على الخضوع والاعتراف بها، باعتباره قوة إقليمية مستقلة.[1]

عادة ما يدور تحليل السياسة الخارجية الإيرانية حول محورين، يركز المحور الأول على إيديولوجية إيران الثورية، فيما يدور الثاني، حول النزعة الأكثر براغماتية في سلوك إيران على الصعيد الدولي. فكل الدول تتمتع بأهداف مثالية تطمح إلى الوصول إليها، إلا أن خياراتها اليومية حول كيفية التصرف على الصعيد الخارجي، عادة ما تكون من بين مجموعة من الخيارات العملية. إذ تلجأ الدول إلى الخيار الذي تظن، إن كانت محقّة أو مخطئة، أنه سيعزز من مصالحها إلى أقصى حد ممكن. قد لا تزال إيران دولة ثورية لكن، وعبر سلوكها في إطار سياستها الخارجية، فإن الأدلة تشير إلى أن الوضع في سياسات الأمن الإيرانية، الخارجية والداخلية تتأثر باعتبارات براغماتية حول توازن القوى أكثر، بكثير من تأثرها بالأهداف الإيديولوجية أو التي من المفترض أنها أهداف ثورية.

بشكل مبسط أكثر، فإن أعمال إيران الدفاعية، وحتى مبادراتها الإقليمية والدولية لدعم الثورة الإسلامية، تدعو إلى الحفاظ على أمن الأراضي الإيرانية، وعلى قوة البلاد واستقلالها وحريتها قبل أي اعتبار آخر. فمن المؤكد أنه لا بد من استخدام السلطة لهدف معيّن أو مهمة محددة، وفي حالة إيران الثورية تكمن هذه المهمة في تأدية عمل الله، الأمر الذي يشمل قيادة المسلمين في كافة أنحاء العالم، من خلال الوصاية وتشكيل قدوة يحتذى بها، والدفاع عن المذهب الشيعي وتحسين حياة الشيعة، فضلاً عن الدفاع عن المسلمين المقموعين في كافة أنحاء العالم، ولا سيما في "الهلال الشيعي"* هذه الرقعة الواسعة من الأراضي التي يسكنها، وبأغلبية ساحقة، المسلمون الشيعة والتي تتقوس من بلاد المشرق العربي، فوق المملكة العربية السعودية نزولاً حتى البحرين. ويُعتبر إبعاد الضغوطات الخارجية التي تهدف إلى إضعاف إيران وإحباطها مهمتها رئيسة، و لن تتغيّر في السياسة الخارجية الإيرانية. إذ ترى إيران أن الولايات المتحدة وإسرائيل، وإلى حد أقل بعض السلطات الأوروبية، تشكل تهديداً فعلياً وحالياً لمصالحها الجوهرية. يكمن موقفها الاعتيادي بالرد على الردع والاحتواء من خلال التحدي.[2]

---

[1] إبراهيم أبو خزام، مرجع سبق ذكره،ص ص466 –467

* الهلال شيعي؛ هو مصطلح في الجغرافيا السياسية، يطلق على المناطق التي يتواجد فيها أغلبية أو أقلية شيعية ذات قوة كبيرة. ومن أهم الدول التي يشكل الشيعة فيها أغلبية سكانية هي أذربيجان، إيران، البحرين، العراق ولبنان.وصولا إلى اليمن.

[2] ريتشارد دالتون،"تأملات في التحدي الإيراني"، **(كتابات سياسية حول الشرق الأوسط**، ،مركز الدراسات الإستراتيجية والدولية ،يناير 2014)،ص 71

خريطة (رقم10) : الهلال الشيعي_المنطقة الجغرافية التي تتواجد بها الأغلبية الشيعية:



نقلا عن موقع تايم تورك: https://www.turkey-post.net/p-178382/

اصطدم المشروع الإيراني ولا يزال يصطدم بمعارضة شرسة في المنطقة، من طرف العديد من الدول الإقليمية والعالمية،حيث أن القصة الصراعية الإيرانية مع الولايات المتحدة والكيان الصهيوني باتت معروفة. فطوال أكثر من عشر سنوات أدارت إيران أزمتها بمهارة فائقة، فقد وجدت الولايات المتحدة والكيان الصهيوني، فيما أصبح يعرف بالملف النووي الإيرانيين فرصة للنيل من إيران، بتشديد الحصار الاقتصادي والتهديد المستمر بالحرب، في حين إيران قد اتبعت نهجا عقلانيا، يقوم على ممارسة الدبلوماسية الصلبة واستكمال بناء قوتها العسكرية،استعدادا لاحتمالات حرب قد تفرض عليها في المستقبل.

فمن الناحية العسكرية، قد أصبحت إيران قوة إقليمية ضاربة، فهي تمتلك،أكبر جيوش الشرق الأوسط، يتجاوز تعداده ثلاثة أرباع المليون مقاتل، واستطاعت تطوير صناعة حربية، جعلتها أمة رادعة، وهو ما دفع خصومها إلى تسوية الملف النووي على أسس مرضية لها، ولتفتح هذه التسوية نوافذ كثيرة لإيران لتحقيق التطور بشكل أكبر نحو الدولة المركزية والقوة الإقليمية الفاعلة.[1]

تعتقد إيران أنها تواجه تهديدات عسكرية خطرة. بالتالي للرد على هذه التهديدات، ستستمر في الإبقاء على خيار تطوير أسلحة نووية، ونشر أسلحة تقليدية وأنظمة صواريخ جديدة، وتطوير قدراتها،خصوصا

[1] إبراهيم أبو خزام، مرجع سبق ذكره ،ص468

في مياه الخليج الفارسي. وبقدر ما تطمح إيران إلى أن تحل مكان الولايات المتحدة والمملكة العربية السعودية باعتبارها القوة المهيمنة في الخليج، فإنها تدرك أن مواردها المحدودة تعني، أن لا بد لطبيعة انتشارها من أن تكون دفاعية. عبر تذكير جيرانها العرب بقوتها على الرد بالمثل. تعتزم إيران المحافظة على إحجام دول مجلس التعاون الخليجي في الوقت الحالي، عن مساعدة الولايات المتحدة الأمريكية لشن هجوم على إيران. مع ذلك فهي تدرك جيدا كم أن أصولها العسكرية البرية، مكشوفة لقوة النيران أي عدو محتمل.[1]

اتبعت إيران منذ الثورة الإيرانية، خيارات بالإضافة إلى تقوية جيشها ومنظومتها الحربية، تكتيكات إستراتيجية تعتمد أساسا على الدعم المالي والسياسي والعسكري، لمجموعات شيعية معارضة ، ولجماعات مقاتلة في عديد من دول الجوار الإقليمي، على غرار حزب الله اللبناني،الذي تولى الحرس الثوري الإيراني مسؤولية بنائه وتدريبه عسكريا، وفي أثناء التسعينيات والعقد الأول من القرن الحادي والعشرين، تلقى حزب الله دعما ضخما من المؤسسات الدينية في إيران،وأصبح ذراعا ضاربة في لبنان لخدمة أجنداتها في بلاد الشام، وضد الولايات المتحدة الأمريكية وكذا إسرائيل، و أصبح دعامة أساسية لما سمي "بمحور المقاومة".[2]

كما أسست طهران روابط مع الحركات الشيعية المعارضة، مثل حزب الدعوة الإسلامية في الثمانينات الذي لعب أيضا دورا هاما، في إنشاء المجلس الأعلى للثورة الإسلامية في العراق وميليشياته "فيلق بدر"،الذي وظفته لتوسيع تأثيرها في العراق منذ سنة 2003،كما تمكنت من زرع شبكة كبيرة من الميلشيات الشيعية وممثليها الرئيسيين في العراق من فيالق بدر،عصائب أهل الحق، وكتائب حزب الله، والعديد من العناصر الصدرية.

لوضع نفسها كمساند للمقاومة وللقضية الفلسطينية بالذات، طورت إيران أيضا روابط مع العناصر الفلسطينية في قطاع غزة والضفة الغربية، وخاصة مع الحركة الإسلامية السنية(الجهاد الإسلامي)والتي تعتبر أقرب منظمة فلسطينية لإيران، ولكي تنوع من مجال تأثيرها في بلاد الشام، وتعمل على تهديد إسرائيل،سعت أيضا لتأسيس علاقات مع حماس.

إجمالا، هذه الروابط زادت من ميدان التأثير، وتداخل إدارة إيران على مسارح الشرق الأوسط، وأيضا عملت على تقوية وسائلها وأدواتها في الردع، لأن بعض هذه الحركات قادرة على التصرف كمساعدين حسب الاحتياج، كما دعمت مليشيات في دول أخرى على غرار الحوثي في اليمن، ودعم واضح للشيعة في البحرين.[3]

---

[1] ريتشارد دالتون،مرجع سبق ذكره،ص76

[2] محمد رضا داجلليلي و ثيري كيلنير،تر،جون مراد فهمي،"افتراض أم واقع؟ الصعود الإيراني في الشرق الأوسط"،(**شؤون تركية**،العدد04،ربيع 2016)،ص 138

[3] المرجع نفسه ، ص ص 139 140

أما فيما يخص النموذج التي تروج له إيران بصفتها قوة إقليمية في الشرق الأوسط ، فيعتقد بعض الكتاب العرب أنه مقيد بشكل كبير، ولا يلقى الترحيب من دول وشعوب المنطقة، نظرا لاعتبارات موضوعية. من بينها المذهبية الطاغية في توجهها، فعلى الرغم من أن إيران قد تجد موالين كثر، نتيجة للاستقطاب المذهبي الشيعي، إلا أنه في الوقت نفسه يضعفها عند شرائح واسعة في العالم العربي، التي يطغى عليها المذهب السني،في موقف المعارض و المعادي لها.[1]

كما يرى البعض الآخر،أن عامل الدين الإسلامي المشترك، باعتباره أحد مكونات الهوية العربية والإيرانية، قد يساعد على النظر إلى إيران، بحسبانها تتقاسم مع العرب قواسم ثقافية مشتركة،وقد أفلحت إلى حد ما إيران، في تقديم صورتها في المنطقة على أنها راعية ومناهضة لإسرائيل والولايات المتحدة الأمريكية، ولأي مشاريع أجنبية دخيلة على المنطقة، كما أن هذه الصورة انتشرت بسبب غياب صورة لنموذج عربي راهن في الإقليم، جعل شعوب المنطقة تتوق لقوة تقود المنطقة وتخرجها من براثن التبعية.

حيث استثمرت إيران سياسيا وماليا لثلاثة عقود من الزمن، في بناء شبكة تحالفات من القوى الشيعية في دول المشرق العربي، استغلالا لتآكل الانتماء الدولاتي، وعجز الأنظمة العربية عموما، وأنظمة المشرق العربي خصوصا، عن التعامل مع كل مواطنيها على قدم المساواة، واستثمرت إيران في عجز الدول العربية عن اجتراح حل سياسي للقضية الفلسطينية المؤثرة جدا في الوجدان العربي. فحصلت إيران بسهولة على ورقة الصراع مع إسرائيل، وأضافت بالتالي الكثير من الثقل لتأثيرها في البناء الأيديولوجي للمنطقة.[2]

عموما أصبحت إيران ،منذ سقوط العراق وصولا إلى أحداث "الربيع العربي" التي هزت منطقة الشرق الأوسط، أكثر توغلا في المنطقة وهي تسعى جاهدة إلى كسب وبناء مناطق نفوذ في دول عربية،أصبحت هشة على غرار العراق، وسوريا واليمن، وحتى لبنان. وهي تستغل الورقة الطائفية في سياستها الخارجية، وفي إستراتيجيتها نحو تحقيق اختراق أكبر للمنطقة. مع ذلك فإيران ليست القوة الإقليمية الوحيدة التي تمتلك زمام التفاعلات الإقليمية في الشرق الأوسط، وتحدد ملامحه المستقبلية .فالمشروع الإيراني يصطدم بقوى إقليمية أخرى لا يمكن الاستهانة بها، على غرار تركيا والسعودية وإسرائيل.

ثانيا: إسرائيل:

فيما يتعلق بإسرائيل، فرغم كونها دولة صغيرة بتعداد سكاني صغير(7.8 مليون نسمة)،غير أنها تمثل قوة اقتصادية وعسكرية (و أيضا نووية)،وتكنولوجية وعلمية هائلة في الشرق الأوسط، فتل أبيب تتمتع بدعم سياسي وعسكري واقتصادي من الولايات المتحدة الأمريكية، وهي تمتلك علاقات سياسية ودبلوماسية

[1] مصطفى اللباد،مرجع سبق ذكره،ص63

[2] المرجع نفسه،ص 64

مع العديد من دول الإقليم،كما بدأت في تكوين اتصالات سرية مع دول الخليج العربي، ولديها القدرة على تحدي ومواجهة الدول الإقليمية المناوئة لها على غرار إيران أو السعودية.[1]

تنطلق الإستراتيجية الإسرائيلية من منطلقات أمنية في المقام الأول، لضمان الوجود والاستمرار.و يرى بعض الباحثين أن إسرائيل لن تصبح مجرد دولة في المنطقة وحسب، و لكنها ستصبح الدولة التي تمارس وظيفة الموازن الإستراتيجي العام. حيث انشغل الفكر الإستراتيجي الإسرائيلي، بالبحث عن حل مشكلتين أساسيتين تشكلان جوهر عقيدته الأمنية وهما:

الأولى،هي معضلة توازن القوى ، بإشكالاتها الكمية والنوعية ؛حيث عملت إسرائيل منذ سنين عديدة،على تعبئة وزيادة قدراتها العسكرية بالاستعانة بالولايات المتحدة الأمريكية، كما عملت على زيادة قدرتها البشرية استكمالا لقوة الجيش الاحتياطي، الذي وفرت له جميع الموارد التكنولوجية والتقنية باعتباره يمثل،أهم عوامل التفوق النوعي على الأقطار العربية، واعتماد مرونة عمالية عالية وتحقيق أعظم جاهزية قتالية. **والثانية**، يمثلها العمق الإستراتيجي الأمني، والذي يرتكز أساسا على نقل الحرب إلى أرض العدو، باتخاذ مواقع هجومية في مواجهة من ينوي عدائها.[2]

على الرغم من أن علاقة إسرائيل بالمنطقة ترجع إلى وعد بلفور 1917، حيث تم غرس هذا الكيان الدخيل في الجسم العربي ، وعلى مر السنوات الماضية ،التي تخللها علاقات صراعية مع هذا الكيان والقوة الداعمة له، بدأت المنطقة في أواخر الثمانينات وكأنها تعرف استقرارا وحلا لمشكلة هذا الكيان، من خلال عملية السلام و مشروع الشرق الأوسط الجديد، الذي تقدم به رئيس الوزراء الإسرائيلي "شيمون بيريز" وأطلق عليه مشروع مارشال للشرق الأوسط، والذي عرض فيه رؤيته المستلهمة من المشروع الأوروبي في التعاون و الوحدة، والمبنية على أولوية مدخل التعاون الاقتصادي على السياسي،بحيث يكون التعاون الاقتصادي حلا للصراع السياسي في الإقليم، باعتبار أن التعاون سوف يؤدي إلى زيادة التفاهم، وبالتالي الاستقرار السياسي في المنطقة. ويرى أن سوقا مشتركة ترتكز على الاستقرار السياسي، وتحسين الظروف المعيشية من خلال التنمية و الديمقراطية ، ستكون هذه التنمية حلا لمشكلة الأصولية بتضييق الفجوة بين فئات المجتمع، وبالقضاء على الفقر من خلال الانتقال من اقتصاد الصراع إلى اقتصاد السلام، وذلك بتحويل الأموال التي تنفق على التسلح، لتنفق على رفع المستوى المعيشي للمواطنين، ويرى أن الديمقراطية تقضي على العوامل الكامنة خلف الأصولية.[3]

مع مرور الوقت تغيرت المعطيات الجيوسياسية المحيطة بإسرائيل، تغيرا جذريا وكليا، عما كانت عليه منذ حرب 1967، حيث باتفاق السلام، منحت إسرائيل العمق الإستراتيجي الذي كانت تفتقر إليه عند قيامها، ثم أزالت معاهدتا السلام مع مصر والأردن الخطر من ناحيتهما.

---

[1] محمد رضا داجلليلي و ثيري كيلنير ،مرجع سبق ذكره،ص 147

[2] بشير محمد النجاب،**الإستراتيجية الإسرائيلية تجاه الأمن الإقليمي وأثرها على لاستقرار الأمني في الشرق الأوسط**،ط1،(برلين: المركز العربي الديمقراطي ،2018)،ص 10

[3] علي الشرعة،"الرؤى الإقليمية للشرق الأوسط"(**مجلة المنار**،المجلد 14،العدد02،2008)،ص 141

مع ذلك، ظلت العقيدة الأمنية من دون أي تغيير، ولم تفلح كل المحاولات التي جرت لتطويرها، ولم يصبح تحديث العقدية الأمنية هما رئيسيا للقيادات الأمنية والسياسية في إسرائيل، إلا بعد حربها ضد حزب الله عام2006. فبعد تلك الحرب، التي تعرضت خلالها الجبهة الداخلية المدنية الإسرائيلية لهزات، ووصولا إلى اندلاع الربيع العربي في جوارها الإقليمي وما ترتب عنه،من سقوط أنظمة سياسية كانت حليفة لها، والتي طالما شكلت ضمانا أساسيا لإبعاد الأخطار الأمنية عنها، وجدت إسرائيل جغرافيتها قد تكشفت من جديد، الأمر الذي جعل القيادات الأمنية والسياسية الإسرائيلية تهرول نحو للبحث عن تموقعات جديدة، تكفل بها الحفاظ على أمنها ومكاسبها التاريخية في المنطقة.

ثالثا :المملكة العربية السعودية :

تعد السعودية دولة ذات أهمية، فهي من أكبر الدول العربية مساحة في منطقتها (حوالي2.1 مليون كلم^2)، وأول دولة في حجم الإنتاج النفطي، وتمتلك أول أو ثاني احتياطي عالمي من النفط، وبحجم سكاني يصل إلى 30 مليون نسمة، و هي المركز العالمي للإسلام، والقائد الفعلي لمنطقة الخليج العربي، وتمتلك قوة عسكرية محسوبة في المنطقة.[1]

لم تتوسع هذه الدولة انطلاقا من المدينة المقدسة القريبة من البحر الأحمر أو من منطقة ساحلية أخرى،وإنما انطلاقا من واحة في قلب شبه الجزيرة العربية "الرياض".هناك في نهاية القرن الثامن عشر، قام ضد الأتراك الذين كانوا يسطرون على السواحل وطرقات الحج تحالف بين الإمام محمد بن عبد الوهاب مؤسس الجماعة الوهابية ومن خلفه،وأمير نجدي إسمه محمد بن سعود وسلالته. وبعد إخفاقات عديدة، عرف هؤلاء كيف يستفيدون من التنافس القائم بين السلطنة العثمانية والدولة البيزنطية التي كانت تمسك بالهند وبمصر القائمتين على الجهتين المتقابلتين لشبه الجزيرة العربية.

حين انتهت الحرب العالمية الأولى، شكلت هزيمة تركيا بالنسبة للسعوديين وحلفائهم الوهابيين مناسبة لمد نفوذهم نحو الشمال. ففي عام 1920 حاولت السعودية الاستيلاء على الكويت التي كانت تقبع تحت الحماية البريطانية، وبتحالف عبد العزيز آل سعود مع البريطانيين تمكنت جماعة آل سعود من ترسيخ حكمها في الجزيرة العربية، ومركزها مكة في 1924.[2]

بعد اكتشاف النفط في السعودية عام 1938، تدفقت الشركات البريطانية والأمريكية،على السعودية،لتأمين المنطقة، ولتأمين تدفقاتها إلى بلدانهم.وفي عام 1945 توطدت العلاقات بين أمريكا بزعامة روزفلت والملك السعودي عبد العزيز،حيث حصل الرئيس الأمريكي وشركته "أرامكو" على امتياز التنقيب عن النفط واستثماره في السعودية، وتعهدت الولايات المتحدة الأمريكية بحماية أمن المملكة. وبعد فترة قصيرة أنشأت قاعدة لسلاح الجو الأمريكي في "الظهران" لحماية منطقة الأحساء التي تبين أنها

[1] إبراهيم أبو خزام، مرجع سبق ذكره ،ص465

[2] إيف لاكوست،تر،ز هيدة درويش جبور ،مرجع سبق ذكره،ص 567

المنطقة الأغنى بالغاز الطبيعي. وفي عام 1948 اكتشف فيها أهم منبع نفطي في العالم في حقل الغوار الذي يحتوي على احتياطي يبلغ 16 مليار طن.[1]

بدأ الدور المركزي للسعودية بالظهور في منطقة الشرق الأوسط بعد سقوط العراق، ثم بنسبة أكبر بعد التراجع الكبير الذي شهدته مصر، في بداية القرن الحادي والعشرين،جراء جملة المصاعب والإمكانات الاقتصادية التي حدت من وزنها وثقلها الإقليمي، بالإضافة إلى اندلاع "الربيع العربي" وقيام الثورة المصرية،وما نتج عنه من ثورة مضادة أدت إلى إسقاط النظام المنتخب، لتدخل مصر في مرحلة من التيه السياسي والأمني، جعلها تفقد مركزيتها في التوازنات الإقليمية .انطلاقا من الوضع السابق، استغلت السعودية الفراغ الإقليمي الذي تركته مصر، وحاولت بالتعاون مع دول التعاون الخليجي، قيادة العالم العربي والإسلامي،من خلال رئاستها للجامعة العربية.

تعتبر السعودية بالمقارنة مع إيران وإسرائيل دولة غير معزولة /مرفوضة من دول الشرق الأوسط، حيث استطاعت المملكة السعودية في عهد سلمان بن عبد العزيز تشكيل تحالف سني، يضم تسعة دول(السعودية،البحرين،الإمارات العربية المتحدة،الكويت ،قطر،مصر،المغرب،والأردن والسودان)،للتدخل العسكري في اليمن، كإستراتيجية عسكرية مباشرة لمنافسة الزحف الشيعي في اليمن. مستفيدة في ذلك من عمق علاقاتها الإستراتيجية والاقتصادية التي تربطها بالدول الغربية، وبالولايات المتحدة الأمريكية بشكل خاص.[2]

تعتبر السعودية اليوم، واحدة من أهم اقتصاديات العالم والمنطقة العربية، وعضو في قمة العشرين مثل تركيا، كما هي صاحبة 25 % من إجمالي الناتج القومي في العالم العربي، وهي تسعى للعب أدوار ريادية في المنطقة العربية.[3] تمثل إيران أهم الأسباب التي حددت الإستراتيجية السعودية في المنطقة العربية وستظل، خاصة مع تفاقم الأوضاع وزيادة النفوذ الإيراني في العديد من دول المنطقة. ويبقى السؤال المركزي كيف ستساهم جملة التفاعلات، التي تقودها القوى الكبرى والإقليمية في رسم معالم ومستقبل المنطقة؟. وما حدود قدرة تركيا على لعب دور إقليمي مستقل أو تابع لتلك القوى. بما يكفل لها مصالحها وأمنها القومي؟.

---

[1] المرجع نفسه،ص586

[2] محمد رضا داجليلي وثيري كيلنير،مرجع سبق ذكره،ص 148

[3] محرم حلمي أزود،"سياسات الهوية:العلاقات التركية السعودية"،(**شؤون تركية** ،العدد07،شتاء 2017)،ص 86

المبحث الثالث: تركيا والديناميات الأساسية للشرق الأوسط

الهدف من دراسة تفاعلات و ديناميات النظام الإقليمي في الشرق الأوسط،هو قياس فعالية النظام من خلال توظيف مقاربة التحدي والاستجابة، في دراسة التحديات التي تواجه النظام، ومكانة وتصور تركيا من هذه التحديات، وما تمثله أيضا من تهديد لبقية الدول و قوى النظام، أو للنظام نفسه ومؤسساته الإقليمية، وكذا قدرة النظام على الاستجابة لهذه التحديات وموجهتها. كما تكشف تلك الديناميكيات قدرة النظام على القيام بوظائفه الأساسية، خاصة الوظيفة الأمنية والوظيفة التنموية والتكافلية، والتفاعل النشط في مجال السياسة الخارجية، والقدرة على حل الأزمات، وبالذات ما يتعلق بالعلاقات مع القوى والنظم الإقليمية الأخرى في النظام العالمي.

تتجه التفاعلات المركزية للشرق الأوسط ،إلى الامتزاج والتداخل بين النظام الإقليمي العربي،الذي يستوعب في داخله (العالم العربي)، و النظام الإقليمي الشرق الأوسطي(الذي يستوعب بالإضافة إلى الدول العربية، دول غير عربية وغير مسلمة)،كما تتراوح هذه التفاعلات حسب الظروف والأحداث، بين تفاعلات صراعية وأخرى تعاونية، مع الإشارة إلى غلبة التفاعلات الصراعية بدرجة ملحوظة على التفاعلات التعاونية في الآونة الأخيرة، من تطور الوضع في الشرق الأوسط. كما تتسم التفاعلات السياسية والاقتصادية في الإقليم العربي بسمة فريدة، هي تداخلها مع تفاعلات النظام الدولي(العالمي) بشكل وثيق، ويمكن إرجاع ذلك إلى ثلاثة عوامل أساسية:

الأول،هو الخبرة التاريخية، فقد كان لبعض الدول الأوروبية الكبرى دور حاسم في اختراق الدولة العثمانية وإضعافها، وصولا إلى هزيمتها في الحرب العالمية الأولى.وكان لهذه القوى اليد في رسم الحدود بين الدول العربية التي كان أغلبها آنذاك خاضعا للاستعمار والنفوذ الأوروبي. ومؤدى ذلك أن تفاعلات النظام الدولي و التنافس بين دوله الكبرى كانت عاملا "تأسيسيا" في أوضاع الدول العربية منذ نشأتها.

الثاني،هو إسرائيل،فمنذ البداية، فإن الحركة الصهيونية التي رعت فكرة إنشاء "الدولة اليهودية "كانت حركة أوروبية ودولية واستمدت مصادر قوتها من تأييد الدول الكبرى، ومن الدعم المالي لأغنياء الجاليات اليهودية في العالم، وارتبطت حظوظ المشروع الصهيوني بالأحداث الكبرى في أوروبا، كما ارتبطت أنشطة الهجرة اليهودية إلى فلسطين بسياسات وعوامل دولية ، واستمر هذا الارتباط بعد 1948 مما جعل إسرائيل عنصرا "فوق إقليمي"في مجال الدعم السياسي، والمالي والهجرة.

أما العامل الثالث، فهو النفط، فقد كان لحجم احتياطي النفط والغاز الطبيعي،في المنطقة العربية (وإيران)،واعتماد الدول الغربية الكبرى عليه كمصدر للطاقة، دور الحكم بين النظام الإقليمي والنظام العالمي. ولم تتغير هذه النتيجة بعد أن أصبحت الولايات المتحدة لأمريكية دولة مكتفية ذاتيا من النفط، نتيجة تطور تكنولوجيا استخراج النفط الصخري، فلا يزال الحلفاء الرئيسيون لها في أوروبا واليابان يعتمدون على نفط هذه المنطقة.[1]

منذ أن تأسست الجمهورية التركية، لم تعط أهمية كبيرة لهذه الدائرة الإقليمية، والتي تضم العديد من الدول العربية وغير العربية، مع أن تركيا تاريخيا ارتبطت بهذه المنطقة، و عدّت جزء منها، ورغم المصالح المشتركة التي تربطهم في العصر الحديث، بحكم الجوار الجغرافي وعوامل الثقافة والدين والتاريخ، إلا أن العلاقات التركية بدول هذه المنطقة(خاصة منها العربية)، لم تحظ بالاهتمام اللازم من الطرفين، إلا بعد نهاية الحرب الباردة، والتي أثرت على نظرة تركيا إلى العالم العربي، كما تحولت نظرتها نحو إيران، في مرحلة يعرف فيها النظام الدولي خطوات انتقالية، وتغيير في موازين القوى وعلاقات تبعية متبادلة. ويرى العديد من الكتاب، أنه لم يكن الحديث ممكنا عن هذه الدائرة الجيوسياسية، وأهميتها بالنسبة لتركيا قبل نهاية الحرب الباردة، وخيبة أمل تركيا بالانضمام إلى الإتحاد الأوروبي، أو حتى التوصل إلى اتفاق واضح حول وضعية تركيا اتجاه أوروبا، بالإضافة إلى الأوضاع الأمنية المتدهورة بعد احتلال العراق في عام 2003، وتزعزع مكانة تركيا في الحلف الأمريكي. بعد عام 1990 لم يعد الشرق الأوسط بالنسبة لتركيا كما كان خلال الحرب الباردة وحدة متكاملة، ولم تعد سياسة تركيا اتجاه المنطقة واحدة، بتشعب القضايا المطروحة على أجندتها السياسية الخارجية ونتيجة لإفرازات المنطقة.

يعد الشرق الأوسط، بعد حرب الخليج الثانية إلى احتلال العراق، الجوار الإقليمي لتركيا الأكثر اضطرابا،نتيجة للصراعات المزمنة بين العرب وإسرائيل، بالإضافة إلى لعبة التوازنات الإقليمية بين العرب وإيران بالإضافة إلى بعض الخلافات الثنائية بين الدول العربية في حد ذاتها، فطبيعة السياسة الخارجية التركية اتجاه الشرق الأوسط تغيرت جذريا منذ منتصف التسعينيات، حتى وصول حزب العدالة والتنمية إلى السلطة في سنة 2002. هذا الأخير الذي لعب دورا كبير في إعادة تقويم النظرة التركية إلى الشرق الأوسط ، كما كان هذا الحزب واجهة براقة دفعت بالعرب شعوبا و حكومات، إلى غلق الماضي السيئ مع تركيا، و حاولت بداية صفحة جديدة مع دولة يحكمها حزب إسلامي، بالإضافة إلى قوة اقتصادية لا بأس بها، وبالتالي باتت تركيا تعد شريكا اقتصاديا واعدا، حيث بدأت دول الخليج تنظر إلى إمكانيات تطوير علاقات تعاونية اقتصادية واسعة مع تركيا.[2]

عليه سعت تركيا إلى استغلال هذا الوضع والعودة إلى الشرق الأوسط، واستغلال ما تتمتع من قدرات،لتعميق ومد نفوذها في المنطقة التي تعرف أصلا فراغ جيوسياسيا من القوى الإقليمية،وخصوصا

---

[1] علي الدين هلال،"الخروج المتعثر:اللاتكامل العربي وتحدي بلوغ رشد الاختيار"،(**ملحق السياسة الدولية** ،عدد 201يوليو2015)،ص9

[2] Kirisci Kemal. **Turkey's foreign policy in turbulent times** ,Op.cit. p 62

بعد الإطاحة بصدام حسين وسقوط العراق، وسعت من نفوذها ،وحاولت فرض نفسها كقوة إقليمية يمكن أن تطور علاقات تفاعلية تعاونية مربحة، أكثر من الاستمرار في العداوة والصراع غير المربح للطرفين.

المطلب الأول :الشرق الأوسط بين تراجع الدول العربية وتزايد النفوذ الإقليمي التركي :

أخذت تركيا تولي المنطقة العربية اهتمامها بعد نهاية الحرب العالمية الثانية، وبعد انتهائها من بناء دولة علمانية ديمقراطية على الشاكلة الغربية، كما زاد من أهمية هذه المنطقة، الاهتمام المبكر للولايات المتحدة الأمريكية بمصالحه الإستراتيجية في المنطقة العربية، وعلى هذا الأساس نرى أن تركيا قد اشتركت مع كل من الولايات المتحدة وبريطانيا وفرنسا في 1951 في تأسيس منظمة لقيادة الشرق الأوسط ، إلا أن هذا المشروع لم يدخل حيز التنفيذ نتيجة لرفض الدول العربية له.[1]

في حين لم تنظر تركيا في هذه المرحلة إلى مسألة إقامة علاقات إيجابية مع الدول العربية ،سواء في إطار المصالح الإقليمية أو الانتماء الحضاري إلا مع بروز عاملين:

1- الأزمة القبرصية بعد عام 1974 حيث وجدت تركيا نفسها في عزلة دولية في صراعها مع اليونان، بعدما وقفت معظم الدول الغربية إلى جانب اليونان.

2- بروز دور النفط في السبعينات وتأثيره على السياسة الدولية، وقد تزامن ذلك مع أزمة اقتصادية كانت تركيا تشهدها.[2]

أولا :العلاقات التركية -العربية بين التقارب و التنافر:

طرأت تغيرات جذرية على السياسة الخارجية التركية نحو العالم العربي، منذ نهاية الحرب الباردة ،من خلال التطورات التي اجتاحت الجمهورية التركية بعد وصول حزب العدالة والتنمية إلى السلطة، وظهور نخبة سياسية جديدة، أعطت أهمية كبيرة للمنطقة وللعلاقات التركية -العربية، بعد أن ظلت هذه العلاقات على مدار عقود ماضية، مثار تساؤلات ومناقشات دارت في مجملها، حول سؤال رئيس حول الأسباب التي تقف وراء افتقاد هذه العلاقات الأهمية البالغة ؟.

لقد ظلت العلاقات التركية- العربية إلى حد بعيد، أسيرة محددات عدة حكمت مستوياتها وطبيعتها، وأثرت على التفاعل الإيجابي بين الطرفين، بما لم يسمح بإحداث مزيد من التقدم لكن في مرحلة التسعينات وحتى بعد حرب الخليج الثانية، بدأت تلك المحددات تعرف نوعا من التغير، والتي أثرت بدورها على طبيعة العلاقات التركية- العربية.

---

[1] محمد نور الدين،تركيا الجمهورية الحائرة: مقاربات في الدين والسياسة والعلاقات الخارجية، مرجع سبق ذكره،ص333

[2] خورشيد حسين دلي، تركيا وقضايا السياسة الخارجية، مرجع سبق ذكره،ص 38

– النظرة المتبادلة بين الجانبين اكتنفها كثير من السلبية؛ ففي حين لم يتحمس الكثيرون من الأتراك للتوجه نحو العرب، مفضلين الاتجاه نحو الغرب المتقدم، وساعين للاندماج في تكتلاته الأمنية والاقتصادية تجسيدا للرؤى الأتاتوركية، نجد أن النظرة العربية انطلقت من معايير أخلاقية ودينية وسياسية، أسهمت في تشكيلها تجليات الثورة الأتاتوركية، خاصة بعد أن قام أتاتورك بإلغاء الأذان، واستبدال الحرف اللاتيني بالعربي، فضلا عما مثلته الصراعات الحدودية بين الجانبين، في أعقاب تفكك الدولة العثمانية خاصة مع كل من سوريا والعراق ، وإتباع العرب والأتراك سياسات غير متوافقة مع المصالح المتبادلة، خاصة حين اتجهت تركيا إلى التحالف مع المعسكر الغربي، والدخول في أحلاف تستهدف حصار المد القومي العربي في الخمسينيات والستينيات، واتجهت كثير من الدول العربية للتحالف مع المعسكر الشرقي، واتجه بعضها لدعم "حزب العمال الكردستاني" المعارض في تركيا مما كاد يسفر عن مواجهة عاتية بين كل من سوريا وتركيا في خريف عام 1998.*

– إن العلاقات العربية التركية ظلت إلى مدى بعيد، أسيرة تفاعلات العلاقات التركية– الإسرائيلية ، حيث دائما ما رأى الجانب العربي أن توثيق العلاقات التركية مع إسرائيل ،من شأنه أن يؤثر بالسلب على أمنه القومي وعلى توازن القوى الإقليمي، وهذا الترابط بين مسار العلاقتين يمتد إلى تاريخ إنشاء الدولة الإسرائيلية في فلسطين، حين كانت تركيا أول دولة إسلامية تعترف بإسرائيل عام 1949 ،لكن مع بدء مفاوضات التسوية السلمية بين العرب وإسرائيل، واعتراف بعض الدول العربية بدولة إسرائيل، واحتمالات التوصل إلى اتفاق سلام بين سورية ولبنان من جهة وإسرائيل، أتاح ذلك من جهة ثانية الفرصة لتركيا لتتجاوز الكثير من الحذر والحساسيات في علاقاتها الشرق أوسطية، وبخاصة العربية منها التي تعتقد أن تركيا متحيزة لإسرائيل.[1]

– تراوحت السياسة الخارجية التركية في عمومها تجاه القضايا العربية بين الامتناع والمشاركة،و وفقا لما تمليه عليها مصالحها الإستراتيجية مع الغرب وإسرائيل خاصة أن هذه الأخيرة، أصبحت ذات فائدة لأنقرة؛ باعتبارها دولة عسكرية ، ظهرت الحاجة إليها بشكل أكبر في ظل المساعي التركية لتحديث قواتها المسلحة، وفي مواجهاتها العسكرية مع "حزب العمال الكردستاني"، هذه الحاجة توافقت مع احتياجات إسرائيلية أخرى في الضغط على سوريا والعراق، واختراق الحصار العربي، وكانت ذروة التعبير عن هذا التوافق في المصالح، الاتفاق العسكري الموقع بين الجانبين في مارس 1996، وقد كان هذا الاتفاق على حساب العلاقات العربية – التركية، خاصة أنه جاء في ظل اتهامات تركية لبعض الدول العربية بدعم "حزب العمال الكردستاني".

---

* يقول الدكتور محمد نور الدين في كتابه "**حجاب وحراب**" إن العرب والأتراك جمعت بينهم رابطتان، هما الأرض والخلافة: الأولى ذهبت مع نهاية الحرب العالمية وهزيمة الدولة العثمانية، والثانية ولّت أيضًا بإلغائها وإقامة الجمهورية التركية في عام 1923؛ وهو ما أدى إلى فك ارتباط دام بين الطرفين طيلة 4 قرون.

[1] محمد عبد القادر." تركيا والعرب.. المستقبل لا ينفصل عن الماضي" 2014/05/13. نقلا عن:
http://www.islamonline.net/arabic/politics/2014/05/article07.shtml

– إن العلاقات العربية التركية ظلت على الدوام انعكاسا مباشرا لصراع الإرادات، الدائر بين النخب التركية والمؤسسة العسكرية، ممثلة في مجلس الأمن القومي، الذي يمثل القوة الحقيقية في تركيا، وباعتبار جنرالات الجيش هم حماة العلمانية، فهم يسعون نحو الغرب غير مبالين بكل ما هو عربي أو إسلامي. كما يمكن اعتبار أن التوجه التركي نحو العرب، يعكس بصورة واضحة الصراع الداخلي الحاصل حول الهوية التركية، التي طالما بقيت حائرة بين من يراها غربية علمانية ،ومن يراها شرقية إسلامية. و بصعود التيار الإسلامي إلى الواجهة السياسية التركية والذي حظي بتأييد جماهيري كبير، واحتل المرتبة الأولى في الانتخابات البلدية والنيابية التي جرت في أعوام 1995– 1996، هذا العامل المستجد في الداخل زاد من الارتباط بالدائرة الحضارية الإسلامية.[1]

على الرغم من أن العلاقات التركية– العربية صاغتها مجموعة من المحددات، لكن التطورات الجارية في المنطقة كانت توحي بأنه، لابد على تركيا أن تجد لنفسها مكانا مناسبا ضمن العلاقات العربية وتفاعلاتها، خاصة بعد حرب الخليج الثانية و ما أفرزته من ظروف و نتائج مست استقرار المنطقة، جعلت تركيا تعيد اعتباراتها و تأخذها تلك النتائج، كعنصر أساسي وجزءا لا يتجزأ من الإستراتجيات التي ترسم في الشرق الأوسط ، وبناء على تلك المعطيات وضعت تركيا ركائز جديدة لسياستها الخارجية تجاه الدول العربية و الشرق الوسط ككل وهي:

– سعت تركيا من أجل تعزيز العلاقات الودية، مع جميع دول وشعوب منطقة الشرق الأوسط، وذلك انطلاقا من الأسس التقليدية والروابط التاريخية العميقة والثقافية التي تجمع تركيا بالعرب، كما دعت دول الشرق الأوسط إلى الحوار، باعتباره وسيلة لتحقيق بيئة يسودها السلام والاستقرار بما يخدم مصالح الدول الإقليمية، خاصة جراء ما تعانيه المنطقة من صراعات مزمنة.

– تعتبر الدول العربية ثالث شريك تجاري لتركيا، بعد الاتحاد الأوروبي ومجموعة الكومنولث، كما يمثل العرب ثاني أهم مورد سياحي لتركيا بعد السياحة الأوروبية، ويزيد حجم التبادل التجاري بين تركيا والدول العربية على خمسة مليارات دولار، كما أن هناك مجموعة من الاستثمارات العربية في تركيا تقابلها استثمارات تركية في عدة دول عربية.[2]

– ونظرا للتدهور الأمني الكبير الحاصل في الإقليم الشرق الأوسطي، وخاصة بعد أحداث 11سبتمبر 2001، تعتقد تركيا في أنها بحاجة إلى وضع برنامج شامل و طويل الأمد للديناميكيات التي تتعامل بها بشكل شامل مع المشاكل الإقليمية المترابطة، ولا تستثني أي دولة من دول المنطقة، وذلك كله راجع للأهمية الإستراتيجية للمنطقة والخشية من تفجر نزاعات إقليمية أخرى.

---

[1] محمد عبد القادر ،مرجع سبق ذكره.

[2] عبد الله تركماني." تركيا ومحيطها الإقليمي (2): أهم الأزمات التركية مع دول الجوار". نقلا عن: http://www.thisissyria.net/2006/11/27/articles/01.html

– وفي الحديث عن دور تركيا الاستراتيجي الإقليمي خصوصا تجاه العالم العربي، تستغل تركيا موقعها وعضويتها في العديد من المنظمات الدولية ، لدفع وتحسين العلاقات مع جميع دول المنطقة،و في كل ميدان من ميادين العمل والمساهمة في التوسع الإقليمي والاستقرار والأمن والازدهار الاقتصادي مع ربطها بشبكات من التبعية. فمشاركة تركيا في الوجود الدولي المؤقت في الخليل، وفي قوة حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة في لبنان (اليونيفيل) ، وكذلك دورها النشط في المؤتمر الإسلامي حيث تم تعيين رئيس المجلس القومي التركي بوصفه الأمين العام لمنظمة المؤتمر الإسلامي، و كذلك الدعوات العادية من جانب الجامعة العربية لمشاركة تركيا في القمة واجتماعات وزراء الخارجية، تشكل مؤشرات ملموسة لهذا التطور في العلاقات.[1]

رغم كل تلك المساعي، نحو تحسين العلاقات خاصة مع وجود ظروف مساعدة على ذلك، وسعي الدول العربية بجدية لكسب تركيا كحليف إقليمي قوي، نظرا لما تمثله لهم من سوق كبيرة وفعالة وقريبة من أسواق أوروبا وروسيا ووسط آسيا، كما يمكن أن تفتح لهم مجالات واسعة للاستثمارات في مختلف القطاعات، كما أن تركيا بحاجة للأسواق العربية في مجالات اقتصادية عديدة، وهناك أيضا التراث الثقافي بين تركيا والعالم العربي الذي يعطي فرصة كبيرة لنمو التعاون الثقافي بين الجانبين، مع ذلك تبقى هناك العديد من القضايا العالقة بين الطرفين، والتي سرعان ما تعود لتطفو إلى السطح نظرا لانعدام تسوية حقيقية لتلك القضايا، ومن بين القضايا التي تبقى تؤثر على طبيعة العلاقات التركية – العربية، مشكلة التعاون التركي– الإسرائيلي ومشكلة المياه .

أ. مشكلة التعاون التركي– الإسرائيلي:

على الرغم من أن العرب ومنظمة التحرير الفلسطينية وقعوا على اتفاقية أوسلو في 1993، وما شكلته تلك الاتفاقية من عامل دفع للعلاقات التركية مع إسرائيل، إلا أن العرب لا يزالون يشكون في النوايا الحقيقة لهذا التحالف، خاصة وأن تركيا ترتبط بالعديد من المنظمات الغربية كالحلف الأطلسي، وخصوصا بعد أن شهدت العلاقات الثنائية تحسينات في الجانب العسكري، وكذلك في ما يتعلق بطموحات كل من إسرائيل وتركيا في المساهمة الممكنة، أو المشتركة في إقامة نظام إقليمي جديد قائم على التعاون.

كما شكل الاتفاق العسكري التركي– الإسرائيلي الذي وقع عام 1996 بين أنقرة وتل أبيب، وهو اتفاق شراكة استراتيجي كان علنيا (على خلاف بعد الاتفاقات التي أبرمت في الخمسينيات وكانت سرية) هذه المرة. وشمل الاتفاق بنود عدة تتراوح بين تبادل المعلومات الاستخبارية والتعاون العسكري والتدريب، كما تضمن الاتفاق إزالة الحواجز الجمركية بين الدولتين، وأن تمنح إسرائيل تركيا جزءً من حصتها في الأسواق الأمريكية في قطاع صناعة النسيج، على أن تعمد الشركات الإسرائيلية إلى تصنيع الأنسجة في

[1] ———"**Turkey's Relations with the Middle East**". From the official site of ministry of foreign policy affairs. http://www.mfa.gov.tr/MFA/ForeignPolicy/Regions/MiddleEast/TurkeysRelationswiththeMiddleEast/

تركيا؛ من أجل تصديرها إلى الولايات المتحدة[1]؛ متغيرا مقلقا وحساسا لعلاقات تركيا مع دول الجوار، ولا سيما العربية. وتعتقد الدول العربية أن هذا الاتفاق يثير المخاوف في المنطقة من العودة إلى سياسة الأحلاف العسكرية، كما أنه يحول دون إقامة علاقات إيجابية بين تركيا والدول العربية، خاصة في ظل توقف عملية السلام في منطقة الشرق الأوسط .

غلب على العلاقات التركية– الإسرائيلية الطابع التعاوني في مجال التجارة والاقتصاد والسياحة بصفة عامة ، بالإضافة إلى الجانب العسكري، حيث جرت بعد اتفاقية أوسلو سلسلة من الزيارات الرسمية التي توجت بجملة من الاتفاقيات الثنائية المهمة التي تنظم ذلك التعاون و الروابط الاقتصادية*. فتسارع العلاقات الاقتصادية في التسعينات أعطت العلاقات التركية – الإسرائيلية دفعا قويا، ساهم في زيادة نمو التبادل التجاري بين الدولتين، والذي انتقل من حوالي 54 مليون دولار في عام 1987 ، ليتوسع إلى 2 مليار دولار في عام 2004 ، باستثناء مبيعات الأسلحة. هذا الازدهار خلق "لوبيات رجال الأعمال" في كلا الدولتين لدفع علاقات أقوى. كما شكل قطاع السياحة أيضا داعما أساسيا لديناميكيات النمو، فما بين عامي 1990 و 2004 ، سافر ما مجموعه 3298000 من السياح الإسرائيليين إلى تركيا، بقدرة إنفاق تقدر ب 2،4 مليار دولار.[2]

مع وصول حزب العدالة والتنمية إلى الحكم عام 2002، شكك في طبيعة العلاقة القائمة بين تركيا وإسرائيل ، كما اتخذ موقفا حاسما تجاه الممارسات الإسرائيلية ضد الفلسطينيين، خلال الانتفاضة الثانية على سبيل المثال في ماي 2004 ، وصف رئيس الوزراء "**أوردغان**" مقتل زعيم حركة حماس الشيخ "**أحمد ياسين** " بأنه عمل إرهابي، ورغم أن كل الدلائل التقليدية لعلاقات تركيا إسرائيل، تشير أنها لم تعد لها أساس في الواقع خاصة مع وصول حزب إسلامي سعى جاهدا إلى تحسين العلاقات مع العالم العربي.

في المقابل، لا يزال التخوف الإقليمي قائم من جراء هذا التعاون السابق وخاصة في جانبه العسكري،ما جعل كل من سوريا العراق وإيران، يشعرون بأن هذا يمثل تهديدا مباشرا لهم، وله دلائله الواقعية التاريخية التي تبرره، وتخشى من أن تطور الأحداث يمكن أن يعيد تلك القضايا إلى الواجهة، خاصة مع وجود التهديدات الأمريكية لكل من إيران وسوريا، كما أظهرت العديد من الدول العربية تخوفاتها العلنية،و تحذيراتها أيضا من قيام (جبهة عسكرية) في المنطقة.

---

[1] سكاي نيوز عربية، 10 نقاط تختصر العلاقات التركية الإسرائيلية،نقلا عن:-https://www.skynewsarabia.com/middle-east/853068-10-%D9%86%D9%82%D8%A7%D8%B7-%D8%AA% 27 يونيو 2016

* في نوفمبر 1993، ونوفمبر 1994 قام كل من وزير الخارجية التركي"**حكمت جيتين**" ، ورئيس الدولة الإسرائيلي "**عازر وايزمن**" ، ووزير الخارجية "**شيمون بيريز**" ، ورئيس الوزراء التركي "**تانسو تشيللر** " بزيارات متبادلة للبلدين،ووقع "جيتين" مذكرة تفاهم حددت إطار التعاون البعيد المدى، بما فيه الجانب العسكري.

[2] Soner Cagaptay." The Turkish Prime Minister Visits Israel: Whither Turkish-Israeli Relations". The Washington Institute for Near East Policy. April 27, 2005. http://www.ciaonet.org/pbei2/winep/policy_2005/2005_987/ -->

إن توجه تركيا نحو تعزيز مؤسساتها العسكرية بهذا الشكل الضخم، تبرره تركيا على أنه يستهدف الحركة الكردية المسلحة في الداخل فقط، بالرغم من وجود أبعاد خارجية لهذه القضية فزعيم حزب العمال الكردستاني "عبد الله أوجلان" عاش في دمشق خلال فترة التسعينات ، كما أن حزب العمال الكردستاني تلقى تدريبا واسعا لنشطائه في لبنان ، وبالتالي كان التبرير التركي هو توطيد التعاون مع إسرائيل في الجانب العسكري، لاستخدامه ضد حزب العمال الكردستاني وتحديث المؤسسة العسكرية التركية بما يمكنها من القضاء على أخطارها الأمنية، كما تحبذ تركيا أن تشير إلى أن توجهها نحو الشرق الأوسط، إنما هو نابع من أن المنطقة ميدان للمصالح والمنافع الاقتصادية والمالية والاستثمارية المتبادلة[1]. في حين تبقى الدول العربية تتخوف من كون هذا التعاون، يندرج في إطار أدوار أمنية تجاه دول الجوار. اعتقدت هذه الدول في تلك الفترة ولا سيما سوريا، بأن الاتفاق العسكري التركي –الإسرائيلي في 1996/2/23 يشكل مقدمة لفرض ترتيبات أمنية إقليمية في منطقة الشرق الأوسط، فيما قللت تركيا من المضامين الإستراتيجية للاتفاق، وصرحت بأنه لا يشكل تحالفا عسكريا، وأنه ليس موجها ضد أي طرف ثالث.[2]

إلا أن الثابت، هو وجود مجموعة من الأهداف الإستراتيجية تسعى تركيا إلى تحقيقها، وفي مقدمتها جعل تركيا الدولة الأقوى عسكريا في المنطقة، دولة مصنعة للسلاح، تقوم بتصدير الأسلحة بأنواعها إلى دول المنطقة ومنها الدول العربية، وكذلك أن تتقاسم وإسرائيل مسؤولية وضع الترتيبات الأمنية للنظام الإقليمي الشرق أوسطي، وذلك على قاعدة تحالفهما الاستراتيجي مع الولايات المتحدة.[3]

الأمر الذي جعل البعض يتساءل في العالم العربي والتركي والإسرائيلي،عن من هو الطرف المستفيد،أو بالأحرى من هو الذي أكثر حاجة إلى الآخر، إسرائيل أم تركيا؟[4] يذهب الكاتب عبد الحميد الكيالي* إلى افتراض أن إسرائيل تدرك جيدا حقيقة حاجتها إلى علاقات قوية مع تركيا، أكثر من حاجة هذه الأخيرة لها؛ ومرد ذلك إيمان دوائر صنع القرار في إسرائيل لعمق العلاقة الاستراتيجة التي توفرها تركيا لإسرائيل، و نظير ما تضفيه من الشرعية للوجود الإسرائيلي في المنطقة؛ بما تمثله تركيا كدولة مسلمة لها حجمها وتاريخها، كما يذهب إلى أن الأقطاب السياسية في إسرائيل تشدد على ضرورة أن تتمسك إسرائيل بالمسار التقليدي لعلاقاتها بتركيا، من أجل عدم الإضرار بالمصالح الإسرائيلية، وترى أن أي تدهور إضافي في العلاقات الإسرائيلية–التركية من شأنه أن يزيد من عزلة إسرائيل الدولية بشكل جوهري.ويضاف إلى ما سبق،حجم التعاون العسكري والتبادل التجاري بين إسرائيل وتركيا؛ وهو ما يساهم في تعزيز حاجة إسرائيل إلى تركيا وتعزيز علاقاتها بها. أما تركيا فيتوفر لها بدائل طبيعية في المنطقة

---

[1] Soner Cagaptay,op cit.

[2] هاينتس كرامر، مرجع سبق ذكره ص 226

[3] خورشيد حسين دلي، مرجع سبق ذكره،ص 63

[4] بولنت آراس وآخرون،مرجع سبق ذكره،ص 93

* الباحث في الشأن الإسرائيلي،ومدير وحدة الدراسات الإسرائيلية في مركز دراسات الشرق الأوسط بالأردن

بحكم التاريخ والدين المشترك على عكس إسرائيل، وهو ما يقلل في رأيه،من حاجة تركيا إلى علاقاتها مع إسرائيل.[1]

ب. مشكلة المياه:

حتى قيام الحرب العالمية الأولى، لم تكن هناك مشاكل سياسية أو قانونية، تثار حول استخدام مياه نهري الدجلة والفرات، بسبب وقوع منبع النهرين و حتى المصب تحت سيادة دولة واحدة هي الدولة العثمانية،إلا أنه بعد تفكيك الكيان العثماني، وانفصال العراق وسوريا عن السيادة التركية بعد الحرب، اختصت تركيا بالمنبع والمجرى الأعلى للفرات و الدجلة، وسوريا بالمجرى الأوسط للفرات، و العراق بنهر دجلة والمجرى الأدنى للفرات. ومعروف أن سوريا وضعت تحت الانتداب الفرنسي، والعراق تحت الانتداب البريطاني، ومن ثمة عقدت اتفاقيات ومعاهدات بين تركيا ودولتي الانتداب(بالنيابة عن سوريا والعراق) هدفها الأساسي حماية مياه الفرات من أي تصرف انفرادي تقوم به دولة المجرى الأعلى للنهر، وقد كان تقاسم مياه الفرات على الدوام موضوع سوء تفاهم بين الأطراف الثلاثة، تركيا، العراق،سوريا، ومن المؤكد أن هذه الورقة كانت كورقة إستراتيجية، أدارت بها تركيا العديد من العلاقات وكانت كورقة مساومة في يدها وظفتها في العديد من القضايا.[2]

تتحكم تركيا بالمنابع الرئيسية والأجزاء العليا من هذه المنظومة المائية، وتنطوي على أهمية بالغة بالنسبة إلى عملية التنمية الاقتصادية لجنوب- شرق الأناضول، وأجزاء من سوريا والعراق اللذين تتركز تجمعاتهما السكانية في هذا الحوض، وإذا أخذنا الزيادة السكانية المتنامية وخطط التنمية الاقتصادية لدى البلدان الثلاثة للري الزراعي وتوليد الطاقة المائية –الكهربائية بعين الاعتبار، فإن مشكلات عويصة في مجال استخدام الماء سوف تنشأ. فقد عانت كل من سوريا والعراق مشاكل في الري، كما كانتا في بداية القرن الحادي العشرين تسعيان إلى العودة إلى الأرض، و إتباع سياسات زراعية تقوم على المياه بالأساس. فالعراق كان يخطط لتوسيع مساحته المروية إلى أربعة ملايين هكتار مع حلول سنة 2010،في حين كانت سوريا تأمل في أن تصل المساحة المروية إلى 400.000 هكتار بحلول 2015. فضلا عن أن تركيا دأبت على توسيع أراضيها القابلة للري في جنوب- شرق البلاد إلى 1.6 مليون هكتار.[3]

هذه السياسات المائية وتقاطعاتها بين دول المنطقة، كانت سببا في نشوب نزاع تركي مع تلك الدول، وما زاد الأمر تعقيدا في تلك الفترة هو أن تركيا باشرت في مشروع عملاق للتنمية "**مشروع جنوب شرق الأناضول الغاب**" والذي يقوم على مجموعة ضخمة من السدود، والذي علق عليه الخبراء والمراقبون: على الرغم من أنه يخلق جو تنمية كبيرة للطاقة المائية و الكهربائية، يمكن أن تستفيد منها كل دول المنطقة،إلا

---

[1] المرجع نفسه،ص 94

[2] رمزي سلامة، **مشكلة المياه في الوطن العربي:احتمالات الصراع والتسوية**، (الإسكندرية:منشأة المعارف، 2001)،ص 91

[3] هاينتس كرامر، مرجع سبق ذكره،ص 238

أن هناك حقيقة واحدة أنه سوف يؤثر على الموارد والمياه في كل من سوريا والعراق، ويلحق بهم أضرار كبيرة . كانت هناك تقديرات تقول بأن مشروع "**الغاب**" في مرحلته النهائية سيمنع تدفق الفرات بنسبة تتراوح بين 30–50%، وسوف يعني هذا خسارة للماء في سوريا والعراق، وكانت هناك تقديرات تشير إلى أن العراق سيواجه نقصا في الماء في غضون عقد واحد بعد إتمام المشروع، و أن سوريا ستتعرض للمشكلة ذاتها خلال عشرين إلى ثلاثين سنة، و هذا الوضع الذي كان من المرجح أن ينشأ توترات بين الأطراف المعنية، إذا لم تبادر تركيا إلى زيادة كمية المياه التي تطلقها باتجاه جارتيها.[1]

تعتقد تركيا أنها بتنفيذها لمشروع "**الغاب**"، ستصبح دولة متحكمة بالأمن المائي والغذائي لدول المنطقة،فضلا عن استخدام المياه كثروة وطنية يمكن مبادلتها بالنفط، أو كسلاح لتحقيق مطالب أمنية. ففي حفل تدشين سد أتاتورك هدد الرئيس التركي الأسبق "سليمان ديميريل" والذي كان آنذاك رئيسا للوزراء قائلا: "إن مياه الفرات ودجلة تركية ومصادر هذه المياه هي موارد تركية، كما أن آبار النفط تعود ملكيتها إلى العراق وسورية، نحن لا نقول لسورية والعراق إننا نشاركهما مواردهما النفطية، ولا يحق لهما القول إنهما تشاركاننا مواردنا المائية إنها مسألة سيادة".[2]

وقعت تركيا وسوريا والعراق العديد من الاتفاقيات القانونية* ،التي حاولت إعطاء وضعية قانونية للنهرين وطريقة تقاسمها مياههما،إلا أنهم لم يتوصلوا إلى حل يرضي كل الأطراف، ما جعل القضية عبارة عن مشكلة قابلة للانفجار في أية لحظة. لكن من المؤكد أن المياه عنصر مكمل وإضافي لعناصر التوتر في المنطقة، (مطالب الأقليات،أمن الحدود،حركات التمرد والانفصال).[3]

عليه باتت التصورات التركية، مبنية على أساس أنّ تصدير المياه إلى الشرق الأوسط له أهمية كبرى في المنظور الاستراتيجي والسياسي، وأن توظيف ورقة المياه التركية في أي مرحلة، سيؤدي إلى توثيق أو زعزعة العلاقات السياسية، كما تبرز الاحتمالات الكامنة في توظيف الورقة المائية ، لقضايا مساومة مع الدول العربية وحتى إسرائيل إذا استدعت الضرورة ذلك، وبما تخدم به مصالحها الإقليمية وتضغط به على دول لتبرير وتمرير بعض السياسات.

عرفت العلاقات التركية– العربية محطات من التذبذب، تراوحت بين التعاون والنفور والشكوك، ونظرا لدخول منطقة الشرق الأوسط في مرحلة جديدة،عرفت جملة من التحديات والتهديدات نتيجة لأهميتها الإستراتيجية بالنسبة للقوى العالمية. ارتهنت هذه العلاقات عموما بإفرازات النظام الدولي وتقلباته، لكن ما هو مميز فعلا فيها، هو غلبة التفاعلات الصراعية في العلاقات التركية– العربية ، وتوسع مساحة النفور

---

[1] هاينتس كرامر، مرجع سبق ذكره ،ص ص، 239–240

[2] خورشيد حسين دلي، مرجع سبق ذكره.ص 45

(*) للاضطلاع المفصل على الاتفاقيات الموقعة بين الأطراف الثلاث العراق،سوريا، تركيا حول مياه النهرين إرجع" كتاب رمزي سلامة" **مشكلة المياه في الوطن العربي:احتمالات الصراع والتسوية** .ص 127–128–129–130–131، وللاضطلاع أكثر حول الوضعية القانونية و تصورات = كل طرف في مشكلة المياه بين تركيا العراق، سوريا،إرجع إلى الموقع الرسمي لوزارة الخارجية التركية، .
http://www.mfa.gov.tr/MFA/ForeignPolicy/MainIssues/WaterIssues/WaterIssuesBetweenTurkeySyriaIraq.htm

[3] رمزي سلامة، مرجع سبق ذكره،ص 134

وعدم القبول- خاصة بالنسبة للطرف العربي- الرسمي/ الحكومي- ، ورفض تواجدها في المنقطة والريبة من سياساتها، رغم المساعي التعاونية التي كانت تحاول تركيا أن تظهر بها في كل مرة.

ثانيا : مبررات العودة التركية إلى الشرق الأوسط :

لا يمكن الحديث عن الديناميات الأساسية للشرق الأوسط وموقع تركيا منها، دون التطرق للإشكالية الارتدادية للعلاقات التركية –العربية، وكذا للفراغ الجيوسياسي في المنطقة الذي خلفته عدة عوامل من بينها: (خلق الكيان الإسرائيلي بالمنطقة ، وتداخل التفاعلات الإقليمية مع العالمية).

مع ذلك، تبقى مشكلة ضعف وتراجع الدول العربية لأسباب عديدة، أحد العوامل الأساسية التي شجعت العديد من الدول الإقليمية على التغلغل في المنطقة الشرق أوسطية وإيجاد نفوذ لها. كانت تركيا من بينها لكن هذه المرة ليس من باب العلاقات التعاونية وحسب، ولكن من باب المصلحة الوطنية و السياسات البراغماتية. مستفيدة من الوضع الدولي لما بعد الحرب الباردة ، الذي بدأ يعرف تراجعا للولايات المتحدة الأمريكية كمتحكم أساسي في المنطقة و لحلفائها التقليديين، وجعل الجميع يبحث عن مكانة داخل الترتيبات الأمنية و الجيوسياسية التي تتشكل في المنطقة. أحدثت قبل ذلك، حرب الخليج الثانية في منطقة الشرق الأوسط تغيرات خطيرة في التوازنات الداخلية للمنطقة العربية، والتي مست أيضا بالحسابات العالمية. حيث أدت كل من الحرب بين الكويت والعراق،ثم تدخل التحالف الدولي برعاية الولايات المتحدة، إلى تقويض العلاقات العربية- العربية، فضلا عن العلاقات العربية –التركية ، و خلقت أزمة على نطاق واسع داخل العالم العربي.

على عكس ما كان متوقعا لعملية السلام في الشرق الأوسط ، التي أعقبت حرب الخليج الثانية، أنها ستحسم الصراعات و تعيد الاستقرار إلى المنقطة، إلا أنه كان لها تأثيرا سلبيا مضاعفا، ذلك أن عملية السلام قامت على مناورات تكتيكية قصيرة المدى، بدلا من أن تقوم على إستراتيجية طويلة المدى. وبالتالي اختلت موازين القوى، وعجزت الأطراف الداخلية للشرق الأوسط ، في الارتكاز إلى توازن جديد.[1]
في الفترة التي تلت الحرب الباردة، دخل العالم العربي و منطقة الشرق الأوسط دوامة التناقضات، بين الحقائق المحلية والحقائق الإقليمية لقضايا الوحدة العربية" و"الدولة القومية"، وهما من الوسائل الأساسية لصياغة الشرعية السياسية الداخلية لهذه الدول وسياستها الخارجية، وكذا شرط أساسي في تكوين نظرتها إلى الأطراف المشكلة للنظام الإقليمي للشرق الأوسط. وقد تسببت هاتان الظاهرتان في حالة تأزم في ميادين التخطيط الاستراتيجي لهذه الدول. لاسيما في مصر وسوريا والعراق.وكان السبب الرئيس خلف هذا الوضع هو التناقض بين خطاب الوحدة العربية وظاهرة الدولة القوية، حيث ترى كل دولة عربية نفسها حبيسة حدود سياسية أضيق مما يجب، وتبني إستراتيجيتها الإقليمية على نحو من شأنه تجاوز هذه

[1] أحمد أوغلو، العمق الإستراتيجي، مرجع سبق ذكره،ص 396

الحدود. فعلى سبيل المثال حاولت سوريا وبإصرار أن يكون دورها التاريخي متجاوزا لحدودها، بصفتها المركز الذي ولدت فيه فكرة القومية والهوية العربية،وترى في تشكيل الاتحاد السوري شرطا أساسيا لقيام الوحدة العربية وقيام المحور الإستراتيجي القومي، وتشمل سوريا الكبرى في تصورها شرق المتوسط وبلاد الشام التي تضم، لبنان والأردن وفلسطين و الإسكندرون، وتعتبر هذه المناطق امتدادات طبيعية انفصلت عنها، وقد زجت هذه الإستراتيجية بسوريا إلى ساحة من التوتر المتبادل، مع الدول غير العربية في المنطقة، مثل إسرائيل وتركيا، كما وضعتها في مواجهة مع قوى عربية أخرى.

تنطبق هذه الحالة على العراق أيضا،إذ كان يرى بأن العراق بإمكانه تحقيق وحدة عربية في نطاق يتمحور حول البصرة–بغداد، يستند إلى فكرة العراق الكبير، الذي يشمل الكويت وبلاد الرافدين وشط العرب وخوزستان الإيرانية، الذي يعد شرطا أساسيا لتحقيق الاتحاد العربي.[1] وقد جعلت هذه الفكرة العراق في حالة مواجهة مع الدول غير العربية في المنطقة إيران وتركيا، ومع دول عربية أخرى كذلك. والحال ذاته مع مصر التي كانت تسعى إلى تحقيق الهدف ذاته(أي الوحدة العربية) في إطار يشمل شمال إفريقيا ويتخذ من القاهرة مركزا له.

هذه التناقضات أدت إلى نتائج وخيمة على العالم العربي، وساهمت في إضعافه وتراجع دوله، وغياب رؤية إستراتيجية مركزية لسد الفراغ الجيوسياسي، ومنع تغلغل القوى الكبرى والإقليمية الأجنبية التي لها أجنداتها الخاصة، والتي دائما ما تتعارض مع المصالح العربية ومع العمل الوحدوي للمنطقة. فلم تفلح العراق في احتلال الكويت ولم تستطع تحقيق هدف العراق الكبير، ولا الوحدة العربية وفق رؤيتها.كما أن سياسات سوريا تجاه لبنان وفلسطين والأردن لم تسفر عن توسيع مجال التأثير السوري، خلافا لما كان منتظرا منها، بل إنها وعلى النقيض من ذلك،أدت إلى احتلال إسرائيل للجنوب اللبناني، ووقوع الأردن وفلسطين في عملية السلام تحت وطأة التأثير الإسرائيلي لا السوري.

عليه، لم تنجح الدول العربية في استخدام مدخل الدولة القومية، الذي كان ورقة الرهان الجوهرية التي استعملتها الزعامات في تحقيق حلم/طموح الوحدة العربية، وصياغة رؤية إستراتيجية موحدة في مواجهة التهديدات والتحديات التي يفرضها النظام الدولي الجديد على المنطقة ككل. بل على العكس ساهمت في التعجيل بفشل العديد الدولة من العربية، وانتقال عدوى الفشل إلى معظم الدول الأخرى.

كانت البداية بالحرب الأهلية اللبنانية التي كانت في 1975، واستمرت إلى 1989، ثم دخلت الجزائر في حرب أهلية في بداية التسعينات والتي دامت قرابة عشر سنوات، وصولا إلى غزو العراق في 2003، وبعد العراق انضمت السلطة الوطنية الفلسطينية إلى تلك المصفوفة ، وانفصلت حماس بغزة،و وقف النظام الفلسطيني مشلولا أمام العدوان الإسرائيلي،الذي تكرر في كل مرة. ثم جاء الربيع العربي الذي زاد من انحلال وتفتت المنطقة العربية الشرق أوسطية بين قوى إقليمية وعالمية، وحتى غير دولية، و التي

[1] أحمد أوغلو، العمق الإستراتيجي، مرجع سبق ذكره ،ص 397

أدت إلى تغييب أي رؤية يمكن أن تنبثق من رحم المنطقة ووفقا لخصوصياتها، ودفاعا عن مصالحها لا مصالح الدول المتربصة فيها.[1]

كل هذه العوامل والظروف، خاصة التحول في بنية النظام الدولي نحو الأحادية القطبية، خلقت مناخا ملائما للفاعلين الإقليميين الكبار لتوسيع تحركاتهم و لزيادة قدراتهم على المناورة. مثل بداية التحرك الإيراني في المنطقة انطلاقا من توسيع نفوذها في كل من العراق ولبنان وسوريا. تركيا هي الأخرى حاولت الاستفادة من حالة الفراغ التي كانت تعانيها المنطقة العربية، وانخرطت في أن توجد لنفسها مكانة في ظل هذه الترتيبات الجيوسياسية الجديدة، محيية في ذلك أدوارا إقليمية طالما ما تمثلتها تاريخيا في ارتباطها بالمنطقة.[2]

لكن بالرغم من موضوعية هذه الحقيقة المرتبطة بالفراغ الجيوسياسي للمنطقة، وغياب رؤية إستراتيجية موحدة تكفل مصالح دول المنطقة، لا يمكن أن ننكر حقيقة موضوعية أخرى،هي مدى تمتع الدولة التركية بمقدرات القوة الشاملة للدولة ومزايا الدولة المركزية، فضلا عن تبنيها طوال السنوات الماضية مقاربة للتأثير في تفاعلات الإقليم سواء التأثير السلبي أو الإيجابي، مبنية على رؤية إستراتيجية واضحة تبناها حزب العدالة والتنمية. وهذا الوضع يجعلها من الدول ذات الوزن الإستراتيجي المهم في المنطقة. لكن الإشكال الأساسي في تركيا، كان في مدى قدرتها على الخروج من الدور الوظيفي الذي كان مرتبطا بالسياسات الغربية، إلى دور الدولة المحورية التي تختط به سياسات خارجية مستقلة مبنية على إرادة ذاتية.

كانت الحرب على العراق 2003، نقطة انعطاف وتحول في السياسة الخارجية التركية، خاصة وأن المنطقة دخلت في موجة من التغيرات والترتيبات الأمنية، ومن هذا المنطلق أثبتت حرب الخليج الثانية أن هيكل النظام العربي و مؤسساته القائمة، لم تعد كافية لحماية الاستقرار في المنطقة ولا قادرة على خدمة مصالح الدول الغربية في مجال التعاون الاقتصادي والشركات النفطية التي لها مصالح باستقرار الوضع،ومنه يمكن القول أن المنطقة بدأت تعرف بيئة دولية جديدة تعرف تصورات جيوسياسية أجنبية عما ينبغي أن يكون عليه الحال في المنطقة، و عن الأدوات الإستراتيجية التي تخدم مصالح تلك الدول و القوى.[3]

في ظل ذلك الوضع، وجدت تركيا نفسها مستبعدة من تلك الترتيبات، و بات ظاهرا إمكانية استبعادها أو تعويضها بدول(ة) أخرى. بل وأكثر من ذلك ، أن هذه الترتيبات أساسا يمكن أن تمس بالمصالح القومية لتركيا وتهدد كيانها الوجودي (في الإشارة إلى عودة الملف الكردي). تحقيقا لهذه الغاية، أرادت تركيا أن تأخذ زمام المبادرة بنفسها، وتساهم في تشكيل النظام الإقليمي في جوارها الشرق أوسطي بعيدا

[1] عبد العظيم ماد،"فشل الدول العربية وآثاره الوخيمة داخليا وإقليميا"،(**السياسة الدولية**،العدد201،يلويو2015)،ص 54

[2] مصطفى اللباد، مرجع سبق ذكره،ص 64

[3] بدر أحمد عبد العاطي." إيران و تركيا وباكستان وترتيبات ما بعد الحرب".(**مجلة السياسة الدولية**.العدد/104/أفريل/1991)،.ص 65

عن سياق علاقاتها المؤسسية والإستراتيجية التي استمرت لعقود طويلة مع الغرب. قدمت تركيا رؤية جيوسياسية أكثر استقلالية وحاولت إيجاد مكان لها في النظام الدولي المتغير. على هذا الأساس، انطلقت من المقاربة التي أسس لها حزب العدالة و التنمية، ارتكازا على مزايا الاقتصاد و الانفتاح السياسي ، لتنطلق كإحدى أقوى دول الشرق الأوسط. فبأي معيار نجد أن تركيا هي أكثر الدول أهمية في الشرق الأوسط؟.

السكان: فتعداد سكانها البالغ 73 مليون نسمة، يأتي في المرتبة الثانية بعد مصر، ويفوق عدد سكان إيران، ومن بين الدول الأوروبية تفوقها ألمانيا فقط في عدد السكان، وفي ضوء معدلات نمو السكان في تركيا–على تواضعها. فإن هذا سوف يجعل تركيا الدولة الأكثر سكانا في أوروبا في خلال عقود قليلة.إن عدد السكان الكبير يمكن أن يعوق أو يسهل التنمية، اعتمادا على مهارات الدولة في الانتفاع بمصادرها البشرية. وفي حالة تركيا فهي من الناحية الجدلية، تستخدم سكانها بفعالية أكثر من أي دولة إسلامية في العالم. خاصة عندما نضع في الاعتبار المستويات العامة للتعليم في الدولة، والمهارات المهنية، وتنوع الاقتصاد والفرص الاقتصادية.

الجيش: بخلاف إسرائيل نجد أن تركيا أكثر قوة عسكرية أهمية في الشرق الأوسط. و بنحو 515000 من القوات، يشكل الجيش التركي ثاني أكبر قوة دائمة في الناتو بعد الولايات المتحدة الأمريكية.علاوة على ذلك ، ووفقا لمعهد أبحاث السلام الدولي في ستوكهولم(sipri) جاءت تركيا في المرتبة الرابعة عشر في النفقات العسكرية العالمية سنة 2004، بميزانية دفاع تبلغ 10.1 مليارات دولار أمريكي، وهي تأتي ثانيا فقط بعد إسرائيل في الشرق الأوسط.(وحتى لا يسود اعتقاد أن تركيا تصرف كثيرا جدا على جيشها، فإن الحكومة تصرف على التعليم أكثر من صرفها على الدفاع). و تتعزز أهمية الجيش على نحو إضافي بالمكانة الاجتماعية المحترمة للجيش في المجتمع التركي.[1]

حفظ السلام:كانت مساهمة تركيا بقوات حفظ السلام الدولية جانبا عسكريا وسياسيا مهما من سياستها الخارجية، فقد ساهمت أنقرة في جماعات المراقبة الدولية على الحدود الإيرانية العراقية (المجموعة العسكرية الإيرانية – العراقية للمراقبة التابعة للأمم المتحدة (UNIMOG) ، ولاحقا على الحدود العراقية–الكويتية (يونيكومUNIKOM)، وقد أرسلت أيضا قوات لحفظ السلام تحت قيادة الأمم المتحدة، إلى كل من الصومال والبوسنة وجورجيا والخليل وألبانيا، وحصلت على تصنيفات إيجابية.وبمعطيات عامة استمرت تركيا في إظهار مواطنتها العالمية في العمل مع الأمم المتحدة و المجموعات الدولية الأخرى،فبعد غزو الولايات المتحدة الأميركية لأفغانستان عقب 11سبتمبر مثلا،ساعدت تركيا في مهمات حفظ السلام هناك بناء على طلب من واشنطن.[2]

---

[1] جراهام فولر،**الجمهورية التركية الجديدة: تركيا كدولة محورية في العالم الإسلامي**(أبو ظبي:مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية،2009)، ص115

[2] المرجع نفسه ،ص 117

العوامل الاقتصادية والمالية: تبين التجربة التركية انتقالا ناجحا إلى حد كبير، من اقتصاد كان ذات مرة شديد التوجه نحو سيطرة الدولة تحت السياسات الكمالية السابقة، إلى اقتصاد سوق مفتوح متزايد التنوع. حيث حرصت تركيا على الوفاء والالتزام بالمعايير الاقتصادية للقبول في الاتحاد الأوروبي.كما أن إمكانية دخول تركيا للاتحاد الأوروبي تثير آمالا وسط دول الشرق الأوسط الأخرى، إذ لو تحقق ذلك فإنه يعني أن تركيا سوف تكون أول دولة مسلمة تنجح بكسر الحاجز(الحضاري) الغربي.علاوة على ذلك، فإن تجربة تركيا في الانتقال إلى اقتصاد سوق أكثر ميلا نحو التصدير، ينبغي أن تكون شيئا مثمنا بالنسبة إلى الاقتصاديات الأخرى الدولية ، وإلى حد كبير في المنطقة العربية.[1]

في سبعينات القرن العشرين، لعبت تركيا على تصدير القوة العاملة والزيادة في تجارتها الخارجية مع دول الشرق الأوسط، من خلال تصدير قوتها العاملة إلى دول المنطقة، ونتيجة لذلك تعزز مشروع تصدير العمال هذا بالدور الجديد لتركيا كمتعهد إقليمي في الشرق الأوسط مع الخبرة التقنية والمهارات المتناميتين، و في الوقت المعاصر أصبحت الشركات القابضة الكبيرة وشركات التعاقد التركية تشكل رأس حربة للدور الاقتصادي التركي في الشرق الأوسط.

حيث ارتفعت صادرات تركيا إلى الشرق الأوسط نحو خمسة أضعاف من 1.5 مليار دولار أمريكي في عام 1990،إلى 7.2 مليارات دولار أمريكي في عام 2004، وكانت تمثل 11.5 من إجمالي الصادرات التركية(الصادرات التركية إلى الشرق الأوسط ارتفعت بالنسبة نفسها التي ارتفعت بها إجمالي الصادرات التركية العالمية). وفي غضون ذلك، تضاعفت واردات تركيا من الشرق الأوسط في الفترة نفسها من 2.5 مليار دولار إلى 5.1 بالمائة مليارات دولار أمريكي، ومثلت الطاقة جزءً كبيرا من هذه الكمية.

وفقا لإحصائيات الحكومة التركية للتجارة الخارجية، يأتي الاتحاد الأوروبي في المرتبة الأولى بالنسبة لصادرات تركيا، تليه روسيا ورابطة الدول المستقلة التي تصدر إلى تركيا النفط الخام والغاز الطبيعي بشكل رئيسي؛ و يأتي الشرق الوسط في المرتبة الثالثة، و أمريكا الشمالية في المرتبة الرابعة.[2]

يتضح مما سبق أن تركيا، بدأت تكسر القيود وتتجاوز الحدود التي تعيقها عن التمدد في محيطها الإقليمي والشرق الأوسطي خصوصا، مستفيدة من المحددات الاقتصادية والسياسية وغيرها العوامل والمحددات، التي شهدت تحسنا وتقدما كبيرا مع وصول وحزب العدالة والتنمية، الذي ساعدها في الانتشار وترسيخ دورها كدولة مركز، و كسر الطوق الذي كان يحد من قوتها الإقليمية.

المطلب الثاني: التغيرات الجيوسياسية في الشرق الأوسط ولعبة التوازنات الإقليمية

تحتل منطقة الشرق الأوسط مكانة إستراتيجية في النظام العالمي، حتى يخيّل لك أنه ليست هناك بقعة في العالم تعادل نفس أهمية هذا الإقليم. كما كانت منطقة الشرق الأوسط ولا تزال، من أهم المناطق التي

[1] جراهام فولر،مرجع سبق ذكره ، ص 118

[2] المرجع نفسه ،ص 119

تتنافس فيها الدول الكبرى في العالم، نتيجة لموقعها الإستراتيجي ، ونتيجة للنزاعات والتوترات الداخلية، مما جعلها تعاني اضطرابات وتوترات بين حين وآخر.

أولا :موجات التغيير في الشرق الأوسط و تقلبات موازين القوى.

بالعودة إلى الفرق الأساسي بين مفهوم الجغرافيا السياسية و الجيوسياسية.(الأول يشير إلى الواقع الموضوعي لدولة من ناحية موقعها على الخريطة وهي في معظم الأحوال ثابتة، والثاني يشير إلى محاولة بعض دولة تغير هذا الواقع إما بالدبلوماسية أو بالقوة العسكرية)، تتجلى لنا عدة أمثلة من الشرق الأوسط و التي توضح كيف حصلت تغيرات في النظرة الجيوسياسية للمنطقة رغم استمرارية الجغرافيا السياسية وعدم تغيرها. بمعنى بقاء المنطقة لكن التدخلات الجيوسياسية هي التي تعيد في كل مرة تعريف المنطقة و أهميتها ، وانطلاقا من هذه الحقيقة ، نتتبع أهم موجات التغيير التي مست المنطقة.

أ. **موجات التغيير في الشرق الأوسط:**

مرت منطقة الشرق الأوسط بموجات كبرى من التغيير، كان لها الأثر البارز في رسم موازين القوى الإقليمية والدولية. تلك الموجات كانت متعاقبة[1]:

- الموجة الأولى، كانت مع تفكك الاتحاد السوفياتي،وما خلفه من فراغ جيوسياسي على الساحة الدولية والإقليمية، حيث أدخل النظام الدولي في مرحلة الأحادية القطبية.
- الموجة الثانية، كانت مع أحداث الحادي عشر من سبتمبر 2001،أين أظهرت الولايات المتحدة وجهها الجديد بصفتها القوة العالمية المهيمنة، مما أدى إلى استعانتها بالعديد من الدول والحلفاء الإقليميين الجدد، في حربها المفتوحة التي أعلنتها على الإرهاب، والتي دشنت بشن حرب على أفغانستان، أدت إلى رفع أسهم العديد من الدول كفاعلين مؤثرين بدرجات متفاوتة في الساحة الدولية.
- الموجة الثالثة، كانت مع غزو العراق2003 وتواصلت إلى ما بعد الانسحاب الأمريكي منه، مما جعل العديد من الدول الإقليمية ومن بينها تركيا وإيران تتسارع لملئه.
- الموجة الرابعة، كانت مع الأزمة المالية العالمية 2008 التي عصفت بالنظام المالي العالمي، مما استدعى لاعبين دوليين جدد للمساعدة في حل تلك الأزمة، من بينها أيضا تركيا والسعودية في مجموعة العشرين.
- الموجة الخامسة، تحول الاهتمام الأمريكي لشرق آسيا، فيما عرف بسياسة الارتكاز الآسيوية والتي أعلنها "باراك أوباما" سنة 2012، وما كان لها من آثار على الشرق الأوسط، وصولا إلى اندلاع ما سمي "بالربيع العربي".[2]

انبثقت المعالم الجيوسياسية لمنطقة الشرق الأوسط في فترة الحرب الباردة ، من ملامح الصراع والاستقطاب الدولي بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي، و تم تشكيلها كجزء من مناقشات الحرب

[1] Richard N. Haas, The Age of Nonpolarity What Will Follow U.S. Dominance. foreignaffairs. May/June 2008 Issue. https://www.foreignaffairs.com/articles/united-states/2008-05-03/age-nonpolarity
[2] ibid.

الباردة على المخاوف الأمنية للولايات المتحدة وحلفائها. هذا المنظور الأمني يشتمل على شقين أساسين:الأول، ضمان تدفق النفط دون عوائق و بأسعار معقولة. والثاني، الحفاظ على الصراع العربي– الإسرائيلي تحت السيطرة.

لقد كان نهج الحرب الباردة للأمن الإقليمي في الشرق الأوسط، يسير في إطار التهدئة بين القوى الإقليمية المختلفة وعدم التصادم. وهذا الأمر راجع، إلى أن التهديدات الأمنية للشرق الأوسط قد تم تعريفها إلى حد كبير من منظور القوى الخارجية، بدلاً من دول أو شعوب المنطقة.

فقد شكل مخططا الدفاع البريطاني والأمريكي ضد التسلل الشيوعي والتدخل السوفييتي، أعظم التهديدات للأمن في الشرق الأوسط خلال الحرب الباردة. وكانت الطريقة الفضلى لتعزيز الأمن الإقليمي تكمن في أنه،على كل دول المنطقة أن تدخل في تحالفات مع الغرب، الذي قدم مخططين أو مظلتين اثنتين للأمن؛ الأولى، كانت منظمة الدفاع عن الشرق الأوسط (1951) ، والثانية،تمثلت بميثاق بغداد (1955) والذي تم تصميمه لهذا الغرض. بالرغم من أن هنالك دول إقليمية مثل العراق (حتى انقلاب 1958)، إيران (حتى ثورة 1978–1979) ، المملكة العربية السعودية وإسرائيل وتركيا، كانت تتوافق و تشارك هذا التصور الأمني الغربي إلى حد معين.[1]

في فترة ما بعد الحرب الباردة ،أعيد تشكيل منظور الشرق الأوسط حول خمسة مخاوف مترابطة: تدفق النفط دون عوائق في أسعار معقولة؛ إبقاء الصراع العربي الإسرائيلي تحت السيطرة، تحقيق استقرار إقليمي (يفهم على أنه منع ظهور مهيمن إقليمي) ؛ أمن النظام للدول "الصديقة/الحليفة" ؛ والمراقبة والحرص على عدم صعود "للأصولية الجديدة" في جميع أنحاء المنطقة وخارجها. هذه الإضافات الثلاث الجديدة للأجندة الأمنية الإقليمية، تعكس انعدام الأمن للحلفاء الإقليميين للولايات المتحدة.

في السنوات الأولى من الحرب الباردة، كانت تركيا وإيران دول ارتكاز أساسية للولايات المتحدة الأمريكية كحلفاء إقليميين. انسحبت إيران بعد الثورة الإيرانية 1979من هذا الدور ،ومنذ عام 2002 بوصول حزب العدالة والتنمية للحكم سعت تركيا هي الأخرى، إلى الاستقلال الذاتي النسبي عن الولايات المتحدة (في حين تبقى عضوا في حلف شمال الأطلسي) ، وبدأت في تشكيل سياساتها بما يتماشى مع منظورها الخاص ، الذي أصبح يعرف فيما بعد" العثمانية الجديدة".[2]

بعد تعثر النفوذ الأمريكي في العراق، ودورها الدبلوماسي غير الفاعل في الصراع اللبناني – الإسرائيلي سنة2006، انطلقت تركيا في نشاط دبلوماسي تخطى سياسات واستراتيجيات الولايات المتحدة بعد أن أصبح دورها متراجعا في هذه القضايا. وأدرك اللاعبون الإقليميون في المنطقة مدى خطوة هذا الوضع، والحاجة الماسة إلى وجود اتفاقيات وتعهدات واقعية ، تضع نهاية لحالة التمزق التي أعقبت غزو العراق.

[1] Pinar Bilgin. **Regional Security in the Middle East a critical perspective**, by RoutledgeCurzon.2005.p3

[2] pinar Bilnig. Region, Security, Regional Security: “Whose Middle East?” Revisited , **IN Regional Insecurity After the Arab Uprisings Narratives of Security and Threat.** 2015 Palgrave Macmillan UK ، p p 21.22

ثم جاءت الأزمة المالية 2008 لتضع تركيا في بؤرة الاهتمام الأمريكي، حيث أنها عضو في مجموعة العشرين، و تعتبر من أفضل 17 دولة في العالم من حيث النمو الاقتصادي، والسادسة على مستوى أوروبا واستطاع اقتصادها أن ينجو من الأزمة المالية، حيث لم يتعرض أي بنك فيها إلى الإفلاس بينما كانت بنوك أوروبا وأمريكا تتعرض لخسائر فادحة.[1]

في خضم كل تلك السياقات من التغيير كانت تركيا تتكيف معها، وبدأت تبرز أهميتها الحيوية بالنسبة للمحيط المجاور لها، كما بدأت تطرح نفسها كدولة مركز في ساحات التأثير المتعددة على غرار، البلقان، آسيا الوسطى، و الشرق الأوسط. الأمر الذي فرض عليها فيما بعد جملة من التحديات التي أصبحت تشكل خطرا مباشرا على اقتصادها وعلى أمنها الوطني، ووجدت أنه لابد من التعامل مع هذا الواقع الإقليمي الجديد وفق رؤية سياسية جديدة، تنطلق منها سياستها الخارجية كأساس للتعامل الإقليمي.[2]

ب. تقلبات موازين القوى في الشرق الأوسط

لا توجد منطقة في العالم تتشابك فيها القوى مثل الشرق الأوسط، فهي فضلا عن اهتمامات القوى العظمى تزخر بقوى متوسطة صاعدة ومحاور جيوبوليتكية عديدة ذات أهمية كبيرة، مما يجعل توازن القوى الإقليمي فيها، على درجة عالية من الأهمية قد يفوق في مفعوله توازن القوى العالمي نفسه. فالقوى العالمية نفسها تعتمد فعاليتها على درجة ارتباطها بالقوى الإقليمية وبقدرتها على بناء محاور ثابتة ، يشكل اللاعبون الإقليميون فيها دول ارتكاز، و يجعلهم أي دول الارتكاز على درجة شديدة من الأهمية في التوازن العالمي نفسه.

يعج الشرق الأوسط باللاعبين الإقليميين، بصورة فريدة عن أي توازن إقليمي آخر، ولكل دولة من دول الشرق الأوسط أهميتها في التوازن الإقليمي، غير أن صراعات العقدين الماضيين،أضعفت كثيرا الدور الإقليمي لبعض الدول، مثل العراق وسوريا، فرغم الأهمية الاقتصادية والعسكرية للبلدين، إلا أنهما أخرجا بشكل مبكر كأطراف فاعلة في التوازن الإقليمي، وسيمر وقت طويل ،لا يقل عن جيل واحد، قبل استعادتهما المشاركة في التفاعلات الإقليمية، تبقى هناك خمس دول رئيسية، ستشكل توازن القوى الإقليمي الشرق أوسطي مستقبلا، وستتنافس كل واحدة منهم لتصبح "دولة الارتكاز" وهي: دولة مصر، إيران، تركيا، السعودية، والكيان الصهيوني.

رغم أهمية هذه الدول في منظور القوى العظمى إلا أنها ستقوم بأدوار متباينة، ورغم اشتراكها جميعا في الأهمية إلا أن أدوارها لا تتشابه بسبب العوامل المسؤولة عن صناعة أهميتها. بحيث يمكن تقسيمها إلى نوعين، دول مركزية ودول ذات دور وظيفي، والفارق بينهما أن الدولة المركزية تستمد أهميتها من ذاتها،بحكم موقعها الاستراتيجي وعمقها التاريخي ووزنها الاقتصادي والعسكري. أما الدولة الوظيفية، فهي

---

[1] محمد سليمان الزواوي،**بحر النار:تصاعد محفزات الصراع شرق المتوسط**،(الرياض: مكتب مجلة البيان،2015)،ص95

[2] محمد فراس إلياس، مرجع سبق ذكره،ص 163

تستمد دورها من لاعب عالمي ينجذب نحوها، للاستفادة من قدراتها/ وتوظيفها ضمن خططه الإستراتيجية الأمر الذي تجده مناسبا لها لتحقيق أمنها. [1]

فالسعودية والكيان الصهيوني، يمثلان نموذج الدول الوظيفية، وهي دول تعتمد في الغالب على بعد أحادي هو المسؤول عن صناعة أهميتها، على أن هذا البعد يمكن تطويره لتنتقل الدولة من مرحلة الدولة الوظيفية إلى مرحلة الدولة المركزية/المحورية، كما أنها تفقد هذا البعد وتتحول مع الزمن إلى دولة هامشية ، في حين تمثل تركيا و مصر وإيران دول مركزية.[2]

يعتري النظام الإقليمي في الشرق الأوسط، لفترات قريبة حتى وقتنا الحالي،تغيرات بنيوية معتبرة في هيكلية موازين القوى الفاعلة داخل ساحاته، نظير تراجع أدوار تقليدية عن واجهة المشهد ، وتتصدر أخرى ناصية "الهيمنة" أو على الأقل ،التطلع لحيزها مقابل اكتفاء دول طرفية بممارسة الحياد ، وذلك ضمن سياق مسار تحولي لم تستقر ملامحه بعد، كما لم تتضح قواعده إلا بعد فترات من الزمن قد تطول أو تقصر، وفق ديناميات التغيير وسرعتها، والمحددات الداخلية، والإقليمية والدولية المتداخلة.ويتصل متغير القوة بين فواعل النظام المحددة لأنماط التحالف ، وصور الاستقطاب ببنية قوته الداخلية، التي لا تنحصر في القدرات الكلية للدولة فقط، بل تشمل أيضا، القدرة المتاحة أو المحتملة لدولة ما على التأثير في تفاعلاته، أو تغيير وتبديل عملية صنع القرار داخل طرف مناظر، أو بين أوساط النظام نفسه وفق مصالحه وأهدافه.[3]

بينما يطرأ الخلل عند اشتداد دور الدولة "المهيمن" أو "المتطلع للهيمنة" الذي يمتلك قوة "تقليدية" كافية للسيطرة على النظام الإقليمي وتحديد توجهاته وسياساته، والتحكم في تفاعلاته والتأثير داخله،ومدى امتداد سيطرته وطبيعته،عما إذا كانت عالية، أو متوسطة أو منخفضة،ومواقف أطراف الإقليم منها.أو عند تركيز مقاليد القوة المادية والعسكرية، والمعنوية،أو ما يسمى القوة الناعمة،الثقافية، والإعلامية والاقتصادية، وغيرها،أو غالبيتها،في إرادة دولة ما أو عدد من أطراف النظام ، باحثة عن مكانة ومنزلة إقليمية ودولية على حساب الأنماط التعاونية البينية القائمة داخل النظام، أو لدى محاولة دولة أو دول أخرى، من داخل النظام لإحلال مكان الدولة المهيمنة، أو ممارسة الدور نفسه، سواء بأدوات مماثلة أو مغايرة، مما يخلق تنافسا على فرض النفوذ. و أنماط تحالفية و صراعية و استقطابية تحتدم وتيرة حدتها عند الاستعانة بطرف خارجي، مما يسمح بالاختراق الخارجي.

وتحضر إسقاطات تلك المتغيرات جليا، في الساحة الإقليمية الشرق أوسطية، قديما وحديثا. يعتبر العاملان الجغرافي والتاريخي عنصرين أساسين في تحقيق التوازن الجيوسياسي للشرق الأوسط ويتمثل هذا التوازن في المثلث الإستراتيجي الحساس الذي يقع في أطرافه، كل من مصر وتركيا وإيران. ويمكن

---

[1] إبراهيم أبو خزام، مرجع سبق ذكره ،ص463

[2] إبراهيم أبو خزام، مرجع سبق ذكره ،ص 465

[3] نادية سعد الدين،"مسارات التحول:المعادلات الأمينة الجديدة في النظام الإقليمي العربي"،(**السياسة الدولية، ملحق تحولات إستراتيجية**، ،العدد205 يوليو 2016)،ص 7

ملاحظة الأصول التاريخية لعامل التوازن الإقليمي منذ العلاقات الحثية-الآشورية- المصرية، والعلاقات البيزنطية-السلجوقية-الفاطمية، والعلاقات العثمانية-الصفوية-المملوكية. وهي تشكل مثلثا مركزيا تتقاطع فيه الطرق المائية للقارة الأفروأروآسيوية الأم، مع الطرق البحرية الرئيسة. ويعتبر هذا المثلث الاستراتيجي، الذي ازداد تلونا ووضوحا مع بروز العلاقات القائمة على النفط في العصر الحديث،أحد المقاييس الأساسية التي تحتم علينا أن ننظر إلى العوامل الدولية عند فهمنا للتفاعلات الدولية والإقليمية.
تشكل العلاقات البينية في المثلث الإقليمي الذي يتمثل بـ (مصر-تركيا-إيران) ساحة تتفاعل فيها قوى النظام الدولي مع التوازنات الحساسة، وبتتبع العلاقة يمكننا تحسس نبض المشروعات الجديدة المتعلقة بالمنطقة. فعلى سبيل المثال ،يمكن لعلاقة التقارب التي نشأت بين تركيا وإيران-في إطار حلف بغداد في خمسينات القرن العشرين- أن تقدم لنا درسا مدهشا في التوازنات الإقليمية الحالية.فقد قام التقارب الإيراني- التركي (الذي دعمته باكستان والعراق لفترة قصيرة) ضد مصر الناصرية،التي شكلت تهديدا لمصالح قوى النظام الدولي حتى بداية السبعينات.حمل هذا التقارب أهمية كبرى بالنسبة لتوازنات القوى الإقليمية وبالنسبة للعوامل الدولية المتعلقة بهذا التوازن. وفي أعقاب الثورة الإيرانية، بدأ التقارب في العلاقات بين مصر وتركيا. وعندما نقارن بين أوجه التشابه بين صورة عبد الناصر التي هيمنت على عقد الستينيات لدى الغرب، وبين صورة الخميني التي سيطرت على عقد الثمانينات، سيكون من السهل علينا فهم ماهية التوازن.وتوضح هذه التوازنات أن تجاهل القوى الخارجية لاثنين من هذه الدول الثلاثة في آن واحد؛ ذلك أن تحالف دولتين من الدول الثلاث خارج إطار المنظومة، سيؤسس مصدر تهديد خطير. من هنا فكلما يتم استبعاد إحدى الدول من المنظومة، كان يتم في المقابل اجتذاب الدولتين الأخيرتين إليها.[1]

يبدو أن تركيا كثيرا ما كانت تتمتع بدور الحكم في هذا التوازن، ففي حالتي الاستبعاد كانت تركيا تتبع سياسة تستند إلى إقامة علاقة متزنة مع الطرف المستبعد من المنظومة، وعلى الجانب الآخر تعقد تحالفات مع الطرف الموجود داخل المنظومة. وها هي الدول الأوروبية الآن أيضا تواصل علاقتها المتزنة مع إيران، وتسعى في الوقت نفسه لجذب تركيا إلى صف مصر التي انحازت تماما للمنظومة.

ويمثل أبلغ وصف لهذه التحالفات، أن الدولة التي يتم نبذها خارج المنظومة هي التي تنتهج سياسات تهدد إسرائيل(مصر حتى عقد السبعينات،و إيران بعد الثمانيات). أمام لعبة التنافس على الكرسي الشاغر؛وفحواها وجود كرسي وثلاث أشخاص يتنافسون على من يقعد على الكرسي، فكلما قام شخص من عليه سارع الشخصان الوقفان على القعود. فعندما يتم استبعاد مصر من المنظومة يكون ترسيخ في مركزها مدعوما بتركيا، وعندما يتم نقل مصر إلى داخل المنظومة، يجري دفع إيران خارجها، ومن ثم تأمين وضع تركيا ليتواءم مع التوازن الجديد. وتبدو ألعاب ميزان القوى هذه قاسية، وكل شيء فيها مباح،إذ يتربص اللاعبون كل منهم بالآخر، ويعقد اللاعبون التحالفات التي تحقق مصالحهم و يسعون

[1] أحمد أوغلو،العمق الإستراتيجي،مرجع سبق ذكره، ص 390

في نفس الوقت للتخلص من منافسيهم. والحكم في هذه اللعبة الديناميكية، ليس التماثل في النظم أو التوافق في الإيديولوجي، بقدر ما هو الصراع من أجل الحصول على المقدرات والإمكانيات اللازمة للنهضة.[1]

الجدول رقم (03) : يمثل مقارنة بين قدرات القوى الإقليمية في الشرق الأوسط:

	عدد السكان	الدخل الخام	ميزانية الدفاع	القوات البرية	الدبابات	سلاح الجو	قطع بحرية
تركيا	79.414.269	$718 ,2	$18,185	10,500	778	700	94
إيران	81.824.270	$ 425,3	$6,300	45,000	658	79	98
إسرائيل	8.049.314	$ 296	$15,600	60,000	170	81	65
السعودية	27.752.396	$ 646	$56,725	35,000	210	22	55
مصر	88.487.396	$330,8	$4,400	70,000	624	133	19
العراق	37.056.169	$168,6	$6,055	72,000	97	60	60

المصدر:عياش بوشريف،"توازن القوى ومعضلة التحالفات في الشرق الأوسط"،(**المجلة الجزائرية للأمن القومي**،العدد 10،جانفي 2017)،ص 105.

عند النظر إلى ميزان القوى على المدى القصير حسب الجدول، نجده يعكس توزيع القوة العسكرية التي تمتلكها جميع القوى الكبرى في الإقليم ، من حيث التكنولوجيا وحداثة الأسلحة، لا تشكل إيران فيه مثلا اختلال للتوازن، غير أن كثافة التسلح في المنطقة، و التي يعكسها البرنامج النووي الإيراني، و عضوية تركيا في الناتو وهي أكبر قوة عسكرية فيه، إضافة إلى إسرائيل قوة نووية، بينما تمثل السعودية أكبر برنامج تسليحي في المنطقة من حيث الميزانية. تعتبر هذه الطموحات مؤشر آخر للتنافس الأمني في المنطقة، و الذي يمكن أن يتصاعد ويختل في أي مرحلة. أما إذا نظرنا على المدى الطويل فإن القوة الكامنة ثروة الدولة زائد إجمالي السكان، هي التي تقرر التوازن في المستقبل، لذا تمثل إيران القوة الصاعدة في المنطقة بعد فك الحصار الدولي و نهاية العقوبات الاقتصادية،من المنتظر أن يتحول نموها الاقتصادي إلى قوة عسكرية في المستقبل، مما يسبب تغيرا في توازن القوى.[2]

إن فهم طبيعة التفاعلات القائمة داخل المثلث الإستراتيجي الإقليمي في الشرق الأوسط،لا يكمن عزلها أو فهمها خارج الرؤية الكلية للمثلث الاستراتيجي العالمي الذي تشكله القوى الكبرى، الولايات المتحدة الأمريكية، وروسيا، والصين،(وأوروبا التي تزال حائرة فيما يجري في المنطقة)، وأي تغير يحدث في هذا المثلث بالضرورة يؤثر على التحالفات العالمية في منطقة الشرق الأوسط، ومن ثمة إعادة ترتيب المثلث الإستراتيجي الإقليمي وتوازناته وفقا لذلك التغيير.

---

[1] أحمد أوغلو،العمق الإستراتيجي،مرجع سبق ذكره ،ص 391

[2] عياش بوشريف،"توازن القوى ومعضلة التحالفات في الشرق الأوسط"،(**المجلة الجزائرية للأمن القومي**،العدد 10،جانفي 2017)،ص 105

الإستراتيجية المتذبذبة للولايات المتحدة الأمريكية في الشرق بعد الانسحاب من العراق، و الفراغ والفوضى الدولية التي خلفتها جراء ذلك، ساعدت روسيا وحتى الصين في العودة إلى المنطقة وبقوة لتباشر هي الأخرى تفاعلاتها ، بإعادة رسم خطوط جديدة للتحالفات الدولية الإقليمية. كما شكلت تفاعلات المثلث الاستراتجي العالمي محاور جديدة أعيد على أساسها ، ترتيب أضلاع المثلث الإستراتيجي في الشرق الأوسط.

1. **المحور الأمريكي:** يجر وراءه دول ذات طابع وظيفي، مثل الكيان الصهيوني ودول الخليج ومصر، وتركيا، وهو محور يقوم على تناقضات جوهرية، إذ ليس في المحور سوى إسرائيل باعتبارها كيانا وظيفيا،يقوم على الردع العسكري، وإثارة القلائل والتهديدات. أما تركيا فمن الشكوك قبولها، بشكل دائم، بالمهام الوظيفية، كما هي متصورة في المخطط الأمريكي.فهي دولة لها طموحات متزايد للعب أدوار أكثر مما كان عليه الوضع في مرحلة الحرب الباردة.[1]

حيث يعتبر جو المنافسة الإستراتيجية الديناميكي،الذي أنتجته مرحلة ما بعد الحرب الباردة أحد المسائل المهمة التي أدركتها تركيا، و بدأت في السعي نحو تبني إستراتيجية جديدة ما بين المناطق، وتشكيل سياستها الشرق أوسطية، لتتموقع علاقاتها الدينامكية بين القوى الكبرى خارج المنطقة، وبين التوازنات الداخلية للمنطقة .كما أدركت تركيا مدى تعقد هذه المنطقة ومدى تداخل اللعبة الإستراتيجية التي ترسمها القوى الكبرى أو التي لا تزال تسيطر عليها.

تعد كل تلك التحديات من بين المقاييس المهمة لتركيا في سياستها إزاء المنطقة. فهناك عوامل تؤثر في الثقل الإقليمي لتركيا، منها أزمة العلاقة بين تركيا والاتحاد الأوربي، والتناقض بين تركيا وروسيا حول إستراتيجية أوراسيا، وموقف الولايات المتحدة الأمريكية المنفتح على خيارات جديدة ولا سيما في سياستها تجاه العراق والأكراد.[2] وهو ما قد يعمق من التناقضات بين دول المثلث الاستراتيجي، بين دول المركز، والأطراف الساعية وراءه، وذلك قد يهدد التماسك ، وما لم تحدث تغيرات جوهرية، في إستراتيجية الدول القائدة، فإن هذا المحور سوف يتفكك. وهو ما بدأ يحدث بعد موجة التغيرات التي عرفتها المنطقة جراء الربيع العربي، والتي سنأتي على بيانها بشيء من التفصيل في الفصل الرابع.كما أنه ليس في هذا المحور تحالف له طابع استراتجي،سوى تحالف الولايات المتحدة الأمريكية مع الكيان الصهيوني. فرغم أن هذا الكيان يقوم بدور وظيفي،إلا أن هذا الدور يتناسب مع إستراتجيته في الحفاظ على أمنه وتوسعه، ومن المرجح أن يستمر في المشهد رغم سعيه لبناء علاقات متوازنة مع القوى الدولية المؤثرة في المنطقة بقصد تخفيف الضغوط، وليس بقصد إحداث تغيير استراتيجي في سياساته،ورغم أن التطورات في المنطقة قد تؤدي إلى متغيرات ليست في صالحه، فإن دوره الوظيفي لا زال كافيا لاستمرار وجوده.

---

[1] إبراهيم أبو خزام، مرجع سبق ذكره ،ص480

[2] أحمد أوغلو ،تركيا والديناميات الأساسية للشرق الأوسط، مرجع سبق ذكره،ص31

2. أما المحور الروسي، والذي يجر وراءه هو الآخر،إيران، فهو محور فرضته ظروف الصراع وتغير موازين القوى الدولية،لكنه، يقوم على قواعد أشد رسوخا، ويتسم ببعض الندية التي تساعد على تماسكه، فهناك بين روسيا وإيران، عديد من القواسم المشتركة، منها الجوار الجغرافي ومصالح مشتركة اقتصادية في بحر قزوين، والرغبة المشتركة في مقاومة الهيمنة الغربية،على منطقة آسيا الوسطى والشرق الأوسط، وطول العقدين الماضيين اتسمت سياستهما بالتنسيق والتناغم وجمعتهم أطر مشتركة، قد تساعد على تعزيز الثقة والتعاون.

تلعب وستلعب إيران دورا محوريا في هذا التحالف، نظرا لمزايا الدولة المحورية التي تتمتع به،ونظرا لمدى قدرتها وجدارتها في إدارة الصراعات واكتساب النفوذ في مناطق مجاورة لها،مثل العراق، وسوريا ولبنان،واليمن، لتضيف إلى وزنها الذاتي قوة جديدة في ميزان القوى بالشرق الأوسط. فقد مثلت الظروف الجيوسياسية السابقة فرصة مواتية لإيران من أجل إظهار طموحاتها الإقليمية، ومساعيها في تعميق نفوذها في كل من العراق وأفغانستان، مستخدمة في ذلك القوة الناعمة لتحريك الحفاء وتشكل النتائج السياسية،والقوة الصلبة في دعمها للجماعات المسلحة،خاصة بعد وصولها إلى اتفاق بشأن الملف النووي مع القوى الدولية 5 +1 ، لكن ما يعرقل دورها ،شبهات مذهبية،إذ نجح الغرب في تصويرها باعتبارها أمة شيعية متعصبة، تعمل على نشر مذهبها الديني وعقيدتها الثورية، وهو ما يخلق حالة من الحذر في العالم الإسلامي السني، ورغم أن إيران الرسمية تنفي ذلك لكنها لم تفلح بعد في خلق حالة من الاطمئنان.كما أن المحور الروسي الإيراني ، قد تعزز بانضمام الصين إليه، ودول أخرى قريبة من المنطقة، يهمها جميعا مقاومة الهيمنة الغربية، وتبذل روسيا والصين جهودا كثيرة في منظمتها الإقليمية مثل منظمة شنغهاي و البريكس، وهي جهود تصب في مصلحة هذا المحور، حتى وإن توجهت بسياساتها نحو آفاق صراع واسع. [1]

ثانيا : موقع تركيا من التحالفات الإقليمية المتضادة :

أفضى استلال دول الإقليم لمقاربات متمايزة، حيال الأحداث والتفاعلات الجارية في منطقة الشرق الأوسط،إلى أنماط أكثر ديناميكية و"تقلبا"، من التحالفات الإقليمية المتباينة،على حساب تهدئة الأوضاع، وتسوية الصراعات، مما سمح بتغيير طبيعة التوازنات، نظير التراوح بين خانتي تلاقي المصالح والقطع معها، وباتساع منسوب الاختراق الخارجي داخل ساحتها، الأمر الذي أضاف أزمات مضاعفة في المنطقة. [2]

أ. تركيا والمعضلة الأمنية العراقية، بوادر الانشقاق عن المحور الأمريكي

منذ حرب الخليج الثانية سنة 1991 إلى غاية احتلال العراق سنة 2003، تغير ميزان القوة بين دول المنطقة وبدأت تظهر هناك بوادر تصدع للتحالفات القديمة وقيام تحالفات جديدة، فبعد استئصال

---

[1] إبراهيم أبو خزام، مرجع سبق ذكره،ص 481

[2] نادية سعد الدين،مرجع سبق ذكره،ص8

العراق بوصفه قوة إقليمية، توغلت إيران بشكل حثيث في المنطقة ، وعملت على دعم القوى الإسلامية في الدول المجاورة، وساهمت بذلك في نسف الاستقرار في العديد من الدول، وفي تشكيل تهديد دائم لإسرائيل. وجميع المحاولات الرامية إلى خلق نوع من أنواع النظم/النظام، الأمني،السياسي، أو الاقتصادي متعدد الأطراف الذي يغطي المنطقة(بعد مفوضات السلام بين إسرائيل والسلطة الفلسطينية) باءت بالفشل.

في ظل هذه الظروف، ظلت تركيا تواجه جملة من الصعوبات على صعيد تطوير سياسة شاملة ومضطردة قادرة على تلبية مصالحها القومية في المنطقة، والجمع بين كل تلك التناقضات(تحالفاتها مع القوى الغربية، مقابل التهديدات التي تنشأ في جوارها وتهدد أمنها). وعلى الرغم من أسس سياستها الخارجية،المتمثلة بالحفاظ على الوحدة القومية، بالتحديث وفق المعايير الغربية، وبعدم التورط في شؤون الدول المجاورة، بما قد يعرض السلم والاستقرار للخطر. فإن الخطط و السياسات اللازمة لتحقيق تلك الأهداف كانت تتطلب قدرا غير قليل من التعديل والتكييف في سياستها، بما يجعلها متناغمة مع سياقها.[1]
شكلت المسألة الكردية عقبة كبيرة بالنسبة لتركيا، في طريقها للانفتاح نحو منطقة الشرق الأوسط، وكذا حجر عثر في طريق توطيد وتعميق علاقتها مع القوى الغربية، وبالخصوص مع الولايات المتحدة الأمريكية. هذه المشكلة نالت قسطا وافرا من النقاش في تركيا آنذاك، وكان يتعين على تركيا أن توازن بينها بصفتها قضية أمن قومي، وبين علاقتها الخارجية مع المحور الغربي/الأمريكي.
وعليه حسمت تركيا أمرها، من خلال زيادة توغلها في العراق، وجعل البيئة الأمنية في العراق وإفرازاتها(المشكلة الكردية) أحد أهم الشواغل الرئيسة للسياسة الخارجية التركية، لاسيما الحفاظ على وحدة الأرض والإقليم العراقي؛ وذلك خوفا من انتقال النزعة الاستقلالية للأكراد في تركيا، في حالة ما إذا حصل أكراد العراق على الاستقلال الرسمي. ذلك فضلا عن الأهمية الاقتصادية والتجارية للعراق بالنسبة لتركيا.

عليه اتخذت أنقرة في السنوات القليلة التي أعقبت سقوط العراق، عددا من الخطوات الحثيثة التي تسهم بشكل أو بآخر في تحقيق تلك الأهداف سالفة الذكر. لعل أبرزها؛ قيام تركيا بدور إيجابي ونشط في العراق، من خلال زيادة مستوى التبادل التجاري، والاستثمارات بين البلدين، وتقديم اقتراحات مؤقتة لإدماج أكراد العراق في النظام السياسي العراقي. أما على الجانب الآخر، فقد أصبح العراق يرى أن تركيا تمثل حليفا وشريكا سياسيا قادرا على إعادة بناء الاقتصاد العراقي لاسيما البنية التحتية، ذلك فضلا عن أهميتها فيما يتعلق بقدرتها على تأمين خطوط ومسارات تصدير الطاقة. وفى هذا السياق تجدر الإشارة إلى أن التجارة والاستثمارات التركية في المنطقة الكردية في شمال العراق تمثل أحد أهم عوامل الاستقرار.[2]

[1] هاينتس كرامر، مرجع سبق ذكره،ص 205

[2] أحمد زكريا الباسوسي،" رؤية أمريكية للدور التركي في الشرق الأوسط (1-2)"
نقلا عن:http://www.siironline.org/alabwab/maqalat&mohaderat(12)/1447.htm

لقد سعت تركيا للتعامل مع المشكلة الكردية، كقضية مستقلة ومنفصلة لا علاقة لها بدول الجوار ، ولكن مع توظيف هذه الأقلية لوسائل الإعلام، وتأثيرها على الرأي العام العالمي، من خلال التعريف بقضيتهم هذا من جهة، ومن جهة أخرى تدعيم بعض الدول المنافسة أو العدوة لتركيا، جعل المشكلة الكردية تتخذ خصوصية ، وتخشى تركيا من قضية تدويلها، خاصة وأنها تتوزع في مجموعة من الدول ، وبالتالي ما يمكن أن تفرزه من تطورات على تركيا، أمنيا، وداخليا على التوازن المجتمعي لتركيا و أثره على باقي العرقيات و الاثنيات المتواجدة في تركيا[1]. حيث كلّفت المشكلة الكردية الحكومات التركية المتعاقبة خسائر بشرية ومبالغ اقتصادية ضخمة، و تنفق الحكومة التركية حوالي 10مليارات دولار سنويا لتمويل العمليات الأمنية والعسكرية ضد حركة التمرد الكردي، في المحافظات الجنوبية الشرقية وخارجها في شمال العراق.

فخلال القرن العشرين، تمردت الأقلية الكردية في تركيا وسوريا والعراق وإيران ضد حكوماتهم المركزية، و التمردات كانت محلية في المقام الأول ، ومع ذلك ، ورغم اختلاف أسباب التمرد وانفصالها عن بعضها كانت تنبأ على أن المعارضة الكردية بدأت تشعر فعلا "بالوعي السياسي" بالقومية الكردية الموحدة؛على الأقل من خلال مقاومتها للمحاولات التي قامت بها حكوماتها في كل من سوريا والعراق لقمع الأقليات والثقافات كجزء من حملات التعريب، والحكومة التركية حاولت ليس فقط القضاء على اللغة والثقافة الكردية، ولكن حتى الإنكار عليها تواجدها التاريخي ككيان مستقل. وعلى الرغم من أن الجماعات القومية الكردية في سوريا وإيران لم تنجح في إثبات وجودها ، حيث تعرضت للقمع الشديد،فبحلول أواخر القرن العشرين ، فإن التركيز الرئيسي للقومية الكردية قد انتقل إلى الأكراد في شمال العراق وكردستان وحزب العمال (حزب العمال الكردستاني) في تركيا .

تطورت الحركة الكردية في نضالها ضد الجيش التركي، حتى تبلورت تحت غطاء حزب العمال الكردستاني(**PKK**)* وذلك في **1979** بزعامة " عبد الله أوجلان" والذي همش بحزبه ونضاله ، باقي الأحزاب الكردية، وما يهم في هذا الحزب ويقلق تركيا تحوله إلى العمل العسكري بالموازاة مع العمل السياسي، حيث أنشأ قوة مسلحة تعتمد على حرب العصابات لشن هجماتها على الجيش التركي، وكان الهدف الأساسي من هذا الحزب هو إنشاء دولة "**كردستان الكبرى**" المستقلة التي تشتمل على المناطق الكردية في تركيا، العراق، إيران، سوريا، كما اتخذ الحزب من المطالبة بحقوق الأكراد هدفا معلنا وإستراتيجية ثابتة[2]. بالمقابل قامت تركيا في العديد من المحطات التاريخية بحملات عسكرية متكررة على شمال العراق، و إلى مطاردة قوات الحزب وتدمير قواعده ، غير أنها لم تستطع القضاء عليه نهائيا وظل

---

[1] سعد ناجي جواد،منعم صاحي حسين، مرجع سبق ذكره.ص 58

* **حزب العمال الكردستاني أو PKK (بالكردية: Partiya Karkerên Kurdistan)**: هو حزب سياسي كردي يساري مسلح ذو توجهات قومية كردية و ماركسية – لينينية هدفه إنشاء ما يطلق عليه الحزب دولة كردستان المستقلة. يعتبر الحزب في قائمة المنظمات الإرهابية على لوائح الولايات المتحدة و المملكة المتحدة و الاتحاد الأوروبي و تركيا و إيران و سوريا و أستراليا. نشأ الحزب في السبعينيات وتحول بسرعة إلى قوة مسلحة بزعامة "**عبد الله أوجلان**" حولت منطقة جنوب شرق تركيا إلى ساحة حرب في الثمانينيات والتسعينيات من القرن العشرين.

[2] حامد محمود عيسى،**القضية الكردية في تركيا**، (القاهرة :مكتبة مدبولي للنشر، 2002)،ص 304

يستنزف الموارد التركية التي قدرت بـ20% من ميزانية الدولة في عام 1994 وحده، وهو ما جعل البعض من الأتراك يقول أن منح الحكم الذاتي و الاعتراف بالحقوق السياسية للأكراد التركيين قد يكون حل لهذا الاستنزاف. الموقف الرافض و الصريح والرسمي لتركيا من الأكراد وحزب العمال الكردستاني، بعدم إعطائهم أي غطاء خارج غطاء الدولة التركية الموحدة، ادخل تركيا في معركة استنزاف طويلة لا تزال تعاني منها إلى يومنا الحالي.

بالنسبة لتركيا شكلت جملة التطورات تلك، مصدرا دائما للقلق بسبب الفراغ السياسي والأمني المتزايد خاصة بعد احتلال العراق وتزعزع الوضع في شماله، وما تبعه من إيجاد سلطة حكم ذاتي كردية، والتي يمكن أن تأثر على الوضع الاقتصادي والاجتماعي الهش في جنوب شرق تركيا.[1]

عليه يمكن قراءة سلوكات وتصعيدات تركيا العسكرية، في مرحلة حرب الخليج الثانية وبعد احتلال العراق، على أن المخاوف التركية من هذه المشكلة لها أسس واقعية، يمكن للأكراد أن تبلورها في مطالب انفصالية، قد تشكل فعلا تهديدا مباشر وخطير على الأمن والوجود التركي في حد ذاته . تلك المخاوف شكلت نقطة الانعطاف في تصدع الوفاق التركي مع الإستراتيجية الأمريكية والغربية. خاصة وأن الاتحاد الأوروبي والدول الغربية بصفة عامة، تصر على ضرورة الاعتراف التركي بالأكراد، واحترام حريتهم في تحقيق الاستقلال الذاتي. وهذا نابع من الاقتناع الغربي بأن هذا "الحكم الذاتي" إضافة إلى كونه جانبا أساسيا من جوانب الديمقراطية، من شأنه أيضا أن يكون حلا وقائيا للصراعات العرقية الداخلية الجوارية ، وتحقيقا للتوازن الداخلي، و القضاء على النزعة الانفصالية، التي قد تهدد كيانات الدول.

إن الاختلالات التي خلفها التدخل الأميركي- البريطاني في العراق 2003، أدخلت الوضع الأمني العراقي في دوامة من حالة اللاستقرار ، وفي وضعية لا تخلو من المخاطر، بالنسبة للدول المجاورة له،خاصة وأنه من الواضح أكثر فأكثر من تسارع الأحداث بعد الغزو، أن البلد مقبل على التجزئة وانقسامات عميقة بين الكتل المختلفة المكونة للداخل العراقي، والتي قد تسفر بالضرورة عن تبعات لمشاكل أخرى قد تطال دول الجوار ككل، بما فيها تركيا، كما أن الوضع في العراق بعد الغزو ،لا توجد فيه اتجاهات وطنية حقيقية تسعى إلى إيجاد وضع مقنع في الداخل العراقي، كي تستطيع تركيا التفاوض معها، أو الاشتراك معها في اتفاقيات تحافظ من خلالها على أمنها، كما أن قيادة التحالف المؤقتة وبدعم أمريكي، لم تستطع التوصل إلى اتفاق سلام شامل لإعادة التوازن داخل المجتمع، وتحقيق الأمن و إعادة البناء السياسي والاقتصادي للبلاد.

في ظل هذه التطورات الحاصلة، بات على الأتراك أن يضمنوا مصالحهم بأنفسهم بعيدا عن المصالح الأمريكية، وقد زاد من مخاوف تركيا واستيائها، الدعم والحماية العالية المستوى من طرف الولايات المتحدة الأمريكية لأكراد العراق، خاصة وأن لأمريكا علاقات حسنة مع أكراد العراق، في مرحلة حرب الخليج الثانية وحتى قبل غزو العراق.

[1] هاينتس كرامر، مرجع سبق ذكره،ص 210

وعليه تخشى تركيا أن تتهاون الولايات المتحدة في التعامل مع الأكراد، وإمكانية السماح لهم بالعبور إلى الأراضي التركية. وخلاصة القول أن الولايات المتحدة الأمريكية عجزت عن إدارة الوضع في العراق بعد الاحتلال، ومع غياب أجندة زمنية آنذاك، تحدد مدة انسحاب قوات التحالف من العراق، و تواجد خيارات على الساحة الداخلية العراقية لا تبدو أنها تتجه نحو الوفاق، بقدر ما تتجه إلى التقسيم والتفكك، خاصة مع أن التجربة الديمقراطية آنذاك تشير إلى أنها تتجه نحو الحكم الفدرالي على أساس مقاطعات متنوعة للحكم الذاتي، وبالتالي فإن خطر تحقيق كردستان وارد على الساحة الإقليمية،وهو ما تحقق فعلا لاحقا.[1]

إذن في ظل كل تلك المخاوف، يجب على تركيا أن توازن بين مصلحتها وأمنها القومي، وعلاقاتها مع حلفائها الغربيين، خاصة أوروبا والولايات المتحدة الأمريكية، خاصة في ظل الفوضى الكبيرة التي عمت العراق بعد الاحتلال. حيث عبر الأتراك عن استيائهم، من مماطلة المسؤولين الأمريكيين التحرك بما يخدم المصالح التركية ، وامتداداتها في العراق تحديدا. كما مرت العديد من الأحداث وتركيا لم تحرك ساكنا تجاه الوضع، وهو الأمر الذي كان يدفع "**أوردغان**" إلى التحذير من أن تركيا، لن تبقى متفرجة على ما يجري، وبلغ الاهتمام التركي بالوضع العراقي ذروته، مع تصريح أوردغان في 2006 من أن العراق أولوية على ملف العلاقة مع الاتحاد الأوروبي، وهو ما اعتبر تحولا أساسيا في سياسة تركيا الخارجية، التي تمحورت لأعوام ،في تسريع الإصلاحات السياسية، وتجديد مفاوضات العضوية مع الاتحاد الأوروبي، وبعد تعثر مسار المفاوضات مع أوروبا عند القضية القبرصية، ورفض أنقرة تقديم تنازلات فيها، صرفت الحكومة التركية اهتمامها للقضية العراقية، التي تصدر منها تحديات قومية أخرى متصلة بالأكراد و التركمان، وعليه صرح رئيس الاستخبارات التركية آنذاك "**ايمري تانير**" بأن على تركيا أن تتحرك وتغادر سياسة التفرج المتبعة حتى الآن، هذا التصريح يلتقي عمليا مع نظرة **أوردغان** الذي أطلق جملة مواقف ذكّرت بما كان يسمى" **سياسة الخطوط الحمراء**" تجاه العراق، والتي كما أسلفنا سقطت الواحدة تلو الأخرى بسبب الغزو الأمريكي للعراق. الأمر جعل أوردغان يطلق تحذيرات ثقيلة أبرزها أن كركوك تتعرض لتغيير جدّي في تركيبتها العرقية على يد الأكراد، وهو ما ترفضه تركيا ولن تبقى متفرجة عليه ، كما دعا أوردغان إلى حماية وحدة العراق، وإشراف حكومته المركزية على الثروات الطبيعية وأهمها النفط، وعلى المعابر الحدودية، كما أن الدعوة إلى حماية التركمان ومنحهم ضمانات دستورية ، يقصد به منع الأكراد من دولة مستقلة، ومن ضم كركوك إلى إقليمهم والسيطرة على نفط كركوك، أي أن الرسالة الأساسية لأهداف الأكراد واضحة ، لما يشكله وضعهم في شمال العراق من تحديات لوحدة التراب التركي . كما لا تخفي تركيا تخوفها من خطورة التوترات المذهبية وانعكاسها على المنطقة ككل ومنها تركيا بالطبع.

---

[1] Roberto Alibon." the impact of the Iraq crisis on Mediterranean dynamics implications for eu-turkey relations" . Istituto Affari Internazionali.Html// www.iai.it/sections/biblioteca/bibliografie/iraq.doc pdf.p8-9

وجاءت نهاية العام 2007 لتبين صدق المخاوف التركية، عن طريق تجديد تركيا للنهج العسكري عن طريق قيامها بعمليات عسكرية ضد حزب العمال الكردستاني، دون إذن أمريكي، حيث وضعت تركيا هذه الأخيرة أمام أمر الواقع، ما جعل أمريكا تبرر السلوكيات التركية تلك بأنها عمليات محدودة .[1]

أدركت تركيا بعد مسار عصيب من الريبة والارتباك بين مصالحها القومية، وتحالفاتها الإستراتيجية مع المحور الغربي،أنها لم تكن سوى أداة ضمن المخطط الإستراتيجي الأمريكي في منطقة الشرق الأوسط،لاحتواء كل من العراق وإيران،وتدعيم عملية السلام المختصرة في الشرق الوسط،عن طريق توسيع و توثيق التعاون التركي الإسرائيلي، ومراوغة المحور الروسي الإيراني، والالتفاف حوله في عملية إيصال الكميات الكبرى من ثروات آسيا الوسطى من الطاقة إلى الأسواق وغيرها من المصالح الإستراتيجية الأمريكية الإقليمية.

جاءت أحداث "الربيع العربي"، وما بعدها لتؤكد هذا الشرخ، وازداد نفوذ قوى أخرى،كإسرائيل وإيران، مقابل تراجع وانحسار تركي، يقابله،اشتعال المنطقة في حروب أهلية خاصة في سوريا،أثرت مباشرة على سياسة تركيا وعلى مصالحها وأمنها القومي، وصاحب ذلك الانحسار للنفوذ التركي،بعد اندلاع الثورتين السورية والمصرية آمال بزيادة التعاون التركي المصري، إلا أن ذلك تغير بعد الإطاحة بالإخوان المسلمين في مصر، وقد ناقش مجلس الأمن القومي التركي في 23 نوفمبر 2013،انحسار النفوذ التركي وكيفية معالجته، والحفاظ على المصالح القومية التركية، على ضوء اكتشافات الغاز في شرق المتوسط، التي تسيطر عليها مصر وإسرائيل وقبرص،ولدى أنقرة مشكلة مع الثلاثة،بالإضافة إلى التوترات مع سوريا أيضا بعد اندلاع ثورتها وانحياز تركيا إلى الشعب ضد حكم بشار الأسد.[2]

ب. تركيا و المحور الروسي- الإيراني: نهج صراعي- تعاوني متجدد

على صعيد علاقات تركيا مع المحور الروسي – الإيراني، فلطالما كانت هناك بعض الاختلافات المهمة، بين روسيا وتركيا خاصة، بعد الحرب العالمية الثانية ،حيث اعتمدت تركيا إستراتيجية متعددة الأوجه، طويلة المدى للاندماج في "جوهر" أوروبا ؛ وأصبحت عضوا في الناتو،كما وضعت على قائمة الانتظار للانضمام إلى الاتحاد الأوروبي. روسيا، على العكس من ذلك، حتى أوائل التسعينيات اعتبرت الناتو التهديد الرئيسي لأمنها القومي، ولا تزال تعده كذلك بعد انهيار الاتحاد السوفياتي. كما يرى الكريملين أن أي محاولات لربط روسيا بحلف الناتو، من شأنها أن تجبر موسكو على التخلي عن استقلاليتها الإستراتيجية، ويخضعها ضمنا للمصلحة الأمريكية.هذا الوضع خلف عداءا وفجوة كبيرة،بين روسيا وتركيا، قائمة على بقاء مخاوف الحرب الباردة، في وضع تركيا المحوري في احتواء ومحاصرة روسيا. كما أبقت روسيا على حذرها، وتعاونت مع دول ذات ثقل إقليمي، مناهضة للسياسة الغربية، على رأسها إيران. هذه الأخيرة، جمعها مع تركيا ولعقود طويلة ماضية، عداء أيديولوجي بين الإمبراطورتين،

---

[1] محمد نور الدين." تحوّلات في السياسة الخارجية التركية" نقلا عن: http://www.iraq-ina.com/showthis.php?typ :

[2] محمد سليمان الزواوي،مرجع سبق ذكره ،ص95

والذي استمر حتى بعد قيام الثورة الإيرانية. في فترة ما بعد الحرب الباردة،أخذت العلاقات بين الدولتين(روسيا–تركيا)،تنمو بشكل ملحوظ في الجوانب الاقتصادية، والتي أصبحت بموجبه تركيا الشريك التجاري الأهم في الشرق الأوسط، وثاني أكبر شريك لروسيا على مستوى العالم.[1]

تأتي هذه الأهمية للعلاقات الاقتصادية بين روسيا وتركيا، في إطار السياسة الاقتصادية التي انتهجها الكريملين لتعظيم الشراكة الإستراتيجية، ذات المعنى الاقتصادي مع دول العالم، ولاسيما مع الدول ذات الثقل الجيوسياسي، والتي لها إسهامات في السياسة الدولية والإقليمية. كانت سياسة روسيا حيال تركيا تنطلق من محددات جيواقتصادية في غاية التركيز،تكمن بشكل أساسي في الاستفادة من موقع تركيا كحلقة وصل لنقل وعبور النفط والغاز الروسي إلى أوروبا وآسيا والشرق الأوسط،وهو الأمر الذي عزز من رغبة الروس في بناء جزء من أنبوب "ساوث ستريم" ليعبر الأراضي التركية المطلة على البحر الأسود، وصولا إلى دول القارة الأوروبية.[2]

هذا المدخل الاقتصادي، خلق نوع من الثقة الثنائية بين الدولتين، وأفضلية للمحافظة على المصالح المشتركة، كما دفع البلدين إلى مضاعفة الجهود المتبادلة للإبقاء على علاقتهما في أعلى المستويات. وما دعم هذه الفرضية، ورسخها،هي النتيجة التي آلت إليها مفاوضات تركيا للانضمام للاتحاد الأوربي،التي كانت دائما تقابل بالرفض ومماطلة.فعملت روسيا على الدفع بعلاقتها مع تركيا إلى مستويات إستراتيجية، من أجل إضعاف ثقة تركيا بالحلف الأطلسي من جهة، وعلاقتها مع المحور الغربي الأوربي من جهة ثانية.[3] و وجدت تركيا في هذه العلاقات هامشا كبيرا للمناورة داخل المحور الغربي/الأوروبي،من أجل الضغط عليه لقبول عضويتها في الاتحاد الأوروبي.

هذه الخاصية للعلاقات الثنائية بين روسيا وتركيا أضيفت لها أبعاد جديدة، تعدت حدود الاقتصاد لتدخل في إطار العمل السياسي الإقليمي،إذ أن روسيا كانت تعتبر تركيا متغيرا مؤثرا في مسار التوازنات الإقليمية، وحاولت استغلال علاقاتها المفترضة معها، لضمان الدعم التركي لها في تلافي آثار العزلة السياسية التي وجد الكريملين نفسه واقعا فيها بعد الحرب الباردة، في إطار التحولات الجذرية في المشهد الجيوسياسي السياسي العالمي، الذي تشارك فيه أيضا التغيرات في تركيا والبيئة الاستراتيجة الروسية. كما لم يعد في وسع الروس أن يتجاهلوا تبعات العقوبات الاقتصادية التي فرضت عليهم على خلفية الأزمة الأوكرانية في 2014. وبات على موسكو أن تضمن حلفاء ذوي ثقل في الساحة الإقليمية والدولية،مع تقديم كل ما يلزم لاستمالة هؤلاء الحلفاء لاحتواء تبعات تلك العقوبات.

---

[1] Isobel Finkel, "Putin Visits Turkey With Energy Seen Eclipsing Syria Split.", https://www.bloomberg.com/news/articles/2014-11-30/putin-visits-turkey-with-energy-seen-eclipsing-syria-differences

[2] نوح فسيفس،" توازنات الإقليم:الدور التركي في المعادلة الإستراتيجية الروسية"(**مجلة شؤون تركية**،العدد04،ربيع 2016)،ص 70

[3] Igor Ivanov. "Russia, Turkey and the Vision of Greater Europe." Commentary 15th January, 2015. at: https://www.ecfr.eu/article/commentary_russia_turkey_and_the_vision_of_greater_europe400

على ضوء ذلك، كانت تركيا أحد الرافضين للالتزام بمثل تلك العقوبات، لأنها خلت من اعتراف مجلس الأمن الدولي.وقد لقيت هذه التوجهات التركية ترحيبا كبيرا في المجتمع الروسي.[1]

في الوقت نفسه، دخلت موسكو في حوارات مكثفة مع الأتراك في عدد من القضايا الشرق أوسطية المهمة، بما في ذلك القضايا التي تخص الأمن الإقليمي، و أهمها عملية السلام في الشرق الأوسط، والأزمة النووية الإيرانية، ومكافحة الإرهاب الدولي، والأوضاع الدولية في أفغانستان والعراق،وصولا إلى اندلاع ما سمي الربيع العربي"، حيث دخلت العلاقات الثنائية في مرحلة مخاض عسير لا تزال تداعياته إلى اليوم، وربما ستبرز الأحداث المتعاقبة لهذه الثورات، مزيدا من التقارب التركي مع المحور الروسي/الإيراني.

ألقت تطورات العلاقات الروسية– التركية بظلالها، على مدى التقارب والتباعد بين الأتراك والإيرانيين. على الرغم من العداء التاريخي أيضا بينهم. إلا أن تحسن العلاقات التركية مع روسيا الحليف الأساسي لإيران، دفع بالعلاقات بين إيران وتركيا أيضا للتحسن.حيث عرفت السنوات القليلة الماضية، انخراط كل من أنقرة وطهران في علاقات اقتصادية وسياسية قوية. بالإضافة إلى تطويرهما لآليات جديدة لمكافحة الإرهاب. تنظر تركيا إلى أن إقامة علاقات جيدة مع إيران، وزيادة مستوى التبادل التجاري بينهما هما عنصران هامان لتدعيم إستراتيجيتها الإقليمية الواسعة، التي تمنحها القدرة على أن تكون جسرًا لتصدير الطاقة للقارة الأوروبية. كما يُؤكد الكتاب على ترحيب طهران بالمحاولات التركية لكسر عزلتها الدولية، ودعمها اقتصاديا. حيث تجاوزت تركيا النمطيات الإقليمية التي جعلتها موازنا إقليميا لإيران بعد ثورة 1979، ولم تجد مصلحة في استقطابات مباشرة ومنافسات مع إيران،انطلاقا من هواجس أو أسباب عربية أو أمريكية أو إسرائيلية. وقامت بتوسيع تفاعلاتها مع إيران،وبخاصة في مجالات التبادل التجاري وإمدادات الطاقة والموضوع الكردي، ودخلت على خط الوساطة في الموضوع النووي بين إيران والغرب، وأكدت دائما حق إيران، وأي دولة أخرى، بامتلاك التقنية النووية لأغراض سلمية. على الرغم من خشية تركيا من هذا البرنامج باعتبار أنه سوف يهدد توازن القوى. وخشية إيران من تركيا بما تمثله من ذراع للحلف الأطلسي. رأت إيران أن تقوية علاقاتها مع تركيا ، سوف يثني تركيا عن المشاركة في أي أعمال عدائية يمكن أن تقوم بها القوى الغربية ضدها في المستقبل. من جانب آخر، وفيما يخص البرنامج النووي الإيراني. أصبحت تركيا تؤكد في المحافل الدولية على ضرورة انتهاج السبل الدبلوماسية مع طهران لمنع الانتشار النووي، مع استبعاد الحلول أو الجهود العسكرية.[2]

تحدث رجب طيب أردوغان على أن في الضغوط الغربية على إيران أغراض سياسية وتمييزية، ولو كانت (الضغوط) تصدر عن حق وعدالة لكانت تنظر إلى امتلاك إسرائيل للسلاح النووي. تمكنت تركيا(مع البرازيل) من تحقيق تقدم نسبي على طريق احتواء الأزمة النووية بين إيران والغرب، وذلك بتوقيع

[1] نوح فسيفس،مرجع سبق ذكره،ص72

[2] أحمد زكريا الباسوسي،مرجع سبق ذكره.

اتفاق طهران (2010//5/17)الذي يتضمن موافقة إيران على مبادلة الوقود النووي بضمانة تركيا والبرازيل، وكان ذلك خطوة جيدة لصورة تركيا (والبرازيل) في السياسة الإقليمية والدولية، وبالنسبة إيران نفسها التي اعتبرت ذلك تطورا جديا في نظرة تركيا للمنطقة ودورها الإقليمي. ويقضي الاتفاق بإرسال إيران 1200كيلوغرام من اليورانيوم المخصب بنسبة 3.5 في المئة إلى تركيا لتستبدل به 120كيلوغراما من اليورانيوم المخصب نسبة 20 بالمئة.[1]

إلا أن الأمر لم يحقق نهاية مرضية للأطراف المعنية،ومنها تركيا، لأن دول الغرب وروسيا والصين، لم تكن مرتاحة للتدخل التركي البرازيلي،في موضوع تعده الدول الكبرى(من اختصاصها) كما أن الولايات المتحدة اعتبرت بلسان"باراك أوباما"، تدخل تركيا في الوساطة (أمرا مؤسفا) وأن الجهود تتواصل لإصدار قرار من مجلس الأمن بعقوبات جديدة على إيران،وهو ما حدث فعلا بصدور القرار (1929) في تاريخ 2010/6/9،الذي عارضته تركيا والبرازيل كعضوين غير دائمين في المجلس.أحرج الموقف من قرار مجلس الأمن تركيا أمام حلفائها الغربيين، وربما مثل عامل ضغط على مصالحها معهم، ومن ثم فقد تفضل التراجع بكيفية ما عن دورها المشار إليه، وربما التذرع بأسباب مختلفة لتبني سياسة أخرى بهذا الخصوص، والواقع أن تركيا في كل مرة تؤكد فيها حق إيران بالطاقة النووية السلمية، تؤكد رفضها للسلاح النووي. وقد يقبل الأمر تأويلا ما وتغييرا في الرؤية بدافع المصلحة أو المخاوف من ضغوط كبيرة،فـ(تقتنع) تركيا وهذا كاف لتغيير الموقف المعلن والبدء بسياسات أخرى.[2]

تختلف أولويات تركيا وإيران في السياسة الإقليمية، وكذلك في تفاعلاتها البينية، وعلى الرغم من استمرار المنافسة "والقبض والبسط" بين الطرفين على النفوذ والمكانة الإقليمية، وهي ظاهرة تاريخية ومحكومة بعوامل وفواعل عديدة، إلا أنهما طورا أنماطا من التفاعل المركب، ينطوي على عوامل تقارب أو تجاذب انطلاقا من مصالح قريبة وبعيدة المدى. وقد تمكنت تركيا من مقاربة السياسة الإيرانية في إطار براغماتية نشطة لا تخطئها العين، قابلتها إيران بقدر مماثل تقريبا من المرونة السياسية والحسابات الإستراتيجية. وتمكنت تركيا من كسب موقع أكثر ثقة من السابق، وبخاصة مع الخطاب المعتدل، وتوسطها في الملف النووي بين إيران والغرب.[3]

قد مثلت إفرازات ما سمي "بالربيع العربي" مناسبة لمراجعة المواقف بين الدولتين، وربما لا تزال تحديات ذلك الواقع تلقي بآثارها على طبيعة العلاقات بين تركيا وإيران.

ج. تركيا وإسرائيل: علاقات معقدة

أما بالنسبة للعلاقات التركية – الإسرائيلية، فهي الأخرى قد مرت بمراحل عديدة، اتسمت بالتوافق والتنافر، كما تطورت لتصل إلى العداء المعلن بين الطرفين،كل هذا، مقابل وجود اتفاقيات إستراتيجية في

---

[1] عقيل سعيد محفوض، مرجع سبق ذكره،ص 321

[2] المرجع نفسه ،ص 322

[3] المرجع نفسه ،ص336

مجالات التعاون التجاري والاقتصادي والعسكري، كما لا ننسى انضواءهما تحت مضلة واحدة،هي الولايات المتحدة الأمريكية، الأمر الذي جعل طبيعة العلاقات توصف بأنها معقدة.

أعلنت الولايات المتحدة الأمريكية منذ انتهاء الحرب الباردة عن بداية "نظام عالمي جديد"، وبهذا عملت على ترسيخ تصور، بأن ثمة بناء جديدا سيجري إنشاؤه في الشرق الأوسط. ولّد هذا الطرح زخما من التوقعات والسيناريوهات المتعلقة بأن ثمة دولتين من دول الشرق الأوسط ستصبحان دولا محورية في النظام الجديد، هما تركيا وإسرائيل. فقد استمرت علاقة هاتين الدولتين التحالفية مع الولايات المتحدة خلال فترة الحرب الباردة دون انقطاع، بالرغم مما شابها من مشكلات بسيطة.وقد أدت نتائج عملية السلام في الشرق الأوسط، بما في ذلك إنهاء المقاطعة الدولية لإسرائيل،إلى أن تتصرف تركيا بمزيد من الحرية في علاقاتها مع إسرائيل.أما إسرائيل، فقد انطلقت نحو تحقيق انفتاح دبلوماسي، واقتصادي–سياسي، من أجل تطبيق إستراتيجيتها الجديدة (المتمثلة بالخروج من العزلة الدولية، ومشاكل الطاقة والموارد عن طريق علاقات سلمية تعاونية مع دول الجوار بدلا من الإستراتيجية العسكرية)، وذلك من خلال تعميق علاقاتها مع الدول التي تعاملت معها في إطار مواز لخياراتها الدولية الأساسية في مرحلة الحرب الباردة. ومن ناحية ثانية تبنت إسرائيل سياسة فعالة، لاسيما في النطاقات التي خلفها الاتحاد السوفياتي، وهو ما أدى إلى ترسيخ الاعتقاد بأن إسرائيل ستتعاون مع تركيا، التي تبدي اهتماما استراتيجيا طبيعيا بالنطاقات ذاتها،ضمن المحور الأمريكي وفي المناطق خارج الشرق الأوسط أيضا.[1]

لكن الأمر أثر سلبيا على علاقات تركيا بالدول الأخرى،حيث أدى ذلك التقارب الذي تم صياغته في مثلث الولايات المتحدة–إسرائيل–تركيا، إلى بروز تحفظات على علاقات تركيا مع قوى دولية أخرى، في مقدمتها الاتحاد الأوروبي، ثم الصين وروسيا. ومن ناحية أخرى، أخذ ذلك الترابط الدبلوماسي الذي يتصف بالسكون، يشكل عبئا على علاقات تركيا مع دول آسيا وإفريقيا ومنظمة المؤتمر الإسلامي على وجه الخصوص.

يشير الكتاب إلى أن كافة الشواهد والدلالات، و أبرزها ارتفاع مستوى التعاون في كافة المجالات سواء اقتصادية أو عسكرية أو صناعية، تُؤكد أن العلاقات التركية – الإسرائيلية لا تزال تتسم بالقوة، ذلك على الرغم من تعكير صفوها وتعقيدها في الآونة الأخيرة، نتيجة تعميق أنقرة لعلاقتها مع خصوم إسرائيل لاسيما سوريا وإيران وحركة حماس، بالإضافة إلى التعاطف التركي مع الفلسطينيين وإدانة ونقد سياسات إسرائيل، وتأكيدها على ضرورة التضامن الإسلامي.

في إطار الحديث عن المصالح الإستراتيجية للولايات المتحدة في الشرق الأوسط، ينصح المختصون الولايات المتحدة بضرورة التركيز في علاقتها الثنائية مع تركيا على ضرورة الاستفادة من الدور التركي في العراق، والمتمثل في تسهيل انسحابها من العراق وتدعيم الاقتصاد والطاقة على المدى البعيد كما أن على الولايات المتحدة أن تسعى في إطار مبادراتها الدبلوماسية إلى محاولة تقريب وجهات النظر بين

[1] أحمد أوغلو،العمق الإستراتيجي، مرجع سبق ذكره،ص455

القادة الأكراد في كل من تركيا والعراق بهدف التوصل لاتفاق حول كيفية التعامل مع تهديدات حزب العمال الكردستاني؛ مما يضمن وحدة الأراضي التركية ويسهل تواجد الاستثمارات التركية بالمناطق الكردية في العراق. وفى السياق ذاته، ينصح المختصون بضرورة عدم اعتبار التقارب التركي – الإيراني عائقًا أمام توطيد العلاقات الأمريكية – التركية، على اعتبار أن هذا التقارب سوف يكون له تداعيات جيدة على مستقبل الحوار الأمريكي – الإيراني حول القضايا المختلفة. كما أكد على أن ضرورة مساندة الولايات المتحدة للدبلوماسية التركية، والتي تسهم بشكل كبير في تحقيق مصالحهما وأهدافهما المشتركة، فضلاً عن دورها في تحقيق حالة من الاستقرار في منطقة الشرق الأوسط، مما يخدم مصالح الولايات المتحدة. واستمرارًا لإمكانية الاستفادة من تركيا، يُؤكد الكتاب على أن أي خطوات ملموسة من قبل إدارة الرئيس أوباما تنطوي على ترحيب أمريكي بالدور التركي في القيام بالوساطة في الشرق الأوسط سوف تُستقبل بترحاب شديد في أنقرة مما سيصب بالأساس في مصلحة الولايات المتحدة، لاسيما في حالتي الحوار مع سوريا وإيران. وفى إطار إصلاح العلاقات التركية – الإسرائيلية، نصح الكتاب الولايات المتحدة بالاستمرار في دورها الذي كانت قد بدأته منذ سنوات في تعزيز العلاقات بينهما، الأمر الذي يُسهم بشكل ملحوظ في إقرار الأمن الإقليمي وتحقيق أمن إسرائيل، وأن على إدارة الرئيس أوباما أن تستغل كل الفرص المتاحة لإصلاح تلك العلاقات التي توترت في الآونة الأخيرة وإعادتها إلى نصابها.[1]

في الوقت الحالي، يبدو أن إسرائيل ليست على استعداد للدخول في موازنة إقليمية ضد تركيا أو إيران، وتتعلق مخاوفها الإستراتيجية الرئيسية بقضايا الأمن السياسي في بلاد الشام، بما في ذلك الصراع مع الفلسطينيين وحزب الله اللبناني وسوريا، أما قلقها الآخر فيكمن في الأنشطة النووية الإيرانية.لكن ما يشغل النظام السياسي الإسرائيلي بعد الثورات العربية أكثر، هو تزايد العدائية تجاهها من قبل بعض الدول والهيئات الحكومية التي أفرزتها تلك الثورات، بالإضافة إلى الفواعل غير الرسمية مثل التنظيمات الجهادية، وكذا خطر الدولة الإسلامية "داعش" التي كانت نتاجا لتلك البيئة.

د. علاقات تركيا بالصراع الإيراني –الخليجي :

لو قارنا الإمارات العربية المتحدة ببلدان واسعة تقع في جوارها مثل إيران و المملكة العربية السعودية، وحتى العراق، فإنها ستبدو صغيرة، وهي تبدو بعيدة عن الجزء الشمالي من الخليج. لكنها مع ذلك تحظى بأهمية لأنها تقع في المنطقة الأكثر إستراتيجية من الخليج على حافة مضيق هرمز حيث الجزر الثلاث التي احتلها الشاه عام 1977 وشكلت البدايات الأولى للصراع الإيراني الخليجي.[2]

وبعد نجاح الثورة الإيرانية بالإطاحة بنظام الشاه وقيام الجمهورية الإيرانية 1979، توقعت كافة المحافل الدولية والإقليمية من القيادات الإيرانية الجديدة،أنها ستسعى إلى تصحيح أخطاء نظام الشاه السابقة، في حق الدول التي تجاوره، وتفتح صفحة جديدة في العلاقات معها.توافق هذا المناخ مع بعض التصريحات

[1] أحمد أوغلو،العمق الإستراتيجي، مرجع سبق ذكر،ص456

[2] إيف لاكوست،مرجع سبق ذكره،ص 614

التي أدلى بها المسؤولون في الجمهورية الإيرانية التي أجمعت على أن الاتجاه العام للحكومة الجديدة في طهران،هو إسقاط سياسة التوسع التي انتهجها النظام السابق، وأن نظام الحكم الجديد سوف يجري في أقرب فرصة مراجعة شاملة لجميع الإجراءات والاتفاقيات التي أبرمت في العهد السابق.لكن ما حصل أن الثورة الإيرانية قد حددت طبيعة سياستها مع جيرانها وحسمت أمر الجزر لصالحها استمرارا لسياسات الشاه، ولم تتوقف الأمور عند هذا الحد بل عمدت إيران عام 1987 إلى احتلال الجزء الجنوبي من جزيرة أبو موسى الواقعة تحت ولاية إمارة الشارقة، وتبعت ذلك بإنشاء مدرج للطائرات الحربية أطرافه على الجزء الجنوبي من الجزيرة ، بدعوى أن حربها الطويلة مع العراق استدعت ذلك.[1]

منذ ذلك الحين، والصراع متأجج بين إيران ودول الخليج يتصاعد أحينا ويخفت أحيانا أخرى.أما فيما يتعلق بموقف تركيا منه ، فلطالما كانت تركيا قبل وصول حزب العدالة والتنمية للحكم بعيدة عن الطرفين ومواقفها لا تخرج عن إطار المواقف الغربية، لكن مع الرؤية التركية الجديدة لحزب العدالة والتنمية، التي بنت علاقاتها على مسافة تقاربيه من الجميع . دعمت إيران في ملفها النووي في مواجهة الغرب. بالمقابل من ذلك حرصت تركيا على استقرار منطقة الخليج لما تمثله من أهمية اقتصادية واستثمارية بالغة الأهمية بالنسبة لها. كانت بداية العلاقة المؤسساتية فيما بين تركيا ومجلس التعاون لدول الخليج العربي تستند إلى "الاتفاق الإطاري" بين الجمهورية التركية والدول الأعضاء في مجلس التعاون لدول الخليج العربي حول التعاون الاقتصادي الذي تم التوقيع عليه بتاريخ 30 أيار/مايو 2005 في المنامة. وهدف هذا الاتفاق إلى رصد قضايا التعاون في الأنشطة الاقتصادية التعاونية وتحديد مجالات التعاون الجديدة، كما توج بإنشاء اللجنة المشتركة للتعاون الاقتصادي. وبتأسيس آلية الحوار الاستراتيجي التي أنشئت بين تركيا ومجلس التعاون لدول الخليج العربي بتاريخ 2 أيلول/سبتمبر 2008، اكتملت البنية التحتية تلك،والتي عمقت من العلاقات بين الجانبين في جميع المجالات ومنها الاقتصادية والسياسية والثقافية.[2]

لكن وضع تجدد الصراع الإيراني – الخليجي جراء دخول السعودية على الخط؛ رامية إلى توحيد دول الخليج ضد التهديدات الإيرانية، و سعيا منها لتحقيق التوازن الإقليمي في الشرق الأوسط ضد إيران، أوقع تركيا في معضلة عدم القدرة على حمل العصا من المنتصف، و أوجب عليها إعادة تقييم مسافتها من الجميع، و توالت الأحداث لتنشأ أزمة فرعية عن هذا الصراع ، تمثلت في الأزمة القطرية التي أحدثت شرخا في الصف الخليجي، وجعلت من مواقف تركيا محتومة بأن تراجع وفق حسابات أكثر براغماتية بدلا من حسابات الحفاظ على مسافة من الجميع ،وهو ما سنأتي على تفصيله في الفصل الأخير.

[1] النزاع بين إيارن ودول الإمارات العربية المتحدة حول الجزر الثلاث: نقلا عن الموسوعة العسكرية الإلكترونية (مقاتل الصحراء): http://www.moqatel.com/openshare/Behoth/Siasia2/ERAN-EMARA/sec02.doc_cvt.htm

[2] الموقع الرسمي لوزارة الخارجية للجمهورية التركية: http://www.mfa.gov.tr/korfez-arap-ulkeleri-isbirligi-konseyi_ar.ar.mfa

يتضح من خلال ما سبق، أن تركيا طالما ارتبطت بالمنطقة الشرق أوسطية، وفقا للمنظور والتصور الغربي، فعلى الرغم من تمتعها بميزات الدولة المحورية، إلا أنها خلال فترة الحرب الباردة، كانت تؤدي دورا وظيفيا للقوى الغربية، قصد إيجاد مكانة إستراتجية لها ضمن المحور الغربي. كما يتضح أن الشرق الأوسط كمفهوم جيوبولتيكي نقدي، لم يكن سوى تجسيد لتمثيلات، وللممارسات الاستقطابية للحرب الباردة، كما تكشّفت للعديد من دول المنطقة حقيقة أن الشرق الأوسط، ما هو إلا اختراع جيوسياسي ساهمت في رسم حدوده المصالح المتضاربة للقوى المتنافسة في النظام الدولي آنذاك.[1]

مع نهاية الحرب الباردة، سرعان ما أدركت تركيا خطورة التحولات الحاصلة في جوارها الإقليمي الشرق أوسطي،الأمر الذي حتم عليها إعادة التفكير في سياستها تجاه المنطقة، وتجاه حلفائها وأعدائها التقليدين. كما أدركت أن الشرق الأوسط وقضاياها الجوهرية الأمنية والاقتصادية، أصبحت محل تجاذبات جيوسياسية جديدة قيد التشكل، تمسك بخيوطها قوى دولية وأخرى إقليمية متنافسة.خصوصا وأن تمثيلات الشرق الوسط بوسمه ساحة للصراعات ثنائية القطبية قد زالت، وتبدلت معها تصورات الأطراف المتصارعة والمتنافسة تجاه بعضها البعض، واستوعبت أن سياسات توازن القوى في الحرب الباردة هي التي أعطت للشرق الأوسط شكله الحالي، و أضفت معانيها على سياسة التحالفات.

كما تكشفت حقيقة جديدة،هي أن نهاية الحرب الباردة لم تنه معها تلك السياسيات، كما لم تنه معها أهمية الشرق الأوسط كمنطقة للسياسة العالمية، بقدر ما أن المنطقة قد دخلت في مرحلة جديدة من المنطق الجيوسياسي المسؤول عن إعادة اختراع/تشكيل هذه المنطقة، من خلال ممارسات القوى الدولية والإقليمية. هذه الأخيرة ،التي تسعى نحو تعزيز احتياجاتها الأمنية، مقابل عدم التصادم والمواجهة مع المصالح الخارجية للجهات الدولية الفاعلة.

إن التطورات المتتالية للأحداث في منطقة الشرق الأوسط، منذ احتلال العراق 2003، و الحرب على الإرهاب، ووصولا إلى الربيع العربي وإفرازاته، كلها تمثيلات جيوسياسية جديدة تزيد في أهمية المنطقة الجيواستراتيجية، و تؤكد على أهمية التمثيل المكاني للشرق الأوسط في سياسات الدول الكبرى والإقليمية. أما الفراغ الجيوسياسي الذي عقب انتهاء الحرب الباردة، وانسحاب القوات الأمريكية وحلفاؤها من العراق وما ترتب عنه من فوضى دولية عارمة هزت المنطقة، فهو دليل على أن المنطقة تدخل في مرحلة جديدة، تعيد فيها القوى الفاعلة صياغة إستراتيجيتها، بما يسمح لها الحفاظ على مصالحها ومصالح حلفائها.

هذا الوضع، سمح للقوى الإقليمية على غرار تركيا ،أن تعيد تعريف مكانتها، وكذا علاقتاها مع حلفائها وأعدائها. ولن يكون من السهل التنبؤ بتطورات الصراعات والتحالفات في الشرق الأوسط، وسيمر وقت ليس بالقصير، قبل استقرار أوضاع الشرق الأوسط، وليس من المستبعد أن تنغمس المنطقة في مزيد من الصراعات والتوترات والحروب في المرحلة القادمة، في شكل حروب إقليمية ذات طابع أهلي وإقليمي،

[1] Pinar Bilgin, "Regional Security in the Middle East a critical perspective", op cit, p11

لملء الفراغ و الحصول على مناطق نفوذ. فقد دلت التجارب التاريخية، أن صراعات القوى العظمى، يجري حسمها في مناطق الفراغ. ومنطقة الشرق الأوسط اليوم، منكشفة بشكل خطير، وهي بؤرة التوتر العالمية، ووضعها شديد الهشاشة، يقوم على مشروعية شديدة العطب وفراغ سياسي هائل، يفتقر إلى القيادة الواعية بالتحولات التاريخية القادرة على إدارة الصراعات. [1]

ما زاد الطين بلة، هو دخول العديد من دول المنطقة الشرق أوسطية في مرحلة ما سمي "بثورات الربيع العربي" التي زادت وسرعت في تفتيت المنطقة، وأدخلتها في مرحلة من الفوضى والتيه. لم يعد من الممكن معاملته كمنطقة واحدة.الأمر الذي جعل البعض يصفه على غرار "**بول آرتس**" بأنه "إقليم دون إقليمية"[2]، نظرا لعدم وجود حماس في إحياء عملية السلام في الشرق الأوسط، وبطء وتعثرات خطط الشراكة الأوروبية المتوسطية. ناهيك عن عدم وجود روابط وعلاقات اقتصادية أو أمنية متينة، تجمع بين دول المنطقة (ربما ما عدى دول التعاون الخليجي).

إن مصدر التوتر الأكبر لمنظور الشرق الأوسط هو الانتفاضات في العالم العربي و تداعياتها ، التي أدهشت كل من الولايات المتحدة وحلفائها الإقليميين. وأدخلت المنطقة في حالة من الفوضى والارتباك،كما فتحت الطريق لدخول دول جديدة على ساحة التفاعل الإقليمي وفي لعبة التوازنات الإقليمية، على غرار بداية تشكل محور جديد تقوده السعودية؛ حيث سعى القادة السعوديون هم الآخرين،للعودة إلى عمقهم التاريخي والحضاري، من أجل تنمية الشعور القومي وتعزيز المجتمع عبر الوطني على أساس لغة مقدسة ، ملكيات إلهية (إن لم تكن ملكًا حقيقيًا ، ثم بالتأكيد مفهوم الخليفة) . كانت البداية من خلال رعاية الرابطة الإسلامية العالمية ومن ثم إنشاء منظمة المؤتمر الإسلامي ومن ورائها الإمارات العربية المتحدة، وكذا مصر، الأمر الذي بدا وكأنه انسحاب وإبعاد لكل من تركيا و إيران بشكل أساسي.[3]

ثم ما لبثت المنطقة حتى بدأت تعرف حالة من "اللاستقرار الإقليمي"جراء تردد العديد من الدول في المنطقة في اتخاذ مواقف واضحة، من تلك الانتفاضات، كما أدخلت حالة اللاستقرار تلك إلى المنطقة،جهات فاعلة غير حكومية على غرار الحركات الإرهابية والجهادية و داعش...إلخ، الأمر الذي وجدت فيه تركيا نفسها أمام امتحان حقيقي لها، ولسياستها الخارجية تجاه الشرق الأوسط.

---

[1] إبراهيم أبو خزام، مرجع سبق ذكره،ص 484

[2] Paul Aarts," The Middle East: a region without regionalism or the end of exceptionalism?",(**Third World Quarterly,** Vol. 20, No. 5, Oct., 1999),p45

[3] pinar bilnig," Region, Security, Regional Security: “Whose Middle East?", OP CIT , p21.22

الفصل الرابع

تداعيات أحداث "الربيع العربي"

على الدور الإقليمي لتركيا

يسلط هذا الفصل الضوء،على التغيرات الجيوسياسية في منطقة الشرق الأوسط التي أحدثتها ثورات "الربيع العربي"، والتي تم فيها اختبار الرؤية التركية في السياسة الخارجية تجاه الشرق الأوسط ، وكذا الخطاب الجيوسياسي الذي رسمه حزب العدالة و التنمية منذ توليه الحكم. و رغم أن الحزب أعلن تدشين سياسة تركية جديدة تجاه المنطقة، قوامها تأكيد حضور تركيا ومكانتها، كقوة محورية/مركزية للاستقرار، وطرف فاعل في معالجة مختلف القضايا والصراعات في المنطقة. إلا أن هذه السياسة سرعان ما واجهت تحديات جمة إثر اندلاع أولى شرارات "الربيع العربي"، التي ما لبثت أن استشرت في المنطقة العربية، الأمر الذي أخل بالتوازنات القائمة، ومازالت فصول "الربيع العربي" تتوالى وتتسارع مهددة السياسات والتوازنات الإقليمية .

ينقسم هذا الفصل إلى ثلاثة مباحث، حيث يفحص المبحث الأول، جملة التحديات والقيود التي أفرزتها الخارطة الجيوسياسية "للربيع العربي"، والتي كانت سببا رئيسيا في المراجعات الأساسية للرؤية الإستراتيجية، وللسياسة الخارجية التركية تجاه الشرق الأوسط. وذلك انطلاق من التدقيق في الأسس والمبادئ التي ارتكزت عليها تلك الرؤية، ثم البحث في التجليات الفعلية لتلك الرؤية، والعقبات التي واجهتها.

المبحث الثاني،حاول أن أستقصي تلك الأحداث والتغيرات وتداعياتها على تركيا، و على مكانتها في ظل التوازنات الإقليمية التي تتشكل، مرورا برصد أهم المحددات والمواقف التركية من ثورات "الربيع العربي"، ومن ثم تداعياتها على الدور الإقليمي و النموذج التركي، من خلال الإلمام بكل الجوانب السياسية والاقتصادية والأمنية لتلك التداعيات. كما يحاول هذا المبحث،أن يبرز الطبيعة المضطربة للتوازنات الإقليمية والدولية في الشرق الأوسط جراء أحداث "الربيع العربي"، وكيف سعت تركيا نحو تموقعات جيوسياسية حاولت من خلالها التقليل من الأضرار والخسائر التي تعرضت لها.

بالإضافة إلى جملة التداعيات الإقليمية التي خلفها "الربيع العربي" على السياسة الخارجية التركية، يحاول المبحث الثالث والأخير، على ضوء المعطيات السابقة، رسم رؤية مستقبلية للدور الإقليمي التركي في أعقاب "ثورات الربيع العربي" والتغيرات الجيوسياسية العميقة الحاصلة في المنطقة. وذلك من خلال تتبع مسارات التبعية والاستقلالية في الأدوار والرؤى التركية عن المحاور الإستراتيجية الكبرى في المنطقة، ثم من خلال تسليط الضوء على بعض المؤشرات والقضايا الاقتصادية والأمنية والسياسية، التي من خلالها يمكن رصد مآلات الدور التركي الإقليمي في الشرق الأوسط، فهل سيكون الاتجاه نحو الحفاظ على الوضع القائم،أم أن تركيا ستزيد من نفوذها وقوتها في الشرق الأوسط،أم أن دورها سيؤول إلى مزيد من التراجع والأفول.

المبحث الأول: مراجعات السياسة الخارجية التركية على ضوء التحولات الجيوسياسية في الشرق الأوسط

مع بداية السنوات العشر الأولى من القرن الحادي والعشرين، تبدى للملاحظين داخل وخارج تركيا، أن الظروف ملائمة لرواج المفاهيم الإستراتيجية والسياسات، التي تعبر عن طموحات تركية بتبوء مكانة إقليمية ودولية. وبالفعل، فقد أسفرت تلك الفترة عن تكريس الديمقراطية وتعزيز الحريات وتحقيق معدلات نمو في الاقتصاد فاقت التوقعات الداخلية، وتصاعد دور تركيا الفاعل ونفوذها إقليميا، وحضورها السياسي والاقتصادي دوليا.

بدا من الصعب دحض الأطروحات الفكرية الجيوبولتيكية التي عبر عنها الساسة الأتراك في العديد من الكتابات والمناسبات. كما تبدى للأتراك أنه لا توجد تحديات غير تقليدية، فالمنطقة المجاورة المملوءة بالاضطرابات المعتادة، لم تظهر فيها تركيا بوصفها طرفا في المشكلات،بل سعت إلى أن تكون جزءا من الحل. وجنت بذلك ثمار وساطاتها بين الأطراف المتنازعة،حيث عززت حضورها الدبلوماسي والسياسي والاقتصادي في الشرق الأوسط.[1]

كما برز شبه إجماع تركي على سياسة خارجية تقوم على" لا أعداء في المنطقة"،أي العودة إلى الشكل الأكثر كلاسيكية من الحيادية الكمالية،الأمر الذي سمح لحزب العدالة والتنمية للتحرك بقوة، نحو إحياء وتوسيع علاقات أنقرة مع الشرق الأوسط والعالم الإسلامي.

أقر المسؤولن في حزب العدالة والتنمية، بأن الانفتاح المستمر على الشرق الأوسط، يتطلب ضمن أشياء أخرى، تركيزا رسميا كبيرا جدا وتدريبا على دراسات ولغات الشرق الأوسط، لكن حزب العدالة والتنمية كان حذرا من ترويج مثل هذا البرنامج، لأن الجيش يستطيع تفسيره على أنه يمثل أجندة إسلاموية خاصة. على الرغم من تلك المخاوف الداخلية،إلا أن تركيا مضت قدما نحو دعم ومناصرة عمليات الشرق الأوسط متعددة الأطراف، في اتجاه استقلالية أعظم في السياسة الخارجية ومؤسسات إقليمية أقوى.[2]

المطلب الأول: الأسس والمبادئ الحاكمة للتوجه التركي نحو دول الشرق الأوسط قبل "الربيع العربي":

منذ تولي حزب العدالة والتنمية الحكم، سيطر على فكر وسلوك قيادته السياسية، طموح إعادة إنتاج دولة تركية تكون قوية، ولها ثقل دولي على المستويين الإقليمي والدولي، مستفيدة من العمق التاريخي الذي كانت ورثته عن دولة الخلافة العثمانية. ورغم أن المكون الإيديولوجي له وزنه في هذه المسألة،على أساس أن الخلفية الفكرية الإسلامية لهذا الحزب وقيادته، تقوم على مفهوم أممي للدولة؛ يتجاوز مفهوم الدولة الأمة،أو الدولة القومية المعاصرة ، وهو مفهوم أقرب إلى المفهوم الذي جسدته الدولة العثمانية على

[1] عماد يوسف، تركيا:إستراتيجية طموحة وسياسة مقيدة، مرجع سبق ذكره،ص 72
[2] غراهام فولر، مرجع سبق ذكره،ص 99

المستوى النظري على الأقل، فإنه إلى جانب هذا، لا يمكن إغفال العديد من العوامل الموضوعية التي أسهمت بدرجة أو بأخرى، في تشكيل هذه التمثيلات والطموحات. ويمكن القول أن لحظة فوز حزب العادلة والتنمية بالانتخابات البرلمانية، وقيامه بتشكيل الحكومة في عام 2002،كانت لحظة حاسمة في الواقع السياسية التركي، لأنه قد تم تفسيرها من جانب منظري وقادة الحزب، بأن الشعب التركي قد حسم إشكالية الهوية التي عانتها تركيا منذ سقوط دولة الخلافة العثمانية، وذلك لحساب هويته وانتمائه الإسلامي. ومن ثم، فبمقتضى هذا التفويض الشعبي، فإن الحزب وحكومته، ترجمت ذلك على أرض الواقع، وهذا ما حاول قيادة حزب العدالة والتنمية القيام به من الناحية أخرى.[1]

أولا :التصورات والرموز الجيوسياسية للشرق الأوسط في الرؤية التركية.

شرعت تركيا مع بداية العقد الأول من القرن الحالي، في تطوير رؤيتها وسياساتها على نحو يتواكب مع المستجدات الحاصلة في جوارها الإقليمي، وبذلت جهودها لإرساء رؤيتها على أرضية صلبة، توظف فيها موروثاتها التاريخية والجغرافية التوظيف الأمثل. ومن ثم، تعين على تركيا الالتزام بتلك السياسات والتوجهات التي أعلنت عنها، وروجت لها في الشرق الأوسط، وكانت مفتاحا لصفحة جديدة مع دول المنطقة العربية بالخصوص. و بهذا، انتقلت تركيا من مسارها التقليدي، إلى البحث عن دور جديد، كصاحبة مصلحة في الشؤون الإقليمية. لقد كان النشاط التركي مبنيًا بشكل كبير، على منعطف إدعائي جاء لتحديد تركيا باعتبارها جزءًا تاريخيًا وثقافيًا – بل وحتى الزعيم الطبيعي – في منطقة الشرق الأوسط.[2]

تستند الرؤية التركية للسياسة الخارجية إلى التحول التركي المحلي، و لاسيما فيما يخص الاستقرار السياسي والاقتصادي، فقد مكن الإصلاح الداخلي والقدرات الاقتصادية المتنامية، من إبراز البلاد على أنها مروج للسلام في المناطق المجاورة. فقبل ذلك كانت مسألة الأمن في تركيا، تعامل إلى حد كبير على أنها مسألة داخلية، وكانت السياسة الخارجية بمثابة امتداد لهذه العوامل الداخلية، وعادة ما كان يرافق هذا الموقف نزعة ملحوظة إلى ربط المشاكل المحلية بالخارجية والبحث عن أعداء خارجيين،يمثلون الأسباب الحقيقة وراء المشاكل الأمنية، وقد يكون لهذه المشكلات أسباب خارجية في بعض الأحيان،إلا أن النخب السياسية كانت غالبا ما تبالغ في الحديث عنها،واستغلالها لإحكام سيطرة تلك النخبة على السلطة. أما السياسة الجديدة فقامت على مبدأ تصوري جغرافي جديد يضع حدا لما يسمى"عزلة" الدول المجاورة لتركيا،إذ يعتبر أحد أهم عناصر رؤيته هو جعل الانحيازات والصور السلبية المتعارف عليها،وخاصة عن الشرق الأوسط،شيئا من الماضي، وهو التحول الذي سهل على تركيا تحرير سياستها الخارجية كليا من قيود العوامل المحلية.[3]

---

[1] محمد سعد أبو عامود،"تركيا وحلم إعادة إنتاج دولة الخلافة العثمانية"،(**مجلة السياسية الدولية**،العدد 201،يوليو 2015)، ص 98

[2] Emirhan Yorulmazlar and Ebru Turhan," Turkish Foreign Policy towards the Arab Spring: Between Western Orientation and Regional Disorder", (**Journal of Balkan and Near Eastern Studies**, 2015 Vol. 17, No. 3), p338

[3] بولنت آراس وآخرون،مرجع سبق ذكره،ص 16

لقد مهدت التحولات التركية الداخلية الطريق أمام بروز تصور جديد يسمح بافتراضات مختلفة حول دول المنطقة في أذهان صانعي السياسة؛إذ يكمن جوهر القضية في التحول المذكور أعلاه، والذي أعاد تكوين خيارات السياسة الخارجية، وبهذا تكون السياسة الخارجية التركية الجديدة، قد تشكلت تحت التعريف الجديد،الذي اعتمد بشكل مباشر على الدور التركي في المناطق المجاورة والسياسة الدولية فيما سمي بـ "العمق الاستراتيجي"، حيث توسعت الحدود في الخارطة الذهنية لدى صانعي السياسة التركية وهكذا تلاشت الحدود الأرضية للتأثير التركي في الدول المجارة حسب هذه العقلية/التصورات،كما أصبح للعلاقة بين"المتاخمة والعلاقة مع الآخر"، معنى جديد عقب إزالة التوترات الناجمة عن تصورات التهديدات المحلية في السياسة الإقليمية.[1] وهذا ما يعطي دلالة قوية للمقاربة الجيوبولتكية النقدية، التي تقدم الجيوبولتيكا بوصفها تصويرات متخيلة حول المكان، حول الأصدقاء والأعداء، انطلاقا مما هو موجود في أذهان صناع القرار، لا انطلاقا من الحقائق المادية للجغرافيا مثل الحدود(راجع الجغرافيا المتخيلة في الفصل الأول).

مادام أن الرؤية الجديدة للسياسة الخارجية التركية ،بمدلول الجيوبولتيكا النقدية موجودة في أذهان صانعي القرار، فإن تحليل تصوراتهم وخطاباتهم تلك، يعني تحليل الرؤية الرسمية للدولة التركية في السياسة الخارجية، أو ما يسميها "جيرويد أو ثواتايل"(**Gearóid Ó Tuathail**) " الجيوبولتيكا الرسمية". هذه الرؤية التي قامت بترجمتها على أرض الواقع، نخبة من السياسيين والمستشارين والأمنيين الموجودين في السلطة. وتتصدر شخصية " طيب رجب أوردغان" و "أحمد داوود أغلو" الواجهة التحليلية لهذه الجيوبولتيكا الرسمية.

يقدم "أحمد داوود أوغلو"، في خطاباته المختلفة، رؤية واضحة ومتكاملة، للأسس والمبادئ الحاكمة لهذا التوجه. فينطلق من أن ظروف ما بعد الحرب الباردة الناشئة في الشرق الأوسط، حتمت على تركيا القيام بدور نشط في المنطقة، ودفعتها إلى مراجعة، وإعادة تشكيل علاقاتها مع دول المنطقة، ويقول في هذا الصدد:" **ثمة ثلاث سياسات متباينة يمكن لتركيا انتهاجها في الشرق الأوسط: الأولى،هي الابتعاد التام عن الشرق الأوسط ومشكلاته، والثانية هي تطوير سياسات متناغمة مع سياسات معسكر دولي ما، كسياستها خلال الحرب الباردة، والثالثة، فتقوم على النظر إلى الشرق الأوسط عبر مقاربة تركية خالصة مركزها أنقرة**".[2]

حيث اختارت تركيا السياسة الثالثة ،و قدمت رؤية جيوسياسية،أو تعريفها الخاص للشرق الأوسط، ولملامح وقواعد اللعبة وفق تلك الرؤية. كما أشار "أوغلو" في عديد من المرات،على أن العداوات التاريخية والمفاهيم الخاطئة، الناجمة عن انقسامات الحرب الباردة، قد ولت، ولابد أن تحل مكانها سياسات، الثقة المتبادلة بين دول الشرق الأوسط، لخلق منطقة من الرخاء والسلام. ولإضفاء الشرعية

---

[1] بولنت آراس وآخرون،مرجع سبق ذكره،ص 17

[2] أحمد داود أوغلو، العمق الاستراتيجي، مرجع سبق ذكره،ص619

على سياستها المتعلقة بالمشاركة النشطة، أدلى داود أوغلو بإشارات خطابية لها أبعاد تاريخية، ثقافية، وجغرافية، تجاه جوارها الشرق الأوسطي، مذكرا في كل مرة بتاريخ الإمبراطورية العثمانية. وقد علق رئيس الوزراء آنذاك "رجب طيب أوردغان"، لخطاب وزير خارجيته داوود أغلو حول "العمق الاستراتيجي" بالقول:" **ليست اسطنبول مركزا يجمع بين القارات فحسب،بل هي رمز مركزي يجمع بين الحضارات ويؤلف بينها** "،أي أن أوردغان يضع اسطنبول في مركز مشهد واسع يكتسب فيه الإرث التركي الجغرافي والثقافي قيمة،من خلال سياق أرضي أرحب.[1]

هكذا، فإن جزءً من مفهوم "**العمق الاستراتيجي**" يشير إلى المناطق المحيطة بتركيا الحديثة،حيث حكمت الإمبراطورية العثمانية لقرون عديدة، من التشيلي حتى إندونيسيا، ومن إفريقيا حتى وسط آسيا، ومن الاتحاد الأوروبي حتى منظمة المؤتمر الإسلامي، فهذه المبادرات ستجعل من تركيا فاعلا دوليا أثناء اقترابها من عام 2023،الذكرى المئوية لتأسيس الجمهورية التركية. وعليه تحاول تركيا العودة إلى مركز تلك المناطق الشاسعة، وخلق حزام من السلام والاستقرار والأمن حول تركيا. ومن منظور الجيوبولتيكا النقدية، يمكن القول بأن منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، تعتبر حزاما من هذا القبيل (العالم الإسلامي العثماني).[2] ويؤكد أوغلو على: "**أن تركيا قد أضحت دولة وطنية قوية،ومرت بخبرات في الإدارة الديمقراطية، وتمتلك جيشا قويا،أضف إلى ذلك ما تملكه من تجربة تاريخية، ونسيج اجتماعي ثري وامتدادات جغرافية طبيعية**".[3]

يبدو أن آراء داود أوغلو تجاه الشرق الأوسط، قد تأثرت بأفكار "ألفريد ت. مهان" الجيوسياسية، التي شددت على الأهمية الإستراتيجية لـ "**نقاط الاختناق**" (المضايق البحرية) للسيطرة على بحار العالم. في أجزاء متفرقة من كتاب "**العمق الإستراتيجي**"، يشير داود أوغلو إلى أهمية نقاط الاختناق الجيوسياسية، والتي يعتقد أن معظمها تقع داخل حدود الدول التي يقطنها المسلمون(مضيق هرمز،قناة السويس،جبل طارق، باب المندب،الدردنيل،البوسفور،خليج عدن،مضيق ملقا، وسنغافورة). ويذكر، على وجه التحديد، أن أكثر من خمسة من أصل تسعة، من نقاط الاختناق الإستراتيجي في العالم، موجودة في منطقة الشرق الأوسط ،وهي الميزة التي تجعل المنطقة في غاية الأهمية بالنسبة لتركيا ،من الناحية الجيوسياسية التقليدية.[4]

[1] بولنت آراس وآخرون،مرجع سبق ذكره،ص18

[2] Aylin Güney & Nazif Mandacı, "The meta-geography of the Middle East and North Africa in Turkey's new geopolitical imagination", (**Security Dialogue** 44,5-6.2013) ,p432

[3] أحمد أوغلو،العمق الإستراتيجي،مرجع سبق ذكره،ص 621

[4] emre erşen,op cit , p92

في ضوء هذه الحقائق والمعطيات الجغرافية والتاريخية، تبنت تركيا جملة من المبادئ والأسس التي تبين رؤيتها:

– **التوازن السليم بين الحرية والأمن:** ففي وقت كان اللاعبون العالميون، وأولهم الولايات المتحدة الأمريكية يغلبون الاعتبارات الأمنية على ما عداها بعد أحداث 11 سبتمبر،كانت تركيا البلد الوحيد الذي نجح في التقدم على صعيد الإصلاح السياسي، من دون التفريط بالمتطلبات الأمنية.وهو ما جعل تركيا نموذجا لبلدان أخرى.

– **تصفير المشكلات مع دول الجوار**:وذلك بإخراج تركيا من صورة البلد المحاط بالمشكلات، والدخول في صورة البلد ذي العلاقة الجيدة مع الجميع. وهذا إن تحقق يمنح السياسة الخارجية التركية قدرة استثنائية على المناورة.

– **سياسة خارجية متعددة الأبعاد:** ففي الظروف الدولية المتحركة ، من غير الممكن إتباع سياسة ذات بعد واحد. وبدلا من أن تكون تركيا "مصدر مشكلة" في استقطابات الغرب/ الشرق، والشمال/ الجنوب، وآسيا/أوروبا. تكون على العكس "مصدر حل" للمشكلات، وبلدا مبادرا إلى طرح الحلول لها، وبلد يشكل مصدر جذب يساهم في إرساء السلام العالمي والإقليمي. و ضمن هذا المنظور لا يجب النظر إلى أي خيار على أنه بديل عن الآخر، و لا التعاطي مع كل الخيارات في الوقت نفسه على أنه تناقض. خاصة و تركيا تتمتع بهويات إقليمية متعددة تمنحها القدرة على إتباع سياسة خارجية تصهر العديد من القضايا في بوتقة واحدة،من عملية السلام في الشرق الأوسط إلى الاستقرار في القوقاز، مع إعطاء الأولوية للقضايا الملحة دون إغفال الاهتمامات الأخرى للسياسة الخارجية.[1]

– **التأثير في الأقاليم الداخلية والخارجية لدول الجوار:** من خلال التواصل مع كل بلدان العالم المهمة لتركيا. [2]

– **الدبلوماسية الوقائية:**على أساس التوسط لمنع الصراعات المحتملة، كما أنها ترى، أنه يجب على سياساتها أن تضم جميع اللاعبين ذوي العلاقة، وتشكل ائتلافا عريضا لحل المشاكل وصياغة المبادرات وبهذه الطريقة تواصل تركيا دبلوماسيتها بعناية واعتدال، ويحافظ صانعو السياسة الأتراك على مسافة متساوية من جميع اللاعبين، ويتجنبون الاشتراك في أي تحالفات أو تكتلات إقليمية .[3]

أولا، هذا الدور التركي النشط بأبعاده المتعددة، يبرز الطابع البراغماتي للسياسة التركية، وتركيزها على تحقيق المصالح الوطنية، وفقا لحسابات قصيرة الأمد، وثانيا، يؤكد على تحول السياسة الخارجية نحو الشرق في إطار استعادة تركيا لإرثها الحضاري الإسلامي، تحت قيادة حزب ذي مرجعية إسلامية.

[1] بولنت آراس وآخرون،مرجع سبق ذكره،ص20

[2] محمد نور الدين،"السياسة الخارجية.. أسس ومرتكزات"، في **تركيا بين تحديات الداخل و رهانات الخارج** (الدوحة:مركز الجزيرة للدراسات،2009)،ص 138

[3] موريال ميراك فايسباخ و جمال واكيم،مرجع سبق ذكره ،ص 53

وثالثا، يؤكد استمرار التوجه الغربي لتركيا وأدوارها بالوكالة في المنطقة، مع ارتباط نشاط تركيا بمساعيها لزيادة أهميتها الإستراتجية لتعزيز فرص انضمامها للاتحاد الأوروبي .

في مقابل ذلك، تزايدت تدريجيا دعوات أنصار حكومة حزب العدالة و التنمية، إلى أن استرشاد السياسة التركية في عهدهم برؤية جديدة متعددة الأبعاد، تمثل تكاملا لا تعارضا بين الهويات والتوجهات المتعددة للسياسة التركية، تمثل عناصرها الأساسية في:

1. أهمية التنسيق الأمني ورفض سياسات المحاور وتأكيد مفهوم الأمن للجميع، مع عدم استبعاد إمكانية استخدام القوة العسكرية، لكن في إطار التوظيف الصحيح لعناصر القوة التركية.

2. تغليب الحوار السياسي والمبادرات الدبلوماسية في معالجة الأزمات، ورفض سياسات الحصار والعزل، وتشجيع سياسات الانخراط الإيجابي.

3.ضرورة الحفاظ على وحدة الكيانات القائمة، وطابعها المتعدد في إطار تعزيز التعايش الثقافي.

4.العمل على تنشيط الدور التركي في المنطقة بما يتجاوز حدودها المباشرة.

5. الاهتمام بالمدخل الاقتصادي لمعالجة الخلافات، وتعزيز الاعتماد المتبادل بين اقتصاديات المنطقة.

وقد جسدت هذه الرؤية محاولة الحكومة التركية، الالتزام بنهج توافقي توازني على كافة المستويات الداخلية والإقليمية والدولية، بين التركيز على المصالح الوطنية من جهة، وإعادة صياغتها وتقديمها بما يتناسب مع مكانة تركيا الحقيقية في الوقت الحاضر، وبشكل يحقق التوافق بين هذه المصالح ومصالح القوى الإقليمية المتعددة من جهة أخرى، وبين السعي لتعزيز استقلالية الرؤية التركية، كدولة إقليمية لها مصالحها المحددة ذاتيا، بشكل مستقل من ناحية، وتجنب الصدام المباشر مع رؤى، ومصالح، وترتيبات الولايات المتحدة، والقوى الكبرى الأخرى في المنطقة.[1]

انطلاقا من اعتبار الشرق الأوسط "**حزاما جيوسياسيا**" مهما لمصلحة تركيا، بعد الحرب الباردة اندفعت تركيا بشكل نشط في المنطقة، باحثة عن أدوار وحلولا للمشاكل الإقليمية في الشرق الأوسط. قدمت في سبيل ذلك مجموعة التصورات والرموز الجيوسياسية،التي كانت موجهة لدول المنطقة من جهة، ومن جهة أخرى، نحو الداخل التركي لرسم وصياغة هوية جديدة لتركيا مختلفة عن الاتجاه السائد(الغربي). وحرصت على رسم تصور جديد للشرق الأوسط، يقوم على الأمن والسلام، من خلال توفير حوار سياسي مكثف لأعلى درجة، لا يترك مجالا لتصادم الخلافات والنزاعات، ويسعى لتوطيد الروابط الدينية، والثقافية، والعرقية بين المجتمعات، على نحو يحقق الاستمرارية لحياة حرة لكل البشر، وتفعيل العلاقات الاقتصادية والتجارية بين الدول.

عبرت تركيا عن هذا الانفتاح الجديد، نحو العوالم الجديدة المنبثقة أمامها بعد نهاية الحرب الباردة، والشرق الأوسط بشكل خاص، وسياستها النشطة تجاهه، بخطابات سياسية حاولت من خلالها أن تمحي

[1] إياد عبد الكريم مجيد،"الموقف الإقليمي من التغيير في المنطقة العربية (تركيا) أنموذجا"(**مجلة العلوم السياسية**،العدد46،مركز الدراسات الدولية،جامعة بغداد،2013)،ص5

الماضي السيء، وتبدأ صفحة جديدة مع دول المنطقة، متجاوزة بذلك كل العقبات والخلافات الماضية. وفي إطار يقود إلى تفعيل هذا البناء الجيوسياسي لتركيا من جديد، كانت "**المسؤولية التاريخية**" إحدى **الرموز الجيوسياسية،** التي وظفها "أوغلو" ومن ورائه الدولة التركية، لإحياء وإنعاش تصورها تجاه المنطقة، والذي يتضمن إشارة للمسؤولية الثقيلة للماضي العثماني. حيث تحدث في كثير من المناسبات،عن أن تركيا يجب أن تستخدم فرصة لمِّ شملها مع "**المواطنين التاريخين**" في الشرق الأوسط. وهو يصف المواطنة التاريخية بأنها رابطة أكثر قوة من مجرد مواطنة، معتمدا على الجوانب الثقافية، حيث يربط مصير تركيا مع شعوب المنطقة.[1] ومن أبرز هذه الخطابات ما ذكره أوغلو عام 2010 في حواره ما صحيفة "**واشنطن بوست**" من:" **أن تركيا تسعى لكومنولث عثماني* تتزعمه،على غرار "الكومنولث البريطاني" الذي أُسِّس مع مستعمراتها السابقة.**[2]

لكن أوغلو يرى أن تبني العثمانية الجديدة، لا يعني السعي إلى أسلمه تركيا،أو تبني الطابع الإسلامي للحكومة التركية،أو لسياساتها، حيث يقول:"**إن لدينا ميراثا آل إلينا من الدولة العثمانية، إنهم يقولون عنا إننا العثمانيون الجدد، نحن العثمانيون الجدد، ونجد أنفسنا ملزمين بالاهتمام بالدول الواقعة في منطقتنا، ونحن ننفتح على العالم كله،حتى في شمال إفريقيا**".كما أن رئيس الوزراء آنذاك رجب طيب أوردغان، وإن لم يقبل صفة "العثمانيين الجدد"، بشكل علني في تصريحاته، فإنه يذكر على الدوام بالإرث العثماني لتركيا، ويُذّكر على وجه الخصوص الشباب التركي خلال خطابته بـ"مجد أجداده و تسامحهم مع جميع الأقليات الدينية والعرقية، التي كانت مطوية في رداء الدولة العثمانية، ودورهم الحضاري في قيادة العالم لعدة قرون".[3]

و الرمز الجيوسياسي الثاني، الذي يعتبر" **تركيا قوة ناعمة**"، من خلال تفعيل الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية، ومن خلال تطبيق مبدأ " **تصفير المشاكل**"، الذي يؤكد على ضرورة نزع التهديدات والشكوك عن منطقة الشرق الأوسط. استرشد أوغلو في صياغة هذا الرمز الجيوسياسي، بتبنيه مفهوما شاملا للأمن، من خلال تعزيز وتعميق التعاون الاقتصادي،الذي يستتبع تفعيل الروابط الثقافية القائمة بين تركيا وجيرانها في الشرق الأوسط ،هذا فيما يتعلق بالبعد الأول لتصوره حول الأمن. أما البعد الثاني فيتمثل في تطوير أساليب ومناهج التعامل مع المشاكل الأمنية الموجودة في المنطقة أو حتى المحتملة، ليقدم في ذلك نوعين من الأساليب تتوافق وتصوره للأمن. النوع الأول ويسميه "**البصيرة الأمنية ضد التوترات**

---

[1] emre erşen ,op cit , p96

* يعود مشروع أردوغان لإقامة كومنولث عثماني، عبر استعادة مناطق كانت خاضعة للسلطنة العثمانية، ومنها مدن حلب وكركوك والموصل وغيرها، إلى مشروعين أثبت التاريخ فشلهما: الأول هو مشروع الوحدة الإسلامية في عهد السلطان عبد الحميد الثاني، الذي دعا إلى وحدة الشعوب الإسلامية لدعم نظامه الاستبدادي ومنع انهيار سلطنة عثمانية كانتّ تلقب برجل أوروبا المريض، الذي لا أمل بشفائه منذ أواسط القرن التاسع عشر والثاني هو مشروع الطورانية السياسية لاستمالة الأقليات العرقية التي تعود بجذورها إلى العنصر التركي في كثير من البلدان.

[2] محمد نور الدين، "حلقة نقاشية: تركيا إلى أين؟" (**مجلة المستقبل العربي**، العدد 364،2009)، ص 25

[3] محمد سعد أبو عامود، مرجع سق ذكره،ص 99

الإقليمية" كضمان للكل ولتفعيل الحوار السياسي،عن طريق الترابط الاقتصادي وتعايش الثقافات المتعددة "المفهوم اللين/الناعم للأمن". أما النوع الثاني هو تفعيل "**الأمن الوقائي**" الذي يستند إلى فرض، أن الأمن للجميع، بمعنى أن أمن تركيا يعتمد على أمن دول الجوار، وهي إشارة لتصور جديد لنظام أمني إقليمي، تعتبر تركيا طرفا فاعلا فيه.[1]

أما **الرمز الجيوسياسي** الآخر الذي يتداخل مع سابقه، فهو "**الحامي الأمني**" الذي يتضمن في حد ذاته عدة مفارقات وتناقضات، فهو ينطوي سلفا، على تحديد هرمي للمواقع التي تحتلها الدول داخل النظام الإقليمي في المنطقة. ويضع تركيا وجها لوجه، مع عديد من دول المنطقة، التي ترى في نفسها أقطابا بارزة له أي لهذا النظام. لكن في تمثيل تركيا لهذا الرمز الجيوسياسي،هي لا تحدد نجاحها من خلال الدور الذي تتخيله لنفسها، بل من خلال ما تروج له ، وأيضا من خلال ما تعتقده دول المنطقة، حول ما تقوم به تركيا من أدوار. وعليه يقوم هذا الخطاب الجيوسياسي، على خلق شعور لدى دول المنطقة بقبول دور تركيا كداعم، وكركن أساسي في بناء النظام الإقليمي واستمراره وحمايته،على أساس المصالح والمثل العليا المشتركة، وتحقيقها لا يتجسد إلا من خلال تعاون إقليمي فعال، يتم فيه إدراج جميع الفاعلين في هذا النظام، لحل مشاكلهم بصفة منفردة، بما يقطع الطريق أمام الحلول المفروضة للجهات خارجية/ الأجنبية. هذا بدوره يستلزم تطبيق وتفعيل الهياكل والمؤسسات الإقليمية القائمة.[2]

أما الرمز الجيوسياسي الأخير، فيكمن في دور تركيا "**كمروج للديمقراطية**" و "**قوة تكاملية**" في منطقة الشرق الأوسط . من المهم أن نلاحظ أنه في رأي داود أوغلو، يجب على تركيا أن ترسخ مكانتها الإقليمية في أن تصبح جهة فاعلة عالمية ذات مصداقية. وينبغي لها أن تشرك جيرانها بصورة أكثر ديناميكية، وأن تعمل بشكل أكثر حسما، على التوفيق بين الخلافات التاريخية المتبادلة، وأن تقبل باعتبارها دولة لا غنى عنها في عمليات إدارة النزاعات الإقليمية وحلها.

وقد حل هذا الخطاب، محل "**تركيا كجسر يربط بين الشرق والغرب**"،حيث يعتبر هذا التصوير الخطابي الأخير، مُقِلاً بإمكانيات البلد وتطلعاته العظيمة. وعليه كان خطاب داوود أوغلو يؤكد على أن أمن تركيا يرتبط ارتباطا وثيقا بالأمن في الشرق الأوسط، ولا يمكن تحقيقه إلا من خلال التحول الديمقراطي، بحيث تُصوّر تركيا نفسها، كقوة إقليمية تمثل "صوت الوعي الإنساني" و "الفضيلة" خارج أي حسابات سياسية. هذا الخطاب، يقدم تركيا على أنها نموذجا يحتذى به، من خلال تعزيز الديمقراطية الإقليمية، وهذا ما يتناقض مع الأنظمة القديمة الموجودة في المنطقة، و يحكم عليها بالموت/الزوال.[3]

---

[1] Aylin Güney & Nazif Mandacı. Op cit ,p437
[2] Ibid. .p439
[3] ibid,P440

ثانيا : التجسيدات العملية للرؤية التركية الجديدة في السياسة الخارجية.

في جميع الحالات، حاولت تركيا وبقيادة أردوغان ومفكرها أحمد أوغلو، على تقديم أمثلة للتطبيق/التجسيد الناجح للرؤية السابقة. فقد أشار على سبيل المثال، إلى أن تركيا في التزامها بضمان "الأمن دون التضحية بالديمقراطية" ،حمت الحريات المدنية في ظل جميع الظروف،على الرغم من تحد خطير في عام 2007 ، والذي يشير إلى التحدي الأمني، الذي شكله حزب العمال الكردستاني في العراق والرد العسكري من تركيا . وقدمت أمثلة على الضمانات الشاملة لحماية الحريات المدنية داخل تركيا في ضوء المضايقات التي أبلغت عنها من قبل المثقفين والمؤيدين للأكراد. وهي حوادث استمرت حتى 2013، ناهيك عن رد فعل عنيف لاحتجاج المتظاهرين من نفس العام 2013. بما في ذلك الاعتقالات وسوء المعاملة والرقابة...إلخ.[1]

كما قدمت صورة لنجاح سياسة حسن الجوار، من خلال انفتاح تركيا على العالم العربي، وإنشاء أو تعميق العلاقات التجارية السياسية والاقتصادية. حيث سعى حزب العدالة والتنمية منذ تسلمه مقاليد السلطة في تركيا إلى تدعيم العلاقات التركية مع سائر الدول التي تتداخل في نطاق دوائر حركة السياسة الخارجية التركية. وهو في ذلك، سعى إلى البحث عن أسس جديدة لعلاقات تركيا الخارجية، تقوم على المصلحة المتبادلة، بعيدا عن المنطلقات الأيديولوجية والعوامل العاطفية، من خلال توثيق العلاقات مع كافة الدول التي ربطتها بها من قبل قضايا شائكة ومبكرة، وكان على رأس أولويات حكومة حزب العدالة والتنمية، الفصل بين المسار العلاقات التركية– العربية من ناحية، والعلاقات التركية – الإسرائيلية من ناحية أخرى، على نحو يجعل من معادلة التكلفة والعائد، المحدد الرئيس الذي يصوغ نمط علاقات تركيا مع كل من الطرفين.

ومن هذا المنطلق ، سعت تركيا إلى تكثيف علاقاتها الإقليمية مع الدول العربية، وفي ظل هذا التصور، تقسم تركيا علاقاتها مع الشرق الأوسط إلى أربعة نطاقات جغرافية هي: دول الجوار، مثل العراق وسوريا، وشبه الجزيرة العربية ومعها الأردن، لبنان ،مصر، ودول مجلس التعاون الخليجي، ودول شمال إفريقيا.[2]
وقد شهدت العلاقات التركية مع الدول العربية خلال عامي 2007–2008 تطورات كبيرة، جاءت لتكمل أجزاء الصورة التي كشفت عن الزيادة في وتيرة و مسار العلاقات العربية– التركية، ليس فقط لأن تركيا رغبت في ذلك، وإنما لأن الكثير من الدول العربية أيضا بادلتها تلك الرغبة.[3]

---

[1] موريال ميراك فايسباخ و جمال واكيم،مرجع سبق ذكره،ص 54

[2] محمد سعد أبو عامود، مرجع سق ذكره،ص 99

[3] "تركيا تجددا لصراع بين الإسلاميين والعلمانيين وتفاعلات خارجية نشطة" ،(**التقرير الإستراتيجي العربي**،2008/2007، مركز الأهرام للدراسات الإستراتيجية،القاهرة)، ص162

لا يكفي لدولة ما، أن تتخذ قرار بالانخراط الفاعل في قضايا منطقة ما، لكي تنجح في ذلك. و في الحالة التركية، توافرت العديد من العوامل التي أتاحت لها، أن تكون جزءً من صورة الشرق الأوسط ومحيطها الإقليمي،حيث تراكمت جملة من العوامل المساعدة لقبول دور تركي فاعل في الشرق الأوسط.[1]

إن الثقة بالنفس في تركيا، والتنمية السياسية، والقدرات الجغرافية و الاقتصادية، وخاصة قدرتها على التوفيق بين الإسلام والديمقراطية، جعلت من تركيا قوة موثقة ومحترمة في محيطها الإقليمي، وحتى العالمي، وما أعطها هذه الدفعة هو ذلك التحفيز الجيوسياسي الجديد، الذي يصور هوية تركية جديدة تحت مفهوم "**دولة حكيمة**" في المجتمع الدولي. كل هذه العوامل ساعدت تركيا على أن تلبس عباءة الدولة النموذج وبالخصوص في العالم العربي،على المستوي الرسمي والشعبي خصوصا، حيث يلقى خاطبها السياسي وتصوراتها السابقة حول الشرق الأوسط القبول والرضا. كما ساعدها، ضعف قدرة الدول العربية على معالجة المشكلات الإقليمية كالمشكلة الفلسطينية والعراقية، وفشل الولايات المتحدة (تحت إدارة بوش الابن) في خلق نظام شرق أوسطي متماسك، أظهر فراغا سلطويا وأيديولوجيا إقليميا، فظهرت قوى جديدة تملؤه.

ظهرت إيران كقوة إقليمية، حققت مكاسب كبرى من غزو العراق، وظهرت تركيا كقوة إقليمية بعد أن لم يكن ينظر لها، على أنها عضو مهم، في النظام الإقليمي الصاعد، ووسط النقاش الذي كان يدور حول النظام الشرق أوسطي الجديد في التسعينات بعد نهاية الحرب الباردة. لم يكن هذا السياق المفعم بالإحساس بالأزمة المؤثر في تخلق جاذبية النموذج التركي. فقد أثرت السياسات التركية في تغيير صورتها لدى العرب، وتطلعت الأنظار إليها باعتبارها نموذجا مضيئا، في وسط التردي العربي العام. من تلك السياسات، القرار الذي اتخذه البرلمان التركي في مارس 2003، برفض تدخل تركيا في الغزو الأمريكي للعراق، الأمر الذي بعث بثلاث رسائل لدى المُستَقبِل العربي.**الأولى**،أن الصورة النمطية عن تركيا التابعة لأمريكا، قد تغيرت. **والثانية**، الممارسة الديمقراطية الحرة في مواجهة أمريكا، **والثالثة**، أن تركيا بدت "وطنية" أكثر من بعض الأنظمة العربية التي ساهمت أو سهلت غزو العراق.[2]

من تلك السياسات والمواقف أيضا ،رفض أوردغان استضافة شارون في أنقرة ثم وصفه إسرائيل بالدولة الإرهابية، جراء اغتيالها الشيخ ياسين في مارس 2004، وتوجيه أوردغان انتقادات عنيفة لإسرائيل ، ورد فعل أوردغان في المؤتمر الاقتصادي العالمي (دافوس)2009 ورفضه مصافحة شمعون بيريز ،وكذا تسيير تركيا أسطول الحرية لفك الحصار عن غزة، وما استتبع ذلك من أحداث ومجريات، حققت فيها تركيا مكاسب إعلامية وسياسية كبيرة. وهي مواقف تبعث برسائل إلى المستقبل العربي، بأن تركيا حليفة إسرائيل تغيرت، وأنها تتبنى قضيته في الوقت الذي يتخاذل عنها قادة دول عربية كبرى. وظهرت شجاعة

---

[1] محمد نور الدين،"السياسة الخارجية.. أسس ومرتكزات"،مرجع سبق ذكره،ص142

[2] معتز الخطيب،"ظاهرة الإعجاب بـ"النموذج التركي" في الخطاب السياسي العربي"(**مجلة شرق نامه**،مركز الشرق للدراسات الإقليمية والإستراتيجية العدد07،أكتوبر ،2010) ص 76

القيادة التركية وجديتها في حمل حركة حماس إلى المجتمع الدولي،بوصفها حركة مقاومة وطنية ضد الاحتلال، و ليست حركة إرهابية، وما إلى ذلك من تأثير على الصورة التي حاول الغرب والصهيونية رسمها عن النضال الفلسطيني وحركة حماس،وهو كذلك تبني لمشروع الأمة العربية والإسلامية في مناهضة إسرائيل الذي تمثل حماس اليوم عنوانه الأبرز دوليا.[1]

بالإضافة إلى تلك المواقف، بدى أن السياسة الخارجية التركية تطورت، في اتجاه لقي ترحيبا إيجابيا في المنطقة، بشكل استطاعت فيه تركيا أن تحدث تحولا، في علاقاتها الإشكالية مع جيرانها الشرق أوسطيين. وشددت على الدبلوماسية والحوار والتكافل الاقتصادي، في انخراطها في المنطقة. كما أصبحت تركيا أكثر تلهفا لتأدية دور الطرف الثالث في النزاعات الإقليمية. وينظر إليها بشكل عام، على أنها فاعل محايد وبناء، هذا التحول السياسي في تركيا، مضافا إلى التحول الاقتصادي الداخلي، والممارسة الديمقراطية التركية التي تتوق إليها المنطقة العربية، غيرت النظرة السلبية القديمة إلى تركيا، ووفرت لها أسباب الجذب بوصفها نموذجا.[2]

على سبيل المثال، خلال السنة الأولى من توليه منصبه كوزير للخارجية، قام أحمد أوغلو بمئة زيارة خارجية لدول مختلفة، منها 28 إلى أوروبا،27 إلى الشرق الأوسط، 18 إلى البلقان،9 إلى آسيا، 8 إلى الولايات المتحدة، ومن خلال نشاطه الدبلوماسي متعدد، استطاع إقناع صربيا بالدخول في محادثات سلام في البلقان،كما استطاع أن يقرب وجهات النظر في العراق بين الفصائل السنية والشيعية،كما تحرك نحو إيجاد تسوية مقبولة بين سوريا وإسرائيل، ناهيك عن دفع الارتباطات الاقتصادية التركية في المنطقة إلى الأمام، من خلال توقيع اتفاقات الإعفاء الجمركي مع الأردن ولبنان وسوريا، وكذا نجاحه في إبرام اتفاقات مع روسيا، فيما يتعلق بالطاقة النووية والطبيعية، وتطبيعه للعلاقات مع أمريكا واليونان وكردستان العراق وسوريا.[3] كما أصبحت فكرة تركيا دولة نموذج لدول الشرق الأوسط، محل قبول وإعجاب الرأي العام التركي، وهو ما يتجلى أيضا في استطلاعات الرأي العام في تركيا، التي أجريت بين 4-10 ديسمبر 2010 من طرف (TESEV Foreign Policy Programme)(المؤسسة التركية للدراسات الاقتصادية والاجتماعية، برنامج تحليل السياسة الخارجية)، التي أظهرت أن شريحة كبيرة من الأتراك يرون في بلادهم نموذجا لدول المنطقة، لكن مع تفاوت نسبي في العامل المؤسس لذلك، إذا رأى 72 في المئة أنه العامل السياسي،ورأى 80 في المئة أنه الاقتصاد، و 82 في المئة الثقافة.[4]

---

[1] بولنت آراس وآخرون،مرجع سبق ذكره،ص 35

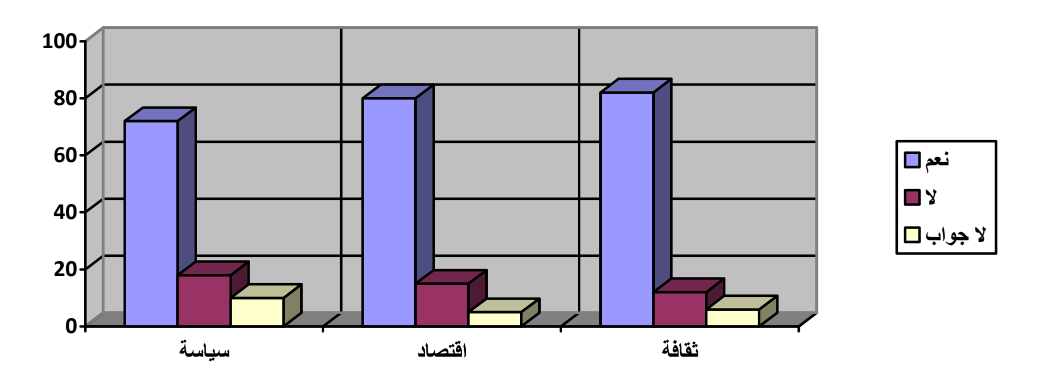
[2] معتز الخطيب، مرجع سبق ذكره ،ص77

[3] Ziya Meral and Jonathan Paris,"Decoding Turkish Foreign Policy Hyperactivity",(**THE WASHINGTON QUARTERLY** .OCTOBER 2010),p80

[4] Mensur Akgün, **"**Foreign Policy Perceptions in Turkey" ,(.**tesev foreign policy program**.2011), p23



الشكل رقم(02): هل تمثل تركيا نموذجا لدول الشرق الأوسط؟



source: Mensur Akgün. **Foreign Policy Perceptions in Turkey** (.tesev foreign policy program.2011)p23

يمكن القول إن السياسة الخارجية التركية، في إطار التوجه الرامي لإعادة إنتاج دولة قوية(نموذج) ذات خلفية تاريخية إمبراطورية، مرت بمرحلتين أساسيتين: الأولى، بدأت بوصول حزب العدالة والتنمية إلى الحكم، واستمرت حتى وقوع الحركات الاحتجاجية في عدد من الدول العربية في بداية 2011. أما المرحلة الثانية، فقد بدأت بعد وقوع الحركات الاحتجاجية العربية، التي سببت إرباكا للسياسة الخارجية التركية في البداية.

في المرحلة الأولى، غلب على السياسة التركية في هذا الاتجاه، السعي نحو خلق شبكة من المصالح المشتركة في نطاق الدوائر الإقليمية لحركة هذه السياسة، وأبرز الأمثلة على ذلك، علاقاتها بسوريا التي توجت بإبرام عدد من اتفاقات التجارة الحرة بين البلدين، وفتحت الطريق أمام علاقات اقتصادية ضخمة إضافة إلى السماح لمواطني الدولتين بالدخول بدون تأشيرات مسبقة. ويصف أوغلو التطور الذي حدث للعلاقات مع سوريا، في مقال نشره في عام 2010، بأنه ارتقى بمستوى علاقات تركيا بسوريا، إلى الحد الذي يمكن أن يوصف بالانقلاب في المسار الدبلوماسي، مقارنة بما كان عليه قبل عشرة أو خمسة عشر عاما.[1]

كما تم استخدام أدوات القوة الناعمة، من أجل بناء صورة ذهنية إيجابية وجذابة لتركيا، وهنا تبرز بعض الأدوات المهمة التي نجح الأتراك في استخدامها، كوسائل الإعلام(أو ما يصطلح عليها، وفق الجيوبولتيكا النقدية، بالجيوبولتيكا الشعبية)، حيث تم إطلاق قناة تركية بالعربية، إضافة إلى عدد كبير من المواقع الإلكترونية التركية باللغة العربية، والمنتجات الإعلامية كالمسلسلات، خاصة التاريخية*، التي

---

[1] محمد سعد أبو عامود، مرجع سق ذكره،ص100

* مثل فيلم سليمان القانوني، وكذا الفيلم التاريخي(الفتح1453) الذي عرض في دور السينما التركية،وشكل حدثا كبيرا كونه يبعث الحماسة الدينية والروح القومية في أجيال اليوم،وهو يتناول فتح العثمانيين العاصمة البيزنطية القسطنطينية في عام 1453، ويبدو أن حزب العدالة والتنمية، كحزب حاكم لتركيا، كان وراء إنتاج الفيلم الذي يعد جزءا من "العثمنة الجديدة" و "أداة من أدوات الجيوبولتيكا الشعبية".وكانت القوى الدينية التركية معجبة كثيرا بتجربة السلطان محمد الفاتح بسبب تحقيقه حلم المسلمين الذين ناضلوا من أجله عبر قرون طوال. على الرغم من اهتمام المؤرخين الأتراك، المتدينون منهم والقوميون، بهذا الفلم، فإنهم يدركون بصورة علمية أن في الفيلم ثغرات وأخطاء لا يمكن قبولها، لكنهم يصمتون،كونهم يعتزون

حاولت تقديم رؤى إيجابية للدولة العثمانية مغايرة لما هو متداول من قبل. وتنشيط السياحة، حيث ازدادت أعداد السائحين العرب لتركيا بدرجة غير مسبوقة، هذا فضلا عن خلق علاقات مباشرة مع قطاعات المثقفين والمفكرين العرب، من خلال مراكز البحوث والفعاليات العديدة التي تم عقدها، ودعوة المعنيين من المثقفين المتخصصين العرب للمشاركة فيها، بالإضافة إلى الاهتمام بكافة القضايا المرتبطة بالمنطقة، والسعي إلى للقيام بدور بشأنها، وتوظيف الأحداث التي شهدتها المنطقة لخدمة أهداف السياسة الخارجية في المنطقة العربية.

مع كل ذلك، تسبب النهج التركي الجديد فيما يتعلق بالسياسة الخارجية، بمخاوف مفهومة في كل من أوروبا والولايات المتحدة، ففي غضون فترة زمنية قصيرة، بدأت تركيا التي طالما تبنت موقفا هادئا ومتحفظا في علاقاتها الشرق أوسطية ومع بلدان شمال إفريقيا، بالتقارب مع الحكومات والمنظمات التي طالما كانت منبوذة من قبل الغرب. وقد شملت هذه التحركات زيارات قام بها مسؤولين أتراك رفيعو المستوى إلى السودان، واستقبال الرئيس عمر البشير في اسطنبول سنة 2008، وقد تأثرت صورة تركيا دوليا بهذه الزيارة بسبب وجود مذكرة توقيف بحق البشير. وبشكل مماثل،فإنه في الوقت التي رفضت الرباعية الدولية التعامل مع حماس وعزلتها، وفضلت التعامل مع السلطة الفلسطينية التي تسيطر عليها حركة فتح، التقى وزير الخارجية التركي بمسؤولين من حماس، تماما كما كان مسؤولو حماس محاطين بترحيب في أنقرة. غير أن التقارب التركي الإيراني كان الأكثر إثارة لقلق ومخاوف الغرب.[1]

بالرغم من التحسن الكبير في صورة تركيا الإيجابية في الرأي العام العربي ولمكانتها، فمازالت العلاقات العربية–التركية في وضعية لا تسمح بالمضي إلى الأمام. ويعود السبب في ذلك، إلى أن الترحيب اللفظي بعودة تركيا إلى المنطقة، وزيادة التبادل التجاري بمعدلات جيدة بين هذه الأطراف، ليسا كافيين وحدهما للوصول إلى تعديل جذري في العلاقات، يرقى بها إلى مستوى التنسيق والتحالف.

ينتمي كل من تركيا ومحور ما يسمى "الاعتدال العربي" إلى معسكر دولي واحد، ويملك الطرفان تاريخا من التعاون يمتد إلى أيام الحرب الباردة، وحتى الآن. ويتشابهان في الهوية الطائفية، ولكن كليهما ينظر إلى العلاقات مع الطرف الآخر، على خلفية توقعات صعبة التحقق. يتوقع محور"الاعتدال العربي" من تركيا أن تشكل موازنا أمام إيران في المنطقة (الأمر الذي يتصادم مع رؤية تركيا لدورها وطبيعته) كما يتعارض مع مصالحها الاقتصادية والأمنية ومع إيران. ينظر محور "الاعتدال العربي" بالمقابل إلى تركيا بوصفها منافسا على الزعامة الإقليمية، وتتخوف دوائر نافذة في هذا المحور، من تأثيرات ما تسميه "الدوافع الأيديولوجية" لحزب العدالة والتنمية، على علاقات التوازن السياسي الداخلي فيها. ومع النظرات المتشائمة تلك في الفترة التي سبقت "الربيع العربي"، كانت كل الظروف تسير في اتجاه تحسن أفضل

=بتاريخيهم إلى حد بعيد. والأمر المهم هو المسائل التي يستخدمها حزب العدالة والتنمية في توظيف التاريخ العثماني من أجل إشاعة عثمنة جديدة، تتغنى بتاريخ مجيد نال منه الأوروبيون كثيرا؛فالحزب يوضح بالفيلم عظمة الدولة العثمانية وعظمة السلطان محمد الفاتح، ويكز على الإيجابيات دون السلبيات التي رافقت الحدث.... لمزيد من التفصيل ارجع (سيار الجميل:الميديا السينمائية في خدمة "العثمنة الجديدة.ص246).

[1] [1] Ziya Meral and Jonathan Paris,op cit,p 81

للعلاقات وبمعطيات واقعية ، كون تركيا كانت لها رغبة ظاهرة في تطوير علاقاتها مع محور "الاعتدال العربي" متمثلة في وجود إمكانات لتعاون اقتصادي كبير بين الطرفين؛ تركيا بإمكاناتها الاقتصادية المعلومة، و دول مثل السعودية بإمكاناتها النفطية الضخمة، ومصر بموقعها الجغرافي وقدراتها البشرية، التي تمكنها من التحالف الاقتصادي مع تركيا. إلا أن "الربيع العربي" هلّ على المنطقة ليعيد صياغة كل تلك الأوراق ويقرب ويباعد في العلاقات العربية– لتركية.[1]

المطلب الثاني : اختبار مبادئ السياسة الخارجية التركية الجديدة من خلال "الثورات العربية":

شكلت ثورات وأحداث "الربيع العربي"، شبه إجماع على أن مستقبل النظام الإقليمي للشرق الأوسط وشمال إفريقيا(MENA)* قاتم ، نتيجة لدخول المنطقة في مرحلة جديدة من البحث عن رسم الحدود الإقليمية،وعن بناء الكيانات السياسية والحكومية. كما أفرزت تلك الأحداث موجة عارمة من الاضطرابات جراء اندلاع الصراعات الطائفية، وصعود الجهات الفاعلة من غير الدول. كما شهدت المنطقة ميلاد عهد جديد من الحروب بالوكالة، وتزايد ملفت لعدد الدول الفاشلة،التي أصبحت جزءا أساسيا من الصورة القاتمة لمستقبل هذه المنطقة . [2]

كل تلك المؤشرات كانت تدل،على دخول المنطقة في مرحلة من التفكك والفوضوية،التي غيرت معها معاني الشرعية والحدود الوطنية ؛على الرغم من أن قضايا الحرب والسلام والمفاوضات،هي التي تشكل الحدود في المنطقة وفق عمليات مستمرة .إلا أن هذه الديناميكيات بعيدة كل البعد عن تحقيق توازن وإنتاج ممارسات دائمة.

أولا :ملامح الخريطة الجيوسياسية للشرق الأوسط في ظل "الثورات العربية":

تم إعادة تعريف أنماط التنشئة الاجتماعية بين العناصر الفاعلة في المنطقة بالكامل، من خلال هيكل عامل متغير،هو التحول في ظل النظام الإقليمي الفوضوي، الذي تشكّله الدول الفاشلة ، والجهات الفاعلة من غير الدول ، والأوضاع الخارجية التي تؤدي إلى زعزعة الاستقرار. والنتيجة هي تغييرات في تحديد الهويات الإقليمية ،وتشكل هياكل إقليمية غير مألوفة ، وإخفاقات الدولة في حماية الحدود. كما عملت قوى المواجهة على التقسيم والتوحيد في وقت واحد، داخل المنطقة في عصر ما بعد "الربيع العربي".

من ناحية أخرى، انبثقت جراء هذه" الثورات" روح جديدة لمقاومة الحكم الاستبدادي،ووعي جماعي ناشئ طامح نحو تغيير المشهد السياسي،ونحو مزيد من الحقوق السياسية والحكم الراشد، على ما يبدو

---

[1] مصطفى اللباد،"السياسات الإقليمية لحزب العدالة والتنمية: خلفيات أيديولوجية أم مصالح وطنية؟" **(مجلة شرق نامه**،مركز الشرق للدراسات الإقليمية والإستراتيجية ،العدد07،أكتوبر،2010)،ص 120

*Middel East and North Africa

[2] Bülent Aras & Emirhan Yorulmazlar," State, region and order: geopolitics of the Arab Spring"(**Third World Quarterly,** Vol. 37, No. 12,2016),p2260

سيكون هناك بعض الفترات الصعبة في المستقبل المنظور لصعوبة عملية الثورة. وبالعودة إلى سياسات الدول وتلقيها لهذه الموجة من الأحداث ،فهي لم تكن أقل دهشة من دهشة الجماهير ،فعلى صعيد السياسة الخارجية التركية ، وجدت تركيا نفسها عالقة بين الاضطرابات الإقليمية المتفجرة أمامها، وبين فك الارتباط عن الغرب في سياستها تجاه المنطقة.في عملية صعبة للتوفيق بين التوجه الغربي و أولوياتها الإقليمية، مع الحرص على إيجاد مسارات بديلة للسياسة تركية من أجل الحفاظ على نشاطها الخارجي في مناخ ما بعد "الربيع العربي".[1]

لاشك في أن تركيا، لا تزال في وضع أفضل من كثير من الدول العربية و الإسلامية الأخرى، إلا أن نجمها لا يسطع كما كان في بداية حكم حزب العدالة والتنمية، حيث يرى محمد خيري قيرباش أوغلو أستاذ في كلية الإلهيات، جامعة أنقره،أن السياسة الخارجية التركية قد مرت بمراحل عديدة، تغيرت على أثرها الأدوات والأهداف الإستراتيجية ، وحتى اللغة الدبلوماسية. ومن أولى مراحل التحول كانت محاولة الخروج من الدور التقليدي إلى الدور التجديدي من الانغلاق إلى دور الوسيط ، وهي محاولة يمكن اعتبارها ناجحة إلى حد كبير.هذه الخطوة تبعتها خطوات أخرى هي التحول من السياسة السلبية (الانفعالية، النابعة من سياسة مواقف رد الفعل) إلى سياسة الاستباق؛ وقد مثلت هذه المرحلة بداية السياسة التوسعية والسعي وراء الطموحات لإحياء أمجاد الدولة العثمانية.[2]

ثم ما لبثت تركيا، أن وجدت نفسها أمام الاحتجاجات العربية التي سميت بـ"الربيع العربي" في كل من شمال إفريقيا والشرق الأوسط، حيث بدأت بعض الأنظمة طويلة الأمد بالتساقط، كما بدأت خارطة التحالفات التقليدية في الشرق الأوسط تشهد عملية إعادة تشكل . في ظل كل هذا الحراك، وجدت تركيا نفسها منغمسة وسط هذه التطورات والأحداث. وهذا يرجع أساسا إلى تطلعاتها الخاصة للدور المتزايد والنشط في الشؤون الدولية، و كذلك بسبب التوقعات المتزايدة ،من هذا النشاط في المنطقة الشرق أوسطية وخارجها.

بناءا على محاولات تركيا استعادة النفوذ في الشرق الأوسط، وتحسين علاقاتها مع العالم العربي قبل الانتفاضة في العالم العربي(الثورات العربية)، استغلت نجاحاتها (الاقتصادية ،السياسية) في إضفاء نوع من المصداقية على المصطلحات، التي تؤيد أطروحاتها الفكرية للأدوار الجديدة التي تقمصتها،مثل "الدولة المحورية"، الدولة النموذج" ،"الوسيط"، و" المروج للسلام" ، حتى كادت تصل إلى التبشير بحقبة "السلام التركي المستقبلي" في الجوار.[3]

في هذا المسعى، يبدو أنه كانت هناك لامبالاة من جانب حكومة حزب العدالة والتنمية ، فيما يتعلق بنوع النظم السياسية الموجودة في البلدان العربي/ الإسلامية، التي تعمل تركيا على تحسين العلاقات

---

[1] Bulent Aras and E. Fuat Keyman," Introduction to the Special Issue Turkey, the Arab Spring and Beyond",(**Journal of Balkan and Near Eastern Studies**, Vol. 17, No. 3,2015),p3

[2] محمد خيري قيرباش،" محاولة لإخراج خريطة طبوغرافية للسياسة التركية"، (**مجلة المستقبل العربي**،العدد 39،2016)،ص15

[3] عماد يوسف،تركيا:استراتيجيات طموحة وسياسة مقيدة،مرجع سبق ذكره، ص71

معها، خاصة وأن إستراتيجيتها متوسطة المدى، ركزت على فكرة أن الأنظمة الاستبدادية في الشرق الأوسط ،قد تستمر وتبقى حتى المستقبل القريب.[1]

ابتداء من عام 2011، بدى أن الانخراط التركي في مناطق الجوار يتطلب دورا حاسما، وفقد دور "القوة الناعمة" كثيرا من زخمه، وتعرض الاستثمار التركي (السياسي والاقتصادي) في دول كبرى في المنطقة العربية –التي ركزت عليها تركيا في العقد السابق– لاختبار مفاجئ ، بقدر مفاجأة ثورات "الربيع العربي" نفسها. وأضحت هذه البيئة المملوءة بالاضطراب، غير مواتية إلى درجة كبيرة لسياسات تركيا التي راجت في العقد المنصرم،وتحدت أطروحاتها الفكرية. ووفق هذه البيئة، لم تعد تركيا بمنأى عن النزاعات الكبرى، بل ظهرت الآن على أنها جزء منها، بوصفها انحازت إلى أطراف ضد أخرى، بغض النظر إن كان ذلك الانحياز مبنيا على أسس مبدئية أو مصالح براغماتية.[2]

ولد "الربيع العربي" "**خارطة جيوبوليتكية جديدة** " تتكون من الدول العربية التي تواجه موجة من التحولات على مختلف الأصعدة، مع تراجع و تآكل الهياكل الإقليمية القديمة، وكذا شعور متزايد بالاغتراب من العناصر/القوى غير العربية في المنطقة(على غرار تركيا وإيران)، كما يعرف هذا المشهد الجيوبولتيكي، تمكيناً للجهات الفاعلة غير الحكومية (على غرار ،حماس،حزب الله،حزب العمال الكردستاني،جماعة الحوثيين، تنظيم داعش)، وعودة للمشاكل القديمة في سياق جديد. [3]

إن من بين النتائج المستمرة المترتبة عن "الربيع العربي"، أنه لم يشكل تحديا كبيرا للأنظمة الاستبدادية في المنطقة وحسب، بل شكل عقبة أمام السياسة الخارجية التركية في المنطقة، وكذا للعديد من سياسات القوى الإقليمية التي تربطها علاقات مع دول "الربيع العربي". حيث قوض "الربيع العربي" الركائز الأساسية للنظام الإقليمي، و جعل المنطقة ساحة للصراعات والمنافسة حول القوة بين القوى الإقليمية المختلفة ، وكذا بين الطوائف المختلفة داخل الدول المتفتتة والمنهارة، في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا . كما عزز من قدرات الجهات الفاعلة غير الرسمية على الحصول على مواضع، في أراض غير مستقرة ذات فراغات كبيرة في السلطة. وقد أحدثت الاضطرابات الناجمة عن تلك الأحداث ،فوضى إقليمية كانت لها عواقب عالمية عميقة، جعلت من تركيا تعيد النظر في حسابات سياستها الخارجية.

إن المشهد السياسي و الأمني الإقليمي المتغير، يضعان النخب الحاكمة، في وضع يمكنهم من رسم سياسات تتراوح أسبابها فقط، بين مواجهة التهديدات العنيفة ومخاوف البقاء. كما أن ملامح الخريطة الجيوسياسية الحرجة(المضطربة) هذه،هي التي تفسر وتحدد التفكير الجيوسياسي؛ الذي يفسر العلاقة المعقدة بين الوضع الجيوسياسي وصنع السياسات. وطبقا لهذا الاستدلال(المنطق) الجيوسياسي الجديد،

[1] Gallia Lindenstrauss, "Turkey and the Arab Spring: Embracing “People’s Power",(**the European Institute of the Mediterranean**. March 2012).p7

[2] عماد يوسف،تركيا:استراتيجيات طموحة وسياسة مقيدة،مرجع سبق ذكره ،ص 72

[3] B. Aras and R. Falk,"Authoritarian ‘geopolitics’ of survival in the Arab Spring", (**Third World Quarterly.**Vol 36 n 2 .2015),p324

فإن هذه المرحلة الإقليمية المربكة والمضطربة،تمكن صانعي السياسة من صياغة الحقائق الجيوسياسية للاستهلاك الداخلي/المحلي،لتبرير مناورات/ مغامرات السياسة الخارجية، فيبسط صانعو السياسات الواقع الجيوسياسي، وينتجون ويعيدون تصوير الحلفاء والأعداء،ويجعلون هذه المخاوف العملية، محرّكات رئيسية ومحددات للسياسة العامة.[1]

ثانيا :اختبار الرؤية التركية على ضوء أحدث "الربيع العربي":

أخذ "الربيع العربي" منعطفا معديا في جميع أنحاء المنطقة، امتدت آثاره أيضا إلى الدول المجاورة غير العربية التي لديها حصص معينة في المنطقة (كإيران وتركيا)،كما تحدى مواقف عدد من الدول خارج الإقليم .

قبل بداية "الربيع العربي" ارتكزت السياسة الخارجية في الشرق الأوسط،على مبادئ تحقيق المكاسب المشتركة من خلال الترابط الاقتصادي، والعلاقات السياسية القائمة على أسس وثيقة، من الروابط الثقافية والأخوة، وفق ما اصطلح عليه "**بالجيوبولتيكا الحضارية**"، مع ذلك فهذا التمثيل/التصوير الجيوبولتيكي المتمثل في إستراتيجية "**العمق الإستراتيجي**" وما حمله من رموز جيوسياسية، تعرض لانتقادات في الداخل والخارج. كما أحدث "الربيع العربي" اضطرابا ومأزقا كبير لجملة السياسات، التي روجت لها تركيا تجاه الشرق الأوسط.

سعت تركيا مع حزب العدالة والتنمية كما رأينا مع الرموز الجيوسياسية، إلى استخدام "**القوة الناعمة**" لتغلغل في المنطقة، لكن مع اندلاع "الثورات العربية" تغيرت آليات التعامل التركي مع الدول التي حصلت بها الاضطرابات، على الرغم من الترحيب بالانتفاضات التي اندلعت ضد مختلف أنظمة شمال أفريقيا والشرق الأوسط في البداية، ونشوء بوادر إزالة الديكتاتوريات التسلطية في المنطقة.

مع ذلك، هذه الثورات لم تكن متوقعة من قبل صناع السياسة التركية، وَوُضِعت المقاربة الجيوسياسية التركية،حسب تعبير الكاتب "**ضياء أونيش**" في معضلة الاختيار بين" الاعتبارات الأخلاقية أو المصالح الذاتية" فإستراتيجية السياسة الخارجية، القائمة على الاعتبارات الأخلاقية تتطلب دعم الديمقراطية، بينما تتطلب الإستراتيجية القائمة على المصالح الذاتية، دعم عملية التحول التدريجي، والذي من شأنه أن يحقق استقرار مصالح تركيا الحيوية في المنطقة[2].

للمفارقة، فقد وقع الاختبار الأبرز لمبادئ و تصورات تركيا للشرق الأوسط في "الهامش" السوري المجاور مباشرة، فسوريا بحسب التصورات الفكرية الجيوبولتيكية هي "بوابة" تركيا للعالم، وهي تشترك معها بحدود طويلة، وتتداخل وتتشابك معها عرقيا ودينيا، وهي "الشريك الاستراتيجي" بموجب اتفاقيات العقد الماضي.

---

[1] Bülent Aras & Emirhan Yorulmazlar,op cit,p2261

[2] ضياء أونيش،مرجع سبق ذكره،ص30

فضلا عن ذلك، شكلت الحالة المصرية اختبارا أيضا،فبعد أن كانت مصر في عهد الرئيس المعزول محمد مرسي(2013/2012) واعدة بالنسبة إلى دور تركيا ونموذجها، أضحت مصر بعد عزله إحدى الدول الأساسية المتحدية لهذا الدور، بل العاملة على عزل تركيا عن العالم العربي، وبصفة خاصة عن الخليج العربي. [1]

من هنا لم تنحصر انعكاسات البيئة المضطربة الجديدة، غير المواتية لتركيا في انهيار علاقاتها مع النظام السوري،بل أدت أيضا إلى عداء مع النظام المصري الجديد، وتوترات مع أصدقائها، إيران والعراق وحزب الله في لبنان،بعد أن راجت في العقد الأخير، قبل الثورات دعوات إقامة تحالفات ثلاثية ورباعية (سوريا، العراق، إيران، تركيا)، تسعى إلى توسيع المصالح الاقتصادية، فضلا عن المشكلات الداخلية مع القوى العلمانية والدينية(مثل حركة فتح الله غولن) والأكراد، مع احتمال ظهور مشكلات علوية داخلية، وتزايد خطر اختراقات الحدود، والتهريب...إلخ.

لا شك أن "ثورات الربيع العربي" قد أثرت على مبادئ السياسة الخارجية التركية و الإستراتيجيات النابعة منها، حيث أعاقت على سبيل المثال، أهم مبدأ في هذه السياسة وهو " **تصفير المشكلات**"،سيما وأن تركيا اضطرت إلى ترك موقعها كوسيط ومحايد في النزاعات المجاورة، وتدخلت فيها.الأمر الذي جعل البعض يصفها بالانقلاب التام على سياستها السابقة، ويصفها بـ "**التحول من صفر مشاكل إلى صفر جيران**". حيث أصابت علاقات تركيا الإقليمية تحولات عديدة تخلخلت فيها روابطها القوية، التي بنتها انطلاقا من "مبدأ تصفير المشكلات" ، و بسبب مواقفها من "الثورات العربية"، و لا سيّما موقفها من الثورة السورية، لم تخسر تركيا روابطها مع نظام الأسد فحسب، بل ظهرت أيضا احتكاكات بينها و بين جارتيها النافذتين، إيران و روسيا[2].

كما أن مبدأ " **التوازن بين الأمن و الحرية**" الذي اعتمدته تركيا، وكان أحد أهم مرتكزات برنامج حكومة العدالة و التنمية، خضع لاختبار في ظل تطورات "الربيع العربي"، و بالرغم مما أبداه الأتراك من توجيه الدعوات للأنظمة العربية، بضرورة تطبيق هذا المبدأ، من أجل إبعاد دولهم عن الوقوع في صدامات بين الأنظمة والشعوب، و إمكانية الاستفادة من تجربة تركيا في هذا المضمار، بيد أن التطورات انعكست على تركيا سلبا، بسبب موقفها من "الثورات العربية"، التي ألقت تطوراتها بظلالها على الداخل التركي، وتسببت في تصاعد العمليات العسكرية لحزب العمال الكردستاني، ضد الأهداف التركية العسكرية و المدنية.[3]

مبدأ التأثير في الأقاليم الداخلية و الخارجية، هذا المبدأ اعتمدته تركيا، وكانت ترغب من خلاله بالتأثير الفاعل في محيطها و الدوائر الإقليمية التي تنتمي إليها، و في مقدمتها الشرق الأوسط، و تهدف

---

[1] عماد يوسف،تركيا:استراتيجيات طموحة وسياسة مقيدة،مرجع سبق ذكره ،72

[2] فراس محمد إلياس، مرجع سبق ذكره،ص 180

[3] مثنى فائق العبيدي، **سياسة تركيا تجاه القضايا العربية:دراسة في طبيعة المحددات والمواقف**،(الأردن: دار الحامد للنشر والتوزيع ،2016)،ص118

إلى إيجاد استقرار دائم فيها، من أجل أن تتمكن من ممارسة التجارة، وأن تستنبط طرقا للإفادة من روابطها الثقافية في المنطقة و استخدامها لبناء وجود اقتصادي قوي. مع التطورات التي شهدتها منطقة الشرق الأوسط بدأ من تغير معالمه وصولا إلى اختلالات موازين، أوحت بأن الهدوء لن يستتب في المستقبل القريب،خاصة مع تصاعد خارطة جديدة من الصراعات العنيفة،القائمة على أسس طائفية ومذهبية، وبصورة متسارعة أثناء و عقب انطلاق الثورات العربية. وبما أن تركيا هي الأخرى تتمتع بتنوع طائفي وديني، فقد شكل ذلك تشنجا لها في تفعيل روابطها الثقافية والدينية داخل دول المنطقة، وتسببت تحركاتها التي كانت مبنية على منطق أنها تريد حلولا لهذه المشاكل، بتنشيط عملية الاستقطاب الطائفي والمذهبي بين القوى الإقليمية والدولية. [1]

السياسة الخارجية متعددة الأبعاد؛ المبدأ الذي طالما أعلنه الأتراك في مختلف المناسبات، كأهم مبادئ سياستهم الخارجية، التي تضمنها برنامج حكومة العدالة و التنمية. هذا المبدأ لم يستطع الصمود في وجه موجة التحولات التي عمت منطقة الشرق الأوسط ، فتشكلت عدة محاور في المنطقة كانت تركيا أبرز أعمدتها: تشكل المحور التركي–المصري بعد نجاح الثورة المصرية، و أنتجت الثورة السورية استقطابا تركيا–إيرانيا ، دخلت ضمنه الحكومة العراقية بعد سنوات من الخلاف مع النظام السوري، مما أفضى إلى إضفاء طابع معين على هذه المحاور، كما أدت الأزمة السورية إلى تلاقي خليجي– تركي على أساس معالجة النفوذ الإيراني في المنطقة.

من جهة أخرى، لم يقتصر تشكل المحاور في المنطقة بمرحلة "الربيع العربي" على الدول فحسب، و إنما دخل الفاعلون من غير الدول، ليسهموا في الاصطفافات الناشئة ،بسبب تغير شكل الأنظمة الذي نتج عنه إعادة النظر في التحالفات التقليدية . إذ نجد حزب العمال الكردستاني و حزب الله اللبناني و القوى الشيعية في العراق انضموا إلى التحالف الإيراني– السوري، بينما انضم الأكراد السوريون، والأكراد العراقيون، والقوى السنية في العراق إلى التحالف التركي– العربي.

الدبلوماسية المتناغمة: هذا المبدأ لم يكن بمنأى عن تطورات الأحداث في ظل الثورات العربية، عندما أرادت تركيا أن تكون سياستها تجاه الثورات، ضمن توجه عام يتبناه المجتمع الدولي، بما يمثله من منظمات دولية و مؤسسات و قوى فاعلة على الساحة العالمية، تضمن شرعية تدخل تركيا وفاعلية تأثيرها،أو على أقل تقدير تقليل كلفة مشاركتها. كما تضمن الاحتفاظ بمبادئ سياستها الخارجية الهادفة إلى تحقيق دور أكثر فاعلية، في إطار التأثير في علاقاتها الدولية، ضمن التزامها الفاعل في عمل المنظمات الدولية، و في مختلف القضايا الدولية، و منها ملفات "الربيع العربي". كان الدور الإقليمي المستقبلي لتركيا مرشحا للصعود بعد نجاح عدد من ثورات "الربيع العربي" عام 2011،فقد تزايدت فرص ترويج نموذج حزب العدالة والتنمية ،في التغيير الديمقراطي والنمو الاقتصادي في المنطقة ، وتزايدت فرص وصول الأحزاب والحركات الإسلامية للحكم،في عدد من الدول المهمة مثل،مصر،وليبيا

[1] مثنى فائق العبيدي ،مرجع سبق ذكره،ص 122

واليمن،وتونس،فهذه الأحزاب،تلتقي في رؤى كثيرة مع حزب العدالة والتنمية، ويمكنها أن تساهم في تعزيز مكانة تركيا في ظل حكمه.[1]

تطور الأحداث في منطقة الشرق الأوسط وتسارعها، ساهم بشكل مباشر في خلق تحديات وعقبات كبرى بالنسبة للأدوار التركية، كما ساهم في إعادة صياغة ومراجعة، لبعض القوانين و التمثيلات الجيوسياسية المذكورة في خطابات تركيا تجاه الشرق الأوسط، بما في ذلك إعادة تعريف الأصدقاء والأعداء في الخطابات الأمنية التركية الجديدة. وفيما يلي بعض من النقاط في تلك المراجعات:

أولا، مع بداية الثورات في تونس وليبيا، حاول أوغلو التذكير في خطاباته بالجهد الدبلوماسي الذي تلعبه تركيا تجاه جيرانها في الشرق الأوسط، من خلال مبدأ "صفر مشاكل" وكذا مبدأ "الحماية الإقليمية"، وكان موقفه هو تأييد ودعم للإرادة الشعبية في تلك الدول،انطلاقا من أن تركيا نموذج ديمقراطي وعلى هذه الدول أن تسلك نفس الطريق الذي تروج له،كما أكد بقوة على مبدأ السيادة الشعبية بوصفها الركيزة الأساسية للنظم التي ستخلف النظم التقليدية في المنطقة. حيث دعت تركيا قادة دول الثورات، إلى الإسراع بإجراء إصلاحات سياسية التي ستسمح بإحداث تغيرات سلسة للسلطة. في ليبيا كان القلق الرئيس لتركيا هو من حدوث فراغ للسلطة ،الذي يسمح بعودة القوى الأجنبية/الاستعمارية للمنطقة لا سِيّما فرنسا. لكن المحاولات الدبلوماسية التركية لتدويل أزمة الليبية والسورية، أوقعها في تناقض صريح مع المبدأ الجيوسياسي الآخر" **الحامي الإقليمي**" الذي أكدت فيه،على الهوية الأمنية المشتركة، بالإضافة إلى روح التضامن الإقليمي، لتصبح طرفا في النزاع.

مع تعمق الأزمة في سوريا، وتحول الصراع إلى حرب أهلية ،أخذ داود أغلو يزيد من تحذيراته ،حول التهديدات التي تمس استقرار المنطقة وسلامة أمنها،الأمر الذي دفع تركيا إلى التحول من "**القوة الناعمة**" إلى "**القوة الصلبة**"، من خلال عسكرة الوضع الإقليمي، ونشر "صواريخ باتريوت" على الحدود التركية السورية. هذا التحول تطلب كذلك تغير في الخطاب، خاصة و أن الأمر يتطلب موارد مالية واقتصادية كبيرة، أي أن الدعم والتأييد الشعبي التركي لهذه السياسات أصبح حيويا لتبرير المشاركة في أحداث المنطقة. وبناء على ذلك، أصبحت خطابات أحمد داود أوغلو أكثر تبريرا تجاه الجمهور التركي، مؤكدا على سبيل المثال في المسألة السورية ،أنها لم تعد تفضيلية، بل إلزامية وحتمية التحرك من الطرف التركي ،لأن عدم التعامل معها، سيخلق مشاكل أكبر في المنطقة وعلى تركيا التحرك.[2]

وقد سجل محمد نور الدين*، أن هناك تحولات في الصور الجيوسياسية التي رسمها الخطاب التركي تجاه الشرق الأوسط، على إثر أحداث "الربيع العربي" تمثلت في النقاط التالية:

---

[1] عماد يوسف،" مسألة التغيّر في السياسة الخارجية التركية: المراجعات والاتجاهات"،(**تحليل سياسات**، مركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات،ديسمبر 2015)،ص3

[2] Aylin Güney & Nazif Mandacı. Op cit ,p443 - 442

* محمد نور الدين ،باحث المهتم بالشؤون التركية،له مجموعة مؤلفات حول تركيا.

– التحول من الرؤية الجيوسياسية الواحدة تجاه دول الشرق الأوسط، إلى قاعدة التعامل من دولة إلى أخرى(التعامل مع سوريا ،غير مصر، وغير ليبيا)، كما أنه بعد عام 2011، كانت الأدوات المستخدمة في التعامل مع الدول المختلفة، تخرج من كونها أدوات رسمية صادرة من دولة تجاه دولة، حيث مدت تركيا يدها إلى قوى، وأحزاب وأطراف، ومجموعات محلية،خارج نطاق الدولة على غرار :(احتضنت على أرضيها جماعة الإخوان المسلمين السورية، تدخلت في الشأن الداخلي المصري دعما للإخوان المسلمين أيضا،تعاملت مع شخصيات عراقية طارق الهاشمي، و"أثيل النجيفي" محافظ الموصل).[1]

– التحول من "القوة اللينة" (صفر مشاكل والتعاون الاقتصادي) إلى "القوة الصلبة" في مكافحة الإرهاب،حيث شجعت أنقرة على ضرب الدولة المركزية في سوريا والعراق، بالعمل على شق الجيش السوري ،وإنشاء ما يسمى"الجيش الحر"و أنشأت له قواعد على أراضيها، وفتحت أرضيها نحو جماعات مسلحة قادمة من مناطق مختلفة.[2]

– التدخل العسكري المباشر، فبعد استعمال تركيا للوكلاء في حروب المنطقة، انتقلت إلى التدخل العسكري المباشر لأول مرة داخل أراضي دول أخرى،في عمليات عسكرية ،لكن ما ميز هذه العمليات،أن القوات التركية لم تكن ترجع إلى بلادها بعد انتهاء العمليات (التدخل في مدينة جرابلس السورية واحتلال الشريط الحدودي،أيضا الدخول إلى مدينة بعشيقة في شمال غرب الموصل سنة 2015 ، وإقامة معسكر بها).

– كل هذا أدى إلى التحول، في العقيدة العسكرية ،التي أصبحت أكثر اندفاعا، وعدم انتظار التهديدات،بل التوجه نحوها،حتى خارج الحدود و إقامة القواعد العسكرية(القاعدة العسكرية في مقديشو 2015، والاتفاق مع الحكومة القطرية على إنشاء قاعدة عسكرية وهي قيد الإنشاء).[3]

–باتت السياسة التركية أكثر أطلسية، وبالتالي أكثر ارتماء في أحضان الناتو، سيما بعد مشاركتها في عمليات الناتو في ليبيا، ومع موافقتها على نشر رادارت منظومة الدرع الصاروخي في أوت 2011 في تركيا، ما اعتبر خطوة عدائية تجاه إيران وروسيا وسوريا وضمانة إضافية لأمن إسرائيل من خطر تلك الصورايخ.

يمكن القول أن الارتباك هي الكلمة الأكثر دقة وحيادية في وصف السياسة التركية تجاه الثورات العربية، وأن إجراء أي تقييم سليم أو عادل للسياسة التركية في سياق"الربيع العربي"، ينبغي أن يأخذ

---

[1] محمد نور الدين، "تركيا بين تحولات الداخل وتقاطعات الخارج"، (**مجلة المستقبل العربي**،العدد39،2016)، ص 28

[2] المرجع نفسه، ص29

[3] المرجع نفسه ،ص 30

بالاعتبار البيئة غير المستقرة، لذلك اضطر صناع السياسة التركية لإنتاج إستراتيجية لمواءمة التطورات التي تحدث بسرعة، ومن ثمة تباينت المواقف التركية من الثورات العربية. كان عام 2013 ثقيلا جدا على السياسة الخارجية التركية، فقد واجهت تحديات ليس على صعيد الدور الإقليمي في المنطقة العربية وحسب،وإنما أيضا تشكيكا وانتقادات واسعة لأسس تلك السياسة ومبادئها برمتها، واتهم القائمون عليها بأنهم حالمون ومثاليون. كانت تركيا في هذه المرحلة على مفترق الطرق، وقد أوضح ذلك احمد أوغلو في مراجعته الأكاديمية السياسية عام 2013، حين قال:"**هناك ثلاثة مواقف يمكن اتخاذها مع تسارع وتيرة تيار التاريخ.الأول،هو مقاومة التغيير والانسحاب إلى الحدود المحلية،والبقاء أسرى بسبب الخوف من التغيير،لكن سرعة التيار تجتاز هؤلاء. والثاني، هو التحرك مع التيار إلى أقصى حد ممكن، ولكن هؤلاء سيفتقرون للقوة والإرادة للشروع في التغيير.و الثالث،اتخاذ موقف فعال، بحيث يكون المرء عنصرا مؤثرا في تيار التاريخ، وليس عاديا أو متأثرا سليبا به**" .ولقد كان تفضيل تركيا في العقد الماضي ،هو الخيار الثالث.[1]

مع استمرار تفاقم المشاكل الإقليمية في عام 2014 ، فقد تكرست المشاكل القائمة على أرض الواقع، كما ازدادت عمقا وتعقيدا، وظهرت تهديدات جديدة ربما أخطر من القائمة، وبخاصة مع تزايد حدة مشكلة تدفق اللاجئين على تركيا، وتعقد تحديات الأزمة في سوريا، وتفكيك العراق بعد تمدد تنظيم الدولة "داعش" في العراق وسوريا إثر سقوط الموصل،وتشكيل تحالف دولي لمواجهته،ثم تزايد احتمالات قيام كيان كردي في شمال سوريا.[2] أعاد أوغلو ، بصفته أحد أبرز المنظرين الذين رسموا الرؤية الجديدة لتركيا، تأكيده على مصطلحات وسياسات حزب العدالة والتنمية الخارجية، ودافع عن أسبابها ودوافعها، لكنه تجاوز بعضها مثل "تصفير مشاكل" وبلور أسسا جديدة، لتكون مرتكزا لرؤية الحزب وأولوياته في المرحلة القادمة، ومنها أنها تنطلق من مفهوم وخطاب جيوسياسي جديد موسوم بـ "**الإحياء والتجديد**" The Restoration "،الذي أساسه كرامة الإنسان، ومرتكزاته "**الديمقراطية القوية، والاقتصاد الديناميكي، والدبلوماسية النشطة.**[3]

وهو ما جاء في العمل التنظيري الجديد، الذي قدمه في شكل مقالة أكاديمية طرحها سنة 2014 بعنوان" **استعادة تركيا: ديمقراطية قوية، واقتصاد ديناميكي، ودبلوماسية نشطة**". حدد داود أوغلو فيها مراجعاته للسياسة الخارجية التركية بعد سنوات من اندلاع "الربيع العربي"وما جرته من انتقادات على

---

[1] Ahmet Davutoglu, “Turkey’s humanitarian diplomacy: objectives, challenges and prospects.” (**Nationalities Papers**, vol. 41, no. 6 ,2013), p. 865

[2] عماد يوسف،" مسألة التغيّر في السياسة الخارجية التركية: المراجعات والاتجاهات"،مرجع سبق ذكره،ص7

[3] محمد الهامي وآخرون،مرجع سبق ذكره،ص198

تركيا، وكذا تراجعاتها في الشرق الأوسط. هذه المراجعة تقوم على سياسة خارجية وجوهر دبلوماسي قوامه "**كرامة الإنسان**"؛إذ يقول:"**طوال تاريخ الإنسانية كان السعي دائما لدعم أمر واحد؛ هو كرامة الإنسان، فلم يخفق أي نظام سياسي كان ينشد الكرامة الإنسانية، ولا نهج اقتصادي يقوم عليها،ولا يمكن لنظام دولي أن يسود وينجح إذا تجاهلها**".[1] ولا يعد هذا "التأسيس" من غير قصد أو مناسبة، بل يريد أن يؤكد موقف بلاده من الأحداث الإقليمية الجارية بجواره، وأن سياسة حزب العدالة والتنمية الخارجية التي اعتمدت المثالية، وتراعي الاعتبارات الأخلاقية، و أساسها "كرامة الإنسان" ليست خاطئة برأيه، أي أنها سوف تستمر وفق هذا الأساس؛ ويقول في هذا الصدد:" **أثبت بدء العمليات الديمقراطية في الشرق الأوسط في الآونة الأخيرة، صلاحية إطارنا المفاهيمي الجديد؛ وكانت حقوق المواطنة والمطالب الحقة للشعوب العربية الداعية لحكومات صالحة، تحترم حقوق وكرامة الشعوب السبب الرئيس في حدوث التقلبات الإقليمية**".[2]

أما مرتكزات "**التجديد والإحياء**" فهي"**أولا:** تعزيز الديمقراطية في الداخل،لأنها تعد القيمة الأكثر أهمية في العصر الحديث في تركيا، ويقول "... **ونحن بحاجة الآن لحمايتها، وتعد الأداة الأكثر فاعلية لحماية هذه الديمقراطية هي دستور جديد**"، **ثانيا:** الاقتصاد الديناميكي؛إذ إن تعزيز الديمقراطية وتعميقها،يستتبع أن يكون لديك اقتصاد يضمن رفاهية الأفراد، والدول الصاعدة هي التي تحترم كرامة كل من الأفراد والدولة، ووجودهما يعتمد على توفر آفاق اقتصادية، تحمي مواطنيها. والمواطنون الذين يعيشون تحت ظروف صعبة، من الصعب عليهم الحفاظ على كرامتهم، لذلك وجب تحقيق العدالة في الداخل"[3].

أما **المرتكز الثالث**، فهو الدبلوماسية النشطة،فقد عدها "**دبلوماسية مرموقة تنطوي على الهيبة والاحترام،وحين يأفل نشاطها فسوف نضيع هذه الهيبة...فالدول التي تتبنى موقفا وتوجها ساكنا في ظل الأوضاع الديناميكية،سوف تصبح ضحايا لهذه الديناميكية النشطة**". وبالمقابل، فإن المجتمعات ذات التجديد تظهر قدرة على إدارة هذه العمليات، وتقدم عالما أفضل لبلدانها وللأجيال القادمة.وتعد تركيا بجغرافيتها و تاريخيها والعامل الإنساني الديناميكي، من هذه الدول التي لديها القدرة على تأدية دور رئيسي في جميع هذه العمليات. وإذا أخفقت تركيا في الاحتفاظ بنشاطها فسوف نخاطر بالخروج من التاريخ ونكون ضحية له".[4]

---

[1] Ahmet davutoglu," The Restoration of Turkey: Strong Democracy, Dynamic Economy, and Active Diplomacy"**(vision papers**,n7,center for strategic research,2014),p8

[2] سيار الجميل ، مرجع سبق ذكره،ص242

[3]Ahmet davutoglu, The Restoration of Turkey: Strong Democracy, Dynamic Economy, and Active Diplomacy op cit ,p11

[4] ibid ,p18

وبهذا يرد أوغلو على الانتقادات، التي وجهت لتركيا ولحزب العدالة والتنمية في السنوات الماضية،التي انخرطت بنشاط في جوارها الإقليمي والشرق أوسطي بالخصوص. كذلك أعاد التأكيد على العمقين الجغرافي والتاريخي، ودافع عن مقولاته السابقة بشأنها، لكنه أضاف بعدا جديدا أوسع لتحرك السياسة الخارجية القادمة، وهو البعد الإنساني بنطاقه الدولي الواسع.[1]

حيث يقول في هذا الصدد: " ...**إن التطورات اللاحقة " للربيع العربي" ،والتي تعبر عن مأساة حقيقية أو ما سماه البعض بـ"الشتاء العربي"؛ فتركيا لم تبدأ ولم تخلق" الربيع العربي" ، كما أن "الثورات" لم تبدأ بإيعاز أو إرادة تركية، ولكن كان هناك بعض "الإلهام" الذي استوحاه العالم العربي من تركيا،و سوف تستمر تركيا في الإلهام كلما أمكن ذلك ، لكنها لن تفعل ذلك محاولة لفرض أي شيء على الآخرين، لكن بموجب مصيرنا المتبادل معهم.**"[2]

يبدو أن هذه المراجعة قدمت خصيصا للرد على كل الانتقادات الداخلية والخارجية،التي وجهت لتركيا ولحزب العدالة والتنمية بعد "الربيع العربي"،و مبررا للتقلبات الظاهرة للملاحظ البسيط، في النهج الأول الذي سلكه حزب العدالة والتنمية تجاه الشرق الأوسط قبل "الربيع العربي" وبعده،معللا ذلك بأن تركيا يجب أن تكون حاضرة على الساحة الدولية، ولا يمكن أن تقف متفرجة على ما يحدث في جوارها وعند حدودها لتعويض التكاليف الإقليمية الناتجة عن التهديدات والمخاطر الجديدة.[3]

نتيجة لذلك، يذهب كل من "**تظيف وألين**" إلى أن ردود أفعال تركيا على "الربيع العربي" مرت بمراحل مختلفة من: **الحذر أحادي الجانب** ، **والمشاركة المترددة**، و**المشاركة الإستباقية أحادية الجانب**، وأخيرا العودة إلى **نهج تعديدِي** أكثر ترددا وحذرا. [4]

لا تعكس هذه المراحل تناقضات في السياسة الخارجية، أكثر مما تعكس حالة صحية تمر بها السياسة التركية. حيث كانت تركيا تعيد في كل مرحلة إنتاج وإعادة تمثيل المنطقة بما يتماشى و المستجدات التي كانت تطرأ تباعا على الساحة الإقليمية.[5] وفيما يلي نرصد أهم التداعيات التي خلفتها تلك الأحداث على تركيا ومكانتها، وكيف استجابت لها السياسة الخارجية التركية.

---

[1] محمد الهامي وآخرون،مرجع سبق ذكره،ص199

[2]Ahmet davutoglu ," The Restoration of Turkey: Strong Democracy, Dynamic Economy, and Active Diplomacy , op cit op cit, p17

[3] محمد الهامي وآخرون،مرجع سبق ذكره،ص200

[4] Aylin Güney & Nazif Mandacı. Op cit ,p443

[5] ضياء أونيش،مرجع سبق ذكره.ص 27

المبحث الثاني :تداعيات "الثورات العربية" على تركيا ومكانتها في ظل توازنات إقليمية مضطربة

اتسمت السياسة التركية بالتنوع والتغير، تجاه التطورات المتسارعة التي شهدتها المنطقة العربية ،والتي ظهرت على شكل ثورات عارمة أطاحت بالعديد من الأنظمة التقليدية التي حكمت شعوبها سنوات طوال. و نتيجة لاختلاف الحالات و طريقة التغيير و تنوع المعطيات في كل دولة عن الأخرى، كان لزاما على تركيا أن تضع في حسبانها،التعاطي مع كل حالة بما يتناسب مع مصالحها،و يحقق أهداف سياستها ويعزز مكانتها التي تهدف إلى الحفاظ عليها في المنطقة العربية.

المطلب الأول : طبيعة المواقف التركية من "الثورات العربية" ومحدداتها.

وجدت تركيا في "ثورات الربيع العربي"، فرصة للانتقال من أن تكون مجرد شريك للاعبين إقليميين آخرين (مثل إيران في تزعم المنطقة) لتكون اللاعب الإقليمي الأوحد، وهذا كان يتطلب إضعاف اللاعب الإيراني تحديدا. تعاملت تركيا مع المتغيرات الحاصلة في منطقة الشرق الأوسط على أنها أحداث مهمة،لا بد من التكيف معها و استثمار نتائجها، لا مواجهتها أو الوقوف ضد تيارها، و كل هذا مرهون بمجموعة من المحددات التي ترسم شكل السياسات و المواقف التركية، إزاء منطقة الشرق الأوسط عموما، والثورات العربية بشكل خاص.[1]

باستقراء طبيعة المقاربة التركية إزاء "ثورات الربيع العربي"، تكشف أنها تأسست على فرضيتين أساسيتين مرتبطتين ببعضهما البعض. أولها، أن تطورات الشرق الأوسط تشير إلى أنه، لا مفر من التغيير بما يدفع إلى التكيف مع هذا التغيير وليس مقاومته، وثانيهما، أن التكيف التركي مع هذه الأحداث بالصورة الملائمة من شأنه أن يعظم مصالح تركيا في المنطقة على الصعيد السياسي والاقتصادي والأمني. وعليه،اختلفت سياسة تركيا إزاء "ثورات الربيع العربي" من دولة إلى أخرى، بحسب خصوصية كل دولة واختلاف معطياتها عن غيرها، و تأثيرها على المصالح و السياسة التركية.

1. الموقف من الثورة التونسية :

طغى عنصرا المفاجئة و السرعة على الثورة التونسية، وعلى المواقف الإقليمية و الدولية منها، الأمر الذي انعكس بدوره على تركيا، التي لم تتوقع أن تفضي أحداث الساحة التونسية، إلى نتائج سريعة و حاسمة، فاتخذت موقف التقرب و عدم التدخل في الأحداث.[2]

في اللحظات الأولى من الثورة التونسية ، لم تتدخل تركيا وبقت ساكنة في مكانها، شأنها شأن العديد من الدول التي فوجئت بتصاعد الأحداث السريع . لم يكن هناك موقف واضح تجاه الأحداث التي اعتبرت احتجاجات، وكان هناك توقع بأن غضب الجماهير قد يهدأ في أي لحظة، أو تتغلب عليها

[1] مثنى فائق العبيدي،مرجع سبق ذكره،ص95

[2] المرجع نفسه ، ص107

السلطات الأمنية في تونس.عندما فر الرئيس التونسي "زين العابدين بن علي" تحت ضغط الثورة . أعلنت تركيا دعمها للثورة التونسية، وأكدت بأنها تقف إلى جانب الشعب التونسي الذي طالب بحقوقه في الحرية والتنمية والمشاركة في الحياة الكريمة. وقال وزير الخارجية التركي أحمد داود أوغلو آنذاك أن: "**الثورة التونسية يمكن أن تكون نموذجًا للدول الأخرى الساعية للإصلاح**" . بدأت تركيا إجراءات عملية لدعم النظام الجديد في تونس سياسيا واقتصاديا. وقدمت دعما اقتصاديا ووقعت عددا من الاتفاقات ، بما في تقديم قرض منخفض الفائدة بقيمة مليار دولار ، يمكن سداده على مدى فترة 10 سنوات ، إلى إحياء الاقتصاد في بعض القطاعات، التي انهارت نتيجة لأحداث الثورة. كما تم إلغاء نظام التأشيرات لدخول المواطنين من كلا البلدين.[1]

2.الموقف من الثورة المصرية :

حسمت تركيا موقفها من انطلاق الثورة في مصر يوم 25 كانون الثاني 2011 ، بتأييد الثوار وراهنت على نجاح الثورة، و قام أردوغان بعد 6 أيام من انطلاق الثورة بدعوة الرئيس المصري ؛ حينها، "حسني مبارك" للاستجابة لتطلعات شعبه والتخلي عن الحكم ،الأمر الذي يؤكد على الرهان و القرار التركيين بنجاح الثورة المصرية، و الاستثمار في العلاقات مع مصر ما بعد الثورة.[2]

اعتبر العديد من المراقبين والمحللين، هذا تدخلاً واضحًا في الشؤون الداخلية المصرية. في الوقت نفسه، استثمرت الحكومة التركية في الثورة المصرية، لاستعادة العلاقات مع الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي، وفرض نفسها باعتبارها الضامن النهائي للاستقرار الإقليمي في المستقبل ، والاستفادة من الدعم العام؛ الذي اكتسبته في المنطقة خلال الفترتين الأولى من عهد حزب العدالة والتنمية 2002-2010 وكذلك علاقتها القوية مع الإخوان المسلمين في مصر. ففي رسالة التهنئة التي قدمها المرشد الأعلى لجماعة الإخوان المسلمين في مصر، لرئيس الوزراء التركي رجب طيب أردوغان ، وصف مهدي عاكف، الانتخابات بأنها "دليل" على قدرة الأحزاب الإسلامية على تحقيق التطور الدستوري والسياسي والاقتصادي والإصلاح الاجتماعي عندما تعمل في بيئة ديمقراطية وحرة وعادلة. بالمثل ، أشار "عصام العريان" عضو قيادي في الإخوان ، إلى أن نجاح "حزب العدالة والتنمية" يكشف أن "الحزب السياسي لا يجب أن يقتصر على الأعضاء الإسلاميين وحدهم "[3].اقترحت تركيا تقديم الدعم للنظام الجديد، بعد الثورة، وتعزيز العلاقات الاقتصادية والسياسية معه في مختلف المجالات، وتبادل الزيارات الدبلوماسية. حيث كان أول زائر أجنبي للقاهرة بعد نجاح الثورة، الرئيس التركي آنذاك "عبد الله جول" مصحوبا بوفد رسمي.حيث التقى المشير طنطاوي ، (رئيس المجلس الأعلى للقوات المسلحة) ،وعدد من ممثلي الحركات

---

[1] Mahmoud Khalifa," Turkish Foreign Policy in the Middle East After Arab Spring",(**International Relations and Diplomacy**, February 2017, Vol. 5, No. 2), p p 103-104

[2] رؤى خليل ، الموقف التركي من الثورة المصرية، مركز حمورابي للبحوث والدراسات الإستراتيجية نقلا عن: http://hcrsiraq.org/28%A9.html

[3] Mahmoud Khalifa,op cit,p104

الشبابية والأحزاب السياسية. الزيارة التالية أجريت من قبل وزير الخارجية أحمد داود أوغلو الذي جاء إلى القاهرة، فور تشكيل أول حكومة مصرية بعد ثورة يناير، و التقى الدكتور نبيل العربي وزير الخارجية. كما قام رئيس الوزراء التركي رجب طيب أردوغان، بزيارة ثالثة إلى القاهرة مع وفد رسمي ، بما في ذلك عدد كبير من رجال الأعمال والمستثمرين الأتراك ، للتوقيع على عدد من الاتفاقيات التجارية بين البلدين. في ذلك الوقت ، أبدت تركيا اهتماما كبيرا بتطوير العلاقات مع مصر، وأعلنت رغبتها في التعاون مع مصر،وإقامة تحالف ديمقراطي جديد في المنطقة، يضعهما كقوتين إقليميتين مهمتين في المنطقة.[1]

كما أكد رئيس الوزراء التركي رجب طيب أردوغان آنذاك، أنه لا توجد منافسة قوية بين الدولتين، وأعلن أن بلاده تفضل وجود مصر قوية لضمان الاستقرار في المنطقة ،كما أن وجود مصر جديدة وقوية، يخدم المصالح التركية السياسية والاقتصادية والأمنية، وكذلك يخدم جميع دول المنطقة.[2]

كل المحاولات التركية الرامية إلى التأكيد على أهمية مصر بعد ثورة يناير 2011، وتعزيز العلاقات مع مصر؛ كانت تقوم على أساس حقيقة؛أن مصر هي الدولة الأقرب والأكثر أهمية بالنسبة لتركيا في المنطقة. كما أثيرت عدة ندوات ومناقشات في تركيا وخارجها آنذاك، لتقييم المواقف التركية في ذلك الوقت، والتي جعلت الرابط بين مستقبل الدور التركي في المنطقة وعلاقاتها مع مصر. لذلك، كان الاهتمام التركي بمصر بعد الثورة، في مختلف الجوانب السياسية و الاقتصادية والعسكرية، لزيادة العلاقات في تلك المجالات ، و من خلال التوقيع على عدد من التبادلات العسكرية والاستثمارية والتجارية بين البلدين. كما قامت القوات المسلحة بعدد من المناورات العسكرية المتبادلة والتدريبات التكتيكية من البلدين.

حيث اعتقد العديد من المتابعين وبالخصوص المصرين،أن هذا الانفتاح الاقتصادي* على مصر نابع من أهمية العامل الاقتصادي في التوجه التركي نحو المنطقة العربية،ف بعد تدفق رؤوس الأموال التركية نحو العديد من الدول العربية، ولاسيما سوريا واليمن وليبيا ومصر والسودان.وباندلاع الثورات العربية، ووقوف تركيا إلى جانب هذه الثورات ، فقدت تركيا الكثير من استثماراتهم، وتعرض رجال الأعمال والمستثمرون لنكبات واضحة جراء وقوفهم إلى جانب سياسة تركيا نحو الانفتاح على العالم. وعليه يمكن القول أن تلك الزيارة التي أعقبت الثورات سواء في مصر أو تونس، كانت بمثابة "حملة تعويضات" لرجال الأعمال والمستثمرين الأتراك، وضخ المزيد من الاستثمارات، فضلا عن تعزيز النفوذ الاقتصادي في دول ما بعد الثورات في مرحلة ما بعد الثورات.[3]

---

[1] Mahmoud Khalifa,p104

[2] ibid,,p105

* في زيارة أوردغان لمصر بعد الثورة اصطحب معه خمس وزراء ومستشارين،بالإضافة إلى ما يزيد عن 250 رجل أعمال ومستثمر تركي ما أضفى على الزيارة طابع الزيارة الاقتصادية في المقام الأول، حيث تم عقد اتفاقيات للتعاون بين البلدين في مجالات الصناعة والتجارة والتعليم.كما تم الإعلان عن رفع حجم التبادل التجاري بين مصر وتركيا من 3.5مليار دولار سنة 2011إلى 5 مليارات عام 2014 لتصبح 10مليارات عام 2015.

[3] برهان كورأغلو،"العلاقات التركية مع مصر بعد الثورة :الواقع والطموحات"(**تقارير**،مركز الجزيرة للدراسات،أكتوبر 2011)،ص6

3. الموقف من الثورة الليبية :

اتسم الموقف التركي تجاه أحداث الثورة الليبية بالارتباك، بسبب الكم الهائل من المصالح والاستثمارات التركية في ليبيا. وهكذا ، كان على تركيا أن توازن بين المصالح والمبادئ. فبينما يتوجب عليها دعم الشعب الليبي في ثورته ضد نظام معمر القذافي ، سيتعين عليها التضحية باستثماراتها التي تبلغ قيمتها مليارات الدولارات، (فقد وصل مستوى التبادل التجاري بينهما عام 2010 إلى 9,8 مليار دولار، وأعلنت ليبيا أنها ستقدّم استثمارات بقيمة 100 مليار دولار للشّركات التركية حتى عام 2013)[1]، وكذا التضحية بنصيب الشركات التركية الموجودة في ليبيا. حيث هناك ما يزيد عن 160 شركة تركية تستثمر في ليبيا. كما أطلقت تركيا وليبيا إعفاء من التأشيرة في 19 أفريل 2009؛ كماحصلت تركيا على 526 مليون دولار من صادراتها إلى ليبيا في الربع الأول من عام 2012. [2]

اتسم الموقف التركي من الثورة الليبية في البداية بالمهادنة، نظرا لما يربط البلدين من علاقات اقتصادية وسياسية ،وكذلك لوجود علاقات شخصية وثيقة بين القذافي و أردوغان، زادت من ارتباك السياسة التركية نحو ليبيا.(في ديسمبر 2010 ، تلقى أردوغان جائزة القذافي الدولية). و يرى الأتراك أن هذه السياسة لم تمنعهم من الطلب من الرئيس الليبي ؛ وقتها، معمر القذافي بالتنحي عن الحكم و لكن بصورة سرية. و تحولت تركيا بعدها إلى مرحلة الوساطة، بين نظام القذافي و المعارضة من أجل حقن الدماء و منع التدخل الأجنبي، و نتيجة لفشل هذه الوساطة، بدأت مرحلة جديدة من السياسة التركية تتسم بالوقوف إلى جانب الثوار الليبيين. ففي ماي 2011 أعلن "أوردغان" فشل المبادرة التي تقوم بها دولته لحل الأزمة في ليبيا بالقول: "حاولنا مع القذافي البحث عن مخرج للأزمة ، لكنه تجاهل مطالبنا" ، مضيفًا: "ليبيا ليست مملوكة لأي شخص أو قبيلة واحدة ، يجب على الشعب الليبي أن يجد حلا للأزمة ، نأمل أن يغادر الزعيم الليبي ليبيا.يتنازل على الفور لنفسه، ومن أجل مستقبل دولته ... لوقف المزيد من إراقة الدماء والخراب ".[3]

لكن في نفس الوقت، عبر "أوردغان" عن رفضه للدعوات الدولية المتزايدة لفرض منطقة حظر جوّي على ليبيا، والذي خلف نقطة استفهام لدى عدد من مراقبي الحراك، على الساحة الدولية المرتبط بمسار الأحداث في ليبيا.[4]حيث وصفت تركيا الدعوة إلى فرض منطقة حظر جوي، بأنها غير "مفيدة وتنطوي على مخاطر"، وقال "أردوغان" أن "التدخل العسكري من قبل حلف شمال الأطلسي في ليبيا، أو أية دولة

---

[1] ـــ"الموقف التركي من الثورة الليبية"،(**تقدير موقف**: المركز العربي لأبحاث ودراسة السياسات،مارس 2011)،ص3

[2] Mahmoud Khalifa,op cit,p105

[3] Doaa Mohamed Nounou, "Turkey: A Rising Regional Power in a Changing Middle East" , **A Dissertation Submitted In Part Fulfillment of The Requirements For the Award of B.A. In Political Science(** the British University in Egypt Faculty of Business Administration, Economics and Political Science 2011/2012),p33

[4] مثنى فائق العبيدي،مرجع سبق ذكره، ص109

أخرى ستنجم عنه آثار عكسية تماما". وعلى خلاف الموقف التركي، فقد أيدت دول عديدة كبريطانيا وفرنسا فرض حظر جوي على ليبيا. في حين كان الموقف الأميركي لا يزال يشوبه نوع من الغموض.[1] انطلاقا من ذلك، و نتيجة لتعاظم الفاعلية التركية في شمال أفريقيا على حساب الدول التقليدية كفرنسا،فسرت تركيا السعي لاستصدار تدخل عسكري للناتو، على أنه فرصة للدول الكبرى، وخاصة فرنسا، لاستعادة نفوذها التقليدي في شمال أفريقيا. وهو ما يهدد المصالح التركية والدور التركي في هذه المنطقة، خاصة بعد أن دأبت فرنسا، على أن تكون الركيزة الأساسية، لمعارضة أي تقدم حاصل في المساعي التركية للانضمام إلى الاتحاد الأوروبي.

أدركت حكومة العدالة والتنمية، أن موقفها من تطورات الأحداث في ليبيا، سيؤدي إلى رد فعل سلبي في أوساط الشعب المساند بدرجة كبيرة لثورة 17 فيفري، خاصة وأن أردوغان اتخذ موقفا متقدما خلال الثورة المصرية، وكان من الشخصيات السباقة الداعية إلى تنحي مبارك، انطلاقا من حجم التأييد الشعبي لثورة 25 جانفي في تركيا، رغم أن استعادة مصر لدورها الطبيعي في الدائرة العربية، سيكون لها تأثير في التغلغل التركي و نفوذه في هذه المنطقة. كما سيكون للموقف التركي غير المفهوم للرأي العام، انعكاسات على التجاذب الحاصل في الحياة السياسية التركية، حيث ستجد أحزاب المعارضة العلمانية، وخاصة حزب الشعب الجمهوري (CHP)، وحزب الحركة القومية (MHP)، ذريعة لتجنيد الرأي العام،خلال الفترة التي تسبق الانتخابات البرلمانية التي ستجري في شهور قريبة من الأزمة آنذاك ،حيث يتهم حزب العدالة والتنمية بتجاهل الدائرة الغربية، كدائرة حاضنة للتوجهات الجيوسراتيجية للسياسة الخارجية التركية، مقابل دعم أنظمة "ديكتاتورية" في الدائرة الشرق أوسطية. في المحصلة، إن براغماتية الموقف التركي ناتجة عن واقعية السياسة الخارجية التركية، التي تسعى شأنها شأن الدول الغربية، إلى الموازنة بين حسابات الرّبح والخسارة في مصالحها القومية، قبل إنتاج أي موقف تدخلي في ليبيا.[2]

4.الموقف من الثورة اليمنية :

لم تهتم تركيا بالأحداث الجارية في اليمن، كما الاهتمام بما جرى في تونس و مصر و ليبيا، و لم يكن الموقف التركي سوى مجاملات عابرة من السياسيين الأتراك، يوجهونها إلى الثوار اليمنيين بين الحين و الآخر. فضلا عن تأييد تركيا للمواقف و المبادرات الخليجية الرامية لحل الأزمة، و تنحي الرئيس اليمني "عبد الله صالح" عن الحكم.

بعد أن حققت الثورة نتائجها بعزل صالح عن السلطة، اتجهت تركيا نحو إقامة تعاون اقتصادي مع اليمن، وقام الرئيس التركي آنذاك "عبد الله غول" في ديسمبر 2011 بزيارتها، وتم أثناء هذه الزيارة بتوقيع اتفاق مشترك لإلغاء تأشيرات الدخول بين مواطني الدولتين.[3]

---

[1] Doaa Mohamed Nounou,op cit,p34

[2] الموقف التركي من الثورة الليبية"،مرجع سبق ذكره،ص 4

[3] مثنى فائق العبيدي،مرجع سبق ذكره،ص 110.

5. الموقف من الثورة السورية :

بدت الأزمة السورية أكثر تعقيدا في الحسابات السياسية التركية، حتى رأت فيها أزمة داخلية تركية نظرا للتداعيات التي نتجت عنها، و انعكس تأثيرها على مختلف نواحي الحياة في تركيا،فهي تتشارك مع سوريا 850 كلم، ومنطقة شرق الأناضول تمثل فيها امتداد جيوسياسيا طبيعيا لسوريا، وكانت تركيا قلقة من أن تنتقل الأحداث الأمنية إليها،لذلك أبدت تخوفا في بداية الأحداث، ودعت القيادة السورية إلى اعتماد سياسة إصلاحية. و سارع وزير الخارجي التركي أحمد أغلو آنذاك، بزيارة إلى سوريا في بداية الأزمة مبديا استعداد بلاده، لمساعدة سوريا في عملية الإصلاح.[1]

كان الموقف التركي عند انطلاق الانتفاضة السورية في منتصف مارس 2011 ،حتى منتصف أفريل من العام ذاته، قائم على أساس إبداء النصح و الإرشاد للنظام السوري، من أجل القيام بالإصلاحات والاستجابة للمطالب الشعبية. و بعد أن رأت تركيا عدم استجابة النظام السوري لنصحها، و لمطالبات شعبه بالتغيير، بدأت منذ منتصف أفريل 2011 بإعادة تقييم موقفها.

بتطور الأحداث و تفاقم المشاكل و إفراط النظام السوري باستخدام القوة تجاه المتظاهرين، اتخذ الموقف التركي منحى جديدا متمثلا بانتقاد نظام الأسد و الانحياز إلى جانب الشعب، وأعلن الأتراك صراحة تأييدهم للثورة السورية ووجه أردوغان – في مناسبات عديدة– انتقادات حادة للرئيس السوري، مطالبا إياه بالتنحي. فعلى سبيل المثال وفي خطاب له في 12ديسبمر 2011 ألقاه أمام الاجتماع العام لحزب العدالة والتنمية؛اتهم أوردغان الأسد بأنه"عديم المصداقية لعدم التزامه بتطبيق الاتفاقية المبرمة مع الجامعة العربية، بشأن وقف أعمال العنف والقتل ضد المتظاهرين المدنيين".[2] وقال أيضا:"إذا استمرت هذه الفظائع، لن تدافع تركيا عن سوريا في المحافل الدولية".[3]

وفقا للتوجيه الاستراتيجي الذي رسمه أحمد أوغلو، يمتد الدفاع عن الأناضول في عمق المناطق الشمالية لسوريا، لذا مع تطور الأحداث، بدأت تركيا بالحديث عن منطقة أمنية في شمال سوريا.وبعد ذلك راحت الأحداث الأمنية تتصاعد في شمال البلاد، وقيام الجيش السوري بعمليات عسكرية هناك، أدت إلى تهجير واستقبال تركيا إلى عدد هائل من اللاجئين السوريين، على أراضيها.[4]

بدأت تركيا تدعم المعارضة السورية ماديا ومعنويا، واستضافتها على أراضيها، و اتسعت لتشمل التنسيق مع جامعة الدول العربية، والولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوربي، بغية دعم المعارضة وتقوية موقفها من جهة، وفرض عقوبات اقتصادية وسياسية على نظام الأسد من جهة ثانية.

---

[1] جمال واكيم،**صراع القوى الكبرى على سوريا:الأبعاد الجيوسياسية لأزمة 2011**،ط2،(بيروت:شركة المطبوعات والتوزيع والنشر،2012)،ص 206

[2] أحمد وهبان،**السياسة الخارجية التركية تجاه منطقة الشرق الأوسط:صراع الهوية والبرجماتية والمبادئ الكمالية**،(الرياض:الجمعية السعودية للعلوم السياسية،2013)،ص 32.

[3] جمال واكيم، مرجع سبق ذكره، ص 206

[4] المرجع نفسه ،ص 207

واستنادا إلى تباين المواقف التركية في تعاملها مع "ثورات العربية"من دولة إلى أخرى، فقد تعددت التفسيرات التي تعالج هذا الموقف، فهناك تفسيرات تذهب إلى وجود وتغليب تركي للطابع البراغماتي،يقوم على أساس رعاية وحماية المصالح الاقتصادية، التي تم ترسيخها في المنطقة "قبل الثورات العربية"، على المبادئ والاعتبارات الأخلاقية والمعيارية، التي روجت لها من قبل. كما يوجد تفسير يقوم على أساس وجود ارتباك في سياسة تركيا الخارجية، نتيجة وقوعها رهن سياساتها التوازنية، وعدم انحيازها بوضوح لمطالب الشعوب بالتغيير. [1]

وعلى العموم يمكن رصد رد الفعل التركي تجاه ثورات الربيع العربي من خلال الجدول التالي:

[1] مثنى فائق العبيدي،مرجع سبق ذكره،ص112

الجدول رقم(04):دورات رد الفعل التركي على الربيع العربي.[1]

المرحلة الأولى: التحرك الحذر أحادي الجانب	– الترحيب بثورات "الربيع العربي" وخيارات الإصلاح السياسي والليبرالي. – الحذر حيال تقديم دعم واضح وصريح، لأن المصالح الاقتصادية التركية الهامة بالمنطقة، كانت معرضة للخطر، ولاسيما في ليبيا. – التردد في قبول الضغوط الدولية لتغيير النظام، والانتقاد الهادئ لحلف الناتو، في المراحل الأولى للثورة الليبية.
المرحلة الثانية: المشاركة المترددة:	– المشاركة بطريقة مترددة في تدخل الناتو في ليبيا تحت ضغط دولي متنامٍ، ومخاطر خسارة دعم دول "الربيع العربي". – امتناع تركيا عن القيام بدور فاعل في ليبيا لافتراضها عامةً موقفًا سلبيًّا حاصلًا في ليبيا. – اتبعت تركيا سياسة استباقية زائدة في سوريا، لكن من خلال الضغط على النظام السوري في البداية لكي يقدم تنازلات. – ثم تحوّل الانتباه التركي عن الربيع العربي إلى الداخل التركي حيث السباق للانتخابات التشريعية لعام2011.
المرحلة الثالثة: السياسة الاستباقية الأحادية:	– انعكست المرحلة الجديدة للسياسة الخارجية التركية الأكثر نشاطًا على إظهار حزب العدالة والتنمية ثقة عالية بعد الانتخابات التشريعية. – حاولت تركيا كسب مركز الصدارة في الربيع العربي من خلال توجيه الانتقاد القوي لإسرائيل، ولاسيما في علاقتها بتقرير منشور عن الأمم المتحدة والمنحاز لإسرائيل في أزمة القافلة التركية. – مناصرة القضية الفلسطينية كوسيلة للحفاظ على أهمية تركيا في العالم العربي. – زيارة مصر وزيادة وتيرة الانتقاد العلني لنظام بشار الأسد
المرحلة الرابعة: العودة لانتهاج مزيد من الحذر،والتعددية المتأرجحة	– بنهاية العام الأول لاندلاع ثورات الربيع العربي اتجهت تركيا عائدة إلى إتباع الحذر والهدوء بشكل أكبر. – أفرزت التكلفة الاقتصادية لما اتبعته تركيا تجاه سوريا رد فعل عنيف من النظام السوري. – هناك حالة من عدم اليقين تجاه الحالة السورية لأن نتائج الصراع الدائر بين النظام السوري والمعارضة لا تزال غير محسومة بعد. – توافق التحرك التركي مع ما يتخذه الاتحاد الأوروبي من عقوبات على النظام السوري، وقبول مبادرات من الناتو تستهدف إيران. – ورغم أن العلاقات مع الولايات المتحدة ظلت على مسارها الصحيح، إلا أن مسار العلاقة مع الاتحاد الأوروبي وبخاصة فرنسا ليست كذلك. – تعكس سياسة الحذر إدراكًا محزنًا لدى بعض دوائر صنع السياسة الخارجية التركية والتي فيما يبدو ورطت نفسها في سياسات المنطقة بشكل مبالغ فيه.

المصدر :ضياء أونيش،" تركيا والربيع العربي: بين الاعتبارات الأخلاقية والمصالح الذاتية"(شؤون تركية،العدد3، 2012).

[1] ضياء أونيش، مرجع سبق ذكره،ص33

كما يتضح التمايز في مسارات السياسة الخارجية التركية تجاه دول الربيع العربي،وهو ما يبينه الجدول التالي:

جدول رقم(05):مقارنة بين مبادرات السياسة الخارجية التركية في مصر، وليبيا،وسوريا خلال الربيع العربي[1]

	مصر	ليبيا	سوريا
درجة الاتساق	متماسكة نسبيا	دورات واضحة	دورات واضحة
الطبيعة المتغيرة للاستجابة	دعم متسق للقوى المؤيدة للإصلاح	موقف سلبي في البداية، وعدم الرغبة في المواجهة مع نظام القذافي في المراحل المبكرة	موقف سلبي في البداية،وتشجيع النظام على إجراء إصلاحات على المستوى السياسي
درجة التعاون مع الجهات الخارجية	نهج أحادي الجانب في المقام الأول؛ تعاون ضعيف مع جهات خارجية فاعلة	شريك متأرجح في التحالف الدولي،ودعم فاتر لتدخل حلف شمال الأطلسي؛موقف سلبي مع فرنسا وبريطانيا	تردد في دعم الجماعات المعارضة،نهج أحادي في المقام الأول،الاتحاد الأوروبي ينتقد تركيا لعدم اتخاذ موقف أكثر صرامة
الرغبة في لعب دور قيادي	تأثير غير مباشر	تأثير غير مباشر	تأثير مباشر مع نتائج غير متوقعة
طريقة التأثير	تأكيد قيم العلمانية واحترام نتائج الانتخابات؛بدلا من الانخراط في مواجهة مع جماعة الإخوان المسلمين	دعم عملية الإصلاح في مرحلة ما بعد القذافي، لا مشاركة فاعلة في عملية بناء النظام	الاعتقاد بأن الضغوط على نظام الأسد من أجل إجراء إصلاحات قد تثمر، تبني موقف المواجهة تجاه النظام ،وتجاه سجله بمجال حقوق الإنسان، وتنفيذ العقوبات خلال المرحلة الأخيرة.

المصدر :ضياء أونيش،" تركيا والربيع العربي: بين الاعتبارات الأخلاقية والمصالح الذاتية"(شؤون تركية،العدد3،2012).

المطلب الثاني: تداعيات "الثورات العربية" على تركيا و" نموذجها الإقليمي والدولي"

لم تبدأ الانتقادات الحادة للسياسة التركية (داخليا وخارجيا) في جوراها الإقليمي مع "اندلاع الثورات العربية"،إذ تعرضت لاتهامات في العقد السابق حين كانت تحقق نجاحات اقتصادية وسياسية مشهودة، لكن هذه الانتقادات لم تكن تخرج عن الإطار النظري القابل لتعدد الآراء، وجاء أغلبها من قبيل آراء متناثرة لكتاب مهتمين بالشأن التركي، قدموا نقدا لها،في وقت ذكروا فيه أيضا فوائدها،أو من قبل أحزاب

[1] ضياء أونيش، مرجع سبق ذكره ،ص 36

المعارضة التركية التقليدية المنافسة التي جاءت على شكل آراء ناقدة من دون أن تقدم دلائل قوية، أو بدائل متماسكة تمكنها من حشد الرأي العام خلفها. واقتصر أغلبها على الاستشهاد بتردي العلاقات مع إسرائيل في مقابل مكاسب في المنطقة العربية، فكان رد حزب العدالة والتنمية الحاكم على هذه الحجة يسيرا، ولا ينطوي على تكاليف عالية، فضلا عن أن مثل هذه الحجة أسهمت– أو أنه ربما أراد أن يجعلها تسهم– في تعزيز شعبيته محليا وإقليميا.[1]

لكن مع اندلاع "الربيع العربي" وتوغل السياسة التركية في مجريات أحداث تلك الدول،أعيد الجدل وبحدة حول السياسة الخارجية التركية، وانعكاسات تلك الثورات المباشرة وغير المباشرة،على اقتصادها وأمنها وسمعتها الدولية التي روجت لها طوال العقد الماضي. وبلغت تلك الانتقادات ذروتها،عقب الأزمة السورية لما تمثله لتركيا من مكانة جيوسياسية بالغة الأهمية. عموما، كان البعد الإقليمي لإعادة التوجه الاستراتيجي التركي جليا على المستوى الوطني؛ حيث استغلت حكومة أردوغان نشاط السياسة الخارجية كدافع لتحويل هيكل القوى في السياسة المحلية؛ إذ إن الموقف التركي تجاه الأزمة السورية، والعلاقات المتوترة مع مصر، والمشاكل مع الحكومة المركزية في العراق، وتدهور التعاون مع إسرائيل، قد فتح مجالا سياسيا جديدا أمام جماعات وأحزاب المعارضة لاستغلال إخفاقات السياسة الخارجية بفعالية في حساباتها السياسية المحلية.[2]

أولا : التداعيات السياسية والاقتصادية والأمنية :

خضعت سياسة تركيا بما حملته من مبادئ و ما تضمنته من أهداف، إلى اختبار حقيقي أثناء و بعد الثورات التي انطلقت في عدد من المنطقة العربية، وهو ما لمسناه من خلال المرجعات التي تحدثنا عنها في المباحث السابقة. أما فيما يتعلق بالتداعيات، ونقصد بها الانعكاسات الواقعية والملموسة على الأوضاع الاقتصادية والسياسية والأمنية لتركيا.فقد جعلت المعارضة الداخلية والخارجية للسياسة التركية الجديدة تتقوى من دلائل وممارسة واقعية،وجعلت البعض يتساءل أصلا هل نحن بصدد سياسة دولة أو سياسة حزب؟.

فمن الناحية السياسية، "أدت الثورات العربية" إلى تقوية المعارضة الداخلية في تركيا،واتهامها لحزب العدالة والتنمية بالازدواجية في تحويل مشروع الانضمام إلى الاتحاد الأوربي إلى ذريعة للوصول إلى السلطة(حصان طروادة لفتح حصن العلمانية الكمالية)، ثم إدارة الظهر له من جهة، والحفاظ على عضوية الاتحاد الجمركي الأوروبي من جهة ثانية. وفي الواقع، لعل أكبر المشكلات التي تعزز تلك الشكوك، هي اتهام القيادة التركية وعلى رأسها أردوغان بالسلطوية، وبنوع من التقية السياسية،التي تبنت القضايا الاقتصادية والاتجاهات الغربية في السياسة الخارجية، كشماعة للوصول إلى مفاصل الدولة ،ثم

---

[1] عماد يوسف،تركيا:استراتيجية طموحة وسياسة مقيدة،مرجع سبق ذكره،ص 75

[2] مراد يشيلطاش و إسماعيل نعمان تيلچي،"السياسة الخارجية التركية في ظل التحولات الإقليمية"(**تقارير**،مركز الجزيرة للدراسات،ديسمبر 2013)،ص 7

القيام بتغيير السياسات بما يتماشى و أيديولوجية الحزب الدينية. وذلك باستغلال الفرص التي منحها إياه النظام الديمقراطي في تركيا، وتوظيف مؤسساتها لتأسيس "نظام تسلطي ديمقراطي" ، كمرحلة انتقالية للوصول إلى حكم " تسلطي شبه وراثي".[1]

حامت الشكوك مجددا حول شخصية أردوغان، وتم اتهامه بالسلطوية/السلطان، وتهميشه لبقية قيادات الحزب[*]. فبعد استقالة أو بالأحرى إقالة أحمد داود أوغلو،الذي لم يدم في رئاسة الوزراء أكثر من 20 شهرا،وقرار تخليه(أو دفع للتخلي) عن رئاسة حزب العدالة والتنمية وتغييب شخصية عبد الله غول عن المشهد السياسي للدولة والحزب، اعتبرها البعض وخاصة المعارضة، تدل على أن الأوضاع الداخلية لحزب العدالة والتنمية غير ديمقراطية، وتنبئ عن انشقاقات داخل الحزب[**].

كما أن تغييب أحمد أوغلو عن المشهد التركي، يحمل دلالة رمزية على انتهاء مرحلة التأصيل النظري للتجربة التركية، التي قد تفقد أدوار "الموازن الموضوعي"،التي أداها اعتدال ووسطية داود أوغلو في مواجهة مركزية وتشدد أوردغان، كما رأى فيها البعض سياسة مقصودة من طرف الرئيس التركي أوردغان، وسعيه ليكون المشهد التركي دائما مشهد الرجل الواحد، الذي يسيطر على مؤسسات الدولة وهيئاتها المستقلة، وبالتالي المساعي التي يدعو لها بتحويل لنظام البرلماني إلى رئاسي،ليس إلا إضفاء الصبغة الدستورية على سلطته الفعلية.[2]

كما حامت الشكوك حول، جملة الإصلاحات السياسية والقضائية والعسكرية ،التي باشرها حزب العدالة التنمية منذ سنة 2010 إلى غاية نهاية 2014 ،في سعيه نحو تغيير نظام الحكم في تركيا من النظام البرلماني إلى الرئاسي؛ حيث اعتبر الحزب هذا النظام سببا أساسيا في إعاقة الإصلاحات السياسية، وقام بجملة من التعديلات الدستورية والقضائية، التي كان يهدف من خلالها تخليص المؤسسات السياسية من هيمنة المؤسسة العسكرية. في حين فسرت تلك الإصلاحات من طرف الحزب الجمهوري والحركة القومية،

---

[1] محمد خيري قيرباش أوغلو، مرجع سبق ذكره،ص ص11-12

[*] توضح استقالة داوود أغلو،أن المشهد السياسي التركي، يخلو تدريجيا من الشخصيات التي اتسمت بدرجة عالية من الحضور، وفق مقاييس "القوة" والكاريزما والقبول الشعبي، وساهمت في إظهار الحزب الحاكم، بحسبانه مؤسسة منتجة للقيادات، ذلك أن تهميش أدوار قيادات تاريخية، مثل عبد الله غول، وبولنت أرنيج، نائب رئيس الوزراء السابق،وعلي باباكان، مهندس نهضة تركيا الاقتصادية، وأخيرا داوود أوغلو، سيعني أن الحزب تحول فعليا إلى "حزب الحاكم الواحد"، خصوصا أن الشخصية التي خلفت داوود أوغلو –وفق العديد من التقديرات– شخصية باهتة" ولا تمثل أكثر من ظل للسلطان أوردغان.

[**] كانت هناك أصداء داخل الحزب الحاكم،تتحدث عن وجود خلافات بين عبد الله غول و أوردغان، الذي لم يصبح بعد رئيسا الدولة.حيث في اجتماع له(عبد الله غول لا يزال رئيسا للبلاد) مع بعض أعضاء الحزب الذي عقد بداية سنة 2014 ،أعرب له مؤيدوه عن تدمرهم من أردوغان ،ومن خطابته السلطوية والاستبدادية، وطالبوه بأخذ زمام المبادرة في مواجهة أوردغان،ومنع الضرر الشديد الذي يخشون منه ،إذا انتخب أوردغان رئيسا للبلاد في أوت 2014.واستمر الخلاف مكتوم لغاية منتصف 2015 وحتى عام 2016، حيث أصدر عبد الله غول عدة تصريحات علنية قصيرة، يعلن فيها التزامه بالقيم الديمقراطية التعددية، وعبر عن استيائه من معاناة تركيا من أعمال العنف، و التوترات الاجتماعية، وانهيار الثقة المتبقية من سيادة القانون،كما أثار عدة قلائل جراء ظهوره علنا في اجتماع مع معارضين معروفين من داخل حزب العدالة والتنمية.

[2] محمد عبد القادر خليل،"الفيلسوف والسلطان:تركيا ما بعد استقالة داوود أوغلو"،(**شؤون تركية**،العدد 4،ربيع 2016)،ص 8

بأنها مساعي حقيقية لتغيير طبيعة وهوية الدولة التركية العلمانية. كما اعتبروها تضييقا على الحريات وتشديد القبضة على السلطة القضائية وحرية الإعلام والرأي.[1]

فقد اتهم حزب العدالة والتنمية من قبل المعارضة،بأنه زاد حدة في تعامله مع الحريات العامة منذ 2011 وصولا إلى انتخابات 7جوان 2015 والهزيمة التي مني بها، وأصبح أكثر تضييقا وقمعا لها خاصة بعد انقلاب 15 جويلية 2016 ،وخاصة حرية الصحافة والإعلام؛ فاعتقل العشرات من الإعلاميين والصحفيين والكتاب بتهم دعم الإرهاب،كما أغلق العشرات من وسائل الإعلام المكتوبة المرئية والمسموعة. كما جرى التضييق على الحريات السياسية عبر اعتقال قادة ونواب برلمانيين لحزب الشعوب الديمقراطي الكردي في نهاية 2016،وكان أخطر إجراء على(على حد تعبير المعارضة)، هو قانون الطوارئ الذي أقره نواب حزب العدالة والتنمية والحركة القومية في البرلمان في 20جويلية 2016،والذي فوض للحكومة اتخاذ قرارات "ذات قوة القانون" تجاوزت تطبيقاتها حدود القانون ذاته.[2]

من الناحية الاقتصادية، منذ البداية كان اهتمام الأحزاب السياسية في تركيا منصبا على الجانب الاقتصادي،أكثر من السياسة الاجتماعية، والحزب الحاكم هو الآخر نموذج متطور لهذه المقاربة المادية(النيولبيرالية).

عانت تركيا من خسائر اقتصادية في علاقاتها مع الدول التي شهدت ثورات، فصادرات تركيا خلال الأشهر الثلاثة الأولى من عام 2011 تراجعت بنسبة 24% إلى كل من مصر واليمن، و20% لتونس، و43% لليبيا، و5% لسوريا، مع توقع تصاعد هذه النسب في الدولتين الأخيرتين بتدهور الأوضاع فيهما، فضلا عن خسائر المتعاقدين وشركات البناء التركية في ليبيا، حيث تشكل السوق الثانية للمتعاقدين الأتراك في الخارج بعد روسيا، مع وجود أكثر من 160 شركة تركية عاملة في ليبيا، وفق تقديرات عام 2009.[3]

على الرغم من الحذر الذي أبدته تركيا في التعامل مع أحداث المنطقة، غير أنه كان من الواضح أن مواقفها من الثورة المصرية، قد ساهمت في تعطيل توقيع اتفاقية التجارة الحرة مع دول الخليج، وذلك بسبب طلب الأخيرة توقيع الاتفاقية من دون إبداء أي أسباب، وهي اتفاقية كان من المقرر توقيعها في ديسمبر 2011. كما ساهمت الأحداث التي شهدتها دول "الربيع العربي" في تراجع إجمالي صادرات تركيا إليها بنسبة 13 %. ففي حين كان نصيب مصر وسوريا وليبيا وتونس واليمن 6.48 % من إجمالي الصادرات الخارجية التركية في عام 2010، تراجعت هذه النسبة إلى 4.74 % نتيجة أحداث ثورات الربيع العربي. ووفقا لإحصائيات مجلس المصدرين الأتراك، فإنه خلال عام 2010 تم تصدير منتجات تركية إلى مصر بقيمة مليارين و323 مليون دولار وإلى سوريا بقيمة مليار و852 مليون دولار،

---

[1] غاريث جينكينز ،تر ،محمد غنيم،"صوت خطوات:أعداء أوردغان الجدد في الداخل"،(**شؤون تركية**،العدد 4،ربيع 2016)،ص26

[2] محمد نور الدين،"تركيا بين تحولات الداخل وتقاطعات الخارج،مرجع سبق ذكره،ص23

[3] رانية طاهر ،الدور الإقليمي التركي في ظل ثورات الربيع العربي، رؤية تركية نقلا عن:http://rouyaturkiyyah.com

وإلى ليبيا بقيمة مليارين و7 ملايين دولار، وإلى تونس بقيمة 751 مليون دولار، وإلى اليمن بقيمة 338 مليون دولار. هذا فيما تراجع إجمالي الصادرات التركية خلال عام 2011 إلى هذه الدول العربية الخمس من 7 مليارات و272.5 مليون إلى 6 مليارات و323 مليون دولار.[1]

لكن من الضروري عدم المبالغة في الحديث عن التأثيرات السلبية في اقتصاد تركيا. فمن ناحية، فتحت هذه الأوضاع المجال لاستحضار دور تركي مساهم في إنقاذ اقتصاديات هذه الدول، في إطار الحديث عن مشروعات تعكس سعي تركيا لتنشيط علاقاتها التجارية والاستثمارية معها. كما نجد أن أغلب الشركاء التجاريين الأساسيين لتركيا خارج المنطقة، إضافة إلى النسبة التي تشكلها الصادرات التركية إلى كل من مصر وليبيا وسوريا لإجمالي حجم الصادرات التركية لا تتعدى من 1 إلى 1.5% لكل منها. كذلك، فإن انخفاض حجم الصادرات التركية إلى بعض دول المنطقة عوضته زيادة الصادرات إلى دول أخرى، مثل إيران والعراق والإمارات. وفي السياق ذاته، أعلن تجمع المصدرين الأتراك عزمه على تعزيز الصادرات التركية شرقًا نحو الهند وإندونيسيا والصين لزيادة تنويع وجهات الصادرات التركية. ولعل أحد المؤشرات اللافتة للنظر أن الصادرات التركية وصلت قيمتها إلى 55.5 مليار دولار في الأشهر الخمسة الأولى من عام 2011 بزيادة قدرها 20% عن الفترة نفسها من العام السابق.[2]

لا يمنع ذلك من أن ارتفاع أسعار النفط، بسبب تطورات الأوضاع في المنطقة، أسهم في ارتفاع الواردات التركية وزيادة عجز الميزان التجاري، خاصة بالنظر إلى اعتماد تركيا على الاستيراد للوفاء بأكثر من 90% من احتياجاتها من النفط والغاز والفحم. وتكشف المقارنة بين حجم الصادرات والواردات التركية عن تضاعف حجم العجز في ميزان التجارة الخارجية، من 5.5 مليار دولار في أبريل 2010 إلى 9 مليارات دولار في أبريل 2011.[3]

ومن الناحية الأمنية، أدت الأزمات التي شهدتها دول المنطقة، إلى بروز أدوار أمنية عسكرية تركية على نحو ما ظهر في ليبيا بشكل خاص، في إطار المشاركة التركية في حملة الناتو، لفرض حظر التسلح وإيصال المساعدات الإنسانية ،وصولا إلى تدخلاتها المباشر في كل من شمال العراق وسوريا. ويمكن القول بأن ثورات "الربيع العربي" قد أثارت العديد من التحديات الأمنية بالنسبة لتركيا، والتي ارتبطت بطبيعة الأوضاع السائدة التي صاحبت وترتبت عن هذه الثورات ، وما تبعها من سقوط الأنظمة السياسية. بما أوجد بيئة أمنية مغايرة، اتسمت بحالة من عدم الاستقرار والسيولة والتفكك،على نحو كان من أبرز نتائجه إعادة صوغ أنماط التحالفات الإقليمية، وبروز ظواهر أمنية وتهديدات بدت وفق الإدراك

---

[1] رانية طاهر ،مرجع سبق ذكره.

[2] علي جلال معوض، مرجع سبق ذكره، ص63.

[3] Foreign Trade Statistics April 2011" ‹Prime Ministry Republic of Turkey-Turkish Statistical Institute Website 'Turkish exports hit new peak in first quarter'‹ Hurriyet Daily News‹4/1/2011 ‹http://www.turkstat.gov.tr/PreHaberBultenleri.do?id=8516; ‹

التركي مرتفعة الحدة. وقد سيطرت الاعتبارات الأمنية، كذلك على المواقف التركية إزاء الأزمة السورية، وذلك مع تنامي التخوفات من تأجج المشكلة الكردية خصوصا، في ظل اتساع مساحة الحدود المشتركة مع سوريا، وسعي أكراد سوريا إلى تأسيس إقليم حكم ذاتي، على غرار إقليم كردستان العراق.

تبقى المشكلة الكردية، إحدى أهم وأبرز الهواجس الأمنية التي واجهتها الجمهوري التركية لفترات عديدة، ذلك أنها مبنية على خصوصية عرقية وجغرافية معقدة تزيد في خطورتها، وما زاد في حدتها هي تلك الأوضاع الناجمة عن البيئية الجيوسياسية "للربيع العربي".كما تحولت إلى ورقة ضغط تستخدمها بعض الدول لتحقيق مكاسب سياسية، ولزعزعة استقرار الدول التي يتواجد بها الأكراد.

ففي فبراير 2011 وربما بتأثير أحداث المنطقة، أعلن حزب العمال الكردستاني، من جانبه نهاية الهدنة التي استمرت ستة أشهر مع تركيا. وقد نفذ الحزب في 4 ماي 2011 هجوما ضد موكب رئيس وزراء تركيا، في أثناء حملته الانتخابية للفوز بالانتخابات التشريعية التي خاضها لثالث مرة.[1]

في الأسبوع الثالث من أكتوبر 2011، شهدت الحدود التركية العراقية توترا عنيفا،إذ قام نحو مئة كردي بشن هجوم عنيف، على سبعة مواقع عسكرية في بلدة جوركا على الحدود العراقية جنوب شرق تركيا، وقد أسفر هذا الهجوم عن مصرع 26 جنديا تركيا وإصابة 22 آخرين. وقد أدى هذا الهجوم الكردي إلى تصاعد المخاوف التركية من جراء الانفلات الأمني الذي ضاعفته تطورات المنطقة ، فقد عد هذا الهجوم الأعنف منذ 1993،كما أحرج حكومة حزب العدالة والتنمية أمام الرأي العام التركي، لدرجة أن أحد الكتاب الصحفيين بجريدة "حريات التركية" قالها صراحة لرئيس الوزراء التركي أثناء اجتماعه مع رؤساء تحرير الصحف عقب الهجوم الكردي:"إننا لا نريد أقوالا بل نريد حلا".[2]

كما كان للأزمة السورية تداعيات خطيرة على الملف الكردي التركي،خصوصا مع تزايد أصداء لدى الأكراد بانطلاق ما يسمى "الربيع الكردي" في عام 2013، واعتماد قيادته على (العمل المسلح) كنهج وحيد للضغط على الدولة التركية. فبعد انسحاب الجيش السوري النظامي في أوت 2012 من المناطق الشمالية(عفرين وقراها) والشمالية الشرقية(منطقة الجزيرة) المحاذية لتركيا ، والتي يسكنها أغلبية كردية، نتيجة لذلك أصبحت هذه المناطق تخضع لإشراف الهيئة الكردية المشتركة التي تضم (المجلس الوطني الكردي،ومجلس شعب كردستان، وحزب الاتحاد الديمقراطي الكردستاني في سوريا التابع لحزب العمال الكردستاني التركي)،لذلك خشيت تركيا أن يساعد هذا الوضع في قيام إقليم كردي على حدودها مع سوريا ،يشكل خطرا على أمنها القومي.[3]

كما ترافقت أحداث سوريا مع تصاعد في عمليات حزب العمال الكردستاني في جنوب شرق تركيا، وأعلن زعيم الحزب جميل بايق أن حزبه سينحاز إلى جانب سورية في أي حرب محتملة بين دمشق

---

[1] خالد عبد العظيم،"العثمانية الجديدة:تحولات السياسة الخارجية التركية في الشرق الأوسط"(**السياسة الدولية**،العدد187يناير 2012)،ص 29

[2] mustafa ozer,"Turquie: hommage aux soldats,l'aviation frappe le nord de l'iraak",agence france press(AFP),20october 2011.

[3] مسعود ياجن،تر،رحمة محمود،"أوردغان:وعملية السلام مع الأكراد"،(**شؤون تركية**،العدد6،خريف 2016)،ص 70

وأنقرة. وقد علق بعض الملاحظين أن الموقف الكردي هذا، جاء بناء على تشجيع من دمشق (خاصة مع بداية الثورة ومعارضة أوردغان لبقاء الأسد)، وهو ما نفاه السوريون الذين أرجعوا الموقف إلى العلاقة الوطيدة بين أكراد سوريا وأكراد تركيا. مع ذلك ظلت هناك شكوك تحوم،حول معلومات كشفت عن تقديم السلطات السورية تسهيلات لحزب الاتحاد الديمقراطي(الفرع السوري لحزب العمال) لمعاودة النشاط في المناطق الكردية، بما في ذلك تجنيد المزيد من المقاتلين. كما سمحت السلطات السورية بانتخاب هيئات تمثيلية شعبية في المدن والبلديات الكردية، تحت مسمى الإدارة الذاتية، فضلا عن افتتاح مراكز ثقافية محلية لتعليم اللغة الكردية، وسمحت السلطات السورية كذلك، بعودة صالح مسلم رئيس حزب العمال الكردستاني (الفرع السوري) إلى سوريا بعد سنوات من الاستقرار في جبال قنديل بشمال العراق. [1]

تبقى الأزمة الكردية، أخطر التهديدات التي ستضل تؤرق صانع القرار التركي،وسوف يكون من الصعب على تركيا بسط سيطرتها،أو توصلها لتسوية نهائية للملف الكردي داخليا، ناهيك عن تحكمها،أو بسط نفوذها على الأكراد في سوريا والعراق ، خاصة مع الاستمرار في المواجهة العنيفة ضد الأكراد في الداخل. كما أن التنافس على النفوذ في سوريا والعراق ، والاستقرار عبر حدودها مع تلك البلدان، يجبر تركيا على تحقيق، وبدل مساعي حثيثة من أجل السلام مع الجالية الكردية على أراضيها، بدلا من النهج العسكري التصعيدي.[2]

كما كان لأحداث الربيع العربي تداعيات، خطيرة ،خاصة جراء تدفق أعداد هائلة من اللاجئين السوريين إلى الأراضي التركية، حيث بلغ عدد اللاجئين السوريين القادمين إلى تركيا حوالي 90 ألف لاجئ، بينما قد يتجاوز الأرقام الرسمية؛ وبدا القلق التركي واضحا من تداعيات هذه الأزمة على الوضع الداخلي، مع احتمالات انتقال الأزمة إلى حدودها الجنوبية، إذا ما خرج الوضع الأمني عن السيطرة، أو تطور إلى مواجهة عسكرية بين القوى الغربية وسوريا، كما حدث في ليبيا. وعموما،هو خطر وتهديد قائم من فكرة اللاجئين في حد ذاتها، لما يمثله هؤلاء من خطورة مباشرة في تسهيل عمليات نقل السلاح و المقاتلين بين الحدود، والتي يمكن أن تزعزع استقرار الدولة داخليا.ولما للاجئين من روابط محتملة بينهم وبين الجماعات الراديكالية داخل بلدانهم.[3]فمثلا تنظر تركيا للاجئين السوريين بريبة، خاصة وأنهم مشكلون من عرقيات مختلفة علوية ومسيحية وحتى كردية، يمكن أن تشكل خلايا مع الأطراف المعارضة في الداخل التركي. [4]

---

[1] موريال ميراك وجمال واكيم،مرجع سبق ذكره،ص 195

[2] سونر جاغابتاي وجيم يولبولان،تر،إسراء قاسم،"خطوات تعرقل مسارات الحرب والسلام بين الأكراد وتركيا"،(**شؤون تركية**،العدد6،خريف 2016)،ص84

[3] مروة صبحي منتصر،"تشابكات اللاجئين والصراعات في الشرق الأوسط"(**ملحق السياسة الدولية:اتجاهات نظرية**،العدد 201يوليو 2015)،ص 18

[4] المرجع نفسه،ص 20

عموما، يمكن القول بأن التهديدات الأمنية قد ارتبطت في مرحلة ما بعد "الثورات العربية" بملفين أساسيين ولم تشكل تهديدا يخص تركيا فقط بل بالنظام الإقليمي ككل.

يتعلق **الملف الأول**، بتغير قواعد الاشتباك في العلاقات الإقليمية الشرق أوسطية،الذي صبغتها حالة من التفكك والهشاشة، وتصاعد أدوار فواعل من غير الدول على غرار،انتشار التنظيمات الإرهابية وتطور أهدافها من حيث الطبيعة والنطاق،فلم تعد تقتصر على مجرد التأثير في قرار سياسي لدولة ما،أو زعزعة نظام الحكم فيها، بل اتسعت لتشمل السيطرة على الأرض وإقامة دولة.ويأتي على رأس هذه التنظيمات "تنظيم داعش" الذي سيطر على مساحات شاسعة من العراق وسوريا، وأربك الحسابات السياسية للدولة التركية، وحتى القوى العالمية في المنطقة.[1]

والملف الثاني، تمثل في الطبيعة المتغيرة لأنماط التحالفات الإقليمية، حيث أصبحت تركيا محاطة بدول جوار تتخذ مقاربات تثير تهديدات أمنية بالنسبة لتركيا، وهذه الدول تتمثل في كل من إيران والعراق وسوريا. وقد تمثل المحدد الأساسي لذلك في طبيعة الموقف التركي من الثورة السورية، ومساندتها المادية والعسكرية، والاستخباراتية لكل من المجلس الوطني السوري، والجيش السوري الحر. ولعل مردها إلى جملة من الأسباب المتعلقة بالسياسة التركية نفسها والتي يمكن تلخيصها في الآتي:

أ- موافقة أردوغان على نشر الدرع الصاروخي الأطلسي الأمريكي، على الأراضي التركية حتى من دون موافقة البرلمان التركي، وهو قرار إستراتيجي خطير، نظرا لأنه موجه ضد دول المنطقة، ولاسيما إيران التي وصفته بالتهديد الخطير للتوازنات العسكرية والأمنية في المنطقة.

ب-إظهار تركيا البعد الطائفي في سياستها تجاه المنطقة العربية، وهي هنا عملت على أكثر من مستوى وصعيد، فمن جهة دعمت حركات الإسلام السياسي، ولاسيما حركات الإخوان المسلمين، في البلدان التي شهدت ثورات واحتجاجات مثل مصر وتونس وليبيا وسورية. ومن جهة ثانية نسقت مع السعودية وقطر والجامعة العربية تجاه الملف السوري، للعمل معا من أجل إحالة هذا الملف إلى مجلس الأمن، ووضعه تحت الفصل السابع الذي يعني خيار التدخل العسكري في الأزمة السورية[2].

وفيما يلي أهم تداعيات تلك السياسة على تركيا وموقعها ضمن التوازنات الإقليمية والدولية التي لا تزال قيد التشكل .

ثانيا :تداعيات "الثورات العربية" على علاقات تركيا بالمحاور لإستراتيجية في الشرق الأوسط.

تتحرك تركيا في السياقين الدولي والإقليمي من منطلقات براغماتية تمليها عليها مصالحها ومتطلبات أمنها القومي، والتي تعرضت للكثير من التهديد، نتيجة لسياستها خلال السنوات الخمس الأولى من الربيع العربي،والتي أكسبتها مزيدا من الأعداء، ما دفعها إلى مراجعة خطواتها على كافة المحاور الاستراتيجية، للحد من الانعكاسات السلبية لتلك السياسات، على أمنها داخليا ومصالحها الإستراتيجية خارجيا،خاصة

---

[1] دلال محمود السيد،"السيناريو الغائب:مستقبل الترتيبات الأمنية في الشرق الأوسط"،(**ملحق تحولات إستراتيجية**،العدد203،يناير 2016)،ص19

[2] محمد عبدا لقادر خليل،مرجع سبق ذكره،ص9

بعد فشلها في تحقيق مكاسب في العديد من ملفات المنطقة، التي انخرطت فيها بقوة منذ ثورات الربيع العربي 2011.

لقد حفزت التطورات الحاصلة في المنطقة الشرق أوسطية بعد "الربيع العربي"، عددا من القوى العالمية للمشاركة في منطقة. نتيجة أولا، لعجز القوى الإقليمية عن كبح جماح الاضطرابات والفوضى في المنطقة من تلقاء أنفسهم، والتي مثلت أيضا خطرا وتهديدا يمكن أن يمتد إلى داخل دولهم. وثانيا، نتيجة للمحاولة المستمرة للتحكم في الأضرار .حيث تتلاقى القوى الإقليمية مع القوى العالمية الشريكة في محاولة إعادة تحديد الوضع الراهن مع التركيز على شروط كل طرف ، والتي تعني تأمين التوازنات الإقليمية من أجل حماية المنطقة في المقام الأول، وحماية أمن الحلفاء والوقوف معهم من جهة ثانية. تبعا لذلك يتم تطوير هدف أوسع للاستفادة من التوازن الجديد في ديناميكيات التنافس الإقليمي والعالمي الأكبر.[1]

1. تركيا والمحور الروسي- الإيراني- السوري:

على مدى السنوات الأولى لاندلاع الربيع العربي، لعبت تركيا دورا إقليميا حاسما في الأزمة السورية،بداية من مساندتها الثورة، ثم احتضانها قوى المعارضة السياسية السورية، وصولا إلى دعمها لفصائل المعارضة المسلحة، تمويلا وتدريبا، وفي كل هذه المحطات كان مطلب تركيا الرئيسي يتمثل في اشتراط رحيل نظام الأسد واستبداله بهيئة حكم انتقالية كحل سياسي للأزمة، وذلك حتى نهايات عام 2015.**ما بدا آنذاك أنه مسار ثابت اختارت فيه أنقرة الانحياز للمعارضة السورية ضمن محور تركيا ودول الخليج، مقابل المحور المساند للنظام السوري –إيران وروسيا**.وفي سياق هذه المرحلة وصلت العلاقات بين تركيا وروسيا –الراعي الدولي للنظام الأسد، والمتحكم الفعلي في أوراق الأزمة السورية، منذ تدخلها العسكري في سبتمبر 2015–إلى مرحلة متطورة من الخلافات بلغت ذروتها بإسقاط أنقرة لطائرة عسكرية(سوخوي روسية) في منطقة الحدود التركية السورية في نوفمبر 2015 .[2]

فبعد إسقاط تركيا للطائرة الروسية،بعد سلسلة من الانتهاكات الروسية للمجال الجوي التركي. قدم حلف شمال الأطلسي دعما (خطابيا)، و قد تم تقديم القليل من الدعم العملي – حيث ركز الطرفان بدلاً من ذلك على تهدئة التوترات. ضربت روسيا تركيا بفرض عقوبات على التجارة ، والطاقة ، وبشكل واضح على قطاع السياحة. هذا كما اتخذت إجراءات للحد من حرية العمل في تركيا والناتو في سوريا من خلال تثبيت أنظمة متقدمة لمنع الوصول إلى المنطقة.[3]

إذا كان هذا المثلث الإستراتيجي، قد تعرض لضربات كثيرة خلال السنوات الثلاثة الأولى للربيع العربي، فإن العبرة كانت في النتائج التي خرج بها، وهي الحفاظ على التوازن في المنطقة، وعدم تحوليها

---

[1] . Bülent Aras & Emirhan Yorulmazlar,op cit,p 2265

[2] صافيناز محمد أحمد،"الدوافع والانعكاسات:الأزمة السورية وتحولات الدور التركي"،**(مجلة شؤون تركية**،العدد6، خريف 2016)،ص 86

[3] Doruk Erg & othres," The Role of the Middle East in the EU-Turkey Security Relationship: Key Drivers and Future Scenarios"p15

إلى منطقة نفوذ خالصة للغرب والقوى التي تدور في فلكه، وفي ذلك حمى هذا المثلث الإستراتيجي التنوع الإثني والديني والمذهبي والسياسي في المنطقة.[1]

مع مطلع العام 2016 بدأت أدوار تركيا تتغير تجاه هذا المحور، عندما أبدت أنقرة موافقة ضمنية على بقاء نظام الأسد خلال فترة انتقالية، نتيجة لتغيرات طرأت على خريطة الصراع الميداني بين قوى المعارضة والنظام،بالإضافة لرغبة دولية في إعادة تأهيل نظام الأسد ليكون شريكا في محاربة الإرهاب، لاسيما بعد انتشار وتوسع تنظيم الدولة الإسلامية(داعش) داخل الأراضي السورية.

أما التحول الجوهري على الدور التركي تجاه الصراع السوري، فكان بعد محاولة الانقلاب الفاشلة التي تعرض لها نظام الرئيس التركي"أوردغان" في جويلية 2016، حيث عكس الانقلاب مدى تأزم الوضع الداخلي، ومدى غضب بعض القوى الدولية على سياسيات حزب العدالة والتنمية، بصورة انعكست في دعمها للانقلاب، أو السماح بتنفيذه، أو الصمت عن إدانته.في الوقت الذي قام فيه الرئيس الروسي "فلاديمير بوتين" بإدانة المحاولة الانقلابية، بل وتقديم معلومات استخباراتية ساهمت إلى حد كبير في نجاة النظام التركي من تلك المحاولة،الأمر الذي وفر مناخا مواتيا دفع "أوردغان" إلى تقديم اعتذار رسمي لموسكو عن حادثة إسقاط الطائرة، ثم تبع ذلك الخطوة بمصالحة شاملة مع روسيا أواخر جويلية 2016 ،عادت بمقتضاها العلاقات الروسية–التركية لما كانت عليه، مع تغير ملموس في الموقف التركي من الصراع السوري، واقترابه من المعالجة الروسية، مقابل ابتعاده في الوقت نفسه عن الموقف الداعم للمعارضة والمناهض للنظام السوري.هذا بالإضافة إلى إدراك أنقرة أن روسيا هي الطرف الأكثر فعالية في الملف السوري، وهي التي بإمكانها–إن أرادت– فرض تسوية لا تستثني أمن تركيا من حساباتها في حالة موافقة تركيا على مقايضة* دورها الداعم للمعارضة بأهداف أمنها القومي في مواجهة الأكراد.[2]

2. تركيا و المحور السعودي- المصري- الخليجي(الإماراتي) :

على الرغم من تحسن العلاقات التركية–العربية عموما خلال فترة حكم حزب العدالة والتنمية، فإنها تميزت بشيء من العمق والإستراتيجية والعلاقات الخاصة، مع كل من مصر والسعودية**، لما

---

[1] أحمد جلال محمود عبده،**صراع القوى المدنية العسكرية وأثره على السياسة الخارجية التركية في منطقة الشرق الأوسط 2002–2010**،(القاهرة:المكتب العربي للمعارف للنشر والتوزيع،2015)،ص393

* بعد هذه المصالحة تبين أن كل من تركيا وروسيا قدا تقايضا،و ساوما على الملف السوري؛ وكان الثمن أن تخلت تركيا نهائيا عن فكرة إسقاط النظام السوري،والتخلي كذلك عن دعم المعارضة السورية،عبر تجفيف منابع تمويلها، ومنع وصول الأسلحة إلى فصائلها المتعددة، ووصلت المقايضة التركية غلى ذروتها بالتخلي الواضح عن دعم المعارضة في شرق مدينة حلب،حتى سقطت في يد النظام السوري،تحت ضربات سلاح الجو الروسي، وتحركات الميليشيات الشيعية الإيرانية، والعراقية واللبنانية.هذا في الوقت الذي منحت فيه روسيا تركيا موافقتها على قيام الأخيرة بعملية عسكرية في شمال سوريان بدء من منبج و جرابلس، وصولا لمدينة الباب فيما عرف بعملية "درع الفرات أوت 2016،التي استهدفت منها تركيا تقويض تطلعات الأكراد السوريين في قيام كيان كردي على الحدود التركية.

[2] صافيناز محمد أحمد،مرجع سبق ذكره،ص87

** شهدت العلاقات التركية – السعودية تحسنا ملحوظا منذ وصول حزب العدالة والتنمية إلى الحكم 2002،كما أدى الاحتلال الأمريكي للعراق عام 2003إلى توطيد العلاقات السعودية التركية، وربما كانت نقطة التوتر الوحيدة بين البلدين ،في أصداء حول مدى تقارب التوجه التركي مع إيران..عدا هذه النقطة شهدت العلاقات التجارية والدبلوماسية بين البلدين تحسنا ملحوظا.فحجم التبادل التجاري بين تركيا والسعودية الذي كان

تمثلانه،من بوابة العالم الإسلامي السني والشرق الأوسطي. ففي أثناء أحداث "الربيع العربي" كان هناك توافق في التصورات والمواقف لكل من تركيا والسعودية بضرورة الالتفاف لمطالب الشعوب،وأن استخدام القوة المفرطة ضد الشعب أمر خطير، مع حثهم على ضرورة احترام سيادة الدول والوحدة السياسية لها.

ففي مواجهة الاضطرابات الإقليمية هذه ، أعطت المملكة العربية السعودية الأولوية للاستقرار المحلي والإقليمي بأي ثمن. لذلك، في البدايات الأولى للأحداث، اعتبرتها مشاكل تقع في الداخل السعودي، وقد أظهرت أعمال الشغب الشيعية 2011-2012 في المنطقة الشرقية، أنها تحتاج إلى احتواء قبل امتدادها إلى المناطق الجغرافية المجاورة. لذلك،حاولت المملكة العربية السعودية، تجاوز عدم الأمان الداخلي (الخوف من انتقال الثورات إليها) من خلال الشروع في نضال مزدوج (جيوسياسي وإيديولوجي) ضد إيران والإخوان المسلمين ،على التوالي. هذا النهج، وتطورات الأحداث،أديا إلى تعقيد العلاقة بين السعودية وتركيا، كما توالت الوقائع لتعمق من الهوة بينهما، ولتزيد أكثر في الشرخ الحاصل ،والناجم أساسا عن اختلاف السياسات والرؤى، وكذا طبيعة النظم السياسية الحاكمة.[1]

يأتي في مقدمة تلك الأسباب التي أحدثت هذا الشرخ، الموقف التركي من الانقلاب الذي حدث في مصر على حكم الإخوان وخلع الرئيس المنتخب محمد مرسي. حيث أدرك السعوديون بأن أفكار ومبادئ الإخوان تعد تهديدا مباشرا للنظام الحاكم في السعودية، وبدأت السعودية في تحريك الفكر الوهابي السلفي.حيث تقف السعودية ضد جماعة الإخوان التي تدعمها تركيا لأن مقصدها هو الخلافة، ومن ثمة القضاء على الملكية. ولقد قدمت السعودية دعما قويا لإدارة الرئيس المصري،"عبد الفتاح السيسي".[2]

بعد أن أعلنت تركيا، أن ما حدث في مصر يعتبر انقلابا عسكريا ضد أول رئيس مصري منتخب ،وبعد أن رفضت الاعتراف بشرعية النظام الجديد، وقيادتها لحملة دولية ضده؛ تبخرت كل جوانب التعاون الثنائي بين مصر وتركيا، وتبين أن العلاقات التركية- المصرية لا يمكن تطبيعها. بعد أن عد النظام المصري الجديد مواقف تركيا تلك حيال الانقلاب على حكم الإخوان، تدخلاً في شأنها الداخلي**.وعد

=1.3مليار دولار في عام 2002،وصل بعد ذلك إلى 505 مليار دولار في عام 2007،بالرغم من تعرض الاقتصاد العالمي للاضطرابات. كم قامت مؤسسة العلاقات الاقتصادية الخارجية بعمل مجلس عمل تركي-سعودي في عام 2003،وفي عام 2006،قام الملك عبد الله بزيارة تركيا، وأصبح أول ملك يزورها بعد 40عاما .وفي نفس العام تم التوقيع على اتفاقية ثنائية لتشجيع الاستثمار والحماية.في عام 2007ذهب رئيس الوزراء "أوردغان"إلى منتدى جدة الاقتصادي في السعودية، واجتمع مع الملك عبد الله في الرياض .وفي نفس العام تم التوقيع اتفاقية منع الازدواج الضريبي، وفي أثناء هذه الزيارة اتفقت لمؤسسات العامة والخاصة على عمل استثمارات بنحو 25مليار دولار.

[1] [1] Bülent Aras & Emirhan Yorulmazlar,op cit,p2263

[2] محرم حلمى أوزد،تر،أحمد عبد الرحمن،"سياسات الهوية..العلاقات التركية السعودية"،(**مجلة شؤون تركية**،العدد7،شتاء 2017)،ص 99

** هذا التدخل التركي جعل الموقف المصري، يبدو أكثر حزما خاصة وان الحكومة الانتقالية في مصر برئاسة الدكتور "حازم الببلاوي" أظهرت تنسيقا عاليا بينها وبين الجيش من حيث استثمار الحدث وتوظيفه على الصعيد الشعبي مثل مقتل رجال الأمن المصريين ، وتصريحات رئيس الوزراء التركي حيث أبلغت القاهرة أنقرة مجددا انزعاجها من الموقف التركي تجاه الأحداث الجارية في مصر، خلال لقاء وزير الخارجية التركي أحمد داود أوغلو مع السفير المصري لدى أنقرة عبد الرحمن صلاح الدين. وتابعت إن «اللقاء كان بناء على طلب تقدم به السفير المصري الذي عرض إيضاحات للأوضاع الحالية في مصر، مبديا انزعاجه من الموقف التركي من الأحداث التي تقع في مصر». وذكرت إن «أوغلو أعرب للسفير المصري عن مدى احترام تركيا للشعب المصري وثقتها فيه»، مضيفا إن «من تولوا أمر البلاد من خلال انتخابات حرة يجب أن يعزلوا أيضا = عن طريق انتخابات حرة»، مؤكدا أن «أي خطوات في الاتجاه المعاكس من شأنها أن تبعد البلاد عن الديمقراطية».إلى ذلك، شهدت الإسكندرية،

تعاملها مع جماعة الإخوان المسلمين، كما لو أنهم امتداد لتحالف سياسي موالي لتركيا، وليس لحزب سياسي مصري.[1]

لقد كانت تركيا إلى جانب الشعوب في نقطة التحول الديمقراطي، لما لها من تجربة خاصة في الديمقراطية ونضال طويل ضد حكم العسكر،في حين دعمت السعودية الجيش صاحب الخبرات السابقة في الحكم، ودعمت البيروقراطية المدنية، والبرجوازية المستقرة. بعبارة أخرى، كل دولة تدخل وسيلة تغيير من الممكن أن تكون مؤثرة في سياستها الخارجية.

بما أن الدور المصري قد توارى عن المشهد السياسي الإقليمي بعد الانقلاب، برزت السعودية كدولة وظيفية تحاول أن تملأ ذلك الفراغ الذي خلفته مصر، وأصبحت تقود ما تبقى من الدول العربية السنية بما فيها دول الخليج والأردن. وعليه عند الحديث عن طبيعة علاقة تركيا بهذا المحور،سنجده يتحدد أساسا بطبيعة العلاقات بين تركيا والسعودية. وعند تقييم السياسات الإقليمية لتركيا والسعودية تجاه القضية السورية وقضية العراق ،فسنلاحظ أنها تختلف تمام عن مثيلتها تجاه قضايا دول ،مثل مصر والأردن.وأهم أسباب ذلك سيطرة إيران على سوريا والعراق.حيث انتاب كل من تركيا والسعودية القلق من السياسات الإقليمية لإيران، ومن تدهور التوازنات الإقليمية بشكل جدي لصالح إيران.وقد أدى هذا أيضا توحد سياسيات كلتا الدولتين.لكن في دول مثل مصر والأردن، تدعم تركيا حركات الإسلام السياسي،أما المملكة السعودية فكانت تشعر بأنها بمنزلة تهديد حيوي لبقاء النظام الملكي.

عندما تأثرت سوريا "بالربيع العربي" دعم الطرفان المعارضة في هذا البلد منذ البداية، وهذا الوضع استمر في مصر حتى اختلف الطرفان حول أقطاب المعارضة. وقد دعمت تركيا الإخوان، لكن السعودية ودول الخليج ،ما عدا قطر، دعموا الرئيس المصري عبد الفتاح السيسي.و السبب الرئيسي في اقتراب وجهات نظر الدولتين في سوريا والتي اختلفت في مصر هو التأثير الإيراني في المنطقة.

كما اجتمعت المواقف والرؤى حول التهديدات التي خلقتها الدولة الإسلامية في العراق.حيث اجتمعت مصالح الدولتين على التصدي لتنظيم داعش.لأنه شكل تهديدا للاستقرار الداخلي لكلى الدولتين ولاستمرار علاقتاهما بدول الغرب.غير أن أولويات تركيا والسعودية كانت مختلفة في الحرب ضد داعش مع دول الغرب. فكانت أولويات تركيا هي حل مشكلة الأكراد، وكانت أولوية السعودية محاصرة إيران، وثانيا، كلا الدولتين كانتا تخشيا أن تكون نتيجة الحرب مع داعش هو زيادة النفوذ الإيراني في سوريا.[2]

إن كان من الممكن وصف العلاقات السعودية التركية، في إطار مفهوم المصلحة الوطنية الفعلية أو العلاقات المدنية المترابطة والمتبادلة. فلقد دعمت عناصر كثيرة توطيد علاقات البلدين، مثل احتلال كلا البلدين مكانا في معسكر الغرب (في أدوار وظيفية)،وتبنيهما مناهضة الشيوعية كمبدأ سياسة خارجية

=تظاهرة لأنصار ومؤيدي الرئيس المعزول محمد مرسي، أمام مقر القنصلية التركية في المدينة، وهتفوا تحية للإدارة التركية ولرئيس الوزراء رجب طيب أردوغان، ورددوا: «شكرا أردوغان»، رافعين لافتات تؤيد الموقف التركي المساند لجماعة الإخوان ومرسي.

[1] Mahmoud Khalifa,op cit,p105

[2] محرم حلمى أوزد، مرجع سبق ذكره،ص 101

واحدة، واعتبارهما القومية العربية تحت قيادة عبد الناصر إيديولوجيا تهدد كلا البلدين، والتكامل بين اقتصاد كلا البلدين بعضهما بعضا، وبحث تركيا عن دعم عالمي على المستوى الإقليمي لحل قضايا، مثل قبرص والحزب الكردي، واقتراب وجهات نظر كلا البلدين في مساعي حل مشاكل مثل فلسطين وإسرائيل ولبنان وسوريا والعراق، فضلا عن ردع إيران في انتشار القوة الإقليمي.مقابل ذلك كان الربيع العربي خاصة في مصر سببا في انفصال الطرفين ودعمهما لأطراف مختلفة، وفي حدوث اضطرابات في العلاقات[1].

كما دخلت الأزمة القطرية على الخط، لتزيد من حدة التوترات والخلافات الإقليمية، بين تركيا و والمحور السعودي– المصري– الخليجي، فقد شكلت كل من أنقرة والدوحة في تصور مصر والسعودية محور تصعيد جديد يهدد استقرار مصالح بلدانهم. ومرد ذلك راجع أساسا لارتباط البلدين(قطر وتركيا) ودعمهما لحركة لإخوان المسلمين، التي عدتها مصر والسعودية حركة إرهابية. الأمر الذي دفع تلقائيا بتركيا لتلتف حول محور معارض(تركي–قطري–إيراني) يضغط على المحور (السعودي–المصري–الخليجي)،حيث توطدت العلاقات التركية– القطرية ، وهي أصلا كانت تعرف بدايات محتشمة من التعاون منذ 2007، ولكن العلاقات شهدت تحسنا ملحوظا خلال السنوات القليلة الماضية، خاصة بعد استبعادهما من الحسابات العربية في المنطقة، تحت الضغوط التي رعتها كل من السعودية ودول الخليج،الأمر الذي أدى إلى توقيع اتفاقيات التعاون الاستراتيجي التي تم عقدها بين (قطر وتركيا) في مارس 2015،ليتوج بالإعلان عن إقامة قاعدة عسكرية تركية في الدوحة، وعلى الجانب الآخر، فإن قطر اتجهت لتحسين علاقاتها مع طهران، والتي عادت علاقاتها مع القاهرة لمربع الصفر بعد سقوط حكم الإخوان.[2]

بالإضافة إلى علاقات التعاون تلك، هناك تشابه كبير في الرؤى و الاستراتيجيات المشتركة، كما يوجد تطابق كامل في وجهات النظر والسياسات المشتركة حيال أزمات وقضايا إقليم الشرق الأوسط، فأنقرة و الدوحة لديهما نفس الرؤية والسياسة الخاصة بالتعامل مع أزمة غزة، بالإضافة إلى المواقف المعادية لنظام المصري والسوري.[3]

ففي نهاية عام 2015، ظهر للعيان غايات السعودية الإقليمية، وظهر خوف تركيا وقطر من المملكة العربية السعودية، وبدأت تركيا في تأمين دخلها من الغاز الطبيعي القطري من أجل حماية استقرار اقتصادها، كما تم محاسبتها بسبب "تورطها السلبي"في سوريا، واتكأت على قطر بحسبانها مدخلا للوصول لاتفاقيات مع روسيا، وفي هذه الأثناء أدارت السعودية وجهها ناحية الولايات المتحدة الأمريكية،

---

[1] محرم حلمى أوزد، مرجع سبق ذكره ،ص102

[2] فيجاي براشاد،تر،إسلام محمد،"الدور التركي...الأزمة في الخليج الصراع القطري– السعودي"(**مجلة شؤون تركية**،العدد7،شتاء 2017)،ص29

[3] علي أوغوز ديروز،تر،سامح الجارحي،"قطر–تركيا:الرؤية المشتركة لأزمات الشرق الأوسط"،"(**مجلة شؤون تركية**،العدد7،شتاء 2017)،ص 37

وقامت بشراء الكثير من الأسلحة، وذلك في محاولة إنشاء "ناتو عربي" جديد في مواجهة إيران وقيادات الإخوان،أي مواجهة تركيا وقطر.[1]

3. تركيا والمحور الأورو-أطلسي:

شكلت إعادة اكتشاف تركيا لجوارها المباشر،خاصة منطقة الشرق الأوسط؛ كجزء من إستراتيجية واسعة متعددة الأطراف لتنويع علاقاتها الاقتصادية والسياسية والدبلوماسية، الجانب الإيجابي لسياسة حزب العدالة والتنمية الخارجية النشطة، لكن رأى فيها البعض جانبا سلبيا؛هو أنها كانت على حساب الابتعاد التدريجي عن الغرب، خاصة عن هدفها في الحصول على عضوية الاتحاد الأوروبي.

من أهم الانتقادات الموجهة للسياسة الخارجية الجديدة، هي أنه كان بإمكان تركيا انتهاج سياسة خارجية متعددة الأطراف وكان بإمكانها إعادة اكتشاف الشرق الأوسط، وبنفس الوقت تبقي على ارتباطاتها القوية بالغرب خاصة الاتحاد الأوربي.وبرغم أن الشخصيات الرئيسية في السياسة الخارجية التركية نفت حقيقة أن تركيا أدارت ظهرها لعضوية الاتحاد الأوربي، إلا أن الأدلة الملموسة على أرض الواقع ضئيلة للغاية خاصة بعد اندلاع "الربيع العربي". فمن وجهة نظر الولايات المتحدة الأمريكية وأوروبا، فقد ظهرت تركيا بعد "الربيع العربي" على نحو متزايد كقوة مستقلة في الشرق الأوسط. كما يؤكده لارابي حيث يقول:"إن تركيا تعزز من حرية قراراتها ويزداد نفوذها إقليميا وعالميا"، خاصة بعد إفراطها في انتقادات إسرائيل والغرب عموما.[2]

واجهت الحكومة التركية العديد من الصعوبات والعقبات، فيما يتعلق بعلاقاتها مع الولايات المتحدة وحلفائها الأوروبيين، وظل داود أوغلو يكرر أنه يجب التعامل مع المشاكل الإقليمية داخل المنطقة، يعني ذلك أنه يجب على الغرب أن يدع دول الشرق الأوسط تحل مشاكلها بنفسها. هذا الموقف يبدو أنه متناقضا مع انتقادات حكومة أردوغان لحلف شمال الأطلسي، لعدم شنه عملية عسكرية ضد نظام "الأسد".[3]

ظهر أوردغان أكثر تناقضا خاصة وأن مواقفه و تصريحاته السابقة فيما يتعلق بالثورة الليبية، حيث كان يسأل "ماذا فعل حلف الناتو في ليبيا؟". مع ذلك ،بعد ذلك بوقت قصير، انضمت الحكومة إلى عملية الناتو ضد "نظام معمر القذافي".ورأى المراقبين أن ذلك التناقض كان ينم،عن الفجوة الحقيقية بين القدرات العسكرية والدبلوماسية والاقتصادية المحدودة لتركيا من ناحية ، وخطابات أردوغان و داوود أوغلو الشعوبية حول"عظمة تركيا" من ناحية أخرى. في حين كانت تركيا تحتاج إلى الدعم الغربي.

كان قادة حزب العدالة والتنمية، يوظفون تلك المواقف والخطابات لاستمالة الرأي العام، وقواعدهم الشعبية، التي تعرضت للانتقادات و للتراجع. من خلال وصف تركيا على أنها قوة إقليمية (تحت

---

[1] فيجاي براشاد ،مرجع سبق ذكره،،ص 30

[2] ضياء أونيش، مرجع سبق ذكره،ص 38

[3] Ahmet T. Kuru," Turkey's Failed Policy toward the Arab Spring: Three Levels of Analysis",(**Mediterranean Quarterly:** September 2015),p111

الطلب)، ففي حالة سوريا ، على سبيل المثال ، أدلى أردوغان و أوغلو تصريحات سرية ضد "الأسد"، لكن الجيش التركي لم يستطع حتى حماية أراضيه ضد هجوم صاروخي محتمل من سوريا(بعد إسقاط طائرة استطلاع تركية(f4) على الحدود السورية) . لذلك، طلبت المساعدة من حلف الناتو. وهو ما كان في جافي 2013 ،حيث قدمت لها أمريكا وألمانيا المساعدات، واستعانت ببطاريات صواريخ باتريوت الهولندية لحماية أراضيها.[1]

من الواضح أن تركيا حاولت اجتراح سياسية خارجية مستقلة عن المحور الغربي، الذي طالما خذلها في العديد من القضايا المركزية للسياسة والأمن التركي (مسألة الانضمام للاتحاد الأوروبي، والمسألة الكردية)، والتي تبين على ضوء تلك الأحداث مدى محدودية الدور التركي، خارج إطار التحالفات الدولية والإقليمية. كما أنه لا يمكن للمرء أن يلوم تركيا على تلك التناقضات، فحتى القوى الكبرى الدولية،سبق وأن وقعت في مثل تلك التناقضات، وخاصة في أنها(القوى المعيارية الراعية للقيم و الديمقراطية العالمية)، لم تدعم ولم تساعد تركيا منذ البداية في إرساء الديمقراطية أثناء الانتفاضات العربية*. رغم ذلك، فهذا لا يعني الانسحاب الكامل لتركيا من المحور الغربي، ومؤسساته الرئيسية كالاتحاد الأوروبي وحلف شمال الأطلسي.

لقد سلطت بداية "الربيع العربي" الضوء على موقف تركيا المتغير،وفي حين ظهرت أهمية التجربة التركية بشكل واضح،خاصة في بناء الشرق الأوسط الجديد، ظهرت أيضا حدود قدرتها على لعب دور مستقل إلى حد كبير.

المبحث الثالث: مستقبل السياسة الخارجية التركية في الشرق الأوسط

توقع المستقبل، أو التنبؤ بالسيناريوهات المستقبلية هي عملية صعبة، خاصة عندما يحيط بها حالة من عدم الاستقرار(أحداث "الربيع العربي" في حالة تركيا). و بالتالي، فإن معظم الأفكار المقترحة حول الدور التركي في المستقبل، ليست سوى أجزاء من الفرضيات التي يجب مراجعتها والنظر فيها، مع تقدم الزمن والأحداث.

---

[1] Ahmet T. Kuru,op cit,p112

* كان الدعم الغربي للديمقراطية في منطقة معينة مشروطا بالمصالح الغربية والمفاهيم الأيديولوجية للتهديد. خلال الحرب الباردة ، على سبيل المثال ، دعمت الولايات المتحدة الأنظمة الاستبدادية في أمريكا اللاتينية والشرق الأوسط وشمال إفريقيا باعتبارها حصنا ضد الشيوعية. لكن بعد انهيار الاتحاد السوفييتي ، استبدل "التهديد الإسلامي" بـ "التهديد الشيوعي" في منطقة الشرق الأوسط. منذ ذلك الحين ، وضعت الولايات المتحدة وحلفاؤها الأوروبيون جدول أعمالهم لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا استنادا إلى أربع أولويات رئيسية: (1) تجنب الأنظمة الإسلامية الجديدة ، (2) حماية إسرائيل ، (3) تثبيت إمدادات النفط ، (4) و في الآونة الأخيرة لإرهاب. وهكذا دواليك تستمر التجربة الغربية الداعية إلى القيم الإنسانية في تناقضاتها وانتقائيتها ، المبنية على أساس المصالح و الإيديولوجية، وبالتالي فمن الصعب إلقاء كل اللوم على تركيا، على أنها رجحت مصالحتها وأمنها القومي على كل اعتبار.

هناك الكثير من الأسئلة في الوقت الحاضر حول مستقبل الدور التركي، في المنطقة العربية وفقا للأحداث الجارية والتغييرات المتعلقة بالربيع العربي. على سبيل المثال، هل تحاول تركيا توظيف "الربيع العربي" للسيطرة على المنطقة من خلال دعم الحركات الإسلامية؟ هل تحاول تركيا تقديم تجربة حزب العدالة والتنمية التركي كمثال يتبعه الدول العربية؟. هل تحاول تركيا استعادة مجد "الإمبراطورية العثمانية" في ما وصفه البعض بأنه العثمانيون الجدد أو الإخوان الجدد؟[1]

يعد بناء السيناريوهات تقنية مهمة من تقنيات الدراسات المستقبلية، و هذه التقنية لها أهمية كبيرة في التنبؤ بمستقبل الظواهر المختلفة، و رسم الملامح المستقبلية المحتملة لها، و تتبع سيرها بأسلوب علمي منظم. و تقتضي هذه التقنية معرفة المسار التاريخي للظاهرة من أجل الوقوف على اتجاهها العام، و معرفة العوامل التي أسهمت في تشكيلها ، كي يتمكن الباحث من بناء افتراضات مترابطة للصورة المستقبلية التي ستأخذها الظاهرة بناء على ما توفر لديه من معطيات عنها في الماضي و الحاضر، و التي تمكنه من فهم حركتها و توقع شكلها المستقبلي.

حسب مفهوم "توازن القوى" في العلاقات الدولية، تلجأ الدول التي لا يكون ميزان القوة في مصلحتها إلى تشكيل تحالفات ضد القوى أو الأطراف التي يحتمل أن تصبح مهيمنة، أو اتخاذ تدابير لتعزيز قدراتها،أو قد تختار أن تقوم بنفسها بإحداث توازن واع عبر تغيير موضعها من التحالفات القائمة، من أجل الحفاظ على التوازن،لأن غيابه له انعكاسات خطيرة.[2] ومعنى ذلك، تقوم الدول، ذات السلوك العقلاني بمراقبة محيطها الإقليمي الأوسع والتطورات الجارية فيه، من حيث تصاعد أو أفول الأدوار الدولية و الإقليمية، ومدى تأثير ذلك في قوتها ومكانتها المستقبلية،. ومن ثمة تقوم بتغيير أو تعديل توجهاتها الإستراتيجية، أو بعض سياستها القائمة على الأقل، استجابة للمتغيرات ودفاعا عن دورها وحفاظا على توازن القوى.[3]

عقب طرح المسارات التي كان يتجلى من خلالها دور تركيا الإقليمي، ومحاولة خروجها من دور الدولة العازلة التي أراده الغرب لها، قبل و أثناء اندلاع أحداث "الربيع العربي" وكيف ضعف ذلك الدور بعده، يبقى لنا أن نرى مستقبل الدور التركي، بالنظر إلى التغيرات الطارئة على المنطقة، سياسيا وأمنيا لا سيّما بعد "الثورات العربية". فمنذ ذلك الوقت تباين الموقف التركي حيال تلك الأحداث، وحيال المحاور والتوازنات الإستراتيجية التي تتشكل في المنطقة. وبناء على ذلك سنقوم بعرض ثلاثة سيناريوهات لمستقبل الدور الإقليمي لتركيا في الشرق الأوسط على النحو التالي: سيناريو استمرار الوضع القائم، و السيناريو الإصلاحي، والسيناريو الراديكالي.

---

[1] Mahmoud Khalifa,op cit, p 106

[2] Marthin griffths & al, **international relations :the key concepts,(**london and new yourk :routledge,third edition,2014),p19

[3] عماد يوسف،" مسألة التغيّر في السياسة الخارجية التركية: المراجعات والاتجاهات،مرجع سبق ذكره،ص 2

المطلب الأول: سيناريو استمرار الوضع القائم:

هذا السيناريو يقوم على فرض بقاء حركة الواقع على نفس الوتيرة، بمعنى بقاء حركة المتغيرات في نفس الاتجاه، ولا يصيبها أي تغيير مفاجئ. يمكن أن نستشف هذا السيناريو من جملة الوقائع والأحداث والمؤشرات، التي آل إليها الوضع في المنطقة الشرق أوسطية، جراء تدخلات القوى العالمية في المنطقة، بالإضافة إلى حالة الفوضى التي سادت جراء الحروب في كل من سوريا والعراق و ليبيا. ومن خلال ظهور نشاط سياسي تركي، صاحبه جدل حول دوافعه ومدى توازنه، وكذلك التساؤل حول مدى فاعليته وحدود تلك الفاعلية؟.[1]

يقوم هذا السيناريو على حضور للدور التركي مع محدودية فاعليته، مقابل تصاعد كبير للحضور الروسي والأمريكي في المنطقة، و التي جعلت الشرق الأوسط، مكانا جديدا للتنافس من أجل سيادة النظام الدولي، هذه الأدوار حجبت وراءها فاعلية القوى الإقليمية إلى الدرجة الثانية، لتصبح متململة في ظل عملية الاستقطاب الدولي تلك. فتزايدت حدة الاستقطاب بين أطراف الصراعات الدائرة واستخدام السلاح، كلها عوامل تقيد من فاعلية الدور التركي، في تحقيق النتائج المطلوبة وتظهر حدوده، سواء من منظور القدرة على المعالجة الناجحة لأزمات المنطقة، أو حتى توظيف النشاط السياسي والدبلوماسي التركي في تعزيز مكانتها.[2]

كما يعتبر هذا السيناريو، امتدادا للسياسة الخارجية التركية، التي تجسدت في التعامل مع الثورات العربية. و هذا السيناريو لا يشترط حدوث تحولات أو تغيرات جذرية، داخلية وإقليمية، بقدر ما يقوم على افتراض استقرار الداخل التركي، وعدم امتداد مظاهر عدم الاستقرار تلك إلى تركيا. بمعنى تبرز النظرة المستقبلية لهذا السيناريو ،أن تركيا ستظل حبيسة إدارة ردود أفعال،على السياسات والمواقف التي سطرتها تجاه المنطقة، ورهينة الأساليب التي تعاملت بها مع دول المنطقة وتوازناتها.

فبعد وصول حزب العدالة والتنمية عام 2002 لسدة الحكم في تركيا ،استمرت تركيا في فكرة تشكيل أحلاف و تكتلات إقليمية، وحاولت إبعاد القوى الأجنبية عن المنطقة قدر المستطاع،،كما أكدت تركيا على أن منطقة الشرق الأوسط، ستستعيد توازناتها مع وجود تحالف إيراني –مصري– تركي، يمتلك زمام المنطقة ويعمل على اتخاذ القرارات المهمة مع الحيلولة دون التدخل الخارجي.وفي هذا الإطار تحدثت تركيا عن تأمين المنطقة من اختراق القوى الأجنبية، عن طريق إنشاء مثل تلك التحالفات الإقليمية،ولِتَضَع الخطوط العريضة للأهداف والمصالح المشتركة الإقليمية، والتي من شأنها أيضا،أن تعزز من التعاون المشترك.

كان من شأن الموقف التركي المرتبك و المتذبذب، في إدارة الأزمات التي خلفتها أحداث "الربيع العربي"، أن يعيد من جديد مخاوف القوى الإقليمية الأخرى على غرار(السعودية، إيران، مصر)، تجاه

---

[1] بكر محمد رشيد ، مرجع سبق ذكره، ص309

[2] صلاح سالم، "أثر الثورة المصرية في المحيط العربي والبيئة الإقليمية"،(**شؤون عربية**، عدد 145، ربيع 2011)،ص 69-72

تركيا كمنافس إقليمي وليس كحليف. و بالتالي جعل السياسة التركية تجاه المنطقة لا تراوح مكانها، وتبقى رهن سياسات إعادة الاعتبار للنموذج الذي روجت له، والذي تزعزعت مكانته بعد "الربيع العربي"، ومدى قدرتها على إعادة تصليح، وتلميع صورتها من جديدة. فإمكانية إعادة تشكيل التوازنات في المنطقة، في إطار ما يسمى "حيازة المنطقة"؛ التي تعني إعادة السيطرة على المنطقة، من خلال أكبر ثلاث دول في الشرق الأوسط وهي مصر وإيران وتركيا، وذلك للتعاون فيما بينهم لحل الأزمات والحيلولة دون التدخل الخارجي، تقوضت لتأسس مرحلة جديدة، ابتعدت فيها تركيا أكثر عن هذه القوى، لتشكل تحالفات مضادة مع قطر وروسيا وإيران، ساهمت في بقاء وضع تركيا على حاله،أي رفضت القوى العربية فكرة تركيا كبديل، أو حليف استراتيجي، لكن مع بقاء تركيا كقوة لا يمكن إنكار فعاليتها، في تحديد مصير المنطقة مستقبلا.[1]

تضرر الوضع الإقليمي لتركيا، وتزايدت فاعلية أطراف دولية و إقليمية في عمقها الجغرافي و التاريخي الأقرب، وعلى حسابها، كما أصبح الشرق الأوسط منطقة متنازع عليها دوليا وإقليميا،واختلت موازين القوى فيه.

بناء على ماسبق، فإن تركيا وجدت نفسها، في منافسة شديدة مع العديد من القوى الإقليمية(السعودية، مصر، دول الخليج، إيران)، والمحاور الإستراتيجية المتقاطعة، والمتقلبة مع القوى الدولية. ولكل هذه الدول مواردها ومصالحها الخاصة في المنطقة، وتسعى إلى الاستفادة هي الأخرى، من التطورات الحالية وتشكيلها لصالحها. كما أن نتائج عملية الإصلاح الجارية (والتي عولت عليها تركيا) في بلدان "الربيع العربي" غير مؤكدة بشكل كبير، لذلك ،أسوأ ما يمكن أن تفعله تركيا، هو اتخاذ مواقف وسياسات، تقلل من حدة الاستقطاب الدولي وكذا الطائفي؛ لأنه قد يؤجج المنطقة، وينقل عدوى عدم الاستقرار إلى الداخل التركي.[2]

تحول "الربيع العربي" إلى تجربة صعبة على الصعيدين الإقليمي والعالمي، حيث تحدى النموذج التركي، بصفته يقوم بدور رائد في منطقة الشرق الأوسط. بعد ذلك،بدأت تركيا تدرك أنها غير قادرة على الاستمرار والترويج لمطالبها السابقة باعتبارها قوة "إقليمية تأسيسية".

وبالنظر إلى مؤشري **حدة الاستقطاب العالمي، وحالة الفوضى الإقليمية**، يمكن تتبع مسارات هذا السيناريو،على الأصعدة الداخلية،الإقليمية، والدولية، الذي سيجعل تركيا تراوح مكانها، وعلى أقصى تقدير تحاول، قدر المستطاع التقليل من حدة توتراتها مع القوى العالمية، بالإضافة إلى سعيها نحو فتح قنوات اتصال وتهدئة مع محيطها الإقليمي.

أولا: على الصعيد الداخلي: بعد أن كانت دفة السياسة الخارجية موجهة صوب أهدافها في الجوار الإقليمي، وصوب تكييف أدوارها لتتناسق مع مبادئها التي سطرتها، أعادت أحداث "الربيع العربي"،الدولة

[1] شيماء ماجد،"مستقبل الدور التركي في الشرق الوسط"،(**مجلة بدائل**، العدد26،يناير،2018)،ص 17

[2] ضياء أونيش ، مرجع سبق ذكره،ص37

التركية للانكفاء قليلا نحو قضايا الداخل .جراء تباطؤ الأوضاع الاقتصادية،حيث هناك علاقة وطيدة بين السياسة الخارجية ومعدلات النمو الاقتصادي في الدولة،فحالة التوتر وشبه العزلة التي تزامنت مع بديات "الثورات" ،وتشنج علاقات تركيا مع روسيا وكذا مع حلفائها الغربيين،الذي رفضوا أن يتعاونوا معها في الملف السوري خصوصا،كانت لها تداعيات مباشرة على الوضع الاقتصادي، فعلى سبيل المثال شهد عام 2015 انخفاضا مطردا في نسبة النمو بلغ 2.3 %،مقارنة بنسبة 2.9% عام 2014، وارتفعت معدلات التضخم والديون وتراجعت حركة الاستثمارات، ووصل معدل البطالة إلى 17 مليون مواطن.[1] على صعيد ثان،هبطت إيرادات قطاع السياحة إلى 35 % في الربع الثاني من العام 2016،وهو أكبر انخفاض خلال السبعة عشر عاما الأخيرة،وسط مخاوف أمنية متزايدة في أعقاب سلسلة التفجيرات التي تشهدها البلاد منذ 2015.

على صعيد آخر، تتزايد الضغوط الاقتصادية في ظل توافد اللاجئين السوريين على تركيا،التي تستضيف على أراضيها منذ عام 2011نحو 3 ملايين لاجئ كلفوا الموازنة الحكومية التركية ما يقرب 6 مليارات دولار. كل هذه التبعات ستحد من سياستها الخارجية، وتدفع تركيا نحو الداخل إعادة صياغة المشهد،خاصة بهدف إدخال تغييرات جوهرية على طبيعة النظام السياسي،وإعادة هيكلة المؤسسة العسكرية،عبر إخضاعها مباشرة لسلطة الرئيس.[2]

الواقع أن سلوك الدولة في الداخل،أدى إلى تصاعد الانتقادات الداخلية والدولية،والتي أنقصت تدريجيا من بريق النموذج الذي تروج له في المنطقة العربية الشرق أوسطية.

ثانيا:على الصعيدين الإقليمي والدولي: على سبيل المثال، راهنت تركيا منذ بداية الانتفاضة في سوريا 2011، على التصرف بصفة شبه مستقلة(كقوة إقليمية) عن القوى الغربية، معيرة القضية أهمية حيوية، يمكن أن تمس أمنها القومي، وقضية إستراتيجية يمكن أن تعيد طموحاتها التوسعية التاريخية في المنطقة،فدعمت الجماعات المسلحة المناوئة للأسد لتسهيل السيطرة على شمال سوريا،كما اتجهت نحو تشكيل ألوية مسلحة للقتال ضد الأسد. إلا أن تورطها ذلك، وانتقال شرارة الأزمة إلى الحدود التركية، وصعود الأزمة الكردية إلى السطح. حد من تلك الطموحات.

وتحت هذه الظروف أدركت تركيا أمرين: الأول،الحاجة إلى حسم الأزمة السورية بسرعة كي تتفادى انعكاساتها السلبية عليها، ومن أجل تأمين استقرار الأنظمة الجديدة في المنطقة،والثاني،صعوبة تغيير الأوضاع بجهد أو بتدخل تركي منفرد، والحاجة بدلا من ذلك إلى الاعتماد على التنسيق مع حلفائها من أجل تصحيح ميزان القوى المعرض للاختلال.

قد اعتبر داوود أوغلو، بداية أن حلف شمال الأطلسي "الناتو" هو الخيار الذي يمكن توظيفه في هذه المرحلة لأسباب منها: تجربته التاريخية الناجحة في قيادة التغيير الديمقراطي في أوروبا الشرقية، وعضوية

---

[1] كرم سعيد،"تركيا بعد الانقلاب:إعادة هندسة السياسة الخارجية"،**(كراسات إستراتيجية**،العدد266،يوليو 2016)،ص11

[2] المرجع نفسه،ص 12

تركيا فيه ما يعني دفاعه عنها،إذا تعرضت للتهديد، ودوره العسكري في إطاحة نظام القذافي في ليبيا في الفترة القريبة جدا. وأكد على الحاجة إلى العمل مع الحلفاء بقوله:" **لا يمكن للتحالف أن يبقى غير مبالي بالتحديات الناشئة المنبثقة جغرافيا من خارج أوروبا الأطلسية...في مواجهة بيئة أمنية متغيرة بسرعة ومعقدة،لا يستطيع فاعل واحد بمفرده توفير الأمن**"[1]. وعلى الرغم من هذه الدعوة الصريحة للعودة إلى الصف، والعمل مع حلفائها التقليديين، إلا أن تركيا لم تستطع استنهاض موقف غربي داعم لسياستها في الصراع السوري، و وجدت سياساتها تلك عقبة محورية أخرى تمثلت في الدور الروسي الذي دخل على خط الصراع.

استراتجيات تركيا في إدارة الأزمة السورية، عسكريا، فشلت نتيجة تزايد الدور الروسي، لذلك حاولت تغيير قواعد اللعبة، وانتقلت إلى إستراتيجية سياسية/دبلوماسية، حيث اعترف الرئيس التركي عند لقائه مع نظيره الروسي بوتين، أن تركيا مستعدة للحل السلمي في سوريا، وإرسالها في 11 أوت 2016 مدير جهاز الاستخبارات التركية، وممثلين عن وزارة الخارجية والجيش إلى موسكو، لإجراء محادثات حول تسوية الأزمة، فضلا عن اتفاق إقامة "آلية مشتركة" لمحاولة إنجاز تسوية في سوريا. ومن الأرجح أن ثمة أسبابا يمكن أن تفسر الانعطافة التركية تجاه الأزمة السورية، هي استنزاف الجهد التركي، والذي زاد من حدة التوتر مع الولايات المتحدة، التي رفضت إقامة منطقة آمنة،أو مناطق حظر جوي على الحدود السورية التركية.

إذن، تدل التداعيات السابقة على محدودية الدور التركي، الذي بينته تلك الأحداث.حيث شلت كل من موسكو وواشنطن كل التحركات المنفردة للمشاريع التركية في سوريا، وذلك من خلال توظيف مقعديهما الدائمين وحق الفيتو في مجلس الأمن، فضلا عن نشر روسيا منظومة صورايخ (أس 400)المضادة للصورايخ والطائرات المقاتلة في الأراضي السورية، علاوة على اتهام تركيا بتسهيل مرور المقاتلين والأسلحة إلى مناطق القتال في سوريا، واللافت أن واشنطن صمتت عن الموقف الروسي المناهض لدور حليفها التركي في سوريا. [2]

فالعودة إلى عمليات الاستقطاب الدولي والإقليمي والطائفي، يبين محدودية تركيا وعدم قدرتها على قيادة الجهود لوقف المنافسة الأمنية الإقليمية. اليوم ، تركيا تواجه نظاما إقليميا فوضويا في الشرق الأوسط ،مع وجود ضعف في روابطها الإستراتيجية مع الغرب، حيث دخل الشرق الأوسط في دورة أخرى من الاضطرابات العالمية والإقليمية، فشلت الجهات الفاعلة إلى حد كبير، في الحد من عدم الاستقرار الإقليمي، وبدلا من ذلك فاقمته.

حتى الآن، الصراع مستمر و متعدد الأبعاد، وسوف يهدأ فقط في حالة تنسيق الجهود، بين القوى العالمية والإقليمية، للوصول إلى تسوية مستقرة ومستدامة. إن إعادة تشكيل الشرق الأوسط وفق ما هو

[1] Ahmet Davutoglu, "Transformation of NATO and Turkey's Position,"(**Perceptions**, vol. 17, no. 1 Spring 2012),p14

[2] كرم سعيد،مرجع سبق ذكره،ص 23

مشاهد الآن من أحداث، يظهر صعوبة ومحدودية ، أن تكون تركيا ناظم أساسي ومحوري، ومستقل عن عملية الاستقطاب تلك.

لقد وقعت تركيا في وسط مستنقع جديد من العداوات، التي تمليها سياسات التحالف، بالإضافة طغيان الأخطار الطائفية و الإثنية المتطرفة، التي تهدد المرتكزات الأساسية للنظام الإقليمي ككل. فبالنظر مثلا، إلى طبيعة العلاقات التركية–الأمريكية، التي كانت وراءها تاريخيا مجموعة كبيرة من الدوافع مثل: التهديد السوفيتي، وضعف أوروبا إجمالا بعد الحرب العالمية الثانية، وواقع الهيمنة الأمريكية على العالم، وافتقار واشنطن النسبي إلى مخزون تاريخي، مقارنة بالمخزون الاستعماري لأوروبا، وافتقار تركيا إلى روابط اقتصادية حقيقية مع الشرق والجنوب. نجدها على ضوء الوضع الراهن، قد مستها جملة من التصدعات نذكر أهمها:

- رغم أن الاتحاد السوفيتي قد زال، فقد أصبح لتركيا علاقات جديدة مهمة مع روسيا الاتحادية، وهو ما يقلق أمريكا.
- هناك نمط جديد لسياسات التدخل الأميركي في المنطقة الشرق أوسطية، الأمر الذي أصبح يشكل ضغطا على خيارات تركيا بشكل غير مريح.
- أبرزت الأحداث ولا تزال تبرز، مدى التباعد المتزايد بين السياسات، والمصالح الإقليمية الأمريكية و التركية.
- تنظر الطبقات الاجتماعية الجديدة في تركيا إلى تراثها الإسلامي والعثماني، بمزيد من الاحترام والاعتزاز، مما يذيب التوجه الغربي لدى النخب القديمة في البلاد.
- تشارك تركيا على نحو متزايد، في المعارضة العالمية المتزايدة للسياسات الأمريكية ودوافعها الملحوظة للهيمنة. خصوصا مع تحركات روسيا والصين و غيرهما، لإيجاد ميزان قوى بديل للقطبية الأمريكية الواحدة ، و مطامحها الملحوظة إلى الهيمنة.
- نظرا لتحول تركيا الاستراتجي منذ أمد طويل نحو بناء علاقات جوار جيدة مع الجميع، فإنه لم يعد لدى تركيا أعداء في المنطقة. [1]

بالإضافة إلى التصدعات السابقة، وإمكانية إبقاء الحال على ما هو عليه. فقد شهدت العلاقات الأمريكية– التركية ،منذ إدارة "أوباما" وصولا إلى اندلاع ما سمي بـ "الربيع العربي"، وفي العام الأول من حكم "ترامب"، استمرارا لتلك التصدعات والخلافات، نظير وجود أسباب جوهرية عالقة بين الطرفين، فاقمتها تطورات الأحداث في منطقة الشرق الأوسط كان أبرزها:

- الدعم الأمريكي لأكراد سوريا؛حيث كانت تركيا تتوقع من تغيير الإدارة الأمريكية في جانفي 2017،أن تتراجع إدارة "ترامب"عن سياسة الإدارة السابقة، لتسليح ودعم ميلشيات وحدات حماية الشعب الكردية المتحالفة، حسب الرؤية التركية، مع حزب العمال الكردستاني (الذي تعتبره تركيا

[1] جراهام فولر، مرجع سبق ذكره، ص 227

منظمة إرهابية). وقد اعتبرت تركيا في ذلك، أن واشنطن لم تراع المخاوف التركية من أن دعم القوات الكردية، وتسليحها يهدد أمنها القومي،وأنه قد يؤدي إلى إقامة حكم ذاتي لهم في الشمال السوري، بمحاذاة الحدود التركية. وتؤكد أنقرة أن الأسلحة التي تدعم بها الولايات المتحدة وحدات حماية الشعب، يستخدمها حزب العمال الكردستاني ضدها.[1]

- أدت تلك التوترات،إلى تحول تركيا نحو توظيفها للأدوات العسكرية على أكثر من ساحة إقليمية، تأثرا بما تعتبره تراجع الالتزامات الأمريكية حيال أنقرة، سيما في ظل استمرار الانتقادات التركية لنمط الدعم الأمريكي لميلشيات"وحدات حماية الشعب الكردي PYD"، في سوريا. وثمة تقديرات غربية تشير إلى أن واشنطن، اعتبرت زيارة أوردغان إلى إيران في أكتوبر 2017، وتبادل الزيارات بين كبار قادة الجيشين الإيراني والتركي، بمنزلة تحركات مضادة، فإذا كان من الممكن تمريرها في أوقات طبيعية، فإنه من غير الممكن، سيّما في ظل ظروف إقليمية تتفاقم فيها ظاهر التصدي الأمريكي، حيال النفوذ الإيراني على أكثر من ساحة إقليمية.[2]
- توحي كل المؤشرات الاقتصادية والسياسية والأمنية، بأن الهوة ستتسع بين تركيا وواشنطن،خاصة مع اتساع نطاق التوتر بين البلدين، جراء القلق الأمريكي من تصاعد مظاهر تنسيق أنقرة مع روسيا في الإقليم السوري، وتوجه السلطات التركية، نحو شراء نظام الدفاع الجو الروسي(S–400)، بحسبان ذلك، حسب الخارجية الأمريكية، لا يتسق مع الالتزامات التي تعهد بها أعضاء حلف الناتو في قمة وارسو،وقد يدفع بفرض عقوبات على تركيا، وفقا للقانون الذي وقع عليه الرئيس الأمريكي في 2017/08/17، والذي يقضي بفرض عقوبات على أي جهات أجنبية تتشارك في صفقات هامة في قطاعي الدفاع والاستخبارات مع أي من روسيا، أو إيران، أو كوريا الشمالية.[3]

أما على صعيد علاقات تركيا، مع الشق الثاني من الحلف الغربي(أوروبا)، و بالرغم من أهميتها بالنسبة للطرفين، منذ فترات ماضية . إلا أن الوضع الراهن، يشير إلى تداخل الأحداث في الشرق الأوسط وتشابكها ، ما أثر سلبا على طبيعة العلاقات بين تركيا و أوروبا. على غرار التوترات الجديدة بين تركيا ودول الاتحاد الأوربي في مسائل كثيرة لا تزال عالقة، من بينها، مسائل اقتصادية، و أخرى أمنية، وسياسية، فاقمتها أحداث "الربيع العربي"، وجعلتها تطفو إلى السطح؛ بما يوحي إلى زيادة الهوة أيضا بين تركيا والاتحاد الأوروبي. التي يشوبها أصلا الالتباس منذ أكثر من نصف قرن، بدءا من اتفاق الشراكة، الموقع في 1963/09/12، وصولا إلى تحريك آلية الانضمام إلى أوربا، في ظل أزمة المهاجرين الضاغطة عليها.

---

[1] ـــــــ"تنفيذ التعهدات:السياسة الخارجية إدارة "ترامب"تجاه الشرق الأوسط"،(**التقرير الاستراتيجي العربي** 2017،ملف التفاعلات الدولية)،ص 29

[2] ـــــــ"القوة الخشنة:محركات السياسة الخارجية التركية في الشرق الأوسط"،(**التقرير الاستراتيجي العربي** 2017،ملف النظام العربي والإقليمي)،ص 231

[3] المرجع نفسه،ص 232

– و تأتي مسألة اللاجئين، أو اتفاق اللاجئين الذي تم توقيعه بين تركيا والاتحاد الأوربي في مارس 2016[*]؛ وهو ليس سوى امتداد لتوترات ماضية، و لعمليات الشد والجذب، في العلاقات بين الطرفين. ورغم أن الاتحاد الأوربي سعى جاهدا لإنجاح هذا الاتفاق، نظرا لما تمثله أزمة اللاجئين من ضغوط متزايدة على الداخل الأوروبي، فإن الاتحاد شدد على ضرورة أن تلبي تركيا 72 معيارا من معايير الاتحاد، من بينها تخفيف قوانين مكافحة الإرهاب التي يصفها بالفضفاضة،الأمر الذي واجهه أوردغان بقوة، بل واتهم الاتحاد الأوربي بـ"النفاق"، معتبرا تلك المطالب "غير مقبولة"، بل وأعلنت تركيا أن تلك المفاوضات وصلت إلى "طريق مسدود" ، وحملت الاتحاد مسؤولية إيجاد صيغة جديدة لإنقاذ الاتفاق،الذي لا ينعكس سلبا على العلاقات الآنية وفقط، بل يهدد العلاقات المستقبلية بين تركيا والاتحاد الأوروبي.

على الرغم من توصل الطرفين إلى عقد الاتفاق، الذي يعد صفقة رابحة للطرفين، إلا أن مراحل عقده أنبأت عن شرخ كبير بين تركيا وأوربا، وصفه بعض المحللين بـ" **اتفاق الضرورات الملحة** " بالنسبة لأوروبا وتركيا. فالاتحاد الأوروبي يريد الاتفاق، من أجل الخلاص من أصعب أزمة لجوء واجهت أوربا منذ الحرب العالمية الثانية.أما تركيا فالاتفاق كان ورقتها الرابحة لتحسين صورتها المتردية في المنطقة، وكذلك مصدر تمويل يساعدها على مواجهة أزمة اللاجئين السوريين في أراضيها. [1]

بغض النظر عن الاتفاق فإنه، كان ولا يزال مصدر قلق بالنسبة للطرفين،نظرا لوجود إشكالات قانونية ،وأخرى سياسية ترتبط بعدد من العناصر والتخوفات، أولها مدى الثقة في التزام الطرفين، بتنفيذ بنود الاتفاق، سواء التزام الاتحاد الأوروبي بتقديم المساعدات المالية من ناحية، وإعفاء الأتراك من تأشيرة "شنجن" وفتح المحادثات مرة أخرى بشأن انضمام تركيا إلى للاتحاد الأوروبي من ناحية أخرى. وكذلك التزام تركيا بتوفير سبل المعيشة الجيدة للاجئين، دون إعادتهم إلى بلدهم الأصلية،بعد الحصول على مطالبها من الاتحاد الأوروبي.[2]

يأتي هذا، في وقت تتصاعد فيه التوترات بين الجانبين، بعد أن منعت بعض دول الأوروبية ساسة أتراكا –من بينهم وزير الخارجية– من المشاركة مع أفراد من الجالية التركية، في فعاليات مؤيدة للتعديلات الدستورية المقترحة في تركيا، هددت تركيا بإلغاء الاتفاق الذي أبرمته مع الاتحاد الأوروبي ،والذي خفض أعداد المهاجرين واللاجئين المتدفقين على أوروبا.[3]

---

* وقع الاتحاد الأوروبي مع تركيا اتفاقية "**إعادة قبول المهاجرين**"، الهادفة إلى مكافحة الهجرة غير النظامية وتهريب البشر، لم يفِ الاتحاد بتعهداته لأنقرة في إطار الاتفاقية.وقّع الاتفاق بين الطرفين يوم 18 مارس/آذار 2016 بالعاصمة البلجيكية بروكسل، ودخل حيز التنفيذ في الـ20 من الشهر نفسه. و ينص الاتفاق على استقبال تركيا المهاجرين الواصلين إلى جزر يونانية ممن تأكد انطلاقهم من الأراضي التركية. وفي هذا الإطار يتم اتخاذ الإجراءات اللازمة من أجل إعادة المهاجرين غير السوريين إلى بلدانهم، في حين يجري إيواء السوريين المعادين في مخيمات داخل تركيا، وإرسال لاجئ سوري مسجل لديها(رسميا) إلى بلدان الاتحاد الأوروبي مقابل كل سوري معاد إليها.

[1] باسم راشد،"تأثيرات اتفاق اللاجئين في العلاقات التركية –الأوروبية"(**السياسة الدولية**، جويلية،العدد 205،2016)،ص 158

[2] المرجع نفسه، 160

[3]- تركيا تهدد بإلغاء اتفاق الهجرة مع الاتحاد الأوروبي، وكالة رويتز، نقلا عن:2017/3/16/ http://www.aljazeera.net/news/international

بالرجوع إلى النقطة السياسية، يبدو أن هناك توتر تركي-أوروبي **زاد بعد انقلاب 15/جويلية2016** ،بعد جملة الإجراءات التي قامت بها السلطات التركية،انطلاقا من إعادة هيكلة المؤسسة العسكرية[*] التي طالما كان لها تاريخ طويل، في الانقلابات في تركيا منذ تأسيس الجمهورية. وذلك للحد من سيطرتها على المؤسسات المدنية، وعلى الموارد الاقتصادية للدولة. كما تم توسيع تركيبة المجلس العسكري ليشمل نواب لرئيس الوزراء، ووزراء الداخلية، والعدل والخارجية. كما أعلنت الحكومة في تركيا عن وجوب تعديل الدستور في الفترة الحالية، حتى تستطيع محاسبة المتورطين، في محاولة الانقلاب. [1]

هذه السياسات لم تلق قبولا عند الاتحاد الأوربي، وتعرضت لانتقادات كبيرة، وأثارت جدلا واسعا حول كيفية التعامل مع سياسات أوردغان الداخلية، ومستقبل مفاوضات انضمام تركيا للاتحاد الأوربي.حيث تباينت ردود الفعل الأوربية حول التعامل مع سياسات أوردغان، بعد محاولة الانقلاب، بين مطالبة بوقف وتجميد العضوية نهائيا، والدعوة إلى التريث، ومحاولة التوصل إلى سبل تحفظ بقاء التعاون بين الجانبين، وبين موقف المؤسسات الاتحاد الأوربي، التي اتسمت بالدبلوماسية الشديدة، والحرص على عدم قطع العلاقات نهائيا،مع نقد الأوضاع،ويتضح ذلك من البيان الذي أصدرته مسؤولة السياسة الخارجية،"فيدريكا موجيريني" من أن الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه، تجدد إدانتها لمحاولة الانقلاب التي وقعت، وعلى الرغم من اعترافها بحاجة تركيا إلى اتخاذ إجراء متناسب، فإنها تدعو تركيا إلى حماية الديمقراطية البرلمانية.[2]

وردا على الانتقادات الأوربية، بادرت السلطات التركية إلى اتخاذ عدة خطوات، كان منها:

– التهديد بفتح المعابر أمام اللاجئين،حيث هدد الرئيس التركي رجب طيب أردوغان بفتح حدود بلاده مع الاتحاد الأوروبي، وندد بالدعوات الدولية لفتح الحدود التركية أمام عشرات آلاف النازحين السوريين.[3]

– التلويح بانضمام تركيا لمنظمة شنغهاي، حيث أكد الرئيس التركي رجب طيب أردوغان أن بلاده يجب ألا تصر على الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي، مشيرا إلى إمكان انضمام أنقرة إلى منظمة شنغهاي للتعاون التي تشترك روسيا والصين في رعايتها.[4]وسواء كان طلب تركيا الانضمام إلى المنظمة يمثل تحولا سياسيا، أو مجرد مناورة من أوردغان للضغط على الاتحاد الأوروبي لمواصلة المفاوضات، ففي كلتا الحالتين، يمثل انضمام تركيا لمنظمة شنغهاي تهديدا للأمن الأوروبي.

---

[*] حيث قامت بحملة تطهير واسعة في الجيش، والأجهزة الأمنية، حيث تم إيقاف 9000 موظف في وزارة الدفاع، منهم(1099)ضابطا،من بينهم 149 برتبة لواء. وتم فصل 1389 من كبار الضباط والقادة من القوات المسلحة، واعتقال ما لا يقل عن 8651 من قيادات المؤسسات العسكرية،وإحالة 48 جنرالا للتقاعد.

[1] بهاء محمود،"التوتر التركي– الأوروبي"،(**السياسة الدولية**،يناير ،العدد207،2017)،ص 144

[2] المرجع نفسه،،ص 145

[3] "أردوغان يهدد بفتح حدود تركيا الأوروبية أمام اللاجئين"، (أسوشيتد برس)،

نقلا عن:http://www.aljazeera.net/news/international/2016/2/11

[4] "لماذا لا تنضم تركيا إلى منظمة شنغهاي؟"... أردوغان يتساءل"، في 20 أكتوبر6 201

نقلا عن:-https://www.annahar.com/article/500085

– أما من حيث المؤشر الاقتصادي لطبيعة العلاقات تلك، فقد عبر العقد الحالي، على كثير من الأمور المجهولة في مصير العلاقة بين الطرفين التركي و الأوروبي، وكذا في مصير كل طرف على حدا. فبالنظر إلى الاتحاد الأوروبي، نجد أن وظيفته كسوق مشتركة أمر لا جدال فيه؛كما أن لكل من الدول الأوروبية علاقات ثنائية متنامية مع تركيا. و رغم أن علاقات تركيا المستقبلية، تتأثر جزئيا بالسكان الأتراك، المقيمين في عدة دول من الاتحاد الأوربي، فإن رمزية دولة مسلمة تنضم إلى الاتحاد، لها دلالة قوية. لكن كما يقول هيل و تاسبينار:" من المثير للاهتمام أن هناك أيضا جماعة ضغط سياسية واقتصادية داخل تركيا، تؤكد (بناء على التجارة المزدهرة مع روسيا)أن الاقتصاد التركي سيكون في حال أفضل بسعيه إبرام اتفاقيات تجارة حرة مع دول مثل روسيا وإيران والصين والهند، بدلا من جعل سياستها التجارية تابعة للاتحاد الجمركي القائم مع الاتحاد الأوربي".[1]

يبدو أن هذه التوترات، مؤشر مهم على مدى توتر العلاقات بين الاتحاد الأوروبي وتركيا، وعن مدى اقتراب تركيا أو ابتعادها عن المحور الأوروبي. فالبرغم من التشنجات التي تصادفها في كل مرحلة،إلا أنها لا تزال تحافظ على خيط رفيع، مبني على المصالح الظرفية المؤقتة، فالمسئولون الأوربيون يدركون حجم الأخطار التي تهدد أمن أوروبا، وخاصة إذا تقوض اتفاق اللاجئين،وتدفق اللاجئين على أوروبا،لذلك تحرص المفوضية الأوروبية رغم انتقاداتها للوضع الداخلي التركي،على الإبقاء على المفاوضات مستمرة دون سقف محدد. كما أن تركيا ترتبط بعدة ملفات مشتركة مع أوروبا، أهمها الملف الأمني، حيث تمثل تركيا ثاني قوة عسكرية في حلف الناتو (من حيث العدد) بعد الولايات المتحدة الأمريكية،،وهذا البعد الأمني حساس جدا بالنسبة لتركيا في الفترة الحالية، وفي المستقبل المنظور،جراء تدخلاتها في العراق وسوريا، وتخوفاتها من حصول الأكراد على الحكم الذاتي أو الانفصال.كما تحتاج تركيا أيضا إلى المساعدات المالية التي تقدمها أوروبا، والتي أسهمت في إنعاش الاقتصاد التركي ،والذي يعد حجر الأساس في دعم نظام أوردغان،على المستوى الداخلي.[2]

فالحقيقة أن تركيا تشارك أوروبا بالفعل مشاركة عميقة من الناحية الاقتصادية، وعلى سبيل فإن من بين شركاء التصدير الستة لتركيا في عام 2004، هناك خمس دول أعضاء في الاتحاد الأوربي.أضف إلى ذلك أن الاتحاد الأوربي، يمثل حصة من الواردات التركية بدرجة متماثلة من الأهمية. وهكذا فهناك اتجاهات اقتصادية كثيرة تدفع بتركيا نحو سياسة تتمحور حول أوروبا. وحتى إن احتوى التطور المستقبلي للاتحاد الأوربي نفسه، على هذه الخلفية، فإن خيارات تركيا قد تم تقليصها، وعليها أن تقدر بين رؤية إمبريالية توسعية،قوامها المواصلة في سياسات النفوذ والاستقطاب تلك، وإما رؤية قومية ، قوامها خوض معركة وجودية مرتبطة بالعودة إلى القضايا الانفصالية، التي تمثل تهديدا وجوديا لها، وعليه فمن العقلانية

[1] جراهام فولر ،مرجع سبق ذكره، ص231

[2] بهاء محمود،مرجع سبق ذكره،ص 146

أن تركيا في المستقبل المنظور وفق هذا السيناريو، سترجح، خوض معركة الحفاظ على البقاء، ومواجهة التهديدات الحدودية،التي تشكل خطرا بالنسبة لأمنها ولبقائها، ويأتي على رأسها المشكلة الكردية.
كما لا يمكن لتركيا، أن تعتمد على نهج "الربح أو الخسارة"، ويجب أن تستمر في فتح، وبناء قنوات حوار مع الصعيدين الدولي والإقليمي. ولابد لتركيا، من أن تعيد تقييم أسباب فشل التحولات الإقليمية والسياسة الخارجية التركية تجاه "الربيع العربي"، من أجل التغلب على تلك التحديات،التي تعتبر شرطا أساسيا لتحقيق وكسب مكانة إقليمية مستدامة في الشرق الأوسط. ففشل المحاولات الإقليمية للوصول إلى نظام إقليمي يستند إلى الإرادة الشعبية ودعم الديمقراطية، التي حملتها تطلعات "الثورات العربية" يستند أساسًا على ثلاثة عوامل خارجية.

أولا ، عدم وجود قوة إقليمية (مرساة قوية)على استعداد، وقادرة على تحمل مخاطر قيادة الثورات الإقليمية ومطالبها المعيارية ؛ **ثانياً** ، صراع وتنافس الرؤى الجيوسياسية المختلفة، التي بينت أن الفاعلين السائدين، غير قادرين على التعاون والوصول إلى قاسم مشترك مرتبط بمستقبل المنطقة ؛ **ثالثاً**، انعدام الأمن على المستويين الإقليمي والعالمي، في أي أمر بديل يمكن أن يؤدي إلى إلغاء المصالح الراسخة السائدة. ونتيجة لذلك ، فالسياسة الخارجية التركية يجب أن تأخذ في الاعتبار هذه الأسباب في سعيها لتوجيه المنطقة، وإخراجها من الاضطرابات المستمرة. [1]

إن قدرة تركيا على توجيه المنطقة إلى مسارها المفضل، وفق رؤيتها الإستراتيجية الخاصة والمنفردة محدودة، وبالتالي، سيتعين عليها مراجعة التصدعات التي حصلت على مستوى تحالفاتها الإقليمية وعلاقتها مع المحاور الإستراتيجية، خصوصا مع المحور الغربي. لذلك، ستسعى تركيا إلى عدم غلق الباب نهائيا مع شركائها الغربيين، وكذا التشاور معهم وفق خارطة مصالح جديدة، تمليها حاجة الطرفين إلى بعضهم البعض، خصوصا مع وجود كثير من قضايا العمل المشترك، على غرار الأمن ومكافحة الإرهاب واللاجئين والاقتصاد لتطوير وتنمية المنطقة. سعي تركيا إلى اتخاذ إجراءات متعددة الأطراف لمكافحة ومواجهة تلك القضايا والأزمات، تستلزم دعما غربيا، خاصة من مجلس الأمن والحلف الأطلسي،والاتحاد الأوروبي. علاوة على ذلك، فإن القضية التركية الداعمة للديمقراطية في المنطقة العربية، تتداخل إلى حد كبير مع الدعوة الغربية المطلقة، لتحرير الإقليم من الأنظمة الاستبدادية. [2]

مع ذلك، ليقبل الغرب بدور تركي نشط في المنطقة ،سيكون على تركيا العمل على جدول أعمال انتقائي مع الشركاء الغربيين. و أن تراقب عن كثب توازن القوى الإقليمي. فلضمان الأمن والاستقرار الإقليميين، تحتاج تركيا للمساعدة في نزع فتيل التنافس الجيوسياسي، وربما يفترض دور الوسيط، بحثها عن أرضية وسطى بين كل تلك المحاور، لا أن تكون طرفا فيها. فالتنافس التركي مع المحور السعودي

[1] Emirhan Yorulmazlar and Ebru Turhan .op cit. p345
[2] ibid,p346

لا يضعف فقط أركان النظام الإقليمي، ولكنه يستهلك أيضا قدرات هذين البلدين، ويحمل مخاطر تقويض التوازنات المحلية. و لتجنب السيناريو السيئ، أي تفكك الحدود السياسية وتجزئة أخرى للمنطقة.[1]

المطلب الثاني :السيناريو الإصلاحي :

يبنى السيناريو الإصلاحي على فرض أن حركة الواقع ستتم وفقا لرغبة الدولة؛ أي أن الأحداث ستجري وفقا للرغبة التركية؛ حيث يتميز هذا السيناريو الذي يتمحور حول تركيا، بموقف جديد واثق تجاه السياسة الخارجية، التي تسعى لبناء مستوى أقصى للاستقلال والحفاظ على علاقات إيجابية ونشيطة، مع عدد كبير من دول العالم في الشرق والغرب، والشمال والجنوب. يعتمد هذا السيناريو على استخدام سياسة خارجية تركية بحتة لها أبعاد كثيرة، وتعتمد على درجة عالية من الثقة بالنفس، والاستقلال لتطوير علاقة إيجابية وفعالة مع العالم. [2]

هذه الرؤية صاغها الحزب الحاكم "حزب العدالة والتنمية"، و نظّر لها العديد من المفكرين والسياسيين والمستشارين فيه، يأتي رأسهم أحمد داوود أغلو. فعلى الرغم من وجود رغبة متزايدة في دوائر السياسة الخارجية التركية لعدة عقود، في تحقيق تركيا مزيد من الاستقلال في سياساتها الخارجية ، إلا أن "**داود أوغلو**" يمثل نوعا فريدا في المشهد السياسي الراهن ، فهو مثقف نشر العديد من الأعمال النظرية، سواء في طبيعتها السياسية أو الفلسفية، والتي تشكل الأساس لتوجهاته السياسية وللدولة أيضا.[3]

بالإضافة إلى "أوغلو" تبرز شخصية أخرى هو السيد "**لسيدات لاسينار**"، صحفي ومدير للمنظمة الدولية للبحوث الإستراتيجية في أنقرة، كانت له أجندة بديلة أخرى لسياسة خارجية تركية مستقلة في الشرق الأوسط. لكنها تنسجم مع فكر بعض أعضاء حزب العدالة والتنمية وفكر يسار الوسط. والجدول التالي يبين الرؤية التركية المستقلة في السياسة الخارجية لكل من أوغلو و لاسينار،واللتان تشتركان في نقطة أساسية هي تحسين وضعية تركيا في الشرق الأوسط و العالم ككل:

[1] ibid,p347

[2] بكر محمد رشيد البدور، مرجع سبق ذكره، ص 319

[3] جراهام فولر ،مرجع سبق ذكره، ص232

الجدول رقم (06):مقارنة بين الرؤية الإستراتيجية لأحمد أوغلو ولسيدات لاسينار:

الرؤية الإستراتيجية لأحمد داوود أوغلو	الرؤية الإستراتيجية لسيدات لاسينار
– تحسين العلاقات بين تركيا، والقوى الكبرى المختلفة، خاصة الولايات المتحدة يمكن أن يغير من نظرة السياسة الأمريكية تجاه المنطقة.[1] – التركيز على حاجة تركيا للتنويع في سياستها الخارجية، وتعميق العلاقات مع جميع الدول، الأمر الذي سيقلل بدوره من تعرض أنقرة لهيمنة قوة دولة أخرى. – تبحث عن استعادة تركيا للمحاور الجيوسياسية التي عمل الأتراك تاريخيا عليها. – تتوسع في خياراتها في منطقة الشرق الأوسط كبدائل إستراتيجية متاحة. – توسيع قنوات الاتصال والحوار بين حكومات المنطقة، وكذلك شعوب الشرق، وخلق عقلية إقليمية متبادلة. – تسعى للانضمام إلى عضوية منظمة شنغهاي التي تسعى –بإدارة روسية وصينية– لتوجيه الأمن والتنمية في منطقة آسيا الوسطى.وتعتبر رؤية داود أوغلو مستقلة وقومية وإسلامية وتركية شاملة وعالمية غربية.	– لا يمكن لتركيا الاعتماد على الولايات المتحدة، أو المملكة المتحدة، أو إسرائيل لتلبية احتياجاتها الإستراتيجية. وما تفعله هذه القوى ينحصر في إثارة الاضطراب في المنطقة، وليس لديها حلول حقيقية لمشكلات تركيا، وهي مضرة بمصالح تركيا.لذلك يجب أن تمضي تركيا وحدها؛فتراثها العثماني يؤهلها لفعل ذلك. ولن تجد الولايات بديلا حقيقيا عن تركيا، وسوف تضطر لقبول دورها المستقل الجديد. – يمكن لأسلوب متكامل يلبي الاحتياجات الاجتماعية والاقتصادية والثقافية للدول المعنية أن يحل القضايا الأمنية بفعالية أكبر من الأسلوب العسكري. – ينبغي توسعة الاتصالات والحوار في المنطقة، وليس بين الحكومات فحسب، بل بين شعوب الشرق الأوسط التي نادرا ما يتم سماعها أو معرفتها من قبل زعماء العالم، ويؤدي غياب هذا لاتصال المفيد إلى خلق شكوك وتوتر في العلاقات.[2] – يجب أن تنشئ تركيا مزيدا من المنظمات الإقليمية الثنائية،والمتعددة الأطراف لأجل القضايا المشتركة،المتعلقة بالجفاف والري والخدمات الطبية، والتعليم ونزع السلاح كما يجب تشجيع عقلية إقليمية حقيقية. – يجب دعم وسائل الإعلام الإقليمية المستقلة،وتحريرها من هيمنة الإعلام الغربي وتفسيراته للأحداث العالمية. – إن الطبيعة الطاغية لمشكلات الشرق الأوسط الإقليمية تتطلب أسلوبا متعدد الجوانب للوصول إلى حلول للقضايا التي تتراوح من أمن الحدود، والسياحة إلى نزع السلاح والتهريب . وسوف يساعد التعاون الحقيقي بدوره عل تحقيق التغيير النفسي. – يجب إيفاد طلبة شرق أوسطين إلى تركيا للدراسة من أجل تنمية الاتصالات بين الشعوب وتعزيز مساهمة تركيا في المنطقة. – يجب أن تعمل تركيا من أجل النزع التدريجي للتسلح في المنطقة. – يجب أن تعمل تركيا على حماية الأقليات الإقليمية وحقوقها. – يجب أن تدعم تركي حقوق الإنسان والعملية الديمقراطية في المنطقة وإقناع أنظمة الحكم الإقليمية بتنظيف تصرفاتها قبل أن تقوم الولايات المتحدة بذلك نيابة عنهم. – يجب أن تعمل تركيا على تحقيق التكامل الاقتصادي الإقليمي.[3]

المصدر : من إعداد الباحث

يبدو من خلال الجدول أن الرؤية الإستراتيجية لكل من أوغلو و لاسينار،رغم اختلافهما في نقطة الاعتماد على القوى الغربية في تحقيق فعالية مُلاَحَظَة في السياسة الخارجية وفي الجوار الإقليمي،إلا أنهما يتفقان في طرحهما، وفي الهدف الغائي من تلك الرؤية الإستراتيجية القومية،و هو السعي نحو تحقيق انخراط أوسع للسياسة الخارجية التركية على المستويين الإقليمي والدولي.

---

[1] Mahmoud Khalifa,op cit,p108

[2] جراهام فولر ،مرجع سبق ذكره ،ص235

[3] المرجع نفسه،ص236

إن التغيير في السياسة الخارجية التركية نحو مزيد من الانخراط ، تجاه القضايا الإقليمية، خاصة في الشرق الأوسط، يرجع بالأساس إلى بلورة مشروع "رؤية 2023"* الذي سطرته الدولة التركية، حيث يتصادف هذا التاريخ مع احتفال تركيا بمرور 100سنة على تأسيس الجمهورية التركية الحديثة. ففيما يتعلق بشق السياسة الخارجية، تسعى تركيا من خلال هذه الرؤية إلى دخول الاتحاد الأوروبي بحلول عام 2023، فضلا عن السعي لتحقيق التكامل الإقليمي عن طريق التعاون الأمني والاقتصادي.[1]

بناء عليه، يقوم هذا السيناريو على احتمالية، تعزيز وفاعلية الدور التركي في المنطقة العربية، ويستند على أن التغيرات الراهنة من شأنها أن تعزز من حضور تركيا في المنطقة، مع زيادة جاذبية أدوراها. لذلك يرى الكثيرون زيادة دور تركيا في حقبة ما بعد الثورات، مع حصول بعض التعديلات والتغيرات على أساليب تحقيق تلك الأدوار. فالحكومة التركية أدركت منذ بداية الثورات، أن الأنظمة السياسية العربية هشة، وتفتقد إلى الشرعية الشعبية، ورغم تذبذب مواقف السياسة التركية إزاءها، واتهامات بعض الدول العربية، للسياسة التركية ولحكومة أوردغان بالانتهازية، و أنها قد كشفت عن وجهها الحقيقي (الذي تجلى في محاولة استعادة هيمنتها ونفوذها العثمانية على المنطقة)، وأن دورها هذا لا يختلف حاله كثيرا عن دور إسرائيل وإيران في المنطقة.[2]

لذا فسيناريو فاعلية الدور هذا مرهون بتجاوز الامتحانات الصعبة،التي أفرزتها أحداث "الربيع العربي"، و بوجود أرضية في العالم العربي لقبول تركيا ، تساعدها في تحسين صورتها بشكل أكثر جاذبية ؛ كبديل استراتجي، وأن مواقفها التي اتسمت بالبراغماتية،هي ناجمة أساسا عن واقعية سياسية، شأنها شأن الدول الغربية، التي توازن بين حسابات الربح والخسارة في مصالحها القومية، قبل اتخاذ أي موقف، ويمكن أن نجد هذه المساعي في مسارين: أ. مسار تعزيز الدور التركي مع تراجع القوى العربية، وذلك في إطار توقع زيادة فاعلية الدور التركي لملء الفراغ الإقليمي المتزايد، والذي ينسجم مع انشغال دول المنطقة بقضاياها الداخلية، وعجزها عن النهوض بأدوار خارجية بفعالية.

ب. مسار تعزيز الدور التركي مرتبطا بنجاح الثورات وتفعيل التعاون العربي/ التركي.

---

* المشروع الذي تبناه حزب ''العدالة والتنمية'' وروج له "الرئيس التركي أوردغان" ، ويهدف إلى تنمية الاقتصاد التركي من عِدة جوانب بحلول الاحتفال المائة بتأسيس الجمهورية التركية، وأهمها: 1- **الجانب (الاقتصادي)**:- الارتفاع بالاقتصاد التركي ليصل إلى قائمة أعلى 10اقتصاديات على مستوى العالم. - رفع الناتج المحلي التركي إلى 2 تريليون دولار أمريكي سنويًا.- رفع دخل المواطن إلى 25 ألف دولار أمريكي سنويًا.- خفض معدلات البطالة لتصل إلى نسبة 5%.- زيادة نسبة التجارة الخارجية لتصل إلى تريليون دولارٍ سنويًا.2- **الجانب (السياحي)**:- جذب 50 مليون سائح سنويًا.- زيادة عائد السياحة سنويًا إلى 50 مليار دولارٍ سنويًا.- جعل تركيا وجهة من أهم وجهات سياح العالم بل جعلها من أفضل 5 دول جاذبة للسياح.3- **(النقل والمواصلات)**: - إنشاء خطوط سكك حديد جديدة لتصل إلى 11 ألف كيلو متر.- إنشاء المزيد من الطُرق المُزدوجة.- الاهتمام بالموانئ خصوصا؛ بسبب موقع تُركيا البحري المُتميز الذي يربط بين قارتي آسيا – أوروبا ويفصل بينها وبين أفريقيا البحر المتوسط.- بناء مطارات جديدة وتوسعة المطارات الحالية.4- **في مجال (الصِحة)**: - المُساهمة وتحسين نظام التأمين الصحي بنسبة 100%.- **في مجال (السياسة الخارجية)**:- دخول تركيا إلى الاتحاد الأوروبي بحلول عام 2023.- لعب دور أساسي في حل النزاعات والخلافات الإقليمية.

[1] إيمان زهران،"التغير في الإستراتيجيات الدولية وسياسات تركيا الإقليمية"،(**السياسة الدولية**،العدد 209،يوليو 2017)،ص 117

[2] محمد صفى الدين خربوش،"شروط الرحيل:هل استنفدت الدولة الوطنية العربية قدرتها على الصمود"،(**السياسة الدولية**،العدد209، يوليو2017)،ص 79

وبشكل أكثر شمولا، فإن ديناميات الثورات داخليا وخارجيا تفترض أن تدفع الأنظمة العربية لمراجعة سياساتها الخارجية، وزيادة استقلاليتها من خلال بدائل إستراتيجية، وتمثل تركيا بديلا استراتيجيا إقليميا مهما، وإن كان تفعيل التعاون المتوازن معه يتطلب شروط معينة،من أهمها تطوير القدرات العربية، ووجود رؤية عربية مشتركة، وزيادة التوافق الوطني داخل تركيا نفسها، ووضوح أولوياتها مع نجاحها في معالجة مشكلاتها الداخلية.[1]

و بشأن مستقبل الدور التركي الإقليمي، فيستند هذا المسار إلى افتراض مفاده، تصاعد الدور الإقليمي التركي في المرحلة المقبلة وتحسنه،على الأصعدة الداخلية،الإقليمية والدولية، وكل ذلك من خلال استمرار وتيرة التطور الذي شهدته تركيا قبل "الربيع العربي" على المستويات الاقتصادية والسياسية، وعلى مستوى السمعة الدولية في علاقتها مع دول الشرق الأوسط. ، ويتوقف تحقيق تنامي هذا الدور على ما يلي[2]:

أ. استمرار التأييد الشعبي لحكومة أردوغان في انتهاج السياسة الإقليمية.

ب. استكمال الإصلاحات الداخلية، في إطار حل المشكلة الكردية سلميًّا وتحقيق النجاح بعد ذلك.

ج. تناغم السياسة الخارجية التركية مع السياسة الأمريكية العامة، حيث تعد تركيا بالنسبة للولايات المتحدة حسب وصف مراكز الأبحاث المرموقة مثل (راند وكارنيجي) بأنها دولة النموذج، الذي يجب أن تعتمد عليه الولايات المتحدة في المنطقة. وهذا ما يضفي القبول الأمريكي على تنامي الدور التركي.

د. الحاجة الأمريكية والغربية والعربية لدور تركي فاعل لموازنة الدور الإيراني السلبي.

هـ.الارتكاز على تعدد العلاقات وعدم حصرها في محور واحد، الأمر الذي يتيح لتركيا مركزًا مهمًّا في الساحة الإقليمية.

أولا: على الصعيد الداخلي: انطلاقا من الرؤية(مشروع 2023) التي انطلقت منها تركيا، لتحقيق إصلاحات وانجازات اقتصادية تنموية، و في ضوء النجاحات التي حققتها حكومة أردوغان، بشأن تأمين الاستقرار السياسي والاقتصادي في تركيا، بوضع تركيا دستور جديد ، تعتقد أنها تقلل من النزعة الانفصالية، نظرا لما يتضمنه من إصلاحات وبنود تعترف بالأقليات العرقية، وتمكنهم من ممارسة حرياتهم الثقافية التي تعبر عن هوياتهم القومية، وتوسع مشاركتهم السياسية،مثل الرفع التدريجي لنظام الطوارئ المعمول به في مناطقهم(الكردية)،والسماح باللغة الكردية كلغة تعليم وإعلام ضمن ضوابط محددة، وزيادة الاهتمام بتنمية المناطق الكردية. كما كان لتلك الإصلاحات ،الفضل في إلقاء بعض فصائل حزب العمال الكردستاني ، وكذا للمنظمات الانفصالية المرتبطة به لأسلحتها وتحولها،إلى حزب سياسي مدني، وفي تخفيض حدة النزعة العرقية. وأسهم أيضا في خفض النفقات العسكرية بشكل كبير.

---

[1] إياد عبد الكريم مجيد،"الموقف الإقليمي من التغير في المنطقة العربية:تركيا نموذجا"،(**مجلة العلوم السياسية**،العدد 46،جامعة بغداد)،ص14

[2] محمد السيد سليم، "موقع تركيا من البدائل الإستراتيجية الدولية للوطن العربي في ظل التحوّلات الثورية العربية، ورقة بحثية مقدمة إلى ندوة العرب وتركيا: تحديات الحاضر ورهانات المستقبل، الدوحة: المركز العربي للأبحاث و دراسة السياسات، مايو 2011.

كما أسهم الدستور الجديد، الذي أقر في استفتاء شعبي في عام 2017، في تحول البلاد إلى النظام الرئاسي، وانتهاء دور الجيش في الحياة السياسية.[1]

ثانيا: على الصعيدين الإقليمي والدولي:

يمكن الاعتماد على مؤشرات أساسية لتتبع مسار هذا السيناريو على هذا المستوى، أهمها المؤشرات الأمنية، السياسية، والمؤشر الاقتصادي.

في الجانب الأمني والسياسي، على الرغم من وجود خلافات تركية، مع العديد من المحاور الإستراتيجية، والقوى الإقليمية، التي تجعل من قبول تركيا كقوة إقليمية تأسيسية، تنسق الجهود الإقليمية، وتتوسط في حل النزاعات والصراعات الطائفية أمرا بعيدا المنال. إلا أن التداعيات الأمنية في المنطقة، وانتشارها في العديد من الدول ، قد يعزز من مكانة تركيا، ويضطر القوى المتناحرة المختلفة،أن تلجأ لتنسيق أدوراها في المنطقة لحماية مصالحها.

إذا ما نظرنا لخريطة القوى في المنطقة، سنجد أن العنصر الطائفي، يسيطر على علاقات القوة في الشرق الأوسط، ويمثل تهديدا أمنيا محققا لدول الخليج ولتركيا، وسترى كل منهم أن التحالف العسكري والتنسيق الأمني المكثف، مع التغاضي عن الخلافات السياسية، سيشكل المظلة الأمنية الأساسية لها.خصوصا مع تراجع التواجد العسكري الأمريكي في المنطقة،وعدوله عن التدخل المباشر في شؤون الشرق الأوسط.

لذا، ستسعى تركيا للتقرب من الدول التي شابت بعض الأزمات في علاقتها معها، مثل مصر، وستعمل على تقوية علاقاتها بالعديد من دول الخليج العربي، لاسيما السعودية والإمارات، وذلك للإبقاء على التوازن الطائفي في المنطقة، والعمل على الحيلولة دون تصاعد الدور الإيراني في المنطقة، مع الاستمرار على الإبقاء على الميزة النسبية لدى تركيا، فيما يخص انفرادها بعلاقات مميزة مع الاتحاد الأوربي والولايات المتحدة الأمريكية، وهنا ستعمل تركيا على تفادي المواجهة مع إيران، وستعمل على استمالتها من خلال المبادرة بتقديم العون والمساعدة على المستوى السياسي مثل التوسط، بينها وبين القوى الغربية أو على المستوى الأمني من خلال تقديم معلومات استخباراتية أو معدات تساعد هذه الدول على حماية أراضيها.[2]

تلك المؤشرات، تدل على أنه بإمكان تركيا تحسين مكانتها، واستعادة دورها الإقليمي مرة أخرى، كلاعب أساسي في التوازن الاستراتيجي والأمني الذي يمكن أن يكفل الاستقرار للمنطقة، خصوصا مع تزايد مخاوف دول الخليج والمملكة العربية السعودية،جراء زيادة النفوذ الإقليمي الإيراني في كل من، العراق وسوريا ولبنان، وإقامته مناطق نزاع، بها قوى مدعومة من إيران، من أجل السيطرة على هذه البلدان بالقوة. أو خلقها لبؤر توتر تشكل مصدر قلق بالنسبة لدول الخليج، خاصة أنها تقع في فنائه

[1] بكر محمد رشيد البدور، مرجع سبق ذكره، ص310

[2] شيماء ماجد ،مرجع سبق ذكره،ص 22

الخلفي، وتشكل تهديدا مباشرا لأمنها واستقرارها، كما هو حاصل في اليمن، منذ وصول الحوثيين إلى السلطة بالقوة بعد الإطاحة بالسلطة المنتخبة. ونتيجة لذلك، تشعر المملكة العربية السعودية بالتهديد من الحلفاء المدعومين من إيران في الجنوب والشمال.

الصعود والتحسن الطفيف الذي طرأ على العلاقات التركية- السعودية ،بدأ عندما جاء الملك سلمان إلى السلطة، كما أعطت تركيا فرصة لاستعادة أهميتها ولعلاقتهم، بعد التراجع الذي عرفته،جراء مسألة دعم تركيا لنظام الإخوان المسلمين في مصر منذ 2013 وعدم اعترافها بنظام "عبد الفتاح السيسي".

حيث شهدت الدولتان عدد من الزيارات الرسمية المتبادلة، و قام الرئيس التركي في 23 جانفي 2015 بزيارة إلى السعودية لحضور جنازة الملك السعودي الراحل عبد الله بن عبد العزيز،الزيارة التي تغيب عنها الرئيس المصري، كما قام أوردغان بزيارة أخرى في الشهر الأخير من نفس السنة 2015، عندما تمت دعوته في نفس الوقت مع الرئيس المصري "عبد الفتاح السيسي". حيث حضت زيارة الرئيس التركي أردوغان، للمملكة العربية السعودية، باهتمام خاص لما لها من تأثير إقليمي ودولي، في ظل تسارع وتيرة الأحداث والمتغيرات الجيوسياسية، التي تمر بها المنطقة، ولكونها أتت في إطار تبادل وجهات النظر في مجمل تلك الأحداث، خاصة فيما يخصُ مجريات الأحداث،على الساحتين اليمنية والسورية من صراع ،تتطابق حولها رؤية البلدين إلى حد كبير، ولما لها من تأثير على مستقبل المنطقة برمتها.[1]

كانت تركيا أعلنت دعمها عملية"عاصفة الحزم"، التي تقودها السعودية ضد الحوثيين في اليمن، وزاد من عمق العلاقات حضور العاهل السعودي الملك سلمان القمة الإسلامية 13 لمنظمة التعاون الإسلامي بإسطنبول في افريل 2016، بجانب دعم قادة الخليج ووقفهم بجانب تركيا عشية محاولة الانقلاب الفاشل منتصف جويلية 2016.[2]

قيل بعد ذلك، أن المملكة العربية السعودية تحاول تحقيق المصالحة بين تركيا ومصر، اللذين سيصبحان إلى جانب السعودية، تحالفا تقوده تركيا لمواجهة أو معارضة التأثير الإيراني المتنامي في المنطقة. تزامنت هذه الأحداث مع وصول قيادة جديدة في المملكة العربية السعودية تحمل رؤية سياسية جديدة، في مواجهة الخطر الذي يهدد أمنها واستقرارها. وتبحث عن تحالف إقليمي جديد، يدعم رؤيتها في ذلك في مواجهة إيران. ومع ذلك، هذا التحالف يواجه عدد من العقبات مثل تدهور العلاقات التركية – المصرية، وكذلك تعقد الوضع في سوريا. فإذا حدث و تطابقت الرؤى حول تلك الملفات، ولم تنجح الوساطة السعودية، في تحقيق المصالحة بين تركيا ومصر، وهي(السعودية) في حاجة ماسة لها، من أجل الحفاظ على الاستقرار في المنطقة.فإن تركيا سوف تنجح كثيرا في تطوير دورها الإقليمي في

[1] منصور المرزوقي،"العلاقات السعودية –التركية:تحول بنية التحالفات الإقليمية"،(**تقارير**،مركز الجزيرة للدراسات،مارس 2015)،ص 5

[2] كرم سعيد، مرجع سبق ذكره،ص 26

المستقبل، لأنها الأكثر قدرة من الدول الثلاثة في قيادة هذا التحالف، بسبب الاستقرار السياسي النسبي ،الذي يقوم على مؤسسات مستقرة وعلى تجربة اقتصادية ناجحة.[1]

بالإضافة إلى ذلك، يمكن أن نرى المؤشر الأمني، محددا أساسيا نحو انفراج في العلاقات التركية المصرية، خاصة وأن مصر، قد أنهكت أمنيا بالخصوص داخليا، من طرف الجماعات الإرهابية، وفي إطار هذا، وطدت مصر علاقاتها مع العديد من الدول،التي دعمتها في حربها على الإرهاب مثل السعودية والإمارات والصين وروسيا، كما استبعدت مصر الدول التي لم تؤيدها على غرار قطر وتركيا.مع ذلك، يبدو أن الهاجس الأمني المصري القوي يحتم عليها، على الأقل الحفاظ على الاتصال والتنسيق مع النظام التركي ، ذلك أنه مكن مصر من تقويض التهديدات التي تزعزع أمنها واستقرارها.فمع اكتشاف خلايا إرهابية ذات صلة في تركيا ،وتعمل على التجسس على الشأن المصري،من أجل إسقاط الدولة،نجد أنه بالتنسيق مع النظام التركي أمنيا ستتمكن مصر من تقليص تلك التهديدات.[2]

أما فيما يخص علاقات تركيا بالمحور الأورو–أطلسي، فالنخبة التركية في الحزب الحاكم لديها قناعة راسخة بأن كلا القوتين في حاجة لتركيا، من أجل تحقيق أمنهم واستقرارهم، والتواصل مع دول المنطقة وتسوية نزاعاتها.فقيادات الحزب مازالت تؤكد على أن تركيا لم تعد تحتاج لأوربا والولايات المتحدة بقدر حاجتهما إليها، وأنها ما عادت تسعى جاهدة للانضمام للاتحاد الأوربي، ولا الحصول على معونات أو مساعدات أمريكية كما كان الحال من قبل .فتركيا و إن كانت لن تنضم للاتحاد الأوروبي، فهي تعمل على محاكاة الاتحاد مع دول الجوار لديها، من خلال الحوار السياسي والتعاون على التكامل الاقتصادي وتوأمة المدن على الحدود ،وإلغاء التأشيرات وغيرها من الخطوات التي اتخذتها تركيا كأساس لها في سياستها الخارجية طوال العقد الماضي،وقد تسعى للاستمرار على هذا المنوال مع بعض الدول التي لديها الاستعداد لذلك والتي لديها الرغبة في تحقيق تنمية اقتصادية وتعاون سياسي، يساعد في دعم شرعية هذه النظم ويمكنها من مواجهة أزماتها مثل الأردن،تونس المغرب ولبنان. [3]

إن البعد الأمني سيكون له الهيمنة، والقول الفصل،في تحديد علاقات القوى وتوازنها في المنطقة، وفي القرارات التي ستتخذها الدول تجاه بعضها، وفي تقديم تركيا كقوة إقليمية تأسيسية،لما تتمتع به،من قدرات عسكرية وأمنية و استخباراتية هائلة، التي تجلت في تقويض تركيا لهجمات "داعش" ،مع وجود رغبة تركية قوية،أن تفرض نفسها على دول المنطقة، و في رغبتها بالانفراد بعلاقات قوية مع القوى الغربية لاسيما الولايات المتحدة والاتحاد الأوربي وروسيا في التنسيق الأمني.

وفي المؤشر الاقتصادي، فبعد أن حسمت تركيا بالتعديلات الدستورية المشكلات المدنية العسكرية الداخلية، وأعطت الرئيس التركي صلاحيات التحرك، يمكن لتركيا أن تحسن من نفوذها في المنطقة،و

---

[1] Mahmud Khalifa,op cit, p109

[2] شيماء ماجد ،مرجع سبق ذكره،ص19

[3] المرجع نفسه،ص 21

ليس فقط من باب المؤشر الأمني العسكري، بل لها القدرة على استخدام الوسائل السلمية مثل التعاون على مستويات المختلفة والتدخل من خلال الوساطة لحل الأزمات ،وإبرام مشروعات مشتركة، والعمل على الوساطة بين هذه الدول والغرب، لاسيما الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي.

فمع التقارب الأمني التركي –السعودي، أصبح من أولويات البلدان اهتماما واضحا لوضع مسيرة التعاون والتبادل التجاري، على طريقها الصحيح بتبني إستراتيجية طموحة من أجل توسيع قاعدة التعاون الاقتصادي. فتركيا لديها خطة لإيصال الناتج القومي 2 تريليون دولار، في 2023، بينما تطمح السعودية إلى تقليل اعتمادها الاقتصادي على عائدات النفط، بتنويع الصادرات في مجالات أخرى ، كما أن الفرصة بين البلدين متاحة ومؤهلة للتعاون الاقتصادي في مجالات الطاقة والاستثمار. ولا شك أن لتنمية العلاقات الاقتصادية بين البلدين، وتنويع قاعدة التعاون الاقتصادي لتشمل أكبر تشكيلة ممكنة من القطاعات التجارية والصناعية، وتبادل المنتجات المرغوبة في كلتا السوقين، وبالاستفادة من الميزات النسبية في كل دولة. سيصب كل هذا في مصلحة تعظيم الدور الإقليمي لتركيا، خاصة مع التغيرات التي يشهدها الإقليم. ففي ما تعتبر تركيا مدخلا لأوروبا، فإن السعودية بلا شكل هي المدخل للخليج باعتبارها أكبر بلد في محيطها والأقوى اقتصاديا.[1]

على صعيد آخر، شهدت العلاقات التركية الخليجية في الآونة الأخيرة، تطورات مهمة كشفت عنها الاتفاقيات الثنائية، كتأسيس مجلس التعاون الاستراتيجي مع الرياض في افريل 2016،كما شملت الاتفاقيات الثنائية توطيد العلاقات الاقتصادية والاستثمارية.كما ارتفعت قيمة المبادلات التجارية بين المجلس وتركيا من 1.5مليار دولار عام 2002 إلى 16 مليار 2014، وبلغت قيمة التدفقات الاستثمارية المباشرة من دول المجلس إلى تركيا 2.8دولار خلال الفترة (2010–2014).[2]

مع تولي بن علي يلدريم،منصب رئيس الوزراء في تركيا في ماي 2016 ثارت تكهنات حول إمكانية تحسن العلاقات المصرية–التركية. حيث حركت تصريحاته المياه الراكدة في بحر العلاقات بين البلدين،عندما أكد على ضرورة تطبيع علاقات بلده الاقتصادية مع مصر، وذكر في وقت سابق بشأن عزل مرسي"إننا لا يمكن أن نوافق على التغيير بهذه الطريقة...هذا جانب من المسألة،إلا أن الحياة تستمر على الجانب الآخر، ونحتاج لبعضنا البعض، لذلك لا يمكننا قطع شيء فجأة حتى لو أردنا ذلك"[3] وتشير التوقعات إلى حدوث انفراجة في العلاقة بين القاهرة ،وأنقرة، بعد زيارة وفد رجال أعمال أتراك للقاهرة في يناير 2017، وهي الزيارة الأولى من نوعها منذ عام 2013، وأجرى أعضاء الوفد محادثات في شأن فرص الاستثمار في مصر، مما أعطى دليلا على تحسن ولو طفيف في العلاقات بين البلدين على الصعيد الاقتصادي، كما نظمت جمعية رجال الأعمال الأتراك –المصرية مؤتمرا موسعا في

---

[1] " زيارة أردوغان للسعودية وتأثيرها على العلاقات بين البلدين" **موقع دايلي صباح**، 2015/12/29، نقلا عن: https://www.dailysabah.com/arabic/politics/turkish-saudi-relations

[2] ـــــــ"16مليار دولار حجم التبادل التجاري الخليجي التركي"،جريدة الوطن(السعودية)،2016/7/10

[3] كرم سعيد، تركيا بعد الانقلاب،مرجع سبق ذكره،27

17فبراير 2017، وذلك بهدف العمل على تعميق التعاون الاقتصادي بين البلدين، وبحث فرص الاستثمار والتبادل التجاري المتاح بين المستثمرين.[1]

أما فيما يتعلق بطبيعة العلاقات بالمحاور الإستراتيجية المختلفة، سنجد أن مستقبل علاقات تركيا مع الولايات المتحدة وفق هذا سيناريو التحسن/الإصلاحي، يتطلب توافر جملة من العوامل لتقليص الاحتقان الذي شاب علاقتها منذ اندلاع "ثورات الربيع العربي" وهي:

- تحسن العلاقات بينهما، مرهون ببروز تهديد أمني إقليمي جديد على تركيا، يجعلها بحاجة ماسة للولايات المتحدة الأمريكية. و يبدو أن روسيا هي القوة الرئيسية الوحيدة التي يمكنها أن تمثل هذا التهديد، لكن الاتجاهات تتحرك حاليا في الاتجاه الآخر.
- هناك تهديدات خطيرة لتركيا، يمكن في بعض الأحوال أن تبرز، من عراق فوضوي عدواني،أو من طموحات إيرانية لامتلاك الأسلحة نووية ، و عزمها على الحد من النفوذ التركي في الشرق الأوسط.[2]
- قد تتعرض تركيا إلى استهداف استراتجي خطير مستمر وطويل الأمد، من قبل قوى جهادية دولية.
- قد يتم رفض طلب تركيا الانضمام إلى عضوية الاتحاد الأوروبي تماما من قبله، بحيث تصبح مستبعدة بصورة لافتة من أوروبا، في أثناء سعيها لتلبية متطلبات الاتحاد الأوروبي،أو أن مشروع الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي قد ينهار بأكمله ، وإن كان هذا مستبعدا.
- قد تلجأ تركيا إلى الولايات المتحدة، كي تساعدها في تحديث قواتها العسكرية،خاصة في غياب أي بدائل مغرية للموردين العسكريين،وفي هذه الحال ستكون الولايات المتحدة راغبة في التعاون الوثيق مع تركيا في هذا الأمر، وتزويدها فعلا بكافة الأسلحة التي تريدها.
- تحتاج تركيا إلى سبب يسوغ لها، أن تبحث عن صخرة قوية تبني عليها أمنها،كأن ينحدر الشرق الأوسط إلى اضطرابات كبرى، وعنف وتطرف يشكل تهديدا مباشرا لتركيا.
- تحتاج تركيا إلى الاعتماد على الولايات المتحدة من خلال صندوق النقد الدولي، لتلبية متطلبات المساعدات الاقتصادية.
- تدعو الحاجة إلى بعث فكر كمالي معتدل يصر على علاقات وثيقة مع واشنطن، بوصفها القاعدة الأساسية الطبيعية للأمن التركي،مع رفض لمشاركة تركية كبيرة في شؤون الشرق الأوسط إلا على أساس أمن دفاعي.
- ستكون تركيا بحاجة إلى الاعتماد على سياسات الطاقة الأمريكية في المنطقة، التي تعود عليها بالفائدة، ولكن تكون هناك حاجة إلى عدم الاحتكاك مع واشنطن، بشأن الاستيراد المتزايد للغاز الإيراني والتعاون التركي مع إيران في مشروعات الطاقة.[3]

---

[1] كرم سعيد،"علاقات تركيا الخارجية بعد التعديلات الدستورية"،(**السياسة الدولية**،العدد 209،يوليو 2017)،ص 123

[2] جراهام فولر، مرجع سبق ذكره، ص ، ص228

[3] المرجع نفسه،ص229

أما فيما يخص علاقات تركيا مع روسيا، فقد شكل الاندفاع الروسي المتزايد نحو تأمين مصالحه ضمن مجاله الحيوي (في كل من آسيا الوسطى و أوروبا الشرقية و في الشرق الأوسط) فرصة للتقرب من تركيا؛ و لما كانت تركيا تتمتع بعلاقات تاريخية و ثقافية و مصالح مشتركة مع الجمهوريات السوفيتية السابقة، والشرق الأوسط، فإن روسيا بحاجة للدور التركي المتنامي لتأمين تلك المصالح، في ظل الرغبة المشتركة بين الجانبين في محاصرة الجماعات المتطرفة في تلك المناطق، و منع توسع نفوذها . غير أن هذا الوضع ومستقبله،سيكون مرهونا أيضا بمدى التقارب أو التباعد مع الجمهورية الإيرانية،التي تلعب دورا منافسا للدور التركي؛ مما يجعل مصالح البلدين تتضاد و تتصادم. و بحكم العلاقات التاريخية بين تركيا و الغرب، فإن إيران من الناحية النظرية هي الأقرب لروسيا،إلا أن روسيا بحاجة إلى سحب تركيا إلى خط المنتصف بينها، و بين الغرب على الأقل، و هذا الأمر قد يقود إلى توتر العلاقات التركية-الإيرانية.[1]

أما فيما يخص علاقاتها مع أوروبا والاتحاد الأوربي، على الأقل منذ نهاية الحرب الباردة ،فقد كانت التطورات في الشرق الأوسط عميقة التأثير على مسألة التحالفات، وعلى تصورات كل من تركيا والاتحاد الأوروبي، لطبيعة العلاقات فيما بنيهم والاهتمامات المشتركة، وبالخصوص الأمنية منها. كما لا يزال يوجد هناك الآن، توجه استراتجي داخل تركيا، يتطلع بصورة رئيسية نحو أوروبا، حيث يتطلب هذا التقارب، توافق في الاستراتجيات، وتحقيق معظم الشروط التالية:

- الحاجة إلى استمرار التقدم التدريجي، نحو اندماج تركيا في نهاية المطاف ضمن الاتحاد الأوروبي.
- يحتاج الاتحاد الأوروبي إلى الاستمرار في تطوره الحالي ،الناجح عموما كقوة "معيارية"،حتى يجعل تركيا تستحق الحصول على جائزة العضوية فيه، لإبعاد الشكوك حول الانتقادات المتعلقة بالهوية والايدولوجيا.
- ستكون هناك ضرورة لإحداث ضعف شديد في القوة المناوئة للاتحاد الأوروبي في السياسة التركية.
- سيحتاج الاتحاد الأوروبي، إلى امتلاك القدرة على تلبية درجة عالية من الاحتياجات الاقتصادية والعسكرية في تركيا.
- سيحتاج الاتحاد الأوروبي إلى تقدير قيمة الدور التركي النشيط في الشرق الأوسط.
- ستكون هناك حاجة إلى غضب واختلاف مع الولايات المتحدة، حول أهداف واشنطن الإستراتيجية والسياسية التكتيكية في المنطقة، وخاصة الأهداف التي تعتبر مناقضة للمصالح التركية.[2]

على العموم ، يمكن وصف العلاقات بين تركيا والاتحاد الأوروبي في الفترة 1999-2010 بأنها كانت تقوم على نوع " التعاون الحذر" ، حيث تقاطعت الأجندات التركية والأوروبية، حول كيفية التعامل مع جملة من القضايا الاقتصادية والسياسية، والأمنية في الشرق الأوسط (مثل الملف النووي

[1] بكر محمد رشيد البدور ،مرجع سبق ذكره،ص311

[2] جراهام فولر ،مرجع سبق ذكره، ص230

الإيراني)،حيث كانت الرؤى متقاربة إلى حد كبير، مع وجود بعض الاختلافات في الأساليب والأولويات السياسية (مثل التعامل مع حماس).

مع اندلاع "الربيع العربي"، استمرت علاقات "التعاون الحذر"؛ و كان هذا هو الحال، خاصة مع اندلاع جبهات جديدة، شكلت تهديدا لكل من أوروبا وتركيا على حد سواء.استوجبت توحيد الجهود، وخلق جبهة مشتركة في الحرب، ضد الدولة الإسلامية المزعومة في بلاد الشام و العراق (داعش).[1] وسوف تتداخل الأحداث في الشرق الأوسط من جديد، للتأثير على العلاقات بين تركيا والاتحاد الأوروبي، ولترفع مجموعة جديدة من التحديات ، التي يمكن أن تقدم فرصا جديدة لتحفيز التعاون و التقارب.

كل تلك المؤشرات السياسية والأمنية والاقتصادية ، الحاكمة لطبيعة علاقات تركيا بالشرق أوسط عموما، وبالمحاور الإستراتيجية وعلى الأصعدة الداخلية والإقليمية والدولية، تدل وبقوة على مدى مركزية تركيا بالنسبة للسياسات الكبرى، وعلى اعتراف المجتمع الدولي بها، كقوة إقليمية مهمة(مع تحفظ إسرائيل)،مما جعلها طرفا فاعلا في صنع القرارات الإستراتيجية ضمن محيطها الجيوسياسي، وخاصة ضمن لعبة التوازنات الإقليمية التي تزال تحاك جراء التوترات التي وقعت بعد اندلاع ما سمي "الربيع العربي" .

الأمر الذي يرجح عودة تركيا إلى الساحة الإقليمية والدولية، وبقوة وأكثر جرأة و براغماتية، جراء تجاوزها للاختبارات الإقليمية المختلفة. وأن تركيا بإمكانها أن تعول على إمكانياتها، حتى تحقق الحماية والاستقرار لنظامها، دون أن تكون بحاجة لتلك التحالفات، بل هي ستكون محور جذب لأي تحالفات إقليمية، هذا ما يمكن أن يعزز من دورها ، ويطرح تركيا كبديل استراتيجي وحيد بالنسبة للدول العربية ،أو الدول الغربية في المنطقة الشرق أوسطية،الأمر التي يتماها تلقائيا مع طموحات وغاية الدولة التركية في المراحل القادمة.

المطلب الثالث: السيناريو الراديكالي:

يعتمد السيناريو الراديكالي على اكتشاف كيفية التغير في الظاهرة، و تطبيق هذه الكيفية على المستقبل، مع الافتراض بأن الواقع سيسير وفقا لهذه الكيفية المرتبطة بتعليل علمي واضح، و مرجعية فكرية مترابطة و منسجمة. يقوم هذا السيناريو على إمكانية حدوث تغيرات جذرية (سلبية) قد تؤدي إلى تراجع و أفول الدور التركي، سواء على مستوى الحضور أو الفاعلية والتأثير. وهذا السيناريو يتوقف على كيفية تعامل تركيا مع المعطيات المستجدة على الساحة الشرق أوسطية، و على تحقق فرضيتين أساسيتين: **الأولى**، مرتبطة بالتقلبات التي يمكن أن تقع على المستوى الداخلي التركي(تحولات جذرية على

[1] Doruk Ergun & others," The Role of the Middle East in the EU-Turkey Security Relationship: Key Drivers and Future Scenarios",(**FEUTURE,** Paper No. 20, May 2018),p1

الصعيد الداخلي)، والتي يمكن من أن تقوض من دعائم النظام السياسي القائم، وبالتالي تراجع الدور التركي.

الثانية، أن تركيا تتمتع بعلاقات إيجابية مع كافة القوى الكبرى في المجتمع الدولي، فتركيا حليف استراتيجي للولايات المتحدة ،و عضو في حلف شمال الأطلسي، وعضو في كثير من المؤسسات الأوربية، و شريك تجاري لكل من روسيا و الصين، و بالتالي فإن المكانة الإقليمية والدولية لتركيا متصلة بكل هذه الجوانب، التي تحتوي قدرا كبيرا من التضاد والتناقض الذي بينته أحداث "الربيع العربي" و ما بعدها ،والذي يمكن أن يفقد الثقة في تركيا، فتفكك كل أو بعض تلك الروابط،أو تؤدي إلى نتائج عكسية عليها.[1]

إن المقصود هنا بتراجع الدور التركي ،أن تركيا لن تستطيع إحراز أي نجاح أو قبول على المستوى الإقليمي والدولي، بما يعني أنها تعجز عن إبرام تحالفات ذات طابع عسكري أمني. ولن تستطيع الاستمرار في تبني دور إقليمي ريادي، يعتمد على الموازنة بين المصلحة القومية وتحالفاتها مع الغرب، وكذا العمل على تحقيق تعاون على المستوى السياسي والاقتصادي، يساعد دول المنطقة على تحسين أوضاعها السياسية والاقتصادية داخليا وخارجيا.

في هذا التصور، يمكن القول إن سياسة تركيا الداخلية والخارجية، قد تحمل في طياتها العديد من عوامل الفشل.

أولا: على الصعيد الداخلي: يرجح هذا السيناريو انفجار أزمات نظامية ، و هوياتية عميقة، قد تشل من دور تركيا وطموحاتها المستقبلية . تبقى مسألة الصراع على الهوية والانسجام الداخلي، أحد أهم المسائل التي هددت الجمهورية التركية منذ نشأتها 1923، حتى وقتنا الحالي؛ هذه الأزمة ليست جديدة ولها جذور تاريخية،مرتبطة بالتأويلات السياسية للموقع الجغرافي و لجيوبولتيكا الدولة.حيث أدى البحث عن روابط بديلة،إلى تصعيد النقاش الداخلي في تركيا حول عقيدة " الأسلمة" للدولة ، أو على نحو أكثر دقة، حسم خياراتها الجيوسياسية نحو "الشرق الأوسط"، من خلال نهج السياسة الخارجية لحقبة حزب العدالة والتنمية، والتي جاءت متزامنة بشكل متناقض مع الأدبيات والدعاوى حول "الأَوربَة*" في المشهد الواقعي لتلك السياسات .

حيث لعبت تركيا دورًا رائدًا في الشرق الأوسط، واختارت القيادة/الزعامة الإقليمية بدلاً من سياستها التقليدية بعدم التدخل ، بينما كانت تبحر رسمياً نحو الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي، محاولة حل النزاعات والوساطة التي رفعت من مكانة تركيا الإقليمية ، في حين أن التركيبة التركية للحكم الديمقراطي واقتصاد السوق في وضعية أغلبية مسلمة زادت من جاذبية "النموذج التركي" المزعوم. قبل الربيع العربي، كانت تركيا راسخة بشكل جيد، في المعادلات الإقليمية ذات العلاقات القوية مع "محور المقاومة" بين

---

[1] بكر محمد رشيد البدور ،مرجع سبق ذكره، ص 323

* الأورية أو الأوروبانية وهي الترجمة لكلمة "Europeanization".،بمعنى النزعة في التوجه نحو الغرب الأوربي.

إيران وسوريا العراق وحزب الله وحماس ، وكذلك الحكومات الموالية للغرب في دول الخليج ، والأردن ، ومصر ، وفلسطين. في سياق "الربيع العربي" ، مع تزايد الطائفية والصراع الجيوستراتيجي في المنطقة ، كانت القدرة التركية على توجيه مسار هذه التفاعلات وفق مبادئها ومنطقها الجيوسياسي،مضطربة وصعبة التحقيق بشكل قاطع. بدلا من ذلك، كان على تركيا أن تواجه التهديدات المزدوجة للاجئين والإرهاب، والتي قوضت الأهداف الإقليمية التركية. ونتيجة لذلك ، سلطت الأضواء الدولية، على تركيا في الحرب ضد تنظيم الدولة الإسلامية ،والتردد التركي على الامتثال للعلاقات التركية – الغربية التي أضعفتها تماماً، مما أعطى تركيا الكثير من الضغط الإعلامي، حول الصلات المزعومة مع داعش. في حين أن تركيا نفت رسميا أي روابط مع الجماعات الجهادية. وقد تمكنت الجماعات التركية المناهضة لتركيا ، ولا سيّما "جماعة غولنِ "Gülenists" (نسبة إلى فتح الله غولن*) ، من قيادة حملة تشكيك وانتقاد لسياسة تركيا المعادية للكرد والمؤيد لتنظيم الدولة الإسلامية في سوريا. هذا الوضع أحرج تركيا وجعلها ترتبك في إيجاد الصيغة التوفيقية، التي تحدد أولويات الحكومة بين الحاجة إلى دعم الديمقراطيات ، و الحاجة إلى تحقيق الأمن العام، خاصة مع تزايد العمليات التفجيرية في تركيا وعلى حدودها ، و كذا البحث عن روابط تجارية بديلة لدعم نموها الاقتصادي المتضرر ،في دول الربيع العربي.[1]

كما تظل مسألة التقسيم على أساس إثني، من القضايا غير مستبعد،خصوصا مع تزايد نزعة التفكك الدول في العديد من دول الجوار ،وإعلان الجماعات الإثنية المختلفة لولائتها،إلى جماعات أقل من الدول ، في كل من العراق ، وسوريا.فعلى الرغم من التفوق العسكري للجيش على العناصر الكردية المسلحة في كافة المجالات، إلا أن ما يحدث في الأقطار المجاورة، قد يلقي بظلاله على الحالة التركية،فتمتع إقليم كردستان العراق بوضع الإقليم الفدرالي منذ 2003، واحتمالية حصول الأكراد في سوريا على وضع شبيه في أعقاب الثورة،بالإضافة إلى احتمال تعرض إيران إلى هجوم عسكري غربي(أمريكي)خصوصا مع إدارة "ترامب"، الذي ألغى اتفاقية السلام مع إيران في الملف النووي وفرض عقوبات عليها،الأمر الذي قد يترتب عليه نشوب حرب إقليمية شاملة، تقود إلى حالة عارمة من الفوضى والاضطرابات والعنف، وهذه الحالة سوف تتيح للأقليات المختلفة فرص الانفصال عن الدول المركزية التي تعيش فيها، وقد يقود هذا الاحتمال في حالة حدوثه إلى تنفيذ الغرب والولايات المتحدة مشروعهم المأمول"الشرق الأوسط الكبير"، ويرتكز هذا المشروع بصورة أساسية على فرضية مفادها أن القضية الفلسطينية والحركات الإسلامي والنفط ليست هي المسؤولة عن أزمات الشرق الأوسط، بل إن تلك الأزمات منبثقة عن غياب التوافق بين

---

* فتح الله كولن ((بالتركية: Fethullah Gülen)) مفكر إسلامي وداعية تركي. ولد فتح الله كولن أو فتح الله جولان أو فتح الله غولان في 27 أبريل 1941 في قرية صغيرة تابعة لقضاء حسن قلعة المرتبطة بمحافظة أرضروم، وهي قرية كوروجك ونشأ في عائلة متدينة. يعتبر كولن من مريدي سعيد النورسي، كما يركز في أعماله بفكرة الديمقراطية وحوار الأديان. كان كولن من حلفاء الرئيس التركي رجب طيب أردوغان في الماضي، لكن العلاقة بين حكومة حزب العدالة وحركة كولن (الحزمت) أصبحت متوترة، وأصبح الإنقسام علنيا في سنة 2013 م، حين ظهرت تهم فساد للمسؤلين في الحكومة التركية، واتهم أردوغان كولن بالوقوف وراء المشكلة للتأثير سلبا على حزب العدالة والتنمية.

[1] Bülent Aras, "TURKISH FOREIGN POLICY AFTER JULY 15",(Istanbul Policy Center, February 2017),p10

التركيبة الإثنية والحدود السياسية، وبالتالي لابد من إعادة تقسيم المنطقة بصورة تحقق هذا التوافق، وبموجب هذه الفكرة، فإن مناطق الشيعة و الأكراد وغيرها من الأقليات العرقية والدينية والمذهبية، سوف تتعرض لتغيير جوهري، وسوف يطول هذا التغيير في حال حدوثه العديد من الدول المركزية في الإقليم، وفي مقدمتها، تركيا وإيران والسعودية والعراق.[1]

فإلى وقت قريب، كانت أنقرة تقول ببساطة إن أكراد تركيا يتمتعون بقدر جيد من الحقوق، وذلك خلال الطفرة الاقتصادية، والتحرر السياسي الذي تتمتع به تركيا،على حد قولهم. ومنذ وقت ليس بالبعيد، كان لدى قادة تركيا حجة يطلقونها ببساطة بشأن الأكراد، وهي أنه نظرا لارتفاع مستوى القمع والتهميش للأكراد في الدول الاستبدادية المجاورة، يجب على الأكراد تركيا تقدير ما لديهم من نِعَم وآلاء ،ولكن لم تعد هذه الحجة متداولة، بسبب أكراد العراق الذين يتمتعون بحقوق الاستقلال في شمال البلاد، وهو ما دعا أكراد تركيا للثورة على ما يواجهونه من سياسات. لقد بات أكراد العراق يتمتعون بالاستقلالية، وهو ما دعا إلى القلق من قبل السياسة التركية.

هنا يبرز أثر التحول الاقتصادي، فخلال العقد الماضي، بدأت "ديار بكر"* الكردية وغيرها من المدن ذات الغالبية الكردية، تزدهر اقتصاديا أكثر من مناطق أكراد العراق، لكن الآن انعكس الوضع، حيث أصبح الأكراد في تركيا، مطلعين على كردستان العراق، وتحقق التقارب بينهما،بعد أن انفتحت الحدود وشهدوا تصاعد قوة دولة كردية مستقلة،ما أدى إلى التطلع إلى مستقبل مماثل،بالإضافة،إلى أن الأحداث في سوريا ضاعفت من تعقيدات المشكلات التي تواجهها أنقرة في هذا الإطار.[2]

---

[1] Petrs Ralph, "How a Better Middle East Would Look",(**armed forces journal**,june 2006),: http://armedforcesjournal.com/2006/1833899/06/

* تعد مدينة ديار بكر جنوب شرق تركيا مسقط رأس السياسة الكردية، والتي يمثلها حزب الشعوب الديمقراطية،وهو ثالث أكبر حزب في البرلمان التركي، ديار بكر بمثابة حاضنة القومية الكردية في تركيا، ويمكن أن تمثل منصة لمراقبة تصور الأكراد الأتراك أنفسهم،أنهم أمة منفصلة ومستقلة عن الجمهورية التركية. وتعد هذه المدينة محور الاشتباكات بين حزب العمال الكردستاني والحكومة التركية.

[2] سونر جاغابتاي وجيم يولبولان،تر،إسراء قاسم،"خطوات تتعرقل:مسارات الحرب والسلام بين الأكراد وتركيا"(**شؤون تركية**،العدد6،خريف 2016)،ص 80

الخريطة رقم(11) :توزيع الأكراد في الشرق الأوسط

المصدر نقلا عن:فرانس 24 بالعربي https://www.france24.com/ar 29/07/ /2015

يبدو أن الأوضاع ستتفاقم في تركيا، خصوصا مع استمرار الحرب الأهلية في سوريا ، ومع تجدد القتال مع حزب العمال الكردستاني، الذي جاء كنتيجة طبيعية لانهيار عملية المصالحة، التي كانت بين الحكومة التركية وحزب العمال الكردستاني في جويلية 2015 ، مع الجبهة التي فتحتها العمليات البرية التركية ضد داعش، الأمر الذي يجلب عنصر جديد من القتال ضد الحركات الجهادية،وحزب العمال أي القتال على جبهتين.[1]

مع بدأ الأحزاب والجماعات الكردية السيطرة على الأراضي في شمال سوريا، وسعيهم نحو خلق منطقة للحكم الذاتي الكردي، تحت مسمى "كردستان السورية"،التي تتألف من ثلاث مناطق، الجزيرة، وكوباني، وعفرين. أنشأ أكراد سوريا مؤسسات ونظاما ديمقراطيا، بالإضافة إلى الحصول على بعض الاعتراف الدولي كشريك سياسي وعسكري،وخاصة في الحرب ضد الجماعات المتشددة،إذ بدا أنها مسألة وقت فقط حتى يكون لدى أكراد سوريا نفوذ كاف للمطالبة بالاعتراف بهم من جانب سوريا. الشاهد أن تركيا بحاجة إلى التغلب على مخاوفها من النزعة الانفصالية للأكراد، وتأمين حدودها الجنوبية الشرقية. وهذا ما قد يصرفها عن أهدافها وأدوارها الجوهرية في الشرق الأوسط ويبدد جهودها، ويصعب عليها القيام بدور ريادي في المستقبل.

[1] Bülent Aras, "TURKISHFOREIGN POLICY AFTER JULY 15,op cit,p p 10 11

كما سوف يكون من الصعب على تركيا الحفاظ على نفوذها على أكراد سوريا والعراق، خاصة وأن القوميين الأكراد يعتقدون بأن هذه هي أهم اللحظات في تاريخ الأكراد، فقضية الأكراد يمكن أن تحدث تحولا في الشرق الأوسط رأسا على عقب ، ويمكن للحزب العمال الكردستاني شن حرب شاملة، بالإضافة إلى توسيع العنف في مدن غرب تركيا، وهذا من شأنه أن يضع تركيا في خطر لفترة طويلة الأمد،و هو ما سيؤدي إلى إشاعة الفوضى في جميع أنحاء البلاد.[1]

بالإضافة إلى القضية الكردية، تتشابك جملة من القضايا، المرتبطة أساسا بشخصية "أوردغان" وسياسات حزب العدالة والتنمية" في الداخل التركي من ناحية، واستمراره في التدخل سلبا في شؤون بعض الدول، في المنطقة التي لم تنجح فيها "ثورات الربيع العربي.

كما تتجه بعض القراءات التركية والأجنبية، إلى الربط بين مستقبل الدور التركي، وشخصية "أوردغان" باعتباره عاملا مهما جدا، عند الحديث عن دور إقليمي تركي، وذلك لمحورية شخصية القائد السياسي في التاريخ السياسي التركي، ولمحورية دور "أوردغان" وسيطرته على الحزب. فعند الحديث عن شخصية "أوردغان" فإننا نعني بالأساس، جرأته في الحديث وميله للتحدي والمواجهة، في صياغته لأفكاره و سياسة دولته، فهو يتميز دون قيادات الحزب الأخرى، والتي تشترك معه في الموافقة مثلا، على التوجه نحو دعم نظام الإخوان في مصر؛ ظهرت هذه السمات في شخصية "أوردغان" وبعض قادة الحزب على غرار" أحمد أوغلو" وعبد الله غول" جليا، فعلى الرغم من رفض بلادهم لما حدث، فإنهم ، تبنوا خطابا لاذعا شديد اللهجة، هاجموا فيه النظام المصري بشدة، على ما فعله مع حكم الإخوان. وهذا الأمر يمكن إرجاعه لتاريخ "أوردغان" السيئ مع الجيش التركي، وما لاقاه من اضطهاد ، وسجن قد أثر على موقفه من الحكومة الجديدة لمصر. [2]

على صعيد آخر، نجد أن مهاجمة تركيا للنظام المصري، بعد الإطاحة بحكم الإخوان، قد قوضت من حركة تركيا على المستوى الإقليمي، خصوصا مع وجود دعم من العديد من الدول،التي اتخذت موقفا مخالفا تماما حيال مصر،وأعلنت حماسها تجاه النظام الجديد، والإطاحة بالإخوان، مثل السعودية والإمارات، اللتان لم يتوانيا عن تقديم الدعم المعنوي والمادي، و الوقوف إلى جانب النظام الجديد ، وهو ما انعكس سلبا على تركيا منذ نهاية 2016، التي لم تعد علاقاتها الاقتصادية، كما كانت من قبل مع السعودية والإمارات.

كما تعد مسألة الانقلابات العسكرية حاسمة في هذا السيناريو، خاصة وأن لتركيا سجل حافل بتدخل الجيش المباشر في شؤون الحكم، وتجلى ذلك عبر سلسلة من الانقلابات العسكرية، والتي كان آخرها انقلاب 1996، وصولا إلى محاولة الانقلاب في 15جويلية 2016 والتي باءت بالفشل،وقد يكون الدافع وراء انقلابات جديدة في المستقبل،خاصة مع تزايد شعور القوى القومية والعلمانية والجيش، بتغييب دورها

---

[1] سونر جاغابتاي وجيم يولبولان،تر،إسراء قاسم ،مرجع سبق ذكره،ص 84

[2] شيماء ماجد ،مرجع سبق ذكره،ص 22

المعهود في الحياة السياسية، خاصة مع جملة الإصلاحات الدستورية، التي انتهجها حزب العدالة والتنمية، وتحويل دفة الحكم نحو النظام الرئاسي،وكذا موجة التغيرات الداخلية التي أحدثها عقب محاولة الانقلاب، والتي طالت المؤسسات العسكرية والأمنية والسياسية.

كل هذه الأمور، يبدو أنها تستزيد من درجة الاحتقان على المستوى الداخلي أكثر فأكثر، الأمر الذي سيجعل تركيا تستعيد عصر الانقلابات من جديد. وهذا ما سيؤدي إلى تقوض الجبهة الداخلية، و انكفاء تركيا على قضايا الداخل، الأمر الذي يؤدي حتما إلى تراجع دورها الريادي في الشرق الأوسط.

ثانيا: على الصعيدين الإقليمي والدولي : لعبت المعادلات الجيواستراتيجية المتغيرة في المنطقة الشرق أوسطية أيضا، دور رئيسيا، في تقويض الأطروحات التركية، والسياسات التي تتأتي منها، و يمكنها وفق هذا السيناريو أن تؤدي إلى نسف الدور التركي في منطقة الشرق الأوسط بالأساس؛ و في خلق ظروف وبيئة أمنية تستنزف قدرات تركيا العسكرية والاقتصادية، و تجعلها تبتعد كليا عن أهدافها المرجوة اقتصاديا وسياسيا وحتى أمنيا.

أولا، على جبهة المحور الاستراتيجي الروسي والإيراني، فسياسة التدخل التي انتهجها في منطقة الشرق الأوسط، أدت إلى تقليص الدور القيادي الذي أسندته تركيا لنفسها، في المرحلة الانتقالية السورية. وثانيا،على صعيد العلاقات مع المحور الاستراتيجي الأمريكي- الأوروبي، أدت مواقف "أوباما" المترددة ضد الأزمات الإقليمية، إلى تقويض التعاون التركي – الأمريكي المفترض لتوجيه المنطقة نحو التطبيع. ثالثا، انتشار الديناميات الطائفية،التي أججتها كل من إيران و السعودية المتنافستان، أبطلت المساعي التركية التوفيقية لرأب الصدع بين السنة والشيعة المعتدلين و للجمع بينهم. رابعا، أن الديناميات المتغيرة للجيوبولتيكا العربية، تضع تركيا في مسار تصادمي، مع القوى السنية الموالية للغرب دول الخليج والسعودية ومصر ،و بدرجة أقل الأردن التي كانت متخوفة من الدعم التركي للإسلام السياسي والإخوان والمسلمين بشكل خاص (مع استثناء لدولة قطر) ، ونتيجة لذلك وجدت تركيا نفسها متورطة في مواجهة مباشرة متعددة الجبهات ضد المصالح الكردية والروسية والإيرانية والغربية والعربية فضلا عن الصراعات المتراكمة منذ فترة طويلة مع إسرائيل ،العراق وأرمينيا واليونان في حيزها الأوسع.[1]

في أعقاب محاولة الانقلاب في جويلية 2016 ، برزت قضية رئيسية ، تمثلت في حاجة تركيا لمفهوم جديد للأمن، و كانت هناك تلميحات غامضة حول نشوء عقيدة إستباقية في السياسة الخارجية التركية؛ و التي مهدت لها الطريق في محاربة وملاحقة حزب العمال الكردستاني و داعش عبر وخارج الحدود التركية. وعلى ضوء هذه التطورات، نشأت بعض الأسئلة التي أصبحت تهدد بقاء تركيا أصلا في الحلف الأطلسي، وبرز أيضا رفض من الطرف الروسي، ومرد هذه الشكوك والاحتمالات نابع أساسا من: أولاً ، أن عضوية تركيا في الناتو تتطلب التنسيق مع حلفائها عبر المحيط الأطلسي ، وكانت العمليات التركية عبر الحدود، بعيدة عن التوافق بين أعضاء حلف الناتو بسبب سياستها العامة، في الابتعاد عن

[1] Bülent Aras, "TURKISH FOREIGN POLICY AFTER JULY 15,op cit,p8

أزمات الشرق الأوسط. و مع تولي ترامب لرئاسة الولايات المتحدة ، فإن التحالف عبر الأطلسي أكثر من أي وقت مضى، مقبل على تغيير مفهومه لفكرة "الأمن الجماعي" إلى فكرة "تقاسم الأعباء والمعاملات". فعلى الرغم من أن هذا الاتجاه الناشئ، كان أحد الأسباب الرئيسية التي دفعت تركيا إلى الدفاع عن النفس، في الوقت الذي أخفقت فيه الهوية الأمنية عبر الأطلسي في مواجهة التهديدات غير التقليدية المنبثقة أساسًا من سوريا. لكن بالمقابل ، تثور أسئلة محددة ومحرجة مستقبلا، حول كيفية ربط تركيا بين عضويتها في حلف الناتو، والقتال غير التقليدي ضد الأطراف غير التابعة للدولة، وإلى أي درجة يمكن أن تستغل روابطها عبر الأطلسي باسم الدفاع الجماعي؟

ثانياً ، حقيقة متضاربة مع حلف شمال الأطلسي وعلاقاته بتركيا ،حيث كانت الهوية العسكرية الروسية تقوم على التواجد الجوي في الحدود التركية السورية المباشرة. في الوقت الذي بدى فيه حلف الناتو، متخوفاً من التجاوزات الروسية في دول البلطيق، وأبدى استعداده للاستجابة بتدابير دفاعية عن الدول التي في الناتو وتطلب الحماية ، كان هناك وضع مماثل في سوريا عندما كان الروس ينشرون قواتهم في سوريا على حساب المصالح التركية. ولذلك ، فإن رد تركيا على " هذه الأزمة " ، كان ذا شقين ، خصوصا بعد إسقاط الطائرة الروسية التي انتهكت المجال الجوي التركي في 24 نوفمبر 2015. أولاً ، كان على الحكومة التركية ، بعد رفضها المستمر دخول تركيا، إلى مسرح الحرب السورية بسبب التعنت الروسي ، أن تراجع سياستها تجاه روسيا. ولهذا يرى البعض على غرار "بولنت آراس" أن التغيير الحكومي الذي شهدته تركيا ، والذي تم على إثره استبدال حكومة "داود أوغلو" الموالية للغرب، بحكومة "يلدريم" "الأوراسية" نسبياً ، والتي أكدت على عملية المصالحة بين أنقرة وموسكو. أثرت على، تبني تركيا نبرة أكثر انتقاديه ضد الحلف ، خاصة في أعقاب محاولة الانقلاب الفاشلة في 15 يوليو ، بسبب صلات مزعومة لانقلابيين هولنديين مع حلف شمال الأطلسي. [1] والنتيجة الحتمية لهاذين الفرضين هي ابتعاد تركيا عن كلى الجبهتين الروسية والغربية الأمريكية.

في الجهة المقابلة للأطلسي، من المرجح أن ملف اللاجئين قد ينقلب ضد تركيا، خصوصا مع الضغوط التي يمارسها النظام التركي على الاتحاد الأوربي، للحصول على المزيد من الامتيازات، والعمل على سرعة مناقشة الفصول المتعلقة بانضمام تركيا للاتحاد الأوربي. فإذا نظرنا إلى تردي الأحوال الأمنية والسياسية التركية،مع وجود حملات واسعة للاعتقال ما بين صفوف الأكاديميين والسياسيين والإعلاميين والصحفيين والطلاب وغيرهم، بالإضافة إلى غياب المحاكمات العادلة لهم، والاستمرار في قمع الأكراد والتغاضي عن مطالبهم، سنجد أن تركيا لن تعجز فقط عن استخدام قضية اللاجئين للحصول على امتيازات ،بل إنها من الممكن، أن تفقد ميزتها النسبية في التحالف والحوار مع دول الجوار، والتواجد في المؤسسات الإقليمية مثل منظمة التعاون الإسلامي، وجامعة الدول العربية، تتبنى القضايا التركية وتدافع

[1] Bülent Aras, "TURKISH FOREIGN POLICY AFTER JULY 15,op cit,p9

عنها و تقف بجانبها، ولكن العنصر الإقليمي يتقلص لدى تركيا شيئا فشيئا مما سيجعلها في عزلة محكمة، تفقد فيها قدرتها وتأثيرها وعلاقاتها مع الجوار والقوى الغربية.[1]

و في مايلي بعض المسائل العالقة التي يمكن أن تحد من دور تركيا في الشرق الأوسط، وتؤدي إلى تراجعه :

- فشل المحاولات التركية بالانضمام إلى الاتحاد الأوربي، سيكون عائقا أمام بروز أي دور إقليمي تركي.
- ازدياد حساسيات القوى الإقليمية الأخرى، مثل إيران، ومصر، والسعودية سيحد من فاعلية الدور التركي في منطقة الشرق الأوسط.
- عدم قدرة تركيا على تحقيق الموازنة في علاقاتها مع (إسرائيل)، وتعاطفها مع الحركات الإسلامية، ولاسيما حركة حماس يفقدها خاصية التوازن في العلاقة بين المعتدلين والمتشددين في المنطقة، إذ أن وقوفها على مسافة متساوية منهما يجعلها في موقع موازن على نحو يدعم دورها الإقليمي.
- إن الانفتاح التركي على سورية وتطوير علاقاتها معها، سينعكس سلبًا على أدائها دور الوسيط في المفاوضات غير المباشرة بين (إسرائيل) وسورية.
- عدم قدرة تركيا على الإمساك بورقة العراق، التي تعد من أهم الأوراق التي تحتفظ بها إيران حاليًا، وتسعى إلى استخدامها لدعم نفوذها الإقليمي، وانتزاع اعتراف أمريكي بهذا النفوذ، وليس من مصلحة تركيا ترك هذه الورقة بيد إيران، وإذا لم تراجع تركيا حساباتها الضيقة وغير الدقيقة، على هذا الصعيد فإن العقدة الكردية ستظل عقبة أمام دورها الإقليمي لا محالة.

لقد مثلت أحداث "الربيع العربي" تحديًا حقيقيًّا أمام السياسة الخارجية التركية، حيث أوقعتها في مأزق خطير، كان عليها فيه الموائمة ما بين مصالحها ،وعلاقاتها السياسية مع الدول العربية من جانب، والتزامها الأخلاقي تجاه نصرة الديمقراطية، وحقوق الشعوب في نظم سياسية ديمقراطية، تحقق العدالة والإنصاف لمجتمعاتها، وتقضي على سنوات القمع والاستبداد ،التي عاشت أسيرة تحت أقدامه لسنوات طويلة.

خلال محاولات تركيا تحقيق تلك الموازنة، جاءت مواقف تركيا متعددة ومتباينة ما بين التزام الحياد، والتردد، وتبديل المواقف، وطرح المبادرات. كما شكلت تداعيات "الربيع العربي" التي نوقشت في هذا الفصل، حواجز أمام عملية صنع السياسة الخارجية و تعقدها ، سيبقى رهين القضايا الدولية والأولويات المحلية .

[1] شيماء ماجد ،مرجع سبق ذكره،ص 23

كما أن الأزمة السورية تحديدًا، جسدت انتهاءً للمبدأ الإستراتيجي التركي" تصفير المشكلات مع الجيران"، ودشنت عهدا جديدا لسياسة الخارجية ،كان عليها أن تتكيف مع التغيرات الحاصلة في الشرق الأوسط، وبالصورة المناسبة التي تحقق بها مصالحها في المنطقة، سياسيا واقتصاديا وعسكريا وأمنيا.

مع ذلك، و رغم العقبات التي واجهت تركيا في انفتاحها على الشرق الأوسط، وكذا لمبادئ سياستها الخارجية ،فإنه ونظرا لغياب إجماع بين منظري العلاقات الدولية ،على طبيعة العناصر التي تقاس على أساسها المكانة الإقليمية لدولة ما، فعلى الأقل في المنظورين القريب والمتوسط؛ بمقدور تركيا القيام بتأثير أكثر فاعلية في منطقة الشرق الأوسط، لكن دورها هذا ومستقبله، سيكون مرهون بمدى قدرتها،على إدارة التوازنات العالمية والإقليمية المختلفة لصالحا،خاصة وأن المنطقة تعرف تنافسا محموما بين العديد من القوى الإقليمية،على غرار إيران، السعودية، وإسرائيل من أجل جعل السياسات العالمية تصب في مصلحة أي واحد منها، وتعطيها الاعتراف والدعم على أن تكون دولة ارتكاز ومحورية.


الخاتمة

خاتمـة

لطالما تأكد الارتباط التركي بالمنطقة الشرق أوسطية، وفقا للمنظورات والتصورات الفكرية المهيمنة على مستوى نخبها الحاكمة المتعاقبة عبر فترات. ومع نهاية الحرب الباردة، سرعان ما أدركت تركيا خطورة التحولات الحاصلة في جوارها الإقليمي الشرق أوسطي، الأمر الذي حتم عليها إعادة التفكير في سياستها تجاه المنطقة، وتجاه حلفائها وأعدائها التقليدين. كما أدركت أن الشرق الأوسط وقضاياه الجوهرية الأمنية والاقتصادية، أصبحت محل تجاذبات جيوسياسية جديدة قيد التشكل، تمسك بخيوطها قوى دولية وأخرى إقليمية متنافسة. خصوصا وأن تمثيلات الشرق الأوسط بوسمه ساحة للصراعات ثنائية القطبية قد زالت، وتبدلت معها تصورات الأطراف المتصارعة والمتنافسة تجاه بعضها البعض، واستوعبت أن سياسات توازن القوى في الحرب الباردة هي التي أعطت للشرق الأوسط شكله الحالي، و أضفت معانيها على سياسة التحالفات.

مع نهاية الحرب الباردة، لم تنته معها الاهتمامات الدولية و الإقليمية بالشرق الأوسط كمجال للتجاذبات الدولية، بقدر ما أن المنطقة قد دخلت في مرحلة جديدة من المنطق الجيوسياسي المسؤول عن إعادة اختراع/تشكيل هذه المنطقة، من خلال ممارسات القوى الدولية والإقليمية. هذه الأخيرة، التي تسعى نحو تعزيز احتياجاتها الأمنية، مقابل عدم التصادم والمواجهة مع المصالح الخارجية للجهات الدولية الفاعلة.

إن التطورات المتتالية للأحداث في منطقة الشرق الأوسط، منذ احتلال العراق 2003، و الحرب على الإرهاب، ووصولا إلى الربيع العربي وإفرازاته، كلها تمثيلات جيوسياسية جديدة تزيد في أهمية المنطقة الجيواستراتيجية، و تؤكد على أهمية التمثيل المكاني للشرق الأوسط في سياسات الدول الكبرى والإقليمية. أما الفراغ الجيوسياسي الذي عقب انتهاء الحرب الباردة، وانسحاب القوات الأمريكية وحلفاؤها من العراق وما ترتب عنه من فوضى دولية عارمة هزت المنطقة، فهو دليل على أن المنطقة تدخل في مرحلة جديدة، تعيد فيها القوى الفاعلة صياغة إستراتيجيتها، بما يسمح لها الحفاظ على مصالحها ومصالح حلفائها.

ضمن هذه السياقات، توجب على صانع القرار في تركيا استحداث منظومة فكرية، تمثل مستوى من التفكير الاستراتيجي، الذي يتماشى و ما تفرضه وتيرة التحولات المتسارعة التي عاشتها و تعيشها منطقة الشرق الأوسط. ما يضع السلوك الخارجي التركي أمام ضرورات التحكم في مكامن لعب دور قيادي وفعال.

ولما مثل المسعى الأساسي لهذه الدراسة من خلال جانب من إشكاليتها، ما إذا كانت السياسية الخارجية التركية في الشرق الأوسط، تتحدد و تتأثر بجملة الأفكار و الطروحات الجيوسياسية المتغيرة، حول مكانة ودور تركيا في الشرق الأوسط. فقد عمد البحث إلى التحقق من هذا المسعى بالاجتهاد في التحليل على مستويين مترابطين علائقيا تماما. المستوى الأول، فحص المنطلقات الفكرية للتقليد النظري المسمى بـ"الجيوبولتيكا" بوسمها إحدى المولدات والمحفزات الأساسية لتفعيل وتنشيط السياسة الخارجية للدول، حيث تأثرت مكانة تركيا ودورها في العلاقات الدولية بعقبات تاريخية مختلفة، بسبب صراعات الهوية الداخلية، التي مافتئت أن جعلت من تركيا متذبذبة بين جبهات ووجهات متباينة أحيانا، ومتناقضة أحيانا أخرى. ثم ما لبث أن خمد هذا الصراع، و مهد الطريق نحو تبلور رؤية إستراتيجية جديدة في ظل حكم حزب العدالة والتنمية. هذا الأخير، سرعان مع أعاد إحياء النشاط في السياسة الخارجية تجاه الشرق الأوسط بشكل خاص، وفق خطاب جيوسياسي مليء بالروح القومية الموغلة في التاريخ والثقافة. أما على المستوى الثاني، فقد شخص البنية الإقليمية للجوار التركي، وحدد ملامح الخارطة الجيوسياسية الجديدة للشرق الأوسط، وأعطى فرصة لتقييم أداء تلك السياسات والرؤى، على ضوء تجدد عمليات الصراع في منطقة الشرق الأوسط جراء اندلاع ما سمي بـ "الربيع العربي". ثم فتح المجال لاحقا إلى إعادة الربط بين المستويين معا، وذلك في عملية تقييميه لمبادئ السياسة الخارجية التركية تجاه الشرق الأوسط، والتي كانت بإيعاز من الرؤية الجيوسياسية التي صاغها حزب العدالة والتنمية، مستشرفا في النهاية مستقبل المكانة والأدوار التي ستؤول إليها تركيا في المنطقة.

وقد أكد البحث صحة الافتراض الذي انطلق منه، والذي مفاده أن الانفتاح التركي النشط على الشرق الأوسط، كان مرهونا بوجود رؤية جيوسياسية شكلت محفزا لذلك الانفتاح،على الأقل في الفترة التي حكم فيها حزب العادلة والتنمية . كما زادت الوقائع والتحديات التي خلفتها "ثورات الربيع العربي"، من حالات اللاستقرار و اللأمن التي شهدتها منطقة الشرق الأوسط ؛ وشكلت تغذية عكسية محصت الرؤية الجيوسياسية التركية وجعلتها تدخل في مرحلة من الاضطراب، وحثتها على إدخال مراجعات وتعديلات تكتيكه تتلاءم وتلك الوقائع.

تم تمحيص فرضية البحث في سياق المقاربة الجيوسياسية النقدية، التي طورت في ظل التقليد النظري الجيوسياسي، والتي قامت أساسا على مساءلته، واعتباره نظريات لا تتأثر بالمكان(الجغرافيا وأهميتها)،أكثر من كونه نظريات تعزز من الشعور القومي، وتحث على تقديم حسابات المصالح كأولوية. على ضوء هذه الحقيقة، تم استعراض الرؤية الجيوسياسية لتركيا نحو الشرق الأوسط. كما تم تفكيكها، وتحليل الخطابات التي تتأتى منها، على ضوء الأدوات والمناهج التي قدمتها المقاربة النقدية(كتحليل الخطاب، والسياسة الخارجية باعتبارها تمثيل/تصوير مكاني، والرموز /الشفرات الجيوسياسية).

لقد أصبحت السياسة الخارجية التركية في القرن الحادي والعشرين، ومن ورائها الدولة التركية، محط اهتمام كبير، ومثار للجدل في العديد من الأوساط الإعلامية والسياسية والأكاديمية،التي حاولت وتحاول رصد التغيير الحاصل في سياستها الخارجية، وتأكيدها الفعلي على أن النموذج أو التجربة التركية تمر بمراحل ديناميكية تطورية، وتجريبية للرؤى والمدركات الجيوسياسية في محيطها الإقليمي. حيث تحيلنا الأدبيات ذات الصلة إلى العديد من المفاهيم والنظريات المختلفة التي طورت في هذا الصدد، قصد تتبع الاستمرارية والتغيير تلك،خاصة بعد تغير الخارطة الجيوسياسية للشرق الأوسط، و تغير موازين القوى فيها، بالإضافة إلى تشابك المنطقة وتعقدها،جراء دخول أطراف وفاعلين جدد في المنطقة، ضمن تلك اللعبة.

إن العملية التوفيقية للبحث، إجتُرِحَت من بين تراكمات كبيرة من التصريحات والمشاعر،والسياسات اليومية ومستجدات الأحداث، لتقدم إجابات عميقة في مضامين السياسة التركية،الأمر الذي تطلب بدوره، تمحيص وغربلة لطبقات متراكمة من الكلام عن السياسة الخارجية التركية. بعيدا عن الإنشاء والنوايا وكذا التخندقات الأيديولوجية،التي تزيف أو/و تخفي ورائها حقيقة وجوهر الظاهرة.وكل ذلك في بناءٍ منهجي أسس للموضوع، بتسلسل زمني رصد المتغيرات التي حكمت وأثرت في توجيه السياسة الخارجية التركية تجاه الشرق الأوسط.

عبرت تركيا من خلال رؤيتها الجيوسياسية الجديدة،التي تبلورت مع حزب العدالة والتنمية الحاكم،عن طموحات في استعادة المكانة الإقليمية والدولية، انطلاقا من خطابات قيمية أساسها دبلوماسي، ومنطلقها تعاوني اقتصادي، وغايتها معيارية أخلاقية (الدولة النموذج في الاقتصادي ونظام الحكم الديمقراطي والحريات...إلخ). وفي هذا السياق ، تزايدت الادعاءات بأن تركيا تسعى إلى استعادة نفوذها التاريخي– الثقافي العثماني، وطاردت مثل هذه المقولة قادة حزب العدالة والتنمية، الذين نفوا ذلك مرارا. إلا أن تمحيص تلك الرؤية وتفكيكها انطلاقا من المقاربة الجيوبولتكية النقدية، يجلي بشكل واضح، مدى التباين بين ما تدعو إليه تركيا، وبين الممارسات الفعلية لسياساتها على أرض الواقع، التي تنطلق من أسس جيوبوليتكية قائمة أساسا، على سياسات القوة والتوسع و تحقيق المصالح.

كشفت الأحداث المتسارعة في منطقة الشرق الأوسط أيضا، عن حقيقة الخطابات الجيوبولتكية المشبعة بالروح القومية، و بينت كيفية تشكلها في رموز وتمثيلات مكانية، فتحت بها تركيا أبواب الشرق الأوسط على مصراعيها، وألقت بكل عداوات الماضي التي تجمعها مع دول المنطقة ، لتدشن عهدا جديدا تكون فيه تركيا النجمة الهادية للمنطقة العربية وللعالم الإسلامي ككل.

كانت أفكار المقاربة الجيوسياسية النقدية نيرة، في استبصار عمق الخطابات التي ساهمت في رسم توجهات السياسة الخارجية التركية تجاه الشرق الأوسط، حيث ناقش نموذجها الخاص بالسياسة الخارجية بوسمها عملية تمثيلية، حدود العملية المحددة للقرارات الخارجية، والتي تبين مدى انحصارها في رؤى المفكرين والمستشارين،أو بتعبير نقدي "الجيوبولتيكا الرسمية". كما أثبتت، أن أفكار ومدارك وخطط

السياسة الخارجية التركية في مرحلة (أوغلو– أوردغان)، وبما تميزت به من قدرة خطابية هائلة، أثرت في المخيلة والاستعدادات الذهنية الأولية لدى شريحة واسعة من المتلقين في الداخل والخارج. والتي اعتمدت على الأهداف البعيدة، التي تظللها سرديات و أيديولوجيات كبرى، و على سياسات عملية، التي تحكمها حدود القدرة والإرادة السياسية.

وبقدر ما، كشفت المقاربة الجيوسياسية النقدية،النقاب عن حقيقة الخطابات الجيوسياسية التركية تجاه الشرق الأوسط، التي أبانت عن شعور قومي قوي، تجلى في المواقف و التناقضات التي وقعت فيها جراء اندلاع "الربيع العربي". هذا لا يعني أنها كانت كاذبة أو خاطئة ،أو محض خرافات وأوهام، بقدر ما كانت تعبر عن "اختلالات"، وهذه الأخيرة، هي ظاهرة ملازمة للعمل السياسي. بقدر ما أبانت عن أهمية الأفكار و السرديات في تشكيل الرؤى والتوجهات الجيوسياسية. بمعنى آخر ،الحديث والكلام عن الشرق الأوسط، والعثمانية الجديدة، والعمق الاستراتيجي، وغيرها من المفاهيم والأفكار التي تم الترويج لها، وكثر الحديث عنها ،ساهم بقدر ما، في ترسيخها في الواقع فأصبحت أمرا واقعا.(تصديقا للفكرة القائلة أن الكلام عن أمر ما يوجده).

فضلا عما سبق، تم فحص السياق التاريخي للسياسة الخارجية التركية، والظروف التي جعلتها تقف أمام تحديات صعبة تتركز حول حماية الدولة ،ومواجهة التحديات الأمنية الداخلية والخارجية، وفي هذا الصدد قام البحث ،بإثراء النقاش حول تورط تركيا داخل جملة من التحديات الإقليمية والدولية، سعيا منها لإيجاد أو الحفاظ على التوازنات الإقليمية والدولية المختلة في الشرق الأوسط.الأمر الذي وجدت فيه نفسها، ضمن وضع شبيه بالرمال المتحركة، تأرجحت فيه بين عوامل العداء والمصلحة، وعوامل التنافر والتجاذب؛ سرعان ما أدركت مدى خطورته، وصعوبة العملية الانخراطية، الأمر الذي ربما أعاد تركيا إلى حجمها، وقلص من سقف طموحاتها وأهدافها.

وفي الأخير، حاول البحث تقديم رؤية استشرافية لمستقبل ومكانة تركيا، في منطقة الشرق الأوسط، ولجملة الأدوار التي يمكن أن تتبعها، وكذا الاستراتجيات التي تتعامل بها ،مع جملة التحديات التي طرأت، وستطرأ عليها في المستقبل. وركز البحث، على أن المشروع والنموذج التركي كدولة محورية/مركزية، لا يزال في مرحلة مخاض ، تتجاذبه ديناميات عميقة، غير متفق عليها، وغير نهائية، ويبدو أن المهمة الأكبر اليوم(كما كانت في الماضي) لتلك السياسة هي الحفاظ على غلبة نسبية لعوامل ديناميات الدولة واستمرارها، مقابل عوامل و ديناميات تغييرها وربما انقسامها.

تتمحور الاستنتاجات الأساسية التي يمكن تسجيلها في خاتمة هذا البحث، حول طبيعة العلاقة بين الفكر الجيوسياسي و تأثيره في توجيه وتحديد الرؤى الخارجية للدولة التركية، وتحليل السياسة الخارجية التركية بصفة عامة:

أولا، أكدت الدراسة على أن جدول أعمال السياسة الخارجية التركية أصبح أكبر وأكثر تعقيدا ويتضمن، مفردات هي خليط من قضايا تاريخية "مغلقة"، أو"صعبة الحل" مثل:المسألة الكردية، والمطالب(أو الحقوق) الجغرافية لدول الجوار، والعلاقة مع الغرب، والشرق الأوسط، وآسيا الوسطى، وجنوب القوقاز، وقضايا أكثر حداثة مثل :مراجعة مفاهيم الهوية ، والدولة، والنظام السياسي، والإسلام، والديمقراطية، والحداثة، والتكوينات الإثنية، والذاكرة التاريخية ، والعلاقة مع الآخر، كما ستكون جميع تلك الملفات مفتوحة أمام وزراء الخارجية التركية الحاليين والقادمين، وقد لا تسنح الفرصة للتعامل مع جميع القضايا والمشاكل بشكل يضمن نجاحها، ومن هنا فإنه ربما تواجه الخارجية التركية، مشاكل داخلية وعوائق خطيرة أثناء محاولتها التوفيق بين رؤيتها، وبين الآليات البيروقراطية للسياسة التركية الخارجية، ويستمر الضغط الداخلي عليها سواء من الحكومة أو المعارضة ،في تعقيد الأوضاع كما هو الحال في العوائق الخارجية.

ثانيا، يبدو أن التحليل الذي يقدمه المنطق الجيوسياسي الجديد، الموسوم بالمقاربة الجيوسياسية النقدية بالغ الأهمية خاصة في توضيح الرؤى السياسية والتوجهات الجيوسياسية التي تتأتى من خلالها. وتزيد أهميته أكثر، حينما ترتبط تلك الأفكار بالجانب التطبيقي، بمعنى الانتقال من الجيوبولتيكا الرسمية إلى الجيوبولتيكا العلمية، وخصوصا عند معالجتنا لموضوع السياسة التركية في ظل حكم حزب العدالة والتنمية. حيث سهلت هذه المقاربة وإسقاطاتها عملية تقييم الخيارات الجيوسياسية التركية، من خلال الإجابة عن عديد من الأسئلة أبرزها، على أي أساس تم تفضيل توجه على آخر؟ وإذا ما كان فعلا يشكل خيارا ضروريا وملحا يستجدي، تسخير موارد الدولة وقدراتها لخدمته؟

ثالثا،أن الأطر النظرية المقترحة في البحث، ومن خلال المنظور الجيوسياسي النقدي ، أعادت النظر في أهمية السياق الثقافي والتاريخي والجغرافي للأفكار، ودروها في مساعدتنا على فهم أجزاء لا بأس بها من السياسة الخارجية. كما تبين أيضا، أن فعالية السياسة الخارجية التركية في الشرق الأوسط، قد استفادت من الدفع القوي، الذي ولده التحفيز الجيوسياسي، الناجم عن مقاربة حزب العدالة والتنمية في الحكم، وكذا عن الخطابات الجيوسياسية التي روج لها في الداخل والخارج.

رابعا، بينت الدراسة أن الفراغ الاستراتيجي الذي يعيشه الشرق الأوسط ،رفع من تطلعات القوى الإقليمية المتنافسة، حيث هزت المصالح الجيوسياسية نظام التحالفات و الاصطفافات، واشتد معها التنافس على من يأخذ موقع الدولة المركزية فيه، بين كل من تركيا وإيران و السعودية و مصر وإسرائيل، وتجلى هذا على أرض الواقع في سياسات التقسيم لمناطق النفوذ في المنطقة العربية عموما ،وفي كل من

العراق وسوريا واليمن بشكل خاص. فكل من السعودية وإيران يقوم بدور مزدوج في الحفاظ على الوضع أو التغيير في الإقليم وفقا لمصالحه. أما تركيا الباحثة عن الريادة الإقليمية فهي حبيسة هواجسها الأمنية الناتجة عن الجوار السوري، في حين تبقى إسرائيل ومصر قوتان دون نفوذ.

خامسا، بينت الأحداث والاضطرابات الحاصلة في الشرق الأوسط، ولا تزال تبين مدى ارتباك الخطابات الجيوسياسية التركية، التي صاغتها في سياق العودة إلى الحاضنة العربية الشرق أوسطية، وكذا وقوعها في أخطاء وتناقضات، كشفت الوجه البراغماتي للسياسة الخارجية التركيــة،مقابل بروز تحديات جديدة،كانت وستكون محددا بارزا لعلاقاتها مع دول الجوار مستقبلا. كما أن العبء الذي تعرضت له تركيا جراء اندلاع الربيع العربي، كان ناجما عن انتقالها من الخطاب النظري في السياسة الخارجية إلى الممارسة الفعلية لها، وهو ما بين الفجوة الحاصلة بين التنظير والممارسة. وهي نظرة تظهر مدى واقعية النتائج، مقابل مثالية الطموحات والتنظير،ولهذا فإن الرؤية التركية الجديدة تعد بدور مركزي لها في رقعة جغرافية واسعة من أفريقيا إلى آسيا،وهي الرقعة التي تشتمل تقريبا ،على كافة التحديات الرئيسية للأمن العالمي.

سادسا، على الرغم من أن الرؤية الجيوسياسية الجديدة للدولة التركية، قد صاغها الحزب الحاكم(حزب العدالة والتنمية)، وجعل البعض يعتقد، أنه بهذه الرؤية قد وضع حد نهائيا، لمشكلة الهوية الداخلية، ولمشكلة تذبذب تركيا في توجهاتها بين الشرق الغرب، إلا أن الاضطرابات والأحداث السياسية الراهنة،ومحاولة الانقلاب الأخير الذي حصل في2016، يثبت مدى تأصل المؤسسة العسكرية في النظام السياسي التركي، وتأثيرها على جوانب عديدة من السياسة الخارجية والأمنية للدولة، والتي يمكن أن تعيد تركيا إلى نقطة الصفر، كما يمكنها أن تجدد و تزيد في حدة الصراع على الهوية الذي لم يأفل أساسا.

سابعا، يبقى الوصول إلى رؤية تفسيرية عقلانية وواضحة في تحليل السياسة الخارجية لأي دولة،من بين المسائل العلمية المعقدة جدا، خاصة و أنه ليس من المنطقي الحكم على التوجه في السياسة الخارجية التركية تجاه الشرق الأوسط، بأنه خاطئ أو صحيح، لأن عملية صياغة و صنع السياسة الخارجية "صيرورة"، وعمل قيد الشكل والتحقق أو الإنجاز،كما أن أي معرفة/مقاربة تطور للفهم، تبقى تقريبية(ولا نهائية)، ويجب أن تكون قابلة للمراجعة والتغيير.

ختاما، يشدد البحث على توصيتين أساسيتين تستمد أهميتهما من مختلف مباحث هذه الأطروحة: التوصية الأولى، هي أن على دارسي السياسة الخارجية التركية (أو لأي دولة أخرى)،أن يبتعدوا قدر المستطاع عن التحيزات الايدولوجية والسياسية المؤيدة أو الرافضة لقيم أو مشاريع تلك الدولة. خاصة في

تقييمهم لسياساتها تجاه دولهم ،أو تجاه السياسة الدولية بصفة أعم.لأن الأمر يتطلب رصد حقيقي(ما هو عليه الواقع)، لمقدرات الدولة و لمكانتها ولحجمها، لا النيل منها أو إعطاء صورة مضخمة مثالية، عكس ما هي عليه في الواقع (ما يتمناه الباحث أو الدارس).

التوصية الثانية، هي لمن هم في سدة الحكم ومراكز صنع القرار، بأن يولوا أهمية بالغة للأفكار والتصورات النظرية، التي يصوغها المختصون في الشؤون الدولية، وذلك لفهم واقعهم ولاستشراف مستقبل دولهم. فقد بينت التجربة التركية، أن التصورات الفكرية الجيوسياسية التي صاغها مختصون بالشؤون الدولية في تركيا (احمد أوغلو على سبيل المثال) ، لن تتلاشى بالرغم من التناقضات التي وقعت فيها، وبالرغم من تغير الأوضاع الدولية والإقليمية. فمن سمات الأفكار بعكس السياسات، أنها تؤثر في العقل الجمعي لفترات طويلة، وقد لا تتلاشى تماما، بالرغم من أن الشخصيات التي صاغتها،أو حاولت تطبيقها قدا زالت واختفت. بمعنى آخر، دائما ما توجد نخب في المراحل التاريخية المختلفة، التي تعيد إحياء الأفكار و تعدلها على ضوء مستجدات الواقع والظروف. وهو ما لمسناه من وجود نخبة فكرية وسياسية في تركيا لا تزال تتصور تركيا كقوة كبرى، وتؤمن بدورها الريادي على المستوى العالمي.

فهرس الجداول الأشكال و الخرائط

فهرس الجداول، الأشكال و الخرائط

فهرس الجداول

فهرس الأشكال

فهرس الخرائط

قائمة المراجع

1. المراجع باللغة العربية:

أ. الكتب:

1. أبو خزام إبراهيم ، **الصراع على سيادة العالم: القوى العظمى ومناطق الصدام في القرن الحادي والعشرين**،(القاهرة: المكتبة الأكاديمية،2017)
2. أحمد نوري النعيمي، **السياسة الخارجية التركية بعد الحرب العالمية الثانية**، (بغداد: دار الحرية للطباعة، 1975).
3. أحمد يوسف أحمد، وآخرون، **احتلال العراق:وتداعياته عربيا وإقليميا ودوليا**، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية.ط1،2004).
4. آراس بولنت وآخرون، **التحول التركي تجاه المنطقة العربية**،(عمان:مركز دراسات الشرق الأوسط، 2012).
5. إلياس فراس محمد ، **تحليل السياسة الخارجية التركية وفق المنظور العثمانية الجديدة**، (الأردن: شركة دار الأكاديميون للنشر والتوزيع، ط1،2016).
6. أوغلو أحمد داوود ،تر، إبراهيم البيومي غانم،**العالم الإسلامي في مهب التحولات الحضارية**،(القاهرة: مكتبة الشروق الدولية، 2006).
7. أوغلو، داود أحمد.تر.محمد جابر ثلجي، طارق عبد الجليل: **العمق الاستراتيجي–موقع تركيا ودورها في_الساحة الدولية.** (بيروت: الدار العربية للعلوم، ط2، 2011).
8. بادي بيتر و فيدال دومنيك ،تر،نصير مروة،**من يحكم العالم:أوضاع العالم سنة 2017**،(بيروت: سلسلة ترجمات مؤسسة الفكر العربي، سنة 2016).
9. باكير علي حسين ، " تركيا الدولة والمجتمع ،المقومات الجيوسياسية و الجيواستراتيجية:النموذج الإقليمي والارتقاء العالمي"، في **تركيا بين تحديات الداخل ورهانات الخارج**، ،(بيروت: الدار العربية للعلوم ناشرون، ط1 ، 2009).
10. البدور بكر محمد رشيد، **المكانة الإقليمية لتركيا حتى عام 2020 دراسة مستقبلية**، (الدوحة: مركز الجزيرة للدراسات، ط1، 2016).
11. بيليس جون وسميث ستيفن. **عولمة السياسة العالمية**.ترجمة مركز الخليج للأبحاث، (الإمارات العربية المتحدة،2004).

12. تيلور بيتر .و فلنت كولن،تر،عبد السلام رضوان وإسحاق عبيد. **الجغرافيا السياسية لعالمنا المعاصر:الاقتصاد العالمي، الدولة القومية، المحليات.** (الكويت: عالم المعرفة،مطابع السياسة، يونيو 2002).

13. الجميل سيار ،**العثمنة الجديدة القطيعة في التاريخ الموازي:بين العرب والأتراك**،(بيروت:المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات،2015).

14. الجميل سيار.**العرب والأتراك:الانبعاث والتحديث من العثمنة إلى العلمنة**،(بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية. 1997).

15. حسين دلي خورشيد ، **تركيا وقضايا السياسة الخارجية**،(دمشق: منشورات اتحاد الكتاب العرب، 1999).

16. حوراني ألبرت ، خوري فليبب ،ماري ويلسون،تر،أسعد صقر، **الشرق الأوسط الحديث**،ج1،(القاهرة: مدارات للأبحاث والنشر،2016).

17. د.كابلان روبرت ،ت،إيهاب عبد الرحيم علي، **انتقام الجغرافيا :ما الذي تخبرنا به خرائط الصراعات المقبلة وعن الحرب ضد المصير،** (الكويت: عالم المعرفة،مطابع السياسة، جانفي 2015).

18. دودز كلاوس ، أتكنسون ديفيد.ت عاطف معتمد وعزت زيان،**الجغرافيا السياسية في مئة عام: التطور الجيوبولتيكي العالمي**، (القاهرة: المركز القومي للترجمة،ج1، 2010).

19. دودز كلاوس ، أتكنسون ديفيد.تر، عاطف معتمد وعزت زيان،**الجغرافيا السياسية في مئة عام: التطور الجيوبولتيكي العالمي**،ج2،(القاهر:المركز القومي للترجمة 2010).

20. دورتي، روبرت بالتسغراف، تر، وليد عبد الحي، **النظريات المتضاربة في العلاقات الدولية**، (بيروت: كاظمة للنشر والترجمة والتوزيع، ط1،1985).

21. دوغين ألكسندر.تر.عماد حاتم. **أسس الجيوبولتيكا– مستقبل روسيا الجيوبوليتكي**–،(بيروت: دار الكتاب الجديد المتحدة، ط1،2004).

22. دوفاي ألكسندر، تر، حسين حيدر،**الجغرافيا السياسية– جيوبولتكيك**– ،(بيروت: عويدات للنشر والطباعة، ط1،2007).

23. ديسوا جيرار ،تر،قاسم المقداد، **النظريات الجيوسياسية**، (العراق:دار نينوى للدراسات والنشر والتوزيع،ج،2014)

24. رائد مصباح أبو داير ، **إستراتيجية تركيا شرق أوسطيا ودوليا في ضوء علاقتها بإسرائيل (2000 – 2001)**،(لبنان:باحث للدراسات الفلسطينية الإستراتيجية، 2013)

25. رشيد حمه خورشيد ،**الجيوبولتيكس المعاصر:تحليل،منهج،سلوك**، (السليمانية/ العراق: مديرية الطبع والنشر،2013).

26. رمزي سلامة.**مشكلة المياه في الوطن العربي:احتمالات الصراع والتسوية**، (الإسكندرية: منشأة المعارف،2001).
27. روبنس فليب،تر،ميخائيل نجم خوري، **تركيا والشرق الأوسط**،(مصر:دار قرطبة للنشر للتوثيق و الأبحاث،1993).
28. زيدان ناصر ، **دور روسيا في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا: من بطرس الأكبر حتى فلاديمير بوتين**، ط1 (لبنان: الدار العربية للعلوم ناشرون ،2013).
29. سعودي محمد عبد الغني ،**الجغرافيا السياسية المعاصرة:دراسة الجغرافيا والعلاقات السياسية الدولية**، (مصر: مكتبة الأنجلو مصرية ،2010).
30. سميث ستيف ، دان تيم ، كوركي مليا ،تر، ديما الخضرا، **نظريات العلاقات الدولية التخصص والتنوع**، ط1(بيروت: المركز العربي للأبحاث و دراسة السياسات، يناير، 2016).
31. عاد ناجي أبي و جرينون ميشيل.ت.محمد النجار، **النزاع وعدم الاستقرار في الشرق الأوسط: الناس،النفط،التهديدات الأمنية**. (الأردن:الأهلية للنشر والتوزيع، ط1، 1999).
32.عبد الحي وليد، **إيران:مستقبل المكانة الإقليمية عام2020**، (الجزائر: مركز الدراسات التطبيقية و الاستشراف، ط1،2009).
33.عبد الله معوض جلال، **صناعة القرار في تركيا والعلاقات العربية التركية**، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ط1،أوت، 1998).
34.عبده أحمد جلال محمود ،**صراع القوى المدنية العسكرية وأثره على السياسة الخارجية التركية في منطقة الشرق الأوسط 2002-2010**،(القاهرة:المكتب العربي للمعارف للنشر والتوزيع،2015)
35.العبودي محسن حساني ظاهر ، **توسيع حلف الناتو بعد الحرب الباردة: دراسة في المدركات والخيارات الإستراتيجية الروسية**،(بغداد: دار الجنان للنشر والتوزيع، 2013)
36.العبيدي مثنى فائق ، **سياسة تركيا تجاه القضايا العربية:دراسة في طبيعة المحددات والمواقف**،(الأردن: دار الحامد للنشر والتوزيع ،2016)
37.علي عبد الصادق، **إيران . تركيا والحرب الأمريكية . العراقية**، (الإمارات العربية المتحدة: مركز زايد للتنسيق والمتابعة،أفريل، 2003).
38.عيسى حامد محمود، **القضية الكردية في تركيا**،(القاهرة:مكتبة مدبولي للنشر، 2002).
39.غلبي عاطف ،**الجغرافيا الاقتصادية والسياسية والسكانية و الجيوبولتيكا**، (لبنان: المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، ط1،1989).
40.فايسباخ موريال ميراك ،جمال واكيم،**السياسة الخارجية التركية :تجاه القوى العظمى والبلاد العربية منذ عام 2002**،(بيروت:شركة المطبوعات للتوزيع والنشر،2014)

41.فولر جراهام ،**الجمهورية التركية الجديدة: تركيا كدولة محورية في العالم الإسلامي**(أبو ظبي:مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية،2009)

42.فيشر ديفيد ،تر،عماد عاد،**الأخلاقيات والحرب:هل يمكن أن تكون الحرب عادلة في القرن الحادي والعشرين**،(الكويت :عالم المعرفة،المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب،2014)

43.كرامر هاينتكس،تر، فاضل جتكر. **تركيا المتغيرة تبحث عن ثوب جديد**، (السعودية: مكتبة العبيكان ،ط1، 2001).

44.كوثراني وجيه ، **إشكاليات في التأريخ العربي للدولة العثمانية ومجتمعاتها،مراجعة المفاهيم والفرضيات**، في : مجموعة مؤلفين، **العرب و تركيا تحديات الحاضر، (الدوحة: المركز العربي للأبحاث و دراسة السياسات، ط، 2012).**

45.لاربي ستيف ، أو.ليسر لان ،تر،محمود عزت البياتي، **سياسة تركيا الخارجية في عصر الشك والغموض**،(بغداد: بيت الحكمة للنشر ،2013)

46.لاكوست إيف ،تر، زهيدة درويش جبور،**الجغرافيا السياسية للمتوسط**،(أبو ظبي:هيئة أبو ظبي للثقافة والتراث،2010)

47.لخضاري منصور ،**السياسة الأمنية الجزائرية: المحددات،الميادين،التحديات**، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات .الدوحة .قطر.ط1.مارس 2015

48.لعضايلة عادل محمد،**الصراع على المياه في الشرق الأوسط: الحرب والسلم**،(عمان: دار الشروق، 2005).

49.ليه وانغ جانغ ، تر،أمينة عز الدين، **رؤية تحليلية لاضطرابات الشرق الأوسط**، (القاهرة:المركز القومي للترجمة ،2013).

50.مجموعة مؤلفين ، **العلاقات العربية– التركية: حوار مستقبلي**، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ،ط1،1995).

51.مجموعة مؤلفين،**العرب وتركيا تحديات الحاضر و رهانات المستقبل**، (بيروت: المركز العربي للأبحاث و للدراسات السياسية، ط1 ،2012).

52.محفوض عقيل سعيد ،**السياسة الخارجية التركية:الاستمرارية – التغيير**،(بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات،2012).

53.محمد السعيد إدريس، **تحليل النظم الإقليمية: دراسة في أصول العلاقات الدولية الإقليمية**، (القاهرة: مركز الدراسات السياسية و الإستراتيجية ،2001).

54.محمد السعيد إدريس، **النظام الإقليمي للخليج العربي**، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية،ط1، شباط/فبراير 2000).

55.محمد الهامي وآخرون، **حزب العدالة والتنمية التركي:دراسة في الفكرة والتجربة**،(بيروت: مركز صناعة الفكر للدراسات والأبحاث 2016).

56.محمد رياض،**الأصول العامة للجغرافيا السياسية والجيوبولتيكا**، (القاهرة: مؤسسة هنداوي للتعليم والثقافة، 2014).

57.محمد سليمان الزواوي، **بحر النار:تصاعد محفزات الصراع شرق المتوسط**،(الرياض: مكتب مجلة البيان،2015).

58.محمد سيد سليم، **تحليل السياسة الخارجية**، (القاهرة:مكتبة النهضة المصرية، ط2، 1998).

59.محمد نور الدين، **تركيا الجمهورية الحائرة: مقاربات في الدين والسياسة والعلاقات الخارجية**، (بيروت: مركز الدراسات الإستراتجية والبحوث والتوثيق،ط 1، لبنان،1998).

60.محمود ممدوح منصور مصطفى ،**الصراع الأمريكي السوفياتي في الشرق الأوسط**،(الإسكندرية:مكتبة مدبولي).

61.المقداد محمد ا،**دراسات إقليمية في النظم السياسية والعلاقات الدولية والإستراتيجية**، (الأردن :عالم الكتب الحديث ،2016).

62.موني أنابيل ، إيفانز بيتسي ،تر، آسيا الدسوقي،**العولمة المفاهيم الأساسية** ،ط1،(بيروت: الشبكة العربية للأبحاث والنشر،2009).

63.النجاب بشير محمد ،**الإستراتيجية الإسرائيلية تجاه الأمن الإقليمي وأثرها على لاستقرار الأمني في الشرق الأوسط**،ط1،(برلين: المركز العربي الديمقراطي ،2018)،

64.نور الدين محمد، **تركيا في زمن متحول:قلق الهوية وصراع الخيارات**، (بيروت: رياض الريس للكتب. ط1 ، جانفي1997).

65.هايوود أندرو ،تر، منير محمود بدوي،**المفاهيم الأساسية في السياسة**. (الرياض: النشر العلمي والمطابع، جامعة الملك سعود، 2010).

66. واكيم جمال ،**صراع القوى الكبرى على سوريا:الأبعاد الجيوسياسية لأزمة 2011**، ،(بيروت:شركة المطبوعات والتوزيع والنشر، ط2،2012).

67. وهبان أحمد ،**السياسة الخارجية التركية تجاه منطقة الشرق الأوسط:صراع الهوية والبرجماتية والمبادئ الكمالية**،(الرياض:الجمعية السعودية للعلوم السياسية،2013).

68.يوسف عماد ، **تركيا إستراتيجية طموحة وسياسة مقيدة:مقاربة جيوبوليتكية**،(أبو ظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية ،2015).

69.يوسف ناصيف حتى ، **النظرية في العلاقات الدولية**، (بيروت: دار الكتاب العربي، ط1،1985).

ب. المقالات المحكمة والدوريات:

1. ــــــــــ، "الموقف التركي من الثورة الليبية"، (تقدير **موقف:** المركز العربي لأبحاث ودراسة السياسات، مارس،2011)
2. أحمد خضير الزهراني،"دور البيئة الجغرافية في السياسة الخارجية دراسة تطبيقية على المملكة العربية السعودي"، (**مجلة الدبلوماسي**، معهد الدراسات الدبلوماسية،عدد 15، يونيو 1992).
3. أحمد دياب،"أبعاد الصراع التركي الروسي وتداعياته"،(**السياسة الدولية**،العدد203، جانفي 2016).
4. أحمد عبد المعطي أحمد عمران، "الأهمية السياسية للموقع الجغرافي:مع التطبيق على المملكة العربية السعودية"،(**مجلة الدبلوماسي**،العدد5 أبريل، 1985)
5. أحمد فايز فرحات، "الدول الصاعدة وتأثيراتها في النظام الدولي" ،(**السياسة الدولية** ، العدد 185،2011).
6. إياد عبد الكريم مجيد،"الموقف الإقليمي من التغير في المنطقة العربية:تركيا نموذجا"،(**مجلة العلوم السياسية**، جامعة بغداد، العدد 46)
7. إياد عبد الكريم مجيد،"الموقف الإقليمي من التغيير في المنطقة العربية (تركيا) أنموذجا"(**مجلة العلوم السياسية** ،مركز الدراسات الدولية،جامعة بغداد، العدد46،2013)
8. إيمان زهران، "التغير في الإستراتيجيات الدولية وسياسات تركيا الإقليمية"،(**السياسة الدولية**،العدد 209، يوليو 2017)
9. بدر أحمد عبد العاطي،" إيران و تركيا وباكستان وترتيبات ما بعد الحرب".(**مجلة السياسة الدولية**.العدد 104،أفريل1991).
10. بسمة عبد اللطيف،" أربعة لاعبين:التنافس الإقليمي في آسيا الوسطى"،(**شؤون تركية**،العدد 4،خريف 2016).
11. بهاء محمود، "التوتر التركي- الأوروبي"، (السياسة **الدولية**، العدد 207، يناير2017).
12. جانك بلاك،" تركيا ومشاريع الطاقة في حوض قزوين"، (**مجلة شؤون الأوسط**، مركز الدراسات الإستراتيجية والبحوث والتوثيق، العدد 109،شتاء 2003).
13. جيمس سلان و بيكا واستر وآخرون،"الإستراتيجية الروسية في الشرق الأوسط"،(**رؤى تحليلية**، راند كوربرايشن ،2017).
14. حسن المنقوري،" دولة تركيا"،(**مجلة الدبلوماسي**، معهد الدراسات الدبلوماسية،عدد 112، ديسمبر 1989).
15. حمد سعد أبو عامود،"تأثير تدخل الروسي في سوريا وتداعياته"،(**السياسة الدولية**،العدد 203،يناير 2016)

16.حمد مصطفى شحاته،"الحركة الكردية في العراق وتركيا".(**مجلة السياسة الدولية**، العدد107، يناير 1997).

17.خالد عبد العظيم،"العثمانية الجديدة:تحولات السياسة الخارجية التركية في الشرق الأوسط"(**السياسة الدولية**،العدد187، يناير 2012)

18.داود أوغلو، "تركيا والديناميات الأساسية للشرق الأوسط"،(**مجلة شؤون الأوسط**، لبنان، العدد 116،2004).

19.دلال محمود السيد،"السيناريو الغائب:مستقبل الترتيبات الأمنية في الشرق الأوسط"،(**ملحق تحولات إستراتيجية**، العدد203، يناير 2016).

20.ريتشارد دالتون، "تأملات في التحدي الإيراني"، (**كتابات سياسية حول الشرق الأوسط**، مركز الدراسات الإستراتيجية والدولية ،يناير 2014).

21.سردار تشام،"مؤسسة "تيكا" و مرحلة الانفتاح على إفريقيا"(**رؤية تركية**،العدد 16،شتاء 2015).

22.سعد ناجي جواد.منعم صاحي حسين." الأمن التركي بين مهمتين:دراسة في مستقبل التوجه التركي نحو الخليج".(**مجلة السياسة الدولية**.العدد116 يناير 1994).

23.سونر جاغابتاي وجيم يولبولان،تر،إسراء قاسم،"خطوات تتعرقل:مسارات الحرب والسلام بين الأكراد وتركيا"(**شؤون تركية**،العدد6،خريف 2016)

24.شطاب غانية،"محددات السياسة الخارجية التركية تجاه الشرق الأوسط"(**المجلة الجزائرية للأمن والتنمية**،العدد 8،جانفي 2016)

25.شيماء ماجد،"مستقبل الدور التركي في الشرق الأوسط: السيناريوهات المتوقعة ومحددات التحرك"،(**مجلة بدائل**،العدد26، يناير 2018)

26.صافيناز محمد أحمد،"الدوافع والانعكاسات:الأزمة السورية وتحولات الدور التركي"،(**مجلة شؤون تركية**،العدد6، خريف 2016)

27.صالح سالم." المشكلة الكردية وانعكاساتها على دول المنطقة" (**مجلة السياسة الدولية**.العدد 116، أفريل 1994).

28.صلاح سالم، "أثر الثورة المصرية في المحيط العربي والبيئة الإقليمية"، (**شؤون عربية**، عدد 145، ربيع 2011)،

29.طاشهان سيفي، "جيوبولتيكا تركيا"،(**مجلة شؤون الأوسط**، العدد108، 2002)

30.عبد العظيم ماد،"فشل الدول العربية وآثاره الوخيمة داخليا وإقليميا"،(**السياسة الدولية**،العدد201،يوليو2015).

31.عبد المعطي أحمد عمران." الأهمية السياسية للموقع الجغرافي:مع التطبيق على المملكة العربية السعودية".(**مجلة الدبلوماسي**،معهد الدراسات الدبلوماسية،عدد 05،أفريل 1985).

32.علي الدين هلال،" تجدد الأهمية:في نقد أطروحة تراجع الشرق الأوسط"،(**تحولات إستراتيجية**، ملحق مجلة السياسة الدولية، العدد 203 ،يناير2016).

33.علي الدين هلال،" تجدد الأهمية:في نقد أطروحة تراجع الشرق الأوسط"،(تحولات إستراتيجية، **ملحق مجلة السياسة الدولية**، العدد 203 ،يناير2016).

34.علي الدين هلال،"الخروج المتعثر:اللاتكامل العربي وتحدي بلوغ رشد الاختيار"،(**ملحق السياسة الدولية** ،عدد 201، يوليو2015).

35.علي الشرعة،"الرؤى الإقليمية للشرق الأوسط"،(**مجلة المنار**،المجلد 14، العدد02،2008).

36.علي أوغوز ديروز،تر،سامح الجارحي،"قطر–تركيا:الرؤية المشتركة لأزمات الشرق الأوسط"،"(**مجلة شؤون تركية**،العدد7،شتاء 2017).

37.عماد يوسف،" مسألة التغيّر في السياسة الخارجية التركية: المراجعات والاتجاهات"(**تحليل سياسات**، مركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات،ديسمبر 2015)

38.عياش بوشريف،"توازن القوى ومعضلة التحالفات في الشرق الأوسط"،(**المجلة الجزائرية للأمن القومي**،العدد 10،جانفي 2017).

39.غاريث جينكينز،تر،محمد غنيم،"صوت خطوات:أعداء أوردغان الجدد في الداخل"،(**شؤون تركية**،العدد 4،ربيع 2016)

40.فؤاد السعيد،" التحيزات الأيديولوجية فى القراءة العربية للنموذج التركي"،(**مجلة شرق نامه**، مركز الشرق للدراسات الإقليمية والإستراتيجية ،العدد07،أكتوبر،2010).

41.كرم سعيد، «علاقات تركيا الخارجية بعد التعديلات الدستورية"،(**السياسة الدولية**،العدد 209،يوليو 2017)

42.كرم سعيد،"تركيا بعد الانقلاب:إعادة هندسة السياسة الخارجية"،(**كراسات إستراتيجية**،العدد266،يوليو 2016).

43.كور أغلو برهان، "العلاقات التركية مع مصر بعد الثورة :الواقع والطموحات"(**تقارير**،مركز الجزيرة للدراسات،أكتوبر 2011).

44.محرم حلمي أزود،"سياسات الهوية:العلاقات التركية السعودية"،(**شؤون تركية** ،العدد07،شتاء 2017).

45.محمد خيري قيرباش،" محاولة لإخراج خريطة طبوغرافية للسياسة التركية"، (**مجلة المستقبل العربي**،العدد 39،2016).

46.محمد رضا داجليلي و ثيري كيلنير،تر،جون مراد فهمي،"افتراض أم واقع؟ الصعود الإيراني في الشرق الأوسط"، (**شؤون تركية**،العدد04، ربيع 2016).

47.محمد سعد أبو عامود،"تركيا وحلم إعادة إنتاج دولة الخلافة العثمانية"،(**السياسية الدولية**،العدد 201،يوليو 2015).

48.محمد صفى الدين خربوش،"شروط الرحيل:هل استنفدت الدولة الوطنية العربية قدرتها على الصمود"،(**السياسة الدولية**،العدد209، يوليو 2017)

49.محمد عبد القادر خليل،"الفيلسوف والسلطان:تركيا ما بعد استقالة داوود أوغلو"،(**شؤون تركية**،العدد 4،ربيع 2016).

50.محمد نور الدين ،"تركيا والحرب العراقية" .(**مجلة شؤون الأوسط**، العدد 111، 2003).

51.محمد نور الدين،" تركيا إلى أين؟ حزب العدالة والتنمية(الإسلامي) في السلطة" .(**مجلة المستقبل العربي**، عدد 287، 2003)

52.محمد نور الدين، "تركيا بين تحولات الداخل وتقاطعات الخارج"، (**مجلة المستقبل العربي**، العدد 39، 2016).

53.محمد نور الدين، "حلقة نقاشية: تركيا إلى أين؟" (**مجلة المستقبل العربي**، العدد 364،2009).

54.مراد يشيلطاش و إسماعيل نعمان تيلچي،"السياسة الخارجية التركية في ظل التحولات الإقليمية"(**تقارير**،مركز الجزيرة للدراسات،ديسمبر 2013).

55.مروة صبحي منتصر،"تشابكات اللاجئين والصراعات في الشرق الأوسط"(**ملحق السياسة الدولية:اتجاهات نظرية**،العدد 201يوليو 2015).

56.مسعود ياجن،تر،رحمة محمود،"أوردغان:وعلمية السلام مع الأكراد"،(**شؤون تركية**،العدد6،خريف 2016).

57.مصطفى اللباد،"الجماعة البحثية العربية" بين إيران وتركيا"(**السياسة الدولية**،العدد201 يوليو 2015)

58.مصطفى اللباد،"السياسات الإقليمية لحزب العدالة والتنمية: خلفيات أيديولوجية أم مصالح وطنية؟" (**مجلة شرق نامه**،مركز الشرق للدراسات الإقليمية والإستراتيجية ،العدد07،أكتوبر،2010)

59.مصطفى منشاوي،"هل تختفي أوروبا من الشرق الأوسط؟"،(**السياسة الدولية**،العدد 209،يوليو 2017).

60.معتز الخطيب،"ظاهرة الإعجاب بـ"النموذج التركي" في الخطاب السياسي العربي"(**مجلة شرق نامه**، مركز الشرق للدراسات الإقليمية والإستراتيجية، العدد07،أكتوبر،2010)

61.نادية سعد الدين،"الارتباك الاستراتيجي:اقترابات القوى الكبرى في منطقة الشرق الأوسط"(**ملحق تحولات إستراتيجية**،مجلة السياسة الدولية،العدد 203، المجلد 51، يناير2016).

62.نادية سعد الدين،"مسارات التحول:المعادلات الأمينة الجديدة في النظام الإقليمي العربي"،(**السياسة الدولية، ملحق تحولات إستراتيجية**، ،العدد205 يوليو2016).

63.نوح فسيفس،" توازنات الإقليم:الدور التركي في المعادلة الإستراتيجية الروسية"(**مجلة شؤون تركية**،العدد04، ربيع 2016).

64.نورهان الشيخ،"السياسة الروسية تجاه الشرق الأوسط:هل تتجه روسيا نحو مزيد من الانخراط في أزمات المنطقة"،(**السياسة الدولية**،العدد203،يناير 2016).

65.هانئ رسلان ،" تركيا وأمن الخليج"،(**مجلة السياسة الدولية**،العدد105جويلية 1991).

66.يجاي براشاد،تر،إسلام محمد،"الدور التركي...الأزمة في الخليج الصراع القطري- السعودي"(**مجلة شؤون تركية**، العدد7، شتاء 2017)

ج. االتقارير :

1. "تنفيذ التعهدات:السياسة الخارجية إدارة "ترامب"تجاه الشرق الأوسط"،(**التقرير الاستراتيجي العربي** 2017،ملف التفاعلات الدولية).
2. تركيا تجددا لصراع بين الإسلاميين والعلمانيين وتفاعلات خارجية نشطة" ،(**التقرير الإستراتيجي العربي**،2008/2007، مركز الأهرام للدراسات الإستراتيجية،القاهرة)
3. حسام مطر،"النظام العربي والإقليمي:اللاعبون والاتجاهات في المرحلة الانتقالية"،(**التقرير الإستراتيجي** 2015-2016 ،المركز الاستشاري للدراسات والتوثيق، لبنان 2017.
4. محمد قدري سعيد وآخرون،"الحقبة الإيرانية في منطقة الشرق الأوسط "،(**التقرير الإستراتيجي العربي**،2008/2007،مركز الأهرام للدراسات السياسية و الإستراتيجية،القاهرة،2007
5. منصور المرزوقي،"العلاقات السعودية –التركية:تحول بنية التحالفات الإقليمية"،(**تقارير**،مركز الجزيرة للدراسات،مارس 2015).
6. يشيلطاش مراد و تيلچي إسماعيل نعمان ،"السياسة الخارجية التركية في ظل التحولات الإقليمية"(**تقارير**،مركز الجزيرة للدراسات،ديسمبر 2013)

ه. مقالات منشورة على الإنترنت:

1. ــــــــــ، "16مليار دولار حجم التبادل التجاري الخليجي التركي"،جريدة الوطن(السعودية)،2016/7/10، نقلا عن: http://alkhaleejonline.net/%D8%A7%D9%82%D8%AA
2. ــــــــــ،"أردوغان يهدد بفتح حدود تركيا الأوروبية أمام اللاجئين"، نقلا عن: http://www.aljazeera.net/news/international/2016/2/11/%D8%A3%D8

3. ـــــــــ،مصالح جمهورية الصين الشعبية وأهدافها في منطقة الشرق الأوسط، والرؤية المستقبلية لدورها حتى عام 2030، نقلا عن:_ http://www.moqatel.com/openshare/Behoth/Siasia21/MsalhChina/inde

4. أحمد زكريا الباسوسي،" رؤية أمريكية للدور التركي في الشرق الأوسط (1-2)" نقلا عن: http://www.siironline.org/alabwab/maqalat&mohaderat(12)/1447.htm

5. ـــــــــ ،"تركيا تهدد بإلغاء اتفاق الهجرة مع الاتحاد الأوروبي"، وكالة رويتز،2017/3/16، نقلا: http://www.aljazeera.net/news/international/2017/3/16/%D8%AA%D8%B1

6. رانية طاهر، الدور الإقليمي التركي في ظل ثورات الربيع العربي، رؤية تركية نقلا عن: http://rouyaturkiyyah.com

7. رؤى خليل ، الموقف التركي من الثورة المصرية، مركز حمورابي للبحوث والدراسات الإستراتيجية، نقلا عن:http://hcrsiraq.org/28%A9.html

8. ـــــــــ ،زيارة أردوغان للسعودية وتأثيرها على العلاقات بين البلدين"،موقع دايلي صباح، 2015/12/29، نقلا عن:https://www.dailysabah.com/arabic/politics/turkish-saudi-relations

9. عبد العزيز بن عثمان بن صقر، الاستراتيجية الأميركية في الشرق الأوسط.. ثوابت ومتغيرات، نقلا عن:https://aawsat.com/home/article/296941

10.عبد الله تركماني." **تركيا ومحيطها الإقليمي (2): أهم الأزمات التركية مع دول الجوار**". نقلا عن: http://www.thisissyria.net/2006/11/27/articles/01.html

11.عبد الله تركماني، **(تركيا ومحيطها الإقليمي-01-).** ، نقلا عن : http://www.atassiforum.org/main.php?page=viewart&artid=1923 --> : 18 تشرين الثاني .2006

12.ـــــــــ ،"لماذا لا تنضم تركيا إلى منظمة شنغهاي؟... أردوغان يتساءل"، في 20 أكتوبر6 201 نقلا عن:https://www.annahar.com/article/500085

13.محمد عبد القادر." **تركيا والعرب.. المستقبل لا ينفصل عن الماضي**" 2003/01/13. نقلا عن: http://www.islamonline.net/arabic/politics/2003/01/article07.shtml

14.محمد نور الدين." تحوّلات في السياسة الخارجية التركية".2007-01-13، نقلا عن: http://www.iraq-ina.com/showthis.php?type=4&tnid=53

ثانيا : المراجع باللغة الأجنبية (الإنجليزية)

A/ books:

1. Barry Buzan & Ole Woever,**regions and power, structure of international security**,(U.K: Cambridge university press, 2003).
2. Guller Graham. **Future of Turkish-Western Relations : Toward A Strategic Plan, (**California**:** Rand publication, 1992).
3. Klaus Dodd s. **Geopolitics A Very Short Introduction** .(U.K:Oxford University Press. 2007).
4. Lore G. Martin , Dimitri Keridis . **The Future of Turkish Foreign Policy**. Belfer Center Studies in International Security. The MIT Press.
5. Marthin griffths & al, **international relations :The key concepts,(** U.K :routledge,third edition,2014).
6. Mensur Akgün. **Foreign Policy Perceptions in Turkey** (tesev foreign policy program.2011)
7. Paul kubiced.emel parlar dalh.tarik oguzul,**turkey's rise as emerging power**, **(** U.K :routledge ,2015).
8. Pinar Bilgin. **Regional Security in the Middle East a critical perspective**, (RoutledgeCurzon.2005).
9. pinar Bilnig. **Region, Security, Regional Security: Whose Middle East? Revisited ,** IN **Regional Insecurity After the Arab Uprisings Narratives of Security and Threat**.(UK : Palgrave Macmillan .2015).
10. Stephen larrabe, **Turkey as u.s.security partner,** (California**:** Rand publication, 1992).
11. Stephen Larrabee, Ian O Lesser .**Turkish foreign policy in the age of uncertainty** ,(California**:** Center for Middle East Public Policy, Published 2003 by RAND).
12. Wayne McLean, **Regional Security Complex Theory and Insulator States: The Case of Turkey** ,(Australie : University of Tasmania, ,2011).

B/ Periodicals:

1. Ahmet Davutoglu, "Transformation of NATO and Turkey's Position", (**Perceptions**, vol. 17, no. 1 spring 2012).
2. Ahmet Davutoglu, "Turkey's humanitarian diplomacy: objectives, challenges and prospects " , (**Nationalities Papers**, vol. 41, no. 6 ,2013).
3. Ahmet davutoğlu, "Turkey's Foreign Policy Vision: An Assessment of 2007",(**Insight Turkey** Vol. 10 / No. 1 / 2008).
4. Ahmet davutoglu," The Restoration of Turkey: Strong Democracy, Dynamic Economy, and Active Diplomacy**"(vision papers**,n7,center for strategic research,2014).
5. Ahmet T. Kuru," Turkey's Failed Policy toward the Arab Spring: Three Levels of Analysis"**,(Mediterranean Quarterly:** September 2015).
6. Ali Aslan, "The Foreign Policy-Hegemony Nexus: Turkey's Search for a 'New' Subjectivity in World Politics and Its Implications for US-Turkish Relations",(**Perceptions**, Vol. 17, No. 4 ,2012).
7. Aydın Aydin ,"Three types of Turkish foreign policy after the cold war on the middle east", **(The Journal of Faculty of Economics and Administrative Sciences**, Vol.18, No.3,2013).
8. Aylin Güney & Nazif Mandacı**,** "The meta-geography of the Middle East and North Africa in Turkey's new geopolitical imagination", (**Security Dialogue** 44,5-6.2013).
9. B. Aras and R. Falk,"Authoritarian 'geopolitics' of survival in the Arab Spring"), Third **World Quarterly.**Vol 36 n 2 .2015).
10. Bülent Aras & Emirhan Yorulmazlar," State, region and order: geopolitics of the Arab Spring"(**Third World Quarterly,** Vol. 37, No. 12,2016).
11. Bulent Aras ,rabia karakaya polat," Turkey and the Middle East: frontiers of the new geographic imagination", (**Australian Journal of International Affairs ,**Vol 61, 2007 - Issue 4).
12. Bulent Aras and E. Fuat Keyman," Introduction to the Special Issue Turkey, the Arab Spring and Beyond",(**Journal of Balkan and Near Eastern Studies**, Vol. 17, No. 3,2015).
13. Buzan, B. & Diez T. "The European Union and Turkey".(**Survival Global Politics and Strategy**.vol 41,N (1), 1999).
14. Cenk saraci oglu,o¨ zhan demirkol, "Nationalism and Foreign Policy Discourse in Turkey Under the AKP Rule: Geography, History and National Identity", (**British Journal of Middle Eastern Studies**, vol 42,n3,2015).
15. Daniel deudey. "Geopolitics as Theory: Historical Security Materialism",(**European Journal of International Relations,** 2000 6: 77) .
16. Doruk Ergun & others," The Role of the Middle East in the EU-Turkey Security Relationship: Key Drivers and Future Scenarios",(**FEUTURE,** Paper No. 20, May 2018)

17. Emirhan Yorulmazlar and Ebru Turhan," Turkish Foreign Policy towards the Arab Spring: Between Western Orientation and Regional Disorder", (**Journal of Balkan and Near Eastern Studies**, 2015 Vol. 17, No. 3).
18. EMRE ERŞEN,"Geopolitical Codes in Davutoğlu's Views toward the Middle East **",(Insight Turkey** Vol. 16 / No. 1 / Winter 2014)
19. Esen kirdis, " the role of foriegn policy in constructing the party of turkish justice and development party **", (tukish studies**,vol 16,ne 2015)
20. Faruk Yalvaç. "Strategic Depth or Hegemonic Depth? A Critical Realist Analysis of Turkey's Position in the World System ",(**International Relations** ,vol 26,n2,2012)
21. Gallia Lindenstrauss, "Turkey and the Arab Spring: Embracing "People's Power",(**the European Institute of the Mediterranean**. March 2012).
22. Hooshang Amirahmadi, "Dark Geopolitics of the Middle East : how the Region's Autocrats and Foreign Intruders Created Growing disorder " (**C A I R O R E V I E W** , VOL 1 8 / 2 0 1 5).
23. Kemal Kirisci," turkey and the united states: ambivalent allies ", (**Middle East Review of International Affairs** Vol. 2, No. 4 ,December 1998).
24. klaus jhon dodds. "geopoltics and foriegn policy ;recent development in anglo-american political geography and international relations."(**progress in human geography**. Jun 1, 1994).
25. Lic. Ariel GONZÁLEZ LEVAGGI," Turkey and Latin America: A New Horizon for a Strategic Relationship",(**PERCEPTIONS**, , Volume XVIII, Number 4 , Winter 2013).
26. Mahmoud Khalifa," Turkish Foreign Policy in the Middle East After Arab Spring",(**International Relations and Diplomacy**, February 2017, Vol. 5, No. 2).
27. Orçun Selçuk, "Strong presidents and weak institutions: populism in Turkey, Venezuela and Ecuador", (**Southeast European and Black Sea Studies** .Vol 6,n4, 2016)
28. Orçun Selçuk, "Strong presidents and weak institutions: populism in Turkey, Venezuela and Ecuador", (**Southeast European and Black Sea Studies** .Vol 6,n4, 2016).
29. Paul Aarts," The Middle East: a region without regionalism or the end of exceptionalism?",(**Third World Quarterly,** Vol. 20, No. 5, Oct., 1999).
30. Pinar Bilgin a & Ali Bilgiç, "Turkey's "New" Foreign Policy toward Eurasia" (**Journal Eurasian Geography and Economics** Vol 52, - Issue 2,2011).
31. Pinar Bilgin."Only Strong States Can Survive in Turkey's Geography: The uses of ''geopolitical truths'' in Turkey",(**Political Geography** 26 ,2007).
32. Robert Chase, Emily Hill, Paul Kennedy**,"** Pivotal States and U.S. Strategy**",(Foreign Affairs**, vol75,n1,1996).
33. Sharam akbarzadhe and kyle connor, " the organization of the islamic conference: sharing an illusion ",(**Middle East Policy**; Summer; 12, 2,2005).

34. Tanisha Fazal,"state death:the politics and geography of conquest,occupation,and annxattion".(**Princeton university press**,2007).
35. Umit Cizre ," Demythologyzing the national security concept: The case of Turkey",(**The Middle East Journal**57, 2; Spring 2003)
36. Ziya Meral and Jonathan Paris,"Decoding Turkish Foreign Policy Hyperactivity",(**The washington quarterly** .OCTOBER 2010).
37. ZIYA ÖNİŞ & MUSTAFA KUTLAY, Rising Powers in a Changing Global Order: the political economy of Turkey in the age of BRICs , (**Third World Quarterly**, Vol. 34, No. 8, 2013)
38. Ziya Onis**,**" turkey and post-soviet states : potential and limits of regional power influences**"**.(**Maria journal** volume 5, No. 2 - June 2001).

C/ Working Papers & Studies:

1- Kirisci Kemal, **Turkey's foreign policy in turbulent times**, chaillot paper. Institute for Security studies. N92 (European Union).September 2006.
2- Bülent Aras, "Turkish foreign policy after july 15",(Istanbul Policy Center, February 2017).
3- Michal Eskenazi," The Making of Foreign Policy: On Paradigms and Grand Strategies"(**Mitvim** – The Israeli Institute for Regional Foreign Policies.august 2015).

D/ Theses:

1. Doaa Mohamed Nounou, "Turkey: A Rising Regional Power in a Changing Middle East" , **A Dissertation Submitted In Part Fulfillment of The Requirements For the Award of B.A. In Political Science(** The British University in Egypt, Faculty of Business Administration, Economics and Political Science 2011/2012),

E/ Web Articales:

1. Igor Torbakov, "**turkey-russian: competition AND cooperation**", Available at: http://www.eurasianet.org/departments/insight/articles/eav010203.shtml
2. Constantine Arvanitopoulos," **The Geopolitics of Oil in Central Asia**". A Journal of Foreign Policy Issues, Available at: http://www.hri.org/MFA/thesis/winter98/geopolitics.html
3. "**Turkey's Relations with the Middle East**", From the official site of ministry of foreign policy affairs, Available at: http://www.mfa.gov.tr/MFA/ForeignPolicy/Regions/MiddleEast/TurkeysRelationswiththeMiddleEast

4. Soner Cagaptay," **The Turkish Prime Minister Visits Israel: Whither Turkish-Israeli Relations**", The Washington Institute for Near East Policy, April 27, 2005, Available at: http://www.ciaonet.org/pbei2/winep/policy_2005/2005_987/ -->
5. Richard N. Haas, " **The Age of Non polarity What Will Follow U.S. Dominance**". Foreign affairs, May/June 2008 Issue, Available at: https://www.foreignaffairs.com/articles/united-states/2008-05-03/age-nonpolarity
6. Roberto Alibon," **the impact of the Iraq crisis on Mediterranean dynamics implications for eu-turkey relations**" , Istituto Affari Internazionali, Available at: www.iai.it/sections/biblioteca/bibliografie/iraq.doc
7. Isobel Finkel, **"Putin Visits Turkey With Energy Seen Eclipsing Syria Split**.", décembre 2014 : Available at: www.bloomberg.com/news/articles/2014-11-30/putin-visits-turkey-with-energy-seen-eclipsing-syria-differences
8. Foreign Trade Statistics April 2011″ ‹Prime Ministry Republic of Turkey-Turkish Statistical Institute, Available at : http://www.turkstat.gov.tr/PreHaberBultenleri.do?id=8516; ‘Turkish exports hit new peak in first quarter’ Hurriyet Daily News‹4/1/2011
9. Petrs Ralph, "**How a Better Middle East Would Look**",(armed forces journal,june 2006), Available at: http://armedforcesjournal.com/2006/1833899/06/
10. Igor Ivanov, **"Russia, Turkey and the Vision of Greater Europe**." Commentary 15th January, 2015,Available at:
11. https://www.ecfr.eu/article/commentary_russia_turkey_and_the_vision_ f_greater_europe400
12. ————,"**Turkey's Relations with the Middle East**", From the official site of ministry of foreign policy affairs, Available at: http://www.mfa.gov.tr/MFA/ForeignPolicy/Regions/MiddleEast/TurkeysRelationswiththeMiddleEast
13. Nabil al-tikriti, "Turkey: A Bridge between East and West"?, Available at: https://www.fairobserver.com/region/middle_east_north_africa/turk-bridge-between-east-and-west/">
14. Bilge criss and pinar bilgin." **Turkish foreign policy toward the middle east"** ,meria .journal volume.1.no.1 January 1997, Available at: http://meria.biu.ac.il/journal/1997/issue1/jv1n1a3.html -->
15. Robert Chase, Emily Hill, Paul Kennedy." **Pivotal States and U.S. Strategy",** Available at: http://www.foreignaffairs.org/19960101faessay4170/robert-chase-emily-hill-paul-kennedy/pivotal-states-and-u-s-strategy.html

16. Yücel Bozdaglioglu, " **Turkish Foreign Policy and Turkish Identity: A Constructivist Approach",** Available at: http://www.questia.com/read/106192540
17. Ziya Onis, " **turkey and post-soviet states : potential and limits of regional power influences**". Maria .journal volume 5, No. 2 - June 2001, Available at: http://meria.idc.ac.il/journal/2001/issue2/onis.

فهرس المحتويات

فهرس المحتويات

